

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

فَحَائِلُ الْعَبَائِدِ

فِي مُهِمَّاتِ التَّفْسِيرِ

تأليف

فضيلة الشيخ المفتي

محمد شبيب الله بخار المفتاحي

المؤسس والمدير

للمراسلة الإلكترونية: سبوح القارئ - بنظرة الهند

دار الزمان
للطباعة والنشر

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

نَفَحَاتُ الْعَبِيرِ

في مُهِمَّاتِ التَّفْسِيرِ

ح مكتبة دارالزمان للنشر والتوزيع ، ١٤٣٤هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
المفتاحي ، محمد شعيب الله خان

نفحات العبير في مهمات التفسير . / محمد شعيب الله خان المفتاحي .

— المدينة المنورة ، ١٤٣٤هـ

٤٨٨ ص ؛ ١٧ × ٢٤ سم

ردمك : ٩٧٨-٦٠٣-٨١٢٣-١١-٩

أ. العنوان

١- علوم القرآن

١٤٣٤/٢٨٨٣

ديوي ٢٢٠

الطبعة الأولى

١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

جميع الحقوق محفوظة للناسر

رقم الإيداع : ١٤٣٤/٢٨٨٣

ردمك : ٩٧٨-٦٠٣-٨١٢٣-١١-٩



مكتبة
دارالزمان
للنشر والتوزيع

المدينة المنورة ؛ ص. ب : ٩٠١

هاتف : ٨٣٦٦٦٦٦ + ٩٦٦٤

فاكس : ٨٣٨٣٢٢٦ + ٩٦٦٤

جوال : ٥٠٣٣٠١٢٢٣ + ٩٦٦

فرع الضيافة : ٨٣٤٤٩٤٦ + ٩٦٦٤

موقعنا على الشبكة :

www.daralzaman.com

راسلونا :

info@daralzaman.com
zaman@daralzaman.com

نَفَحَاتُ الْعَبِيرِ

فِي مَهَمَّاتِ التَّفْسِيرِ

تأليف

فضيلة الشيخ المفتي

محمد شُعَيْبُ اللَّهِ خَازِنُ الْمُفْتَاحِ

المؤسس والمدير

لِلْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ سَبِغِ الْعُلُومِ - بَغْدَادُ - الْإِسْلَامُ





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِ الْمُرْسَلِينَ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ .

وَبَعْدُ فَهَذِهِ الطَّبْعَةُ الثَّانِيَّةُ مِنْ كِتَابِ "فَتْحَاتِ الْعَبِيرِ فِي مُهِمَّاتِ التَّفْسِيرِ"، وَقَدْ حَظِيَتْ - بِحَمْدِ اللَّهِ تَعَالَى - هَذَا الْكِتَابُ بِنِشَاءٍ وَتَقْدِيرٍ مِنْ كُلِّ مَنْ وَقَفَ عَلَيْهِ حِينَ بَرَزَ بِحُلَّتِهِ فِي الطَّبْعَةِ الْأُولَى ، وَهَبَتْ عَلَيْهِ رِيحُ الْقَبُولِ مِنْ دَوَائِرِ عِلْمِيَّةٍ، وَقَدْ كَتَبَ إِلَيَّ بِذَلِكَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْأَجَلَّةِ، وَادْخَلَ بَعْضُهُمْ هَذَا الْكِتَابَ فِي الْمَقَرَّرِ الدَّرَاسِيِّ فِي جَامِعَاتِهِمْ ، فَأَشْكُرُهُمْ عَلَى حُسْنِ ظَنِّهِمْ وَجَمِيلِ تَقْدِيرِهِمْ .

وَكَذَا مَنَحَنِي بَعْضُ الْعُلَمَاءِ تَوْجِيهَاتِهِمُ الْعِلْمِيَّةَ وَتَصَوُّبَاتِهِمُ الْقِيَمَةَ ، فَأَنَا مَدِينٌ لَهُمْ بِالشُّكْرِ وَالتَّقْدِيرِ، لِمَا أَبَدُوهُ مِنَ الْاِقْتِرَاحَاتِ الْمَفِيدَةِ، وَالتَّوْجِيهَاتِ السَّادِيَةِ، وَالْمُلَاحَظَاتِ الدَّقِيقَةِ، فَجَزَاهُمْ اللَّهُ تَعَالَى أَحْسَنَ الْجَزَاءِ .

وَفِي هَذِهِ الطَّبْعَةِ حَاوَلْنَا :

- ١- مَرَاجَعَةُ الْكِتَابِ كُلِّهِ مِنْ جَدِيدٍ .
- ٢- تَصْحِيحَ الْأَخْطَاءِ وَالْأَوْهَامِ الْوَاقِعَةِ فِي الطَّبْعَةِ الْأُولَى .
- ٣- إِضَافَةَ بَعْضِ الْمُبَاحَثِ أَوْ الْجُمْلِ بِهَدَفِ تَتْمِيمِ فَائِدَةٍ ، أَوْ مَزِيدِ تَوْضِيحٍ .
- ٤- إِخْرَاجَ بَعْضِ الْعَنَاقِيبِ لِلتَّوْضِيحِ وَالتَّسْهِيلِ عَلَى الْقَارِئِينَ وَالتَّالِفِينَ .

و أخيراً أريدُ أن أُنَوِّهَ بإخوتي و أحبائي الذين أسهموا في إبراز هذا الكتاب حتى وصل إلى المرحلة التي يشاهدها القارئ بين يديه . وهم المولوي محمد زبير أحمد القاسمي، و المولوي محمد ياسين القاسمي، و المولوي نور الله القاسمي، و المولوي أمين أفسر القاسمي، من أساتذة الجامعة الإسلامية مسيح العلوم، حفظهم الله تعالى و جزاهم عني خير الجزاء على ما بذلوه من مساعدات علمية مشكورة .

و أسأَلُ اللهَ تعالى أن يَتَقَبَّلَ مِنِّي هذا الجهدَ المتواضع في خدمة كتابه الكريم، و أن يَجْعَلَهُ عَمَلًا باقياً ، و أن يَنْفَعَ به كُلَّ مُفِيدٍ و مُسْتَفِيدٍ ، و أن يَدَّخِرَ لي ما يدخر لعباده الصالحين ، راجياً منه أن لا يكلني إلى عملي و لا إلى نفسي طرفَةً عينٍ و لا أقل من ذلك، وهو وَلِيُّ الهداية و التَّوفيق ، و صَلَّى اللهُ على سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ و آلِهِ و أصحابِهِ أَجْمَعِينَ .

كُتِبَ :

محمد شعيب الله خان

الجامعة الإسلامية مسيح العلوم

٧ / من ذي الحجة ١٤٣٢ هـ

بنغلور ، الهند

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَقْرِيطٌ

العلامة العالم الربّاني المُفسّر المحقّق الشيخ محمّد علي الصّابوني
زاده الله شرفاً وكرامةً وأدام الله علينا ظلّه
(الأستاذ بجامعة أم القرى بمكّة المكرّمة سابقاً، وصاحب التصانيف الجليلة)

الحمدُ لله ربّ العالمين ، والصّلاة والسّلامُ على أشرف الأنبياء سيّدنا محمّدٍ وعلى
آله وصحبه أجمعين، وبعدُ:

فقد اطلّعتُ على الكتاب الجميل الجديد الموسوم باسم ” نَفَحَاتِ الْعَبِيرِ فِي
مُهِمَّاتِ التَّفْسِيرِ “ لمؤلّفه الأخ العالم الجليل الفاضل الشيخ مُحمّد شُعيب الله خان
المفتاحي، فألفيته كتاباً جامعاً مفيداً جَمَعَ فيه مؤلّفه بين فنون علوم التفسير ، فأجادَ فيها
وأفادَ، جزاهُ الله خيرَ الجزاء ، وقد أخرج الدُررَ والنّفائسَ من بُحُورِ علماء سَلَفِنَا الصّالح
في التفسير ، والحديث ، والقراءات ، و سائر العلوم الشرعية المُتعلّقة بالكتاب العزيز،
في هذا السّفر القيم الذي اطلّعت عليه .

وللحقّ أقولُ : إنني لم أقرأ جميعَ ماكتبه في هذا المؤلّف لكثرة أشغالي التي منعتني
من قراءته من أوّله إلى آخره ، ولكنني تصفّحتُ منه أبحاثاً دقيقة عميقة ، حقّقَ فيها
بأسلوبه البارع وجه الحقّ الناصع ، ووجّه بعدَ ذكر الأدلّة الوجه الأقوى والأصحّ فيها،

كما فَعَلَ في بحث ”أحاديث التفسير في الميزان“ حيث نَقَلَ عن الإمام الزركشي قوله : ” يجب الحذر من الحديث الضعيف منه والموضوع ، فإنه كثير ، وإن سواد الأوراق سواد القلب ، الخ “ ثم قال أخونا الكريم مُحَمَّدُ شُعَيْب :

”كلمة الإنصاف في هذا الموضوع : أن أحاديث التفسير نوعان : منها ما هو صحيحٌ أو حسنٌ ، ومنها ما هو ضعيفٌ أو باطلٌ ، فَمَا تَوَافَرَتِ الأدلةُ على صِحَّتِهِ وقبوله ، فهذا يُقْبَلُ ويُفسَّرُ القرآنُ على وفقه ، ولا يليقُ رَدُّه ، ولا إغفاله وإهماله ، وأما ما لم يصحَّ فهذا يجبُ رَدُّه ، ولا يجوزُ قبوله ولا الاشتغالُ به “ .

وفي بحث هامٍّ وهو : ” هل في القرآن كلماتٌ غيرُ عربيةٍ مثل (القِسْطَاسُ) ، و(قَسُورَة) ، و(كِفْلَيْنِ) “ ذَكَرَ نظريةً يطمئنُّ إليها القلبُ ، وتتَّفَقُ مع ما جَاءَ في وصف القرآن ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴾ ، فقال جزاه الله خيرَ الجزاء : إنَّ الألفاظ التي تُنسَبُ إلى العجمية استعملتها العربُ وعربيتها ، فهي عَرَبِيَّةٌ بهذا الوجه ، أخذتها فَغَيَّرَتْ بعضها بالنقص من حروفها ، وجرت إلى تخفيف ثقل العُجْمة ، واستعملتها في أشعارها ، وفي مُحاوراتها ، حتَّى جرت مَجْرَى العربي الصحيح ، ووقع بها البيان ، وبهذا الوصف نَزَلَ بها القرآن .

وبإيجازٍ فإنه كتابٌ جامعٌ نافعٌ نَسَأَلُ الله تعالى أن يُثَيِّبَ مؤلِّفه خيرَ الجزاء على ما أسدى للأمة الإسلامية من نفعٍ علميٍّ دقيقٍ ، وأن يُوفِّقَنَا لخدمة الإسلام والمسلمين .

محمد علي الصابوني

(خادم الكتاب والسنة، مكة المكرمة)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَقْرِظًا

العالم الجليل والأديب البارع المفسر المحدث العلامة

سلمان الحسني الندوي حفظه الله تعالى

(أستاذ الحديث والتفسير بدار العلوم ندوة العلماء ، لكتناؤ ، الهند)

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيد المرسلين محمد وآله وصحبه
أجمعين ، أما بعد :

فإن كتاب ” نَفَحَاتُ الْعَبِيرِ فِي مُهِمَّاتِ التَّفْسِيرِ “ الذي بين يدي ، للعالم الداعية
النبية النبيل المفسر المحدث الفقيه فضيلة الشيخ محمد شُعَيْب الله خان ، من أجمع ما أُلِّفَ
في أيامنا هذه في علوم القرآن الكريم ، في أسلوب سهل مُبَسَّط ، يراعي أذواق الطلاب
للعلوم الشرعية ، وعامة القراء المتوسطين لكتُبها ، وقد حَاوَلَ المُؤَلِّفُ - وكان التوفيق
حليفه و النجاح رفيقه - أن يستوعبَ المواضيع المتعلقة من علوم القرآن الكريم ، من
التعريف بمعاني التفسير والتأويل ، وحاجة الطالب الشرعي إلى علم التفسير،
والتعريف بالمصادر والمراجع في التفسير وعلومه ، وموقف المفسر من الآيات التي تبدو
مُتَعَارِضَةً في ظاهرها ، والآيات المُتَشَابِهَات ، وبيان شروط وآداب المفسر، وتاريخ
التفسير ، وطبقات المفسرين ، إلى غير ذلك من العناوين المهمة التي تَنَاطَلَهَا قَلَمُ المُؤَلِّفِ

فَتْحُ الْعَجَائِبِ فِي مُهِمَّاتِ التَّفْسِيرِ

الرَّصِينِ فِي بَسْطٍ وَتَفْصِيلٍ، وَقَدْ وَفَّى حَقَّ الْمَوْضُوعِ، وَصَدَقَ إِذْ قَالَ فِي وَصْفِ كِتَابِهِ هَذَا: ”إِنِّي جَمَعْتُ مِنَ الْفَرَائِدِ وَالْفَوَائِدِ، وَمِنَ اللَّالِي وَالْدَّرَرِ مَا كَانَ أَشْتَاتًا فِي كَلَامِ الْعُلَمَاءِ الْمُتَقَدِّمِينَ وَالْفَضْلَاءِ الْمُتَأَخِّرِينَ، مِنْ مِثَالِهَا وَغَيْرِهَا“.

وَقَدْ رَأَى الْمُؤَلِّفُ أَنَّ أَكْثَرَ الْكُتُبِ الْمَوْجُودَةِ فِي عِلْمِ التَّفْسِيرِ لَا يَلْبِي جَمِيعَ حَاجَاتِ الطُّلَابِ فِي الْجَامِعَاتِ الشَّرْعِيَّةِ، وَفِي قِسْمِ التَّفْسِيرِ، وَأَنَّ الْحَاجَةَ مَاسَّةً إِلَى إِفْرَادِ كِتَابٍ عَلَى نَسْقٍ وَتَرْتِيبٍ جَدِيدٍ. وَهُوَ يَقُولُ: ”قَدْ ابْتَكَرْتُ فِي عَمَلِي هَذَا تَرْتِيبًا لَطِيفًا وَمُنْهَاجًا جَدِيدًا“. فَكَانَ تَأْلِيفُهُ هَذَا سَدًّا لِفَرَاغٍ فِي الْكُتُبِ الدِّرَاسِيَّةِ الْمَقْرُورَةِ فِي مَدَارِسِ شِبْهِ الْقَارَةِ الْهِنْدِيَّةِ.

وَنَحْنُ إِذْ نُبَارِكُ لَهُ هَذَا الْعَمَلَ الْجَلِيلَ فِي خِدْمَةِ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّوَجَلَّ، وَنُثْنِيهِ عَلَى ذَلِكَ، نَدْعُو لَهُ بِمَزِيدٍ مِنَ التَّوْفِيقِ وَالْإِنْتِاجِ وَالِابْتِكَارِ، وَنُثِيبُ بِالْمَعْنِينَ بِالتَّعْلِيمِ، وَالْمُنَهِجِ الدِّرَاسِيِّ فِي الْجَامِعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ أَنْ يَدْرُسُوا هَذَا الْكِتَابَ لِتَقْرِيرِهِ فِي الْمَقَرَّرَاتِ الدِّرَاسِيَّةِ، وَالْعَنَایَةِ بِهِ، وَإِعْطَائِهِ حَقَّهُ مِنَ الْاسْتِفَادَةِ وَالِاسْتِنَارَةِ.

وَاللَّهُ أَسْأَلُ أَنْ يَتَقَبَّلَهُ، وَيَنْفَعَهُ بِهِ، وَيُبَارِكُ فِيهِ، إِنَّهُ قَرِيبٌ مُجِيبٌ.

كتبه:

سلمان الحسني الندوي

(أستاذ الحديث بدار العلوم ندوة العلماء، لکناؤ)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَقْرِيطٌ

الأديب الشهير العالم النحرير الفاضل اللوذعي فضيلة الشيخ

نور عالم خليل الأميني دامت فيوضهم

(رئيس تحرير "الداعي" وأستاذ الأدب العربي بالجامعة الإسلامية دار العلوم بديوبند، الهند)

الحمد لله رب العالمين ، الذي أنزل آخر كتبه على نبيه خاتم النبيين ، والصلاة والسلام على عبده ورَسُوله مُحَمَّدٍ سيد المرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وبعدُ : فإنَّ علم التفسير أجَلُّ العلوم الشرعية الثلاثة : التفسير، والحديث، والفقه، كما صَرَّح بذلك العالم الموسوعي العلامة جلال الدين السيوطي في كتابه: "الإتقان في علوم القرآن"، ومن هنا عَكَفَ عليه العلماء عبر التاريخ الإسلامي تدويناً وتأصيلاً، وكتابةً وتأليفاً، ونشراً وتدریساً، فتكوَّنت في الموضوع مكتبةٌ غنيةٌ ثرةً، وكثُرَت الكتبُ والمؤلَّفات، وتعدَّدَت أساليبُ التأويل والتفسير، واختلفت المذاهبُ، وتنوعت طرقُ الطرح ومناهجُ التأليف حسب الأغراض التي وضعها المؤلفون نُصبَ أعينهم لدى تأليفهم؛ لكنَّها جميعاً دَلَّت على عنايتهم بهذا العلم الشريف الذي يُماسُّ كتابَ الله عزَّ وجلَّ مباشرةً والذي بدونه لا يمكن التوصلُ إلى مرادات الله تعالى من ألفاظه في كتابه، وإلى معانيها المقصودة، ومراميها القريبة والبعيدة، وإلى تبين وُجوه

الإعجاز ، ومحاسن التعبير الإلهي، وبالتالي إلى السعادة العظمى الأبدية، و إلى التذكّر والاعتبار بها في كتاب الله من الآيات البينات، والقصص التي تفيض درساً وعبرة وعِظَةً، وإلى معرفة هداية الله تعالى في كل من العبادات والمعاملات، وفيما يتعلق بالدين والدنيا؛ لكي يتحقّق الغرض بفهم مرادات الله ، وهو العمل الصالح النابع من الفهم الصحيح لما فيه من التعليقات التي تهدف إلى بناء الإنسان بناءً يجعله راضياً لدى ربّه.

بين يديّ مُسَوِّدَةُ كِتَابٍ وَضَعَهُ الْأَخُ الْفَاضِلُ الشَّيْخُ مُحَمَّدُ شُعَيْبُ اللَّهِ خَان مَدِيرُ الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ "مَسِيحِ الْعُلُومِ" بِمَدِينَةِ "بَنْغَالُور" عَاصِمَةِ "كَرْنَاتُكَ" إِحْدَى الْوِلَايَاتِ الْهِنْدِيَّةِ، بِاسْمِ "نَفَحَاتِ الْعَبِيرِ فِي مُهِمَّاتِ التَّفْسِيرِ" وَالْكِتَابُ -كَمَا يَدُلُّ عُنَوَانُهُ - يَتَحَدَّثُ عَنْ عِلْمِ التَّفْسِيرِ: مَعْنَاهُ وَمَصْطَلَحُهُ وَوَجْهُ تَسْمِيَّتِهِ بِعِلْمِ التَّفْسِيرِ، وَحُكْمِهِ وَشَرَفِهِ ، وَمَوْضُوعِهِ ، وَغَرَضِهِ، وَفَوَائِدِهِ ، وَسَبَبُ الْحَاجَةِ إِلَيْهِ، وَالْعُلُومُ الَّتِي يَحْتَاجُ إِلَيْهَا الْمَفْسِّرُ، وَأَنْوَاعُ عِلْمِ التَّفْسِيرِ، وَمَصَادِرُ التَّفْسِيرِ ، وَ أَسْبَابُ نَزُولِ الْقُرْآنِ، وَالْاِخْتِلَافُ فِي التَّفْسِيرِ وَأَسْبَابُهُ وَأَحْكَامُهُ، وَالْاِتِّجَاهَاتُ الْمُنْحَرِفَةُ فِي التَّفْسِيرِ وَأَسْبَابُهَا، وَمَعْنَى الْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ، وَمَعْنَى النَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ ، وَمُنَاسِبَةُ الْآيَاتِ وَالسُّورِ ، وَمَعْنَى كَوْنِ السُّورِ مَكِّيَّةً أَوْ مَدْنِيَّةً، وَالتَّكَرُّارُ فِي الْقُرْآنِ: حَقِيقَتُهُ وَفَوَائِدُهُ ، وَالشُّرُوطُ الَّتِي يَجِبُ تَوْفُّرُهَا فِي الْمَفْسَّرِ ، وَتَدْوِينُ التَّفْسِيرِ وَمَرَاكِحِهِ، وَطَبَقَاتُ الْمَفْسِّرِينَ ، وَأَشْهُرُ وَأَوْثَقُ التَّفَاسِيرِ مِنَ الْقَدِيمِ إِلَى الْحَدِيثِ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنَ الْمَوْضُوعَاتِ الْمُهَمَّةِ الْكَثِيرَةِ الْمُفِيدَةِ الَّتِي لَمْ نُشِرْ ههنا إِلَّا إِلَى بَعْضِ مِنْهَا.

وَقَدْ تَصَفَّحْتُ الْكِتَابَ ، وَقَرَأْتُهُ مِنْ مَوَاضِعَ شَتَّى ، وَأَمَعَنْتُ النَّظَرَ فِي بَعْضِ الْمُبَاحِثِ ، فَوَجَدْتُهُ كِتَاباً قَدْ اسْتَوْعَبَ بِإِيجَازٍ مَا انْتَشَرَ مِمَّا يَتَّصِلُ بِالْمَوْضُوعِ فِي أَمْهَاتِ الْكُتُبِ وَالْمَوْلُفَاتِ الْمُوثُوقِ بِهَا الَّتِي أَلْفَتْ قَدِيماً وَحَدِيثاً ، وَشَكَرْتُ الْأَخَ الْمُؤَلِّفَ عَلَى مَا بَذَلَهُ مِنْ وَقْتٍ وَجَهْدٍ فِي دِرَاسَةِ كَثِيرٍ مِنَ الْكُتُبِ الَّتِي مَسَّتِ الْمَوْضُوعَ مِنْ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ

- وقد أثبت فهرساً لبعض منها في آخر كتابه فبلغ عددها ١٣٤ - فجمع منها خلاصة مصطفىاً بين دفتي كتابه الذي جاء شاملاً لجميع المواد التي يمكن أن يتطلع إليها دارس حريص أو طالب مجتهد أو معلم مستزيد؛ فلا يحتاج إلى التطواف على المكتبات، والتجول في صفحات كثير من الكتب التي قد يسأم منها؛ لكونها قد لاتقع على هواه من التنسيق، وأسلوب العرض، ومنهج التأليف، وسهولة اللغة، وما إلى ذلك.

فالكتاب - لحدّ علمي - أسهل وأجمع الكتب المؤلفة باللغة العربية في هذا الموضوع في العصر الحاضر، وإن كان لكل منها فضل ومزية يختلف بها عن غيره، الأمر الذي يوجد مبرراً لمؤلف لاحق يضع كتاباً في موضوع سبقه فيه غيره، ولمست فيه من جوانب الإفادة ونواحي النفع ما يجعلني أتأكد أنه سيدعو كل من يسمع به لاقتنائه، وقراءته، والاستفادة منه، والاحتفاظ بهادته لديه ليرجع إليها كلما مسّت به الحاجة إليها. وقد قلت - خلال أكثر من محاضرة ومقال - : إنّ الكتاب المفيد بذاته بما يحويه من المواد، ويمتاز به من سهولة العرض، وعذوبة الأسلوب، يكون ذاتي الانتشار وعفوي الجذب للقراء، ولا يحتاج إلى مدح مادي، وتقريظ عالم، ومقدمة كاتب.

وهنيئاً للشيخ خان أن وفق للتأليف في هذا الموضوع المشرف الذي تُعنى به المدارس والجامعات الإسلامية الأهلية في شبه القارة الهندية عناية لائقة، كما تُعنى بغيره من علوم الكتاب والسنة عناية تفوق عناية المسلمين بها في أقطار الدنيا الأخرى، كما شهد بذلك عددٌ من أعلام العرب المعاصرين الذين زاروا بلاد الله وعلموا أحوال الشعوب والأمم، وكتابته بمحتوياته كأنه حاجة الوقت، وطلبة الطلاب والمُعَلِّمين، فجزاه الله خيراً.

وجديرٌ بالذكر أنّ الشيخ خان صدر بقلمه باللغة الأردية عددٌ من الكتب في الموضوعات الإسلامية الملحة، ونالت قبولاً واستحساناً بالغين في الأوساط الإسلامية

بفتح العين في مهمات التفسير

والمجتمعات المدرسية، وعرفه القراء من خلالها مؤلفاً قديراً وكاتباً موفّقاً، وهذا كتابٌ بالعربية يؤكّد أنّ قلمه يسير على خطّ مُستقيم، وأن أهليته التأليفية تُعسّل بما ينفع الأمة، ويخدم الدين، ويحقّق نتائج سارة في موضوعات التعليم، ويسدّ حاجاتٍ في علوم الكتاب والسنة تمسّ الدارسين والباحثين، والمُعَلِّمين والمتعلّمين، فجعله الله ذخراً في ميزان حسناته، وأهمّه حسنَ العمل والإخلاص، ووفّقه لمزيد من الأعمال التأليفية والتدريسية. والحمد لله أولاً وآخراً.

تحريراً في الساعة ١٢ / من ضحى يوم الاثنين

٢٩ / جمادى الأولى ١٤٢٧ هـ ٢٦ يوليو

(نور عالم خليل الأميني)

رئيس تحرير "الداعي" وأستاذ الأدب العربي

(بالجامعة الإسلامية دارالعلوم ، ديوبند ، الهند)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

بقلم المحدث الجليل والفقيه النبيل المحقق الناقد العلامة المفتي
سعيد أحمد البالنوري حفظه الله تعالى
(أستاذ الحديث بالجامعة الإسلامية دارالعلوم ، ديوبند ، الهند)

الحمد لله رب العالمين، وصلى الله تعالى على أكرم رُسُلِهِ وأشرف خلقِهِ محمدٍ،
وعلى آلِهِ وصحبِهِ أجمعين، أما بعد:

فإنَّ القرآن الكريم هو الكتاب المنزل الأخير، البالغ ذروة الفصاحة والبلاغة،
الميسر للحفظ والتذكر والاتِّعَاض، قال تعالى: ﴿وَالْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ [الزخرف: ٢]،
وقال: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [طه: ١١٣]. قال الراغب: ”العربي الفصيح المبين من الكلام“.
وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَشَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القمر: ١٧] وهو يحوي بين طياته
من دُرَرِ المعاني، وجواهر الحكم، وغُرر الأسرار، ما لا يدركه كل واحدٍ من الناس .

فتكفل الله تعالى ببيان ما في كتابه من المعاني، والحكم، والأسرار، وكشف
القناع عنها؛ لأنَّ القرآن كتابُ الله ، وهو أعلمُ وأدرى بما في دَفْتِيهِ، حيث قال: ﴿ثُمَّ إِنَّ
عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ [القيامة: ١٩].

كما وسَدَّ اللهُ تعالى مَسْئُولِيَّةَ بيانِ مرادِ كلامه، وتفسيره، إلى نَبِيِّنا مُحَمَّدٍ ﷺ نائِباً عنه ؛ لأنَّ وُزراءَ المَلِكِ ومُقَرَّبِيه أكثرُ مَعْرِفَةٍ بِأُمُورِ المَمْلَكَةِ وشُؤُونِها، حيثُ قال تعالى:

﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]

ثمَّ آلتْ مَسْئُولِيَّةُ التَّيْيِينِ والتفسيرِ إلى أساطينِ الأُمَّةِ مِنَ الصَّحابةِ، والتابعين، والعلماءِ الرِّبَّانِيينَ ؛ وذلك لأنَّ نَبِيَّنا مُحَمَّدًا بُعِثَ بِعَثْنَيْنِ: إحداهما بِعِثْتِهِ إلى النَّاسِ، وثانيهما بِعِثْتِهِ أُمَّتِهِ إلى الأُمَّمِ الأُخْرَى حيثُ قال تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، وقال النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّمَا بُعِثْتُ مُبَسِّرِينَ وَلَمْ تُبْعَثُوا مُعَسِّرِينَ»، وقال ﷺ في آخرِ حديثٍ معاذٍ ﷺ: "الحمدُ لله الَّذِي وَفَّقَ رَسُولَ رَسُولِهِ لِمَا يَرْضَى اللهُ وَرَسُولُهُ".

فإذا كانتِ الأُمَّةُ مَبْعُوثَةٌ إلى الأُمَّمِ الأُخْرَى كانتِ نائِبَةً عن رسولها في تفسيرِ كلامِ اللهِ ، وأحاديثِ رَسُولِهِ، وأحكامِ الشَّرْعِ، حيثُ قالَ اللهُ تعالى: ﴿وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النحل: ٤٤]. وإِنَّمَا يَفِيدُ التَّفَكِيرُ إذا جازَ لهم التفسيرُ والتَّيْيِينُ.

والتفسيرُ: هو بيانُ مرادِ كلامِ اللهِ تعالى بالقطع، وقديماً كان التأويلُ والتفسيرُ بمعنى، ثم توسَّعَ استعمالُهما؛ فأصْبَحَ التفسيرُ عبارةً عن بيانِ مرادِ كلامِ اللهِ تعالى بالقطع، كما صارَ التأويلُ عبارةً عن بيانِ مرادِ كلامه تعالى بالاحتمال، كان التفسيرُ والتأويلُ كلاهما - بالمصطلحِ القديمِ - من اللهِ تعالى، حيثُ قال: ﴿وَلَا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾ [الفرقان: ٣٣] كَمَا أَنَّ الأنبياءَ والرُّسُلَ كانوا يُفَسِّرُونَ كلامَ اللهِ: لأنَّهم كانوا يَعْرِفُونَ مرضاةَ اللهِ ومراده ، حيثُ قال: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۚ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾ [النجم].

فلما جاءت مسؤولية التفسير والتبيين إلى الأمة ، وهي ليست كالأنبياء في التقرب إلى الله والصلاح والتقوى ، مسّت الحاجة إلى وضع شروط و ضوابط لتفسير كلام الله وتأويله؛ تفادياً من الانحراف، وصوناً عن الضلال، فمن تَوَافَرَت فيه شروطُ التفسير فله أن يفسّر ، ويُؤخَذ تفسيرُهُ ويُوَثَّقَ به، ومن لم تتوافر فيه هذه الشروط لايجزأ على تفسير كلام الله، فإن فَعَلَ يُرْفَضُ تفسيرُهُ ويُردُّ .

لقد اصطلح العلماء - سلفهم وخلفهم - على هذه الشروط والضوابط، وسَمَّوها فنّ "أصول التفسير" وألّفوا فيه كُتُباً كثيرة . وللشيخ الإمام الشاه ولي الله بن عبد الرّحيم الدهلوي كتابٌ في هذا الفنّ لم ينسج على منواله ، وهو "الفوز الكبير في أصول التفسير" الذي هو مدرج في المقرّرات الدراسية في الجامعات والمدارس الإسلامية في شبه القارة الهندية .

وأشبه شيء بهذ الفنّ: فنّ "علوم القرآن"، وهو يعالج ما جاء في القرآن من العلوم المتنوّعة والمعارف المُخْتَلِفَة . وقد ألّف العلماء في هذا الفنّ كُتُباً غالية كذلك، كـ "البرهان في علوم القرآن" للزركشي ، و "الإتقان في علوم القرآن" للسيوطي، و "مناهل العرفان في علوم القرآن" للزرقاني ، وغيرها من الكُتُب .

وهذا الكتاب : "نَفَحَاتُ الْعَبِيرِ فِي مُهِمَّاتِ التَّفْسِيرِ" لمؤلّفه فضيلة المفتي محمد شعيب الله خان المفتاحي (مدير الجامعة الإسلامية مسيح العلوم، بنغالور، الهند) كتابٌ قيمٌ حافلٌ بالمعلومات الغزيرة والمعارف الغالية، وهو يبحثُ عن كلا الفئتين : أصول التفسير، وعلوم القرآن .

ومباحثه كالتالي:

البابُ الأوّل : في معنى التفسير لغةً واصطلاحاً، والفرق بين التأويل والتفسير،

فَحْشُ الْعَجَبِ فِي مُهِمَّاتِ التَّفْسِيرِ

وتحقيق المصطلحات ذات الصلة بالتفسير، وموضوع التفسير وغرضه، والاحتياج إليه.

الباب الثاني : في علوم القرآن، كعلم الأحكام، وعلم الجدل والمناظرة، وعلم التذكير بآلاء الله، وعلم التذكير بأيام الله، وفي العلوم التي يحتاج إليها المفسر، وأقسام التفسير ومصادره.

الباب الثالث : في المحكم والمتشابه، والناسخ والمنسوخ، ومعنى النسخ وأقسامه، واختلاف اليهود فيه، وفي فوائد مهمة أخرى.

الباب الرابع : في شروط المفسر وآدابه، ومنهج التفسير.

الخاتمة : في تدوين التفسير، وأدواره، وطبقات المفسرين، والتعريف بأهم وأشهر كتب التفسير الموثوق بها.

لقد تصفحت هذا الكتاب، فوجدته مليئاً بالمعلومات والمعارف، مقنعاً للعقول والقلوب، وأرى أنه إضافة قيمة إلى المكتبة الإسلامية العامة.

وأدعو الله أن يتقبله، وينفع به الأمة، ويجعله ذخراً لمؤلفه. وما ذلك على الله بعزيز.

تحريراً في ١٤٢٧/٥/٤ هـ

الموافق ٢٠٠٦/٥/٣ م

كتبه

سعيد أحمد يوسف البالنوري

مدرس الحديث الشريف

(بدارالعلوم، ديوبند، الهند)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تَصْدِير

الحمدُ لله كما ينبغي لجلال وجهه العظيم، وكمال وصفه القديم، حمدَ عبدٍ ضارعٍ
أواهٍ سقيمٍ على ما أنعم به علينا من فضله العميم، والصلاة والسلامُ على أشرف الأنبياء
 والمرسلين سيدنا محمدٍ رسول رب العالمين، وعلى آله وصحابه أجمعين، وعلى من تبعهم
 بإحسان إلى يوم الدين . وبعدُ:

فإن أشرف الأشغال التي يعكف عليها الإنسان في حياته القصيرة هو - لا شك -
 خدمة كتاب الله، وسُنَّة رسوله، وما يتعلق بهما من العلوم والمعارف . وقد كانت لي أمنيةٌ
 من أحلى الأماني تترعرعُ في قلبي منذ سنين، وهو أن أولِّف كتاباً حافلاً، أودعه ما يمسُّ
 طلابُ علم التفسير من الحاجة الملحة إلى القواعد والأصول التي لا بدَّ منها في هذا المضمار،
 وإلى الآداب والفصول التي تلائم الموضوع . وهي التي أوجزها فيما يلي:

- ١ - تعريف التفسير والتأويل، وما يتصل بهما من ألفاظ، لغة واصطلاحاً .
- ٢ - بيان وجه الحاجة إلى التفسير، وبيان العلوم التي يحتاج إليها المفسر، وبيان القواعد
 المهمة في هذا الصدد.
- ٣ - بيان المآخذ المعتبرة في التفسير، والمآخذ التي لا عبرة لها في هذا الخصوص، عند
 الأئمة من أهل التفسير.
- ٤ - موقف المفسر عند التعارض بين الآيات، وعند الآيات المتشابهات، وفي صورة
 النسخ، وغير ذلك .

٥ - بيانُ آدابِ المفسّر، و منهاجِ التفسير، وأسبابِ الانحرافِ في التفسيرِ بشرحٍ وبسطٍ، وبكلِّ دقّةٍ وتحقيقٍ .

٦ - تدوينِ التفسير، ومراحله ؛ وميزاتِ التفسيرِ في تلكِ المراحل ؛ و طبقاتِ المُفسّرين من الصحابةِ والتابعين ومن بعدهم؛ والتعريفُ بالتفسيرِ المعروفة ومكانتها لدى العلماء؛ وما إلى ذلك من المهمّات .

ولكنّه لم تيسر لي الأسبابُ لتحقيقِ تلكِ الأمنيةِ لصوارفَ صرّفتني، وشواغلَ شغلّنتني، وكانت السّنون والشُّهورُ تمرُّ، وأنا في غمرةِ الشواغلِ والصوارفِ؛ حتّى وقّفتني الله تعالى لتدريسِ مادّة ”أصول التفسير“ بالجامعة الإسلامية مسيح العلوم ببغداد، الهند، وكان من المقرّر الدراسي كتاب ”الفوز الكبير في أصول التفسير“ للشيخ المحدث الشاه ولي الله الدهلوي ، وهو وإن كان عديمَ النظرِ نظراً إلى ما يحتوي عليه من الأبحاث اللطيفة، والمعارف البديعة، والنكات الغريبة ؛ ونظراً إلى ما يشمله من غزارة موادّه، و دقائق أسرارهِ، إلّا أنّه - كما لمستُ خلالَ تدريسهِ - لا يكفي لسدِّ حاجةِ الطلاب التي أشرتُ إليها آنفاً.

فهناك تحرّكت تلكِ الأمنيةُ مرّةً أخرى ، فعزمتُ على تحقيقها مع قصورِ باعي، وقلةِ بضاعتي في هذا الميدانِ مُستعيناً بالله تعالى، فجمعتُ الأشتات من الثّراث العلمي الذي تركه العلماء الفحول، ثم هدّبتُها وربّبتها بترتيبٍ خاصٍ يُفيد - كما أرى - لسدِّ حاجةِ الطلاب، ويوافقُ هدفهم ومرامهم على الأغلب، إن شاء الله تعالى.

والذي أهدف إليه في عملي هذا أن أضعَ في صورةِ الكتاب بين أيدي الطلاب والباحثين ما يُيسّرُ عليهم فهمَ ما يُطالعون ويُدْرُسُون من التفسيرِ القديمة والجديدة ، ويميز لهم منها ما هو الصحيحُ من الفاسد، والحقُّ من الباطل؛ لكي يتعرّفوا على طريق مضبوطٍ صحيح ، ومنهجٍ مستندٍ مقبولٍ يرشدُهم إلى تفهيمِ وتفسيرِ القرآن الكريم، على

وجه يأخذ مأخذ الثقة والاعتبار لدى العلماء والأئمة؛ ولكي يتجنبوا الاتجاهات المنحرفة في التفسير، و يمتنبوا الخلط بين الرطب واليابس، وبين الحابل والنابل، والغث والسمين.

هذا، ومن الجدير بالذكر أن قصارى ما عملت في هذا الخصوص هو أني جمعت من الفرائد والفوائد، ومن اللآلي والدُرر ما كان أشتاتاً في كلام العلماء المتقدمين، والفضلاء المتأخرين، من مظانها وغير مظانها، بكل جهد وكفاح، ثم شرحتُ بعض كلامهم إذا احتاج إليه، أو لخصته إذا دعت الحاجة إليه، والفضل - لا شك - في ذلك لهؤلاء العلماء الذين تركوا لنا ثروة علمية حتى ارتوينا من مناهلهم العذبة التي تم نبوغها .

نعم ! إنني ابتكرتُ في عملي هذا ترتيباً لطيفاً، ومنهاجاً جديداً، مع ما أضفت إلى ذلك من الأبحاث التي لا ينبغي الإعراض عنها في هذا الصدد.

ولا يفوتني أن أذكر أني لستُ من فُرسان هذا الميدان، ولا من خيالة هذا المضمار، ولكن دَفَعَنِي إلى تأليف ذلك أولاً : ما رأيْتُ من الحاجة الملحة الشديدة إلى مثل هذا الكتاب لسدِّ حاجة طلاب التفسير في المدارس و الجامعات، وثانياً : ما كان من أمنية في قلبي من خدمة العلوم الإسلامية، لا سيما الكتاب والسنة ؛ لأنال من نورهما وبركتهما.

وإنني إذ أقدم هذا الجهد المتواضع لإخواننا الباحثين، ولأبنائنا الطالبين أعترفُ بقصور علمي، و قلة بضاعتي في إعطاء هذا العلم حقَّه، وبناءً على ذلك لا غرور في وجود ما يحتاج إلى التعديل، أو الزيادة أو الترميم، أو غير ذلك فيه ؛ لذلك فأرجو من أساتذتي وإخواني المشتغلين بالتفسير وعلومه أن يفيدوني بتوجيهاتهم وملاحظاتهم إن رأوا ما يحتاج إليها في كتابي هذا، لعلني أتمكن من إتمامه في الطبعة القادمة .

ومن الكُفْران للجميل أن لا أذكر وأشكر في هذا الخصوص إخواني الأفاضل الذين أعطوني من جميل أوقاتهم فرصةً للمراجعة، وإعادة النظر في مسودة الكتاب؛ وأكرموني بتوجيهاتهم المفيدة وآرائهم الغالية؛ وبذلوا في ذلك مجهوداتهم القيمة ومحاولاتهم الجادة . منهم محبي المكرّم صاحب الفضيلة فهيم الدين القاسمي حفظه الله تعالى المدرس بالجامعة الإسلامية مسيح العلوم ، فإنه أعاد النظر في مسودة الكتاب عن تبصر عميق، وتفكر دقيق، وأكرمني بإبداء ملاحظاته وتوجيهاته . ومنهم محبي المولوي محمد زبير أحمد القاسمي ، ومحبي المولوي محمد ياسين القاسمي حفظهما الله تعالى؛ فإنهما أيضاً أطلقا وبذلا محاولتهما في تبييض المسودة ، ثم في تخريج النصوص ومراجعة الكتب . فادعوا الله تعالى لهم أن يجزيهم بأحسن ما عملوا، كما أدعو أن يوفقنا وإياهم للإيمان الكامل ، والعلم النافع ، والعمل الصالح ، والفوز بالجنة، والنجاة من النار .

وأخيراً أسأله تعالى أن أكون قد وُفِّقْتُ بما يسدّ حاجة الطلاب، والباحثين في هذا الخصوص، وأن ينفع به أبناءنا الطالبين، وإخواننا المشتغلين بالتفسير وعلومه، وأن يجعله نافعاً للمسلمين، وخالصاً لوجهه الكريم ، وذخراً لي في يوم الدين والله الحمد أولاً وآخراً ، والصلاة والسلام على محمد خاتم الأنبياء .

أخوكم في الدين

محمد شُعَيْبُ الله خان

(مدير الجامعة الإسلامية مسيح العلوم ، بنغلور ، الهند)

١٥ صفر ١٤٢٧ هـ

١٤ مارس ٢٠٠٦ م

بسم الله الرحمن الرحيم

الباب الأول في المبادئ

الفصل الأول

التفسير في اللغة والاصطلاح

ما هو التفسير من حيث اللغة والاصطلاح؟ ومن أي مادة اشتقاقه؟ وما هو معنى التأويل في اللغة والاصطلاح؟ وما هي مادته؟ وهل بينهما من فرق؟ وإن كان فما هو الفرق؟ هذه أسئلة ذات خطورة تقتضي أن يُبحث عنها، لاسيما حينما نحن بصدد البحث عما لا بد منه للتفسير والمفسر.

لأجل ذلك فإني أرى من الواجب - بادئ ذي بدء - أن أسترعي انتباه القارئ إلى الخوض فيها، والبحث عنها؛ لكي نكون على بصيرة، فأقول:

التفسير في اللغة

التفسير من باب التفعيل، مأخوذ من الفسر، وهو لغة: البيان والكشف، وقيل: هو مأخوذ من السفر، وهو بمعنى الظهور والوضوح، كما يُقال: "أسفر الصبح"

إِذَا ظَهَرَ وَأَضَاءَ، وَيُقَالُ: "سَفَرَتِ الْمَرْأَةُ" إِذَا أَلْقَتْ خِمَارَهَا عَنْ وَجْهَهَا وَهِيَ سَافِرَةٌ^(١).

قُلْتُ: عَلَى هَذَا فَهُوَ مُشْتَقٌّ مِنْهُ اشْتِقَاقًا كَبِيرًا، وَالِاشْتِقَاقُ الْكَبِيرُ هُوَ أَنْ يَكُونَ بَيْنَ اللَّفْظَيْنِ مَنَاسِبَةٌ فِي اللَّفْظِ وَالْمَعْنَى فَقَطْ دُونَ مِلَاحِظَةِ التَّرْتِيبِ، وَقِيلَ: هُوَ مَا خُوِذَ مِنَ التَّفْسِيرَةِ، وَهِيَ آلَةُ الطَّبِيبِ يَعْرِفُ بِهَا الْأَمْرَاضَ^(٢).

وَفِي لِسَانِ الْعَرَبِ: الْفَسْرُ نَظَرُ الطَّبِيبِ إِلَى الْمَاءِ، وَكَذَلِكَ التَّفْسِيرَةُ. قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: أَظَنَّهُ مَوْلَدًا، وَقِيلَ: التَّفْسِيرَةُ: الْبَوْلُ الَّذِي يَسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الْمَرَضِ وَيَنْظُرُ فِيهِ الْأَطْبَاءُ، يَسْتَدَلُّونَ بَلَوْنِهِ عَلَى عِلَّةِ الْعَلِيلِ، وَكُلُّ شَيْءٍ يُعْرَفُ بِهِ تَفْسِيرُ الشَّيْءِ وَمَعْنَاهُ فَهُوَ تَفْسِيرَتُهُ^(٣).

التفسير في الاصطلاح

وَأَمَّا التَّفْسِيرُ اصْطِلَاحًا فَقَدْ اخْتَلَفَتِ التَّعْبِيرَاتُ فِي تَعْرِيفِهِ، فَقَالَ الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ أَبُو حَيَّانَ: "التَّفْسِيرُ عِلْمٌ يُنَحِّثُ فِيهِ عَنْ كَيْفِيَةِ النُّطْقِ بِالْفَافِ الْقُرْآنِ وَمَدْلُولَاتِهَا، وَأَحْكَامِهَا الْإِفْرَادِيَّةِ وَالتَّرَكِيبِيَّةِ، وَمَعَانِيهَا الَّتِي تُحْمَلُ عَلَيْهَا حَالَةُ التَّرَكِيبِ، وَتَتِمَّاتُ لَذَلِكَ".

ثُمَّ بَيَّنَ فَوَائِدَ الْقِيُودِ فِي هَذَا التَّعْرِيفِ، فَقَالَ:

"فَقُولُنَا: "عِلْمٌ" جَنْسٌ، وَقُولُنَا: "يُنَحِّثُ فِيهِ عَنْ كَيْفِيَةِ النُّطْقِ بِالْفَافِ الْقُرْآنِ" هُوَ عِلْمُ الْقِرَاءَةِ، وَقُولُنَا: "وَمَدْلُولَاتِهَا" أَيُّ مَدْلُولَاتِ تِلْكَ الْأَفَافِ، وَهَذَا مَتْنُ عِلْمٍ

(١) الْبَرْهَانُ لِلزَّرْكَشِيِّ: ٢ / ١٤٨، الْإِتْقَانُ لِلْسَيُوطِيِّ: ٢ / ٢٢١.

(٢) ذَكَرَهُ فِي الْإِتْقَانِ: ٢ / ٢٢١، وَالْبَرْهَانُ: ٢ / ١٤٧.

(٣) لِسَانُ الْعَرَبِ: ٥ / ٥٥.

اللغة الذي يُحتاج إليه في هذا العلم ، وقولنا: " وأحكامها الإفرادية والتركيبية " هذا يشمل علم التصريف والبيان والبديع ، وقولنا: " ومعانيها التي تُحمَلُ عليها حالة التركيب " يشمل ما دلَّته بالحقيقة وما دلَّته بالمجاز؛ فإن التركيب قد يقتضي بظاهره شيئاً ويصدّ عن الحمل عليه صاّد، فيُحمَلُ على غيرِه وهو المجاز، وقولنا: " وتتمّات لذلك " هو مثل معرفة النسخ ، وسبب النزول ، وقصة توضّح بعض ما أُبهم في القرآن ، ونحو ذلك ^(١) .

وقال العلامة الزركشي في (البرهان) : " التفسيرُ عِلْمٌ يُعرَفُ به فهمُ كتاب الله المنزل على نبيِّه مُحَمَّدٍ ﷺ ، وبيان معانيه ، واستخراج أحكامه وحِكمه . واستمداد ذلك من علم اللغة والنحو والتصريف و علم البيان و أصول الفقه والقراءات ، ويُحتاج لمعرفة أسباب النزول والناسخ والمنسوخ " ^(٢) .

وقال الشيخ محمد أعلى التهانوي في (كشاف اصطلاحات الفنون) :

" عِلْمُ التفسيرِ عِلْمٌ يُعرَفُ به نزولُ الآيات ، وشؤونها ، وأقاصيصها ، والأسباب النازلة فيها ، ثم ترتيبُ مكّيِّها و مدنيِّها ، و مُحكمها ومُتشابهها ، وناسخها ومنسوخها ، وخاصها وعامها ، ومطلقها ومقيدها ، ومجملها ومفسرها ، وحلالها وحرامها ، ووعداها ووعيدها ، وأمرها ونهيها ، وعبرها وأمثالها ، وغيرها " ^(٣) .

قُلْتُ: وهذا الخلاف في تعريف التفسير يمكن أن يُجعلَ خلافاً لفظياً ؛ لأنه

(١) الإتيان: ٢ / ٢٢٢ ، وأبجد العلوم: ٢ / ١٤٧ .

(٢) البرهان: ١ / ١٣ .

(٣) نقله العلامة صديق حسن خان القنوجي في أبجد العلوم: ٢ / ١٤٧ ، وكذا ذكره الزركشي في

البرهان: ٢ / ١٤٨ ، والسيوطي في الإتيان: ٢ / ٢٢١ .

ليس في الحقيقة خلاف فيه، وإنما هو اختلاف تعبير وأسلوب، فمنهم من ذهب إلى طريق التفصيل والتوضيح، ففصل ما أجمله الآخرون؛ وبعضهم سلكوا سبيل الاختصار والإيجاز، فأجملوا ما فصله غيرهم.

معنى التأويل

وقد يستعمل في هذا الباب لفظ التأويل، وأصله من الأول، وهو لغة: الرجوع كما يقال: "آل الأمر إلى كذا" أي صار إليه، وقيل: هو من الإيالة بمعنى السياسة. أما على كونه مأخوذاً من الأول، فكأنه صرف الآية إلى معانيها التي تحتملها، وأما على كونه من الإيالة فكأن المؤول للكلام يسوس الكلام، ويضع المعنى فيه موضعه^(١).

وقال الجرجاني في (التعريفات):

"التأويل في الأصل الترجيع، وفي الشرع صرف اللفظ عن معناه الظاهر إلى معنى يحتمله، إذا كان المحتمل الذي يراه موافقاً للكتاب والسنة، مثل قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ﴾ [الأنعام: ٩٥] إن أراد به المؤمن من الكافر، أو العالم من الجاهل كان تأويلاً"^(٢).

(١) البرهان: ٢/ ١٤٨ و ١٤٩، الإتيان: ٢/ ٢٢١.

(٢) التعريفات للجرجاني: ٧٢/١.

الفرق بين التفسير والتأويل

تشعبت آراء أهل العلم في التفسير والتأويل، هل هما مترادفان أو متباينان أو غيرهما؟ على أقوال عديدة:

يرى بعض العلماء أنَّ التفسير والتأويل مترادفان، وهذا ما يظهر من صنيع المفسرين القدماء، كما يقول ابن جرير الطبري في تفسيره: "القول في تأويل قوله تعالى كذا" و "اختلف أهل التأويل في معنى الآية" يريد بذلك التفسير وأهل التفسير، ومنه قول مجاهد: "إن العلماء يعلمون تأويله" يعني القرآن، وهو قول أبي عبيد، كما في الإتيان. وأما الذين فرّقوا بينهما:

❖ فمنهم: من قال: التفسير أعم من التأويل، وأكثر استعمال التفسير في الألفاظ ومفرداتها، وأكثر استعمال التأويل في المعاني والجمل، قاله الإمام الراغب.

❖ ومنهم من قال: التفسير بيان لفظ لا يحتمل إلا وجهاً واحداً، والتأويل توجيه لفظ يحتمل معاني مختلفة، ووجوهاً متعددة إلى واحد منها بحسب الدليل.

❖ وقال الماتريدي: التفسير القطع على أن المراد من اللفظ هذا، والتأويل ترجيح أحد الاحتمالات بدون القطع.

❖ وقيل: التفسير يتعلق بالرواية، والتأويل يتعلق بالدراية.

❖ وقيل: التفسير ما وقّع مبيّناً في كتاب الله، أو مبيّناً في صحيح السنة، والتأويل ما استنبطه العلماء والفضلاء.

❖ وقيل: التفسير بيان المعاني التي تُستفاد من وضع العبارة، والتأويل بيان المعاني التي تُستفاد من وضع الإشارة، وقيل غير ذلك^(١).

(١) انظر لهذا المبحث "الإتيان للسيوطي" ٢٢١/٢، والبرهان للزركشي: ١٤٩/٢، ومناهل =

و الأخير هو اصطلاح مشهور عند المتأخرين، و إليه جنح العلامة الألوسي البغدادي حيث قال في مقدمة تفسيره:

"قد تعارف من غير نكير أنّ التأويل إشارة قُديسة، ومعارفُ سُبحانية تُنكشِفُ من سَجَفِ العبارات للسالكين، وتنهّلُ من سحب الغيب على قلوب العارفين، والتفسير غير ذلك"^(١).

وجه التسمية

أما وجه تسمية هذا العلم بالتفسير على كونه مأخوذاً من السَّفر أو الفَسر؛ فلأنّ التفسير يكشف القناع عن وجه المراد بآيات الله تعالى حتى يظهر ما أراد ربُّنا بهذه الآيات، و أما على كونه من التفسير؛ فلأن التفسير هي آلة تُعرَفُ بها أحوال القلوب صحةً و فساداً، و تُعرَفُ بها طُرُقُ إصلاحها، و التدبير لإزالة فسادها و أمراضها.

و أما اختصاص هذا العلم بهذا الاسم دون بقية العلوم، مع أنها كلها مشتملة على الكشف والإيضاح والبيان والإفصاح؛ فلأنه لجلالة قدره ولشدة حاجته، كان كأنه هو التفسير دون ما عداه من العلوم .

تحقيق ألفاظ ذات صلة

لا بُدّ لمن يُطالع التفاسير من العلم بمعاني ألفاظٍ تُستعمل في التفاسير، ونحن نذكرُ منها ما لا بُدّ منه .

=العرفان للشيخ عبد العظيم الزرقاني: ٦/٢.

(١) روح المعاني: ٥/١.

❖ القرآن : اُخْتَلِفَ في لفظ القرآن على أقوال:

١- فقال جماعة : هو اسم علمٍ غيرٍ مُشتَقٍّ خاصٍ بكلام الله تعالى، كالتوراة والإنجيل، وهو غير مهموز . قال السيوطي : وبه قرأ ابن كثير، وهو مَرَوِيٌّ عن الشافعي، وقال: وهو المختار عندي .

٢- وقال الأشعري وغيره : هو مُشتَقٌّ من ” قَرَنْتُ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ “ إِذَا ضَمَمْتَ أَحَدَهُمَا إِلَى الْآخَرِ ، وَسُمِّيَ الْقُرْآنُ بِهِ لِقِرَانِ السُّورِ وَالْآيَاتِ وَالْحُرُوفِ فِيهِ .

٣- وقال الفراء : هو مُشتَقٌّ من القرائن ، وَإِنَّمَا سُمِّيَ بِهِ ؛ لِأَنَّ آيَاتِهِ يُصَدَّقُ بَعْضُهَا بَعْضًا وَيَشَبَّهُ بَعْضُهَا بَعْضًا ، فَهِيَ قَرَائِنٌ .

٤- وقال جماعةٌ منهم اللَّحْيَانِي، وإليه يُشِيرُ كَلَامُ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ: الْقُرْآنُ مَصْدَرٌ لـ "قَرَأْتُ" ، وَنَظِيرُهُ مِنَ الْأَسْمَاءِ : الْحُسْرَانُ مِنْ خَسِرَ ، وَالْغُفْرَانُ مِنْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ ، وَالْكُفْرَانُ مِنْ كَفَرْتَكَ ، فَالْقُرْآنُ هُنَا بِمَعْنَى الْمَقْرُوءِ مِنْ بَابِ تَسْمِيَةِ الْمَفْعُولِ بِالْمَصْدَرِ، وَسُمِّيَ بِهِ ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْعَالَمِ كِتَابٌ يُقْرَأُ أَكْثَرَ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، وَهَذَا الْقَوْلُ هُوَ مَخْتَارُ ابْنِ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ .

٥- وقال الزُّجَاجُ وَآخَرُونَ : هُوَ مُشتَقٌّ مِنَ الْقَرَاءِ الَّذِي هُوَ بِمَعْنَى الْجَمْعِ ، كَمَا يُقَالُ : "قَرَأْتُ الْمَاءَ فِي الْحَوْضِ" أَيِ جَمَعْتُهُ ، عَلَى هَذَا فَهُوَ وَصْفٌ عَلَى وَزْنِ فُعْلَانٍ . وَفِي وَجْهِ تَسْمِيَتِهِ بِهَذَا أَقْوَالٌ : قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : سُمِّيَ بِذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ جَمَعَ السُّورَ بَعْضُهَا إِلَى بَعْضٍ . وَ قَالَ الرَّاعِبُ : قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ : تَسْمِيَةُ هَذَا الْكِتَابِ قُرْآنًا ؛ لِكَوْنِهِ جَامِعًا لثَمَرَةٍ كُتِبَتْ ؛ بَلْ لَجَمْعِهِ ثَمَرَةَ جَمِيعِ الْعُلُومِ ^(١) .

(١) انظر لهذا المبحث: روح المعاني: ١/٨، والإتقان: ١/٦٨، وتفسير الطبري: ١/٦٧، وما بعده ،

وأما القرآن اصطلاحاً : فهو كلامُ الله المنزَّلُ على مُحَمَّدٍ ﷺ ، المنقولُ إلينا نقلاً متواتراً بلا شُبْهَةٍ ، (وزاد بعضهم) المكتوبُ في المصاحف، المحفوظُ في القلوب، المقروءُ بالأسنة، المسموعُ بالآذان^(١) .

❁ السُّورَةُ : إنّ لفظ السُّورَةِ قرأها بعضُ الأئمة بالهمزة ، وبعضُ آخرُ بلا همزة ، فمن قرأها بالهمزة جَعَلَهَا مُشْتَقَّةً من " أسَّارت " أي أَفْضَلْتُ ، مِنَ السُّورِ بمعنى ما بقي من الشراب في الإناء، وإِنَّمَا سُمِّيَتْ بهذا الاسم ؛ لأنَّ السورة أيضاً قطعةٌ من القرآن . وَمَنْ قرأها بلا همزة ، فمنهم من قال: إنها بمعنى المَنْزِلَةِ ، وخصَّ بعضهم بِالْمَنْزِلَةِ الرفيعة، كما قال النابغة :

أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَعْطَاكَ سُورَةً * تَرَى كُلَّ مَلِكٍ دُونَهَا يَتَذَبَذَبُ

أراد بالسُّورَةِ " المنزلة الرفيعة والدرجة العالية " ، وَسُمِّيَتْ السورة بها؛ لارتفاعها وشرَفها لكونها من كلام الله تعالى. وقيل: إنها مأخوذةٌ من سُورِ الْبَلَدِ، وَسُمِّيَتْ بذلك؛ لإحاطتها بآياتها . وقيل : من السَّوْرِ بمعنى التصاعد والتركيب ، كما في القرآن : ﴿ إِذْ سَوَّرُوا الْمِحْرَابَ ﴾ [ص: ٢١] فعلى هذا سُمِّيَتْ بها لتركيب بعضها على بعض^(٢) .

وفي الاصطلاح هي طائفةٌ مُتَمَيِّزَةٌ من آيات القرآن ذات مَطْلَعٍ وخاتمةٍ ، وأقلُّها ثلاثُ آياتٍ^(٣) .

❁ الآية : اختلفتِ النُّحَاةُ في أصل الآية ووزنها على أقوالٍ : فقال سيبويه والخليل :

(١) إرشاد الفحول: ٦٢/١ ، وشرح الفقه الأكبر: ٩٢ ، والإحكام للآمدي: ٢١٢/١ .

(٢) تفسير القرطبي: ٦٥/١ ، الإتيقان : ٦٩/١ ، مفردات القرآن : ٢٥٤ .

(٣) الإتيقان : ٦٩/١ ، الموسوعة الفقهية : ٢٨٧/٢٥ .

أصلها " آيَّة " بفتحات على وزن فعلة ، مثل أكمة و شجرة ، فلما تحركت الياء وانفتح ما قبلها انقلبت الياء ألفاً ، فصارت آية على خلاف القياس ، كراية و غاية ؛ إذ المطرّد عند اجتماع حرفي علة إعلال الآخر؛ لأنه محلّ التغير ، وقال الكسائي : أصلها " آيَّة " على وزن فاعلة مثل آمنة ، وكان القياس أن تُدغم كدابة إلا أنه تُرك ذلك تخفيفاً ، فحذفوا عينها . وقال الفراء : أصلها " آيَّة " بتشديد الياء الأولى ، فقلبت ألفاً كراهةً للتشديد ، فصارت آية ، وجمعها آي وآيات وآياء^(١) .

ثم إنهم اختلفوا في معناها ، فقال بعضهم : معنى الآية علامة ، و سُميت بها ؛ لأنها علامة على انقطاع الكلام السابق من الكلام اللاحق .

وقال ابن حمزة : سُميت بها ؛ لأنها العلامة التي يفضي منها إلى غيرها كأعلام الطريق المنصوبة للهداية ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ آيَةَ مُلْكِهِ ﴾ [البقرة : ٢٤٨] .
ومنه قول النابغة :

تَوَهَّمْتُ آيَاتٍ لَهَا فَعَرَفْتُهَا * لِسِتَّةِ أَغْوَامٍ وَذَا الْعَامُ سَابِعٌ

وقيل : الآية بمعنى الجماعة ، كما يُقال : خَرَجَ القَوْمُ بِآيَتِهِم أي بجماعتهم ، ومنه قول بُرْج بن مُسْهِر الطائي :

خَرَجْنَا مِنَ النَّقَبَيْنِ لَأَحْيَ مِثْلُنَا * بِآيَتِنَا نُزْجِي اللَّقَاحَ الْمَطَافِلَا

وسُميت بذلك ؛ لأنها جماعة من حُرُوف القرآن . وقيل : الآية عَجَبٌ مُعْجِزٌ ، وسُميت بها ؛ لأن كلام الله تعالى يعجز البشر عن التكلم بمثله^(٢) .

(١) روح المعاني : ٣٨٢/١ ، تفسير القرطبي : ٦٦/١ ، لسان العرب : ٦٢-٦١/١٤ .

(٢) روح المعاني : ٣٨٢/١ ، تفسير القرطبي : ٦٦/١ ، لسان العرب : ٦٢-٦١/١٤ .

وأما معناه الاصطلاحي فقال الجرجاني : هي طائفة من القرآن يتصل بعضها ببعض إلى انقطاعها، طويلة كانت أو قصيرة . وقال الإمام المناوي : قِيلَ لِكُلِّ جُمْلَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ دَالَّةٌ عَلَى حَكْمٍ ، آيَةٌ ، سُورَةٌ كَانَتْ أَوْ فُصُولًا أَوْ فُصُلًا مِنْ سُورَةٍ ، وَيُقَالُ لِكُلِّ كَلَامٍ مِنْهُ مَنْفَصِلٍ بِفَصْلٍ لَفْظِي ، آيَةٌ^(١) .

❁ الطُّوَالُ ، وَالْمِثُونُ ، وَالْمَثَانِي ، وَالْمُقَصَّلُ : قَسَمَ الْعُلَمَاءُ سُورَةَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ : الطُّوَالُ ، وَالْمِثِينَ ، وَالْمَثَانِي ، وَالْمُقَصَّلُ :

أما الطُّوَالُ فهي سبعُ سُورٍ : البقرة ، وآل عمران ، والنساء ، والمائدة ، والأنعام ، والأعراف ، فهذه سِتَّةٌ ، وَاخْتَلَفُوا فِي السَّابِعَةِ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : هِيَ الْأَنْفَالُ وَالتَّوْبَةُ ، وَكِلَاهُمَا تُعَدَّانِ وَاحِدَةً لِعَدَمِ الْفَصْلِ بَيْنَهُمَا بِالْبِسْمَةِ ، وَقَالَ الْبَعْضُ : وَالسَّابِعَةُ هِيَ سُورَةُ يُونُسَ .

وَأَمَّا الْمِثُونُ فَهِيَ السُّورَةُ الَّتِي تَزِيدُ آيَاتُهَا عَلَى مِائَةٍ أَوْ تُقَارِبُهَا ، وَسُمِّيَتْ بِالْمِثِينَ ؛ لِأَنَّهَا تَشْتَمِلُ عَلَى مِائَةِ آيَةٍ فَصَاعِدًا .

وَأَمَّا الْمَثَانِي فَهِيَ السُّورَةُ تَلِي الْمِثِينَ فِي عَدَدِ الْآيَاتِ ، وَقَالَ الْفَرَّاءُ : هِيَ السُّورَةُ الَّتِي آيَاتُهَا أَقَلُّ مِنْ مِائَةِ آيَةٍ ، وَسُمِّيَتْ بِهِ ؛ لِأَنَّهَا تُثْنَى ، أَيْ تُكَرَّرُ أَكْثَرَ مِمَّا يُثْنَى غَيْرُهَا مِنَ الطُّوَالِ وَالْمِثِينَ ، وَقِيلَ : الْمَثَانِي هِيَ السَّبْعُ الطُّوَالُ ، وَقِيلَ عَلَى اصْطِلَاحٍ آخَرَ : الْقُرْآنُ كُلُّهُ مَثَانِي ، وَقِيلَ : هِيَ سُورَةُ الْفَاتِحَةِ .

وَأَمَّا الْمُقَصَّلُ فَهِيَ أَوَاخِرُ الْقُرْآنِ ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ آخِرَهُ سُورَةُ النَّاسِ ، وَاخْتَلَفُوا فِي تَعْيِينِ أَوَّلِهِ عَلَى اثْنِي عَشَرَ قَوْلًا ، كَمَا ذَكَرَهَا السَّيُوطِيُّ فِي الْإِتْقَانِ ، قِيلَ : أَوَّلُهُ سُورَةُ ق ، وَقِيلَ : الْحُجُرَاتُ ، وَهُوَ الصَّحِيحُ عِنْدَ النَّوَوِيِّ ، وَقِيلَ : سُورَةُ مُحَمَّدٍ ، وَقِيلَ وَقِيلَ

(١) انظر: التعريفات للجرجاني: ٨٥/١ ، والتوقيف في مهمات التعاريف للمناوي : ١٠٧/١ .

وقيل إلى غير ذلك من الأقوال ، وُسِّمِي به ؛ لكثرة الفصل بين هذه السُّورَ بالبسملة ، وقيل : سُمِّي به لِقَلَّةِ المنسوخ منه ، ولهذا يُسَمَّى بالمُحْكَمِ .

ثم المُفَصَّل على ثلاثة أقسام : طَوَالٌ ، وأَوْسَاطٌ ، وقِصَارٌ . فالطَّوَال من سورة قَ أو الحُجَرَات ، أو سورة محمد على اختلاف الأقوال إلى سورة النَّبَا . والأَوْسَاطُ من سورة النَّبَا إلى الضُّحَى . والقِصَارُ منها إلى الناس^(١) .



(١) انظر تفسير الثعالبي : ٢٩٩/٢ والبغوي : ٥٧/٣ وزاد المسير : ٤٥٢/٧ ، ومناهل العرفان :

الفصل الثاني

حكم التفسير، و شرفه، وموضوعه،
وغرضه، و فوائده

حكم علم التفسير :

إنَّ عِلْمَ التفسير فرضٌ من فُرُوضِ الكفايات على حَسَبِ ما تقتضيه نَاحِيَةُ فِقْهِيَّةٌ،
و على ذلك انعقد إجماعُ العلماء. قَالَ العلامةُ الجلال السيوطي : " وقد أَجْمَعَ العلماءُ : أَنَّ
التفسير من فُرُوضِ الكفايات ، وأجلُّ العلوم الثلاثة الشرعية (أي التفسير والحديث
والفقه) ^(١) .

وقَالَ الطبري بعد سرد الآيات والأحاديث والآثار في الحثِّ على تحصيل
التفسير ما نصّه : وفي حثِّ الله ﷻ عِبَادَهُ على الاعتبار بها في آي القرآن من المواعظ
والبينات ما يدلُّ على أَنَّ عليهم معرفة تأويل ما لم يحجب عنهم تأويله من آية ^(٢) .

وقَالَ ابنُ كثيرٍ بعد إيراد الآيات في صَدَدِ التفسير: فالواجبُ على العلماء الكشفُ
عن معاني كلام الله ، وتفسير ذلك، وطلبُه من مظانِّه، وتعلُّم ذلك وتعليمُه ^(٣) .

(١) الإيتقان: ٢٢٤/٢.

(٢) تفسير الطبري: ٦١/١.

(٣) تفسير ابن كثير: ٣/١.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُسْتَدَلَّ عَلَى وُجُوبِهِ بِوُجُوهٍ :

❁ الأول: بقوله تعالى: ﴿ أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ أَلَمْ يَكُنْ أَمْرٌ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴾ [محمد: ٢٤] حيث إن فيه إنكاراً شديداً على ترك التدبر في القرآن الكريم ، وهذا يدل على وُجُوب التدبر في القرآن ؛ فإنه لو لم يجب التدبر لما أنكر على تركه، ومن المعلوم أنه لا يمكن التدبر في القرآن إلا بالاستمداد من التفسير .

❁ والثاني: بحديث النبي ﷺ أنه قال : إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ مَأْدُبَةُ اللَّهِ ، فَتَعَلَّمُوا مِنْ مَأْدُبَتِهِ مَا اسْتَطَعْتُمْ ^(١) .

هذا الحديث يُرشدنا إلى أن التعليم القرآني - وهو التفسير - من الواجب علينا؛ فإن الأمر - على ما هو أصله - للوجوب .

❁ والثالث: بإجماع الأمة كما مر في عبارة السيوطي .

❁ والرابع : بالقياس ؛ فإن القرآن أنزل على نبينا ﷺ هُدىً لحياتنا، وشفاء لما في صدورنا، ودواءً لأدوائنا، وإصلاحاً لما فسَدَ من أوصاعنا . إذاً فعلينا أن نتعلّمه تلاوةً وتفسيراً ، وأن نعمل به حسبةً لله تعالى ؛ فإنه هو السبيل القويم للصلاح والفلاح في الدنيا، والطريق الوحيد للنجاة والفوز في الآخرة . ولذا قال العلماء : إن التفسير هو أساس العلوم الشرعية، ويحتاج إليه لكل كمال

(١) قلتُ : رُوِيَ هذا الحديث عن عبد الله بن مسعود ؓ موقوفاً ومرفوعاً ، فقد رواه عنه مرفوعاً البيهقي في السنن الصغرى : ٥٤١/١ ، وابن أبي شيبه في مصنفه : ١٢٥/٦ ، والبيهقي في شعب الإيمان : ٣٢٤/٢ ، ورواه موقوفاً عليه الدارمي : ٥٢٣/٢ ، والحاكم : ٧٤١/١ ، والطبراني في المعجم الكبير : ١٢٩/٩ ، و١٣٠/١ ، وعبد الرزاق في مصنفه : ٣٧٥/٣ ، وابن المبارك في الزهد :

ديني ودُنْيوي، عاجلي و آجلي . فعُلِمَ بطريق القياس والمعقول أنّ على المسلمين أن يتعلّموا تفسير القرآن ، فهو واجبٌ و لازمٌ عليهم إلاّ أنه من قبيل طلب الكفايات، بمعنى أنه إذا قام به بعضهم سقطَ عن الباقيين .

شَرَفُ التفسير

وشَرَفُ هذا العلم لا يخفى، وهو واضحٌ كضوءِ الشمس في رابعة النهار، وقد ذكروا في الباب وجوهاً كثيرةً تدلُّ على فضل هذا العلم، بعضها سمعيةٌ، وبعضها عقليةٌ، ونحن نُشيرُ إلى طرفٍ منها بإيجاز و اختصار.

أمّا من ناحية السمع ، فهي كالتالي:

❁ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ فَقَدْ أُوتِيَ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [البقرة: ٢٦٩].

قالَ ابنُ عباس في تفسير الحكمة: هي معرفة القرآن، وناسخه، ومنسوخه، ومحكمه ، ومتشابهه، ومقدمه، ومؤخره، وحلاله، وحرامه ، وأمثاله^(١) .

وقال أبو الدرداء ؓ: الحكمة قراءة القرآن والفكرة فيه، وكذا قال قتادة ومجاهد: الحكمة القرآن، والفقه في القرآن، وعن أبي العالية: الحكمة القرآن والفهم به^(٢) .

❁ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: وَمَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ بُيُوتِ اللَّهِ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ، وَيَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ إِلَّا نَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وَعَشِيَتْهُمْ الرَّحْمَةُ، وَحَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ

(١) تفسير الطبري: ٨٩/٣ ، البغوي: ٢٥٦/١ ، القرطبي: ٣٣٢/٣ ، الدر المنثور: ٦٦/٢ .

(٢) تفسير الطبري: ٨٩/٣ ، البغوي: ٢٥٦/١ ، القرطبي: ٣٣٠/٣ ، الدر المنثور: ٦٦/٢ .

وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ الْخ ^(١) .

❁ وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : الْمَاهِرُ بِالْقُرْآنِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَّةِ الْخ ^(٢) .

❁ وَقَالَ أَيْضاً : أَهْلُ الْقُرْآنِ أَهْلُ اللَّهِ وَخَاصَّتُهُ ^(٣) .

قلتُ : والمراد بالماهر بالقرآن وأهله مَنْ يُحَسِّنُ قراءته، وَيَعْلَمُ تفسيره، وَيَعْمَلُ به.

وأما من ناحية العقل فما قاله الأصبهاني : أشرفُ صِنَاعَةٍ يتعاطاها الإنسانُ تفسيرُ القرآن، وبيانُ ذلك : أنَّ شَرَفَ الصَّنَاعَةِ إمَّا بِشَرَفِ مَوْضُوعِهَا مثل الصياغة، فإنها أشرف من الدباغة ؛ لأن موضوع الصياغة الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ، وهما أشرفُ من موضوع الدباغة الذي هو جلد الميتة ، وإمَّا بِشَرَفِ غَرَضِهَا مثل صناعة الطب ، فإنها أشرف من صناعة الكُنَاسَةِ ؛ لأن غرض الطبَّ إفادة الصحة، وغرض الكُنَاسَةِ تنظيف المستراح، وإمَّا بِشِدَّةِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا كالفقه ؛ فإن الحاجة إليه أشدَّ من الحاجة إلى الطب . إِذَا عُرِفَ ذلك فَصِنَاعَةُ التفسير قد حازتِ الشَّرَفَ من الجهات الثلاث : أمَّا من جِهَةِ الْمَوْضُوعِ : فلأن موضوعه كلامُ الله تعالى الذي هو يَنْبُوعُ كُلِّ حِكْمَةٍ ، وَمَعْدَنُ كُلِّ فَضِيلَةٍ ، وأما من جِهَةِ الْغَرَضِ : فلأن الغرض منه هو الاعتصام بالعُرْوَةِ الْوُثْقَى ، والوصولُ إلى السعادة الحقيقية التي لا تَفْنَى ، وأما من جِهَةِ شِدَّةِ الْحَاجَةِ : فلأن كل كمال ديني أو دنيوي، عاجلي أو آجلي مُفْتَقِرٌ إلى العلوم الشرعية والمعارف الدينية، وهي مُتَوَقِّفَةٌ على العلم بكتاب الله

(١) رواه أحمد: ٨٩٠٦ واللفظ له، ومسلم: ٨٦٨٤، والترمذي: ٢٨٦٩، وأبوداود: ١٢٤٣، وابن ماجه: ١٢٢.

(٢) رواه مسلم: ١٣٢٩، وابن ماجه: ٣٧٦٩، وأحمد: ٢٣٥٢٦.

(٣) الجامع الصغير للسيوطي: ٢٧٦٨.

تعالى^(١) .

فهذه الأدلة السمعية والعقلية تدلّ دلالة واضحة على فضل هذا العلم وشرّفه ، كيف لا وهو كتابٌ نَزَلَ من عند الله تعالى لبناء الإنسان المنشود الكامل المتكامل ، ولتهيئة المجتمع الصالح المُستَجْمِع لمعاني الإنسانية الكاملة ، المستشرف للقيم العليا المباركة .

موضوع علم التفسير :

كلامُ الله تعالى الذي هو مَعْدِنُ الْعُلُومِ وَالْمَعَارِفِ ، وَتَحْزَنُ الْأَسْرَارِ وَالْحَقَائِقِ ، وَمَنْجَمُ اللَّطَائِفِ وَالِدَقَائِقِ ، هو موضوع علم التفسير من حيث إنه يهدي الإنسان إلى صراطٍ مُسْتَقِيمٍ .

غرض علم التفسير :

وأما الغرض من هذا العلم: فهو الاعتصام بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى ، وَالْوُصُولُ إِلَى السَّعَادَةِ الْحَقِيقِيَّةِ ، وَالاجْتِنَابُ عَنِ الشَّقَاوَةِ كُلِّيًّا . قَالَ تَعَالَى : ﴿ كَتَبْنَا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾ [سورة ص: ٢٩] وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَنَزَّلْنَا مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا ﴾ [الإسراء: ٨٢]

فوائد علم التفسير :

و فوائدُ هذا العلم كثيرةٌ، منها:

الأولى: التَّذَكُّرُ، وهو الهدف المنشود المطلوب بإنزال الكتاب، قال الله تعالى: ﴿سُورَةُ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ يَنْتَ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [سورة النور: ١]، وقال تعالى: ﴿وَيَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [سورة إبراهيم: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿كَتَبَ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ وَلِيَتَذَكَّرَ أُولُو الْأَلْبَابِ﴾ [سورة ص: ٢٩]، وقال: ﴿وَيُبَيِّنُ آيَاتِهِ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [البقرة: ٢٢١]، وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [الزمر: ٢٧] وقال تعالى: ﴿فَأَنمَأَيْتَنَاهُ بِلِسَانِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ [الدخان: ٥٨] وقال تعالى: ﴿وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذَكَّرُوا﴾ [الإسراء: ٤١].

والآياتُ في ذلك كثيرةٌ، وفيما ذكرناه كفايةً، و مِنَ البديهي أن هذا التدبُّر إنما يحصل - كما هو حقُّه - باستمداد علم التفسير؛ لأنَّ القرآنَ الكريمَ مَعْدَنُ العلوم والحقائق، ومخزن الحكم والمعارف، فليس من المُسْتَطَاع أن يُفْتَحَ بابُ هذه الخزائن إلا بمفتاح التفسير.

الثَّانِيَةُ: الاعتبارُ، قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةٌ لِأُولِي الْأَلْبَابِ﴾ [يوسف: ١١١].

والعِبْرَةُ هي الاتِّعَاطُ، وهي من العُبُورِ بمعنى التَّجَاوُزِ، وَمِنْهُ عَبَرْتُ النهرَ، وَسُمِّيَ الاتِّعَاطُ عِبْرَةً؛ لِأَنَّ الْمُتَعِطَّ يَعْبُرُ الْجَهْلَ إِلَى الْعِلْمِ، وَمِنْ الْهَلَاكِ إِلَى النِّجَاةِ، قَالَه الْأَلُوسِي فِي رُوحِ الْمَعَانِي ^(١).

وقال الراغب الأصفهاني : الاعتبارُ العبرةُ بالحالة التي يتوصَّلُ بها من معرفة المشاهد إلى ما ليس بمشاهد ^(١).

الثالثة : معرفة هداية الله تعالى في مختلف مجالات الحياة البشرية من العقائد، والعبادات، والمعاملات، والأخلاق، والشؤون الاقتصادية، والسياسية، والعلاقات الدولية، وغير ذلك . وهذه الفائدة أهم وأعظم من السابقتين ؛ بل هي المقصودة من نزول القرآن الكريم . قال الله تبارك وتعالى : ﴿ آتَاكَ الْكِتَابَ لَارْتَبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة: ١-٢] وقال : ﴿ قَدْ جَاءَكُمْ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَشِفَاءٌ لِّمَا فِي الصُّدُورِ ﴾ [يونس : ٥٧] وقال : ﴿ كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ ءَايَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ ﴾ [آل عمران: ١٠٣] وقال تعالى : ﴿ هَذَا بَيَانٌ لِّلنَّاسِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةٌ لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [آل عمران: ١٣٨] وقال : ﴿ هَذَا بَصَائِرُ مِّن رَّبِّكُمْ وَهُدًى وَرَحْمَةٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأعراف: ٢٠٣] وقال : ﴿ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ [النحل: ٨٩].

وهذه الآيات كلها تدل دلالة بيّنة على أن القرآن الكريم إنما أنزل لهداية الخلق إلى ما فيه صلاح لهم في كافة نواحي حياتهم من الفردية والجماعية ، ثم من الثقافية ، والتعليمية، والتشريعية، والأخلاقية، وغير ذلك . ومن الواضح أن من أهم العوامل التي يستمد منها لتحقيق هذه الفائدة هو التفسير ، وأنها لا تكاد تحصل إلا به ، كما لا يخفى .

الرَّابِعَةُ : وَمِنْ فَوَائِدِ التَّفْسِيرِ كَشْفُ الْأُسْتَارِ عَنْ وَجْهِ مَعَانِي الْقُرْآنِ الْغَامِضَةِ ، وَشَرْحُ مَا فِيهِ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْغَرِيبَةِ ؛ لَكَيْ يَتَوَصَّلَ الْإِنْسَانُ إِلَى مَغْزَاهُ وَ مَرْمَاهُ ، وَلِيَتِمَّكَنَ مِنْ فَهْمِ الْمُرَادِ بِتِلْكَ الْآيَاتِ الْغَامِضَةِ وَالْغَرِيبَةِ ، ثُمَّ مِنَ الْعَمَلِ بِهَا عَلَى وَجْهِ صَحِيحٍ ، وَلَا يَخْفَى عَلَى أَرْبَابِ الْبَصَائِرِ أَنَّ هَذِهِ لَا يُمْكِنُ حُصُولُهَا إِلَّا بِالتَّفْسِيرِ .

الْخَامِسَةُ : وَمِنْ الْفَوَائِدِ لِلتَّفْسِيرِ إِبْرَازُ مَحَاسِنِ كَلَامِ اللَّهِ الرَّائِعَةِ ، وَإِظْهَارُ وُجُوهِهِ الْإِعْجَازِيَةِ ، الَّتِي أَعْجَزَتْ الْعَرَبَ الْعَرَبَاءَ عَنِ الْإِتْيَانِ بِمِثْلِ الْقُرْآنِ ، وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا ، وَهَذَا أَيْضًا لَا يَتَأْتِي إِلَّا بِعِلْمِ التَّفْسِيرِ الَّذِي وَقَعَتْ عَلَى كَوَائِلِهِ الْمَسْئُولِيَّةُ بِإِبْرَازِ هَذِهِ الْوُجُوهِ الْإِعْجَازِيَةِ .

وَمَا إِلَى ذَلِكَ مِنَ الْفَوَائِدِ الْكَثِيرَةِ الْعَظِيمَةِ الَّتِي لَا يُمَكِّنُ وَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ صَرْفُ النَّظَرِ عَنْهَا .



الفَصْلُ الثَّالِثُ

ما هي الحاجةُ إلى علمِ التفسيرِ ؟

لا يخفى على من له أدنى إلمامٍ بالعلوم أن كلَّ علمٍ وفنٍّ يحتاج غالباً إلى شرحٍ وتفصيلٍ، لاسيما إذا كان مُشتملاً على أصولٍ وقوانينٍ ، و على أسرارٍ وحقائقٍ، وبالأخصّ إذا كان حاوياً على الفروع المختلفة، وجامعاً للفصول العديدة . وهذا أمرٌ لا يشكُّ فيه عاقلٌ، ولا يختلفُ فيه اثنان . و مع ذلك فقد ظَهَرَ في عصرنا الراهن قومٌ جهالٌ يدَّعون أنه لا حاجة إلى تفسير القرآن أصلاً ، ولا إلى تفهيمه قطعاً؛ لأنهم يزعمون أن الله تعالى إنما خاطب بهذا القرآن بما يفهمونه ، ولذلك أرسل كلَّ رسولٍ بلسان قومه، وأنزلَ كتبه بلغتهم ، فليس لفهم القرآن حاجةٌ إلى التفسير ولا إلى مُفسِّرٍ يُفسِّره .

قلتُ : و لهذا ظنُّ باطلٌ، بل خرقٌ للإجماع ؛ لأن الأمة من أولها إلى آخرها، ومن سلفها إلى خلفها مُجمعةٌ على أن فهم القرآن لا بُدَّ له من التفسير وعلومه ، ولذا فسره النبي ﷺ، واحتاج إليه أصحابه الذين هم من فصحاء العرب وبلغائهم . فإذا كان الصحابةُ يحتاجون إلى التفسير والتفهم المراد بآيات الله ، فما ظنك بأمثال هؤلاء الذين لا يعلمون لغة العرب ولا أسرارها، وإنما مبلَّغ علمهم هو بعض تراجم القرآن فقط ؟

فمست الحاجةُ إلى بيان وجه الحاجة إلى التفسير، فأقول: إنَّ القرآن نَزَلَ هداية للإنسان في جميع شعبه و أبوابه؛ وفي مختلف مجالات حياته، وبدهي أن هذه الشعب والأبواب ، ومجالات الحياة مُتنوعةٌ وكثيرةٌ، ومع ذلك فإنَّ القرآن الكريم مشتملٌ عليها،

بحيث لا يفوته شيء منها، والسر فيه هو أن القرآن جاء بأسلوبٍ بديعٍ رائعٍ لطيفٍ ، يذكُرُ أشياء بالتفصيل والتوضيح والصراحة ؛ ويتناولُ أشياء بالإجمال والإشارة والكناية ، ولا يَتَدَيُّ إلى مُراداته ولا يَصِلُ إلى حَقَائِقِهِ كُلِّ أَحَدٍ عَلَى السَّوَاءِ ، فليس النبي ﷺ الذي أُنزِلَ عليه القرآن كغيره ، وليس الصحابي الذي شاهدَ التنزيلَ وأخذَ العلمَ عن صاحب القرآن كغيره ، وكذا لا يستوي فيه العامي والعالم ، فمَسَّتِ الحاجةُ لفهم القرآن إلى التفسير من النبي ﷺ ومن الصحابة الذين شاهدُوا الأوضَاعَ والظُرُوفَ ، التي أُنزِلَ فيها القرآن ، وأخذُوا العلمَ عن النبي ﷺ مُباشرةً.

ولقد أجاد العلامة عبد العظيم الزرقاني في "مناهل العرفان" حيث قال :

" نهضة الأفراد و الأمم لا يمكن أن تكون صحيحةً عن تجربةٍ ، ولا سهلةً متيسرةً ولا رائعةً مُدهِشةً إلا عن طريق الاسترشاد بتعاليم القرآن ، ونُظْمِهِ الْحَكِيمَةِ التي رُوِّعِيَتْ فيها جميع عناصر السعادة للنوع البشري على ما أحاط به علم خالقه الحكيم ، وبدهي أن العمل بهذه التعاليم لا يكون إلا بعد فهم القرآن وتدبره ، والوقوف على ماحوى من نُصَحِ ورُشِدِ ، والإلمام بمبادئه عن طريق تلك القوة الهائلة ، التي يحملها أسلوبه البارِعُ المُعْجِزُ . وهذا لا يتحقق إلا عن طريق الكشف والبيان لما تدلُّ عليه ألفاظُ القرآن ، وهو ما تُسمِّيه "بعلم التفسير" ، فالتفسيرُ هو مِفْتَاحُ هذه الكُنُوزِ والذخائر التي احتواها هذا الكتاب المجيد النازل لإصلاح البشر وإنقاذ الناس وإعزاز العالم ، وبدون التفسير لا يمكن الوصول إلى هذه الكُنُوزِ والذخائر "(١).

ثم ليُعلم : أن التفسير والشرح إنما يُحتاجُ إليه لأُمُورٍ ثلاثة :

الأوَّلُ : كمالُ المصنّف ، فإنه لقوته العلمية ، وقابليته الفائقة ، يجمع المعاني الدقيقة ،

والنفائس البديعة في ألفاظٍ وجيزة ، فربما عَسَرَ عَلَى الْقَارِئِ فَهْمُ مُرَادِهِ ،
فِيَحْتَاجُ إِلَى التَّفْسِيرِ وَالشَّرْحِ ، لِإِظْهَارِ تِلْكَ الْمَعَانِي الْحَقِيقَةِ .

وَالثَّانِي : إِهْمَالُهُ بَعْضَ تَتَمَّاتِ الْمَسْأَلَةِ أَوْ شُرُوطِهَا اعْتِمَاداً عَلَى وُضُوحِهَا ، أَوْ لِكُونِهَا
مِنْ عِلْمٍ آخَرَ ، فَيَحْتَاجُ إِلَى التَّفْسِيرِ وَالشَّرْحِ لِبَيَانِ مَا أَهْمَلَهُ مِنْ تَتَمَّاتِ الْمَسْأَلَةِ أَوْ
شُرُوطِهَا لِيَكُونَ الْقَارِئُ عَلَى بَصِيرَةٍ .

الثَّالِثُ : احْتِمَالُ اللَّفْظِ لِمَعَانٍ ، كَمَا يَكُونُ فِي الْمَجَازِ ، وَالْمَشْتَرَكِ ، وَدَلَالَةِ الْإِلْتِزَامِ ، فَيُقْصَدُ
إِلَى الشَّرْحِ وَالتَّفْسِيرِ لِبَيَانِ غَرَضِ الْمُصَنِّفِ ، أَوْ لَتَرْجِيحِ أَحَدِ الْمَعَانِي الْمُحْتَمَلَةِ^(١) .

فَإِذَا تَقَرَّرَ هَذَا فَأَقُولُ : إِنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى ، وَهُوَ مُصَدِّقٌ مَا قِيلَ : كَلَامُ
الْمَلُوكِ مَلُوكِ الْكَلَامِ ، وَهُوَ يَجْمَعُ الْمَعَانِي الدَّقِيقَةَ فِي الْأَفَاطِ وَجِيزَةً فَصِيحَةً ، وَبِأَسْلُوبٍ
رَائِعٍ مُعْجِزٍ؛ ثُمَّ هُوَ يَسْتَعْمِلُ مِنَ الْأَفَاطِ مَا هُوَ مُحْتَمَلٌ لِمَعَانٍ ، وَيَسْتَخْدِمُ الْمَجَازَاتِ ،
وَالِاسْتِعَارَاتِ ، وَالتَّشْبِيهَاتِ ، وَالْكُنَايَاتِ؛ وَهُوَ مِنَ الْبَلَاغَةِ فِي غَايَةِ لَيْسَ وَرَاءَهَا غَايَةٌ؛
وَمِنَ الْمَعَارِفِ وَالْعُلُومِ بِمَنْزِلَةِ قَاصِيَةٍ لَا يَصِلُ إِلَيْهَا إِلَّا مَنْ رَسَخَتْ قَدَمُهُ فِي الْكِمَالِ ،
وَسَبَّحَ فَهْمُهُ فِي بَحَارِ الْعِلْمِ بِالتَّفْصِيلِ وَالْإِجْمَالِ؛ وَ مِنَ الْأَحْكَامِ ، وَنَوَامِيسِ النِّظَامِ ،
وَتَرْبِيَةِ النُّفُوسِ ، وَتَهْذِيبِ الْأَخْلَاقِ ، وَتَرْكِيقِ الْقُلُوبِ فِي مَدَى كِمَالٍ لَا يَلْبُغُ إِلَيْهِ إِلَّا مَنْ لَهُ
بَصِيرَةٌ تَامَّةٌ فِي الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَرُسُوحٌ كَامِلٌ فِي الْفُنُونِ الْأَدَبِيَّةِ؛ وَ أَيْضاً هُوَ مِنْ عُلُوِّ
الشَّأْنِ ، وَ سُمُوِّ الْمَكَانِ ، وَنَهَايَةِ الْغُمُوضِ وَالْإِعْضَالِ ، وَصُعُوبَةِ الْمَأْخَذِ ، وَعِزَّةِ الْمَنَالِ فِي
غَايَةِ الْغَايَاتِ الْقَاصِيَةِ ، وَنَهَايَةِ النِّهَايَاتِ النَّائِيَةِ ، فَالْقُرْآنُ الْكَرِيمُ يُحْتَاجُ إِلَى شَرْحِهِ
وَتَفْسِيرِهِ مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ .

(١) هذه خلاصة ما في كشف الظنون : ٢٦/١ - ٢٧ .

وقد احتاج الصحابة رضي الله عنهم إلى التفسير لفهم القرآن ، كما هو مروي في الأحاديث والأخبار:

❁ مِنْهُ مَا جَاءَ فِي الْأَخْبَارِ أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَمْ يَلْسُوا إِيمَنَهُمْ يَظْلِمُ﴾ [الأنعام: ٨٢] سَأَلَ الصَّحَابَةُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالُوا: أَيْنَا لَمْ يَظْلِمِ نَفْسَهُ ؟ فَفَسَّرَهُ النَّبِيُّ ﷺ بِالشُّرْكَ ، وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ٣٣]^(١).

❁ وَمِنْهُ مَا رُوِيَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ عَذَّبَ، قُلْتُ: أَلَيْسَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ [الانشقاق: ٨] قَالَ: لَيْسَ ذَلِكَ بِالْحِسَابِ ، وَلَكِنْ ذَلِكَ الْعَرَضُ . وَفِي رَوَايَةٍ: وَلَكِنْ مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ يَهْلِكُ^(٢).

❁ وَمِنْهُ مَا جَاءَ أَنَّهُ لَمَّا نَزَلَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧] قَالَ عَدِي بْنُ حَاتِمٍ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي أَجْعَلُ تَحْتَ وَسَادَتِي عِقَالَيْنِ: عِقَالًا أَبْيَضَ ، وَعِقَالًا أَسْوَدَ ، أَعْرِفُ اللَّيْلَ مِنَ النَّهَارِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِنْ وَسَادَكَ لَعَرِيضُ ، إِنَّمَا هُوَ سَوَادُ اللَّيْلِ ، وَبَيَاضُ النَّهَارِ^(٣).

(١) رواه البخاري: ٣١١٠ ، ومسلم: ١٧٨ ، والترمذي: ٢٩٩٣ ، وأحمد: ٣٤٠٨ .

(٢) رواه البخاري: ١٠٠ ، ومسلم: ٥١٢٢ ، والترمذي: ٢٣٥ ، وأحمد: ٢٣٠٦٩ ، وأبوداود:

٢٦٨٩ .

(٣) رواه البخاري: ١٧٨٣ ، ومسلم: ١٨٢٤ واللفظ له ، والترمذي: ٢٨٩٨ ، وأحمد: ١٨٥٦١ ، =

والأمثلة في الباب أكثر من أن تُستقصى، والمقصود هنا الإشارة إليها فقط لا الاستقصاء، وفي المذكور دلالة كافية على أن الصحابة كانوا يحتاجون إلى التفسير، مع أن لسانهم هو لسان القرآن، وهم أعرف بأساليب كلام العرب من غيرهم . فإذا كان الصحابة يحتاجون إليه، فنحن أشد احتياجاً إليه منهم لقصورنا عن مدارك أحكام اللغة، وأساليب كلام العرب .

ثم يجدر بنا أن نذكر ما قال الشيخ الشاه ولي الله الدهلوي في بيان وجوه الخفاء في معاني نظم القرآن، إذ قال في كتابه " الفوز الكبير في أصول التفسير " :

" إنَّ عدم الوصول إلى المراد من اللفظ يكون :

- أحياناً بسبب استعمال لفظ غريب ، وعلاجه نقل معنى اللفظ عن الصحابة، والتابعين ، وسائر أهل المعاني .
- و أحياناً لقلّة الاطلاع على الناسخ والمنسوخ .
- و أحياناً للغفلة عن أسباب النزول .
- و أحياناً بسبب حذف المضاف ، أو الموصوف ، أو غيرهما .
- و أحياناً لإبدال شيء بشيء ، أو إبدال حرف بحرف ، أو اسم باسم ، أو فعل بفعل ، أو لذكر الجمع مكان المفرد، أو بالعكس ، أو لالفتات من الخطاب إلى الغيبة .
- و أحياناً لتقديم ما حقه التأخير ، أو بالعكس .
- و أحياناً بسبب انتشار الضمائر ، أو تعدّد المراد من اللفظة الواحدة .
- و أحياناً بسبب التكرار ، والإطناب .

- وأحياناً بسبب الاختصار، والإيجاز .
- وأحياناً بسبب استعمال الكناية، والتعريض، والمتشابه، والمجاز العقلي^(١) .



الباب الثاني في المقاصد

الفصل الأول

علوم القرآن

وَمَا لَاشْكَ فِيهِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَنْزَلَ كِتَابَهُ الْعَظِيمَ عَلَى نَبِيِّهِ الْكَرِيمِ ﷺ لِيَكُونَ هِدَايَةً لِلْخَلْقِ، وَدُسْتُوراً لِلْمُسْلِمِينَ، وَمِنْهَا جَأٌ لِلْمُتَّقِينَ؛ وَبِالتَّالِي كَانَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ مَنَبَعُ الْحَضَارَةِ الْإِنْسَانِيَةِ الْكَامِلَةِ، وَمَنْهَجُ الْحَيَاةِ الشَّامِلِ، وَجَاءَ يُمَثِّلُ الْقَصْدَ وَالْإِتْزَانَ فِي جَمِيعِ الْأَحْكَامِ مِنَ الْعَقِيدَةِ، وَالسُّلُوكِ، وَالْعِبَادَاتِ، وَالْمُعَامَلَاتِ، بِحَيْثُ لَا مُغَالَاةَ فِي جَانِبٍ، وَلَا إِخْلَالَ فِي جَانِبٍ آخَرَ، وَيَدْعُو إِلَى حَيَاةٍ جَامِعَةٍ بَيْنَ الْعَقْلِ وَالْقَلْبِ، وَبَيْنَ الْجَسَدِ وَالرُّوحِ، وَبَيْنَ الدِّينِ وَالدُّنْيَا؛ لِكَيْ يُخْرِجَ النَّاسَ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى أَنْوَارِهِ، وَيَسْتَضِيئُوا بِأَضْوَائِهِ، وَيَهْتَدُوا بِهَدَايَاتِهِ، وَيَقْتَبِسُوا بِتَعَالِيمِهِ وَأَحْكَامِهِ؛ وَلِكَيْ يَصْبُغُوا أَحْوَالَهُمُ الْمُتَبَايِنَةَ بِصِبْغَتِهِ الثَّابِتَةِ؛ وَلِكَيْ يَظَلَّ هُوَ مَعَهُمْ فِي صَحْوَاتِهِمْ وَغَفَوَاتِهِمْ، فِي بَيْعِهِمْ وَشُرَائِهِمْ، فِي صِدَاقَتِهِمْ وَخُصُومَتِهِمْ، فِي تَرْجِهِمْ وَفَرَجِهِمْ، وَفِي وَحْدَتِهِمْ وَعِشْرَتِهِمْ .

فَالْقُرْآنُ بَتَلْكَ الْخَصَائِصَ وَالْمِيزَاتِ يُعَالِجُ مَا تُوَاكِههُ الْإِنْسَانِيَّةُ مِنَ الْمَشْكَلاتِ فِي شَتَّى مَرَافِقِ الْحَيَاةِ : الرُّوحِيَّةِ، وَالْبَدَنِيَّةِ، وَالْعَقْلِيَّةِ، وَالْعِلْمِيَّةِ، وَالْفَرْدِيَّةِ، وَالْاجْتِمَاعِيَّةِ، وَالْاِقْتِصَادِيَّةِ، وَالسِّيَاسِيَّةِ عِلَاجاً حَكِماً تَامّاً، فَهُوَ نِظَامٌ شَامِلٌ يَتَنَاوَلُ مَظَاهِرَ الْحَيَاةِ جَمِيعاً، وَبَرْنَامِجٌ كَامِلٌ يَضُمُّ فِي أَطْوَائِهِ جَمِيعَ الْمَعَارِفِ الَّتِي يَحْتَاجُ إِلَيْهَا النَّاسُ، وَهُوَ رِسَالَةٌ

خَالِدَةٌ تَتَضَمَّنُ مِنَ الْقَوَاعِدِ وَالْأَحْكَامِ مَا لِحَاجَةٍ لِلنَّاسِ بَعْدَهُ إِلَى إِضَافَةٍ أُخْرَى تُصْلِحُ بِهَا النُّفُوسُ أَوِ الْمُجْتَمَعَاتُ أَوِ الدُّوَلُ .

ففيه التشريعُ المتعلِّقُ تَارَةً بِالْعَقَائِدِ ، وَتَارَةً بِالْعِبَادَاتِ ، وَتَارَةً بِالْمَوَارِيثِ ، وَتَارَةً بِالْمُعَامَلَاتِ ، وَتَارَةً بِالْحُرُوبِ ، وَتَارَةً بِالْآدَابِ الْعَامَّةِ ؛ وَفِيهِ الْوَعظُ الزَّاجِرُ ، وَالْمَثَلُ السَّائِرُ ، وَالْبَيَانُ الْعَالِي ، وَالْإِقْنَاعُ الْعِلْمِي ؛ وَفِيهِ الْقَصَصُ الْمُتَحَدِّثَةُ عَمَّا مَضَى عَنْ الْأَوَّلِينَ ؛ كَيْ يَعْتَبَرَ بِهَا أَوَّلُو الْأَبْصَارِ ؛ وَفِيهِ الْكَلَامُ الْوَصَافُ لِمَا يَأْتِي مِنَ الْحَوَادِثِ ، فَأَوْدِعَ مِنَ الْعُلُومِ وَالْحَقَائِقِ مَا لَا يَحْصِي ، وَمِنَ الْحُكْمِ وَالْمَعَارِفِ مَا لَا يَنْتَهِي ؛ حَتَّى قَالَ الْقَاضِي أَبُو بَكْرٍ بْنُ الْعَرَبِيِّ فِي كِتَابِهِ ” قَانُونُ التَّأْوِيلِ ” عَلَى مَا حَكَاهُ السِّيُوطِيُّ : عُلُومُ الْقُرْآنِ خَمْسُونَ عِلْمًا ، وَأَرْبَعُ مِائَةِ عِلْمٍ ، وَسَبْعَةُ آلَافِ عِلْمٍ ، وَسَبْعُونَ أَلْفَ عِلْمٍ ، عَلَى عَدَدِ كَلِمِ الْقُرْآنِ مُضْرُوبَةً فِي أَرْبَعَةٍ ، إِذْ لِكُلِّ كَلِمَةٍ ظَهْرٌ وَبَطْنٌ وَحَدٌّ وَمُطْلَعٌ^(١) .

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قَالَ : مَنْ أَرَادَ الْعِلْمَ فَعَلِيهِ بِالْقُرْآنِ ، فَإِنَّ فِيهِ خَبَرَ الْأَوَّلِينَ وَالْآخِرِينَ^(٢) . قَالَ الْبَيْهَقِيُّ : يَعْنِي أَصُولَ الْعِلْمِ ، كَمَا حَكَاهُ عَنْهُ السِّيُوطِيُّ فِي الْإِتْقَانِ^(٣) .

وَلِذَا فَإِنَّا نَرَى وَنُلْحِظُ فِي وُضُوحٍ وَجَلَاءٍ أَنَّ الْعُلَمَاءَ مِنَ الطَّبَقَاتِ الْمُخْتَلِفَةِ قَامَ كُلُّ طَبَقَةٍ مِنْهُمْ بِفَنٍّ مِنْ فُنُونِهِ ، وَعِلْمٍ مِنْ عُلُومِهِ . فَالْمُحَدِّثُونَ قَامُوا بِتَحْقِيقِ الْأَحَادِيثِ ، وَالْأَخْبَارِ ، وَالْأَثَارِ الْمَرْوِيَةِ فِي تَفْسِيرِ الْآيَاتِ ؛ وَالْفُقَهَاءُ الْمُجْتَهِدُونَ دَخَلُوا فِي غِمَارِ الْإِسْتِنْبَاطِ ، وَاسْتَخْرَاجِ الْأَحْكَامِ مِنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ ، وَالْمَنْدُوبِ وَالْمَكْرُوهِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ،

(١) الْإِتْقَانُ : ٢ / ١٦٤ .

(٢) السَّنَنُ لِسَعِيدِ بْنِ مَنْصُورٍ : ٧ / ١ ، وَشُعَبُ الْإِيمَانِ لِلْبَيْهَقِيِّ : ٢ / ٣٣٢ .

(٣) الْإِتْقَانُ : ٢ / ١٦٠ .

وَأَسَّسُوا قَوَاعِدَهُ وَأَصُولَهُ، وَفَرَّعُوا عَلَيْهَا أَحْكَامَهُ وَفُرُوعَهُ ؛ وَالْقُرَّاءُ الْمَجُودُونَ أَوْلَعُوا بِمَعْرِفَةِ مَخَارِجِهِ، وَرِعَايَةِ أَوْقَافِهِ ؛ وَالنَّحْوِيُّونَ غَاصُوا فِي وُجُوهِ إِعْرَابِهِ، وَطُرُقِ تَرَاكِبِهِ، وَتَرْكِيبِ أَسَالِيهِ ؛ وَالْبَيِّنَاتِيُّونَ سَبَّحُوا فِي بَحَارِ إِعْجَازِهِ، فَأَبْرَزُوا مِنْ دُرَرِ مُحَاسِنِهِ فِي مَقَاطِعِهِ، وَمَطَالِعِهِ، وَانْتَخَبُوا مِنْ لَآلِي بَدَائِعِهِ وَرَوَائِعِهِ ؛ وَالتَّكَلُّمِيُّونَ الْأَصُولِيُّونَ جَالُوا فِيهَا فِيهِ مِنْ أَصُولِ الدِّينِ مِنْ وَحْدَانِيَةِ اللَّهِ، وَوُجُودِهِ، وَبَقَائِهِ، وَقِدَمِهِ، وَقُدْرَتِهِ، وَعِلْمِهِ، وَتَنْزِيهِهِ عَمَّا لَا يَلِيقُ بِشَأْنِهِ مَعَ إِقَامَةِ الْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ، وَالشَّوَاهِدِ الْأَصْلِيَّةِ عَلَى ذَلِكَ ؛ وَالْأَخْبَارِيُّونَ ضَبَطُوا مَا ذُكِرَ فِيهِ مِنْ قِصَصِ الْقُرُونِ السَّالِفَةِ، وَالْأُمَمِ الْمَاضِيَةِ، وَفَصَّلُوا مَا أُبْهِمَ مِنْهَا بِالْأَحَادِيثِ، وَالْآثَارِ، وَالْأَخْبَارِ ؛ وَالْعَارِفُونَ الصُّوفِيَّةَ اسْتَنْبَطُوا مَا فِيهِ مِنْ أَصُولِ فَضَائِلِ الْأَخْلَاقِ مِنَ الْإِحْلَاصِ، وَالشُّكْرِ، وَالصَّبْرِ، وَالرِّضَا، وَالْخَوْفِ، وَالرَّجَا، وَالتَّوَاضُّعِ، وَالتَّوَكُّلِ، وَالتَّفْوِيزِ، وَالتَّسْلِيمِ، وَالْمَحَبَّةِ، وَالْمَعْرِفَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، كَمَا بَيَّهُوا عَلَى أَصُولِ رِذَائِلِ الْأَخْلَاقِ الَّتِي هِيَ أَضْدَادُ مَا ذُكِرَ ؛ وَالْخُطَبَاءُ وَالْوُعَاظُ تَأَمَّلُوا فِي حِكْمِهِ، وَأَمْثَالِهِ، الَّتِي تُرَقِّقُ الْقُلُوبَ، وَفِي مَوَاعِظِهِ الَّتِي تُوقِظُ النُّفُوسَ، وَفِي نَصَائِحِهِ الَّتِي تَرُوقُ الْعُقُولَ ؛ وَالْمَنَاطِقَةُ أَخَذُوا مِنْهَا فِيهِ مِنَ الْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ وَأَصُولِهَا ؛ وَعُلَمَاءُ الْفَرَائِضِ دَوَّنُوا مِنْهُ أَحْكَامَ الْمَوَارِيثِ وَالْفَرَائِضِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا .

فَالْحَاصِلُ أَنَّ كُلَّ طَائِفَةٍ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمَهَرَّةِ قَامَتْ بِفَنٍّ مِنْ فُنُونِهِ، وَبَعِلِمٍ مِنْ عُلُومِهِ، وَخَاصَّتْ كُلُّ مِنْهُمْ فِيهَا شُغْفَ بِهِ فُؤَادُهُ وَأَغْرَمَ بِهِ خَاطِرُهُ .

وَلَقَدْ صَدَّقَ فِيهَا وَصَفَ بِهِ نَبِيُّنَا مُحَمَّدٌ ﷺ هَذَا الْكِتَابَ الْمَجِيدَ الْحَالِدَ حَيْثُ قَالَ :

"كِتَابُ اللَّهِ فِيهِ نَبَأٌ مَا قَبْلَكُمْ وَخَبَرٌ مَا بَعْدَكُمْ وَحُكْمٌ مَا بَيْنَكُمْ ، هُوَ الْفَضْلُ لَيْسَ بِالْهَزْلِ ، مَنْ يَرُدُّهُ مِنْ جَبَّارٍ قَصَمَهُ اللَّهُ ، وَمَنْ ابْتَغَى الْهُدَى فِي غَيْرِهِ أَضَلَّهُ اللَّهُ ، هُوَ حَبْلُ اللَّهِ الْمَتِينِ ، وَالذِّكْرُ الْحَكِيمُ ، وَهُوَ الصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمُ الَّذِي لَا تَزِيغُ بِهِ الْأَهْوَاءُ ، وَلَا تَشْبَعُ مِنْهُ

الْعُلَمَاءُ، وَ لَا يَخْلُقُ عَنْ رَدٍّ، وَ لَا تَنْقِضِي عَجَائِبُهُ الْخ" (١).

وَمِنْ الْجَدِيرِ بِالذِّكْرِ أَنَّهُ اخْتَلَفَتْ عِبَارَاتُ الْعُلَمَاءِ فِي تَحْلِيلِ عُلُومِ الْقُرْآنِ :

فَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّ عُلُومَ الْقُرْآنِ ثَلَاثَةٌ : التَّوْحِيدُ، وَالتَّذْكِيرُ، وَالأَحْكَامُ، فَالتَّوْحِيدُ يشمل معرفة المخلوقات، ومعرفة الخالق بأسمائه، وصفاته، وأفعاله ؛ والتذكيرُ منه الوَعْدُ، وَالْوَعِيدُ، وَالْجَنَّةُ، وَالنَّارُ، وَتَصْنِيفُ الظَّاهِرِ وَالبَاطِنِ ؛ وَالأَحْكَامُ مِنْهَا التَّكَالِيفُ كُلُّهَا، وَتَبْيِينُ الْمَنَافِعِ، وَالمَضَارِّ، وَالأَمْرِ، وَالنَّهْيِ، وَالنَّدْبِ .

وَقَالَ ابْنُ جَرِيرٍ : الْقُرْآنُ يَشْتَمِلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ : التَّوْحِيدُ وَالأَخْبَارُ وَالدِّيَانَاتُ . وَ قَالَ عَلِيُّ بْنُ عِيسَى : الْقُرْآنُ يَشْتَمِلُ عَلَى ثَلَاثِينَ شَيْئاً : الإِعْلَامُ ، وَالتَّشْبِيهِ ، وَالأَمْرُ ، وَالنَّهْيُ ، وَالْوَعْدُ ، وَالْوَعِيدُ ، وَوَصْفُ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ ، وَتَعْلِيمُ الإِقْرَارِ بِاسْمِ اللَّهِ وَصِفَاتِهِ وَأَفْعَالِهِ ، وَتَعْلِيمُ الاعْتِرَافِ بِإِنْعَامِهِ ، وَالاحتِجَاجِ عَلَى المَخَالِفِينَ ، وَالرَّدُّ عَلَى المُلْحِدِينَ ، وَالبَيَانُ عَنِ الرِّغْبَةِ وَالرَّهْبَةِ، وَالخَيْرِ وَالشَّرِّ، وَالحَسَنِ وَالقَبِيحِ ، وَنَعْتَ الحِكْمَةِ، وَفَضْلِ المَعْرِفَةِ، وَمَدْحِ الأَبْرَارِ، وَذَمُّ الفُجَّارِ، وَالتَّسْلِيمِ ، وَالتَّحْسِينِ ، وَالتَّوَكُّيدِ، وَالتَّقْرِيعِ، وَالبَيَانُ عَنِ ذَمِّ الإِخْلَافِ ، وَشَرَفِ الأَدَاءِ (٢) .

وَمَا قَالَهُ عَلِيُّ بْنُ عِيسَى هُوَ عَلَى التَّحْقِيقِ دَاخِلٌ فِي الثَّلَاثَةِ الَّتِي ذَكَرَهَا ابْنُ جَرِيرٍ، كَمَا لَا يَخْفَى .

قُلْتُ : وَأَحْسَنُ مَا وَقَفْتُ عَلَيْهِ فِي تَحْلِيلِ عُلُومِ الْقُرْآنِ مَا قَالَهُ الشَّيْخُ الأَجَلُ المُحَدِّثُ الكَبِيرُ الشَّاهِ وَلِيُّ اللَّهِ الدَّهْلَوِيُّ فِي كِتَابِهِ ” الْفَوْزُ الْكَبِيرُ فِي أَصُولِ التَّفْسِيرِ “ ، وَحَاصِلُ مَا قَالَهُ : إِنَّ مَعَانِيَ الْقُرْآنِ الْمَنْصُوصَةَ لَا تَخْرُجُ عَنْ خَمْسَةِ عُلُومَ :

(١) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ : ٢٨٣١ ، الْبَزَارُ : ٨٣٦ ، الْحَدِيثُ ضَعِيفٌ كَمَا قَالَ الإِمَامُ التِّرْمِذِيُّ .

(٢) ذَكَرَ هَذِهِ الأَقْوَالُ فِي الْبَرَهَانِ : ١ / ١٨ ، وَالإِتِّقَانُ : ٢ / ١٦٣ - ١٦٤ .

❖ عِلْمُ الْأَحْكَامِ

❖ عِلْمُ الْجَدَلِ

❖ عِلْمُ التَّذْكِيرِ بِآلَاءِ اللَّهِ تَعَالَى

❖ عِلْمُ التَّذْكِيرِ بِأَيَّامِ اللَّهِ تَعَالَى

❖ عِلْمُ التَّذْكِيرِ بِالْمَوْتِ وَمَا بَعْدَ الْمَوْتِ^(١).

وها أنا أتحدّث عن هذه العلوم الخمسة بإيجاز واختصار، وأذكرُ نبذةً من الفوائد والفرائد في هذا الخُصُوصِ مُلتَقِطاً ممَّا ذَكَرَهُ الْعُلَمَاءُ الْفُحُولُ، لكي نكونَ على بَصِيرَةٍ.

عِلْمُ الْأَحْكَامِ :

عِلْمُ الْأَحْكَامِ عِلْمٌ يَبْحَثُ عَنِ الْأَحْكَامِ الْوَارِدَةِ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْحَلَالِ، وَالْحَرَامِ، وَالْفَرَضِ، وَالْوَاجِبِ، وَالْمَنْدُوبِ، وَالْمَكْرُوهِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ، فِي شُعَبٍ مُخْتَلِفَةٍ مِنْ حَيَاةِ الْبَشَرِ، وَحُقُوقِ شَتَّى مِنَ الْإِيمَانِ وَالْعَقِيدَةِ، وَالْأَعْمَالِ وَالْعِبَادَةِ، وَالْأَخْلَاقِ وَالسُّلُوكِ، وَشُؤُونِ الْجَمَاعَةِ وَالْاِقْتِصَادِ، وَالْحُكُومَةِ وَالسِّيَاسَةِ، وَالتَّعْلِيمِ وَالتَّرْبِيَةِ، وَالسَّلَامِ وَالْحَرْبِ، وَالْجَدَلِ وَالْمَنَازَعَةِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ حُقُوقِ الْحَيَاةِ. وَهَذَا الْعِلْمُ هُوَ أَسَاسُ الشَّرِيعَةِ وَالِدِينِ، وَعَلَيْهِ يَتَّبَتِي الصَّلَاحُ وَالْفَلَاحُ فِي الدُّنْيَا، وَعَلَيْهِ مَدَارُ الْفَوْزِ وَالنَّجَاةِ فِي الْآخِرَةِ.

والمشهورُ بين الْعُلَمَاءِ : أَنَّ الْقُرْآنَ يَشْتَمِلُ عَلَى خَمْسِ مِائَةِ آيَةٍ مِنَ الْأَحْكَامِ . قَالَ الْإِمَامُ الْغَزَالِيُّ وَغَيْرُهُ ، كَمَا حَكَاهُ السَّيُوطِيُّ فِي الْإِتْقَانِ، وَالْمَلَّاكِيُّونَ فِي ”التفسيرات الأحمديّة“ : آيَاتُ الْأَحْكَامِ خَمْسُ مِائَةِ آيَةٍ . وَعِنْدَ الْبَعْضِ آيَاتُ الْأَحْكَامِ مِائَةٌ وَخَمْسُونَ

(١) الفوز الكبير في أصول التفسير: ١٩.

آيةً فقط ، كما ذكره السيوطي أيضاً^(١).

قلتُ : والأخرى أن يُرادَ في هذا الكلام الأحكام الصريحة ، وأما الأحكام التي تُستنبطُ من الآيات فغيرُ مقصورةٍ على مائة وخمسين آيةً ، وكذا ما قاله الإمامُ الغزالي وغيره من : " أن آياتِ الأحكام خمسُ مائة آية " فيكونُ المرادُ بها الآياتِ التي ذُكرت فيها الأحكامُ صراحةً ، أو التي ذُكرت إشارةً واضحةً ، وأما الأحكامُ التي تُستنبطُ بإشاراتٍ لطيفةٍ فهي لا تتوقفُ على خمس مائة آيةً ، فإنَّ كثيراً من آياتِ القصص ، والأمثال ، وغير ذلك يُستنبطُ منها كثيرٌ من الأحكام ، ولذا قال الإمامُ عزُّ الدين بن عبد السلام : مُعْظَمُ آيِ الْقُرْآنِ لَا تَخْلُو عَنْ أَحْكَامٍ مُشْتَمِلَةٍ عَلَى آدَابٍ حَسَنَةٍ ، وَأَخْلَاقٍ جَمِيلَةٍ^(٢).

نعم ! لا يُنكرُ أنَّ من الآياتِ ما صُرحَ فيه بالأحكام ، ومنها ما يُؤخذُ بطريق الاستنباط ، كما هو غيرُ خافٍ على أحدٍ .

عِلْمُ الْجَدَلِ وَالْمُنَاطَرَةِ

عِلْمُ الْجَدَلِ وَالْمُنَاطَرَةِ عِلْمٌ بَاحِثٌ عَنْ طُرُقِ إِيرَادِ الْبَرَاهِينِ وَالْأَدِلَّةِ بِمُقَابَلَةِ الْخَصْمِ . وَقِيلَ : هُوَ الْعِلْمُ الْبَاحِثُ عَنْ طُرُقِ إِيرَادِ الْكَلَامِ بَيْنَ الْمُنَاطِرِينَ . وَقَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ خَلْدُونٍ فِي " الْمَقْدَمَةِ " : وَهُوَ مَعْرِفَةُ آدَابِ الْمُنَاطَرَةِ الَّتِي تَجْرِي بَيْنَ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ الْفَقْهِيَّةِ وَغَيْرِهِمْ^(٣).

(١) الإِتْقَانُ : ٢ / ١٦٥ ، والبرهان : ٢ / ٣ - ٤ ، والتفسيرات الأُهمدية : ٤ .

(٢) الإمام لأدلة الأحكام : ١ / ٢٨٤ .

(٣) انظر المقدمة لابن خلدون : ٤٥٧ ، وأبجد العلوم لصديق حسن : ٢ / ١٧٧ .

وَيُرَادُ بَعْلَمُ الْجَدَلِ فِي الْقُرْآنِ الْمَحَاجَّةُ الْوَاقِعَةُ مَعَ الْفِرْقِ الضَّالَّةِ الْمُضِلَّةِ ، وَهُمْ :
اليهودُ ، والنصارى ، و المشركون ، و المنافقون .

قَالَ الْإِمَامُ السَّيُوطِيُّ فِي الْإِتْقَانِ : قَالَ الْعُلَمَاءُ : قَدْ اشْتَمَلَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ عَلَى
جَمِيعِ أَنْوَاعِ الْبَرَاهِينِ وَالْأَدَلَّةِ . وَمَا مِنْ بُرْهَانٍ وَدَلَالَةٍ ، وَتَقْسِيمٍ وَتَحْذِيرٍ ، تُبْنَى مِنْ كَلِمَاتِ
الْمَعْلُومَاتِ الْعَقْلِيَّةِ وَالسَّمْعِيَّةِ ، إِلَّا وَكُتِبَ اللَّهُ قَدْ نَطَقَ بِهِ ، وَلَكِنْ أَوْرَدَهُ عَلَى عَادَاتِ
الْعَرَبِ دُونَ دَقَائِقِ طُرُقِ الْمُتَكَلِّمِينَ لِأَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا : بِسَبَبِ مَا قَالَهُ : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ
رَسُولٍ إِلَّا لَأَيُّ لِسَانٍ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ ﴾ [إبراهيم: ٤] والثاني : أَنَّ الْمَثَلَ إِلَى دَقِيقِ
الْمَحَاجَّةِ هُوَ الْعَاجِزُ عَنْ إِقَامَةِ الْحُجَّةِ بِالْجَلِيلِ مِنَ الْكَلَامِ ؛ فَإِنَّ مَنْ اسْتَطَاعَ أَنْ يُفْهَمَ
بِالْأَوْضَحِ الَّذِي يُفْهَمُهُ الْأَكْثَرُونَ لَمْ يَنْحَطَّ إِلَى الْأَغْمَضِ الَّذِي لَا يَعْرِفُهُ إِلَّا الْأَقْلُونَ ، وَلَمْ
يَكُنْ مَلْعَزاً ، فَأَخْرَجَ تَعَالَى مُحَاطَبَاتِهِ فِي مُحَاجَّةِ خَلْقِهِ فِي أَجْلِ صُورَةٍ لِيُفْهَمَ الْعَامَّةُ مِنْ
جَلِيلِهَا مَا يُقْنِعُهُمْ وَتُلْزِمُهُمُ الْحُجَّةُ ، وَتُفْهَمُ الْخَوَاصُّ مِنْ أَنْبَائِهَا مَا يَرْبِي عَلَى مَا أَدْرَكَهُ فَهْمُ
الْخُطْبَاءِ ^(١) .

وَقَالَ الشَّيْخُ الْمُحَدِّثُ الدَّهْلَوِيُّ : قَدْ وَقَعَتِ الْمَحَاجَّةُ فِي الْقُرْآنِ مَعَ الْفِرْقِ الْأَرْبَعِ
الضَّالَّةِ ، وَهَذِهِ الْمَخَاصِمَةُ عَلَى طَرِيقَيْنِ : الْأَوَّلُ : أَنْ يَذْكَرَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى الْعَقِيدَةَ
الْبَاطِلَةَ ، مَعَ التَّنْصِيسِ عَلَى شِنَاعَتِهَا ، وَيَذْكَرَ اسْتِنكَارَهَا فَحَسْبُ ، وَالثَّانِي : أَنْ يُبَيِّنَ
شُبُهَاتِهِمُ الْوَاهِيَةَ ، وَيَذْكَرَ حَلَّهَا بِالْأَدَلَّةِ الْبُرْهَانِيَّةِ ، وَالْخُطَابِيَّةِ ^(٢) .

قَالَ الرَّاقِمُ : وَالْمَحَاجَّةُ فِي الْقُرْآنِ لَيْسَتْ بِمَقْصُورَةٍ عَلَى الْمَسَائِلِ الْإِعْتِقَادِيَّةِ ، كَمَا
تُوهَمُ عِبَارَةُ الشَّيْخِ هَذِهِ ؛ بَلِ الْمَحَاجَّةُ مَعَهُمْ وَاقِعَةٌ فِي أَعْمَالِهِمُ الشَّنِيعَةِ ، وَأَخْلَاقِهِمْ

(١) الْإِتْقَانُ : ٢ / ١٧٢ .

(٢) الْفُوزُ الْكَبِيرُ : ١٩ .

القيحة أيضاً كالمحاجة مع قوم لوط في إتيان الرجال شهوةً من ذون النساء ، ومع قوم عاد، وثمود ، في إترافهم بتعمير المساكن ، ونحت الجبال بيوتاً ، ومع قوم شعيب في تطفيف المكيال، وإخسار الميزان، وغير ذلك ، كما يظهر لمن يتدبّر في القرآن.

ثم ليُعلم أنّ الشيخ الدهلوي أطال ههنا البحث في المحاجة الواقعة في القرآن مع الفرق الأربع الضالة وهو بحثٌ نفيسٌ ، فمن أراد التوسع في البحث فليراجع الفوز الكبير .

عِلْمُ التَّذْكِيرِ بِآلَاءِ اللَّهِ :

عِلْمُ التَّذْكِيرِ بِآلَاءِ اللَّهِ، هو عِلْمٌ يُذَكِّرُ فِيهِ مِنْ آلَاءِ اللَّهِ الشَّامِلَةِ، وَنِعَمَائِهِ الْكَامِلَةِ عَلَى خَلْقِهِ وَعِبَادِهِ، وَمِنْ عَجَائِبِ قُدْرَتِهِ ، وَبَدَائِعِ صُنْعَتِهِ ، كَخَلْقِ السَّمُوتِ وَالْأَرْضِ وَمَا فِيهِمَا وَمَا بَيْنَهُمَا ، وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ، وَإِنْزَالِ الْأَمْطَارِ، وَتَفْجِيرِ الْعُيُونِ وَالْبِحَارِ، وَإِخْرَاجِ النَّبَاتَاتِ وَالْأَثْمَارِ، وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ ، وَإِزْجَاءِ السَّحَابِ، وَتَسْخِيرِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَالنُّجُومِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ نِعَمَائِهِ الَّتِي تَقْصُرُ الْأَلْبَابُ الْبَشَرِيَّةُ عَنْ إِحْصَائِهَا، وَالْآلَاتُ الدُّنْيَوِيَّةُ عَنْ اسْتِقْصَائِهَا، كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [سورة إبراهيم : ٣٤] وَمِنْ هَذَا الْعِلْمِ مَا ذَكَرَ فِي بَعْضِ الْآيَاتِ مِنَ الْإِشَارَاتِ الدَّقِيقَةِ اللَّطِيفَةِ إِلَى بَعْضِ الْعُلُومِ الْكُونِيَّةِ الَّتِي اكْتَشَفَهَا الْعِلْمُ الْحَدِيثُ مِنَ الْحَقَائِقِ الطَّبِيعِيَّةِ، وَالطَّبِيبَةِ، وَالْجُغْرَافِيَّةِ ، إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ . وَإِلَيْكَ نَبْدَأُ مِنْ أَمثلته :

❁ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّنْ بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ﴾

[الزمر : ٦]

فقد أخبر تعالى أنّ الجنين يُخْلَقُ فِي بَطْنِ أُمِّهِ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ . ففيه إشارة إلى ما

أثبتته علماء الطب الحديث من أن الجنين في بطن أمه مُحاط بثلاثة أغشية .

❖ قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ الَّذِي مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَذَا مِلْحٌ أجاجٌ وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَّحْجُورًا﴾ [سورة الفرقان: ٥٣] وَقَالَ: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ﴿١٩﴾ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ﴾ [الرحمن: ١٩-٢٠].

فأخبر الله تعالى أنه مَرَجَ البحرين بحيث يلتقيان ، أحدهما عَذْبٌ فُرَاتٌ ، والآخر مِلْحٌ أجاجٌ ، وجعل بين هذين البحرين حاجزاً وبرزخاً بحيث لا يبغيان ، ولا يختلطان . وهذا المرج والالتقاء مع عدم البغي والاختلاط من عظيم مظاهر قدرته ﷻ . وقد انكشف هذا كله من تحريات عصريّة ، فإنّ كينستو الفرنسي شاهده عند ملتقى البحر الأحمر {RED-SEA} وبُحيرة الروم {MEDITERRANEAN-SEA} ، وهذا وقع في عام ١٩٨٦م ، ثم قرأ هو الآية المذكورة ، وأسلم بعده قائلاً : إنّ القرآن هو كتاب ليس من تصنيف البشر ؛ لأنه أظهر حقيقة علميّة قبل قُرُونٍ كثيرة ، حيث لم تكن علوم ولا معارف ، فهذا - والله - كتاب الله .

❖ قَالَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَالْحَيْلَ وَالْبِغَالَ وَالْحَمِيرَ لِتَرْكَبُوهَا وَزِينَةً وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [سورة النحل: ٨].

فأخبر الله تعالى أنه خَلَقَ الحَيْلَ ، والبِغَالَ ، والحَمِيرَ ، للركوب والزينة ، ثم أخبر أنه يَخْلُقُ فيما يأتي من الزمان ما لا يعلم الإنسان . ففيه إشارة إلى ما ظهر في العصر الحاضر بمجهودات العلوم الطبيعيّة من المخترعات البديعة المفيدة : مثل السيّارات ، والطائرات ، والقطارات ، وغير ذلك ، وكذا فيه إشارة إلى ما لم يظهر بعد ، وسيظهر فيما يأتي من الزمان . والآيات الكثيرة تشتمل على مثل هذه الإشارات ، بينما العلوم الكونيّة ، والمعارف العصرية ، لم تكن معلومة في عهد نزول القرآن الكريم ، وإنما اكتشفها العلم

الحديث مُنْذُ زَمَنِ قَرِيبٍ .

وهذا العلم (أي علمُ التذكير بآلاءِ الله تعالى) مُتَشَبِّهُ في أكثرِ سُورِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ؛ بل يكادُ يُوجَدُ - عندَ التأملِ - في جميعِ سُورِهِ . ثُمَّ المقصودُ من هذا الْعِلْمِ أمورٌ :

❁ معرفةُ الله ﷻ ، ومعرفةُ أنْ يُعْلَمَ وَجُودُهُ ، وَوَخْدَانِيَّتُهُ في ذاته وصِفَاتِهِ وأفعاله ، بمعنى أنه تعالى واحدٌ في ذاته وفي صفاته ، من الخلق ، والتدبير ، والقدرة ، والعلم ، والحياة ، والسمع ، والبصر . فالآءُ الله تعالى تُورِثُ في القلبِ معرفته ، و مشاهدة هذه الآلاءِ و النعماء تُوجِي إليه أنْ لها خَالِقاً و رَبّاً لا شريكَ له في خَلْقِهِ وتدبيره ، وهذا هو توحيدُ الرُّبُوبِيَّةِ ، ويُقالُ له : التوحيدُ الْحَقِيرِي والعِلْمِي .

❁ الْعُبُودِيَّةُ لله ، والخُضُوعُ له ، وهذا الخُضُوعُ ، والعُبُودِيَّةُ مِنْ نَتَائِجِ معرفةِ الله ؛ فَإِنْ مَنْ يَعْرِفُ ذاتَ الله وصفاته ، يَخْشَعُ له قَلْبُهُ وتَخَضَعُ له أَعْضَاؤُهُ . وهو توحيدُ الْأُلُوهِيَّةِ ، وَيُسَمَّى أيضاً بالتوحيدِ الطَّلَبِيِّ والقَضْدِيِّ . وهذا هو السِّرُّ في أنْ الله تعالى استَدَلَّ في كتابه المجيد على توحيدِ الألوهية بتوحيدِ الربوبية .

قَالَ اللهُ ﷻ : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَأَنَّى يُؤْفَكُونَ ﴾ [العنكبوت : ٦١]

و قَالَ تعالى : ﴿ وَلَئِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ نَزَّلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ مِنْ بَعْدِ مَوْتِهَا لَيَقُولُنَّ اللَّهُ فَلَئِنْ أَلْحَمَدُ لِلَّهِ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْقِلُونَ ﴾ [العنكبوت : ٦٣] .

إلى غير ذلك من الآياتِ الْكَرِيمَةِ ، فالمعرفةُ بالله ، وصِفَاتِهِ ، تجلبُ قَلْبَ الْإِنْسَانِ إلى الخُضُوعِ له .

❁ الْإِيمَانُ به ، وهو مُسَبَّبٌ عَمَّا سَبَقَ من المعرفة والخُضُوعِ ؛ لأن من يَخْضَعُ لِأَحَدٍ

وَيَحْشَعُ لَهُ - فَبِالضَّرُورَةِ - يُؤْمِنُ بِهِ وَيُصَدِّقُهُ . وَالْإِيمَانُ هُوَ التَّصْدِيقُ لُغَةً وَشَرْعًا ، وَهُوَ مُشْتَمِلٌ عَلَى الْإِيمَانِ بِاللَّهِ ، وَرُسُلِهِ ، وَكِتَابِهِ ، وَمَلَائِكَتِهِ ، وَالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى .

❖ الْإِطَاعَةُ لَهُ ، وَهِيَ ثَمَرَةُ الْإِيمَانِ وَالْيَقِينِ .

فَالْحَاصِلُ أَنَّ اللَّهَ ﷻ ذَكَرَ عِبَادَهُ بِآلَائِهِ ، وَنِعَمَائِهِ عَلَيْهِمْ ؛ لِتَحْصُلَ لَهُمُ الْمَعْرِفَةُ بِهِ ، وَتَنْتَبِجَ هَذِهِ الْمَعْرِفَةُ الْخُضُوعَ ، وَالْعُبُودِيَّةَ لَهُ ، وَهَذَا يُورِثُ الْإِيمَانَ بِهِ ، وَهُوَ يُثْمِرُ الْإِطَاعَةَ لَهُ حَسَبَ مَا يَقْتَضِيهِ تَشْرِيعُهُ ﷻ .

عِلْمُ التَّذْكِيرِ بِأَيَّامِ اللَّهِ :

وَأَمَّا عِلْمُ التَّذْكِيرِ بِأَيَّامِ اللَّهِ تَعَالَى فَالْمُرَادُ بِهِ عِلْمُ تَعَرُّفٍ بِهِ أَحْوَالُ الْقُرُونِ الْمَاضِيَةِ ، وَالْأَيَّامِ السَّالِفَةِ ، وَمَا وَقَعَ فِيهَا مِنَ الْحَوَادِثِ ، وَالْوَقَائِعِ ، وَمَا جَرَى فِيهَا مِنَ الْأَقَاصِيصِ ، وَالْحَقَائِقِ ، سَوَاءٌ أَكَانَتْ قِصَصَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْأَبْرَارِ ، وَالْمُؤْمِنِينَ الْأَخْيَارِ ، أَوْ كَانَتْ قِصَصَ الْمَشْرِكِينَ ، وَالْكَفَّارِ ، وَالْمُنَافِقِينَ الْأَشْرَارِ ، وَالْفُسَّاقِ وَالْفُجَّارِ .

وَالْغَرَضُ مِنْهُ أَخْذُ الْعِبَرَةِ بِتِلْكَ الْأَحْوَالِ ، وَالْكَوَائِفِ ، وَالْإِنْتِصَاحُ بِتِلْكَ الْوَقَائِعِ ، وَالْحَوَادِثِ ؛ لِيَحْتَرِزَ الْإِنْسَانُ عَمَّا عَلِمَ مِنْ أَعْمَالِ الْكُفْرِ ، وَالْفَسَقَةِ ، وَالْفَجَرَةِ ، كَالْكَفْرِ ، وَالشَّرْكِ ، وَالْعِصْيَانِ ، وَالتَّهَالُكِ فِي الدُّنْيَا ، وَالْإِعْرَاضِ عَنِ الْآخِرَةِ ، وَالِاسْتِهْزَاءِ بِاللَّهِ تَعَالَى ، وَبَأَنْبِيَائِهِ ، وَكِتَابِهِ ، وَدِينِهِ ، وَتَشْرِيعِهِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْمَالِ الْقَبِيحَةِ ، وَالْأَخْلَاقِ الرَّذِيلَةِ ؛ وَلِيَخْتَارَ مَا عَلِمَ مِنْ أَحْوَالِ الْأَنْبِيَاءِ ، وَالْأَوْلِيَاءِ ، وَالصَّدِيقِينَ ، وَالشُّهَدَاءِ ، وَالصَّالِحِينَ ، كَالْإِيمَانِ ، وَالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ ، وَالْأَخْلَاقِ الْحَمِيدَةِ ، وَالِاسْتِعْدَادَ لِلْمَوْتِ ، وَالْإِنَابَةَ إِلَى دَارِ الْخُلُودِ ، وَالتَّجَانِيَّ عَنْ دَارِ الْغُرُورِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ .

وَمِمَّا لَا بُدَّ مِنَ الْعِلْمِ بِهِ أَنَّ اللَّهَ ﷻ يَذْكُرُ فِي الْقُرْآنِ مِنَ الْقِصَصِ لَا عَلَى طَرِيقَةِ

الأخباريين ، هُمْ يَسْرِدُونَ كُلَّ مَا وَقَعَ مِنَ الْحَوَادِثِ ، سِوَاءَ أَكَانَ ذِكْرُهُ ضَرْوَرِيًّا أَوْ لَا ، وَكَذَا يُورِدُونَ الْقِصَصَ - غَالِبًا - حَسَبَ تَرْتِيبِ وَقُوعِهَا ، وَبِالْعَكْسِ مِنْ ذَلِكَ نَجِدُ فِي الْقُرْآنِ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَسْرِدُ مِنَ الْقِصَصِ ، وَالْوَاقِعَاتِ ، مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْإِنْسَانُ ، وَمَا دَعَتْ إِلَيْهِ الْحَاجَةُ ، وَمَا هُوَ مُفِيدٌ لَهُ ، وَكَذَا هُوَ لَا يَهْتَمُّ فِي سَرْدِ الْقِصَصِ بِتَرْتِيبِ وَقُوعِهَا ؛ فَإِنَّ الْهَدَفَ الْمُنْشُودَ مِنْ ذِكْرِ الْقِصَصِ هِيَ الْعِبْرَةُ بِهَا ، لَا الْعِلْمُ بِهَا فَقَطْ ، كَمَا هُوَ هَدَفُ الْأَخْبَارِيِّ .

عِلْمُ التَّذْكِيرِ بِالْمَوْتِ وَمَا بَعْدَ الْمَوْتِ :

وهو عِلْمٌ يَبْحَثُ عَنْ أُمُورِ الْآخِرَةِ ، وَمُقَدِّمَاتِهَا ، مِنَ الْمَوْتِ ، وَأَحْوَالِ الْبَرْزَخِ ، وَالْبَعْثِ بَعْدَ الْمَوْتِ ، وَالْحَشْرِ وَالنَّشْرِ ، وَالْحِسَابِ وَالْجَزَاءِ ، وَالْجَنَّةِ وَمَا أُعِدَّ فِيهَا مِنَ النِّعَمِ ، وَالنَّارِ وَمَا أُعِدَّ فِيهَا مِنَ الْعَذَابِ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ .

وهذا العلم من العلوم التي تُحَدِّثُ الثَّوَرَةَ الْإِصْلَاحِيَّةَ التَّوْجِيهِيَّةَ فِي حَيَاةِ الْإِنْسَانِ ، وَتَسْتَحِثُّهُ عَلَى تَنْشِئَةِ شَخْصِيَّتِهِ ، وَتَرْكِیَةِ أَعْمَالِهِ ، وَتَجَلِيَةِ أَخْلَاقِهِ ، وَتَصْفِيَةِ قَلْبِهِ ، كَمَا أَنَّ هَذَا الْعِلْمَ يُوفِّرُ لَهُ وَقْفَةً تَأَمُّلٍ ، أَوْ نَظْرَةً تَعْدِيلٍ فِي حَيَاتِهِ الَّتِي شُحِنَتْ بِالشَّهَوَاتِ ، وَالتَّمَنِّيَّاتِ ؛ وَفِي مَجْتَمَعِهِ الَّذِي مُلِمَّ بِالْجَرَائِمِ وَالْمُوبِقَاتِ ؛ وَفِي بَيْئَتِهِ الَّتِي سُلِبَتْ جَمِيعَ قِيَمِهَا الْخُلُقِيَّةِ ، ثُمَّ هُوَ يَقُودُهُ إِلَى التَّحَوُّلِ مِنْ هَذِهِ الْحَيَاةِ الشَّهَوَانِيَّةِ إِلَى الْحَيَاةِ الْعَفِيفَةِ ، وَمِنْ هَذَا الْمَجْتَمَعِ الْحَيَوَانِيِّ إِلَى الْمَجْتَمَعِ الْإِنْسَانِيِّ ، وَمِنْ هَذِهِ الْبَيْئَةِ الْجَاهِلِيَّةِ إِلَى الْبَيْئَةِ الْإِيمَانِيَّةِ .

وهذا هو المطلوب بهذا العلم ، كما أَمَرَ ﷺ بِهِ فِي مَوَاضِعَ مِنْ كِتَابِهِ الْعَزِيزِ ، قَالَ :

﴿ يَأْتِيهَا النَّاسُ أَتَقُورُوا رَبَّكُمْ وَأَخْشَوْا يَوْمًا لَا يَجْزِي وَالِدٌ عَنْ وَلَدِهِ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَنْ وَالِدِهِ شَيْئًا ﴾ [سورة لقمان: ٣٣] وَقَالَ تَعَالَى : ﴿ وَأَتَقُورُوا يَوْمًا لَا يَجْزِي نَفْسٌ عَنْ نَفْسٍ شَيْئًا ﴾

وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴿البقرة: ٤٨﴾ وقال في شأن أوليائه: ﴿رَجَالٌ لَا نُلْحِيهِمْ تَحَرًُّ وَلَا بَيْعٌ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ يَخَافُونَ يَوْمًا تَتَقَلَّبُ فِيهِ الْقُلُوبُ وَالْأَبْصَارُ﴾ [النور: ٣٧].

وجاء في الحديث: أن أبا بكر رضي الله عنه قال: يا رسول الله! قد شئت، قال: شئتني هود، والمرسلات، والواقعة، وعم يتساءلون، وإذا الشمس كورت^(١).
فثمره هذا العلم هي الحشية، والخوف، ثم الاستعداد للموت، وما بعد الموت من أحوال الآخرة، وهذا العلم أيضاً منتشر في جميع سور القرآن.



الفصل الثاني

العلوم التي يحتاج إليها المفسر

ومن الملاحظ في صدد دراسة التفسير أن المقصد الأعلى، والهدف الأسمى، بإنزال القرآن الكريم هو هداية العباد إلى سبيل الرشاد، عن طريق التذكر، والتدبر . ولهذا الهدف يسر الله تعالى كلامه، وسهله، بحيث يفهمه الإنسان، ويتفهم به، ويتذكر به تذكراً يهندي به إلى الحق والصواب ، في مجالات الحياة، ومجاري العيش . قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القمر: ١٧] ولكن هذا التسهيل، والتيسير، إنما يكون في معانيه العامة من التوحيد، والرسالة، والآخرة، وأحوالها، ومن دلائلها الجلية، وبراهينها الواضحة، التي يستشعر منها الإنسان معرفة ربه، وعظمة شأنه، وجلالة قدره، والتي تحمله على الإعراض عن الدار الفانية، والإنابة إلى الدار الباقية . وأما المعاني الخفية، والحقائق الدقيقة، والأسرار الغريبة، التي أودعت فيه بأسلوبٍ معجزٍ مدهشٍ ، فلا فهم لعوام الناس منه إلا بواسطة العلماء الماهرين، والمحققين البارعين، ومن هنا قال العلماء : المفسر يحتاج إلى أنواع من العلوم والمعارف، فيجب أن تتوفر فيه تلك العلوم حتى يكون أهلاً للتفسير، وهذه المعاني والأسرار، هي التي إليها إشارة في هذه الآية : ﴿وَمَا يَعْقِلُهَا إِلَّا الْعَالِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٢]

والعلوم التي يحتاج إليها المفسر، التي أشرنا إليها آنفاً، أوصلها بعض العلماء إلى خمسة عشر علماً، وهي ما تلي :

- ١ - علم اللغة ٢ - علم النحو ٣ - علم التصريف ٤ - علم الاشتقاق ٥ - علم البيان

٦- عِلْمُ المعاني ٧- عِلْمُ البديع ٨- عِلْمُ القراءة ٩- عِلْمُ أصول الدين ١٠- عِلْمُ أصول الفقه ١١- عِلْمُ الفقه ١٢- عِلْمُ أسباب النزول ١٣- عِلْمُ الناسخ والمنسوخ ١٤- عِلْمُ الأحاديث المبيّنة لتفسير المجمل والمُبهم ١٥- عِلْمُ الموهبة .

قلتُ : إنّ اللغة، والنحو، والتصريف، وعلم الاشتقاق، والبيان، والمعاني، والبديع، كلّها من العلوم العربيّة، والباقية من العلوم الشرعيّة . والمحصل من ذلك : أنّ على المُفسّر أن يتمهّر في العلوم العربيّة في جانبٍ ، وفي العلوم الشرعية في جانبٍ آخر، كما يقول المفسّر البيضاوي في مقدمة تفسيره : " لا يليق لتعاطيه، والتصدّي للتكلّم فيه، إلّا مَنْ بَرَعَ في العلوم الدّينيّة كلّها، أصولها، وفروعها، وفاق في الصّناعات العربيّة، والفنون الأدبية بأنواعها^(١) .

العلوم العربيّة

وتفصيلُ هذا الإجمال ما نذكرُ ، وقد تقدّم أنّ العلوم العربيّة لا بُدَّ منها للمُفسّر .

❖ أما ضرورة اللغة العربيّة ، فإنها ظاهرةٌ ؛ لأنه بدون معرفة المعاني اللّغوية لا يمكن فهمُ الآية . قال الإمام مالك : لا أُوتي برجلٍ غير عالمٍ بلُغاتِ العربِ يُفسّرُ ذلك إلّا جَعَلْتُهُ نكالا^(٢) .

وقال مجاهدٌ : لا يحلّ لأحدٍ يؤمنُ بالله واليوم الآخر أن يتكلّم في كتاب الله، إذا لم يكن عالماً بلغات العرب^(٣) .

(١) تفسير البيضاوي: ١ / ١٠ .

(٢) شعب الايمان للبيهقي: ٢ / ٤٢٥ .

(٣) كذا في البرهان: ١ / ٢٩٢ ، والإتقان: ٢ / ٢٣١ .

وقال الزركشي: "وليس لغير العالم بحقائق اللغة، ومفهوماتها، تفسير شيء من الكتاب العزيز، ولا يكفي في حقه تعلّم السير منها، فقد يكون اللفظ مشتركاً، وهو يعلم أحد المعنيين، والمراد الآخر" (١).

وقبل أن ننتهي من البحث نذكر في هذا الصدد قصة تكاد تُعدّ من الفكاهة، وتدعو للضحك، وهو أن رجلاً يدّعي العلم جاء في حفلة انعقدت في مدرسة للبنات، و كنت أيضاً حاضراً في الاحتفال، فخطب على موضوع "الصفات المختارة للبنات"، وقرأ آية من القرآن، وهي: ﴿فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِّلْغَيْبِ ... إلخ﴾ [النساء: ٣٤] فقال - وهو يشرح الآية - : إن القانتات من كانت فيهنّ القناعة.

ثم ذكر فضائل القناعة في الإسلام. وهذا - كما هو واضح - خطأ فاحش أوجبه الجهالة باللغة العربية، فإن "القانتات" من القنوت، وليست من القناعة، ولا يمكن أن تكون منها، كيف؟ وهي من مادة "ق ن ت" بينما القناعة من مادة "ق ن ع"، فأين هذا من ذلك؟ فالخطأ الواقع إنما جاء منه نابعاً من جهله باللغة العربية.

أما النحو فلأن معرفة التراكيب النحوية لازمة، فمثلاً: جاء في القرآن: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ﴾ [البقرة: ١٢٤] بَنَصْبِ (إبراهيم) و رَفَعِ (رَبُّهُ)، فلو عكس، وقُرئ: "وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمُ رَبَّهُ" يلزم منه الفساد من ناحية المعنى، كما لا يخفى.

وقد ذكر الإمام القرطبي في مقدمة تفسيره قصة طريفة في هذا الشأن، وهو أنه قدّم أعرابي في زمان عُمر بن الخطاب ؓ فقال: مَنْ يُقَرِّئُنِي مِمَّا أُنْزِلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ؟ فأقرأه رجل "سورة براءة"، فقال: ﴿أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ بالجر، فقال

بَحْثُ الْخَيْرِ فِي مُهِمَّاتِ التَّفْسِيرِ

الأعرابي: أَوْ قَدْ بَرِئَ اللَّهُ مِنْ رَسُولِهِ ؟ فَإِنْ يَكُنِ اللَّهُ مِنْ رَسُولِهِ بَرِيءٌ ، فَأَنَا أَبْرَأُ مِنْهُ . فَبَلَغَ عُمَرَ مَقَالَةُ الْأَعْرَابِيِّ ، فَدَعَاهُ ، فَقَالَ : يَا أَعْرَابِي ! أَتَبْرَأُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ فَقَالَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ! إِنِّي قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ ، وَلَا عَلِمَ لِي بِالْقُرْآنِ ، فَسَأَلْتُ : مَنْ يُقَرِّئُنِي ؟ فَأَقْرَأَنِي هَذَا سُورَةَ بَرَاءةٍ ، فَقَالَ : " أَنْ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ؟ فَقُلْتُ : إِنْ يَكُنِ اللَّهُ بَرِيءٌ مِنْ رَسُولِهِ ، فَأَنَا أَبْرَأُ مِنْهُ . فَقَالَ عُمَرُ : لَيْسَ هَذَا يَا أَعْرَابِي ؛ قَالَ : فَكَيْفَ هِيَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ؟ قَالَ : ﴿ أَنْ اللَّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ ﴾ (أَيُّ بِالرَّفْعِ) ، فَقَالَ الْأَعْرَابِيُّ : وَأَنَا وَاللَّهِ أَبْرَأُ مِمَّا بَرِئَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْهُ ، فَأَمَرَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ : أَلَّا يَقْرَأَ النَّاسُ إِلَّا عَالِمٌ بِاللُّغَةِ ، وَأَمْرَ أَبَا الْأَسْوَدِ ، فَوَضَعَ النُّحُو^(١) .

✽ أما علم التصريف فلأنه تُعَرَفُ بِهِ أُنْبِيَةُ الْأَسْمَاءِ ، وَالْأَفْعَالِ ، وَصِيغُهُمَا الْوَارِدَةُ عَلَى الْأَلْفَاظِ الْمَفْرَدَةِ الدَّالَّةِ عَلَى الْمَعَانِي الْمُخْتَلِفَةِ ، وَبِدُونِ مَعْرِفَتِهِ يَخِيطُ الْإِنْسَانُ خَبْطَ عَشَوَاءٍ ، كَمَا حَكَى الزَّمْخَشَرِيُّ قَوْلَ مَنْ قَالَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ يَوْمَ نَدْعُوا كُلَّ أُنَاسٍ بِإِسْمِهِمْ ﴾ [الإِسْرَاءُ : ٧١] : إِنْ الْإِمَامَ جَمْعُ " أُمِّ " وَأَنْ النَّاسَ يُدْعَوْنَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَسْمَاءِ أُمَّهَاتِهِمْ ، لَا بِأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ ، قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ : وَهَذَا غَلَطٌ أَوْجَبَهُ جَهْلُهُ بِالتَّصْرِيفِ ؛ فَإِنْ " أُمَّا " لَا تُجْمَعُ عَلَى إِمَامٍ^(٢) .

✽ أما علم الاشتقاق فإنه أصل لمعرفة الأصول للفروع المأخوذة منها ، وبدون معرفته قد يكون المفسر فَرِيسَةً لِلْحَيْرَةِ ، وَشَارِدَ الْفِكْرَةِ فِي مَعْنَى الْآيَةِ ؛ لِأَنَّ الْأِسْمَ إِذَا كَانَ اشْتِقَاقُهُ مِنْ مَادَّتَيْنِ مُخْتَلِفَتَيْنِ اخْتَلَفَ مَعْنَاهُ بِاخْتِلَافِهِمَا ، كَالْمَسِيحِ مَثَلًا يَكُونُ مِنَ السِّيَاحَةِ ، وَيَكُونُ مِنَ الْمَسْحِ .

(١) القرطبي: ١ / ٢٤ .

(٢) الإِتْقَانُ: ٢ / ٢٣١ .

❖ وأما العلوم البلاغية من المعاني، والبيان، والبديع، فلا أنه يُعرَفُ بعلم المعاني خواصّ تراكيب الكلام من جهة إفادتها ما يُلازمُ أصلَ المعنى الذي يختلف باختلاف مقتضى الحال في تراكيب البلغاء. فإنك إذا تأملت في كلام البلغاء وجدته على أصناف، وكل صنف يختلف عن الآخر، مثلاً قد يكون الكلام مؤكداً بأدوات التوكيد، وقد لا يكون كذلك، فإذا بحثت عن السرّ في ذلك لم تجد لذلك سبباً سوى اختلاف حال المخاطب؛ لأن المخاطب إن كان شاكاً، أو منكراً، يقع الكلام مؤكداً، ومُتَضَمِّناً من وسائل التقوية ما يدفع إنكاراً وشكاً للمخاطب. ويجب أن يكون ذلك التوكيد بقدر التردد والإنكار قوّةً وضعفاً. وإن كان المخاطب غير مُتَرَدِّدٍ وغير مُنكِرٍ، لا يؤكدُ الكلام.

وكذلك قد يكون الكلام إيجازاً، وقد يكون إطناباً، ولكلٌّ من الإيجاز والإطناب مَوَاطِنَ، فالذكيّ اللَّيْبُ الذي تكفيه اللَّمَحَةُ لا يحسنُ له الإطناب، والغبيّ والمكابر لا يجملُ عند خطابه الإيجاز.

وتُعرَفُ بعلم البيان طُرُقُ تأدية المقصود بحسب وضوح الدلالة وخفائها، وباعتبار الحقيقة والمجازات، والتشبيهات، والاستعارات، والكنيات؛ لأنّ الكلام يُستطاعُ أدائه بأساليب عدّة، وطرائق مختلفة، وإليك أمثلة على ذلك:

١- قال الله ﷻ: ﴿هُنَّ لِبَاسٌ لَكُمْ وَأَنْتُمْ لِبَاسٌ لَهُنَّ﴾ [البقرة: ١٨٧] وليس المراد حقيقة اللباس، وإنما هو تشبيه، فُسِّبَ كُلُّ واحدٍ من الزَّوْجَيْنِ باللباس؛ لأنّ كل واحدٍ منهما يَسْتُرُ عَيْبَ الآخر، كما يَسْتُرُ اللباسُ عَيْبَ الإنسان، أو لأنّ كل واحدٍ منهما يُزَيِّنُ صَاحِبَهُ، ويَجْمَلُهُ، أو لأنها يتعانقان، ويشتمل كل منهما على صاحبه كاللباس.

٢- وكذا قوله ﷺ: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ فَهِيَ كَالْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسَوَةً﴾ [البقرة: ٧٤] فشبه القلوب ، أو قسوتها بالحجارة ، أو بقسوة الحجارة .

٣- وقال ﷺ: ﴿وَالْقَمَرَ قَدَّرْنَاهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْجُونِ الْقَدِيرِ﴾ [يس: ٣٩] شبه القمر في أواخر سيره بالعرجون العتيق، والعرجون أصل العذق الذي يعوج ، وتقطع منه الشماريخ ، فيبقى على النخل يابساً .
إلى غير ذلك من الأمثلة .

وكذا قد يقع المجاز في الكلام ، قال الله ﷻ: ﴿وَإِذَا تَلَّيْتُمْ عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا زَادَتْهُمْ إِيمَانًا﴾ [الأنفال: ٢] فيه نسبة الزيادة في الإيمان إلى الآيات، وليست هي على الحقيقة ، فإنَّ زيادة الإيمان فعل الله، لا فعل الآيات . وكذا قول الله ﷻ: ﴿يَوْمًا يَجْعَلُ الْوِلْدَانَ شِيبًا﴾ [المزمل: ١٧] نَسَبَ الفعل إلى اليوم، وهو يوم القيامة ، بينما هو فعل الله ، واليوم هو ظرفه . وقال ﷻ: ﴿وَسَأَلَ الْقُرْيَةَ﴾ [يوسف: ٨٢] أي أهل القرية، جعل مفعول "اسئل" القرية ، وهو غير مراد به ، وإنما المراد "اسئل أهل القرية" . وقال: ﴿فَدَأْوَلُنَا عَلَيْكُمْ يَأْسًا﴾ [الأعراف: ٢٦] أي مَطَرًا يتسبب في الرزق واللباس، فأطلق المسبب على السبب .

والآيات في هذا المعنى كثيرة لا تُعَدُّ ولا تُحصى ، وإنما اجتزأنا هنا بأمثلة، وإشارات .

ويُعرف بالبديع محاسن الكلام، والقرآن هو منجّم المحاسن اللفظية والمعنوية . قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لِيُسْأَلُنَا عَنْ سَاعَتِهِ﴾ [الروم: ٥٥] هذه الآية مُشْتَمِلَةٌ على صنعة الجناس التام، والجناس هو أن يَتَشَابَهَ اللَّفْظَانِ فِي النُّطْقِ،

ويختلفان في المعنى، فإن اتَّفَقَ اللفظان في الحُرُوف، وشكلها، وعددها، وترتيبها، فهو تامٌّ، وإلا فهو غير تامٍّ. فالمرادُ بالساعة الأولى هي القيامة، وبالساعة الثانية هو الوقت القليل. ومثال غير التام قوله ﷺ: ﴿وَهُمْ يَنْهَوْنَ عَنْهُ وَيَنْتَوْنَ عَنْهُ﴾ [الأنعام: ٢٦] ففي النهي والنأي جناسٌ غير تامٍّ. وقال ﷺ: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ آيْكَاطًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨] هذه الآية تشتمل على صنعة الطَّبَاق، وهو الجمع بين الشيء وضده، ففي الأيقاظ والرُقود صنعة الطَّبَاق. وقال ﷺ: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَرُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَرَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] فيه تشابُه الأطراف؛ فاللطيف يُناسِبُ له "لا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ" بينما "الخبير" يُناسِبُ له "يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ". إلى غير ذلك من الآيات التي فيها من المحاسن اللفظية، والمعنوية، ما يدل على بلاغة هذا الكلام وإعجازه.

فَقْصَارَى الكلام: أن العلوم البلاغية يظهر بمعرفتها ما في النظم القرآني من المحاسن، ووجوه الإعجاز، وما في المعاني من الأسرار، والمعارف. ولاشك أن هذه لا تُدْرِكُ إلا بالعلوم البلاغية، فهذه العلوم من أعظم أَدَوَاتِ المفسّر، ومفتاح كنوز القرآن.

الْعُلُومُ الشَّرْعِيَّةُ

وقد تقدّم مِنَّا أن العلوم الشرعية من أصول الدين، وأصول الفقه، والفقه، والحديث، وأسباب النزول، والناسخ والمنسوخ كلّها لا بُدَّ منها لفهم القرآن، ولتفسيره. وهُنَا نَقِفُ هُنَيْئَةً لِتَسَاءَلٍ: لماذا يجبُ على المفسّر أن يكون خبيراً بالعلوم الشَّرْعِيَّة؟ فالجوابُ يحصلُ لك فيما يلي:

✽ أما أصول الدين: فهو عِلْمٌ يَقْتَدِرُ به المفسّر على إثبات العقائد الدِّينِيَّةِ بإيراد الحِجَجِ عليها، وموضوعه عند المتقدمين: ذاتُ الله تعالى، وصفاته، وأما المتأخرون فقد

وَسَعُوا دائرته ، و أدخلوا فيه كل ما يتعلق به من إثبات العقائد الدينية تعلقاً قريباً أو بعيداً^(١).

وفائدة معرفته أنه يُعَلَّمُ به ما يَسْتَحِيلُ في الشرع وما لا يَسْتَحِيلُ، وما يجب وما يجوز، فتفسر الآيات الكريمة في ضوء ما أفاده هذا العلم . ومن البدهي أن لا يمكن لأحد أن يفهم القرآن الكريم ، ولا يستطيع أن يفسره على وجه صحيح ، إن لم يكن عنده علم بأصول الدين ، فمثلاً قوله تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] فيه إثبات صفة الاستواء لله تعالى، ولكن الاستواء بمعناه الظاهر لا يجوز إطلاقه على الله تعالى لأننا عرفنا بمقتضى العقل والشرع : أن الله تعالى ليس كمثله شيء ، فلا يشبهه المخلوقات ، ولا يشبهه شيء منها، وقطعنا بذلك ، إلا أنا ثبت له تعالى ما أثبتته هو في كلامه . وهذا هو مذهب السلف الصالح في صفاته ﷻ .

وأما المعتزلة الضالة المضلّة فأنكروا صفاته تعالى أصلاً، ولذا يسمون باسم المعطلة، وكذا الجهمية قالوا : إنه لا يجوز أن يوصف الباري ﷻ بصفة يوصف بها خلقه؛ لأن ذلك يقتضي تشبيهها، وأما المشبهة فقالوا : إن الله ﷻ جسم من الأجسام، وله أعضاء، وأبعاض، وأجروا ما ورد في التنزيل من الاستواء ، والوجه، واليد، والجنب، والساق، والعين، وغير ذلك على ظاهرها ، وهذا كله انحراف عما ثبت في الشرع .

فثبت مما أسلفنا أن العلم بأصول الدين لازم لمن يفسر القرآن الكريم ، لكي ينتهج منهاجاً سليماً صحيحاً .

❖ وأما أصول الفقه فلأنه تُعرف بها طرق الاستنباط من الكلام ، ووجوه الاستدلال على الأحكام ، وبدون معرفتها لا ينتهي أحد إلى مغزى الكلام ، فإن من الآيات ما

صُرِّحَ فِيهَا بِالْأَحْكَامِ ، وَمِنْهَا مَا يُؤْخَذُ بِطَرِيقِ الْإِسْتِنْبَاطِ .

قال الإمام الزركشي: " ولا بُدَّ من معرفة قَوَاعِدِ أَصُولِ الْفَقْهِ ، فَإِنَّهُ مِنْ أَعْظَمِ الطَّرُقِ فِي اسْتِثْمَارِ الْأَحْكَامِ مِنَ الْآيَاتِ " . ثم أطلال الكلام في تحقيقه^(١) .

ومما يفيد في هذا المقام ما فَصَّلَهُ الشَّيْخُ الْإِمَامُ عَزَّ الدِّينُ بْنُ عَبْدِ السَّلَامِ فِي كِتَابِهِ "الْإِمَامُ فِي أدَلَّةِ الْأَحْكَامِ" وخلاصة ما قاله : إن الاستدلال على الأحكام على صُورٍ مختلفة:

١- تارة يكون بصيغة وهو ظاهر.

٢- تارة يكون بالإخبار مثل قوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣] ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ... إلخ﴾ [المائدة: ٣] .

٣- تارة يكون بما رُتِّبَ عَلَيْهَا فِي الْعَاجِلِ أَوْ الْآجِلِ مِنْ خَيْرٍ ، وَشَرٍّ ، أَوْ نَفْعٍ ، أَوْ ضَرٍّ .
وقد جَعَلَ الشَّارِعُ فِي ذَلِكَ أَنْوَاعاً كَثِيراً ، تَرْغِيباً لِعِبَادِهِ ، وَتَرْهِيباً لَهُمْ ، وَتَقْرِيباً إِلَى أَفْهَامِهِمْ .

فَيُسْتَدَلُّ عَلَى مَشْرُوعِيَةِ الْفِعْلِ جَوَازاً ، أَوْ وَجُوباً بِأُمُورٍ :

وهي أَنْ يُعْظَّمَ الشَّارِعُ الْفِعْلَ ، أَوْ يَمْدَحَهُ ، أَوْ يَمْدَحَ فَاعِلَهُ ، أَوْ يُحِبِّهِ ، أَوْ يُحِبِّبَ فَاعِلَهُ ، أَوْ يَرْضَى بِهِ ، أَوْ يَرْضَى عَنْ فَاعِلِهِ ، أَوْ يَصِفَهُ بِالْإِسْتِقَامَةِ ، أَوْ الْبَرَكَةِ ، أَوْ يُقْسِمَ بِهِ ، أَوْ يَفَاعِلُهُ ، أَوْ يَنْصَبُهُ سَبَباً لِذِكْرِ لِعَبْدِهِ ، أَوْ لِمَحَبَّتِهِ ، أَوْ لِثَوَابٍ عَاجِلٍ أَوْ آجِلٍ ، أَوْ شُكْرِهِ لَهُ ، أَوْ لِهَدَايَتِهِ إِيَّاهُ ، أَوْ لِمَغْفِرَةِ ذَنْبِهِ ، أَوْ تَكْفِيرِ سَيِّئَاتِهِ ، أَوْ يَصْرِفُ الْفِعْلَ بِكَوْنِهِ مَعْرُوفاً ، أَوْ قُرْبَةً ، أَوْ يَنْفِي الْحُزْنَ وَالْخَوْفَ عَنْ فَاعِلِهِ ، أَوْ يَعِدُّهُ بِالْأَمْنِ ، أَوْ يَنْصَبُهُ سَبَباً لَوْلَايَتِهِ .

وَيُسْتَدَلُّ عَلَى مَمْنُوعِيَّتِهِ بِأُمُورٍ :

وهي أَنْ يَطْلُبَ الشَّارِعُ تَرْكَهُ ، أَوْ يَذُمَّهُ ، أَوْ يَذُمَّ فَاعِلَهُ ، أَوْ يَعْتَبَ عَلَيْهِ ، أَوْ يَمَقَّتْ فَاعِلَهُ ، أَوْ يَلْعَنَهُ ، أَوْ يَنْفِي مُحِبَّتَهُ ، أَوْ مُحَبَّةَ فَاعِلِهِ ، أَوْ الرِّضَى بِهِ ، أَوْ عَنْ فَاعِلِهِ ، أَوْ يَشَبِّهَ فَاعِلَهُ بِالْبَهَائِمِ أَوْ بِالشَّيَاطِينِ ، أَوْ يَجْعَلَهُ مَانِعاً مِنَ الْهُدَى أَوْ مِنَ الْقَبُولِ ، أَوْ يَصِفَهُ بِسُوءٍ أَوْ كَرَاهَةٍ ، أَوْ يَجْعَلُ سَبَباً لِنَفْيِ الْفَلَاحِ ، أَوْ لِعَذَابٍ عَاجِلٍ أَوْ آجِلٍ ، أَوْ لَذَمٍّ أَوْ لُومٍ أَوْ ضَلَالَةٍ أَوْ مَعْصِيَةٍ ، أَوْ يَصِفَهُ بِخَبَثٍ أَوْ رَجْسٍ أَوْ نَجَسٍ ، أَوْ بِكَوْنِهِ فِسْقاً أَوْ إِثْماً ، أَوْ سَبَباً لَغَضَبٍ أَوْ لَعْنٍ ، أَوْ زَوَالِ نِعْمَةٍ ، أَوْ حُلُولِ نَقْمَةٍ ، أَوْ حَدٍّ مِنَ الْحُدُودِ ، أَوْ لِقَسْوَةٍ ، أَوْ عِدَاوَةِ اللَّهِ وَمُحَارَبَتِهِ ، أَوْ لاسْتَهْزَائِهِ ، أَوْ لِبَغْضِ أَنْبِيَائِهِ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ .

وَيُسْتَفَادُ الْإِبَاحَةُ وَالْجَوَازُ بِأُمُورٍ :

من لفظ الإِحْلَالِ ، ونفي الجُنَاحِ ، والحَرَجِ ، والإِثْمِ ، والمُؤَاخَذَةِ ، ومن الإِذْنِ فِيهِ ، والعَفْوِ عَنْهُ ، ومن الْإِمْتِنَانِ بِمَا فِي الْأَعْيَانِ مِنَ الْمَنَافِعِ ، ومن السُّكُوتِ عَنِ التَّحْرِيمِ ، ومن الْإِنْكَارِ عَلَى مَنْ حَرَّمَ الشَّيْءَ ، ومن الْإِخْبَارِ بِأَنَّهُ خُلِقَ ، أَوْ جُعِلَ لَنَا ، وَالْإِخْبَارِ عَنْ فَعْلٍ مَنِ قَبْلُنَا غَيْرِ ذَاكُمْ لَهُمْ عَلَيْهِ ^(١) .

❖ وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الْمُبَيِّنَةُ لِلْمُجْمَلِ وَالْمُبْهَمِ ، فَضُرُورَتُهَا وَاضِحَةٌ ، فَإِنَّهُ لَا يَغِيبُ عَنْكُمْ أَنَّ مِنَ الْآيَاتِ مَا هِيَ مُجْمَلَةٌ ، وَمِنْهَا مَا هِيَ مُبْهَمَةٌ ، وَمِنْهَا مَا هِيَ مُخْتَصِرَةٌ . وَالنَّبِيُّ ﷺ هُوَ شَارِحٌ لِلْقُرْآنِ ، كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ بِالْبَيِّنَاتِ وَالزُّبُرِ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ ﴾ [النحل : ٤٤] .

فَإِذَا كَانَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ مُتَضَمِّناً لِلْقَوَاعِدِ الْعَامَّةِ فِي التَّشْرِيعِ ، وَلِلْأَحْكَامِ الْكَلِّيَّةِ

(١) انظر للتفصيل الإمام لأدلة الأحكام : ٧٩ وبعده .

في الغالب ، فالسُّنَّة النبويَّة عُنِيَتْ بشرح هذه القواعد، وتثبيت تلك الأحكام، وتفريع الجزئيات على الكليات .

فالسُّنَّة النبوية في الواقع هي أساسٌ لشرح ما أُجْمِلَ من الآيات، وما أُبْهِمَ منها، إمَّا بحسب كميَّات العمل، أو أسبابه ، أو شرائطه ، أو موانعه ، أو لَوَاحِيقه، وما أشبه ذلك ، فهي تفصيلٌ لمجمِّله، وبيانٌ لمشكله، وبسطٌ لمختصره .

قال العلامة يوسفُ البَنُورِي في مقدمته على "مشكلات القرآن" للإمام العلامة أنور شاه الكشميري :

" إِنِّ الْأَعْنَى وَالْأَهَمُّ هُوَ تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ فِي اسْتِبْصَارٍ مِنْ حَيَاةِ نَبِينَا ﷺ ، وَهَدْيِهِ ، وَهُدَاهِ ، قَوْلًا ، وَفِعْلًا ، وَإِشَارَةً ، وَدَلَالَةً ؛ فَإِنَّ حَيَاتِهِ الطَّيِّبَةَ ، وَسِيرَتَهُ الْمُبَارَكَةَ الزَّكِيَّةَ ، شَرَحَ بِدِيْعٍ لِكِتَابِ اللَّهِ الْعَزِيزِ مِمَّا يُشَاهَدُ بِالْأَبْصَارِ ، وَتَكْفِي فِي إِبْدَاءِ الْغُرُضِ الْمَقْصُودِ مِنْ كَثِيرٍ مِنْ مُعَانَاةِ الْأَفْكَارِ . وَقَدْ أَوْضَحَهُ قَوْلُ صِدِّيقِ الْأُمَّةِ بِنْتِ الصَّدِيقِ سَيِّدَتِنَا عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا حَيْثُ قَالَتْ : "كَانَ خُلُقُهُ الْقُرْآنَ" ، وَكَانَ يَقُولُ شَيْخُنَا إِمَامُ الْعَصْرِ (العلامة أنور شاه الكشميري) رَحِمَهُ اللَّهُ : إِذَا تَأَمَّلَ الْمَرْءُ بِالْبَصِيرَةِ النَّافِذَةِ فِي حَدِيثِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَشَفَ لَهُ فِي كَثِيرٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ ، كَأَنَّ الْقُرْآنَ عَيْنٌ ثَرَّةٌ تَنْبُعُ مِنْهَا هَذِهِ الْأَحَادِيثُ ؛ حَتَّى تَرَى فِي كَثِيرٍ مِنْهَا إِشَارَاتٍ لَطِيفَةً إِلَى تَعْبِيرِ الْقُرْآنِ ^(١) .

وَرُوِيَ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ أَنَّهُ قَالَ لِرَجُلٍ : إِنَّكَ أَمْرٌ أَحَقُّ ، أَتَجِدُ فِي كِتَابِ اللَّهِ الظَّهَرَ أَرْبَعًا لَا يُجْهَرُ فِيهَا بِالْقِرَاءَةِ ، ثُمَّ عَدَّدَ إِلَيْهِ الصَّلَاةَ ، وَالزَّكَاةَ ، وَنَحْوَ هَذَا ، ثُمَّ قَالَ : أَتَجِدُ هَذَا فِي كِتَابِ اللَّهِ مُفَسَّرًا ؟ إِنَّ كِتَابَ اللَّهِ أَهَمُّ هَذَا ، وَأَنَّ السُّنَّةَ تُفَسِّرُ ذَلِكَ ^(٢) .

(١) يتيمة البيان مقدمة مشكلات القرآن: ٢٢.

(٢) الموافقات للشاطبي: ٤ / ١٥ ، مفتاح الجنة للسيوطي: ٢٤.

فَوَضَّحَ - بما قلنا - أنَّ معرفة السنة لازمة لفهم القرآن وتفسيره، وليس من المُسْتَطَاع أن تُفَسَّرَ الآياتُ المجملَّة، والمبهمَّة، والمختصرة، بدون معرفته .

❁ وأما معرفة أسباب النزول فلولجيهين :

الأول: أنَّ معنى معرفة الأسباب هو معنى معرفة الأحوال ، والأوضاع ، والظُرُوف، التي نزلت الآية فيها ، وهي من المُهِمَّات في فهم المراد ، إذ بدونها قد يَفُوتُ بعضُ القرائن الدالَّة على المراد، وبَقَوَتِهِ يَفُوتُ فهمُ الكلام، أو شيءٌ منها. قاله الإمام الشاطبي^(١) .

والثاني: أنَّ الجهل بأسباب النَّزُول يُوقِعُ في الغَلَط ، والاشتباه ، والإشكال ، وسيأتي البحث في الموضوع في فصله المختص به .

❁ وأما معرفة الناسخ والمنسوخ ، فهو نَبْرَاسٌ لفهم القرآن ؛ لأنَّ به يُعْرَفُ المُحْكَمُ من غيره . ولقد قال الأئمة : إنَّه لا يجوزُ لأحدٍ أن يُفَسِّرَ القرآنَ الكريمَ إلا بعد أن يَعْرِفَ الناسخَ والمنسوخَ من الآيات ، وأنَّ مَنْ تكلَّمَ في شيءٍ من الكتاب الكريم ، ولم يعلم الناسخ والمنسوخ كان عِلْمُهُ ناقصاً ؛ لأنه يخلط الأمر بالنهي ، والإباحة بالحظر . ولهذا البحث فصلٌ مُفَرَّدٌ يأتي في الكتاب .

❁ وأما عِلْمُ القِرَاءَاتِ فهو أيضاً من أدَوَاتِ المُفَسِّر ، وينكشف ذلك مما يلي من نواحي البحث العديدة :

١ - قال الإمام الزُّركَشِيُّ : إنَّ باختلاف القراءات يظهر الاختلاف في الأحكام، ولهذا بنى الفقهاء نقض وضوء الملموس ، وعدمه على اختلاف القراءة في "مُسْتَم"

ولامستم “ أي في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مَرْضَىٰ أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِنْكُمْ مِنَ الْغَائِطِ أَوْ لَمَسْتُمُ النِّسَاءَ ...﴾ [المائدة: ٦] وبنوا جواز وطء الحائض قبل الغسل وعدمه على الاختلاف في ” يطهرن “، أي في قوله تعالى: ﴿فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْمَحِيضِ وَلَا تَقْرُبُوهُنَّ حَتَّىٰ يَطْهَرْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٢] وكذلك سجدة التلاوة في سورة النمل مبنية على القراءتين ، قال الفراء: من خَفَفَ ” ألا “ أي في قوله تعالى: ﴿أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ ...﴾ [النمل: ٢٥] كان الأمر بالسُّجود ، ومن شَدَّدَ لم يكن فيها أمرٌ به ^(١) .

قلتُ : إن الأول مثال الاختلاف في الحكم باختلاف القراءة ، والثاني مثال التنوع في الحكم باختلاف القراءة ، فالإمام أبو حنيفة أخذ من قوله تعالى: ” حتى يطهرن “ نوعين من الحكم في الحائض ، وقال : إن لزوم الحائض أن يَقْرِبَهَا بعد انقطاع الدَّم على أكثر مُدَّة الحيض وإن لم تغتسل ؛ أخذاً من قراءة ” يطهرن “ بالتخفيف ، ومعناه: ” حتى ينقطع دمهن “ ، وقال : لا يجوزُ له أن يقربها في صورة انقطاع الحيض لأقل مُدَّتِه ، حتى تغتسل بمقتضى قراءة ” يَطْهَرْنَ “ بالتشديد ، فإن معناه: حتى يغتسلن ^(٢) .

٢- وكذا بمعرفة الأوقاف قد تظهر معاني القرآن أيضاً ، وبدونها قد يُخَاف الوقوع

في الغلط في تفسيره ، فمثلاً إذا وقف على ﴿فَإِنَّهَا مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً﴾ [المائدة: ٢٦] كان المعنى ” إنها مُحَرَّمَةٌ عليهم مدة أربعين سنة “ ، وإذا وقف على ” إنها مُحَرَّمَةٌ عليهم “ كان المعنى ” إنها مُحَرَّمَةٌ عليهم أبداً “ وهو غيرُ مراد .

(١) البرهان : ١ / ٣٢٦ .

(٢) انظر البناية : ١ / ١٩٤ .

وكذا يظهر الاختلاف في الأحكام باختلاف الوقف ، ومثاله قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ... إلخ﴾ [آل عمران: ٧] فإذا وقف على ”إلا الله“ يستفاد منه أن المتشابه لا يعلم تأويله إلا الله، وإذا وقف على ”والراسخون في العلم“ يستفاد منه أن المتشابه يعلم تأويله ”الراسخون في العلم“ كما يعلمه الله تعالى فاختلف حكم المتشابه باختلاف الوقف.

فنهاية القول : أن علم القراءات أيضاً من الأدوات المحتاج إليها في التفسير، ولذا قال ابن الأنباري : من تمام معرفة القرآن معرفة الوقف والابتداء. وقال النكزاوي: باب الوقف عظيمُ القدر جليلُ الخطر ؛ لأنه لا يتأتى لأحدٍ معرفة معاني القرآن ، ولا استنباط الأدلة الشرعية منه إلا بمعرفة الفواصل ^(١).

❖ وأما العلمُ الوهبي فهو روحُ الكلِّ، وبه يهتدي الإنسانُ إلى معارف كلام الله الدقيقة، وأسراره الخفية ، ولطائفه الغريبة. وهذا العلمُ يُورثه الله تعالى لمن عمِلَ بما عِلِمَ، ورزق قلبه الحشية في السرِّ والعَن ، وخلا قلبه عن شوائب الرذائل ، ولا ينالُ هذا العلمُ مَنْ كان في قلبه ميلٌ إلى بدعة ، أو كبرٍ ، أو معصية .

قال الزركشي : اعلم أنَّه لا يحصل للناظر فهمُ معاني الوحي ، ولا يظهر له أسرارُه، وفي قلبه بدعة ، أو كبرٌ ، أو هوى ، أو حُبُّ الدنيا ، أو هو مُصِرٌّ على ذنبٍ ، أو غيرُ متحقق بالإيمان ، أو ضعيفُ التحقيق ، أو يعتمدُ على قول مُفسِّرٍ ليس عنده عِلْمٌ ، أو راجعٌ إلى معقوله ، وهذه كلها حُجُبٌ ومَوَانِعُ ، بعضها أكد من بعضٍ ^(٢).

وقد روي عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه : ليس العلمُ عن كثرة الحديث ، إنما العلمُ

(١) ذكره في الإتقان: ١ / ١١٠.

(٢) البرهان : ٢ / ١٨٠.

خشية الله . وعن الإمام مالك قال : إن العلم ليس بكثرة الرواية ؛ ولكنه نُورٌ جَعَلَهُ اللهُ في القُلُوبِ . وقال : العِلْمُ والحِكْمَةُ نُورٌ يَهْدِي به اللهُ مَنْ يَشَاءُ ، وليس بكثرة المسائل ^(١) .

وهذا هو العِلْمُ الذي دَعَا به الرسول ﷺ لابن عباس ؓ ، وقال : اَللّٰهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمْهُ التَّوِيلَ ^(٢) .

وهو الذي أَشَارَ إليه أمير المؤمنين علي ؓ حين سأله أبو جُحَيْفَةَ : هَلْ عِنْدَكَم كتابٌ ؟ فقال : لا ، إِلَّا كتابُ اللهِ أَوْ فَهْمُ أُعْطِيَهُ رَجُلٌ مُسْلِمٌ ^(٣) .

وقال أيضاً : والله مَا نَزَلَتْ آيَةٌ إِلَّا وَقَدْ عَلِمْتُ فِيمَ نَزَلَتْ وَأَيْنَ نَزَلَتْ وَعَلَى مَنْ نَزَلَتْ ، إِنَّ رَبِّي وَهَبَ لِي قَلْبًا عَقُولًا ، وَلِسَانًا صَادِقًا نَاطِقًا ^(٤) .

وربما يتوجه على اشتراط العلم الوهبي إشكالٌ ، و لأَحَدٍ أَنْ يَتَسَاءَلَ : هذا شَيْءٌ ليس في وَسْعِ الإنسان وقُدْرته ، فكيف يَصِحُّ أَنْ يُشْتَرَطَ للتفسير مَالَمْ يَدْخُلُ تحتَ اختيار العبدِ ، ولا يُكَلِّفُ اللهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ؟

فأقولُ في جوابه أخذاً مما قاله السيوطي : نَعَمْ ! هو علمٌ ليس يَدْخُلُ تحتَ اختيار العبدِ ؛ وَلَكِنَّ الطَّرِيقَ الْمَوْصِلَ إِلَيْهِ تحتَ قُدْرَتِهِ واختيارِهِ ، والطَّرِيقُ في تحصيله اختيارٌ

(١) جامع العلم والعلماء : ٣١/٢ - ٣٢ .

(٢) رواه ابن جِبَّان في صحيحه : ٥١ / ٥٣١ ، والحاكم : ٣ / ٦١٥ ، والضياء في المختارة :

١٠ / ٢٢٢ واسحاق بن راهويه في مسنده : ١ / ٢٣٠ ، والطبراني في الأوسط : ٢ / ١١٣ ، وأحمد :

١ / ٣٣٥ ، وروى شطره الأول البخاري : ١٤٠ ، ومسلم : ٤٥٢٦ .

(٣) رواه البخاري واللفظ له : ١٠٨ ، والترمذي : ١٣٣٢ ، والنسائي : ٤٦٦٣ ، وابن ماجه : ٢٦٤٨ ،

وأحمد : ٥٦٥ ، والدارمي : ٢٢٥٠ .

(٤) تاريخ الخلفاء : ١٨٣ .

الأسباب الموجبة له من العلم ، والزُّهد ، والإخلاص ، والتقوى ، والخشية ، والإنابة ، والخشوع ، وغير ذلك من الأعمال الصالحة ، والصفات الحميدة ، فَمَنْ سَلَكَ هذا الطريقَ بَلَغَ المنزلَ^(١) .

واشترط العلم الوهبي للتفسير هو ما ذهب إليه عامة المفسرين ؛ ولكن نازعهم في ذلك الألوسي البغدادي ، وقال : " وفيه أن عِلْمَ الموهبة بعد تسليم أنه كسبي ، إنما يُجْتَاجُ إليه في الاطلاع على الأسرار ، لا في أصل فهم معاني القرآن ، كما يفهمه كلامُ البرهان . وكثيرٌ من المفسرين بصدد الثاني (وهو أصل المعنى) والواقفون على الأسرار - و قليلٌ ما هم - لا يستطيعون التعبير عن كثير مما أُفِيضَ عليهم ، فضلاً عن تحريره وإقامة البرهان عليه ، على أن ذلك تأويلٌ لا تفسير^(٢) .

قال الراقم : فَحَصَلَ مِمَّا قَدَّمْنَا أَنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى فَهْمِ الْقُرْآنِ وَتَفْسِيرِهِ إِلَّا بِاسْتِمْدَادِ الْأَدَوَاتِ الْعِلْمِيَّةِ ، وَهِيَ مَا سَبَقَ مِنَ الْعُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ وَالشَّرْعِيَّةِ .

الانتباه الأول

ويهمُّنا بعدَ الذي أسلفنا إليكم أن نُكَلِّفَ الْأَنْظَارَ إِلَى فِتْنَةٍ حَدِيثَةٍ ، ظَهَرَتْ وَانْتَشَرَتْ فِي طَبَقَةٍ مُتَّقِفَةٍ نَحْوَ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ حَيْثُ يَزْعُمُونَ : أَنَّ تَفْسِيرَ كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى لَا يَحْتَاجُ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْعُلُومِ ، وَلِذَا فَإِنَّهُمْ يَجْتَرِئُونَ عَلَى تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَهْدَى ، فَيَضِلُّونَ وَيُضِلُّونَ ، وَهَذَا أَمْرٌ خَطِيرٌ جِدًّا ، وَهُؤُلَاءِ هُمُ أَهْلُ الْأَهْوَاءِ الْمُتَنَوِّرُونَ الَّذِينَ أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ سَبِيلُ الْحَقِّ الْمَيِّنِ . وَالْأَسَفُ كُلُّ الْأَسَفِ عَلَى مَنْ يَتَّبِعُهُمْ مِنَ الطَّبَقَةِ

(١) انظر الإتيان: ٢٣٢/٢ .

(٢) روح المعاني: ٦/١ .

المُتَّقَةِ ، وَيَدْعُونَ لِأَوْلَئِكَ عِلْماً وَفَضْلاً ، وَيَجْعَلُونَهُمْ قُدُوةً لَهُمْ ، وَمَعَ هَذَا الْجَهْلِ الْمَرْكَبِ يُسَيِّئُونَ الظَّنَّ بِالْعُلَمَاءِ الْمَهْرَةِ ؛ حَتَّى سَمِعْتُ بَعْضَهُمْ يَقُولُ : إِنَّ الْعُلَمَاءَ لَا يَعْرِفُونَ التَّفْسِيرَ وَ الْحَدِيثَ ، وَلَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يُفَسِّرُوا الْقُرْآنَ عَلَى وَفْقِ الْعُقُولِ الْحَاضِرَةِ . وَ هَذَا كُلُّهُ - كَمَا تَرَى - جَهْلٌ بِالْدِينِ ، وَانْحِرَافٌ عَنِ الطَّرِيقِ السَّوِيِّ ، وَ عَصْبِيَّةٌ مُحَضَّةٌ نَحْوَ الْعُلَمَاءِ .

وَالْحَقُّ مَا قَالَهُ الْأُئِمَّةُ مِنْ أَوَّلِهِمْ إِلَى آخِرِهِمْ ، وَإِلَيْكَ بَعْضُ كَلَامِهِمْ فِي هَذَا الصَّدَدِ ، فَقَالَ الْإِمَامُ النَّوَوِيُّ فِي "التَّبْيَانِ فِي آدَابِ حَمَلَةِ الْقُرْآنِ" :

"وَيَحْرُمُ تَفْسِيرُهُ بِغَيْرِ عِلْمٍ ، وَ الْكَلَامُ فِي مَعَانِيهِ لِمَنْ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهَا ، وَ الْأَحَادِيثُ فِي ذَلِكَ كَثِيرَةٌ ، وَ الْإِجْمَاعُ مُنْعَقِدٌ عَلَيْهِ ، وَ أَمَّا تَفْسِيرُهُ لِلْعُلَمَاءِ فَجَائِزٌ حَسَنٌ ، وَ الْإِجْمَاعُ مُنْعَقِدٌ عَلَيْهِ ، فَمَنْ كَانَ أَهْلًا لِلتَّفْسِيرِ جَامِعًا لِلأَدَوَاتِ الَّتِي يُعَرَفُ بِهَا مَعْنَاهُ ، وَ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ الْمَرَادُ فَسَّرَهُ ، إِنْ كَانَ مِمَّا يُذَرِّكُ بِالاجْتِهَادِ كَالْمَعَانِي وَ الْأَحْكَامِ الْجَلِيَّةِ وَ الْحَقِيقَةِ ، وَ الْعُمُومِ وَ الْخُصُوصِ ، وَ الْإِعْرَابِ ، وَ غَيْرِ ذَلِكَ ، وَ إِنْ كَانَ مِمَّا لَا يُذَرِّكُ بِالاجْتِهَادِ ، كَالْأُمُورِ الَّتِي طَرِيقُهَا النُّقْلُ ، وَ تَفْسِيرِ الْأَلْفَاظِ اللَّغَوِيَّةِ ، فَلَا يَجُوزُ الْكَلَامُ فِيهِ إِلَّا بِنَقْلِ صَحِيحٍ مِنْ جِهَةِ الْمُعْتَمِدِينَ مِنْ أَهْلِهِ ، وَ أَمَّا إِنْ كَانَ لَيْسَ مِنْ أَهْلِهِ ؛ لَكُنْهُ غَيْرَ جَامِعٍ لِأَدَوَاتِهِ ، فَحَرَامٌ عَلَيْهِ التَّفْسِيرُ ؛ لَكِنْ لَهُ أَنْ يَنْقُلَ التَّفْسِيرَ مِنَ الْمُعْتَمِدِينَ مِنْ أَهْلِهِ" (١) .

وَقَالَ الْعَلَامَةُ الشَّاطِبِيُّ :

"إِنَّ النَّاسَ فِي الْعِلْمِ بِالْأَدَوَاتِ الْمَحْتَاجِ إِلَيْهَا فِي التَّفْسِيرِ عَلَى ثَلَاثِ طَبَقَاتٍ :

أَحَدَاهَا: مَنْ بَلَغَ فِي ذَلِكَ مَبْلَغَ الرَّاسَخِينَ ، كَالصَّحَابَةِ ، وَالتَّابِعِينَ ، وَمَنْ يَلِيهِمْ ، وَهُؤُلَاءِ قَالُوا مَعَ التَّوْقِي وَالتَّحْقُظِ ، وَالهَيْبَةِ ، وَ الْخَوْفِ مِنَ الْمُجْزَمِ ، فَنَحْنُ أَوْلَى بِذَلِكَ مِنْهُمْ ، إِنْ ظَنَّنَا بِأَنْفُسِنَا أَنَّ فِي الْعِلْمِ وَ الْفَهْمِ مِثْلَهُمْ ، وَهِيَ هَاتِ .

والثانية : مَنْ عَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ أَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْ مَبَالِغَهُمْ ، وَلَا دَانَاهُمْ ، فهذا طرف لا إشكال في تحريم ذلك عليه .

والثالثة : مَنْ شَكَّ فِي بُلُوغِهِ مَبْلَغَ أَهْلِ الاجْتِهَادِ ، أَوْ ظَنَّ ذَلِكَ فِي بَعْضِ عُلُومِهِ دُونَ بَعْضٍ ، فهذا أيضاً داخل تحت حكم المنع من القول فيه ؛ لأن الأصل عدم العلم ، فعند ما يبقى له شك ، أو تردّد في الدخول مدخل العلماء الراسخين ، فانسحاب الحكم الأول عليه باقٍ بلا إشكال ، وكلُّ أَحَدٍ فقيهٌ بنفسه في هذا المجال ، وربما تعدّى بعض أصحاب هذه الطبقة طَوْرَهُ ، فَحَسُنَ ظَنُّهُ بِنَفْسِهِ ، فَدَخَلَ فِي الْكَلَامِ فِيهِ مَعَ الرَّاسِخِينَ ، وَمِنْ هُنَا افْتَرَقَتِ الْفِرَقُ ، وَتَبَايَنَتِ النَّحْلُ ، وَظَهَرَ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْحَقْلُ^(١) .

الانتباه الثاني

وقد مضى بك الكلام فيما شرطه العلماء للمفسّر من العُلُومِ والفُنُونِ ، ولم يذكروا في تلك العلوم ”العلوم الكونية“ التي ظَهَرَتْ فِي هَذِهِ الْعُصُورِ التَّطَوُّرِيَّةِ ، وَفِي عَدَمِ اشْتِرَاطِهِمْ ”العلوم الكونية“ للتفسير دليلٌ واضحٌ على أن هذه العلوم ليست من شرط المفسّر في شيءٍ ، وَأَنَّ هَذِهِ الْعُلُومَ لَا يَتَوَقَّفُ فَهْمُ الْقُرْآنِ عَلَيْهَا أَصْلًا ، فَلَوْ كَانَ الْقُرْآنُ يَتَوَقَّفُ فَهْمُهُ عَلَى هَذِهِ الْعُلُومِ لَمْ يُهْمَلُوا ذِكْرُهَا ، وَلَمْ يَجْزُ لَهُمْ إِهْمَالُهَا قِطْعًا ، وَمِنْ الْمَوْسَفِّ أَنَّ بَعْضَ الْمَعَاصِرِينَ مِنَ الْعُلَمَاءِ - وَقَلِيلٌ مَا هُمْ - زَعَمُوا أَنَّ الْعُلُومَ الْكُونِيَّةَ ، وَالْمَعَارِفَ الطَّبِيعِيَّةَ ، لَا زِمَةَ لِتَفْسِيرِ الْقُرْآنِ ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ - عَلَى مَا زَعَمُوا - كِتَابٌ يَبْحَثُ عَنْ هَذِهِ الْعُلُومِ بَحْثًا دَقِيقًا ، وَلَا يَهْتَدِي إِلَى مَغْزَاهُ مَنْ لَا يَعْلَمُ هَذِهِ الْعُلُومَ ، وَقَالُوا : إِنَّ إِعْجَازَ الْقُرْآنِ الْعِلْمِيَّ إِنَّمَا يَتَنَوَّرُ ، وَيَتَجَلَّى بِهَذِهِ الْعُلُومِ الْكُونِيَّةِ .

ولكن هذا الزعم لا أساس له من الصَّحَّة ؛ لأنه من المعلوم أن القرآن الكريم هو كتاب هداية نَزَلَ بما للناس فيه أدوات الهداية الربَّانية ، و أسباب الحياة الإيمانية ، ومواد الأدوية الروحية . ويكفي لهذا الهدف ما يظهر لكل أحد في بادئ الأمر ، إذا نظر إلى مظاهر الكون ؛ وفتح عينه إلى ما خلق الله فيه من سماء وأرض ، وبحر وبر ، وشمس وقمر ، وإنسان وحيوان ، ونبات وجماد ، وغير ذلك من المخلوقات التي لا تُعدُّ ولا تُحصى . وهذه الطريقة الساذجة ، السهلة الواضحة ، البعيدة عن التدقيقات الفلسفية ، والتعقيدات الفنية ، هي ما يدعُو القرآن إليها بقوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاخْتِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ لَآيَاتٍ لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ [آل عمران : ١٩٠] وبقوله تعالى : ﴿ أَفَلَا يَنْظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ ﴾ (١٧) وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ (١٨) وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ (١٩) وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ ﴾ [الغاشية] وبقوله تعالى : ﴿ أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيًّا أَفَلَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [الأنبياء : ٣٠] إلى غير ذلك من الآيات ، فإن الإسلام دينٌ سمح ساذج ، وأنه لم يُكلِّف الناس إلّا ما هو ميسورٌ لهم .

فهل هذا يتوقَّفُ على شيء من العلوم الكونية ، والمعارف الطَّبِيعِيَّة ، مثل علم الكيمياء ، والفيزياء ، والطب ، والهندسة ، والحساب ، والهيئة ، والأفلاك ، والحيوانات ، والنباتات ، وغير ذلك مما جدّ وبيد في العالم ؟ لا ، بل يكفي هذا القدر من النظر والتفكير لاستحالة الوجدان ، واستحياء القلب ، وتحرك الروح ، نحو الخالق المبدع لهذه المشاهد والخلائق ، وهو المطلوب . إضافة إلى ذلك أقول : إنا نحن نعلم قطعاً أنّ القرآن الكريم نَزَلَ في زمانٍ لا صلة له بهذه العلوم ؛ بل نحن نعلم بالجزم أنّ هذه العلوم لم تحدث إلا بعد عهد النبوة ، وعهد الصحابة بقرُون وعُصُور ، ومع ذلك كلّهُ فإنّا نعتقد أنّ الصَّحابة هم أعلمُ الناس بتفسير القرآن ، فهل يبقى بعد ذلك شك في أن فهم القرآن

لا يتوقف على العلوم الكونية ؟ وفي أن مَنْ زَعَمَ وَقَالَ : إِنَّ فَهْمَ الْقُرْآنِ لَا بُدَّ لَهُ مِنْ هَذِهِ الْعُلُومِ ؛ فَبِعَدَمِ وَعِيٍّ وَفَكْرِ زَعَمَ هَذَا ، وَبِعَدَمِ دِرَاسَةٍ وَإِمْعَانٍ قَالَ بِهِ ؟ وَسَتَأْتِي تَكْمِلَةُ هَذَا الْبَحْثِ فِي مَقَامِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .



الفَصْلُ الثَّالِثُ

أقسام التفسير

وَمِنْ الْأُمُورِ الَّتِي يَجْدُرُ ذِكْرُهَا فِي هَذَا الْمَقَامِ ، أَنَّ التَّفْسِيرَ عَلَى أَقْسَامٍ ، وَلَهُ تَقْسِيمَاتٌ عَدِيدَةٌ ، أَتَنَاوَلُهَا بِالْبَيَانِ وَالتَّفْصِيلِ فِي السُّطُورِ التَّالِيَةِ :

تفسيرٌ معنًى و تفسيرٌ إعراب :

قال الزَّرْكَشِيُّ : قَدْ يَقَعُ فِي كَلَامِهِمْ : هَذَا تَفْسِيرٌ مَعْنًى ، وَ هَذَا تَفْسِيرٌ إِعْرَابٍ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُمَا أَنَّ تَفْسِيرَ الْإِعْرَابِ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ مُلَاحَظَةِ الصَّنَاعَةِ النَحْوِيَّةِ ؛ وَتَفْسِيرُ الْمَعْنَى لَا يَضُرُّ مُخَالَفَةُ ذَلِكَ ^(١) .

قُلْتُ : وَحَاصِلُهُ أَنَّ تَفْسِيرَ الْإِعْرَابِ تَفْسِيرٌ عَلَى جِهَةِ الْقَوَاعِدِ النَحْوِيَّةِ ، وَتَفْسِيرُ الْمَعْنَى هُوَ تَحْقِيقُ حَاصِلِ الْمَعْنَى .

التفسيرُ على أربعةٍ أنحاء :

قَدْ رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي تَفْسِيرِهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّهُ قَسَمَ التَّفْسِيرَ إِلَى أَرْبَعَةِ أَقْسَامٍ : قَسَمَ تَعْرِفَهُ الْعَرَبُ فِي كَلَامِهَا ، وَقَسَمَ لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ بِجَهَالَتِهِ ، يَقُولُ مِنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ ، وَقَسَمَ يَعْلَمُهُ الْعُلَمَاءُ خَاصَّةً ، وَقَسَمَ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ وَمَنْ ادَّعَى عِلْمَهُ فَهُوَ كَاذِبٌ ^(٢) .

(١) البرهان : ١ / ٣٠٤ .

(٢) ذكره في البرهان : ٢ / ١٦٤ .

وروى ابن جرير بإسناده عن ابن عباس رضي الله عنهما : التفسير على أربعة أوجه: وجه تعرفه العرب من كلامها ، و تفسير لا يُعَدَّرُ أحد بجهالته، وتفسير يعلمه العلماء، وتفسير لا يعلمه إلا الله تعالى ذكره^(١) .

روى ابن جرير أيضاً حديثاً مرفوعاً في هذا المعنى بإسناد فيه نظر - كما يقوله هو وابن كثير - عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما : أن رسول الله ﷺ قال : أُنزِلَ الْقُرْآنُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ : حلال، وحرام لا يُعَدَّرُ أَحَدٌ بِالْجَهَالَةِ بِهِ، وتفسير يُفَسِّرُهُ الْعَرَبُ، وتفسير يُفَسِّرُهُ الْعُلَمَاءُ، ومتشابه لا يعلمه إلا الله تعالى ذكره، ومن ادَّعى علمه سوى الله فهو كاذب^(٢) .

وقد أطال الكلام الزركشي^(٣) في شرح قول ابن عباس ، ولخص كلامه الشيخ الزرقاني في "مناهل العرفان" تلخيصاً حسناً ، وهو فيما يلي :

"هذا تقسيم صحيح ، فأما الذي تعرفه العرب بألستها فهو ما يرجع إلى لسانهم من اللغة والإعراب ، فأما اللغة فعلى المفسر معرفة معانيها، ومسميات أسمائها، ولا يلزم ذلك القارئ ، ثم إن كان ما يتضمّنه ألفاظها يُوجِبُ الْعَمَلَ دُونَ الْعِلْمِ ، يكفي فيه خبر الواحد والاثنين ، والاستشهاد بالبيت والبيتين . وإن كان يُوجِبُ الْعِلْمَ - أي الاعتقاد - لم يكف ذلك ؛ بل لا بُدَّ أَنْ يَسْتَفِيضَ ذَلِكَ اللَّفْظُ ، وَتَكْثُرُ شَوَاهِدُهُ مِنَ الشَّعْرِ ؛ وَأَمَّا الْإِعْرَابُ فَمَا كَانَ اخْتِلَافُهُ مُحْيِلاً لِلْمَعْنَى وَجَبَ عَلَى الْمَفْسِّرِ وَالْقَارِئِ تَعَلُّمُهُ ؛ لِیُوصَلَ الْمَفْسِّرُ إِلَى مَعْرِفَةِ الْحُكْمِ ، وَيَسْلَمَ الْقَارِئُ مِنَ اللَّحْنِ ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُحْيِلاً لِلْمَعْنَى وَجَبَ

(١) تفسير الطبري: ٥٧ / ١ .

(٢) الطبري: ٥٧ / ١ ، وابن كثير: ٧ / ١ .

(٣) انظر البرهان: ١٦٤ / ٢ - ١٦٧ .

تَعَلَّمُهُ عَلَى الْقَارِئِ لَيْسَلَمَ مِنَ اللَّحْنِ ، وَلَا يَجِبُ عَلَى الْمَفْسِّرِ لَوْصُولُهُ إِلَى الْمَقْصُودِ بِدُونِهِ .
وَأَمَّا مَا لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ بِجَهْلِهِ ، مَا تَبَادَرَ إِلَى الْأَفْهَامِ مَعْرِفَةٌ مَعْنَاهُ مِنَ النُّصُوصِ الْمُتَضَمِّنَةِ
شُرَائِعِ الْأَحْكَامِ وَدَلَائِلِ التَّوْحِيدِ . وَكُلُّ لَفْظٍ أَفَادَ مَعْنَى وَاحِدًا جَلِيًّا ، يُعَلَّمُ أَنَّهُ مَرَادُ اللَّهِ .
فَهَذَا الْقِسْمُ لَا يَلْتَبِسُ تَأْوِيلُهُ ، إِذْ كُلُّ أَحَدٍ يُدْرِكُ مَعْنَى التَّوْحِيدِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى :
﴿ فَأَعْلَمَ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ﴾ [محمد : ١٩] أَنَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ فِي الْأُلُوهِيَةِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ
” لَا “ مَوْضُوعَةٌ فِي اللُّغَةِ لِلنَّفْيِ وَ” إِلَّا “ مَوْضُوعَةٌ لِلْإِثْبَاتِ ، وَأَنَّ مُقْتَضَى هَذِهِ الْكَلِمَةِ
الْحَصْرُ ، وَيَعْلَمُ كُلُّ أَحَدٍ بِالضَّرُورَةِ أَنَّ مُقْتَضَى ” أَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ “ وَنَحْوِهِ
طَلَبُ إِجْبَابِ الْمَأْمُورِ بِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ صِيغَةَ (افْعَلْ) لِلْوُجُوبِ .

وَأَمَّا مَا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى فَهُوَ مَا يَجْرِي بِمَجْرَى الْغُيُوبِ ، كَالْآيَاتِ الَّتِي تُذَكِّرُ
فِيهَا السَّاعَةَ ، وَالرُّوحَ ، وَالْحُرُوفَ الْمُقَطَّعَةَ ، وَكُلَّ مُتَشَابِهٍ فِي الْقُرْآنِ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ ، فَلَا
مَسَاغَ لِلْاجْتِهَادِ فِي تَفْسِيرِهِ ، وَلَا طَرِيقَ إِلَى ذَلِكَ إِلَّا بِالتَّوْقِيفِ بِنَصِّ مِنَ الْقُرْآنِ ، أَوْ
الْحَدِيثِ ، أَوْ إِجْمَاعِ الْأُمَّةِ عَلَى تَأْوِيلِهِ .

وَأَمَّا مَا يَعْلَمُهُ الْعُلَمَاءُ وَيَرْجِعُ إِلَى اجْتِهَادِهِمْ ، فَهُوَ الَّذِي يَغْلِبُ عَلَيْهِ إِطْلَاقُ
التَّأْوِيلِ ، وَذَلِكَ اسْتِنْبَاطُ الْأَحْكَامِ ، وَبَيَانُ الْمَجْمَلِ ، وَتَخْصِصُ الْعُمُومِ ، وَكُلُّ لَفْظٍ
اِحْتَمَلَ مَعْنَيْنِ فَصَاعِدًا ، فَهُوَ الَّذِي لَا يَجُوزُ لَغَيْرِ الْعُلَمَاءِ الْاجْتِهَادُ فِيهِ اعْتِمَادًا عَلَى
الدَّلَائِلِ وَالشُّوَاهِدِ ، دُونَ مَجَرَّدِ الرَّأْيِ ^(١) .

التفسير على ثلاثة أنواع :

وَقَسَّمَهُ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ بِاعْتِبَارِ آخِرِ إِلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ :

١- التفسير بالرواية : وهو ما جاء في القرآن أو السنة أو كلام الصحابة بياناً للمُراد بآيات الله تعالى ، ويُسمّى هذا التفسير بالمأثور أيضاً .

٢- التفسير بالدراية: وهو ما استنبط من الاجتهاد مُستنداً إلى ما يجب الاستناد إليه ، فإن كان هذا الاجتهاد مستنداً إلى ما يجب الاستناد إليه ، فالتفسير محمودٌ مقبولٌ ، وإلا فمذمومٌ مردودٌ ، ويُسمّى بالتفسير بالرأي .

٣- التفسير بالإشارة : وهو ما استنبط من القرآن من الدقائق والأسرار بإشارة خفية ، تنكشف على أرباب الحقائق ، وأصحاب السلوك بواسطة الإلهام الربّاني . وفي جواز التفسير بالإشارة ، وقبوله خلاف بين العلماء ، وسيأتي البحث فيه في موضعه .

تقسيم التأويل الى مُنقاد ومُستكره :

قال الزركشي : التأويل (أي التفسير) ينقسم إلى مُنقاد ومُستكره ، فالأول : ما لا تعرض فيه بشاعة أو استقباح ، وقد يقع فيه الخلاف بين الأئمة ، إما لاشتراك في اللفظ نحو قوله تعالى: ﴿لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] هل هو من بصر العين أو القلب؟ وإما لأمر راجع إلى النظم كقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا﴾ [النور: ٥] هل هذا الاستثناء مقصورٌ على المعطوف وحده ، أو عائدٌ إلى الجميع ؟ وإما لغموض المعنى ووجازة النظم ، كقوله تعالى: ﴿وَلِنْ عَزْمُوا الْأَلْقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٢٧] وإما لغير ذلك . وأما المستكره فما يُستبشع إذا عرض على الحجة ، وذلك على أربعة أوجه :

الأول: أن يكون لفظاً عاماً ، فيُختص ببعض ما يدخل تحته ، كقوله تعالى:

﴿وَصَلِّحْ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [التحريم: ٤] فحمله بعضهم على علي عليه السلام فقط .

والثاني: أن يُلَفَّقَ بين اثنين ، كقول من زَعَمَ تكليفَ الحيوانات في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ﴾ [فاطر: ٢٤] مع قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَيْرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ﴾ [الأنعام: ٣٨] أنها مُكَلَّفَةٌ كما نحنُ .

والثالثُ: ما اسْتُعِيرَ فيه كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَنْ سَاقٍ﴾ [القلم: ٤٢] في حمله على الحقيقة .

والرابعُ: ما أشعر باشتقاقٍ بعيدٍ ، كما قال بعضُ الباطنية في البقرة: إنه إنسانٌ يقرر عن أسرار العلوم ، وفي الهدد: إنه إنسانٌ موصوفٌ بجودة البحث والتنقيب .

قال : الأولُ أكثرُ ما يروج على المتفقه الذي لم يتبحر في معرفة الأصول ، والثاني على المتكلم القاصر في معرفة شرائط النظم ، والثالثُ على صاحب الحديث الذي لم يتهدَّب في شرائط قبول الأخبار ، والرابعُ على الأديب الذي لم يتهدَّب بشرائط الاستعارات ، والاشتقاقات ^(١) .



رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

إِفْضَالُ الْإِلَّاهِ

مَأْخُذُ (مَصَادِرِ) التَّفْسِيرِ

ومما يجب أن يرُسَخَ في ذَاكِرَتِنَا أَنَّ للتفسير مَأْخُذَ ، يأخُذُ منها المفسِّر موادَّ التفسير، ويجب عليه أن يستند إليها ؛ لكي يكون تفسيره محموداً ومقبولاً . نعم ! هناك مَأْخُذُ أُخْرَى غيرُ معتبرة ، ولا يجوز الاعتمادُ والتعويل عليها في التفسير . إذن فعلينا أن نذكرَ أولاً المَأْخُذَ المعتبرةَ المستندةَ في التفسير، و ثانياً المَأْخُذَ غيرَ المعتبرة التي لا تعويل عليها ، وستحدثُ حولَ كُلِّ منها تفصيلاً .

الْبَحْثُ الْأَوَّلُ :

فِي الْمَأْخُذِ الْمُعْتَبَرَةِ فِي التَّفْسِيرِ

أولاً نبحث عن المَأْخُذِ التي في التفسير لها اعتبارٌ، قال الإمام الزركشي : للنظر في القرآن لطلب التفسير مَأْخُذُ كثيرة ، أمهاتها أربعةٌ ، الأول : النقل عن النبي ﷺ ، وهذا هو الطراز المعلم ، الثاني : الأخذ بقول الصحابي، والثالث : الأخذ بمطلق اللغة، والرابع : التفسير بالمقتضى من معنى الكلام ، والمُقْتَضَبُ من قوة الشرع^(١) .

وذكر بعضهم أنَّ مَأْخُذَ التفسير خمسةٌ : القرآن الكريم ، والسنة النبوية ، و آثار الصحابة ، و أقوال التابعين ، و اللغة العربية .

(١) ملخصاً من البرهان : ١٦٠/٢ - ١٦١ .

المأخذ الأول القرآن الكريم

المأخذ الأول هو القرآن الكريم ؛ لأن القرآن هو كلام الله ، الذي هو وثيقة فذة جامعة لمعاقد الوحي الإلهي ، وهو التبصير الأوحد الأصح لمرادات الله بكلامه ، فتفسير القرآن بالقرآن من قبيل تفسير الكلام ببيان المتكلم ، وهو أحسن الطرق ، ولا ريب في قبوله ؛ لأن الله تعالى أعلم بمراد كلامه من غيره .

قال الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية : ”إنَّ أَصَحَّ الطُّرُقِ فِي ذَلِكَ أَنْ يُفَسَّرَ الْقُرْآنُ بِالْقُرْآنِ ؛ فَمَا أُجِلَ فِي مَكَانٍ فَإِنَّهُ فُسِّرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ ، وَ مَا اخْتُصِرَ مِنْ مَكَانٍ فَقَدْ بُسِطَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ“^(١).

القرآن يُفَسَّرُ الْقُرْآنُ :

ومن المهم أن يعلم أن تفسير القرآن بالقرآن على أنواع ، وها أنا أسرد منها طرفاً لنكون على بصيرة :

❁ قد يكون بيانه مضمراً فيه ، كقوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ [الزمر: ٧٣] فهذا يحتاج إلى بيان ؛ لأن ”حتى“ لا بد لها من تمام ، وتأويله ” حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا “ ، وكقوله تعالى: ﴿ وَلَوْ أَن قُرْءَانَا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ ﴾ [الرعد: ٣١] أي ما كانوا ليؤمنوا .

(١) فتاوى ابن تيمية : ١٣ / ٣٦٣.

❖ قد يكون بيانه بالإيحاء إلى المحذوف ، إما متأخراً كقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ﴾ [الزمر: ٢٢] فإنه ما جاء له جوابٌ في اللفظ ؛ لكن أوماً إليه قوله: ﴿أَمَنْ هُوَ قَنِيتٌ ءَانَاءَ الْبَلِّ﴾ وتقديره ”أَفَمَنْ شَرَحَ اللَّهُ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ كَمَنْ فَسَّيَ قَلْبُهُ“ ، وإما مُتَقَدِّماً كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا﴾ [الزمر: ٨] كأنه قال : أهذا الذي هو كذلك خيرٌ أم من هو قانتٌ ؟ فأضْمِرَ المبتدأ .

❖ قد يُفَسَّرُ لفظٌ بلفظٍ آخر يدل على المراد بالصراحة والوضوح ، وهو على ضربين : الأول : أن يكون مُتَّصِلاً كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الطَّارِقُ﴾ ❶ [الطارق] جاء تفسيره مُتَّصِلاً بقوله تعالى: ﴿الْجَنَّمَ النَّاقِبُ﴾ ❷ [الطارق] والثاني : أن يكون مُنْفَصِلاً ، ومن أمثلته قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةٍ مُبَارَكَةٍ﴾ [الدخان: ٣] فسره قوله تعالى في مقام آخر: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ ❸ [القدر].

❖ قد يجيء التفسيرُ مُحْصِصاً لما جاء عاماً ، ومن أمثلته :

١- قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فهذا عامٌ شامل لجميع أنواع المطلقات ، وقد جاء تفسيره في الآيتين الأخريين مُحْصِصاً لهذا العام؛ الأول : قوله تعالى: ﴿إِذَا نَكَحَتِ الْمُؤْمِنَاتِ ثُمَّ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَةٍ تَعُدُّوهَا﴾ [الأحزاب: ٤٩] فإنه خصص من المطلقات من طُلِّقَتْ قَبْلَ الميسيس والخلوة ، فلا عِدَّةَ عليها، والثاني قوله تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ أَجْلُهُنَّ أَنْ يَضَعْنَ حَمْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٤] فإنه خصص من المطلقات أولات الأحمال ، فإن عدتهن أن يضعن حملهن ، فجاء التفسيرُ مُحْصِصاً لما كان عاماً .

٢- قوله تعالى: ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ... إلخ﴾ [المائدة: ٣] فوق الميته والدم ههنا عامين ، وجاء تفسيرهما في الآيتين الأخريين مُحْصَصاً لهما ؛ الأولى : قوله تعالى : ﴿أُحِلَّ لَكُمْ صَيْدُ الْبَحْرِ وَطَعَامُهُ مَتَّعًا لَكُمْ وَلِلسَّيَّارَةِ﴾ [المائدة: ٩٦] ففسّر الميته بما عدا ميتة البحر ، وهو السمك فهو حلال ، والثانية : قوله تعالى : ﴿قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا﴾ [الأنعام: ١٤٥] ففسّر الدم بالدم المسفوح فهو حرام ، وأما غير المسفوح فلا حرمة فيه .

❖ قد يردّ التفسير مُبَيَّنًا للإجمال ؛ وهو على نوعين : الأول : ما جاء مُتَّصِلًا في نفس الآية ، كما في قوله تعالى : ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الْأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الْأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ [البقرة: ١٨٧] فقوله : ”من الفجر“ بيان مُتَّصِل لما في قوله تعالى: ”الخيطة الأبيض من الخيط الأسود“ من الإجمال ، والثاني : ما جاء مُنْفَصِلًا في آية أخرى، وأمثلته كثيرة :

- منها قوله تعالى : ﴿حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالْدَّمُ وَلَحْمُ الْخَنَازِيرِ وَمَا أَهْلَ لَغَيْرِ اللَّهِ بِهِ﴾ [المائدة: ٣] فإنه تفسير لما أُجِلَّ في قوله تعالى: ﴿أُحِلَّتْ لَكُمْ بَهِيمَةُ الْأَنْعَامِ إِلَّا مَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة: ١] .

- ومنها قوله تعالى : ﴿قَالَ رَبِّنَا ظَلَمْنَا أَنْفُسَنَا وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [الأعراف: ٢٣] فإنه بيان لما كان في قوله تعالى : ﴿فَلَقَّحَ آدَمُ مِنْ رَبِّهِ كَلِمَتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٣٧] من الإجمال .

- ومنها قوله تعالى : ﴿فَأُولَئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصَّادِقِينَ

وَالشَّهَدَاءَ وَالصَّالِحِينَ ﴿[النساء: ٦٩]﴾ فهذا تفسيرٌ للإجمال الواقع في قوله تعالى :
﴿صَرَطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧].

❖ قد يُفسَّرُ القرآنُ نفسه بتقييد ما أطلقه في موضع آخر ، ومن أمثلته :

١- قوله تعالى : ﴿وَأَشْهَدُوا إِذَا تَبَايَعْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٨٢] بإطلاق الإشهاد،
وجاء تفسيره بتقييد هذا الإطلاق في قوله تعالى: ﴿وَأَشْهَدُوا ذَوَىٰ عَدْلٍ مِّنكُمْ﴾
[الطلاق: ٢].

٢- قوله في التيمم: ﴿فَتَيَمَّمُوا صَعِيدًا طَيِّبًا فَامْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ وَأَيْدِيكُمْ مِنْهُ﴾
[المائدة: ٦] أطلق الأيدي، وورد تفسيره مُقيِّداً في باب الوضوء في قوله تعالى :
﴿فَاعْسِلُْوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ﴾ [المائدة: ٦].

٣- قوله تعالى في باب ميراث الزوجين : ﴿مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ﴾
[النساء: ١١] فهذا مقيّد ، وقد أُطلق في بعض صور الميراث ، وهو مُلاحَظٌ في
جميع صُورِهِ ، إلى غير ذلك من الأمثلة . وهل المطلق يُحمَلُ على المقيّد ؟ فيه
خلافٌ بين الأئمة ، والضابط ما قال العلماء : متى وُجِدَ دليلٌ على تقييد المطلق
صير إليه ، وإلا فلا ؛ بل يبقى المطلق على إطلاقه والمقيّد على تقييده ^(١) .

❖ ومن تفسير القرآن بالقرآن تفسيره باختلاف القراءتين ، فإنه قد تُفسَّرُ إحدى
القراءتين أخراها بأن يكون في إحداها إبهامٌ أو إجمالٌ ، فتُفسَّرُها الأخرى ببيانها ،
ومن أمثلته .

١ - قوله تبارك و تعالى : ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجِلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] قُرءَ بجَرّ "أرجلكم" عطفاً على "رُءُوسِكُمْ" و على هذا فيمكن أن يؤخَذَ منه أن وظيفة الرجلين في الوضوء هو المسح ، كما ذهب إليه الروافض ؛ ولكنه قُرءَ بنصب "أرجلكم" عطفاً على قوله "أيديكم" ، فهذه القراءة بينت أن وظيفة الرجلين في الوضوء هو الغسل لا المسح ؛ لأنه عطف على "أيديكم" لا على "رُءُوسِكُمْ" ، فالقراءة الثانية مفسّرةٌ للأولى .

٢ - وقوله تعالى : ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا ثُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَاسْعَوْا إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] وقُرءَ "فامضوا إلى ذكر الله" فالقراءة الأولى يتوهم منها وجوبُ السّريعة في المشي إلى صلاة الجمعة ، ولكن القراءة الثانية رفعت هذا التوهم ؛ لأنّ المضي ليس من مدلوله السّريعة .

❁ وقد يُفسّر القرآنُ بسياقه ، ومثاله ما قال الله تعالى : ﴿وَسَأَلْتَهُمْ عَنِ الْقَرْيَةِ الَّتِي كَانَتْ حَاضِرَةَ الْبَحْرِ إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ﴾ [الأعراف: ١٦٣] قال الإمام الشافعي : ابتداءً جَلٍّ و علّا ذكر الأمر بمسئلتهم عن القرية الحاضرة البحر ، فلمّا قال : ﴿إِذْ يَعْدُونَ فِي السَّبْتِ﴾ دلّ على أنّه إنما أراد أهل القرية ؛ لأن القرية لا تكون عادية ولا فاسقةً بالعدوان ولا غيره ^(١) .

فتلخّص من هذا كلّهُ أنّ القرآن يُفسّر بعضه بعضاً من أوجهٍ عديدةٍ ، كما تقدّم بيانه بالتفصيل .

المأخذُ الثاني

الحديث

المأخذُ الثاني لتفسير القرآن الكريم هو الحديث النبوي الشريف ، وههنا أبحاثٌ في صَدَدِ كون الحديث النبوي مأخذاً للتفسير ، الأول في حُجَّتِهِ ، والثاني في شرائط قبوله في التفسير ، والثالث في أنواع التفاسير الواردة في الحديث .

❖ حُجَّةُ الحديث في تفسير القرآن

قال الله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ [النحل : ٤٤] وقال : ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ ﴾ [آل عمران].

وقال : ﴿ لَا تَحْرُكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ ۚ ﴾ (١٦) إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴿١٧﴾ فَإِذَا قَرَأَهُ فَأَنبَغْ قُرْآنَهُ ﴿١٨﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴿١٩﴾ [القيامة].

فهذه الآيات وما في معناها تدلّ دلالةً صريحةً على أن تبين الآيات من القرآن وتعليمها من أهمّ وظائف النبي ﷺ ، ومن أفضل مقاصد بعثته ﷺ ، فإذا كان تفسير القرآن ، وتبيينه ، وتشريحه ، وتعليمه من وظائفه ﷺ ، فليس من المعقول أن لا يُعَدَّ تفسيره وتفهيّمه وتبيينه حُجَّةً مع أننا نحن نقطع بعصمته وتوفيقه من الله تعالى ، إذن فعلياً أن نُسلّم بتفسير النبي ﷺ حُجَّةً ودليلاً .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية بعد ذكر تفسير القرآن بالقرآن : " فَإِنْ أَعْيَاكَ ذَلِكَ فَعَلَيْكَ بِالسُّنَّةِ ، فَإِنَّمَا شَارِحَةٌ لِلْقُرْآنِ وَ مُوضِحَةٌ لَهُ ؛ بَلْ قَدْ قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ : كُلُّ مَا حَكَمَ بِهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَهُوَ مِمَّا فَهَمَهُ مِنَ الْقُرْآنِ ^(١) .

قال الإمام الشاطبي : السُّنَّةُ رَاجِعَةٌ فِي مَعْنَاهَا إِلَى الْكِتَابِ ، فَهِيَ تَفْصِيلٌ مَجْمُلهُ ، وَبَيَانٌ مُشْكِلُهُ ، وَبَسْطٌ مُخْتَصِرُهُ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهَا بَيَانٌ لَهُ ، وَهُوَ الَّذِي دَلَّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ ﴾ فلا تجد في السنة أمراً إلا والقرآن قد دَلَّ عَلَى مَعْنَاهُ دَلَالَةٌ إِجْمَالِيَّةٌ أَوْ تَفْصِيلِيَّةٌ ^(٢) .

قلتُ : ولذا فالمسلمون كانوا في حاجةٍ شديدةٍ إلى معرفة بيان الرسول لمعرفة كتاب الله ، ولم يمكن لهم - ولن يمكن - أَنْ يَفْهَمُوا الْقُرْآنَ كَمَا هُوَ حَقُّ فَهْمِهِ ، وَأَنْ يَعْلَمُوا مَرَادَاتِهِ تَعَالَى بِكَثِيرٍ مِنَ الْآيَاتِ ، إِلَّا بِالرَّجُوعِ إِلَى بَيَانِ الرَّسُولِ الَّذِي أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْكِتَابُ ، فَتَفْسِيرُ الْقُرْآنِ مُحْتَاجٌ إِلَى بَيَانِ الرَّسُولِ ، وَبِغَيْرِهِ لَا يَصِلُ أَحَدٌ إِلَى مَغْزَاهُ .

❁ شُرُوطُ قَبُولِ الْحَدِيثِ فِي التَّفْسِيرِ

وَمَا يَجِبُ التَّنْبِيهُ عَلَيْهِ أَنَّ الْحَدِيثَ إِنَّمَا يُقْبَلُ فِي التَّفْسِيرِ - كَمَا فِي غَيْرِهِ مِنَ الْأَبْوَابِ وَالْمَوَاضِعِ - بِشَرَايِطَ :

الْأَوَّلُ : أَنْ يَكُونَ الْحَدِيثُ صَحِيحاً ، أَوْ حَسَناً ، فَإِذَا كَانَ الْحَدِيثُ صَحِيحاً ، أَوْ حَسَناً ، فَلَا خِلَافَ فِي وَجَاهَتِهِ وَقَبُولِهِ ، وَ أَمَّا مَا كَانَ ضَعِيفاً ، أَوْ مَوْضُوعاً فَالْوَاجِبُ الْحَذَرُ مِنْهُ . قَالَ الْإِمَامُ الزَّرْكَشِيُّ : " لِلنَّاظِرِ فِي الْقُرْآنِ لَطَلَبُ التَّفْسِيرِ مَا خَذُ كَثِيرَةٌ ؛ أَمَّهَاتُهَا أَرْبَعَةٌ ، الْأَوَّلُ : النُّقْلُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَهَذَا الطَّرَازُ الْمَعْلَمُ ، لَكِنْ

(١) فتاوى ابن تيمية ١٣ / ٣٦٣ .

(٢) الموافقات : ٤ / ٦ .

يجب الحذر من الضَّعِيف منه ، و الموضوع ، فإنه كثير^(١) .

وإليك بأمثلة في هذا الصَّدَد :

١ - فمثال الحديث الصحيح الوارد في التفسير ما أخرجه الشَّيْخَان عن أبي هريرة ؓ عن النبي ﷺ قال : قِيلَ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ : اذْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَ قُولُوا حِطَّةً ، فَدَخَلُوا يَزْحَفُونَ عَلَى أَسْتَاهِم ، فَبَدَّلُوا ، وَقَالُوا : حَبَّةٌ فِي شَعْرَةٍ^(٢) .

فيه تفسير قوله تعالى : ﴿ فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلًا غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ ﴾ [البقرة: ٥٩] وهذا حديث صحيح أخرجه الشيخان .

٢ - و مثال الحديث الحسن الذي وَرَدَ في التفسير ما جاء عن عدي بن حاتم ؓ قال : قال رسول الله ﷺ : إِنَّ الْمَغْضُوبَ عَلَيْهِمْ هُمُ الْيَهُودُ ، وَإِنَّ الضَّالِّينَ النَّصَارَى^(٣) .

وهذا الحديث حسنٌ كما يقوله الإمام الترمذي ، وفيه تفسير لقوله تعالى : ﴿ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ﴾ [الفاتحة] .

٣ - و مثال الحديث الضعيف ما رُوِيَ عن أبي سعيد الخدري ؓ عن النبي ﷺ في قوله تعالى : ﴿ وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ ﴾ [البقرة: ٢٥] قال من الحيض ، والغائط ، والنخاعة ، والبزاق^(٤) .

وهذا الحديث غريب و ضعيف ، قال ابن كثير : في إسناده عبدُ الرزاق بن عُمَرَ

(١) البرهان: ١٥٦/٢ .

(٢) البخاري: ٤١١٩ ، ومسلم: ٥٣٣٠ .

(٣) أخرجه الإمام أحمد : ١٨٥٧٢ ، و الترمذي : ٢٨٧٨ ، وحسنه .

(٤) أخرجه ابن مردويه ، والحاكم ، كما ذكره ابن كثير: ٩٤ / ١ .

البزيعي ، وقال فيه ابن حبان : لا يجوز الاحتجاج به ^(١) .

٤- ومثال الحديث الموضوع ما رواه ابن جرير، وابن مردويه ، وأبو نعيم في المعرفة،
والديلمي، وابن عساكر، وابن النجار، عن ابن عباس قال : لَمَّا نَزَلَتْ ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد] وَضَعَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَهُ عَلَى صَدْرِهِ ، فَقَالَ :
أَنَا الْمُنْذِرُ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ ، وَ أَوْمَأَ بِيَدِهِ إِلَى مَنْكَبِ عَلِيٍّ ، فَقَالَ : أَنْتَ الْهَادِي يَا عَلِيُّ ،
بِكَ يَهْتَدِي الْمُهْتَدُونَ بَعْدِي ^(٢) .

وهذا حديث موضوع ، قال الحافظ الذهبي : خبر باطل ^(٣) ، وقال ابن كثير : فيه
نكارة شديدة ^(٤) ، وقال ابن الجوزي : وهذا من موضوعات الرافضة ^(٥) .

قال الراقم : في سنده معاذ بن مسلم ، قال فيه الذهبي : مجهول ^(٦) ، وفيه الحسن
بن الحسين الأنصاري الكوفي، قال فيه ابن عدي: روى أحاديث منكير، وقال: ولا يشبه
حديثه حديث الثقات ^(٧) ، وقال الذهبي وابن حجر: قال أبو حاتم: لم يكن بصدوق
عندهم، وكان من رؤساء الشيعة، وقال ابن حبان: يأتي عن الأثبات بالملزقات، ويروي

(١) ابن كثير : ١/ ٦٣ .

(٢) تفسير الطبري: ٧/ ٣٤٤ ، الدر المنثور للسيوطي: ٤/ ٦٠٨ ، ابن كثير: ٢/ ٥٠٣ ، فتح القدير
للشوكاني : ٣/ ٧٠ .

(٣) ميزان الاعتدال: ٦/ ٤٥٣ .

(٤) تفسير ابن كثير: ٢/ ٥٠٢ .

(٥) زاد المسير: ٤/ ٣٠٧ .

(٦) انظر : ترجمة معاذ بن مسلم في ميزان الاعتدال: ٦/ ٤٥٣ ، ولسان الميزان: ٦/ ٥٥ .

(٧) الكامل لابن عدي: ٢/ ٣٣٢ .

المقلوبات^(١).

ومن أمثلته: ما جاء في تفسير قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَ فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [ق] عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: إذا كان يوم القيامة قال الله لي و لعلّي بن أبي طالب ﷺ: أَدْخِلَا الْجَنَّةَ مَنْ أَحَبَّكُمَا، وَأَدْخِلَا النَّارَ مَنْ أَبْغَضَكُمَا، وذلك قوله تعالى: ﴿أَلْقِيَ فِي جَهَنَّمَ كُلَّ كَفَّارٍ عَنِيدٍ﴾. رواه ابن الجوزي، وقال: هذا حديثٌ موضوعٌ، وكذب على الأعمش، والواضع له إسحاق النخعي، وهو من العلّة في الرفض الكذايين^(٢).

ومن أمثلته أيضاً ما روي عن ابن عباس رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: اسمي في القرآن: ﴿وَالشَّمْسُ وَضُحَاهَا﴾، واسم علي بن أبي طالب: ﴿وَالْقَمَرُ إِذَا نَلَّهَا﴾، واسم الحسن والحسين: ﴿وَالنَّهَارُ إِذَا جَلَّهَا﴾، واسم بني أمية: ﴿وَاللَّيْلُ إِذَا يَغْشَاهَا﴾. رواه ابن الجوزي وقال: قال الخطيب: وهذا الحديث منكرٌ جداً؛ بل موضوع، وفي إسناده ثلاثة مجهولون: الحوضي، وموسي بن إدريس، وأبوه، ولا يصحُّ بوجهٍ من الوجوه^(٣).

الثاني: أن لا يكون مخالفاً للقواعد المعلومة، والأصول المسلّمة عند الشرع، فلو كان مخالفاً للقواعد والأصول فلا يجوزُ به التفسير، ومثاله ما روي عن ابن عمر وغيره مرفوعاً في قصة هاروت وماروت والزهرة، فهي على رأي أكثر العلماء المحققين غيرُ

(١) انظر: الميزان: ٢/ ٢٣١ واللسان: ٢/ ٢٥٠.

(٢) الموضوعات: ١/ ٤٠٠.

(٣) الموضوعات: ١/ ٣٨١.

بِفَتْحِ الْعَجِيزِ فِي مُهِمَّاتِ التَّفْسِيرِ

ثابتة . قال العلامة ابن كثير : " وقد رُوِيَ في قصة هاروت وماروت عن جماعة من التابعين كمجاهد، والسُّدِّي، والحسن البصري، وقتادة، وأبي العالية، والزهري، والربيع بن أنس، ومقاتل بن حيان، وغيرهم . وقصَّها خلقٌ من المفسرين من المتقدمين والمتأخرين ، وحاصلها راجعٌ في تفصيلها إلى أخبار بني إسرائيل ، إذ ليس فيها حديثٌ مرفوعٌ صحيحٌ متصل الإسناد إلى الصادق المصدوق المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى ، وظاهر سياق القرآن إجمالُ القِصَّة من غير بسطٍ ، ولا إطنابٍ فيها، فنحن نؤمن بما ورد في القرآن على ما أراده الله تعالى^(١) .

وقال الإمام القرطبي : " هذا كله ضعيفٌ وبعيدٌ عن ابن عمر وغيره ، لا يصحُّ منه شيءٌ ؛ فإنه قولٌ تدفعه الأصول في الملائكة الذين هم أَمَناءُ الله على وحيه ، وسُفَرَاؤه إلى رُسُلِهِ ، ﴿ لَا يَعْصُونَ اللَّهَ مَا أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴾ [٦] ﴿ [التحريم] ﴾ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَنَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴿٣٦﴾ لَا يَسْقُونَهُ بِالْأَنْهَارِ وَهُمْ بِأَمْرِهِ يَعْمَلُونَ ﴿٣٧﴾ [الأنبياء] ﴾ يُسَبِّحُونَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ لَا يَفْتُرُونَ ﴿٣٠﴾ [الأنبياء] وقال : أما العقل فلا يُنكرُ وقوعَ المعصية من الملائكة ، لكن وقوع هذا الجائر لا يدرك إلا بالسمع ، ولم يصحَّ^(٢) .

قال الراقمُ : اختلفت آراءُ المحدثين في خبر هاروت وماروت ، أنكره جمعٌ من المحدثين ، وأثبتته جمعٌ آخر منهم . فابنُ حجر العسقلاني مَالَ إلى ثبوته في فتح الباري ، بينما ابن كثير ، والقاضي عياض ، والقرطبي ، والآلوسي ، وغيرهم من المحققين أنكروه أشدَّ الإنكار . و على كل حال فإنَّ هذا الخبر لا ينطبق على أصول الشرع كما تقدّم عن

(١) تفسير ابن كثير : ١ / ١٤١ .

(٢) القرطبي : ٢ / ٥٢ .

القرطبي ؛ لأن الشرع أثبت للملائكة العِصْمَةَ ، وهو قول الجمهور من أهل السنة ، فلا يسوغ بحال أن يُقبَلَ هذا الخبر الذي فيه نسبة المعصية إلى الملائكة الذين هم مَعْصُومُونَ إلا بالتأويل ، فهذا الخبر - بظاهره - مخالفٌ للقواعد الشرعية .

❖ أنواع التفاسير في الحديث

إنَّ نُصُوصَ السُّنَّةِ واردةٌ على ثلاثة أنواع :

١ - ما كان مُؤَيَّدًا للقرآن ومُوافِقًا له .

٢ - ما كان مُبَيَّنًا للقرآن من تقييد مطلق ، و تخصيص عام ، و تفصيل مجمل .

٣ - ما دَلَّ على حُكْمٍ سَكَتَ عنه القرآن .

قال الإمام الشافعي في "رسالته" :

"لم أعلم من أهل العلم مُحَالِفًا في أنَّ سُنَنَ النبي ﷺ من ثلاثة وُجُوهٍ : أحدها ما أنزل الله فيه نصّ كتاب ، فبيّن رسول الله ﷺ مثل ما نصّ الكتاب ، والآخر : ما أنزل الله فيه جملة كتاب ، فبيّن عن الله معنى ما أراد ، والوجه الثالث : ما سنّ رسول الله ﷺ فيما ليس فيه نصّ كتاب إلخ^(١) .

قال الراقم : ومن الواضح أنَّ الأوّل ، والثالث من أقسام السُّنَنِ ، لا تدخلُ لهما في تفسير القرآن ، وإنما الثاني من أقسام السُّنَنِ له دخل في التفسير ، وهذا القسم - من ناحية تفسيرية - على أنواع ، وهو المقصود بالبيان ههنا ، وفيما يلي بيان موجز لذلك :

❖ السُّنَّةُ تُفَسَّرُ ما أُجْمِلَ مِنَ الْقُرْآنِ

لا يخفى أنَّ السُّنَّةَ النبويّةَ قد تأتي تُفَسَّرُ ما أُجْمِلَ مِنَ الْقُرْآنِ ؛ مثل قوله تعالى :

(١) الرسالة بتحقيق أحمد محمد شاكر : ص : ٩٢ .

نَفْحَاتُ الْغَيْبِ فِي مُهِمَّاتِ التَّفْسِيرِ

﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] وقوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ [آل عمران: ٩٧] وقوله تعالى : ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ﴾ [البقرة: ١٨٣] ، فهذه الآيات كلها مجمّلة تحتاج إلى البيان ؛ وقد بيّنت السُّنَّة أفعال الصلاة ، وأوقاتها ، وكيفيتها ، وفرائضها ، وواجباتها ، وسُنَنها ، ومُفَسِّداتها ، وغير ذلك . وكذا فسّرت مقادير الزكاة ، ووقتها ، وعيّن ما يُركى ممّا لا يُركى ، وكذا بيّنت أفعال الصوم ، ووقته ، وكيفيته ، وما يجوز فيه ، وما لا يجوز ، وأبانت أفعال الحج ، وترتيبها ، وكيفيتها ، وغير ذلك . فهذا كلّ بيان للإجمال الواقع في كتاب الله تعالى . ولهذا أمثلة كثيرة لا يخفى على الذي يتدبّر ويتفكّر .

❖ السُّنَّة تُخَصِّصُ الْعَامَّ مِنَ الْقُرْآنِ

وقد تأتي السُّنَّة تُفَسِّرُ الْقُرْآنَ بتخصيص ما نزل عاماً ؛ فهو عامٌّ يُرادُّ به الخاص ، ومن الأمثلة له قوله تعالى في باب الميراث : ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ إلى قوله تعالى ﴿وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ﴾ [النساء: ١١-١٢] .

قال الإمام الشافعي : " فأبان أنّ للوالدين ، والأزواج ، ما سُمّي في الحالات ، وكان عامّاً المخرج ، فدلّت السُّنَّة على أنّه إنّما أريدَ به بعضُ الوالدين ، والمولودين ، والأزواج ، دون بعض . وذلك أن يكون دينُ الوالدين ، والمولودين ، والأزواج ، واحداً ، ولا يكون الوارثُ منهما قاتلاً ولا مملوكاً " (١) .

وحاصله : أنّ ذكر الوالدين ، والأولاد ، والأزواج ، وقَعَ في آية الميراث عاماً شاملاً ، والمرادُّ به الخاص بدلالة السُّنَّة ؛ لأن السُّنَّة خصّصته بكون دينِ الوارث ،

والمورث واحداً ، وبعدم كونِ الوارث قاتلاً للمورث ومملوكاً له ، فإن كان الوارث كافراً لا يرث من مال المورث ، وكذا إذا كان قاتلاً أو مملوكاً له لا يرث من ماله شيئاً ، وهذه كلها جاءت في السنة .

أما عدم التوارث بين المسلم والكافر فرواه أسامة بن زيد رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال : « لا يرث المسلم الكافر ، ولا الكافر المسلم » ^(١) .

وأما عدم التوارث بين القاتل ، والمقتول ، فرواه أبو هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « الْقَاتِلُ لَا يَرِثُ » ^(٢) .

وروى أبو داود عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جدّه عن النبي ﷺ قال : « لَيْسَ لِلْقَاتِلِ شَيْءٌ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَارِثٌ ، فَوَارِثُهُ أَقْرَبُ النَّاسِ إِلَيْهِ ، وَلَا يَرِثُ الْقَاتِلُ شَيْئاً » ^(٣) .
وأما عدم التوارث بين السيد ومملوكه ، فاستنبطوا من قوله ﷺ : « مَنْ ابْتِاعَ عَبْدًا وَلَهُ مَالٌ ، فَمَالُهُ لِلْبَائِعِ إِلَّا أَنْ يَشْتَرِطَ الْمُبْتَاعُ » ^(٤) .

قال المحدث ظفر أحمد العثماني : دلّ الحديث على أنّ العبد لا يملك شيئاً من المال ، وإنها ماله لسيده . وهذا يدلّ على أنّ العبد لا يورث ؛ لأنه لا مال له ، ولا يرث ؛ لأنّ الوراثة هو ملك المال ، والعبد لا يملك شيئاً من المال ^(٥) .

(١) رواه البخاري : ٦٢٦٨ ، ومسلم : ٣٠٢٨ ، والترمذي : ٢٠٣٣ ، وأبو داود : ٢٥٢١ ، وابن ماجه :

٢٧١٩ ، وأحمد : ٢٠٧٥٢ ، والدارمي : ٢٨٧١ .

(٢) رواه الترمذي : ٢٠٣٥ ، وابن ماجه : ٢٦٢٥ .

(٣) سنن أبي داود : ٣٩٥٥ .

(٤) رواه البخاري : ٢٢٠٥ ، ومسلم : ٢٨٥٤ ، والترمذي : ١١٦٥ ، والنسائي : ٤٥٥٧ ، وأبو داود : ٢٩٧٧ .

(٥) إعلاء السنن : ١٨ / ٣٤٠ .

ومن أمثلة ما نحن بصدده قوله تعالى: ﴿فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] فهذا ظاهرٌ في أنَّ القدمين لا يجزئ فيهما إلا الغسل في الوضوء، كما في الوجه واليدين، وقد بيَّنتُ السنة أنه إذا لبس الخفين جاز المسح عليهما، فخصَّصْتُ السنة هذا بما إذا لم يلبس الخفين، وحديثُ المسح على الخفين حديثٌ مشهورٌ أخرجه أصحابُ الصحاح.

❖ السنة تُقَيَّدُ ما أُطْلِقَ في القرآن

قد تأتي السنة بتقييد ما أُطلق في القرآن، كقوله تعالى: ﴿وَلَيَطُوفُوا بِالْبَيْتِ الْعَتِيقِ﴾ [الحج: ٢٩] فإنه مطلقٌ، وجاءتِ السنة تُقَيَّدُ هذا بالوضوء، فيما رُوِيَ عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: إنَّ أوَّلَ شيءٍ بدأ به حين قَدِمَ (أي رسول الله ﷺ) أنه توضأ، ثم طاف بالبيت^(١).

وكقوله تعالى: ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: ٧٧] فإنه مطلقٌ، وجاءتِ السنة بتقييده بالتعديل، والطمأنينة، فيما رواه أبوهريرة رضي الله عنه من حديث مُسيء الصلاة^(٢).

ثمَّ من اللازم أن يُعْلَمَ أنَّ مذهب الحنفية في مثل هذا، أنَّ المطلق إذا أمكن العمل بإطلاقه، فالزيادة عليه بخبر الواحد، والقياس لا يجوز؛ ولكن يُعْمَلُ بالحديث على وجه لا يتغيَّرُ به حكمُ الكتاب. على هذا فيكون مطلق الطواف فرضاً بحكم الكتاب،

(١) رواه البخاري: ١٥٣٣، ومسلم: ١٢٧٣.

(٢) أخرجه البخاري، ومسلم، وغيره، انظر صحيح البخاري: ٧٥١، ومسلم: ٦٠٢، وسنن

الترمذي: ٢٧٩، وسنن النسائي: ٨٧٤، وسنن أبي داود: ٧٣٠، وسنن ابن ماجه: ١٠١٥٠،

ومسند أحمد: ٩٢٦٠.

والوضوء واجباً بحكم السنة ، وكذا يكون مطلق الركوع فرضاً ، والطهانية ، والتعديل واجباً .

فالخلاصة أن السنة كما تُخَصَّصُ العام، وتُبينُ المُجْمَل، تُقَيَّدُ ما أُطْلِقَ من الكتاب المجيد أيضاً .

❖ كَيْفَ تُفَسِّرُ السُّنَّةُ الْقُرْآنَ؟

ومما لا ينبغي صرفُ النظر عنه في هذا الصدد ما فصله الإمام الشاطبي في كتابه ”الموافقات“ من كيفية اشتغال السنة على القرآن، وهو فصلٌ كثيرُ الفوائد، وكبيرُ المنافع، وهو مبحثٌ قلَّ أن يُحرَّرَ مثله ، وها تلخيصُ ما بيَّنه من الوجوه التي تُرشِدُنَا لفهم كيفية تفسير السنة القرآن ما عدا التي ذكرناها .

الوجهُ الأول : أن الله أحلَّ الطيبات ، وحرمَّ الخبائث ، وبقيت أشياء تُشبهُ هذه وهذه، فجاءتِ السنةُ تُبيِّنُ أنها ملحقةٌ بأحدهما ، فألحقتْ كلَّ ذي نابٍ من السباع، وكلَّ ذي مخالبٍ من الطير ، ولحوم الحمر الأهلية بالخبائث ، ونهتْ عنها ؛ وألحقتْ الضب، والحبارى، والأرنب، وأشباهها بالطيبات وأحلَّتها .

الوجهُ الثاني : أن الله حلَّ من المشروبات ما ليس بمُسكِرٍ، وحرمَّ الخمر لما فيها من إزالة العقل ، فوقع فيما بين الأصلين ما ليس بمُسكِرٍ ؛ ولكنه يُوشِكُ أن يُسكِرَ ، فنَهَى عن كل مُسكِرٍ قليلاً كان أو كثيراً ، فقال ﷺ : «مَا أَسْكَرَ كَثِيرُهُ فَقَلِيلُهُ حَرَامٌ»^(١) .

الوجهُ الثالث : أن الله أباحَ من صيد الكلب ما أمسك عليك إذا كان مُعلِّماً ، فدارَ بين الأصلين ما كان الكلبُ مُعلِّماً ، ولكنه أكل من صيده ، فجاءتِ السنةُ ببيان ذلك ، فقال

(١) رواه الترمذي: ١٧٨٨، وأبو داود: ٣١٩٦، وابن ماجه: ٣٣٨٤، وأحمد: ١٤١٨٦ .

ﷺ: «إِنْ أَكَلَ فَلَا تَأْكُلْ؛ فَإِنَّهُ أَمْسَكَه لِنَفْسِهِ الْخ»^(١).

الوجه الرابع: أن النهي ورد على المَحْرَمِ أَنْ لَا يَقْتَلَ الصَّيْدَ، وجاءَ أَنْ مَنْ قَتَلَهُ عَمْدًا فَعَلِيهِ الْجَزَاءُ، فَبَقِيَ قَتْلُهُ خَطَأً مَحَلًّا لِلنَّظَرِ، فَجَاءَتِ السُّنَّةُ بِالتَّسْوِيَةِ بَيْنَ الْعَمْدِ وَالْخَطَأِ. قال الإمام الزهري: "جاء القرآن بالجزاء على العائد، وهو في الخطأ سُنَّةٌ، والزهري مَنْ أَعْلَمَ النَّاسَ بِالسُّنَّةِ.

الوجه الخامس: أن الحلال والحرام من كل نوع قد بيَّنه القرآن، وبقي بينهما أمورٌ مُشْتَبِهَةٌ، فَبَيَّنَتِ السُّنَّةُ مِنْ ذَلِكَ بَعْضَهَا مُجْمَلًا وَبَعْضَهَا تَفْصِيلًا. فالأول كما قال ﷺ: «الْحَلَالُ بَيِّنٌ، وَالْحَرَامُ بَيِّنٌ، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ..» إلخ^(٢).

ومثال الثاني قوله ﷺ في حديث عبد الله بن زمعة: «وَاحْتَجِبِي مِنْهُ يَا سَوْدَةُ، لِمَا رَأَى مِنْ شَبْهِهِ بِعُتْبَةَ»^(٣).

وفي حديث عدي بن حاتم في الصيد: «فَإِذَا اخْتَلَطَ بِكَلَابِكَ كَلْبٌ مِنْ غَيْرِهَا فَلَا تَأْكُلْ؛ لَا تَدْرِي لَعَلَّهُ قَتَلَهُ الَّذِي لَيْسَ مِنْهَا»^(٤).

الوجه السادس: أَحَلَّ اللَّهُ النِّكَاحَ، وَمَلَكَ الْيَمِينَ، وَحَرَّمَ الزَّوْنِي، وَسَكَتَ عَنِ النِّكَاحِ

(١) رواه البخاري: ١٦٩، ومسلم: ٣٥٦١.

(٢) البخاري: ٥٠، ومسلم: ٢٦٦٩، والترمذي: ١١٢٦، والنسائي: ١١٢٦، وأبوداود: ٢٨٩٢،

وابن ماجه: ٣٩٧٤، وأحمد: ١٧٦٤٥، والدارمي: ٢٤١٩.

(٣) البخاري: ١١٩١٢، ومسلم: ٢٦٤٥، والنسائي: ٣٤٣٠، وأبوداود: ١٩٣٥، وابن ماجه:

١٩٩٤، وأحمد: ٢٢٩٥٧، والدارمي: ٣١٣٩، ومالك: ١٢٢٤.

(٤) البخاري: ٥٠٥٣، ومسلم: ٣٥٦٢، والترمذي: ٠١٣٩٠، والنسائي: ٤١٩٠، وأبوداود:

٣٤٦٦، وابن ماجه: ٣١٩٩، وأحمد: ١٧٥٣٤.

المُخَالَفَ لِلشَّرْعِ ، فَإِنَّهُ لَيْسَ بِنِكَاحٍ مُحْضٍ ، وَلَا سَفَاحٍ مُحْضٍ ، فَالسُّنَّةُ جَاءَتْ بِبَيَانِهِ : «أَيُّهَا امْرَأَةُ نَكَحَتْ بِغَيْرِ إِذْنٍ وَلِيَّهَا فَنِكَاحُهَا بَاطِلٌ بَاطِلٌ بَاطِلٌ» ^(١).

الوجه السابع : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَحَلَّ صَيْدَ الْبَحْرِ ، وَحَرَّمَ الْمَيْتَةَ ، وَأَمَّا مَيْتَةُ الْبَحْرِ فَدَارَتْ بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ ، فَجَاءَتِ السُّنَّةُ تُبَيِّنُ هَذَا الْإِشْكَالَ قَائِلَةً : «هُوَ الطُّهُورُ مَاؤُهُ ، وَالْحِلُّ مَيْتَتُهُ» ^(٢) ، وَقَائِلَةً : «أَحَلَّتْ لَنَا مَيْتَتَانِ وَدَمَانِ ، أَمَّا الْمَيْتَتَانِ فَالْحَوْتُ وَالْجُرَادُ ، وَأَمَّا الدَّمَانِ فَالْكَبِدُ وَالطَّحَالُ» ^(٣).

الوجه الثامن : أَنَّ اللَّهَ جَعَلَ النَّفْسَ بِالنَّفْسِ ، وَالْأَطْرَافَ بِعَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ ، وَهَذَا فِي صُورَةِ الْعَمْدِ ، وَأَمَّا فِي الْخَطَا فَالِدِيَّةِ ، فَأَشْكَلُ الْأَمْرِ فِي الْجَنِينِ إِذَا أَسْقَطَتْهُ أُمُّهُ بِالضَّرْبَةِ وَنَحْوِهَا ، فَبَيَّنَتِ السُّنَّةُ : أَنَّ دِيْنَهُ الْغُرَّةُ ^(٤).

الوجه التاسع : أَنَّ اللَّهَ حَرَّمَ الْمَيْتَةَ ، وَلَكِنَّهُ أَبَاحَ الْمَذَكَاةَ ، فَدَارَ الْجَنِينُ الْخَارِجُ مِنْ بَطْنِ الْحَيَوَانِ الْمَذَكَاةَ مَيْتًا بَيْنَ الطَّرَفَيْنِ ، فَفَسَّرَتِ السُّنَّةُ حُكْمَهُ قَائِلَةً : " ذَكَاءُ الْجَنِينِ ذَكَاءُ أُمِّهِ " ^(٥) ، تَرْجِيحًا لْجَانِبِ الْجُزْئِيَّةِ عَلَى جَانِبِ الْإِسْتِقْلَالِ .

الوجه العاشر : أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ : ﴿ فَإِنْ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثَلَاثُ مَا تَرَكَ وَإِنْ

(١) الترمذي: ١٠٢١ ، وأبوداود : ١٧٨٤ ، وابن ماجه : ١٨٦٩ ، وأحمد : ٢٣٢٣٦ .

(٢) الترمذي : ٦٤ ، والنسائي : ٣٣٠ ، وأبوداود : ٧٦ ، وابن ماجه : ٣٨٠ ، وأحمد : ٦٩٣٥ ، ومالك :

٣٧ ، والدارمي : ٧٢٢ .

(٣) رواه ابن ماجه : ٣٣٠٥ ، وأحمد : ٥٤٦٥ .

(٤) رواه البخاري : ٥٣١٧ ، ومسلم : ٣١٨٣ ، والترمذي : ١٣٣٠ ، والنسائي : ٤٧٣٥ ، وأبوداود :

٣٩٦٣ ، وابن ماجه : ٢٦٢٩ ، وأحمد : ١٠٤٩٥ .

(٥) رواه الترمذي : ١٣٩٦ ، وأبوداود : ٢٤٤٤ ، وابن ماجه : ٣١٩٠ ، وأحمد : ١٠٨٣٠ .

كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النَّصْفُ ﴿[النساء: ١١]﴾ فَبَقِيََتِ الْبَتْنَانِ مَسْكُوتَا عَنْهُمَا، فَنُقِلَ فِي السَّنَةِ حُكْمُهُمَا، وَهُوَ إلْحَاقُهُمَا بِمَا فَوْقَ الْبَتْنَيْنِ .

قال الراقم : والحديثُ الذي أشار إليه هو ما رُوِيَ عن جابر بن عبد الله : أَنَّ امرأةَ سعد بن الربيع قالت : يا رسول الله ! إِنَّ سَعْدًا هَلَكَ وَتَرَكَ بَنَتَيْنِ ، وَقَدْ اسْتَفَاءَ عَمُّهُمَا مَا لَهُمَا ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَعَمَّهِمَا : «أَعْطِيَهُمَا الثُّلُثَيْنِ ، وَأَعْطِ أُمَّهُمَا الثُّمْنَ ، وَلكَ مَا بَقِيَ» ^(١) . انتهى بتغيير وتلخيص ^(٢) .



(١) خرجه أبوداود: ٢٥٠٥، والترمذي: ٢٠١٨، وابن ماجه: ٢٧١١، وقال الترمذي: حديث حسن

صحيح.

(٢) انظر الموافقات: ٤/ ١٨-٢٢.

الْمَأْخُذُ الثَّالِثُ

أَقْوَالُ الصَّحَابَةِ ﷺ

و الْمَأْخُذُ الثَّالِثُ لتفسير القرآن الكريم هي أقوال الصَّحَابَةِ ﷺ ، وهو أيضاً من أَهَمِّ مَا خُذَ التفسير ؛ لأنهم شَاهَدُوا الْوَحْيَ وَ التَنْزِيلَ ، وَ عَايَنُوا الْأَحْوَالَ وَالْأَوْضَاعَ الَّتِي نَزَلَ فِيهَا الْقُرْآنُ ، وَ عَرَفُوا مَعَانِيَهُ ، وَفَهَّمُوا مَرَادَاتِهِ ، إِمَّا بِسُؤَالِهِمُ النَّبِيَّ ﷺ ، وَ إِمَّا بِسَلَامَةِ فِطْرَتِهِمْ ، وَصَفَاءِ قُلُوبِهِمْ ؛ وَ مَعَ ذَلِكَ كُلِّهِ فَلَهُمْ مِنْ عُلُوقِ كَعْبِهِمْ فِي مِيدَانِ الْفَصَاحَةِ ، وَ الْبَلَاغَةِ ، مَا يُمْكِنُهُمْ مِنَ الْإِهْتِدَاءِ إِلَى مَرَادَاتِ اللَّهِ بِكَلَامِهِ الْعَزِيزِ ؛ وَ مِنْ الْفَهْمِ الْبَلِغِ ، وَ التَّدْوُقِ الْأَدْبِيِّ ، مَا يُسَيِّرُ عَلَيْهِمْ إِدْرَاكَ أَسْرَارِ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ .

وَقَدْ قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ الْإِمَامُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ فِي ”مَقْدَمَةِ التَّفْسِيرِ“ : وَ إِذَا لَمْ نَجِدِ التَّفْسِيرَ فِي الْقُرْآنِ ، وَ لَا فِي السُّنَّةِ ، رَجَعْنَا فِي ذَلِكَ إِلَى أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ ، فَإِنَّهُمْ أَذْرَى بِذَلِكَ لِمَا شَاهَدُوهُ مِنَ الْقُرْآنِ ، وَ الْأَحْوَالِ الَّتِي اخْتَصَّصُوا بِهَا ، وَلِمَا لَهُمْ مِنَ الْفَهْمِ التَّامِّ ، وَ الْعِلْمِ الصَّحِيحِ ، وَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ ، لِأَسْيَمَا عُلَمَائِهِمْ وَكِبَرَائِهِمْ ^(١) .

مَلْحُوظَاتٌ حَوْلَ تَفْسِيرِ الصَّحَابَةِ ﷺ

وفي صدد تفاسير الصحابة للقرآن الكريم ملاحظات هامة ، ينبغي أن نلفت الأنظار إليها :

❁ ما هو حُكْمُ تَفْسِيرِ الصَّحَابَةِ ؟

الأول : ما هو حكم تفسير الصحابة ؟ هل هو بمنزلة الحديث المرفوع ، أو بحكم الموقوف ؟ اختلفوا فيه : فذهب البعض إلى إطلاق المرفوع عليه ، ونَسَبَ الحاكم هذا القول إلى الإمام البخاري ، والإمام مسلم . فقال في مواضع من المستدرك ما نصه : اتفق الشيخان على أن تفسير الصحابي الذي شهد الوحي ، والتنزيل له حكم المرفوع^(١) .
والأكثر على أن تفسير الصحابي إن كان ممّا لا مجال للرأي فيه ، فهو في حكم المرفوع ، وإن كان ممّا للرأي فيه مجال ، فهو بمنزلة الموقوف . قال الشيخ ابن الصلاح : ما قيل من أن تفسير الصحابي مُسَنَّدٌ إنّما هو في تفسير يتعلق بسبب نزول آية ، ونحو ذلك^(٢) .

وكذا قال النووي في ”التقريب“ و”إرشاد طلاب الحقائق“، وإليه جنح الحاكم نفسه في كتابه ”معرفة علوم الحديث“^(٣) .

وتحقيق القول في الموضوع ما قال ابن حجر العسقلاني في ”النكت على ابن الصلاح“ وإليك نصّه :

(١) المستدرك: ٢/ ٢٨٣ و ٢/ ٢٨٩ .

(٢) علوم الحديث : ٤٥ .

(٣) انظر: تدريب الراوي: ١/ ١٠٠ وإرشاد طلاب الحقائق: ١/ ١٦٤ ، ومعرفة علوم الحديث: ٢٥ .

”والحق أن ضابط ما يُفسَّرُه الصَّحَابَةُ رضي الله عنهم إن كان مِمَّا لا مجال للاجتهاد فيه ، ولا منقولاً عن لسان العرب ، فحكمه الرفع ، وإلا فلا ، كالإخبار عن الأمور الماضية من بدء الخلق ، و قصص الأنبياء ، و عن الأمور الآتية ، كالملاحم ، و الفتن ، والبعث ، وصفة الجنة والنار ؛ و الإخبار عن عَمَلٍ يحصل به ثوابٌ مخصوصٌ ، أو عقابٌ مخصوصٌ . فهذه الأشياء لا مجال للاجتهاد فيها ، فيحكم لها الرفع . قال : وأما إذا فُسِّرَ آيةٌ تتعلق بحكم شرعي ، فيحتمل أن يكون ذلك مُستَفَاداً عن النبي صلى الله عليه وسلم وعن القواعد ، فلا يُجْزَمُ برفعه ، وكذا إذا فُسِّرَ مفرداً فهذا نقلٌ عن اللسان خاصةً فلا يُجْزَمُ برفعه ، قال : وهذا التحرير الذي حرَّراه هو معتمدٌ خلقٍ كثيرٍ من كبار الأئمة ، كصاحبَي الصحيح ، والإمام الشافعي ، وأبي جعفر الطبري ، وأبي جعفر الطحاوي ، وأبي بكر ابن مردويه في تفسيره المُسْنَد ، والبيهقي ، وابن عبد البر ، في آخرين ^(١) .

فاستبان مما قاله الحافظ : أن تفسير الصحابي على أربعة أنواع :

- ١- ما للرأي فيه مجالٌ ومدخلٌ ، فهو في حكم الموقوف .
- ٢- ما كان منقولاً عن لسان العرب ، فهو بمنزلة الموقوف أيضاً .
- ٣- ما يحتمل أن يكون قاله بالاجتهاد والرأي ، فهذا أيضاً لا يُجْزَمُ له بالرفع .
- ٤- ما لا مجال للرأي فيه ، وذلك مثل الأخبار الماضية من بدء الخلق ، وأقاصيص الأنبياء ، والأمم ، ومثل الأخبار الآتية من الفتن ، والملاحم ، وأحوال البرزخ ، والآخرة ، وغير ذلك ، فهذا يُحكم له بحكم المرفوع ، وذلك لأن مثل هذا لا يُقال بالاجتهاد والرأي .

❁ حكم خبر من ينظر إلى الإسرائيليات

والثاني : إنّ من الصّحابة من كان ينظر إلى الإسرائيليات ، وينقل من أخبارها ، إذن فعَلَيْنَا أَنْ نَقِفَ هُنَيْهَةً نَتَسَاءَلُ : ما هو حُكْمُ ما يُخْبِرُ به مَنْ عُرِفَ بالنظر إلى الإسرائيليات ؟ فَوِجْهَةٌ نَظَرِ الحافظ ابن حجر في هذا : أنّ مَنْ عُرِفَ من الصحابة بالنظر إلى الإسرائيليات ، لا يكون خبره مرفوعاً في مثل ما تقدّم من الأمور التي لا مدخل فيها للرأي . قال الحافظ بعد ضابطٍ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ :

”إِلَّا أَنَّهُ يُسْتَنْبَى مِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ الْمَفْسَّرُ لَهُ مِنَ الصَّحَابَةِ رضي الله عنه مَنْ عُرِفَ بِالنَّظَرِ فِي الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ ، كَمُسْلِمَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ مِثْلَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ ، وَكَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ ، فَإِنَّهُ كَانَ حَصَلَ لَهُ فِي وَقْعَةِ الْيَرْمُوكَ كُتُبٌ كَثِيرَةٌ مِنْ كُتُبِ أَهْلِ الْكِتَابِ ، فَكَانَ يُخْبِرُ بِمَا فِيهَا مِنَ الْأُمُورِ الْمَغْيِيَةِ ، حَتَّى كَانَ بَعْضُ أَصْحَابِهِ رَبَّاهُ قَالَ لَهُ : حَدِّثْنَا عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَلَا تُحَدِّثْنَا عَنِ الصَّحِيفَةِ ، فَمِثْلُ هَذَا لَا يَكُونُ حُكْمُ مَا يُخْبِرُ بِهِ مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي قَدَّمْنَا ذِكْرَهَا الرَّفْعَ لِقُوَّةِ الْإِحْتِمَالِ “^(١) .

وحاصلُه : أنّ مَنْ عُرِفَ بالنظر إلى الإسرائيليات لا يكون خبره في حكم المرفوع ، وإن كان ممّا لا مجالٌ للاجتهاد فيه ، كالأخبار الماضية ، والآتية ، وأسباب النزول ، وغير ذلك ، وَلَكِنْ نَازَعَهُ فِي ذَلِكَ تَلْمِيزُهُ الشَّيْخَ السَّخَاوِي قَائِلاً :

” فِي ذَلِكَ نَظَرٌ ، فَإِنَّهُ يَبْعُدُ أَنَّ الصَّحَابِيَّ الْمُتَّصِفَ بِالْأَخْذِ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ يُسَوِّغُ حِكَايَةَ شَيْءٍ مِنَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ الَّتِي لَا مَجَالَ لِلرَّأْيِ فِيهَا مُسْتَبَدّاً لَذَلِكَ ، مِنْ غَيْرِ عَزْوٍ مَعَ عِلْمِهِ بِمَا وَقَعَ فِيهِ مِنَ التَّبْدِيلِ وَالتَّحْرِيفِ “^(٢) .

(١) النكت على ابن الصلاح : ٢ / ٥٣٢ - ٥٣٣ .

(٢) فتح المغيث : ١ / ١٤٨ .

وما ذهب إليه السخاوي هو قول شيخ الإسلام ابن تيمية حيث يقول في "مقدمة التفسير":

"وما نُقِلَ في ذلك عن بعض الصحابة نقلاً صحيحاً، فالنفسُ إليه أسكنُ ممَّا نُقِلَ عن بعض التابعين؛ لأن احتمال أن يكون سَمِعَهُ من النبي ﷺ، أو من بعض من سمعه منه أقوى، ولأن نقل الصحابة عن أهل الكتاب أقل من نقل التابعين، ومع جزم صاحب ﷺ فيما يقوله، فكيف يُقال إنه أَخَذَهُ عن أهل الكتاب، وقد تُهَوِّا عن تصديقهم؟^(١).

فَتَلَخَّصَ ممَّا نقلناه عن الحافظ ابن حجر، والحافظ السخاوي، وشيخ الإسلام ابن تيمية رحمهم الله تعالى: أنه اختلفت وجهاتُ نظر العلماء في خبر الأصحاب الذين عَرَفُوا بالنظر إلى الإسرائيليات.

ولكن النظر الفاحص والغائر، إذا وَقَعَ على ملامحِ وجوه الصحابة، ويستعرض أحوالهم من الورع الخالص، والحذر الدقيق، والتثبتُ البليغ، والتحريُّ البالغ، والاحتياط، والأمانة، والصدق في أمر دينهم، وحمسهم للدين، واستبسالهم في الدفاع عن حمى القرآن، ومُنافحتهم عن القرآن بكلِّ عناية وهمة؛ ثم إذا وَقَعَ النظرُ على ما يظهر من تصفُّح تاريخ الصحابة من شدة نفورهم، ونقاء ساحتهم من الكذب، وما يشبه الكذب، وتخوفهم من الخوض في الشريعة بغير علم، وتحرجهم عن الإفتاء في الدين بغير حُجَّة، اضطرَّ - النظر الغائر - إلى القول بما ذهب إليه شيخ الإسلام، والحافظ السخاوي؛ لأن من يَعْرِف ملامحَ وجوههم الإيمانية والروحانية هذه، لا يرضى عقله قطعاً بقول من ذهب إلى أنَّ مُسَلِّمة أهل الكتاب الذين لهم نظر في الإسرائيليات

كانوا ينقلون منها في التفسير وغيره بغير عَزْوٍ إلى مأخذها ، حتى يشتبه على الناس ما هو حقُّ بما هو باطل . فهل يرضى العقل والمنطق بهذا ؟ فالحقُّ هو ما قال شيخ الإسلام والسخاوي وبقولهما أقول . وأما ما نُقِلَ عن بعضهم من ذلك فهو على ما قال ابن تيمية وبعض الأئمة : للاستشهاد لا للاحتجاج ، أو يُقال : للفرجة لا للحجة^(١) .

✽ شرائطُ قبولِ تفسيرِ الصحابي

ومن المَهْمَاتِ معرفةُ الشرائطِ لقبولِ تفسيرِ الصحابي :

فالأول : ما قُلْنَا في المأخذ الثاني من صحَّة الحديث ، فإن جَاءَ بأسانيدَ صحيحةٍ أو حَسَنَةً يُقْبَلُ ، وإلا فلا ، ويدخل في الحسن الحَسَنُ لَعَيْنِهِ ، والحسن لغيره على ما عُرِفَ في أصول الحديث .

فائدة غريبة

وهنا فائدةٌ غريبةٌ في هذا الصدد ، ذَكَرَهَا الإمامُ ابن تيمية ، ينبغي أن لا تُهْمَلَهَا ، ومُلَخَّصُهَا :

”إن التفسير على نوعين :

الأول : ما مُسْتَنَدُهُ النُّقْلُ ، والثاني : ما يُعْلَمُ بالاستدلال والاجتهاد . والأولُ إمَّا منقولٌ عن النبي المعصوم ، وإمَّا عن غيره من الصحابة والتابعين . ومن هذا القسم ما لا يُمكنُ معرفةُ الصحيح منه والضعيفُ ، وأكثرُهُ ممَّا لا طائل تحته ، و الكلام فيه من قبيل فضول الكلام ؛ ومنه ما يُمكنُ معرفةُ الصحيح منه والضعيفُ ، وهذا موجودٌ فيما يُحْتَاجُ

(١) انظر فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية : ٣٦٦ / ١٣ ، وفتح المغيث : ١٤٨ / ١ .

إليه . ثم لِيُعْلَمَ أَنَّ المنقول في التفسير أكثره كالمنقول في المغازي والملاحم ؛ فإنَّ الغالب عليها المراسيل والمنقطعات ؛ ولكن المراسيل إذا تعددت طُرُقُهَا ، و خلت عن المواطأة قصداً أو الاتفاق بغير قصد كانت صحيحة قطعاً ؛ فإن النقل إما أن يكون صدقاً مطابقاً للخبر ، وإما أن يكون كذباً تَعَمَّدَ صاحبه الكذب ، أو أخطأ فيه ، فمتى سَلِمَ من الكذب العمد والخطأ كان صدقاً بلا ريب ؛ فإذا كان الحديث جاء من جهتين أو جهاتٍ ، و قد عُلِمَ أن المخبرين لم يتواطئا على اختلاقه ، و عُلِمَ أن مثل ذلك لا تقع الموافقة فيه اتفاقاً بلا قصد ، عُلِمَ أنه صحيحٌ ؛ مثل شخصٍ يحدث عن واقعة جرت ويذكر تفاصيل ما فيها من الأحوال والأفعال ، ويأتي آخرُ قد عُلِمَ أنه لم يُواطئ الأول ، فيذكر مثل ما ذكره الأول من تفاصيل الأقوال والأفعال ، فيُعْلَمُ قطعاً أنَّ تلك الواقعة حقٌّ في الجملة . وبهذا الطريق يُعْلَمُ صدقُ عامَّة ما تَعَدَّدَ جهاتُه المختلفة على هذا الوجه من المنقولات ، وإن لم يكن أحدها كافياً إما لإرساله ، وإما لضعف ناقله ؛ فلا يحتاج ذلك إلى طريق يثبت بها مثل تلك الألفاظ والدقائق . قال رحمه الله : وهذا الأصل ينبغي أن يُعرَفَ ؛ فإنه أصلٌ نافعٌ في الجزم بكثير من المنقولات في الحديث ، والتفسير ، والمغازي " (١) .

الثاني : أن يكون تفسير الصحابي فيما لم يَرِدْ فيه تفسيرٌ عن النبي ﷺ بطريق ثابتٍ ، فإذا وَرَدَ فيه تفسيرٌ عن النبي ﷺ بطريق ثابتٍ مُسْتَنَدٍ لا يكون تفسيرُ الصحابي حُجَّةً ؛ لأنَّ الحُجَّةَ حينئذٍ في تفسير النبي ﷺ ، ويكون تفسير الصحابي مؤيِّداً له . وله أمثلة كثيرةٌ مُتَنَسِّرةٌ في التفاسير ، وإليك مثلاً واحداً منها :

قال الله تعالى : ﴿ وَالْبَقِيَّتُ الصَّالِحَتُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمْلاً ﴾ (١٦) [الكهف] قد جَاءَ في تفسيره عن أبي هريرة ؓ عن النبي ﷺ قال : " سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ

لله ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللهُ أَكْبَرُ " من الباقيات الصالحات ^(١) .

وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : اسْتَكَثِرُوا مِنَ الْبَاقِيَّاتِ الصَّالِحَاتِ ، قِيلَ : مَا هُنَّ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : الْمَلَّةُ ، قِيلَ : وَمَا هِيَ ؟ قَالَ : التَّكْبِيرُ ، وَالتَّهْلِيلُ ، وَالتَّسْبِيحُ ، وَالتَّحْمِيدُ ، وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ ^(٢) .

وجاء تفسيره بهذا عن ابن عباس رضي الله عنه أيضاً كما في الطبري ، والقرطبي ، فهو مُؤَيَّدٌ لِمَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

الثَّالِثُ : أن لا يكون مُعَارِضاً لِمَا ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَإِنْ كَانَ مُعَارِضاً يُنْظَرُ فِيهِ ، فَإِنْ أُمِّكِنَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فَعَلَّ ، وَإِنْ لَمْ يُمْكِنْ رُدَّ .

نَقَلَ الإِمَامُ السُّيُوطِيُّ فِي الْإِيتِقَانِ عَنْ أَبِي طَالِبِ الطَّبْرِيِّ : يَجِبُ أَنْ يَكُونَ اعْتِمَادُهُ (أَيِ الْمَفْسَّرِ) عَلَى النُّقْلِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَعَنْ أَصْحَابِهِ ، وَمَنْ عَاصَرَهُمْ ، وَإِذَا تَعَارَضَتْ أَقْوَامُهُمْ ، وَأُمِّكِنَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا فَعَلَّ ، وَإِنْ تَعَارَضَتْ (أَيِ وَلَا يُمْكِنُ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا) رَدَّ الْأَمْرَ إِلَى مَا ثَبَتَ فِيهِ السَّمْعُ ^(٣) .

قُلْتُ : وَ مِثَالُ مَا أُمِّكِنَ الْجَمْعُ فِيهِ مَا رُوِيَ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَالْبَقِيَّةُ الصَّلَاحُ خَيْرٌ عِنْدَ رَبِّكَ ثَوَابًا وَخَيْرٌ أَمَلًا ﴾ [الكهف] عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «سُبْحَانَ اللَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ ، وَاللهُ أَكْبَرُ» مِنَ الْبَاقِيَّاتِ الصَّالِحَاتِ ، كَمَا تَقَدَّمَ عَنِ الطَّبْرِيِّ .

(١) أخرجه الطبري في التفسير: ٢٣١ / ٨ .

(٢) رواه الحاكم: ١ / ٦٩٤ ، وابن حبان: ١٢١٣ ، وأحمد: ١١٢٨٨ ، وأبو يعلى: ٥٢٤ / ٢ .

(٣) الإيتقان: ٢ / ٢٢٥ .

وفسره ابن عباس رضي الله عنه بالصَّلَوَاتِ الْخَمْسَ في رواية، وبمطلق الطاعات في رواية أخرى^(١).

ولكن يمكن الجمع بين هذه التفسيرات، ولذلك فإن الطبري، والقرطبي، وغيرهما، قالوا: إنَّ الصحيح والصواب هو أن يُرادَ بالْبَاقِيَّاتِ الصَّالِحَاتِ: الْجَمِيعُ من أعمال البرِّ، ولا مُنافاةَ بين هذه الأقوال.

وأمَّا مثال ما لا يمكنُ الجمعُ فيه هو ما وَرَدَ في تفسير قوله تعالى: ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ﴾ [إبراهيم: ٢٤] قال ابن عباس رضي الله عنه: هي شجرة في الجنة^(٢).

وقد صَحَّ عن النبي صلى الله عليه وسلم برواية أنس رضي الله عنه وابن عمر رضي الله عنهما: أنَّ الشجرة الطيبة هي النخلة.

فَمَا رَوَى عن ابن عباس مُعارضٌ لِمَا قد صَحَّ عن النبي صلى الله عليه وسلم، فلا يُقْبَلُ، ولذا قال المفسرُ الطبري: وأولى القولين بالصَّواب في ذلك قولُ من قال: "هي النخلة" لصِحَّة الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم^(٣).

والمثال الثاني لذلك ما جَاءَ عن ابن عباس رضي الله عنه في تفسير قوله تعالى: ﴿مَعِيشَةً ضَنْكًا﴾ [طه: ١٢٤] قال: هو الضِّيقُ في المَعِيشَةِ، أي في الدنيا، بينما صَحَّ

(١) انظر الطبري: ٢٣٠/٨، والقرطبي: ٤١٤/١٠، وابن كثير: ١١٦/٣.

(٢) الطبري: ٤٣٩/٧.

(٣) الطبري: ٤٣٩/٧.

عن النبي ﷺ: أن معيشة ضنكاً هي عذاب الكافر في القبر^(١).

فالصَّواب في ذلك ما ثَبَتَ عن النبي ﷺ من أن المرادَ بها عذاب الكافر في القبر،
وعليه الاعتماد؛ لأنه لا يمكن الجمعُ بين ما قال ابن عباس، وبين ما ثَبَتَ عن النبي ﷺ.



المأخذُ الرَّابِعُ أقوالُ التَّابِعِينَ

المأخذُ الرَّابِعُ لتفسير القرآن هو أقوالُ التابعين رحمهم الله تعالى ، الَّذِينَ تَلَقَّوْا التفسيرَ من الصَّحَابَةِ ، و أَخَذُوا السُّنَّةَ ، والفقهَ عنهم . وهم أعلمُ بالقرآن وتفسيره مِمَّن هو بعدهم ، فليكن المرجع إليهم في التفسير بعد السُّنَّةِ ، و أقوال الصَّحَابَةِ . وهذا هو قولُ الجُمهُور من الأئمة ، وعليه العملُ عند كثيرٍ من المفسِّرين ، كما يظهرُ لمن ينظر في كتب التفسير . قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

”إِذَا لَمْ تَجِدِ التفسيرَ فِي الْقُرْآنِ وَلَا فِي السُّنَّةِ ، وَلَا وَجَدْتَهُ عَنِ الصَّحَابَةِ ، فَقَدْ رَجَعَ كَثِيرٌ مِنَ الْأئِمَّةِ فِي ذَلِكَ إِلَى أَقْوَالِ التَّابِعِينَ“ (١) .

وقال الزُّرْكَشِيُّ فِي البرهان:

”وَفِي الرَّجُوعِ إِلَى قَوْلِ التَّابِعِيِّ رِوَايَتَانِ عَنْ أَحْمَدَ ، وَ اخْتَارَ ابْنُ عَقِيلِ الْمَنَعَ ، وَ حَكَّوْهُ عَنْ شُعْبَةَ ، لَكِنْ عَمَلُ الْمفسِّرينَ عَلَى خِلَافِهِ ، فَقَدْ حَكَّوْا فِي كُتُبِهِمْ أَقْوَالَهُمْ ؛ لِأَنَّ غَالِبَهَا تَلَقَّوْهَا مِنَ الصَّحَابَةِ“ (٢) .

(١) فتاوى ابن تيمية : ٣٦٨ / ١٣ .

(٢) البرهان : ١٥٨ / ٢ .

مُلاحَظَاتٌ حَوْلَ تَفْسِيرِ التَّابِعِينَ

و ههنا ملاحظاتٌ لا تُفَوِّتُكَ في هذا المقام ، فإنها من المُهِمَّاتِ لِمَنْ يُطَالِعُ كُتُبَ

التفاسير :

❖ الأولى : هل في أقوالِ التابعين حُجَّةٌ ؟ فالجوابُ أَنَّهُ إِذَا أَجْمَعُوا عَلَى تَفْسِيرِ آيَةٍ يَكُونُ قَوْلُهُمْ حُجَّةً ، وَ هَذَا مِمَّا لاشْكُ فِيهِ ، وَ أَمَّا إِذَا اختلفوا فلا يَكُونُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ عَلَى بَعْضِ حُجَّةً ، كَمَا يَقُولُ الإِمَامُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ :

”وقال شعبة بن الحجاج وغيره : أقوالُ التابعين في الفروع ليست حُجَّةً ، فكيف تكون حُجَّةً في التفسير؟ يعني أنها لا تكون حجة على غيرهم مِمَّنْ خالفَهُمْ ، وَ هَذَا صَحِيحٌ . وَ أَمَّا إِذَا أَجْمَعُوا عَلَى الشَّيْءِ فلا يُرْتَابُ في كونه حُجَّةً ، فَإِنْ اختلفوا فلا يَكُونُ قَوْلُ بَعْضِهِمْ حُجَّةً عَلَى بَعْضٍ ، وَلَا عَلَى مَنْ بَعْدَهُمْ ، وَيُرْجَعُ فِي ذَلِكَ إِلَى لُغَةِ الْقُرْآنِ ، أَوْ السُّنَنِ ، أَوْ عُمُومِ لُغَةِ الْعَرَبِ ، أَوْ أَقْوَالِ الصَّحَابَةِ فِي ذَلِكَ“^(١) .

❖ الثَّانِيَةُ : أَنَّ مُعْظَمَ مَا وَرَدَ عَنِ التَّابِعِينَ لَمْ يَثْبُتْ بِالْأَسَانِيدِ الصَّحِيحَةِ الثَّابِتَةِ إِلَّا قَلِيلًا ، وَالْأَغْلَبُ عَلَيْهَا الضُّعْفُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ عَنْ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ فَائِدَةٌ غَرِيبَةٌ فِي صَدَدِ الْأَحَادِيثِ ، وَالْآثَارِ الْمَنْقُولَةِ فِي كُتُبِ التَّفَاسِيرِ ، وَالْمَغَازِي ، وَالْمَلَا حِم . فَعَلَيْكَ بِالرُّجُوعِ إِلَى تِلْكَ الْفَائِدَةِ ، فَإِنَّهُ مِمَّا يَنْبَغِي إِقْنَاءَ الْعَنَاءِ عَلَيْهَا ، وَانْظُرْ أَيْضًا مَا نَأْتِي عَلَيْهِ مِنَ النِّقَاشِ الْعِلْمِيِّ بِهَذَا الْخُصُوصِ فِي التَّذْيِيلِ .

❖ الثَّالِثَةُ : أَنَّ الْمَفْسِّرِينَ رَبَّمَا نَقَلُوا عَنِ التَّابِعِينَ الْأَقْوَالَ وَالْعِبَارَاتِ فِي تَفْسِيرِ آيَةٍ ، فَيَظُنُّ مَنْ لَا خِبْرَةَ لَهُ أَنَّهَا أَقْوَالٌ مُخْتَلِفَةٌ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ ، بَيْنَمَا هِيَ رَاجِعَةٌ إِلَى مَعْنَى وَاحِدٍ ، وَإِنَّمَا هُوَ مُحْضٌ اخْتِلَافُ الْأَلْفَاظِ وَالْعِبَارَاتِ .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية :

”تُذَكَّرُ أقوالهم في الآية ، فيقع في عباراتهم تباينٌ في الألفاظ ، يحسبها من لا عِلْمَ عنده اختلافًا ، فيُحْكِيهَا أقوالاً ، وليس كذلك ؛ فَإِنَّ منهم من يُعَبِّرُ عن الشيء بِإِلَازِمِهِ أو نظيره، ومنهم من ينص على الشيء بعينه ، والكل بمعنى واحد في كثير من الأماكن، فَلْيَتَفَطَّنِ اللَّيِّبُ لذلك“ (١).

و قال الزُّرْكَشِيُّ : وربما يحكى عن التابعين عباراتٌ مختلفةُ الألفاظ ، فيُظَنُّ مَنْ لا فهمَ عنده أن ذلك اختلافٌ محقُّ ، فيُحْكِيه أقوالاً ، وليس كذلك ؛ بل يكون كل واحد منهم ذَكَرَ معنى من الآية ؛ لكونه أظهرَ عنده ، أو أَلْيَقَ بحال السائل، و قد يكون بعضهم يخبر عن الشيء بِإِلَازِمِهِ ونظيره ، والآخر بمقصوده و ثَمَرَتِهِ ، والكلُّ يؤول إلى معنى واحدٍ غالباً (٢).

ومثال هذا ما جاء في تفسير ﴿الضَّرَطُ الْمُسْتَعِيمُ ٦﴾ [الفاتحة] فقال بعضهم : هو القرآن ، وقال البعض : اتِّبَاعُ الْقُرْآنِ ، وَفَسَّرَهُ البعض بطاعةِ الله وَرَسُولِهِ ، فهذه الأقوال كُلُّهَا مُتَّفِقَةٌ في المعنى ، وليس فيها أي تَضَادٍ ولا اختلافٍ ، كما لا يخفى .

❖ الرَّابِعَةُ : أَنَّهُ إِذَا وَقَعَ في تفسير آية اختلافٌ حقيقي عن التابعين، و عن غيرهم بحيث لا يمكن الجمع بين هذه الأقوال المختلفة، فهذا على قسمين: أحدهما أن يقع عن شخصٍ واحدٍ، والثاني أن يقع عن الأشخاص، و على كُلِّ فِئْدَةٍ ما هو صحيحٌ من الأقوال، وإن استوت الأقوال في الصحة، ففي القسم الأول يُقَدَّمُ المتأخِّرُ من القولين، ويكونُ المتأخِّرُ ناسِخاً، والمقدَّمُ منسوخاً ، و في القسم الثاني يُطَلَّبُ الترجيحُ

(١) فتاوى ابن تيمية: ٣٧٩/١٣ - ٣٨٠.

(٢) البرهان: ١٥٨/٢.

بأصول الترجيح على ما عُرِفَ في مقامه ، وسيأتي لهذا البحث تكملة في التذليل لهذا الباب .

❁ الخَامِسَةُ : لا يُحْمَلَنَّ حَوْلَكَ ظَنُّ خَاطِئٍ بِالتَّابِعِينَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَقُولُونَ فِي الْقُرْآنِ بِمَحْضِ آرَائِهِمْ نَظْرًا إِلَى مَا نُقِلَ عَنْهُمْ مِنَ الْأَقْوَالِ الْمُخْتَلِفَةِ . إِيَّاكَ أَنْ تَفْهَمَ هَذَا مِنْ هَذَا الْاِخْتِلَافِ ، لِأَنَّ لِلْاِخْتِلَافِ أَسْبَابًا كَمَا سَوْفَ نَتَنَاوَلُ هَذَا الْمَوْضُوعَ فِيمَا يَأْتِي مِنَ الْمُبَاحَثِ .

قال العلامة ابن تيمية : " وأما الذي رُوي عن مجاهد ، و قتادة ، و غيرهما من أهل العلم أَنَّهُمْ فَسَّرُوا الْقُرْآنَ ، فَلَيْسَ الظَّنُّ بِهِمْ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي الْقُرْآنِ ، وَفَسَّرُوا بِغَيْرِ عِلْمٍ ، أَوْ مِنْ قِبَلِ أَنْفُسِهِمْ ، وَقَدْ رُويَ عَنْهُمْ مَا يَدُلُّ عَلَى مَا قُلْنَا : إِنَّهُمْ لَمْ يَقُولُوا مِنْ قِبَلِ أَنْفُسِهِمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ ^(١) .

وكذا قال الإمام الترمذي في جامعهِ ، ولفظه : وهكذا رُويَ عن بعض أهل العلم من أصحاب النبي ﷺ و غيرهم أَنَّهُمْ شَدَّدُوا فِي أَنْ يُفَسَّرَ الْقُرْآنُ بِغَيْرِ عِلْمٍ ، وَأَمَّا الَّذِي رُويَ عَنْ مُجَاهِدٍ وَ قَتَادَةَ وَ غَيْرِهِمَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّهُمْ فَسَّرُوا الْقُرْآنَ ، فَلَيْسَ الظَّنُّ بِهِمْ أَنَّهُمْ قَالُوا فِي الْقُرْآنِ أَوْ فَسَّرُوهُ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَوْ مِنْ قِبَلِ أَنْفُسِهِمْ ^(٢) .



(١) فتاوى ابن تيمية : ٣٧١ / ١٣ .

(٢) الجامع للإمام الترمذي ، أبواب التفسير .

« تذييل »

لَمَّا انْجَرَّ الْبَحْثُ إِلَى هَذَا نَرَى مِنْ الْمَلَائِمِ لِهَذَا الْبَابِ أَنْ نَذْكُرَ ذَيْلًا يَشْتَمِلُ عَلَى
مُطَالَبِهَا عِلَاقَةً لِمَا سَبَقَ مِنَ الْمُبَاحَثِ :

الْمَطْلَبُ الْأَوَّلُ

مَعْرِفَةُ أَسْبَابِ النَّزُولِ

مَعْرِفَةُ أَسْبَابِ النَّزُولِ مِنْ أَهَمِّ مَا تَدْعُو إِلَيْهِ الْحَاجَةُ لِلْمُفَسِّرِ ، وَنَظَرًا إِلَى أَهَمِّيَّتِهَا
أَفْرَدَهَا بِالتَّصْنِيفِ جَمَاعَةً مِنَ الْعُلَمَاءِ ، مِنْهُمْ الْإِمَامُ ابْنُ الْمَدِينِيِّ ، وَالوَاحِدِيُّ ، وَالْجَعْبَرِيُّ ،
وَكَذَا الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ ، وَسَمَّى كِتَابَهُ بِـ: ” الْعَجَبُ الْعُجَابُ فِي مَعْرِفَةِ الْأَسْبَابِ “ وَلَكِنَّهُ
مَا تيسَّرَ لَهُ أَنْ يَكْمَلَهُ ، وَإِنَّمَا بَلَغَ إِلَى قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ ﴾ [سورة
النساء : ٧٨] ، وَأَلْفَ الشَّيْخُ السُّيُوطِيُّ كِتَابًا حَافِلًا ، وَأَسَمَاهُ ” لُبَابُ النُّقُولِ فِي أَسْبَابِ
النُّزُولِ “ .

وَحَيْثُ إِنَّ هَذَا الْمُبْحَثَ يَتَّصِلُ بِالْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ ، يُنَاسِبُ لَهُ هَذَا الْمَقَامُ ، وَلَكُونَهُ
مِنْ أَهَمِّ مَبَاحِثِ التَّفْسِيرِ يَقْتَضِي الْبَسْطَ وَالتَّفْصِيلَ ؛ لِذَلِكَ أَحَاوَلْتُ فِي السُّطُورِ الْقَادِمَةِ أَنْ
أُنَاقِشَ الْمَوْضُوعَ بِأَطْرَافِهِ بِقَدْرِ مِنَ التَّفْصِيلِ .

❁ معنى سبب النزول

سَبَبُ النَّزُولِ هُوَ حَادِثَةٌ وَقَعَتْ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَوْ سُؤَالٌ وُجِّهَ إِلَيْهِ ، فَنَزَلَتْ

الآية، أو الآيات، تتحدّث في شأن تلك الحادثة، أو تُجيبُ على ذلك السؤال، فتلك الحادثة، أو ذلك السؤال هو سبب النزول. ثم الحادثة قد تكون خصومةً شَجَرَتْ، ومشاكسةً ثَارَتْ فيما بين الناس، فتنزل الآية ردّاً على ذلك. ومثاله ما شَجَرَ وَثَارَ من الخلاف في الجماعتين من الأوس والخزرج بدسيسة من اليهود، فنزل فيهم قوله تعالى: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِن تُطِيعُوا فَرِيقًا مِّنَ الَّذِينَ أَوْتُوا الْكِتَابَ يَرُدُّوكُم بِءَدِإِ بَيْنِكُمْ كَفِيرِينَ ﴿١٠٠﴾﴾ [آل عمران] وما بعده من الآيات، تُروِّعُ من الخلاف والشقاق، وتُرْعِبُ في الوحدة والاتفاق^(١).

وقد تكون الحادثة مشتملةً على الخطأ الفاحش، فتنزل الآية تنبّهً على ذلك الخطأ أو تُبيِّنُ في ذلك حُكْمًا، كما وقع لبعض الصحابة في أثناء الصلاة من خلط في سورة "الكافرون"، وهو في نشوته، فنزلت: ﴿يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَرَىٰ حَتَّىٰ تَعْلَمُوا مَا تَقُولُونَ﴾ [النساء: ٤٣]^(٢).

وقد تكون الحادثة على صورة التمني، كما رُوِيَ عن عمر بن الخطاب ؓ أنه قال: وافقتُ رَبِّي في ثلاثٍ: قلتُ: يا رسول الله! لو اتَّخَذْنَا من مقام إبراهيم مُصَلًّى، فنزلت: ﴿وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥] وقلتُ: يا رسول الله! إن نساءك يدخل عليهن البرُّ والفاجرُ، فلو أَمَرْتَهُنَّ أَنْ يَحْتَجِبْنَ! فنزلت آية الحجاب. واجتمع على رسول الله ﷺ نساؤه في الغيرة، فقلتُ لهن: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُ إِنْ طَلَقَنَّ أَنْ

(١) العجب العجاب: ٧٢٥/٢، ولباب النقول: ٥٥/١.

(٢) العجب العجاب: ٨٧٣/٢.

يُبْدِلُهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِمَّنْكَ ﴿[التحریم: ٥] فنزلت كذلك (١).

وقد تكون الحادثة خطأ في الفهم ، فتنزل الآية إزالةً لذلك ، و من ذلك قوله تعالى : ﴿إِنَّ الصِّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ١٥٨] نزلت حين تأثموا من السعي بين الصفا والمروة ظناً منهم أنه من عمل الجاهلية ، فأزالت تلك الشبهة (٢).

وكذلك السؤال المطروح بين يدي النبي ﷺ قد يتعلق بالأمر الغابر ، وقد يتعلق بالأمر الحاضر ، وقد يتعلق بالأمر المستقبل . الأول كقوله تعالى : ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنْ ذِي الْقُرْنَيْنِ﴾ [الكهف: ٨٣] ، والثاني كقوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢١٥] ، والثالث كقوله تعالى : ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ﴾ [النازعات: ٤٢].

❖ فوائد معرفة أسباب النزول

وحيث أن أسباب النزول تتصل بأية من آيات الله تعالى - كما قد ذكرناه - فمعرفة أنها لا تخلو من فائدة ، فمن قال : إنه لا فائدة للإمام بأسباب النزول زعماً منه أنها لا تعدو أن تكون تاريخاً للنزول أو جارية مجرى التاريخ ؛ فقد أخطأ فيما قال و زعم ، وقد ذكر العلماء لمعرفة الأسباب فوائد متعددة ، و من أهمها :

١ - الوقوف على المعنى المراد بالآية الكريمة ؛ حتى قال الواحدي : لا يمكن معرفة تفسير الآية دون الوقوف على قصتها و بيان نزولها (٣).

(١) رواه البخاري: ٣٨٧ و ٤١٢٣ و أحمد: ١٥٢.

(٢) انظر: صحيح البخاري: ٤١٣٥ ، وصحيح مسلم: ٢٢٣٩ ، وسنن الترمذي: ٢٨٩١ ، وسنن أبي

داود: ١٦٣٥ ، وسنن النسائي: ٢٩١٩ ، و مسند أحمد: ٢٣٩٦٠.

(٣) أسباب النزول: ٨.

فَتْحُ الْخَزِيرِ فِي مُهِمَّاتِ التَّفْسِيرِ

وقال ابن دقيق العيد : بيانُ سبب النزول طريقٌ قَوِيٌّ في فهم معنى القرآن^(١) .

وقال الشيخ ابن تيمية : معرفةُ سبب النزول يُعِينُ على فهم الآية ؛ فإنَّ العلم بالسبب يُورِثُ العلمَ بالمُسَبَّبِ^(٢) .

وقال السيوطي في لُبَّابِ النُّقُولِ : وقد أَشْكَلَ على جماعةٍ من السَّلَفِ معاني آياتٍ ؛ حتى وقفوا على أسباب نزولها ، فزَالَ عنهم الإشْكَالُ^(٣) .

وههنا أمثلةٌ في هذا الخصوص تُوضِّحُ لك ما قال العلماء من ضرورة معرفة أسباب النزول :

• قال الله تعالى: ﴿ قُلْ لَا أَجِدُ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ يَطْعَمُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَيْتَةً أَوْ دَمًا مَسْفُوحًا أَوْ لَحْمَ خَنْزِيرٍ ﴾ [الأنعام: ١٤٥] .

هذه الآية بظاهرها تُشِيرُ إلى حصر المحرمات فيما ذُكِرَ ، مع أنه ليس كذلك ، ولذا قال الإمام الشافعي : " إِنَّ الْكُفَّارَ لَمَّا حَرَّمُوا مَا أَحَلَّ اللَّهُ ، وَاحْتَلَوْا مَا حَرَّمَ اللَّهُ ، وَكَانُوا عَلَى الْمُضَادَّةِ وَالْمُحَادَّةِ ، فَجَاءَتِ الْآيَةُ مُنَاقِضَةً لْغَرَضِهِمْ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ : لَا حَلَالَ إِلَّا مَا حَرَّمْتُمُوهُ ، وَلَا حَرَامَ إِلَّا مَا أَحَلَلْتُمُوهُ ، نَازِلًا مَنْزِلَةً مَنْ يَقُولُ : لَا تَأْكُلِ الْيَوْمَ حَلَاوَةً ، فَتَقُولُ : لَا أَكُلُ إِلَّا حَلَاوَةً ، وَالْغَرَضُ الْمُضَادَّةُ ، لَا النَّفْيُ وَالْإِثْبَاتُ عَلَى الْحَقِيقَةِ ، فَكَأَنَّهُ قَالَ تَعَالَى : لَا حَرَامَ إِلَّا مَا أَحَلَلْتُمُوهُ مِنَ الْمَيْتَةِ ، وَالدَّمِ ، وَلَحْمِ الْخَنْزِيرِ ، وَمَا أَهْلُ غَيْرِ اللَّهِ بِهِ ، وَلَمْ يَقْصِدْ حَلَّ مَاوَرَاءَهُ ، إِذِ الْقَصْدُ إِثْبَاتُ التَّحْرِيمِ ، لَا إِثْبَاتُ الْحَلِّ . قَالَ

(١) لباب النقول : ١٣ .

(٢) فتاوى ابن تيمية : ٣٣٩ / ١٣ .

(٣) لباب النقول : ١٣ .

إمام الحرمين: وهذا في غاية الحسن ، ولولا سَبَقُ الشافعي إلى ذلك لما كنا نستجيز مخالفة مالك في حصر المحرمات فيما ذَكَرَتْهُ الآية^(١) .

• قال الله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَسْنَنُ مِنَ الْمَحِيضِ مِنْ نِسَائِكُمْ إِنْ أَرْبَبْتُمْ فَعَذَّبُكُمْ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ﴾ [الطلاق: ٤].

وقد أَشْكَلَ معنى هذا الشرط على بعض الأئمة؛ حتى قالتِ الظَّاهِرِيَّةُ بأن الآية لا عدة عليها إذالم تَرْتَبْ، مع أن سبب النزول يقطعُ الإشكالَ ، وهو ما أَخْرَجَهُ الحاكمُ في المستدرک، والبيهقي في السنن الكبرى ، عن أبي بن كعب أنه قال : لما نَزَلَتِ الآيةُ التي في سورة البقرة في عِدَّةِ النِّسَاءِ ، قالوا : قد بقي عَدَدٌ من النساءِ يُدْكَرْنَ؛ الصغار، والكبار، فنزلت^(٢).

٢- إزالة الإشكال عن الآية ، وتبديد الشُّكوك عنها ، قال الشاطبي : " إنَّ الجهل بأسباب التنزيل مَوْقِعٌ في الشبه والإشكالات ، و مورد للنصوص الظاهرة مَوْرِدَ الإجمال حتى يقع الاختلاف، وذلك مَظَنَّةٌ وَقُوعُ النزاع "^(٣).

و نذكر في هذا الصدد مثالين :

• قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الصِّفَا وَالْمَرَوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ [البقرة: ١٥٨].

و ظاهرُ الآية يدلُّ على أن السعي بين الصِّفَا والمروة ليس بواجب ، بالرغم من

(١) ذكره في البرهان: ١/ ٢٣، والإتقان: ١/ ٣٩.

(٢) المستدرک: ٢/ ٥٣٤ ، سنن البيهقي: ٧/ ٤٢٠.

(٣) الموافقات: ٣/ ٢٠٢.

أن السعي واجب عند الجمهور ، ومن لم يتفطن لأصل المعنى ذهب إلى عدم فرضيته تمسكاً بظاهر الآية ، وسبب نزولها يُرِيحُ السَّتَرَ عن المراد ، فقد رُوِيَ عن عُرْوَةَ بن الزُّبَيْر أنه قال لعائشة أم المؤمنين رضي الله عنها : أَرَأَيْتِ قول الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّافَا وَالْمَرَوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللَّهِ فَمَنْ حَجَّ أَلْبَيْتَ أَوْ اعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطُوفَ بِهِمَا﴾ فوالله ما على أحد جناح أن لا يطوف بالصفاء والمروة ، قالت : بئس ما قلت يا ابن أخي ! إن هذه لو كانت كما أولَّتها عليه كانت : ” لا جناح عليه أن لا يتطوف بهما “ ولكنها أنزلت في الأنصار ، كانوا قبل أن يُسَلِّمُوا يُهْلُونَ لِمَنَاة الطَّاغِيَةِ التي كانوا يَعْبُدُونَهَا عند المُشَلَّل ، فكان من أهل يَتَحَرَّجُ أن يطوف ، فلما أسلموا ، سألوا رسول الله ﷺ عن ذلك ، قالوا : يا رسول الله ! إنا كنا نتحرج أن نطوف بين الصفا والمروة ، فأنزل الله الآية ^(١) .

• قال الله تبارك وتعالى: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ

يَفْعَلُوا﴾ [آل عمران: ١٨٨]

أشكلت هذه الآية على مروان بن الحكم ، وأرسل بوابه إلى ابن عباس ، وقال : قل له لئن كان كل امرئ فرح بما أوتي وأحب أن يحمداً بما لم يفعل مُعَذِّباً ، لَنُعَذِّبَنَّ أَجْمَعُونَ ، فقال ابن عباس رضي الله عنه : ما لكم وهذه الآية ، إنما دعا النبي ﷺ يهود ، فسألهم عن شيء ، فكتموه إياه وأخبروه بغيره ، فأرؤهُ أن استحمدوا إليه بما أخبروه عنه فيما سألهم ، وفرحوا بما أُوتُوا من كتبهم ، ثم قرأ : ﴿وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ﴾ إلى قوله ﴿وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا﴾ [آل عمران: ١٨٧-١٨٨] ^(٢) .

(١) رواه البخاري: ١٥٣٤ ، ومسلم: ٠٢٢٤ ، وأحمد: ٢٣٩٦٠ ، وأبوداود: ١٦٢٥ ، والترمذي:

٢٨٩١ ، والنسائي: ٢٩١٩ ، ومالك: ٧٣٣ .

(٢) رواه البخاري: ٤٢٠٢ ، ومسلم: ٤٩٨٢ ، والترمذي: ٠٢٩٤ ، وأحمد: ٢٥٧٧ .

قال الشاطبي مُعلّقاً عليه : فهذا السبب بيّن أن المقصود من الآية غير ما ظهر لمروان^(١).

٣- الصيانة عن الوقوع في هوة الجهل ؛ لأنه قد يغفل المرء عن سبب النزول ويُسبّب ذلك الوقوع في ورطة الجهل ، من ذلك ما رُوِيَ : أنه لما نزل تحريم الخمر قالت اليهود : أليس إخوانكم الذين ماثوا كانوا يشرّبونها ؟ فأنزل الله تعالى : ﴿ لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ ﴾ [المائدة: ٩٣]^(٢).

وعلى الرغم من ذلك رُوِيَ أن عمر ؓ استعمل قدامة بن مظعون ؓ على البحرين، فقَدِمَ الجارودُ على عُمر ؓ ، فقال : إن قدامة شرب فسكّر ، فقال عُمر : مَنْ يشهد على ما تقول ؟ قال الجارود : أبو هريرة يشهد على ما أقول - إلى أن قال - : فقال عُمر : يا قدامة إني جالِدُك ، قال : والله لو شربت كما يقولون ما كان لك أن تجلدي ، قال عُمر : ولِمَ ؟ قال : لأن الله تعالى يقول : ﴿ لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ ﴾ [المائدة: ٩٣] فقال عُمر : إِنَّكَ أخطأت التأويل يا قدامة ، إذا اتَّقَيْتَ الله اجتنبت ما حَرَّمَ الله ، (وفي رواية) فقال عُمر : ألا تَرُدُّونَ عليه قوله ؟ فقال ابنُ عباسٍ : إنّ هؤلاء الآيات أنزلن عُذراً لِلْمَاضِيْنَ ، وَحُجَّةً لِلْبَاقِيْنَ ، فعذرُ الماضين بأنهم لَقُوا الله قبل أن تُحَرَّمَ عليهم الخمر ، وَحُجَّةٌ عَلَى الْبَاقِيْنَ لأن الله يقول : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ ﴾ [المائدة: ٩٠] ثم قرأ إلى آخر الآية الأخرى ، فإن كان من الذين آمنوا وعملوا الصالحات ثم اتقوا وآمنوا ثم اتقوا وأحسنوا ، فإن الله قد نهى أن يشرب الخمر ، قال عُمر : صَدَقْتَ^(٣).

(١) الموافقات: ٣/ ٢٠٢.

(٢) الدر المنثور: ٣/ ١٧٢.

(٣) انظر: سنن الدارقطني: ٣/ ١٤٢ ، السنن الكبرى للنسائي: ٦/ ٦٤ ، السنن الكبرى للبيهقي: =

و أَخْرَجَ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وابن المنذر من طريق عطاء بن السائب عن محارب بن دثار : أن ناساً من أصحاب النبي ﷺ شَرَبُوا الحَمَرَ بالشام ، واستدلُّوا على جوازِهِ بهذه الآية حينما قَدِمُوا على عمر بن الخطاب ﷺ ، فَشَاوَرَ فِيهِمُ النَّاسَ ، فقال علي ﷺ : أَرَى أَنَّهُمْ شَرَعُوا في دين الله ما لم يأذن الله فيه ، فَإِنْ زَعَمُوا أَنَّهُ حَلَالٌ فاقْتُلْهُمْ ، وَإِنْ زَعَمُوا أَنَّهُ حَرَامٌ ، فاجْلِدْهُمْ ثمانين ثمانين^(١) .

✽ طريقُ مَعْرِفَةِ أسبابِ النُّزُولِ

قالوا : لا طريقَ إلى معرفة أسباب النزول إلا النقل الصحيح ، ولا يَحِلُّ الكلامُ فيها إلا بالسَّماعِ والرواية . قال الواحدي : " لا يَحِلُّ القولُ في أسباب نزول الكتاب إلا بالرواية والسَّماعِ عَمَّنْ شَاهَدُوا التَّنْزِيلَ ، ووقفوا على الأسباب ، و بحثوا عن عِلْمِهَا ، وَجَدُّوا في الطلب^(٢) " .

ثم لِيُعْلَمَ : أن الراوي قد يُصَرِّحُ بأن الآية نزلت بسبب تلك الواقعة ، وقد يُعَبِّرُ عنه بأنّه نَزَلَتْ الآيةُ في كذا ، فأما إذا رُوِيَ سببُ النزول صراحةً عن صحابي، فإنه في حكم المرفوع المسند عند جمهور المحدثين ، وأما إذا قال الصحابي : " نَزَلَتْ في كذا " ، ففيه خلافٌ بين الأئمة ، فالإمام البخاري يُدْخِلُهُ في المسند ، وغيره لا يُدْخِلُهُ في المسند المرفوع . والوجهُ في ذلك أنَّ قوله " نَزَلَتْ في كذا " يَحْتَمِلُ أن يكون بياناً للسبب ، وَيَحْتَمِلُ أن يكون من جنس الاستدلال بالآية ؛ لأنه عُرِفَ من عادتهم أنهم رُبما يُعَبِّرُونَ بهذا عَمَّا تَضَمَّنَتِ الآيةُ من الأحكام ، كما يقول العلامة ابن تيمية في " مقدمة التفسير "

$$= ٣٢٠ / ٨$$

(١) ملخصاً من الدر المنثور: ٣ / ١٧٤ .

(٢) أسباب النزول: ٨ .

وهذه عبارته :

”قوله نزلت هذه الآية في كذا، يُرادُ به تارةً سببُ النُّزول ، و يُرادُ به تارةً أنَّ ذلك داخلٌ في الآية ، وإن لم يكن السببُ ، كما تقول : عُنِيَ بهذه الآية كذا . وقد تنازع العلماءُ في قول الصحابي : نزلت في كذا ؛ هل يجري مجرى المُسندِ ، كما لو ذَكَرَ السببُ الذي أُنزلت لأجله ، أو يجري مجرى التفسير منه الذي ليس بمُسند ؟ فالبخاري يُدخِلُه في المُسند ، وغيره لا يُدخِلُه فيه ، وأكثرُ المسانيد على هذا الاصطلاح كُمسند أحمد وغيره ، بخلاف ما إذا ذَكَرَ سبباً نزلت عقبه ، فإنهم كلهم يُدخِلُون مثل هذا في المُسند“^(١).

وقال الإمام الزركشي :

”قد عُرِفَ من عادة الصحابة والتابعين أن أحدهم إذا قال : نزلت هذه الآية في كذا ، فإنه يُريدُ بذلك أنها تتضمن هذا الحكم ، لا أنَّ هذا كان السبب في نزولها . وجماعة من المحدثين يجعلون هذا من المرفوع المُسند ، وأما الإمام أحمد فلم يُدخِلُه في المُسند ، وكذلك مسلم وغيره ، وجعلوا هذا مما يُقال بالاستدلال وبالتأويل ، فهو من جنس الاستدلال على الحكم بالآية ، لا من جنس النقل لما وَقَعَ“^(٢).

وقال الإمام المُحدث الشَّاه ولي الله الدهلوي :

”والذي يظهرُ من استقراء كلام الصحابة والتابعين ؓ أنهم كانوا لا يستعملون ”نزلت في كذا“ لمجرد بيان الحادث الذي وَقَعَ في زمنه ؓ ، و كان سبباً لنزول الآية ؛ بل ربما يذكرون بعض ما صدقت عليه الآية ، مما حدث في زمنه ؓ ، أو حدث بعده ؓ ، فيقولون : ”نزلت في كذا“ ، ولا يلزم في هذه الصورة انطباق جميع القيود المذكورة في

(١) فتاوى ابن تيمية ١٣ / ٣٣٩ - ٣٤٠ .

(٢) البرهان : ١ / ٣٢ .

الآية ؛ بل يكفي انطباق أصل الحكم فحسب ، وقد يُسْتَوْن سَوْالاً سُئِلَ ٧ عنه أو حادثة حدثت في عهد النبي ﷺ ، واستنبط ﷺ حكمها من الآية ، و تلاها عليهم في ذلك الباب، فيقولون : ”نزلت في كذا“ وربما يقولون في هذه الصور ”فأنزل الله قوله كذا، أو فنزلت“ (١).

قال الراقم : عفا الله عنه : مثاله ما رُوي عن ابن عباس ؓ قال : مرَّ يهودي بالنبي ﷺ ، فقال : كيف تقول يا أبا القاسم ! إذا وضع الله السموات على ذه ، والأرضين على ذه ، والماء على ذه ، والجبال على ذه ، و سائر الخلق على ذه ، فأنزل الله تعالى قوله : ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ [الأنعام: ٩١].

والصوابُ في ذلك ما جاء بلفظ : فقرأ رسولُ الله ﷺ : ﴿وَمَا قَدَرُوا اللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾ كما جاء في صحيح البخاري ، و مسلم ، و في مسند أحمد (٢) .

والوجهُ في ذلك أنَّ الآيةَ مكيَّةٌ لا مدنيَّةٌ ، وهذه الواقعة إنما وقعت في المدينة كما هو واضحٌ ، فعُلمَ أنَّ ابن عباس ؓ لم يُردِّ بقوله : ”فأنزل الله“ أنَّ الله أنزل هذه الآية في هذه الواقعة ، بل إنما أراد بقوله : إنَّ هذه الآية تصدَّق عليها .

والمثال الثاني ما أخرجه البخاري عن أنس بن مالك ؓ : قال سمع عبدُ الله بن سلام بمَقْدَم رسول الله ﷺ ، فأتاه فقال : إني سَأَلْتُكَ عن ثلاثٍ لا يعلمهنَّ إلا نبيٌّ ، ما أوَّلُ أشرط السَّاعَةِ؟ وما أوَّلُ طَعَامِ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ وما يَنْزِعُ الْوَلَدُ إِلَى أَبِيهِ أو إِلَى أُمِّهِ؟ قال: أَخْبَرَنِي بِهِنَّ جَبْرِيلُ آنِفًا ، قال : جبريل ؟ قال : نعم ، قال : ذاك عَدُوُّ الْيَهُودِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ ، فقرأ هذه

(١) الفوز الكبير : ٦٠-٦١ .

(٢) البخاري: ٤٤٣٧ ، مسلم : ٤٩٩٢ ، أحمد : ١٤٣٨ .

الآية: ﴿قُلْ مَنْ كَانَ عَدُوًّا لِجِبْرِيلَ فَإِنَّهُ نَزَّلَهُ عَلَى قَلْبِكَ﴾ [البقرة: ٩٧] ^(١).

قال الحافظ ابن حجر: ظاهر السياق أن النبي ﷺ هو الذي قرأ الآية ردّاً لقول اليهود، ولا يستلزم ذلك نزولها حينئذٍ وهو المعتمد، فقد روى أحمد، والترمذي، والنسائي في سبب نزول الآية قصة غير قصة عبد الله بن سلام ^(٢).

فاتَّصَحَ مما نقلناه من عبارات هؤلاء الأئمة: أن النبي ﷺ والصحابة والتابعين قد كانوا يُطْلِقُونَ التعبيرَ بقولهم: "نزلت في كذا" ولا يُريدُونَ أنه كان السببُ في نُزُولِهَا، ولذا لم يُعَدَّ هذا عند الجمهور من المحدثين من المسند المرفوع؛ لاحتمال أن يكون ذلك منهم استنباطاً واستدلالاً.

وهذا كله إذا جاء عن صحابي، وأما إذا جاء عن تابعي فهو أيضاً في حكم المرفوع؛ لأن مثل ذلك لا مجال للرأي فيه، ولكنه - لكون اسم الصحابي ساقطاً - يُعَدُّ من المرسل، وحكمه أن لا يُقْبَلَ إلا إذا صحَّ أو اعتُضِدَ بمرسلٍ آخر ونحوه، وكان الراوي له (وهو ههنا التابعي) من أئمة التفسير الذين كانوا يأخذون عن الصحابة كمجاهد بن جبر، وعكرمة، وسعيد بن جبر، وغيرهم ^(٣).

❖ تعدد الأسباب وطريق التعامل معها

لا يَعُزُّبُ عنكم أن المفسرين كثيراً ما يذكرون لنزول الآية أسباباً متعددة، وهو مما قد يتضجر منه الناظر في التفسير؛ إذا مرَّتْ به أسبابٌ عديدةٌ في نزول آية؛ بالرغم من أنه لا إشكال ولا اضطراب فيه في الحقيقة، وعلى كل فبينما نحن في هذا الموقف يُنَاسِبُ

(١) رواه البخاري: ٤١٢٠.

(٢) فتح الباري: ١٦٦/٨.

(٣) انظر: لباب النقول: ١٥، والإتقان: ١/٤٢.

لنا أن نتساءل: أنه كيف يُعَامَلُ المفسرُ بأسبابٍ عديدة إذا مرَّت به في التفاسير؟
فالجوابُ عنه: أن ههنا صُوراً عديدةً؛ ولكل صورةٍ حكمٌ يُخَالِفُ حكماً تأخذه
صورةٌ أخرى:

الصُّورَةُ الْأُولَى: أن يُعَبَّرَ الراوي بقوله ”نَزَلَتْ فِي كَذَا“ ويقول الآخر ”نزلت في كذا“ ويذكر أمراً آخر، ففي هذه الصورة لا مُنَافَاةَ بين قوليهما، فإنهم -كما تقدم- قد يُريدُونَ بهذا التعبير أن الآيةَ تَتَضَمَّنُ هذا الحكمَ، لا أن هذا كان سبباً لنزول الآية، فعلى هذا لا منافاةَ بينهما إذا كان اللفظ يتناولهما.

الصُّورَةُ الثَّانِيَةُ: أن يذكر واحدٌ سببَ نزول الآية صراحةً، بينما الآخر يقول: ”نزلت الآية في كذا“ ويذكر أمراً آخر، ففيه المعتمد قول مَنْ صَرَّحَ بسبب النزول، ويُحْمَلُ قولُ مَنْ قال: ”نزلت في كذا“ على استنباط منه. ومثاله ما رُوِيَ عن ابنِ عُمَرَ قال: أَنْزِلَتْ ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢٢٣] في إتيان النساء في أدبارهن^(١).

مع أن جابراً رضي الله عنه صَرَّحَ بخلافه، وقال: كانت اليهودُ تقولُ: مَنْ أَتَى امرأةً من دُبُرِها في قُبْلِها جاء الولدُ أحوَل، فأنزل الله: ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ﴾^(٢).

فالاكتفاءُ على حديث جابرٍ ويُحْمَلُ قولُ ابنِ عمرَ على أنه استنباطٌ منه.

الصُّورَةُ الثَّلَاثَةُ: أن يُصَرَّحَ كُلُّ واحدٍ منهما بسبب النزول، ولكن يذكر كل منهما ما لا يذكره الآخر، ويكون إسنادُ أحدهما صحيحاً دون الآخر، فالمعتمدُ هو الصحيح.

(١) أخرجه البخاري: ٤١٦٣.

(٢) أخرجه البخاري: ٤١٦٢، ومسلم: ٢٥٩٧، والترمذي: ٢٩٠٤، وأبوداود: ١٨٤٨، وابن ماجه:

١٩١٥، والدارمي: ١١١٢.

ومثاله ما جاء عن جُنْدُب قال : اشتكى النبي ﷺ فلم يَقُمْ ليلةً أو ليلتين ، فأتته امرأةٌ ، فقالت : يا مُحَمَّدُ ! ما أرى شيطانَكَ إلا قد تَرَكَكَ ، فأنزل اللهُ تعالى: ﴿ وَالْضُّحَى (١) وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَى (٢) مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى (٣) ﴾ [الضحى] (١).

وقد جاء في سَبَبِ نَزُولِ هذه الآيات غيرُ ما ذُكِرَ ، فقد أخرج الطبراني ، وابن أبي شيبَةَ عن حَفْص بن سعيد عن أمه عن خولة ، وكانت خادِمَ النبي ﷺ قالت : إن جِرَوا دَخَلَ بَيْتَ النبي ﷺ ، فدَخَلَ تَحْتَ السَّرِيرِ فمات ، فمكث النبي ﷺ أربعةَ أَيامٍ لا ينزل عليه الوحي ، فقال : يا خَوْلَةُ ! ما حدث في بيت رسول الله ﷺ ؟ جبريل لا يأتيني ، فقلتُ في نفسي : لو هيأتُ البيتَ وكُنْستُهُ ، فأهويتُ بِالْمِكنَسَةِ تَحْتَ السَّرِيرِ ، فأخرجتُ جِرَوا ، فجاء النبي ﷺ تَرَعُدُ لحيتهُ ، وكان إذا نَزَلَ عليه أَخَذَتْهُ الرَّعْدَةُ ، فأنزل اللهُ ﷻ ﴿ وَالضُّحَى (١) وَاللَّيْلُ إِذَا سَجَى (٢) مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى (٣) ﴾ (٢).

ولكن في سنده من لا يُعَرَفُ ، كما قال الهيثمي (٣) . ومع ذلك فهو خلافُ ما ثبت في الصحيح ، و قال الإمامُ ابن حجر : و وجدتُ الآنَ في الطبراني بإسنادٍ فيه من لا يُعَرَفُ أنَّ سببَ نزولها وجودُ جِرَوا كلبٍ تَحْتَ سُريره ﷺ لم يشعر به ، فأبطأ عنه جبريل لذلك ، وقصة إبطاء جبريل بسبب كون الكلب تحت سريره مشهورة ؛ لكن كونها سبب نزول هذه الآية غريب ؛ بل شاذٌّ مردودٌ بها في الصحيح (٤) .

الصُّورَةُ الرَّابِعَةُ : أن يكون حديثُ كُلِّ منهما صحيحاً ، فيُطْلَبُ التَّرجيحُ من

(١) أخرجه البخاري: ٤٥٦٩، ومسلم: ٣٣٥٥، وأحمد: ١٨٠٥٣.

(٢) أخرجه الطبراني في المعجم الكبير: ٢٤/٢٤٩، والشيباني في الأحاد والمثاني: ٦/٢١١.

(٣) مجمع الزوائد: ٧/١٣٨.

(٤) فتح الباري: ٨/٧١٠.

الخارج ، مثل أن يكون أحدهما أصحَّ من الآخر ، أو يكون راوي أحدهما مشاهداً للقصة ، أو نحو ذلك من وجوه الترجيح . ومثال ذلك ما رُوِيَ عن ابن مسعود قال : كنتُ أمشي مع النبي ﷺ بالمدينة ، وهو يتوكأ على عسيبٍ ، فمرَّ بنفري من اليهود ، فقال بعضهم : لو سألتُموه ، فقالوا : حدَّثنا عن الروح ، فقام ساعة ، ورفَعَ رأسه ، فعرفتُ أنه يُوحى إليه ، فتأخَّرتُ عنه حتَّى صعد الوحي ، ثُمَّ قَالَ ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء] (١) .

وقد جاء عن ابن عباس رضي الله عنهما قال : قالت قريش لليهود : أعطونا شيئاً ، نسأل هذا الرجل ، فقالوا : سلوه عن الروح ، فسألوه ، فأنزل الله تعالى : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء] (٢) .

فهذا خلاف ما رواه ابن مسعود ، والأول راجع لوجهين : الأوَّل : أنه أصحُّ من رواية ابن عباس ؛ لكونه ممَّا رواه البخاري ومسلم ، والثاني : أن ابن مسعود رضي الله عنه كان حاضرَ القصة .

الصُّورَةُ الْخَامِسَةُ : أن يستويَ الحديثان في الصَّحَّةِ ، ولا مُرَجَّحَ لأحدهما ، ومع ذلك فيمكنُ الجمعُ بينهما ، بأن يُحمَلَ كُلُّ ما رُوِيَ في ذلك على أنه سببٌ لنزول الآية مُستَقِلًّا ، لأنه يجوز أن يكون السببُ لنزول الآية مُتَعَدِّدًا . قال الإمام ابن تيمية : وإذا ذَكَرَ أحدهم لها سبباً نزلت لأجله وذكر الآخر سبباً ، فقد يمكنُ صدقُهما بأن تكون نزلت عقب تلك الأسباب (٣) .

(١) أخرجه البخاري: ٤٣٥٢، ومسلم: ٥٠٠٢، والترمذي: ٣٠٦٦، وأحمد: ٣٥٠٥.

(٢) رواه الترمذي: ٣٠٦٥، وأحمد: ٢١٩٥.

(٣) فتاوى ابن تيمية: ٣٤٠ / ١٣.

ومثاله ما أخرجه البخاري ، وابن ماجه عن ابن عباس رضي الله عنه : أن هلال ابن أمية قذف امرأته عند النبي ﷺ بشريك بن سمحاء ، فقال النبي ﷺ : **الْبَيْتَةُ** أو **حَدٌّ** في ظهرك ، فقال : يا رسول الله ! إذا رأيت أحداً مع امرأته رجلاً **يَنْطَلِقُ** يَلْتَمِسُ **الْبَيْتَةَ** ؟ فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ **وَالَّذِينَ يَزْمُونَ زَوْجَهُمْ** ﴾ حتى بلغ ﴿ **إِنْ كَانَ مِنَ الصَّادِقِينَ** ﴾ [النور: ٦-٩] ^(١).

ورُوي في نزول هذه الآيات سبب آخر عن سهل بن سعد ، قال : جاء عُوَيْمِرُ إلى عاصم بن عدي ، فقال : أسأل رسول الله ﷺ : أَرَأَيْتَ رجلاً وَجَدَ مع امرأته رجلاً أَيْقَلْتُهُ ، فَتَقْتُلُونَهُ ، أَمْ كَيْفَ يَصْنَعُ ؟ فَسَأَلَ عاصمُ رَسُوْلَ اللَّهِ ﷺ ، فَعَابَ السَّائِلَ ، فَأَخْبَرَ عاصمٌ عُوَيْمَرَ ، فقال : والله ! لا أنتهي حتى أسأل رسول الله ، فَأَتَاهُ فقال : إِنَّهُ قَدْ أَنْزَلَ فِيكَ وَفِي صَاحِبِكَ قُرْآنٌ ^(٢).

و هاتان الروايتان تستويان في الصحة ، ولا مُرَجَّحَ لإحداهما على الأخرى ، ولا يَبْعُدُ أن يُحْمَلَ هذا على تعدد الأسباب ، كما قال النووي ، والخطيب البغدادي ، وابن حجر العسقلاني ، وغيرهم من العلماء. قال الإمام النووي في شرح مسلم : قلت : ويحتمل أنها نزلت فيهما جميعاً ، فلعلهما سألَا في وَقْتَيْنِ مُتَقَارِبَيْنِ ، فنزلت الآية فيهما ^(٣).

وقال ابن حجر ما ملخصه : اختلف الأئمة في هذا الموضع ، فمنهم من رَجَّحَ أنها نزلت في شأن عُوَيْمَرَ ، ومنهم من رَجَّحَ أنها نزلت في شأن هلال ، ومنهم من جَمَعَ

(١) رواه البخاري: ٤٣٧٨ ، وأبوداود: ١٩٢١ ، والترمذي: ٣١٠٣ ، وابن ماجه: ٢٠٥٧ ، وأحمد:

٢٠٢٦ .

(٢) رواه البخاري: ٤٣٧٦ ، ومسلم: ٢٧٤١ ، وأبوداود: ١٩١٧ ، والنسائي: ٣٣٤٩ ، وابن ماجه:

٢٠٥٦ ، والدارمي: ٢١٣٦ ، ومالك: ١٠٣٥ .

(٣) شرح مسلم : ٤٨٨ / ١ .

بينهما بأنَّ أوَّل من وقع له ذلك هلالٌ ، وصادَفَ حَجِيءٌ عويمراً أيضاً ، فنزلت في شأنها معاً في وقت واحد - إلى أن قال - : ولا مانع أن تتعدَّد القصصُ ويتحدَّ النزولُ^(١) .

الصُّورَةُ السَّادِسَةُ : أن لا يمكن الجمعُ بين هذه الأسباب ، لبُعْدِ الزَّمانِ بينها ، مع استواء الروايات في الصحة ، فهذه حكمُها أن يُحْمَلَ على تعدُّد النزولِ وتكرُّره .

ومثال ذلك : ما روى المسيَّبُ قال : لما حَضَرَ أبا طالبٍ الوفاةُ دخل عليه رسول الله ﷺ ، وعنده أبو جهل و عبد الله بن أبي أمية ، فقال : أي عم ! قل لا إله إلا الله ، أحتاجُ لك بها عند الله ، فقال : أبو جهل و عبد الله : يا أبا طالب ! أترغبُ عن ملة عبد المطلب ؟ فلم يَزَالَا يُكَلِّمَانِهِ حتَّى قال : هو على ملة عبد المطلب ، فقال النبي ﷺ : لَأَسْتَغْفِرَنَّ لَكَ مَا لَمْ أَنَّهُ عَنْهُ ، فنزلت ﴿ مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة: ١١٣]^(٢) .

وقد وَرَدَ سببانِ آخَرانِ في نُزُولِها غيرُ ما ذُكِرَ :

الأوَّل : ما أخرجَ الترمذي و حسنُه ، وغيرُه عن علي ﷺ قال : سمعتُ رجلاً يستغفر لأبويه ، وهما مُشْرِكان ، فقلتُ : تَسْتَغْفِرُ لأبويك وهما مُشْرِكان ؟ فقال : استغفر إبراهيمَ لأبيه وهو مُشْرِكٌ ، فذكرتُ ذلك لرسول الله ﷺ فنزلت^(٣) .

والثَّاني : ما أخرجَه الحاكم و غيره عن ابن مسعود ﷺ قال : خرج النبي ﷺ يوماً إلى المقابر ، فجلس إلى قبرٍ منها ، فناجَاهُ طويلاً ثم بكى ، فقال : إن القبر الذي جلستُ

(١) فتح الباري: ٤٥٠ / ٨ .

(٢) رواه البخاري: ٤٣٠٧ ، ومسلم: ٣٥ ، والنسائي: ٢٠٠٨ ، وأحمد: ٢٢٥٦٢ ، والحاكم:

٣٦٦ / ٢ .

(٣) رواه الترمذي: ٣٠٢٦ ، والنسائي: ٢٠٠٩ ، وأحمد: ١٠٣٦ ، والحاكم: ٣٦٥ / ٢ .

عنده قبر أمي، وإني استأذنتُ ربِّي في الدُّعاءِ لها فلم يأذن لي، فَأُنْزِلَ عَلَيَّ : ﴿ مَا كَانُ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ ﴾ [التوبة: ١١٣] ^(١).

قال الرَّاقِمُ : ويحتمل في هذا أن يكون النزول مُتَكَرِّراً مع كل سببٍ ، ويحتمل أن يكون نزول الآية تَأَخَّرَ ، وإن كان سببها تَقَدَّمَ ، وإلى الأول ذهب الإمام السيوطي ، وإلى الثاني من الاحتمالين جَنَحَ الإمام ابن حجر في فتح الباري ، وقال : الأصلُ عدم تَكَرُّر النزول ^(٢) .

❖ قد يتعدد النازل مع توحد السبب

لا يخفى عليكم أنه قد يَتَعَدَّدُ النَّازِلُ مع توحد السبب بأن يكون أمرٌ واحدٌ سَبَباً لنزول آيتين أو آياتٍ متعدّدةٍ على عكس ما تَقَدَّمَ ، ولا إشكال فيه ولا مانع من ذلك ؛ لأنه قد يكون هذا التعدّد أبلغ في إقناع الناس وهداية الخلق ، وأظهر في بيان الحق عند الحاجة .

مثاله : ما رواه الطبري والطبراني عن ابن عباس قال : كان رسول الله ﷺ جالساً في ظلِّ حُجْرَتِهِ ، فقال : إنه سيأتيكم إنسانٌ ينظر إليكم بعيني شيطانٍ ، فإذا جاء فلا تُكَلِّمُوهُ ، فلم يلبثوا أن طَلَعَ رجلٌ أَرَزَقُ الْعَيْنَيْنِ ، فدَعَاهُ رسولُ الله ﷺ ، فقال : عَلَامَ تَشْتُمْنِي أَنْتَ وَأَصْحَابُكَ ؟ فانطلق الرجلُ ، فجَاءَ بِأَصْحَابِهِ ، فحَلَفُوا بالله ما قَالُوا حتى تجاوزَ عنهم ، فَأَنْزَلَ اللهُ : ﴿ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ مَا قَالُوا وَلَقَدْ قَالُوا كَلِمَةَ الْكُفْرِ وَكَفَرُوا بَعْدَ إِسْلَامِهِمْ وَهُمْ يَوْمًا لَمْ يَنَالُوا وَمَا نَقَمُوا إِلَّا أَنْ أَغْنَاهُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْ

(١) رواه الحاكم: ٣٦٦/٢، وعبد الرزاق في مصنفه: ٥٧٢/٣.

(٢) انظر: الإتيان: ٤٤/١، وفتح الباري: ٥٠٨/٨.

فَصَلِّهِ فَإِنْ تَتُوبُوا بِكُمْ خَيْرًا لَكُمْ وَإِنْ يَتَوَلَّوْا يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ عَذَابًا أَلِيمًا فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ وَمَا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴿٧٦﴾ [التوبة: ١].

وأخرج الحاكم، وأحمد، والطبراني هذا الحديث بهذا اللفظ إلا أنها قالوا: فأنزل

الله: ﴿يَوْمَ يَبْعَثُهُمُ اللَّهُ جَمِيعًا﴾ إلى قوله ﴿هُمْ الْخَاسِرُونَ﴾ [المجادلة: ١٨-١٩] (٢).

وجعل الإمام السيوطي من أمثله: ما أخرجه البخاري من حديث زيد بن

ثابت: أن رسول الله ﷺ أُمِّي عليه: ﴿لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ وَالْجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾، فجاء ابن أم مكتوم، وقال: يا رسول الله! لو أستطيع الجهاد لجاهدت، وكان أعمى، فأنزل الله: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ [النساء: ٩٥].

وما أخرج ابن أبي حاتم عن زيد بن ثابت، قال: كنت أكتبُ لرسول الله ﷺ،

فإني لو اضع القلم على أذني إذ أمر بالقتال، فجعل رسول الله ﷺ ينظر ما ينزل عليه، إذ جاء أعمى، فقال: كيف لي يا رسول الله! وأنا أعمى؟ فأنزلت: ﴿لَيْسَ عَلَى الضُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَحْدُوثُ مَا يَفْقُوثُ حَرَجٌ﴾ [التوبة: ٩١] (٣).

قال الراقم: وفيما قاله الشيخ السيوطي نظرٌ عندي؛ فإنه يحتمل أن يكون السائل

في الرواية الثانية غير ابن أم مكتوم، وهو الظاهر، على هذا فليس هذا من أمثلة ما نحن بصدده.

وأيضاً جعل السيوطي من أمثله ما رواه الترمذي والحاكم عن أم سلمة أنها

(١) رواه الطبري: ١٨٥/١٠، وأورده ابن كثير في التفسير: ١٨٠/٢.

(٢) رواه الطبراني في الكبير: ٧/١٢، أحمد: ٣١٠٧ و ٢٢٨٣، والمقدسي في المختارة: ١٧٩/١٠.

(٣) الإتيقان: ١/١٤٦.

قالت: يا رسول الله ! لا أسمعُ اللهَ ذَكَرَ النِّسَاءِ فِي الْهَجْرَةِ بِشَيْءٍ ، فَأَنْزَلَ اللهُ :

﴿ فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ مِنْكُمْ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أَنْتِي بَعْضُكُمْ مِنْ بَعْضٍ ﴾ [آل عمران: ١٩٥].

وما خَرَجَ الْحَاكِمُ عَنْهَا أَنِهَا قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللهِ ! تَذَكُرُ الرِّجَالَ وَلَا تَذَكُرُ النِّسَاءَ ؟ فَأَنْزَلَتْ : ﴿ إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ ... إلخ ﴾ [الأحزاب: ٣٥] وَأَنْزَلَتْ : ﴿ أَنِّي لَا أُضِيعُ عَمَلَ عَمِلٍ مِنْكُمْ ﴾ [آل عمران: ١٩٥] .

وما أَخْرَجَ الْحَاكِمُ أَيْضاً عَنْهَا قَالَتْ : تَغْزُو الرِّجَالَ وَلَا تَغْزُو النِّسَاءَ ، وَإِنَّمَا لَنَا نِصْفُ الْمِيرَاثِ ؟ فَأَنْزَلَ اللهُ : ﴿ وَلَا تَحْتَمِنُوا مَا فَضَّلَ اللهُ بِهِ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ ﴾ [النساء: ٣٢] ^(١) .

قال الرَّاقِمُ : وَعِنْدِي فِيما قاله نظراً ظاهراً ؛ فإنه يحتمل أن يكون سؤال أم سلمة مُتَعَدِّداً ، وهو الظاهر من ألفاظها ، فإنها قالت في الرواية الأولى : يا رسول الله ! لا أسمع اللهَ ذَكَرَ النِّسَاءَ ، و في الرواية الثانية : يا رسول الله ! تَذَكُرُ الرِّجَالَ وَلَا تَذَكُرُ النِّسَاءَ ، و في الرواية الثالثة : تَغْزُو الرِّجَالَ وَلَا تَغْزُو النِّسَاءَ ، ولنا نصفُ الميراثِ ، فلعلها سألت رسول الله أسئلةً في أوقاتٍ مُتَعَدِّدةٍ ، فأجاب الله تعالى عن ذلك في آياتٍ مُتَعَدِّدةٍ ، ولا ضيرَ في ذلك ، فلا يكون ذلك من أمثلة الباب ، كما لا يخفى ، والله أعلم .

❖ ملاحظاتٌ حول سبب النزول

ثمَّ ههنا ملاحظاتٌ مُهِمَّةٌ ، يجب علينا أن نحفظها ، لذلك نرى علينا من الواجب أن نُلقِيَ عليها بعضُ الضوء ، وهي ما تلي :

الأوّل : أنه قد يغترّ بعض الناظرين حين ينظرُ في كُتُب التفسير ما ذكره المفسرون من قصّةٍ وحادثَةٍ تحت كلّ آيةٍ من آيات الأحكام والجدل، و يَظُنُّ أن تلك القصة والحادثة سببٌ لنزول الآيات، وليس الأمر كذلك ؛ بل ربما يذكر المفسرون قصةً وحادثَةً لأدنى مُناسِبَةٍ و مُلابَسَةٍ بتلك الآيات .

قال الإمام الشَّاه ولي الله الدهلوي : ” ويذكر المحدثون تحت آيات القرآن الكريم كثيراً من الأشياء ليست هي في الحقيقة من قسم سبب النزول ، مثل استشهاد الصَّحابة في مناظراتهم بآية ، أو تمثُّلهم بها ، أو تلاوته ﷺ آيةً للاستشهاد في كلامه الشريف ، أو رواية حديث يُوافقُ الآيةَ في أصل الغرض ، أو تعيين موضع النزول ، أو تعيين أسماء المذكورين في الآية بطريق الإبهام ، أو بيان طريق التلفظ بكلمة قرآنية ، أو فضل سور وآيات من القرآن، أو بيان طريقة امتثاله ﷺ بأمرٍ من أوامر القرآن الكريم ، فليس شيءٌ من هذا في الحقيقة من أسباب النزول“^(١).

الثاني : هل العبرةُ بعُموم اللفظ أو بخصُوص السَّبَب ؟ اختلفت فيه أنظارُ العلماء من أهل الأصول ، وقد ذكروا فيه مذاهبَ ثلاثة : الأوّل وهو قول الجمهور : أنّ العبرةَ بعُموم اللَّفْظ ، والثاني : أنّ العبرةَ بخصُوص السبب ، والثالث : التفصيل^(٢) .

وهذا المبحثُ أفرَدَهُ أهلُ الأصول و تكلموا فيه بما لا مزيدَ عليه ، وهما نحنُ نُلخِّصُ ما يَسْمَحُ به هذا المقامُ لمناسبة أسباب النزول :

فحاصل ما في المقام : أنّ الآيات التي نزلت في واقعة و لها أسباب ، تنقسم من

(١) الفوز الكبير: ٦١.

(٢) انظر البحث في الفروع للمقدسي: ٦/ ٣٢١، والإنصاف للمرداوي: ١١/ ١٥، والقواعد

والفوائد الأصولية للبعلي: ١/ ٢٤٠ والمستصفى للغزالي: ١/ ٢٣٦.

حيث العموم والخصوص إلى أقسام أربعة :

١ - النوع الأول منها الآيات التي نزلت في شخصٍ مُعَيَّنٍ مع التصريح باسمه ، فمثل هذه الآيات حكمها بإجماع العلماء أنها تَحْتَصُّ بمن نزلت فيه ، ولا يدخل في حكمها غيره . ومثاله قوله تعالى : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١ ﴾ [اللب] فهذه الآية نزلت في أبي لهب ، وفيها وعيدٌ شديدٌ له مع التصريح باسمه ، فلا يدخل فيها غير أبي لهب .

٢ - النوع الثاني منها ما وردت فيه صفاتٌ وميزاتٌ لفرْدٍ ، أو جماعةٍ ، أو أمرٍ من غير أن يُصرَّح فيه باسم أحدٍ يَمُنُّ نزلت فيهم ، على الرغم من أنها نزلت في جماعاتٍ مُعَيَّنَةٍ ، أو أفرادٍ مُعَيَّنَةٍ ، أو أمورٍ خاصَّةٍ ، ومع ذلك فإن هناك دلائلٌ تُرشدنا إلى أن المراد بهذه الآية أو الآيات فلانٌ مخصوصٌ من الأشخاص أو جماعةٌ خاصَّةٌ من بين الجماعات ، أو أمرٌ خاصٌّ من الأمور لا غير ، فمثل هذه الآيات أيضاً يُحْتَصُّ حكمها بتلك الأفراد ، أو الجماعات أو بتلك الأمور إجماعاً ، فلا يدخل غيرهم في حكمها ، وإن وُجِدَتْ فيه تلك الصِّفَاتُ والمِيزَاتُ ، ومثاله قوله تعالى : ﴿ وَسَيَجْزِيهَا آلُفُ ۝١٧ ﴾ الَّذِي يُؤْتِي مَالَهُ يَتَزَكَّى ۝١٨ ﴾ [الليل] .

قال الإمام السيوطي :

" إنها نزلت في أبي بكر الصِّديق بالإجماع ، وقد استدلل بها الإمام الرازي مع قوله : ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ [الحجرات: ١٣] على أنه أفضل الناس بعد رسول الله ﷺ ، و وهَمَ مَنْ ظَنَّ أَنَّ الآيةَ عامَّةٌ في كلِّ مَنْ عَمِلَ عَمَلَهُ إِجْرَاءً لَهُ عَلَى الْقَاعِدَةِ ، وهذا غلط ؛ فَإِنَّ هذه الآيةَ ليس فيها صيغةٌ عُموم ، إذ الألف واللام إنما تُفِيدُ الْعُمُومَ إِذَا كَانَتْ مَوْصُولَةً أَوْ مَعْرِفَةً فِي جَمْعٍ ، زَادَ قَوْمٌ : أَوْ مَفْرُودٍ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَكُونَ هُنَاكَ

عهدٌ ، واللام في ” الأتقى “ ليست موصولة ؛ لأنها لا توصل بأفعل التفضيل إجماعاً ، و” الأتقى “ ليست جمعاً ؛ بل مفرد ، والعهد موجود خصوصاً مع ما يُفِيدُهُ صيغةُ أفعل من التمييز و قطع المشاركة ، فَبَطَلَ القولُ بالعموم و تَعَيَّنَ القطعُ بالخصوص والقصرُ على من نزلت فيه ﷺ (١) .

٣- النوع الثالث من الآيات: ما نزلت في صدد واقعةٍ وحادثةٍ ، إلا أن ألفاظها عامةٌ ؛ وهناك دليلٌ يدلُّ على أنها عامةٌ ، وليست خاصةً بتلك الواقعة والحادثة التي هي سبب نزولها ، فقد أجمع العلماء في هذا النوع على تعدّيها إلى غير أسبابها ، كنزول آية الظهر في سلمة بن صخر ، وآية اللعان في هلال بن أمية ، وآية حدّ القذف في من رمى ﷺ ، فجميعُ أهل العلم على أن هذه الآيات - بالرغم من أنها نزلت في أسبابٍ خاصّةٍ - غيرُ مُختَصّةٍ بمن نزلت فيهم ؛ بل تتعدى إلى غيرهم ، ويكون الحكم الذي ذُكر فيها عاماً لجميع من هُذِه صفتهم . والدليلُ قد يكونُ ما في هذه الآيات من العموم ، وقد يكونُ من الخارج ، كاحتجاج الصّحابة ، و التابعين وغيرهم في وقائعٍ بعموم آياتٍ نزلت على أسبابٍ خاصّةٍ .

قال شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية :

”قد يجيء كثيراً من هذا الباب قولهم : هذه الآية نزلت في كذا ، لا سيما إن كان المذكورُ شخصاً كقولهم : إنّ آية الظهر نزلت في امرأة أوس بن الصامت ، وإنّ آية الكلاله نزلت في جابر بن عبد الله ، وإنّ قوله : ﴿ وَأَن أٰحْكُم بَيْنَهُم ﴾ [المائدة: ٤٩] نزلت في بني قُريظة والنضير . ونظائر ذلك مما يذكرون أنه نزل في قوم من المشركين بمكة ، أو في قوم من اليهود والنصارى ، أو في قوم من المؤمنين ، فالذين قالوا ذلك لم يقصدوا أنّ

حكم الآية يَخْتَصُّ بأولئك الأعيان دون غيرهم؛ فإنّ هذا لا يقوله مسلمٌ ولا عاقلٌ على الإطلاق. و الناس وإن تَنَازَعُوا في اللفظ العام الوارد على سببٍ، هل يَخْتَصُّ بِسَبَبِهِ؟ فلم يقل أحدٌ أن عمومات الكتاب والسُّنة تَخْتَصُّ بالشخص المعين، وإنما غاية ما يُقَالُ: إنها تَخْتَصُّ بنوع ذلك الشخص، فتعمُّ ما يشبهه، ولا يكون العموم فيها بحسب اللفظ“ (١).

٤- النوع الرابع منها ما كان نزولها في أسبابٍ خاصّةٍ و بمناسبةٍ خاصّةٍ، ولكن ألفاظها عامّةٌ، ولم يوجد صارفٌ يصرف عن عمومها، فهذا ما اختلف فيه أهل العلم:

فذهب البعض منهم إلى أنّ العبرة بخُصوص السبب لا بعموم ألفاظها. ومعنى هذا أن لفظ الآية يكون مقصّوراً على الحادثة التي نزلت هي لأجلها، أمّا أشباهها فلا يُعلّم حكمها من نصّ الآية، وإنما يُعلّم بدليل مُستأنفٍ آخر.

وقال الجمهور من أهل العلم: إنّ العبرة بعموم ألفاظ الآية و تطبيق الأحكام الواردة فيها على جميع أفرادها، ومعنى هذا: أن لفظ الآية يتناول كل أفراد اللفظ سواء، أكان من أفراد السبب أو من غيره.

ولكن يجب أن نلاحظ ههنا: أنّ هذا الاختلاف إنما هو اختلافٌ نظريٌّ فقط، وليس له أثرٌ في الخارج والعمل، فإن الحكم العام الوارد على سببٍ يتعدّى عملاً إلى غير أفراد السبب عند هؤلاء، وهؤلاء كلّهم، إلّا أن الجمهور قائلون بأنه يتناول غيرها بهذا النصّ نفسه، بينما غيرهم يذهبون إلى أنه لا يتناوله إلا بالقياس أو بنصّ آخر.

ولنضرب لك مثلاً يوضح الفرق بين الرأيين، وهو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ

يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدَهُ أَحَدُهُمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴿٦﴾ [النور].

نَزَلَ فِي حَادِثَةِ قَذْفِ هَلَالِ بْنِ أُمِيَّةَ ، فَالسَّبَبُ خَاصٌّ ، وَاللَّفْظُ عَامٌّ ، وَلَا صَارَفَ يَصْرِفُ عَنْ عَمُومِهِ ، فَيَتَنَاوَلُ - عِنْدَ الْكُلِّ مِنَ الْجُمْهُورِ وَغَيْرِهِمْ - بَعُمُومِهِ أَفْرَادَ الْقَاضِيَيْنِ فِي أَزْوَاجِهِمْ ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ ، سَوَاءٌ كَانَ هَلَالُ بْنُ أُمِيَّةٍ أَوْ غَيْرُهُ ، إِلَّا أَنَّ الْجُمْهُورَ يَقُولُونَ : لَأَنْتَاجُ فِي سَحْبِ هَذَا الْحُكْمِ عَلَى غَيْرِ هَلَالِ بْنِ أُمِيَّةٍ إِلَى دَلِيلٍ آخَرَ ، بَلْ هُوَ ثَابِتٌ بِعُمُومِ هَذَا النَّصِّ ، بَيْنَمَا غَيْرُهُمْ يَقُولُونَ : إِنَّ آيَةَ الْقَذْفِ هَذِهِ خَاصَّةٌ بِهَذِهِ الْحَادِثَةِ ، فَلَفْظُهَا وَحُكْمُهَا مَقْصُورَانِ عَلَى هَلَالِ بْنِ أُمِيَّةٍ الَّذِي لِأَجْلِهِ نَزَلَتْ ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْحُكْمَ الَّذِي تَشْتَمِلُ عَلَيْهِ الْآيَةُ ، يَتَعَدَّى إِلَى غَيْرِهِ مِمَّنْ يَقْذِفُ أَزْوَاجَهُمْ ، بِطَرِيقِ الْقِيَاسِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَدَلَّةِ لَا بِهَذَا النَّصِّ .



المَطْلَبُ الثَّانِي

أَحَادِيثُ التَّفْسِيرِ فِي الْمِيزَانِ

✽ يَجِبُ الْحَذَرُ فِي أَحَادِيثِ التَّفْسِيرِ

ومِمَّا يَجِبُ أَنْ نَعِيَهُ فِي هَذَا الصَّدَدِ أَنَّ التَّفَاسِيرَ الْمُنْسُوبَةَ إِلَى الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ غَالِبُهَا ضَعِيفَةٌ ، وَبَعْضُهَا وَاهِيَةٌ وَبَاطِلَةٌ لَا أَصْلَ لَهَا ، وَمَعَ ذَلِكَ فَقَدْ يُوجَدُ فِي التَّفْسِيرِ شَيْءٌ كَثِيرٌ مِمَّا هُوَ صَحِيحٌ أَوْ حَسَنٌ مِنَ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ ، وَمِمَّا لَا رَيْبَ فِيهِ أَنَّ الْأَحَادِيثَ وَالْآثَارَ لَا يَصَحُّ أَنْ تُؤْخَذَ فِي هَذَا الصَّدَدِ - كَمَا فِي غَيْرِهِ - إِلَّا بَعْدَ التَّمَحِيصِ مَتْنًا وَسَنَدًا وَتَطْبِيقًا عَلَى الْعِبَارَاتِ وَالِدَّلَالَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ ، وَإِنْ كَثُرَ أَمَّا وَرَدَ يَجِبُ التَّوَقُّفُ فِيهِ مِنْ حَيْثُ إِسْنَادُهُ وَمَتْنُهُ ، لَغَلْبَةِ احْتِمَالِ الْخَطَأِ ، وَالتَّحْرِيفِ ، وَالتَّلْفِيقِ ، وَالدَّسِّ ، وَالِانْتِحَالِ السِّيَاسِيِّ وَالطَّائِفِيِّ فِيهِ ، وَخَاصَّةً مَا لَا يَتَّسِقُ فِي مَدَاهِ وَمَعْنَاهِ مَعَ رُوحِ الْآيَاتِ وَالْوَقَائِعِ الَّتِي يَلْهَمُهَا الْقُرْآنُ . لِذَلِكَ فَإِنَّهُ يَجِبُ عَلَى الْمَفْسِّرِ فِي سَيْرِهِ فِي رَوْضَةِ التَّفْسِيرِ أَنْ يَقْبَلَ الصَّحِيحَ وَالْحَسَنَ ، وَيَحْذَرَ مِنَ الضَّعِيفِ وَالْبَاطِلِ مِنْهُ .

وَقَدْ قَالَ الْإِمَامُ الزَّرْكَشِيُّ : ” يَجِبُ الْحَذَرُ مِنَ الضَّعِيفِ مِنْهُ وَالْمَوْضُوعِ ، فَإِنَّهُ كَثِيرٌ ، وَإِنَّ سَوَادَ الْأَوْرَاقِ سَوَادٌ فِي الْقَلْبِ . قَالَ الْمِيمُونِي : سَمِعْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ يَقُولُ : ثَلَاثَةُ كُتُبٍ لَا أَصْلَ لَهَا : الْمَغَازِي وَالْمَلَا حِمُّ وَالتَّفْسِيرُ “^(١) .

وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ كَمَا نَقَلَهُ فِي الْمَنَاهِلِ :

” إِنَّ أَكْثَرَ التَّفْسِيرِ الْمَأْثُورِ قَدْ سَرَى إِلَى الرُّوَاةِ مِنْ زِنَادَةِ الْيَهُودِ ، وَالْفُرْسِ ،

ومسلمة أهل الكتاب ، قال بعضهم : وجُلُّ ذلك في قصص الرسل مع أقوامهم ، وما يتعلق بكتبهم ومعجزاتهم ، وفي تاريخ غيرهم كأصحاب الكهف ، ومدينة إرم العماد ، وسحر بابل ، وعوج بن عنق ، وفي أمور الغيب من أشراف الساعة وقيامتها وما يكون فيها وبعدها ، وجُلُّ ذلك خُرَافَاتٌ و مُفَرَّيَاتٌ ، صدَّقَهُم فيها الرواة حتى بعض الصحابة رضي الله عنهم ، ولذلك قال الإمام أحمد : ثلاثة لا أصل لها : ” التفسير والملاحم والمغازي “^(١) .

وذكر الخطيب البغدادي في ” الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع “ بسنده عن يحيى بن سعيد : تَسَاهَلُوا في أخذ التفسير عن قوم لا يُوثَقُونَهُم في الحديث ، ثم ذكر ليث بن أبي سليم ، وجوير بن سعيد ، والضَّحَّاك ، وهؤلاء لا يُجْمَدُ أمرهم ، ويكتبُ التفسير عنهم^(٢) .

وهذا ما دَفَعَ الإمامَ أحمدَ إلى القول بأنه لا أصلٌ لثلاثة : التفسير والمغازي والملاحم .

❁ أسباب الضعف في أحاديث التفسير

وأما أسباب الضعف في أحاديث التفسير ، فلَخَصَّهَا الشيخُ الزَّرْقَانِي في ” مناهل العرفان “ له ، وحاصل ما قاله : أنه يَتَطَرَّقُ الضُّعْفُ إلى ما يُعْزَى إلى الصَّحابة والتابعين من وُجُوهِ :

الأوَّلُ : ما دَسَّهُ زنادقة اليهود والفُرس على الصحابة والتابعين ، لِهَدمِ هذا الدين عن طريق الدس والوضع ، حينما أَعْيَتْهُمُ الحِيلُ في النِيلِ مِنْهُ عن طريق الحرب ،

(١) مناهل العرفان: ١٤ / ٢ .

(٢) الجامع لأخلاق الراوي: ١٩٤ / ٢ .

والقسوة، وعن طريق الدليل والحجة .

ثَانِيهَا : ما لَفَقَهُ أصحابُ المذاهبِ المتطرفة ترويحاً لتطرفهم ، كشيعَةِ عليٍّ الذين نَسَبُوا إليه ما هو منه بريء، و كالمُتَزَلِّفِينَ الذين حَطَّبُوا في حِيلِ العباسيين، فنَسَبُوا إلى ابنِ عباس ما لم تصحَّ نسبته إليه، تملقاً لهم ، واستدراراً لدنياهم .

ثَالِثُهَا : اختلاطُ الصحيح بغير الصحيح، ونَقْلُ كثير من الأقوالِ المعزَّوَّةِ إلى الصحابةِ أو التابعين من غيرِ إسنادٍ ولا تحرٍّ، ممَّا أدَّى إلى التباسِ الحقِّ بالباطل .

رَابِعُهَا: أن تلك الروايات مَلِيئَةٌ بالإسرائيليات، ومنها كثير من الخرافات التي يقوم الدليل على بطلانها، ومنها ما يَتَعَلَّقُ بأمور العقائد التي لا يجوز الأخذ فيها بالظنِّ، ولا برواية الآحاد؛ بل لا بُدَّ من دليلٍ قاطعٍ فيها، كالرَّوَاياتِ التي تَتَحَدَّثُ عن أشراطِ السَّاعَةِ ، وأحوالِ القيامة ، وأحوالِ الآخرة تُذَكِّرُ على أنها اعتقادات في الإسلام^(١).

❁ كَيْفَ يَتَعَامَلُ الْمُفَسِّرُ مَعَ أَحَادِيثِ التَّفْسِيرِ ؟

وحيث وَقَفْنَا على أسبابِ تطرُّقِ الضَّعْفِ إلى أحاديثِ التفسير، بقي علينا أن نَسْأَلَ: كَيْفَ يَتَعَامَلُ الْمُفَسِّرُ مَعَ الْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ الَّتِي رُوِيَ فِي صَدَدِ التَّفْسِيرِ ؟

(١) قال الراقم : إنَّ ما قال الشيخ الزرقاني : "إنه لا بُدَّ من دليل قاطع في إثبات العقائد" فصحيحٌ ولكن قوله : "كالروايات التي تتحدث عن أشراط الساعة ، وأحوال القيامة" إلخ فيه نظر عندي ؛ لأن الروايات التي تتحدث عن أشراط الساعة وأحوال القيامة وغير ذلك ، فإنها تُذَكِّرُ لتفصيل ما ذُكِرَ من أحوال الساعة ، لا لإثبات العقائد ، كما زعم الشيخ الزرقاني، ولذا لا نرى من العلماء أحداً حَذَرَ أو مَنَعَ من نقل الروايات التي هي من قبيل الآحاد في تفصيل أحوال الآخرة ، وغيرها من باب الاعتقادات ؛ لأنها ليست لإثبات تلك العقائد. فافهم.

والجواب : أنه مما لا ريب فيه أنَّهُ هُنَاكَ نوعين من أحاديث نبوية وصحابية في صدد التفسير ، وردت في كتب الصحاح ، وغيرها من كتب الحديث والتفسير ، منها ما هو صحيحٌ أو حسنٌ ، ومنها ما هو ضعيفٌ أو باطلٌ . فما تَوَافَرَتِ الأدلةُ على صِحَّتِهِ وقبولِهِ على حسب قاعدة المحدثين ، مع كونه متسقاً مع روح الآيات القرآنية ومضامينها، ومع كونه سائغ المعنى ومعقول المتون في شرح العبارات القرآنية وتفسيرها وإيضاح مداها ، يجبُ الأخذُ بها تبياناً وشرحاً وتجليةً وتطبيقاً . ويُفسَّرُ القرآنُ على وَفْقِهِ ، ولا يَلِيْقُ بأحدٍ رَدُّهُ ، ولا يَجُوزُ إهمالُهُ وإغفالُهُ ، وأما ما لم يَصَحَّ لسببٍ من الأسباب ، فهذا يجبُ رَدُّهُ ، ولا يَجُوزُ قبولُهُ ولا الاشتغالُ به .

إذا تفهمتَ ما سبق بيانه فإياكَ وأن تفهم مما نقلنا عن الأئمة من كثرة الوضع و غلبة الضعف في أحاديث التفسير، أنه لم يَصَحَّ في أحاديث التفسير شيءٌ، فإنه ظنُّ خاطئٌ لا نصيبَ له من الصحة، كما ارتكبه أحمد أمين في كتابه [فجر الإسلام] ؛ فإنَّ من الواضح لكلِّ مَنْ يُطَالِعُ كُتُبَ السُّنَّةِ أَنَّهُ ما مِنْ كتابٍ صُنِّفَ في السُّنَّةِ إلا وقد يُوْجَدُ فيه بابٌ خاصٌّ تحتَ عنوان "كتاب التفسير" لبيان ما ورد في التفسير من الأحاديث والآثار عن الرسول ﷺ والصحابة والتابعين، و يُثَبِّتُ فيها مؤلَّفوها شيئاً كثيراً من أحاديث التفسير بطُرُقٍ صحيحةٍ لا غُبارَ عليها، فهذا يُنادي بأعلى صوتٍ أنَّهُ هُنَاكَ من الأحاديث والآثار في التفسير ما قد صَحَّ، ويجبُ الاعتمادُ عليها في التفسير .

❁ حَوْلَ ثَلَاثَةِ لَيْسَ لَهَا أَصْلُ :

وأما ما قال الإمام أحمد : "ثَلَاثَةٌ لَيْسَ لَهَا أَصْلُ : التفسيرُ والملاحِمْ والمغازي " ،

ففيه الكلامُ من وُجُوهِ :

أَوَّلًا: أنه لم يَثْبُتْ هذه الكلمةُ عن الإمام أحمد بطريق صحيح يَطْمَئِنُّ إليه القلب . والوجهُ في ذلك : أنَّ الإمام أحمد نفسه قد ذَكَرَ في مُسْنَدِهِ أحاديثَ كثيرةً في

التفسير كما لا يخفى على أهل العلم ، فكيف يُعَقَّلُ أن يُخْرَجَ هو هذه الأحاديث،
وَيُثَبِّتَهَا عن شيوخه في مسنده، ثم يَحْكُمُ عليها بأنه لم يَثْبُتْ ولم يَصَحَّ منها
شيء؟^(١).

ثانياً : أنه وإن ثبت هذا عن الإمام أحمد ، فالمرادُ به - والله أعلم - أنَّ غالبَ أحاديث
التفسير ليس لها أصلٌ ؛ لأن الصحيح منها قليلٌ بالنسبة إلى غيره، وليس المراد به
عموم النفي . والدليل على ما قلنا ما ذكره الزركشي و السيوطي : أنَّ المحققين
من أصحاب الإمام أحمد قالوا: مراده أنَّ الغالب أنها ليس لها أسانيدٌ صَحَّاحٌ
مُتَّصِلَةٌ ، وإلاَّ فقد صَحَّ من ذلك كثيرٌ^(٢).

ثالثاً: أنَّ ما قاله الإمام أحمد غايةً ما يلزم منه نفي الصحة ، ولا يستلزم ذلك الوضع
والضعف ؛ فإنَّ المحدثين كثيراً ما يقولون : " لا يصحُّ " و " لا يثبتُ " في كتب
الأحكام ، ويريدون به نفي الصَّحَّةِ الاصطلاحية فقط، و أما إذا قالوه في كُتُبِ
الضَّعْفَاءِ والمتروكين والوضَّاعين، أو كُتُبِ الموضوعات، فالمرادُ به نفي الصَّحَّةِ
والثبوت مُطلقاً، ويلزمُ منه البُطلانُ والوضعُ والضعفُ . وهذا القول من الإمام
أحمد إنما جاء في صَدَدِ أحاديث التفسير ، لا في صدد بيان الوضعاء والمتروكين،
كما هو واضح^(٣).

(١) انظر السنة ومكانتها : ٢٤٤ .

(٢) البرهان : ١٥٦ / ٢ ، الإتيقان : ٤٧٣ .

(٣) اعلم أنَّ التعبير بلفظ " لا يصحُّ " و " لا يثبتُ " تعبيرٌ عامٌّ كَثُرَ استعمالُهُ عند المحدثين، وأما معناه
المراد عندهم بهذا التعبير ، فقال الزركشي في (نكته على ابن الصلاح) : " بين قولنا : "موضوعٌ"
وبين قولنا : " لا يصحُّ " بونٌ كثيرٌ ؛ فإنَّ الأوَّلَ إثباتُ الكذب والاختلاق ، والثاني إخبارٌ عن عدم
الثبوت ، ولا يلزم منه إثبات العدم ، وهذا يجيء في كُلِّ حديثٍ قال فيه ابنُ الجوزي : لا يصحُّ

رَابِعاً : أَنَّ ما قاله الإمامُ أحمدُ محمولٌ على كُتُبٍ مخصوصةٍ بهذه العلوم الثلاثة، والدليل على ذلك ما جاء في الرواية الثانية مُصَرَّحاً به: ثلاثة كُتُبٍ لا أصل لها إلخ “ وهذا المعنى هو ما فهمه الخطيبُ البغدادي، حيث يقول: ” وهذا الكلام محمول على وجه وهو أن المراد به كتب مخصوصة في هذه المعاني الثلاثة غير معتمد عليها ولا موثوق بصحتها لسوء أحوال مصنفها وعدم عدالة ناقلها، وأما الكتب المصنفة في تفسير القرآن فمن أشهرها كتابا الكلبي ومقاتل بن سليمان^(١) .

فالآن نستطيع أن نُجَمِّلَ القولَ في هذا الباب بأن التفسير يُوجَدُ فيه نوعان من الأحاديث ، الصحيح وغير الصحيح ، أما الصحيح فهو أيضاً كثيرٌ ، ويدخل فيه الحسن

ونحوه . (مقدمة إعلاء السنن : ١ / ١٧٣) وكذا قال علي القاري في (تذكرة الموضوعات) والزرقاني في (شرح المواهب) وغيرهم ، وكذا اختارَ هذا القولَ الإمامُ عبدُ الحَيِّ اللكنوي في (الرفع والتكميل) حيث يقول : ” لا يلزم من قولهم : ” لا يصح ” أو ” لا يثبت هذا الحديث ” كونه موضوعاً أو ضعيفاً، وكذا لا يلزم من قولهم : ” لم يصحَّ أو لم يثبت في الباب شيءٌ ” خُلُوهُ عن الحسن أيضاً ” . (الرفع والتكميل: ١٩١) لكن نازَعَهُم في ذلك الشيخُ أبو غُدَّةَ عبدُ الفتاح ، وحاصل ما قاله الشيخ في هذا المقام : أنَّ ما ذَهَبَ إليه هؤلاء العلماء من حمل كلام المحدثين على نفي الصحة الاصطلاحية فإنما يصحُّ إذا قَالُوهُ في كتب الأحكام ، وأما إذا قالوه في كتب الضعفاء والوضاعين أو في كتب الموضوعات فإنما يُرِيدُونَ به البُطلانَ . ونقل الشيخ ههنا قولَ شيخه الإمام الكوثري رحمه الله في كتابه (مقالات الكوثري) : ” إن قول النقاد في الحديث : إنه لا يصح ، بمعنى أنه باطلٌ في كتب الضعفاء والمتروكين ، لا بمعنى أنه حَسَنٌ وإن لم يكن صحيحاً ، كما نصَّ على ذلك أهل الشأن ، بخلاف كتب الأحكام . انتهى (انظر للتفصيل : تعليقاتُ الشيخ أبو غُدَّة على مقدمة إعلاء السنن : ١ / ١٧٢-١٧٥ ، و تعليقاته على الرفع والتكميل ١٩١-١٩٤) قلتُ : وهذا الذي اخترناه في كتابنا هذا .

لذاته ولغيره أيضاً ، على حسب قاعدة المحدثين ، وأما غيرُ الصحيح فيشتملُ على الضعيف والباطل ، إذَنْ فعلينا أَنْ نُعَامِلَ معه حسبَ مراتبِها ، وليس من الإنصاف في شيءٍ أَنْ نَرَفُضَها تماماً ، و لا أَنْ نَخِرَّ عليها صُماً وعُمياناً .



المطلب الثالث

الاختلاف في التفسير وأسبابه وأحكامه

كثيراً ما نجد بين أئمة التفسير اختلافاً في تفسير الآيات ، قلّما تُوجَدُ آيةٌ من القرآن الكريم تَسْلَمُ منه ، كما يلمسه كلُّ من يَنْظُرُ في كتب التفسير، وهذا الاختلاف قد يقع في أقوال الصحابة، والتابعين ، ومن بعدهم من المفسرين ، وهو قد يبدو لمن ليست له صلةٌ بعلم التفسير تناقضاً وتضاداً ، ويصعب عليه فهم الآية ، ويتطرق إلى قلبه شك وريبٌ نحو القرآن وعُلوِّمه، ومن هذه الناحية يكاد يُعَدُّ هذا الموضوع من المواضع الصعبة من التفسير التي تَزَلُّ فيها الأقدام، لذلك فإنه يجب على من يُطالِعُ التفاسير أن يَتَنَبَّهَ له ويتعامل معه حسب ما قاله الأئمة في هذا الصدد . ولقد فصل هذا الموضوع شيخ الإسلام ابن تيمية في ”مقدمة التفسير“ له ، وها أنا أَلْخِصُّهُ تلخيصاً حَسَناً إن شاء الله تعالى، وحاصل ما قاله الشيخ العلامة رحمه الله تعالى:

” إِنَّ الاختلافَ في التفسير على نوعين : الأول : ما مُسْتَنَدُهُ النقلُ عن النبي المعصوم أو عن غيره من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ، والثاني: ما مُسْتَنَدُهُ الرَّأْيُ والعقلُ، وكل منهما لا يخلو إما أن يكون اختلافَ تَنَوُّعٍ ، وإما أن يكون اختلافَ تَضَادٍّ ، والغالبُ في التفسير هو اختلافُ تَنَوُّعٍ لا اختلافُ تَضَادٍّ ، وهذا التنوعُ يكون على أنحاء :

✽ اختلاف التنوع وصوره

أحدها: أن يُعَبَّرَ كُلُّ واحدٍ منهم عن المراد بعبارة غير عبارة صاحبه ، تدل على معنى في المُسَمَّى غير المعنى الآخر مع اتحاد المُسَمَّى ، كما في اسم السيف: الصارم

والمُهَنْدَ، وذلك مثل أسماء الله الحسنَى، وأسماء الرسول ﷺ وأسماء القرآن؛ فإنَّ أسماء الله تعالى كلها تدلُّ على مُسَمَّى واحدٍ، فليس دعاؤه باسم من أسمائه الحسنَى، مُضَادًّا لدعائه باسم آخر. ومثال ذلك في التفسير، تفسيرُهُمْ ﴿الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ وفيه أقوال:

- ١- قال بعضهم: هو القرآن.
- ٢- وقال البعض: هو الإسلام.
- ٣- وقال البعض: هو السُّنَّة والجماعة.
- ٤- وقال بعضهم: هو طريقُ العبودية.
- ٥- وقال بعضهم: هو طاعة الله ورسوله. فهؤلاء كلُّهم أشاروا إلى ذاتٍ واحدةٍ؛ لكن وَصَفَهَا كُلُّ مِنْهُمْ بِصِفَةٍ مِنْ صِفَاتِهَا.

ثانيها: أن يذكر كلُّ منهم من الاسم العام بعض أنواعه على سبيل التمثيل وتنبية المستمع على النوع، لا على سبيل الحدِّ والحصَر، مثال ذلك ما نُقِلَ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ إِذِنَ اللَّهُ ذَلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِيرُ﴾ [فاطر].

ومعلومٌ أنَّ الظالم لنفسه يتناولُ المُضِيعَ للواجبات والمُنْتَهِكَ للحُرُمات؛ والمقتصدُ يتناولُ فاعلَ الواجبات وتاركَ المحرَّمات؛ والسابقُ يدخلُ فيه من سبقَ فَتَقَرَّبَ بالحسنات مع الواجبات، ثم إنَّ كلاً منهم يذكر هذا في نوعٍ من أنواع العبادات:

- ١- كقول القائل: السَّابِقُ الذي يُصَلِّي في أول الوقت؛ والمقتصدُ الذي يُصَلِّي في أثنائه؛ والظالمُ لنفسه الذي يُؤَخِّرُ العصرَ إلى الاصفَرار.

- ٢- ويقول الآخر: السَّابِقُ المحسِنُ بأداء المستحبات مع الواجبات؛ والظالمُ آكلُ الرِّبَا أو مانعُ الزكاة؛ والمقتصدُ الذي يُؤَدِّي الزَّكَاةَ المفروضةَ ولا يأكلُ الرِّبَا.

وأمثال هذه الأقاويل ، فكلُّ قولٍ فيه ذكرُ نوعٍ داخلٍ في الآية ، ذُكِرَ لتعريف المستمعِ بِتَنَاوُلِ الآيةِ له ، و تنبيهه به على نظيره .

ثالثها : أن يكون التنازُعُ لكون اللفظ مُحْتَمِلاً للأمرين ؛ وذلك :

١ - إما لكونه مُشْتَرَكاً كلفظ ” قَسُورَةٌ “ الذي يُرَادُ به الرامي ، ويُرادُ به الأسدُ ؛ ولفظ ” عَسَسَ “ الذي يُرَادُ به إقبال الليل وإدباره .

٢ - وإما لكونه مُتَوَاطِئاً في الأصل ؛ لكن المراد به أحد النوعين ، أو أحد الشئيين ،

كالضائِر في قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ دَنَا فَتَدَلَّى ۖ فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ أَوْ أَدْنَى ۚ ﴾ (١) [النجم] وكلفظ : ﴿ وَالْفَجْرِ ۝ ١ ۚ لَيَالٍ عَشْرٍ ۝ ٢ ﴾ [الفجر] وما أشبه ذلك ، فمثل هذا قد يجوزُ أن يُرادَ به كلُّ المعاني التي قالها السَّلَفُ ، وقد لا يجوزُ ذلك .

رابعها : أن يُعْبَرُوا عن المعاني بألفاظٍ مُتَقَارِبَةٍ لا مُتَرَادِفَةٍ ، فإن الترادفَ في اللُّغة قليلٌ ، وأمّا في أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ فإما نادرٌ ، وإما معدومٌ ، وَقَلَّ أَنْ يُعْبَرَ عَنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ يُؤَدِّي جَمِيعَ مَعْنَاهُ ؛ بل يكون فيه تقريبٌ لمعناه ، فإذا قال القائلُ في تفسير قوله تعالى : ﴿ يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا ۝ ١ ﴾ [الطور] : إن المورَ هو الحركة كان تقريباً ؛ إذ المورُ حركةٌ خفيفةٌ سريعةٌ ، وكذلك إذا قال : الوحي الإِعلام ، أو قيل : أوحينا إليك : أنزلنا عليك ، وقيل : لا ريب : لا شك ، فهذا كله تقريبٌ ، ونحو ذلك لم يكن من اختلاف تضادٍّ ، وفي مثل هذا جمعُ عباراتِ السَّلَفِ نافعٌ جداً ؛ فإنَّ مجموع عباراتهم أدلُّ على المقصود من عبارة أو عبارتين .

❖ اختلاف تضادٍّ وصوره

وأما اختلافُ التضادِّ فهو أيضاً واقعٌ محقَّقٌ بينهم ، كما يُوجَدُ مثل ذلك في الأحكام ، إلا أنه نظراً إلى اختلاف التنوُّع ، قليلٌ . ثم هو فيمن بعد الصحابة والتابعين

أَكْثَرُ مِنْهُ فِيهِمْ . ثُمَّ هَذَا الْاِخْتِلَافُ قَدْ يُوجَدُ فِيهَا مُسْتَنَدُهُ النُّقْلُ عَنِ الرَّسُولِ ﷺ ، أَوْ عَنِ الصَّحَابَةِ ، وَغَيْرِهِمْ ، وَهُوَ عَلَى ضَرْبَيْنِ :

الْأَوَّلُ : مَا يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ الصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ مِنْهُ ، وَهَذَا الْقِسْمُ مَوْجُودٌ فِيهَا يُحْتَاجُ إِلَيْهِ فِي الدِّينِ ، وَقَدْ نَصَّبَ اللَّهُ الْإِدْلَةَ عَلَى بَيَانِ مَا فِيهَا مِنْ صَحِيحٍ أَوْ ضَعِيفٍ .

وَالثَّانِي : مَا لَا يُمْكِنُ مَعْرِفَةُ الصَّحِيحِ وَالضَّعِيفِ مِنْهُ ، وَهَذَا عَامَّتُهُ مِمَّا لَا فَائِدَةَ فِيهِ ، فَالْكَلَامُ فِيهِ مِنْ فَضُولِ الْكَلَامِ ، كَاِخْتِلَافِهِمْ فِي كَلْبِ أَصْحَابِ الْكَهْفِ ، وَفِي بَعْضِ الْبَقَرَةِ الَّذِي ضَرَبَ بِهِ مُوسَى ، وَفِي مَقْدَارِ سَفِينَةِ نُوحٍ ، وَفِي اسْمِ الْغَلَامِ الَّذِي قَتَلَهُ الْخَضِرُ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ . فَمَا كَانَ مِنْ هَذَا مَنْقُولًا نَقْلًا صَحِيحًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فَهَذَا مَعْلُومٌ ، وَمَا لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ فَهَذَا لَا يَجُوزُ تَصْدِيقُهُ ، وَلَا تَكْذِيبُهُ إِلَّا بِحُجَّةٍ .

❁ أسباب الاختلاف في التفسير

وَأَمَّا إِذَا وُجِدَ الْاِخْتِلَافُ فِيهَا مُسْتَنَدُهُ الْعَقْلُ وَالرَّأْيُ ، وَفِيهَا يُعْلَمُ بِالِاسْتِدْلَالِ ، فَلَهُ أَسْبَابٌ :

- ١ - قَدْ يَكُونُ الْاِخْتِلَافُ لِحَقَاءِ الدَّلِيلِ .
- ٢ - وَقَدْ يَكُونُ لِدُهُولٍ عَنْهُ .
- ٣ - وَقَدْ يَكُونُ لِعَدَمِ سَمَاعِهِ .
- ٤ - وَقَدْ يَكُونُ لِلْغَلَطِ فِي فَهْمِ النَّصِّ .
- ٥ - وَقَدْ يَكُونُ لِعَقْدَادٍ مُعَارِضٍ رَاجِحٍ .

وَبِالإِضَافَةِ إِلَى ذَلِكَ هُنَاكَ سَبَبَانِ لِهَذَا الْقِسْمِ مِنَ الْاِخْتِلَافِ ، حَدَّثَنَا بَعْدَ الصَّحَابَةِ ، وَالتَّابِعِينَ ، وَتَابِعِيهِمْ بِإِحْسَانٍ : أَحَدُهُمَا : قَوْمٌ اعْتَقَدُوا مَعَانِي ، ثُمَّ أَرَادُوا حَمْلَ أَلْفَاظِ الْقُرْآنِ عَلَيْهَا ، فَهَمُّ رَاعُوا الْمَعْنَى الَّذِي رَأَوْهُ مِنْ غَيْرِ نَظَرٍ إِلَى مَا تَسْتَحِقُّهُ أَلْفَاظُ الْقُرْآنِ مِنَ الدَّلَالَةِ وَالْبَيَانِ ، وَالثَّانِي : قَوْمٌ فَسَّرُوا الْقُرْآنَ بِمَجَرَّدِ مَا يَسُوغُ أَنْ يُرِيدَهُ بِكَلَامِهِ

من أن من الناطقين بلغة العرب ، من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن، والمنزل عليه، و
المخاطب به.

ثم أنهم تارةً يسلبون لفظ القرآن ما دلَّ عليه وأريد به، وتارةً يحملون على ما لم
يدلَّ عليه ولم يرد به، كتفسير الرافضة قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝﴾^(١)
[اللب] بقولهم : هما أبو بكر وعمر ، وكتفسيرهم قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ
تَذَبَّحُوا بِقَرَّةٍ ۝﴾ [البقرة: ٦٧] قالوا: هي عائشة، وغير ذلك.

فمثل هذا التفسير لا يُقبل بحالٍ من الأحوال ، فإن الصحابة، والتابعين،
والأئمة إذا كان لهم قولٌ في تفسير الآية، وجاء قومٌ فسروها بقول آخر لأجل مذهبٍ
اعتقدوه؛ وذلك المذهب ليس من مذاهب الصحابة، والتابعين لهم بإحسان ، صاروا
مشاركين للمعتزلة، وغيرهم من أهل البدع في مثل هذا^(٢).

قال الراقم : و تلخّص من هذا : أن غالب الاختلاف الذي وقع في التفسير، إنما
هو اختلافُ تنوع ، ويظنُّه الناسُ - في بادئ النظر - اختلافَ تضادٍّ ، وليس كذلك، وأما
الاختلاف الواقع بين الصحابة والتابعين فقليلٌ، والأكثر إنما هو في أتباع التابعين ومن
بعدهم، وما وقع منهم فله أسبابٌ، كخفاء الدليل والذهول عنه، والغلط في فهم
النصوص، واعتقاد معارض راجح وغير ذلك، وهذا لا يُوجبُ الشك والريبَ في
القرآن وعلومه، كما لا يُورثُ ذلك الاختلاف في الأحكام بينهم ؛ لأنَّ هناك أدلَّةً نصبها
الله تعالى لمعرفة الصحيح من الغلط و الراجح من المرجوح . نعم هناك اختلافٌ تضادٌّ
أثاره قومٌ مُبتدعون على حسب اعتقاداتهم الزائغة والباطلة ولا يُعتدُّ بهم، ولا
بتفاسيرهم. وسيأتي المناقشة في شأن الاتجاهات المنحرفة في التفسير في بابٍ مفردٍ.

المأخذُ الخامسُ

اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ

المأخذُ الخامسُ للتفسير هو اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ ، وقد نصَّ على كونه مأخذاً و مرجعاً جماعةٌ من العلماء، منهم الإمامُ ابنُ تيمية، والنحاس، والشَّاطِبي، والزركشي، والسيوطي وغيرهم . قال الزركشي : " الثالثُ الأخذُ بمطلق اللغة، فإنَّ القرآنَ نَزَلَ بِلسانِ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ، وهذا ذكره جماعةٌ ونصَّ عليه أحمدٌ في مواضع ^(١) .

وقال النحاسُ في بداية تفسيره : قال ﷺ ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ [الشعراء] وقال : ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ ﴾ [الزمر: ٢٨] وقال : ﴿ وَهَذَا كِتَابٌ مُصَدِّقٌ لِّسَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [الاحقاف: ١٢] فدلَّ على أنَّ معانيه إنما وُردت من اللغة العربية ^(٢) .

وهذا هو قول الجمهور من الأئمة والعلماء ، إلا ما رُوي عن الإمام أحمد قال : إنه كره التفسير بمقتضى اللغة ، كما حكاه الزركشي نقلاً عن الفضل بن زياد، قال : إن الإمام أحمد سئل عن القرآن يمثل له الرجل بيت من الشعر ، فقال : ما يعجبني . قال الزركشي : قال بعضهم : في جواز التفسير بمقتضى اللغة روايتان عن أحمد، وقيل : الكراهة مُحمَّلٌ على مَنْ صرف الآية إلى معانٍ خارجةٍ محتملةٍ يدل عليها القليل من كلام العرب، ولا يوجد غالباً إلا في الشعر ونحوه ويكون المتبادر خلافها ^(٣) .

(١) البرهان: ١٦٠ / ٢ .

(٢) معاني القرآن للنحاس: ٤٢ / ١ .

(٣) انظر: البرهان : ١٦٠ / ٢ .

✽ شرح غريب القرآن

ومن هذا الصدد شرح غريب القرآن ، وهذا مما ينبغي الاعتناء به ، وقد تصدّى لذلك خلائق كثيرون ، وقد روى أبوهريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : **أَعْرَبُوا الْقُرْآنَ وَالتَّمَسُّوا غَرَائِبَهُ** ^(١).

قال السيوطي: وعلى الخائض في ذلك التثبت ، والرجوع إلى كتب أهل الفن ، وعدم الخوض بالظن ، فهذه الصّحابة ، وهم العرب العرباء ، وأصحاب اللغة الفصحى ، و مَنْ نزل القرآن عليهم وبلغتهم ، توقّفوا في ألفاظ لم يعرفوا معناها ، فلم يقولوا فيها شيئاً ^(٢).

وقال الشيخ المحدث الشاه ولي الله الدهلوي :

"وَمَبْنَاهُ عَلَى تَتَبُّعِ لُغَةِ الْعَرَبِ ، أَوْ التَّفَقُّنِ بِسِيَاقِ الْآيَةِ وَسَبَاقِهَا ، وَمَعْرِفَةِ مَنَاسِبَةِ اللَّفْظِ بِأَجْزَاءِ الْجُمْلَةِ الَّتِي وَقَعَ هُوَ فِيهَا ، قَالَ : فَهِنَا لِلْعَقْلِ مَدْخَلٌ ، وَ لِلْاِخْتِلَافِ مَجَالٌ ؛ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ الْوَاحِدَةَ تَأْتِي فِي لُغَةِ الْعَرَبِ لِمَعَانٍ شَتَّى ، وَ تَخْتَلِفُ الْعُقُولُ فِي تَتَبُّعِ اسْتِعْمَالَاتِ الْعَرَبِ ، وَالتَّفَقُّنِ بِمَنَاسِبَةِ السَّابِقِ وَالْآخِقِ . قَالَ : فَلَا بُدَّ لِلْمُقَسِّرِ أَنْ يَزِنَ شَرْحَ الْغَرِيبِ مَرَّتَيْنِ : مَرَّةً فِي اسْتِعْمَالَاتِ الْعَرَبِ حَتَّى يَعْرِفَ أَيَّ وَجْهِ مِنْ وَجُوهِهَا أَقْوَى وَأَرْجَحُ ، وَمَرَّةً أُخْرَى فِي مَنَاسِبَةِ السَّابِقِ وَالْآخِقِ حَتَّى يَعْلَمَ أَيَّ الْوَجْهَيْنِ أَوْلَى وَ أَقْعَدُ بَعْدَ إِحْكَامِ الْمَقْدِمَاتِ ، وَ تَتَبُّعِ مَوَارِدِ الِاسْتِعْمَالِ ، وَ تَفْخُصِ الْآثَارَ" ^(٣).

(١) أخرجه البيهقي في شعب الإيوان : ٤٣٧/٢ ، وأبو يعلى كما في مجمع الزوائد : ١٦٣/٧ ، قال

الهيثمي : وفيه عبد الله بن سعيد بن أبي سعيد المقبري وهو متروك.

(٢) الإنقان : ١/١٤٩ .

(٣) الفوز الكبير : ١١٠ .

❖ حكم الاحتجاج بالشعر الجاهلي

ومن الملائم لهذا المقام أن يُعرَفَ أن من التفسير باللغة ، التفسير بالشعر الجاهلي بمعنى الاحتجاج والاستشهاد على غريب القرآن بالشعر الجاهلي . وهذه مسألة اختلف فيها على قولين : فمن زاعم يزعم : أنه لا يجوز الاحتجاج على القرآن الكريم بالشعر ، بينما الجمهور من الصحابة ، والتابعين ، ومن بعدهم على جواز التفسير بالشعر . وذلك أن فهم القرآن يتوقف على معرفة لغة العرب ، والشعر هو وعاء واسع يستوعب هذه اللغة ، ويحافظ عليها برمتها وبأحسن طرقها ، ولذلك فإننا نرى جمعاً من الصحابة يستشهدون في تفسير القرآن بالشعر الجاهلي ، ومن يُعرَفُ بكثرة استشهاده بالشعر ابن عباس رضي الله عنه ، وكون الأشعار الجاهلية وعاء لهذه اللغة هو أحد أسباب العناية بالشعر لتفسير القرآن .

واستدل الجمهور على جواز الاحتجاج بالشعر في التفسير بقول ابن عباس رضي الله عنه : " الشعر ديوان العرب " ، ويقول : " إذا سألتُموني عن غريب القرآن فالتمسوه في الشعر ، فإن الشعر ديوان العرب ^(١) .

وأما الذين أنكروا على الاحتجاج بالشعر فتعلقوا :

أولاً : بأنه إذا احتج بالشعر على غريب القرآن يكون الشعر أصلاً للقرآن وهو باطل .

ثانياً : بأن الشعر جاء ذمّه في القرآن والحديث ، فكيف يجوز أن يحتج به على القرآن ؟

وأجاب عن الأوّل أبو بكر بن الأنباري - كما حكاه الزركشي والسيوطي -

ومحصّله : أن ما قال أصحاب هذه المقالة من أن الاحتجاج بالشعر على القرآن يجعل

(١) الجامع لأخلاق الراوي للخطيب : ٢ / ١٩٨ ، والإتقان : ١ / ١٥٧ .

الشعر أصلاً للقرآن ، فليس الأمر كذلك ؛ لأن من احتجَّ بالشعر إنما أراد تبينَ الحرف الغريب من القرآن بالشعر ؛ لأن الله تعالى قال : ﴿ إِنَّا جَعَلْنَاهُ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزخرف: ٣] وقال : ﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ [الشعراء] ، وقال ابن عباس : " الشعر ديوان العرب ، فإذا خفي عليه الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب رَجَعَ إلى ديوانها " ^(١) .

وأما الجواب عن الثاني فأقول أولاً : إن الشعر لم يُدَمِّ مُطلقاً ، بل قال النبي ﷺ : " إِنَّ مِنَ الشَّعْرِ لِحِكْمَةً " ^(٢) .

وإنما جاء ذمُّه من ناحيةٍ أخرى ، وهي أنه كان الغالبُ على الشعر آنذاك العصبية ، والحمية ، والتشبيب ، والتغزل ، والحماسة ، والهجاء ؛ وكان يُسْتَخْدَمُ الشعرُ في سَلِيَّاتٍ خَالِصَةٍ : في إثارة الأحقاد والضغائن ؛ في الاعتزاز بالآباء والأجداد ، في الافتخار بالأحساب والأنساب ، وفي بناء صروح المجد على أنقاض الكرامة الإنسانية ؛ وكان الشعر في ذلك المجتمع الجاهلي أكبر أداة لرفع قوم و وضع قوم آخرين ، وإبراز مفاخر أشخاص ، وإفشاء مثالب آخرين ؛ وأعظم وسيلة للتلاعب بالحرَمات والأعراض ، وللاتِّقام من الأعداء والمُخاصمين ، ولإثارة العواطف النفسانية والشهوانية ، ولاشتعال نار الشحناء والبغضاء . هذا هو الشعر الذي ذمّه الشارع ، وأما ما لم يكن من جنس ما تقدّم ذكره فلا يتوجّه الذم إليه .

قال ابن عبد البر : ولا يُنكرُ الحسن من الشعر أحدٌ من أهل العلم ، ولا من أولي

(١) انظر البرهان: ١/ ٢٩٤ ، الإِتقان: ١/ ١٥٧ .

(٢) رواه البخاري: ٥٦٧٩ ، والترمذي: ٢٧٧٢ ، وأبوداود: ٤٣٥٧ ، وابن ماجه: ٣٧٤٥ ، والدارمي:

النُّهْيُ ، وليس أحدٌ من كبار الصحابة و أهل العلم وموضع القدوة إلا وقد قَالَ الشُّعْرُ
أو تَمَثَّلَ به أو سَمِعَهُ ، فَرَضِيهِ ما كان حكمةً أو مباحاً ، ولم يكن فيه فُحْشٌ ولا خنى ، ولا
لمسلم أذى^(١) .

فنهاية القول في الباب أنَّ الشعر إنما دُمَّ في الشرع لما كان فيه من مَفاسِدَ و قَبَائِحَ ،
فما لم يكن من هذا الجنس فليس هو من جنس المذموم .

وثانياً : أنَّه دُمَّ الشعر من ناحية المعنى ، وأما من ناحية اللفظ فلا ، فإذا استشهدنا على
غريب القرآن بالشعر ، فهو من ناحية اللفظ فقط ، وهو واضح .

❁ أمثلة الاستشهاد بالشعر عن ابن عباس رضي الله عنهما

وأذكرُ هنا طرفاً مما جاء عن ابن عباس من الاستشهاد بالشعر على القرآن ، وقد
ذكره السيوطي في الإتيان :

١ - قال نافع بن الأزرق لابن عباس : أَخْبِرْنِي عن قول الله تعالى : ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ

الشِّمَالِ عِزِينَ ٣٧﴾ [المعارج] .

قال : العِزِينَ حَلَقُ الرَّفَاقِ ، قال : وهل تعرف العرب ذلك ؟ قال : نعم ، أما
سمعتَ عبيد بن الأبرص يقول :

فَجَاؤُوا يَهْرَعُونَ إِلَيْهِ حَتَّى * يَكُونُوا حَوْلَ مِنْبَرِهِ عِزِينَا

٢ - قال نافع : أَخْبِرْنِي عن قوله تعالى : ﴿شَرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة: ٤٨] قال :

الشَّرْعَةُ الدِّينُ والمنهاجُ الطَّرِيقُ ، واستشهد عليه بقول سفيان بن الحارث بن
عبدالمطلب :

لَقَدْ نَطَقَ الْمَأْمُونُ بِالصَّدْقِ وَالْهُدَى * وَبَيَّنَ لِلْإِسْلَامِ دِينًا وَمَنْهَجًا

٣- سأل نافع، فقال: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿إِذَا أَثْمَرَ وَيَنْعِهِ﴾ [الأنعام: ٩٩] قال: نضجه و بلاغه، واحتج عليه بقول الشاعر:

إِذَا مَا مَشَتْ وَسَطَ النِّسَاءِ تَأَوَّدَتْ * كَمَا اهْتَزَّ غُصْنٌ نَاعِمٌ النَّبْتِ يَانِعِ

٤- قال نافع: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَأْتِسَ الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ [الرعد: ٣١] قال: "أفلم يعلم" بلغة بني مالك، قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول مالك بن عوف:

لَقَدْ يَيْسَ الْأَقْوَامُ أَنِّي أَنَا ابْنُهُ * وَإِنْ كُنْتُ عَنْ أَرْضِ الْعَشِيرَةِ نَائِيًا

٥- قال نافع: أخبرني عن قوله تعالى: ﴿فَيَطْمَعَ الَّذِي فِي قَلْبِهِ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢] قال: "الفجور والزنى"، قال: وهل تعرف العرب ذلك؟ قال: نعم، أما سمعت قول الأعشى:

حَافِظٌ لِلْفَرْجِ رَاضٍ لِلتُّقَى * لَيْسَ مِمَّنْ قَلْبُهُ فِيهِ مَرَضٌ

وهذا قل من كثر، فإن شئت التفصيل والاطلاع الواسع في الباب، فارجع إلى الإتيان، فإن لك فيه غنية وكفاية^(١).

❖ هل في القرآن كلمات غير عربية؟

ومما تجدر الإشارة إليه أن العلماء اختلفوا: هل وقع في القرآن ألفاظ وكلمات عجمية غير عربية؟ بعد اتفاقهم على أنه ليس فيه كلام مركب على أساليب غير العرب،

وبعد اتفاقهم على أن فيه أسماء وأعلاماً من غير لسان العرب، كإسرائيل، وجبريل، وإبراهيم، وإسماعيل، ونوح، ولوط، وغير ذلك .

فذهب الإمام الشافعي، والقاضي أبو بكر بن الطيب، والطبري، وغيرهم إلى أنه لا يوجد في القرآن كلمات خارجة عن لغة العرب؛ وأن القرآن عربي خالص، وأما ما ورد فيه من الألفاظ التي تُنسب إلى غير لغة العرب، فهي من توارد اللغات والألسنة على تلك الكلمات، فتكلمت بها العرب والحبشة والترك وغيرهم .

واحتجوا عليه بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ [يوسف: ٢]، وبقوله :

﴿ بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ﴾ (١٩٥) [الشعراء : ٢٩٥] وأشباه ذلك .

وذهب بعضهم إلى أن الكلمات العجمية توجد في القرآن كلفظ "ناشئة الليل" و"القسطاس" و"كفلين" و"قسورة" وغير ذلك . وتعلقوا في ذلك بالآثار الواردة فيه :

١- عن أبي موسى في قوله تعالى: ﴿ يُؤْتِكُمْ كَفْلَيْنِ مِنْ رَحْمَتِهِ ﴾ [الحديد: ٢٨] قال : الكفلان : ضعفان من الأجر ، بلسان الحبشة^(١) .

٢- عن ابن عباس في قوله : ﴿ إِنَّ نَاشِئَةَ اللَّيْلِ ﴾ [المزمل: ٦] قال : بلسان الحبشة إذا قام الرجل من الليل قالوا : نشأ^(٢) .

٣- عن ابن عباس أنه سئل عن قوله : ﴿ فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ ﴾ (٥١) [المدثر] قال : هو

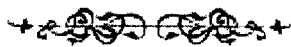
(١) انظر تفسير الطبري: ١/ ١٣ .

(٢) الطبري: ١/ ١٣ ، الدر المنثور: ٨/ ٣١٦ .

بالعربية : الأسد ، وبالفارسية : شار، وبالنبطية : اريا ، وبالحبشة : قسورة^(١).

يَقُولُونَ : إِنَّ فِي هَذِهِ الْآثَارِ دَلَالَةً عَلَى أَنَّ فِي الْقُرْآنِ كَلِمَاتٍ غَيْرَ عَرَبِيَّةٍ مِنْ لِسَانِ الْحَبَشَةِ وَالنَّبْطِيَّةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ .

وههنا نظريةٌ ثالثةٌ ، وهي أَنَّ الْأَلْفَاظَ الَّتِي تُنْسَبُ إِلَى الْعَجْمِيَّةِ هِيَ فِي الْأَصْلِ أَعَجْمِيَّةٌ ؛ لَكِنْ اسْتَعْمَلَتْهَا الْعَرَبُ وَعَرَّبَتْهَا فَهِيَ عَرَبِيَّةٌ بِهَذَا الْوَجْهِ . وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَطِيَّةٍ ، قَالَ : وَقَدْ كَانَ لِلْعَرَبِ الْعَارَبَةُ الَّتِي نَزَلَ الْقُرْآنُ بِلِسَانِهَا بَعْضُ مُحَاظَةٍ لِسَائِرِ الْأَلْسِنَةِ بِتَجَارَاتٍ ، وَبِرَحَلَتِي قَرِيشٍ ، وَكَسْفَرِ مَسَافِرِ بْنِ أَبِي عَمْرٍو إِلَى الشَّامِ ، وَكَسْفَرِ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ ، وَكَسْفَرِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ وَعِمَارَةَ بْنِ الْوَلِيدِ إِلَى أَرْضِ حَبَشَةِ ، وَكَسْفَرِ الْأَعْشَى إِلَى الْحِيرَةِ ، وَصَحْبَتِهِ لِنَصَارَاهَا ، مَعَ كَوْنِهِ حُجَّةً فِي اللُّغَةِ ؛ فَعَلَقَتْ الْعَرَبُ بِهَذَا كُلِّهِ الْأَفْظَاءَ أَعَجْمِيَّةً غَيَّرَتْ بَعْضُهَا بِالنَّقْصِ مِنْ حُرُوفِهَا ، وَجَرَتْ إِلَى تَخْفِيفِ ثِقَلِ الْعَجْمَةِ ، وَاسْتَعْمَلَتْهَا فِي أَشْعَارِهَا وَمُحَاوَرَاتِهَا ؛ حَتَّى جَرَتْ مَجْرَى الْعَرَبِيِّ الصَّحِيحِ ، وَوَقَعَ بِهَا الْبَيَانُ ، وَعَلَى هَذَا الْحَدِّ نَزَلَ بِهَا الْقُرْآنُ^(٢).



(١) الطبري: ١/ ١٤.

(٢) الطبري: ١/ ١٥ ، القرطبي: ١/ ٦٠ ، الرسالة للإمام الشافعي: ٨.

المأخذُ السادسُ العقلُ السَّليمُ

المأخذُ السادسُ هو العقل السليم ، والفهم البليغ ، الَّذي يهتدي به الإنسان إلى ما أَراده الله تعالى بكلامه الشَّريف ، الَّذي هو بحرٌ لا ساحلَ له ؛ وبِهِ ينتهي نظره إلى الحقائق والمعارف ، التي لا يَعْرِفُهَا مَنْ حُرِمَ العقلُ السليم ؛ ويستنبطُ به من الأسرار والدقائق ما لا يهتدي إليه مَنْ لم يُرزَق ذلك .

وهذا هو ما أشار إليه العلامة الزركشي بقوله : " التفسيرُ بالمقتضى من معنى الكلام ، والمقتضب من قوة الشرع ^(١) .

وهو العلم الموهوب الذي تقدَّم ذكرُهُ ، وقد أسلفنا هُناك عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه أَنَّهُ قال: ليس العلم عن كثرة الحديث ، إِنَّمَا العلمُ خشيةُ الله . وعن الإمام مالك قال: إِنَّ العلمَ ليس بكثرة الرواية ، ولكنَّه نورٌ جَعَلَهُ الله في القلوب ، وقال: العلمُ والحكمة نورٌ يهدي به الله مَنْ يشاءُ ، وليس بكثرة المسائل .

وقد ذكرنا هُناك أَنَّ هذا هو العلم الَّذي دَعَا به الرسولُ ﷺ لابن عباس رضي الله عنهما وقال : " اللهم فَفْهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلَّمْهُ التَّأْوِيلَ " ، وهو الذي أشار إليه أميرُ المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه حين سأله أبو جُحَيْفَةَ : هل عندكم كتابٌ ؟ فقال : لا ، إِلَّا كتاب الله ، أو فهمٌ أعطِيَهُ رجلٌ مسلمٌ .

❁ الانتباه:

وَمِمَّا لَا جَالَ لِلْبَحْثِ فِيهِ أَنَّ الْمَرَادَ بِهَذَا الْعَقْلِ وَالْفَهْمِ هُوَ مَا يَكُونُ مَوْهُوباً مِنْ اللَّهِ تَعَالَى إِنْْعَاماً وَثَمَرَةً لِلتَّقْوَى ، وَ الْعَمَلِ الصَّالِحِ ، وَالْإِنَابَةِ ، وَالْحُشُوعِ ، وَالتَّعَلُّقِ مَعَ اللَّهِ تَعَالَى ، وَ غَيْرِ ذَلِكَ مِنَ الصِّفَاتِ الْحَمِيدَةِ الْإِيمَانِيَّةِ ، وَالْخِصَائِلِ الْجَمِيلَةِ الرُّوحِيَّةِ ، وَهَذَا إِنَّمَا يَحْصِلُ لِلْإِنْسَانِ إِذَا تَحَلَّى بِهَذِهِ الصِّفَاتِ وَالْخِصَائِلِ عَلَى أَكْمَلِ نَمَطٍ وَأَحْسَنِ وَجْهِ .

وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ الْمَرَادُ بِهَذَا عَقْلاً عَامّاً يَتَوَاجَدُ وَيَشْتَرِكُ فِيهِ كُلُّ فَرْدٍ مِنْ أَفْرَادِ الْبَشَرِ عَلَى السَّوَاءِ ؛ وَتَتَمُّ بِهِ إِجْرَاءُ أَتَمِّهِ الْيَوْمِيَّةِ وَأَفْعَالُهُ الْعَادِيَّةِ ؛ وَبِهِ يُفَارِقُ الْإِنْسَانُ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ الْبَهَائِمِ وَالْحَيَوَانَاتِ ؛ فَإِنْ مِنَ الْبَدِيهِيِّ أَنْ صَاحِبَ هَذَا الْعَقْلِ الْعَامِّ لَازِمِيَّةٌ لَهُ مِنْ بَيْنِ أَفْرَادِ الْبَشَرِ ، وَإِنَّمَا الْمَزِيَّةُ وَالتَّفُوقُ مِنْ بَيْنِهِمْ لِمَنْ رُزِقَ الْعَقْلَ الْخَاصَّ الْمَوْهُوبَ الَّذِي هُوَ ثَمَرَةُ الْإِيمَانِ الْكَامِلِ ، وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ ، وَالْخَشْيَةِ ، وَالتَّقْوَى ، وَغَيْرِ ذَلِكَ .

فَيَتَّضِحُ بِمَا قُلْنَا أَنَّ مَا اتَّخَذَهُ الطَّبَقَةُ الْمُتَّقِفَةُ الْمُتَحَذِّقَةُ طَرِيقاً إِلَى تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ مِنَ الْاعْتِمَادِ عَلَى عُقُولِهِمْ وَالْإِتِّكَالِ عَلَى فَهْمِهِمْ مِنْ غَيْرِ تَحْصِيلِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَالْعُلُومِ الْعَرَبِيَّةِ ؛ وَ مِنْ غَيْرِ التَّبَوُّغِ فِي الْعِلْمِ ، وَالْعَمَلِ ، وَالْهُدَى ، وَالتَّقْوَى ؛ ثُمَّ مِنْ الْاجْتِرَاءِ عَلَى تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ عَلَى مَسْتَوًى عِلْمِهِمْ وَعَقْلِهِمْ ، هَذَا هُوَ - لَا شَكَّ - مِنَ الْغَوَايَةِ وَالتَّاهَةِ ، وَهُوَ مَوْقِفٌ خَطِرٌ عَظِيمٌ . وَ مِنْ الْعَجَبِ أَنَّهُ سَوَّلَ لِبَعْضِهِمْ أَنْ يَعْتَنِقَ هَذَا الطَّرِيقَ الْمُعَوَّجَ مُسْتَدَلّاً عَلَى جَوَازِهِ بِأَنَّ الْعَقْلَ مِنَ الْمَأْخَذِ التَّفْسِيرِيَّةِ ، فَهَلْ هَذَا إِلَّا الْهُرُوءُ بِالْعُلُومِ الْقُرْآنِيَّةِ ، وَالسُّخْرِيَّةُ بِالْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَالتَّلَاعُبُ بِالْأَحْكَامِ الدِّيْنِيَّةِ ، وَالْعَبَثُ بِالتَّعَالِيمِ الْإِسْلَامِيَّةِ ؟

فَوَاجِبُ الْحَذَرِ وَالْحَيْطَةِ يَقْتَضِي مِنَّا أَنْ نَخْطُ خَطّاً فَارِقاً بَيْنَ عَقْلٍ وَعَقْلٍ ؛ لَكِي يَبْدُوَ لَنَا فِي وُضُوحٍ تَامٍّ الْفَرْقُ بَيْنَ عَقْلٍ هُوَ مَأْخَذُ التَّفْسِيرِ ، وَ بَيْنَ عَقْلٍ هُوَ بِمَعزَلٍ عَنْهُ ، فَأَقُولُ : إِنَّ الْأَوَّلَ هُوَ ثَمَرَةُ الْإِيمَانِ الْكَامِلِ ، وَالْعِلْمِ الصَّحِيحِ ، وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ ،

والتقوى الراسخ ، بينما الثاني لا علاقة له بهذه العلوم والصفات ، فهذا هو الخطّ
الفاصل بينهما ، فافهم حقّ الفهم .



حُكْمُ التَّفْسِيرِ الْإِشَارِيِّ الصُّوفِيِّ

إِنَّا كَثِيرًا مَا نَجِدُ فِي كَلَامِ الصُّوفِيَّةِ - رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى - مَا يَتَعَرَّضُ لَتَفْسِيرِ الْآيَاتِ مِنَ الْقُرْآنِ عَلَى صَوِّهِ الْعَقْلِ السَّلِيمِ ، وَالفهم الثاقب ، الذي وَهَبَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى إِنْعَامًا وَ ثَمَرَةً لِلتَّقْوَى ، وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ ؛ وَعَلَى مَا يَقْدَفُ فِي قُلُوبِهِمْ مِنَ النُّورِ الَّذِي يَجْعَلُهُمْ نَافِذِي الْبَصِيرَةِ ، وَلَكِنْ طَرِيقَتُهُمْ فِي التَّفْسِيرِ - كَمَا يَلْمُسُ مَنْ يُطَالِعُ كَلَامَهُمْ - يُخَالِفُ ظَاهِرًا طَرِيقَةَ الْمُفَسِّرِينَ ، وَ هَذَا هُوَ مَا يُقَالُ لَهُ : التَّفْسِيرُ الْإِشَارِيُّ وَالتَّفْسِيرُ الصُّوفِيُّ أَيْضًا.

❁ أَقْسَامُ التَّفْسِيرِ وَمَعْنَى التَّفْسِيرِ الْإِشَارِيِّ

وَلَا يَغْزُبَنَّ عَنْ بَالِكُمْ أَنَّ بَعْضَ الْعُلَمَاءِ قَسَّمَ التَّفْسِيرَ إِلَى ثَلَاثَةِ أَنْوَاعٍ :

١ - التَّفْسِيرُ بِالرِّوَايَةِ : وَهُوَ مَا جَاءَ فِي الْقُرْآنِ أَوْ السُّنَّةِ أَوْ كَلَامِ الصَّحَابَةِ بَيَانًا لِلْمُرَادِ

بِآيَاتِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَيُسَمَّى هَذَا التَّفْسِيرُ بِالمَأْثُورِ أَيْضًا.

٢ - التَّفْسِيرُ بِالدَّرَايَةِ : وَهُوَ مَا اسْتَنْبَطَ مِنَ الاجْتِهَادِ مُسْتَنَدًا إِلَى مَا يَجِبُ الْإِسْتِنَادُ إِلَيْهِ

، فَإِنْ كَانَ هَذَا الاجْتِهَادُ مُسْتَنَدًا إِلَى مَا يَجِبُ الْإِسْتِنَادُ إِلَيْهِ ، فَالتَّفْسِيرُ مَحْمُودٌ مَقْبُولٌ

وإِلَّا فَمَذْمُومٌ مُرَدُّودٌ ، وَيُسَمَّى بِالتَّفْسِيرِ بِالرَّأْيِ .

٣ - التَّفْسِيرُ بِالإِشَارَةِ : وَهُوَ مَا اسْتَنْبَطَ مِنَ الْقُرْآنِ مِنَ الدَّقَائِقِ ، وَالْأَسْرَارِ بِإِشَارَةٍ خَفِيَّةٍ

تَتَكَشَّفُ عَلَى أَرْبَابِ الْحَقَائِقِ ، وَأَصْحَابِ السُّلُوكِ بِوَسْطَةِ الْإِلَهَامِ الرَّبَّانِيِّ .

وَمِنْ هُنَا يُعْلَمُ مَعْنَى التَّفْسِيرِ بِالإِشَارَةِ ، وَمُلَخَّصُهُ : إِنَّ التَّفْسِيرَ الْإِشَارِيَّ هُوَ

تَأْوِيلُ الْآيَاتِ عَلَى غَيْرِ مَا يَظْهَرُ مِنْهَا لِإِشَارَاتٍ خَفِيَّةٍ تَظْهَرُ لِأَرْبَابِ السُّلُوكِ ، وَيُمْكِنُ

الجمعُ بينها وبين الظواهر المرادة^(١).

✽ تَمَازُجُ التفسير الإشاري من كلام الصوفية

ومما يناسبُ هذا المقام أن نسرد بعض التمازج للتفسير الإشاري من كلام الصوفية - رحمهم الله تعالى - ، فمما قالوه في التفسير:

١- قوله تعالى: ﴿أَذْهَبَ إِلَى فِرْعَوْنَ﴾ [طه: ٢٤] قالوا: إن فرعون هو القلب .

٢- قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً﴾ [البقرة: ٢٧] قالوا: المرادُ بالبقرة هو النفس .

٣- قوله تعالى: ﴿فَاخْلَعْ نَعْلَيْكَ﴾ [طه: ١٢] قالوا: المرادُ ترك الدنيا.

٤- قوله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا﴾ [البقرة: ٢٢] قال بعضهم: أكبرُ الأنداد النفسُ الأمارَةُ بالسُّوء ، الطَّوَاعَةُ إِلَى حُظُوظِهَا .

٥- قوله تعالى: ﴿يُؤْمِنُونَ بِالْجَبْتِ وَالطَّاغُوتِ﴾ [النساء: ٥١] قالوا: رأسُ الطَّوَاعِيَةِ كُلُّهَا النفسُ الأمارَةُ بالسُّوء .

٦- قوله تعالى: ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَى﴾ القلبُ ، ﴿وَالْجَارِ الْجُنْبِ﴾ النفسُ الطَّبِيعِيَّةُ ﴿وَالْجَارِ الْجُنْبِ﴾ العقلُ المقتدي بالشرع ﴿وَأَبْنِ السَّيْلِ﴾ [النساء: ٣٦] الجوارحُ المطيعة لله .

٧- قوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ بِمَا ظَلَمُوا﴾ [النمل: ٥٢] أي قُلُوبِهِمْ عند إقامتهم على ما نُهُوا عنه ، والبيوتُ القلوب ؛ فمنها عامرة بالذكر ، ومنها

خَرَابٌ بِالْغَفْلَةِ عَنِ الذِّكْرِ .

٨- قوله تعالى: ﴿فَانْظُرْ إِلَىٰ آثَارِ رَحْمَةِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا﴾ [الروم: ٥٠] أي حياة القلوب من الذكر .

٩- قوله تعالى: ﴿ظَهَرَ الْفَسَادُ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ﴾ [الروم: ٤١] أي المراد بالبر الجوارح، وبالبحر القلب .

١٠- قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا أَسْمُهُ﴾ [البقرة: ١١٤] قالوا: المساجد القلوب؛ تمنع بالمعاصي من الذكر^(١).

❁ حكم التفسير الإشاري

ولكن هناك سؤال: ما هو حكم التفسير الإشاري؟ هل هو ممنوع شرعاً، أو لذلك سبيل في الشرع؟ فقد تنازع فيه العلماء بين مجيز ومانع، وبين منصف ومُسْرِف: ❁ فمنهم من يقول: إنه لا يجوز القول في القرآن إلا بما هو ظاهر من حيث اللغة العربية وبما نُقِلَ عن النبي ﷺ وأصحابه، وقالوا: إنه ليس في القرآن ما يسميه البعض بالباطن .

❁ ومنهم من يزعم: أنه يجوز أن يُفسَّر القرآن بما هو ليس بظاهر من اللغة العربية لأن للقرآن ظاهراً وباطناً، حتى أنهم أسرفوا فيه، وفسَّروا القرآن على غير التفسير المعروف عن الصحابة والتابعين .

❁ ومنهم من يقول: إن التفسير هو ما جاء عن النبي ﷺ، وأصحابه، أو ما ظهر من اللغة العربية، ومع ذلك ففي القرآن إشارات خفية تُفْتَحُ على قلوب أولياء

(١) انظر: الموافقات: ٣/ ٢٣٨-٢٤٢، وفتاوى ابن تيمية: ١٣/ ٢٣٨.

الله تعالى الْمُتَّقِينَ ، وعباده الصالحين . وهذه الإشارات لا تُخَالِفُ الظواهر المرادة؛ بل تكون موافقة للظاهر الثابت عن الرسول ﷺ ، وأصحابه .

❁ المَانِعُونَ وَأَدِلَّتُهُمْ

وَمَنْ منع التفسيرَ بالإشارة الإمامُ أبو الحسن الواحدي المفسّر . قال العلامة ابن الصلاح في فتاواه ، كما في البرهان للزركشي : وجدت عن الإمام أبي الحسن الواحدي المفسّر أنه قال : صَنَّفَ أبو عبد الرحمان السلمي (حقائق التفسير) ، فإن كان قد اعتقد أن ذلك تفسيرٌ فقد كفر^(١) .

ومنهم الإمام النسفي حيث قال في (عقائده) : النُّصُوص على ظواهرها، والعُدُول عنها إلى مَعَانٍ يَدْعِيهَا أَهْلُ الْبَاطِنِ الْحَادُّ^(٢) .

ومنهم الإمام سراج الدين البلقيني ، قال السيوطي في الإِتْقَان : سُئِلَ شَيْخُ الإسلام سراج الدين البلقيني عن رجلٍ قال في قوله تعالى : ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥] : إِنَّ مَعْنَاهُ : "مَنْ ذَلَّ" أي من الذُّلِّ ، و"ذِي" إشارة إلى النفس ، و"يُشَفَّ" من الشِّفَاء ، جوابُ "مَنْ" و"عُ" أمرٌ من الوَعْي . فأفتى بأنه مُلْحَدٌ^(٣) .

وهؤلاء الأئمة استدلُّوا على مَنَعِهِ بِأُمُورٍ :

الأول : بأنَّ القرآن الكريم عربي خالصٌ ، ومعانيه، ومضامينه، وتراكيبه هي ما تعرفه

(١) البرهان: ٢ / ١٧٠ .

(٢) العقائد النسفية مع شرحه للتفتازاني: ١٦٦ .

(٣) الإِتْقَان: ٢ / ٢٣٦ .

العَرَبُ وَتَوَاسُّهُ ، فَمَا كَانَتْ الْعَرَبُ لَا تَعْرِفُهُ ، وَ لَا تُؤَانِسُهُ لَا يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ مُرَاداً بِهَذَا الْكَلَامِ الْعَرَبِيِّ الْخَالِصِ ، وَإِلَّا تَعَطَّلَتْ فَائِدَةُ التَّخاطُبِ بِهِ ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يُتَأَوَّلَ الْقُرْآنَ عَلَى خِلَافِ مَا يَظْهَرُ مِنَ الْفَاطَةِ .

الثَّانِي : بِأَنَّ التَّأْوِيلَ عَلَى خِلَافِ الظَّاهِرِ قَدْ يَذْهَبُ بِالْقُرْآنِ عَنْ هَدَفِهِ وَقَصْدِهِ الَّذِي يُرْمَى إِلَيْهِ ، فَمِثْلًا قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة] قَالَ الشَّيْخُ الْأَكْبَرُ ابْنُ عَرَبٍ يَشْرَحُ هَذِهِ الْآيَةَ :

” يَا مُحَمَّدُ ! إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا : (سَتَرُوا مَحَبَّتَهُمْ فِي) دَعَاهُمْ ، فَسَوَاءٌ

عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ بوعَيْدِكَ الَّذِي أَرْسَلْتِكَ بِهِ ، أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ، لَا يُؤْمِنُونَ : بِكَلَامِكَ ؛ فَإِنَّهُمْ لَا يَعْقِلُونَ غَيْرِي ، وَأَنْتَ تُنذِرُهُمْ بِخَلْقِي ، وَهُمْ مَا عَقَلُوهُ ، وَلَا شَاهَدُوهُ ، كَيْفَ يُؤْمِنُونَ بِكَ ؟ وَقَدْ خَتَمْتُ عَلَى قُلُوبِهِمْ ، فَلَمْ أَجْعَلْ فِيهَا مُتَسَعًّا لِّغَيْرِي ؛ وَعَلَى سَمْعِهِمْ ؛ فَلَا يَسْمَعُونَ كَلَاماً فِي الْعَالَمِ إِلَّا مِنِّي ؛ (وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ) مِنْ بَهَائِي عِنْدَ مُشَاهَدَتِي ، فَلَا يُبْصِرُونَ سِوَايَ الْخ (١) .

وهذا التفسير - كما ترى - صرفُ القرآن عن معناه الظاهر ، وإذهابه عن هدفه المنشود ، فلا يجوز التفسيرُ به ، وَلَا يُقْبَلُ إِلَّا بِالتَّأْوِيلِ .

الثَّالِثُ : بِأَنَّ تَفْسِيرَ الْقُرْآنِ بِمِثْلِ مَا يَقُولُهُ أَصْحَابُ السُّلُوكِ ، وَ الْإِشَارَاتِ ؛ لَمْ يُنْقَلْ عَنْ السَّلَفِ الصَّالِحِ مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَالتَّابِعِينَ ، وَغَيْرِهِمْ ، بِالرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُمْ كَانُوا أَدْرَى بِمَعَانِي كِتَابِ اللَّهِ ، وَ أَعْرَفَ بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ مِنْ غَيْرِهِمْ ، فَلَوْ كَانَ

مثل هذا التفسير معروفاً عندهم لنقل إلينا لتوافر الدواعي ، فلما لم يُنقل عنهم عَلِمَ أنه ما كان عندهم معروفاً ، و غيرُ معقولٍ أن يأتي غيرُهم بأفضل ، و أهدى مما قالوا في التفسير .

وهذه هي وجوه ثلاثة استدلوا بها على أن التفسير الإشاري ممنوعٌ ، ومحدورٌ شرعاً .

✽ المجيزون وأدلتهم

وأما المجيزون للتفسير الإشاري فهم كثيرون ، وها هو كلامُ بعض الأئمة في هذا الخصوص ، قال الإمام ابن الصلاح :

”وأنا أقول : الظنُّ بمن يُوثَّقُ به منهم إذا قال شيئاً من ذلك أنه لم يذكره تفسيراً، ولا ذهبَ به مذهبَ الشَّرح للكلمة، فإنه لو كان كذلك كانوا قد سلكوا مسلكَ الباطنية ، وإنما ذلك منهم تنظيرٌ لما وردَ به القرآن ؛ فإنَّ النظرَ يذكر بالنظرِ و مع ذلك فيآلِيتهم لم يتساهلوا بمثل ذلك لما فيه من الإبهام والالتباس“^(١).

قال العلامة التفتازاني في (شرح العقائد النسفية) :

”وأما ما يذهبُ إليه بعضُ المحقِّقين من أنَّ النُّصوصَ مصروفةٌ على ظاهرها، ومع ذلك ففيها إشاراتٌ خفيةٌ إلى دقائق تنكشفُ لأربابِ السُّلوك ، يُمكنُ التوفيقُ بينها وبين الظواهر المرادة ؛ فهو من كمال الإيمان ومحض العرفان“^(٢).

وقال الأستاذ محمد حسين الذهبي بعد إيراد الأدلة في هذا الصدد ما نصه :

(١) البرهان : ٢ / ١٧١ ، والإِتقان : ٢ / ٢٣٥ .

(٢) شرح العقائد النسفية : ١٦٦ .

" هذه الأدلة مجتمعة تُعطينا أنّ القرآن الكريم له ظَهْرٌ وَبَطْنٌ ... ظَهْرٌ يَفْهَمُهُ كُلُّ مَنْ يَعْرِفُ اللِّسَانَ الْعَرَبِيَّ ، وَبَطْنٌ يَفْهَمُهُ أَصْحَابُ الْمَوْهَبَةِ ، وَ أَرْبَابُ الْبَصَائِرِ ؛ غَيْرَ أَنَّ الْمَعَانِي الْبَاطِنَةَ لِلْقُرْآنِ لَا تَقِفُ عِنْدَ الْحَدِّ الَّذِي تَصِلُ إِلَيْهِ مَدَارِكُنَا الْقَاصِرَةُ ؛ بَلْ هِيَ أَمْرٌ فَوْقَ مَا نَنْظُرُ ، وَ أَعْظَمُ مِمَّا نَتَصَوَّرُ " (١).

واستدلوا على جواز التفسير الإشاري بأمور:

أولاً : بما رُوِيَ عن النبي ﷺ قال : " لِكُلِّ آيَةٍ ظَهْرٌ وَبَطْنٌ ، وَلِكُلِّ حَرْفٍ حَدٌّ ، وَلِكُلِّ حَدٍّ مُطْلَعٌ " (٢).

ثانياً : بما رُوِيَ عن عبد الرحمن بن عوف مرفوعاً : " ثَلَاثَةٌ تَحْتَ الْعَرْشِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : الْقُرْآنُ يُحَاجُّ الْعِبَادَ لَهُ ظَهْرٌ وَبَطْنٌ ، الْخ " (٣).

هذان الحديثان يُصَرِّحَانِ بِأَنَّ لِلْقُرْآنِ بَطْنًا كَمَا لَهُ ظَهْرٌ ، وَلَكِنْ يَنْشَأُ هُنَاكَ سُؤَالٌ بِأَنَّهُ مَا هُوَ ظَهْرُهُ وَمَا هُوَ بَطْنُهُ ؟ ففیه خلافٌ بين العلماء ، وَحَكَى السُّيُوطِيُّ فِي ذَلِكَ سِتَّةَ أَقْوَالٍ لِلْعُلَمَاءِ :

١ - أنك إذا بحثت عن باطنها وقستة على ظاهرها وقفت على معناها.

٢ - أنه ما من آية إلا عمل بها قومٌ ولها قومٌ سيعملون بها.

٣ - أن ظاهرها لفظها، وباطنُها تأويلُها .

٤ - قال أبو عبيد : إنّ القِصَصَ التي قَصَّها اللهُ تعالى عن الأمم الماضية ، وما عاقَبَهُمْ به ظاهرها الإخبارُ بهلاك الأولين ، إنما هو حديثٌ حَدَّثَ به عن قومٍ ، وباطنُها وعظُّ

(١) التفسير والمفسرون: ٢/ ٣٥٦.

(٢) ذكره السيوطي عن الفريابي، الإتيقان: ٢/ ٢٣٦.

(٣) أخرجه البغوي في شرح السنة: ٣٤٣٣ ، والطبري في تهذيب الآثار: ١٧٢.

الآخرين ، وتحذيرهم إِنْ يَفْعَلُوا كَفَعْلِهِمْ فَيَحُلُّ بِهِمْ مِثْلُ مَا حَلَّ بِهِمْ . قال السيوطي : وهذا أشبه بالصواب .

٥ - حكاه ابن النقيب : أَنَّ ظَهَرَهَا مَا ظَهَرَ مِنْ مَعَانِيهَا لِأَهْلِ الْعِلْمِ بِالظَّاهِرِ ، وَبِطْنَهَا مَا تَضَمَّنَتْهُ مِنَ الْأَسْرَارِ الَّتِي أَطْلَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا أَرْبَابَ الْحَقَائِقِ .

٦ - قال بعضهم : الظاهرُ التلاوةُ ، و الباطنُ الفهمُ ^(١) .

ثالثاً : بما رُوِيَ عن الصَّحَابَةِ مِنْ قَوْلِهِمْ وَفَعْلِهِمْ بِهَذَا الْخُصُوصِ ، فَأَمَّا الدَّلِيلُ مِنْ قَوْلِهِمْ فَهُوَ مَا يَلِي :

١ - عن أَبِي جُحَيْفَةَ قُلْتُ لِعَلِيٍّ عليه السلام : " هَلْ عِنْدَكُمْ شَيْءٌ مِنَ الْوَحْيِ إِلَّا مَا فِي كِتَابِ اللَّهِ ؟ قَالَ : لَا ، وَ الَّذِي فَلَقَ الْحَبَّةَ ، وَ بَرَأَ النَّسَمَةَ مَا أَعْلَمُهُ إِلَّا فَهْمًا يُعْطِيهِ اللَّهُ رَجُلًا فِي الْقُرْآنِ الْخ ^(٢) .

٢ - عن ابن عباس رضي الله عنهما أَنَّهُ قَالَ : إِنَّ الْقُرْآنَ ذُو سُجُونٍ وَفُتُونٍ ، وَظُهُورٍ وَبُطُونٍ ، لَا تَنْقُضِي عَجَائِبَهُ ، وَلَا تُبَلِّغُ غَايَتَهُ ، فَمَنْ أَوْغَلَ فِيهِ بِرَفِيقِ نَجَا ، وَمَنْ أَخْبَرَ فِيهِ بِعَنْفِ هَوًى ، أَخْبَارَ وَأَمْثَالٍ ، وَحَلَالٍ وَحَرَامٍ ، وَنَاسِخٍ وَمَنْسُوخٍ ، وَمَحْكَمٍ وَمُتَشَابِهٍ ، وَظَهَرَ وَبَطَنَ ، فَظَهَرَهُ التَّلَاوَةُ وَبَطَنَهُ التَّأْوِيلُ ، فَجَالِسُوا بِهِ الْعُلَمَاءَ وَجَانِبُوا بِهِ السُّفَهَاءَ ^(٣) .

٣ - عن أَبِي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ : " لَا يَفْقَهُ الرَّجُلُ كُلَّ الْفِقْهِ ؛ حَتَّى يَجْعَلَ لِلْقُرْآنِ

(١) الإِتْقَانُ : ٢ / ٢٣٦ .

(٢) رواه البخاري : ٢٨٢٠ ، والترمذي : ٣١٣٢ وغيرهما .

(٣) أخرجه ابن أبي حاتم ، كذا في الدر المنثور : ٣ / ٤٥٩ ، وروح المعاني : ١ / ٨ .

وجوهاً" (١) .

٤- عن ابن مسعود رضي الله عنه أنه قال: من أراد علم الأولين والآخرين فليثور القرآن (٢) .

قال الإمام السيوطي بعد سرد هذه الآثار: " وهذا الذي قالوه لا يحصل بمجرد تفسير الظاهر .

و أما الدليل من فعلهم فهو ما يلي :

١- ما جاء عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال : كان عُمَرُ رضي الله عنه يُدْخِلُنِي مع أشياخ بَدْرٍ، فكأن بعضهم وجد في نفسه ، فقال : لِمَ تُدْخِلُ هذا معنا ولنا أبناء مثله ؟ فقال عُمَرُ : إنه من حيث علمتُم ، فدعاه ذات يوم فأدخله معهم ، فما رأيت أنه دعاني يومئذ إلا ليرِيَهُمْ ، قال : ما تقولون في قوله تعالى : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ [النصر] فقال بعضهم : أُمِرْنَا أن نحمد الله ونستغفره إذا نُصِرْنَا وفُتِحَ عَلَيْنَا، وسَكَتَ بعضهم ، فلم يقل شيئاً، فقال لي : أكذلك تقول يا ابن عباس ؟ فقلت : لا ، قال : فما تقول ؟ قلت : هو أَجَلُ رسولِ الله ﷺ أَعْلَمُهُ له ، قال : إذا جاء نصرُ الله والفتحُ ، وذلك علامة أَجَلِكَ ، فسَبِّح بحمد ربك واستغفره ، إنه كان تواباً ، فقال عمر : ما أَعْلَمُ منها إلا ما تقول (٣) .

قال الإمام الشاطبي : فظاهرُ هذه السُّورة أن الله أمر نبيه ﷺ أن يُسَبِّح رَبَّهُ

(١) الإتيقان: ٢/ ٢٣٦.

(٢) رواه الطبراني في الكبير: ٧٦٦٤، والبيهقي في شعب الإيمان: ٢/ ٣٣١ . قال الهيثمي : رواه

الطبراني بأسانيد ورجال أحدها رجال الصحيح . (مجمع الزوائد: ٧/ ٣٤٢) .

(٣) رواه البخاري: ٤٥٨٨، و الترمذي: ٣٢٨٥، وأحمد: ٢٩٦١ واللفظ للبخاري .

ويستغفره إذ نصره الله وفتح عليه ، وباطنها أن الله نعى إليه نفسه ^(١).

وروي هكذا عن العباس عم النبي ﷺ أنه بكى حيث نزلت هذه الآية، فقال النبي ﷺ ما يبكيك يا عم ؟ فقال : " نعت إليك نفسك، فقال : إنه لكما تقول " ^(٢).

٢- ما جاء أنه لما نزل قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] فَرِحَ الصَّحَابَةُ وبكى عمر رضي الله عنه ، فقال النبي ﷺ : ما يبكيك ؟ قال: أبكاني أنا كنا في زيادة من ديننا ، فأما إذا كمل ، فإنه لم يكمل شيء قط إلا نقص ، فقال ﷺ : صدقت ^(٣).

قالوا : ففي هذه الآثار أن بعض الصحابة فهم من الكلام ما لم يفهم الآخرون منهم ، فأدرك عمر، وعباس، وابن عباس رضي الله عنهم المعنى الإشاري ، وهو نعي رسول الله ﷺ ، بينما الصحابة الآخرون لم يفهموا أكثر من المعنى الظاهر من الكلام .

❁ قَوْلُ فَضْلٍ فِي الْبَابِ

وحيث قد قرعنا من استعراض الأدلة عن الطرفين ، يتبادر إلى أذهاننا التساؤل : ما هو الحق في الباب ؟ إذن فعلينا أن نناقشها على سبيل الإيجاز بأسلوب علمي رصين ، فنقول : إن ما استدلل به المانعون عن التفسير الإشاري إنما يدل على أن القرآن الكريم الذي نزل بلسان عربي مبين ، لا يؤخذ مفهومه ومعناه إلا مما كان يتعارف ويتداول بين العرب من المعاني ، فلا يجوز تفسير آية من آيات الله تعالى على خلاف ما عليه العرب من

(١) الموافقات: ٣/ ٢٢٨.

(٢) تفسير القرطبي: ٢٠/ ٢٣٢.

(٣) ابن أبي شيبة: ٧/ ٨٨.

المعنى الظاهر المتبادر إلى أذهانهم ، وأما إذا فُسِّرَتِ الآيَةُ على وفق اللغة العربية و على قواعد النحوية والبلاغية ، إلّا أنه أَخَذَتْ من خلالها الإشارات اللطيفة مع إبقاء المعنى الظاهر ، فلا دليل على منعه و حذره فيما أوردوه من وجوه المنع .

وأما الأدلة المَجِيزَةُ التي استدَلَّ بها المَبِيعُونَ للتفسير الإشاري فهي إنّما تدُلُّ على جواز أخذ الإشارات اللطيفة من خلال المعاني الظاهرة؛ وعلى إباحة الاعتبار، والاعتِظاظ بها فيها من المواعظ والعبرِ الباطنة ، مع الاحتفاظ بالمعاني الظاهرة المرادة، وليس فيها أي دليل على جواز التفسير الإشاري على الإطلاق .

إذاً فإنّا قد نستطيعُ أن نجعلَ هذا الخلافَ خلافاً لفظياً بأن نحمل كلام المانعين للتفسير الإشاري على أن مرادهم بالمنع : أن تُفَسَّرَ الآياتُ على خلاف اللغة العربية وقواعدها النحوية والبلاغية ، ولا يكون له شاهدٌ من نصٍّ أو ظاهر يشهد لصحته؛ ونحمل كلامَ المَجِيزِينَ على أن المراد بالجواز ما إذا لم يخرج عن اللغة العربية وقواعدها، ولا يذهبُ بالقرآن عن هدفه وغايته ، ويشهد له شاهدٌ على صحّته .

فَيَبْدُو من هذا : أن الإشارات القُدْسِيَّةَ واللطائف السُّبْحَانِيَّةَ التي تنكشف من سَجَفِ العبارات لأرباب السلوك ، و تَنْهَلُ من سحب الغيب على أصحاب القلوب، إذا كانت موافقةً لمعاني النصوص الظاهرة ، ولم تخرج عن اللغة العربية ، فلا ضيرَ في قبولها ولا شك في جوازها عند الكل .

ومن خلال ما أسلفنا من المناقشة ، يَبْدُو بوضوح أن التفسير الصوفي الإشاري ليس هو في الحقيقة تفسيراً ؛ بل إنّما هو اعتبار وقياس . وإطلاق التفسير عليه تجوُّزٌ وتوسُّعٌ ؛ ثم يظهر من هذه المناقشة والمُذاكرة : أن التفسير الإشاري لجوازه شرطان : الأول : أن لا يخرج عن مقتضى الظاهر المقرّر في لسان العرب ، والثاني : أن يكون له ما يشهد لصحته من الشواهد . وسيأتي المناقشة في الشروط في أواخر المبحث .

وهذا الذي قلنا هو مختار الإمام ابن تيمية ، والإمام ابن الصلاح ، و الإمام الشاطبي ، والإمام الزركشي ، وغيرهم . وقد تقدّم كلامُ الشيخ ابن الصلاح فيما سبق ، وقال الزركشي : وأما كلام الصوفية في القرآن فليس بتفسير ^(١) .

❁ كلام بعض الأئمة في تفسير الصوفية

و أمّا كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ، فإليك تلخيص كلامه ، فقال رحمه الله في فتاواه :

”وَجَمَاعُ الْقَوْلِ فِي ذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْبَابَ نَوْعَانِ :

أحدهما : أن يكون المعنى المذكور باطلاً ؛ لكونه مُحَالِفاً لما عَلِمَ - فهذا هو في نفسه باطل .

والثاني : ما كان في نفسه حَقّاً ؛ لكن يستدلّون عليه من القرآن ، والحديث بألفاظٍ لم يَرِدْ بها ذلك ، فهو الذي يُسَمُّوهُ ”إشارات“ أما النوع الأول فيُوجَدُ كثيراً في كلام القرامطة ، و الفلاسفة المخالفين للمسلمين في أصول دينهم ، و أما النوع الثاني فهو الذي يشبه كثيراً على بعض الناس ؛ فإن المعنى يكونُ صَحِيحاً لدلالة الكتاب والسنة عليه ، ولكن الشأن في كون اللفظ الذي يذكرونه دَلّاً عليه ، وهذان قسمان : أحدهما : أن يُقَالَ : إنّ ذلك المعنى مرادٌ باللفظ ، فهذا افتراءٌ على الله . فَمَنْ قال : المراد

بقوله : ﴿ أَنْ تَذْبَحُوا بَقْرَةً ﴾ [البقرة: ٦٧] هي النفس ، وبقوله : ﴿ أَذْهَبَ إِلَى

فِرْعَوْنَ ﴾ [طه: ٢٤] هو القلب ، فقد كَذَبَ على الله إِمَّا مُتَعَمِّداً وإِمَّا مُخْطِئاً . والثاني : أن يجعل ذلك من باب الاعتبار والقياس ، لا من باب دلالة اللفظ ، فهذا من نوع القياس ،

فالذي تُسَمِّيهِ الفقهاء قياساً هو الذي تُسَمِّيهِ الصُّوفِيَّةُ إشارةً . وهذا ينقسم إلى صحيح وباطل، كانقسام القياس إلى ذلك ، فمن سمع قولَ الله تعالى : ﴿ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ ﴾ [الواقعة] وقال : ” إنه اللوح المحفوظ أو المصحف، فكما أن اللوح المحفوظ الذي كتب فيه حروف القرآن لا يَمَسُّهُ إِلَّا بَدَنٌ طَاهِرٌ ، فَمَعَانِي الْقُرْآنِ لَا يَذُوقُهَا إِلَّا الْقُلُوبُ الطَاهِرَةُ ، وهي قُلُوبُ الْمُتَّقِينَ “، كان هذا معنى صحيحاً واعتباراً صحيحاً، ولهذا يُروى هذا عن طائفة من السلف، وكذلك من قال: ” لَا تَدْخُلُ الْمَلَائِكَةُ بَيْتاً فِيهِ كَلْبٌ وَلَا جَنْبٌ “ فاعتَبَرَ بِذَلِكَ أَنَّ الْقَلْبَ لَا يَدْخُلُهُ حَقَائِقُ الْإِيمَانِ ، إِذَا كَانَ فِيهِ مَا يَنْجَسُهُ مِنَ الْكِبَرِ وَالْحَسَدِ ، فَقَدْ أَصَابَ “(١).

و أما كلام الإمام الشاطبي فهو يقول في (الموافقات) :

”وهو (أي التفسير الإشاري) مَزَلَّةٌ قَدَمَ لِمَنْ لَمْ يَعْرِفْ مَقَاصِدَ الْقَوْمِ ، فَإِنَّ النَّاسَ فِي أَمْثَالِ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ بَيْنَ قَائِلِينَ : مِنْهُمْ مَنْ يُصَدِّقُ بِهِ ، وَ يَأْخُذُهُ عَلَى ظَاهِرِهِ ، وَيَعْتَقِدُ أَنَّ ذَلِكَ هُوَ مَرَادُ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ كِتَابِهِ ، وَإِذَا عَارَضَهُ مَا يَتَعَلَّقُ فِي كُتُبِ التَّفْسِيرِ عَلَى خِلَافِهِ فَرُبَّمَا كَذَّبَ بِهِ ، أَوْ أَشْكَلَ عَلَيْهِ . وَمِنْهُمْ مَنْ يُكْذِّبُ بِهِ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، وَ يَرَى أَنَّهُ تَقْوُّلٌ وَهْتَانٌ ، مِثْلَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ تَفْسِيرِ الْبَاطِنِيَّةِ وَمِنْ حَدَا حَذْوِهِمْ . وَكِلَا الطَّرِيقَيْنِ فِيهِ مِيلٌ عَنِ الْإِنْصَافِ ، وَ لَا بُدَّ قَبْلَ الْخَوْضِ فِي رَفْعِ الْإِشْكَالِ مِنْ تَقْدِيمِ أَصْلٍ مُسَلَّمٍ يَتَبَيَّنُ بِهِ مَا جَاءَ مِنْ هَذَا الْقَبِيلِ ؛ فنقول : الاعتبار القرآنية الواردة على القلوب الظاهرة للبصائر إذا صَحَّتْ عَلَى كِمَالِ شُرُوطِهَا فَهِيَ عَلَى ضَرَبَيْنِ : أَحَدُهُمَا مَا يَكُونُ أَصْلَ انْفِجَارِهِ مِنَ الْقُرْآنِ ، وَ يَتَّبَعُهُ سَائِرُ الْمَوْجُودَاتِ ؛ فَإِنَّ الْإِعْتِبَارَ الصَّحِيحَ فِي الْجُمْلَةِ هُوَ الَّذِي يَخْرُقُ نُورَ الْبَصِيرَةِ فِيهِ حَجَبَ الْأَكْوَانِ مِنْ غَيْرِ تَوَقُّفٍ ، فَإِنْ تَوَقَّفَ فَهُوَ غَيْرُ

صحيح أو غير كامل حسبما بيَّنه أهل التحقيق بالسلوك .

والثاني ما يكون أصل انفجاره من الموجودات جزئياً أو كليها، ويتبعه الاعتبار في القرآن ، فإن كان الأول فذلك الاعتبار صحيح ، وهو معتبر في فهم باطن القرآن من غير إشكال ؛ لأن فهم القرآن إنما يردُّ على القلوب على وفق ما نزل له القرآن، وهو الهداية التامة على ما يليق بكل واحد من المكلفين ، وبحسب التكليف وأحوالها، لا بإطلاق . وإذا كان كذلك فالمشي على طريقها مشي على الصراط المستقيم ؛ ولأن الاعتبار القرآني قلما يجده إلا من كان أهله عملاً به على تقليد أو اجتهاد، فلا يخرجون عند الاعتبار فيه عن حدوده ، كما لم يخرجوا في العمل به ، و التخلُّق بأخلاقه عن حدوده؛ بل تفتح لهم أبواب الفهم فيه على توازي أحكامه، ويلزم من ذلك أن يكون معتدلاً به لجريانه على مجاريه . والشاهد على ذلك ما نُقل من فهم السلف الصالح فيه؛ فإنه كَلَّه جَارٍ على ما تقتضي به العربية ، وما تدلُّ عليه الأدلة الشرعية حسبما تبين قبل، وإن كان الثاني فالتوقف عن اعتباره في فهم باطن القرآن لازماً ، وأخذ على إطلاقه فيه مُمتنع ؛ لأنه بخلاف الأول ، فلا يصح إطلاق القول باعتباره في فهم القرآن^(١) .

❁ الفرق بين تفسير الصوفية والباطنية

ومن خلال هذا الكلام يبدو لك الفرق بين تفسير الصوفية وبين تفسير الباطنية والقرامطة، فإن الأولين لا يمنعون إرادة المعنى الظاهر ؛ بل يحضون عليه ، ويقولون به ويعملون حسب مَقَادِرِهِ و مَنَشَأِهِ ؛ بينما الآخرون يمنعون المعنى الظاهر ، وينكرون أن يكون المعنى الظاهر هو مراد الله تعالى بكلامه الشريف ، ويتصرّفون في معاني القرآن كما يحبّون، وعلى أي وجه يشتهون ؛ بل عندهم أنّ كل فقرة من فقرات القرآن لها تأويل

يجري في كلِّ آن و على أهل كل زمان . فمعاني القرآن عندهم مُتَجَدِّدَةٌ ، حسب تجدد الأزمنة ؛ وما يكون فيها من حوادث ؛ بل وساغ لهم ما هو أكثر من ذلك ، فقالوا : إن الآية الواحدة لها تأويلات كثيرة مُخْتَلِفَةٌ مُتَنَاقِضَةٌ ، وقالوا : إن الآية الواحدة يجوز أن يكون أولها في شيء ، و آخرها في شيء آخر ^(١) .

قال العلامة التفتازاني : " وهم الملاحدة ، و سُمُّوا الباطنية ؛ لادّعائهم أن النصوص ليست على ظواهرها ؛ بل لها معانٍ باطنية لا يعرفها إلا المعلم ، وقصدهم بذلك نفْيُ الشريعة بالكلية " ^(٢) .

وها أنا أذكر أمثلة من كلام الباطنية في التفسير تنبيهاً على بطلانه و خطئه :

١- فمن أمثلته ما حكي أنه ادعى رجل منهم مُسمًى بـ " بَيَانُ بْنُ سَمْعَانَ " أنه هو

المراد بقوله تعالى : ﴿ هَذَا بَيَانٌ لِلنَّاسِ ﴾ [آل عمران: ١٣٨] .

٢- و مثله في الفحش ما حكي أنه ادعى من يُسمًى بـ " الكسف " أنه المراد بقوله

تعالى : ﴿ وَإِنْ يَرَوْا كِسْفًا مِنَ السَّمَاءِ سَاقِطًا ﴾ [الطور: ٤٤] .

٣- و حكي أن عبيد الله الشيعي المُسمًى بـ " المهدي " حين ملك أفريقية و استولى

عليها كان له صاحبان من كتامة يتنصر بهما على أمره ، وكان أحدهما يُسمًى

بـ " نصر الله " و الآخر بـ " الفتح " ، فكان يقول لهما : أَنْتُمَا اللَّذَانِ ذَكَرَكُمَا اللَّهُ فِي كِتَابِهِ

فقال : ﴿ إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ ﴾ [النصر] ^(٣) .

(١) انظر التفسير والمفسرون : ٢ / ٣٣ .

(٢) شرح العقائد النسفية : ٢٦٦ .

(٣) ذَكَرَ هَذِهِ الْأَمْثَلَةُ الشَّاطِبِيُّ فِي الْمَوَافَقَاتِ : ٣ / ٣٣ - ٢٣٤ .

وكذا من فضائحهم ما قالوا: إنَّ الوضوءَ عبارةٌ عن مولات الإمام، والتميم هو الأخذ من مأذون عند غيبة الإمام الذي هو الحجة، والصلاة عبارةٌ عن الناطق الذي هو الرسول، والغسل هو تجديد العهد، والزكاة عبارةٌ عن تركية النفس، إلى غير ذلك من المفوات^(١).

٤ - ومن أمثلته ما قال الكذاب الفنجائي غلام أحمد القادياني المتنبّي في قوله تعالى: ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف: ٦] إن المراد بأحمد الذي وقع فيه هو نفسه^(٢).

٥ - ومن ذلك ما قال الكذاب القادياني في قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ﴾ [الفتح: ٢٩]: سُمِّيَتْ في هذا الوحي الإلهي باسم محمد^(٣).

فمن هذه الأمثلة يندو واضحاً: أنَّ الباطنية لا يعتقدون ما هو يَظْهَرُ من آيات القرآن من معانيه؛ بل يُنْكِرُونَهُ وَيَدْعُونَهُ ما هو غير ظاهر، بل هو خلاف ما هو المراد بالقرآن الكريم، وما فسَّرَ به الرسول الكريم ﷺ الذي هو أذرى بمعانيه من جميع الناس.

❁ كلامُ الشيخ الإمام الأشرف علي التهانوي في تفسير الصوفية

وهنا كلامٌ للشيخ الإمام حكيم الأئمة أشرف علي التهانوي في الفرق بين تفاسير الصوفية وبين تفاسير الباطنية، وهو كلام حسنٌ لطيفٌ، وهذا ما لَحَضْنَاهُ وَعَرَبْنَاهُ من كلامه الشريف، قال:

"وما قال الصوفية في تفسير القرآن ليس هو في الحقيقة من التفسير في شيء؛

(١) انظر: التفسير والمفسرون: ٢/ ٢٤١.

(٢) اعجاز احمدي للكذاب غلام أحمد القادياني: ٧.

(٣) اشتهاريك غلطى كا ازاله.

بل ذَكِّرُوهُ عَلَى سَبِيلِ التَّنْظِيرِ وَالتَّمْثِيلِ ، فَمِثْلًا قَالُوا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ اذْهَبْ إِلَى فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى ﴾ [طه] أَيِ إِذْهَبْ يَا رُوحُ إِلَى النَّفْسِ فَجَاهِدْهَا ، فَإِنَّهَا قَدْ طَغَتْ . فَفَهُمُ الْجَاهِلُونَ أَنَّهُ تَفْسِيرٌ مِنْهُمْ لِلْقُرْآنِ ، وَانْكُرُوا أَن يَكُونَ فِي الْقُرْآنِ قِصَّةُ مُوسَى وَفِرْعَوْنَ ، وَقَالُوا : إِنَّ الْمُرَادَ بِمُوسَى هُوَ الرُّوحُ ، وَفِرْعَوْنَ النَّفْسُ ، وَهَذَا جَهْلٌ مُحْضٌ ، وَمَنْ يَنْسُبُ هَذَا إِلَى الصُّوفِيَةِ فَهُوَ كَذَّابٌ ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ الْمُرَادُ عَنْدهُمْ بِمُوسَى الرُّوحُ ، وَلَا بِفِرْعَوْنَ النَّفْسُ ؛ بَلِ الْمُرَادُ بِهِمَا شَخْصِيَّةُ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَذَاتُ فِرْعَوْنَ عَلَيْهِ اللَّعْنَةُ ، وَهُوَ مَدْلُوهُ الظَّاهِرِيِّ وَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْمَدْلُولُ الظَّاهِرُ مُرَادًا بِالآيَاتِ الْقُرْآنِيَةِ ، فَلَا يَثْبِتُ بِهَا صَلَاةٌ ، وَلَا حَجٌّ ، وَلَا زَكَاةٌ ، وَلَا وَلَا وَلَا . وَهَذَا عَيْنُ مَا قَالَهُ الْمُلْحِدُونَ . وَأَمَّا الصُّوفِيَةُ فَهُمْ لَيْسُوا بِمُلْحِدِينَ ، بَلِ هُمْ بَرِيئُونَ مِنْ ذَلِكَ ، وَأَمَّا الْآخَرُونَ الْمُعَانِدُونَ لِلصُّوفِيَةِ الَّذِينَ حَكَمُوا عَلَيْهِمُ بِالْإِلْحَادِ وَالزُّنْدَقَةِ ، وَقَالُوا : إِنَّ الصُّوفِيَةَ حَرَّفُوا الْقُرْآنَ ، وَفَسَّرُوهُ بِرَأْيِهِمْ ، فَهُؤُلَاءِ أَيْضًا عَلَى الْخَطَأِ ؛ لِأَنَّ الصُّوفِيَةَ لَا يُفَسِّرُونَ الْقُرْآنَ بِرَأْيِهِمْ ، وَإِنَّمَا يُحْضِنُونَ عَلَى الْإِعْتِبَارِ بِهِ ؛ لِأَنَّ الْقُرْآنَ نَفْسَهُ يُحْضِ عَلَيْهِ كَمَا قَالَ تَعَالَى : ﴿ لَقَدْ كَانَتْ فِي قَصَصِهِمْ عِبْرَةً لِأُولِي الْأَلْبَابِ ﴾ [يوسف: ١١١] قَالَ الصُّوفِيَةُ : إِذَا وَصَلْتُمْ مِثْلًا إِلَى قِصَّةِ مُوسَى وَفِرْعَوْنَ ، فَاعْتَبِرُوا بِهَا بِأَنَّ فِي بَاطِنِكُمْ شَيْئًا يَشْبَهُ مُوسَى وَهُوَ الرُّوحُ ، وَشَيْئًا يَشْبَهُ فِرْعَوْنَ وَهُوَ النَّفْسُ ، فَذَكِّرُوا النَّفْسَ بِالآيَاتِ الْإِلَهِيَةِ لِتَكُونَ عَلَى خَوْفٍ مِنْ رَبِّهَا ، وَتَتْرَكَ مَعَاصِيَهَا . وَهَذَا عِلْمُ الْإِعْتِبَارِ ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ عِلْمِ الْإِسْتِدْلَالِ ؛ لِأَنَّ الْإِسْتِدْلَالَ يَتَكَوَّنُ مِنَ الْمَفْهُومِ اللَّغَوِيِّ وَطُرُقِهِ وَأَسَالِيهِ الَّتِي بَيَّنَّهَا عُلَمَاءُ الْمَعَانِي وَالْأَصُولِ ؛ وَآمَّا الْإِعْتِبَارُ فَيَتَكَوَّنُ مِنَ التَّشْبِيهِ وَالْإِشَارَةِ . عَلَى هَذَا فَمَنْ يَحْكُمُ عَلَى الصُّوفِيَةِ بِالْإِلْحَادِ وَالزُّنْدَقَةِ لِإِعْتِبَارِهِمُ بِالْقُرْآنِ فَهُوَ أَيْضًا عَلَى الْخَطَأِ “ (١) .

❁ شُرُوطُ التفسير الإشاري

وأخيراً نذكرُ شروطاً لجواز التفسير الإشاري الصوفي ، وإن مرَّ بك طرفٌ منها فيما سبق ، إلا أنا نريدُ أن نذكرها بالتفصيل :

يقول الإمام الشاطبي : ” يُشْتَرَطُ فِيهِ شَرَطَانُ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَصَحَّ عَلَى مُقْتَضَى الظاهر المقرَّر في لسان العرب ، و يجري على المقاصد العربية ، و الثاني : أَنْ يَكُونَ لَهُ شَاهِدٌ نَصّاً أَوْ ظَاهِراً ، فِي مَحَلٍّ آخِرٍ يَشْهَدُ لَصِحَّتِهِ مِنْ غَيْرِ مُعَارَضٍ فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَظَاهِرٌ مِنْ قَاعِدَةِ كَوْنِ الْقُرْآنِ عَرَبِيّاً ؛ فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ فَهْمٌ لَا يَقْتَضِيهِ كَلَامُ الْعَرَبِ لَمْ يُوصَفْ بِكَوْنِهِ عَرَبِيّاً بِإِطْلَاقٍ ، وَ لِأَنَّهُ مَفْهُومٌ يَلِصِقُ بِالْقُرْآنِ ، لَيْسَ فِي أَلْفَاظِهِ وَلَا فِي مَعَانِيهِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ وَمَا كَانَ كَذَلِكَ فَلَا يَصَحُّ أَنْ يُنْسَبَ إِلَيْهِ أَصْلًا ؛ إِذْ لَيْسَتْ نَسَبَتُهُ إِلَيْهِ عَلَى أَنَّهُ مَدْلُولُهُ أَوَّلَى مِنْ نَسَبَةِ ضِدِّهِ إِلَيْهِ ، وَلَا مُرْجَحٌ يَدُلُّ عَلَى أَحَدِهِمَا ، فإِثْبَاتُ أَحَدِهِمَا تَحْكُمُ وَتَقُولُ عَلَى الْقُرْآنِ ظَاهِرٌ ، وَعِنْدَ ذَلِكَ يَدْخُلُ قَائِلُهُ تَحْتَ إِثْمِ مَنْ قَالَ فِي كِتَابِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ ، وَ الْأَدَلَّةُ الْمَذْكُورَةُ فِي أَنَّ الْقُرْآنَ عَرَبِيٌّ جَارِيَةٌ هُنَا . وَأَمَّا الثَّانِي فَلأنه إن لم يكن له شاهد في محلٍ آخر ، أَوْ كَانَ لَهُ مُعَارِضٌ صَارَ مِنْ جَمَلَةِ الدَّعَاوِي الَّتِي تُدْعَى عَلَى الْقُرْآنِ ، وَ الدَّعْوَى الْمُجَرَّدَةُ غَيْرُ مَقْبُولَةٍ بِاتِّفَاقِ الْعُلَمَاءِ “^(١) .

وقال الإمام ابن القيم :

”تفسير الناس يدور على ثلاثة أصول : تفسير على اللفظ ، وهو الذي ينحو إليه المتأخرون ، وتفسير على المعنى ، وهو الذي يذكره السلف ، وتفسير على الإشارة ، وهو الذي ينحو إليه كثير من الصوفية وغيرهم ، وهذا لا بأس به بأربعة شروط :

١ - أَلَا يُنَاقِضُ مَعْنَى الْآيَةِ .

- ٢- أن يكون معنى صحيحاً في نفسه .
 ٣- أن يكون في اللفظ إشعاراً به .
 ٤- وأن يكون بينه وبين معنى الآية ارتباطاً و تلازماً ، فإذا اجتمعت هذه الأمور الأربعة كان استنباطاً حَسَنًا^(١) .

وقال الشيخ الزرقاني في "مناهل العرفان":

”إنّ التفسير الإشاري لا يكون مقبُولاً ، إلّا بشروطٍ خمسةٍ ، وهي:

- ١- أن لا يتَنَافى و ما يظهر من معنى النظم الكريم .
- ٢- أن لا يُدعى أنه المراد وحده دون الظاهر .
- ٣- أن لا يكون تأويلاً بعيداً سخيلاً .
- ٤- أن لا يكون له مُعَارِضٌ شرعي أو عقلي .
- ٥- أن يكون له شاهدٌ شرعي يُؤَيِّدُهُ .

ثم قال : " كذلك اشترَطُوا ، بيدَ أن هذه الشروط مُتَدَاخِلَةٌ ، فيمكنُ الاستغناءُ بالأوّل عن الثالث ، و بالخامس عن الرابع . و يَحْسُنُ ملاحظةُ شرطينِ بدلَهما : أحدهما بيان المعنى الموضوع له اللفظُ الكريمُ أولاً ، ثانيهما : ألا يكون من وراء هذا التفسير الإشاري تشويشٌ على المفسّر له^(٢) .



(١) التبيان في أقسام القرآن: ١/ ١٥٠ .

(٢) مناهل العرفان: ٢/ ٦٨-٦٩ .

الْبَحْثُ الثَّانِي

فِي الْمَأْخِذِ الَّتِي لَا عِبْرَةَ لَهَا فِي التَّفْسِيرِ

وبعد ذلك نَرَى من الواجب في ختام هذا المبحث أن نُلقِي أضواءً على ما لا عبرة لها في التفسير من المآخذ، فإنَّ هذا المبحث لا يتم بدونها. ففي ما يلي من السطور بيان موجزٌ لذلك؛ ولكن بحيث يُروِي الغليل، وَيُسْفِي العليل.

المطلب الأول

فِي الْأَخْبَارِ الْإِسْرَائِيلِيَّةِ

❁ معنى الإسرائيليات

”الإسرائيليات“ هي مِنَ المآخذ والمصادر التي لا اعتدادَ بها في التفسير، والمرادُ بها ما هو منقولٌ عن بني إسرائيل من اليهود، والنصارى؛ سواءً أكان من كتبهم القديمة، أو من المعروف لديهم، أو من ثقافتهم الدينية. وكلمة ”إسرائيليات“ وإن كانت تدلُّ بظاهرها على اللون اليهودي، وما كان من ثقافتهم الدينية، إلا أنه يرادُ بها ما هو أوسعُ من ذلك وأشملُ، فتشملُ كلمةُ ”الإسرائيليات“ الثقافة اليهودية، والثقافة النصرانية كليهما على سبيل التغليب.

❁ كَيْفَ دَخَلَتِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتُ فِي الْإِسْلَامِيَّاتِ

وقبل الخوض في صلب الموضوع، نودُّ أن نُلقِي بعضَ الأضواء على كيفية دخول الإسرائيليات، في المجتمع الإسلامي، وفي التفاسير خاصةً، فنقول: لا يخفى أنه

لَمَّا اتَّسَعَتْ دَائِرَةُ الْإِسْلَامِ اتَّسَاعاً وَاسِعاً ، وَانْتَشَرَ الْإِسْلَامُ فِي أَوْسَاطِ النَّاسِ انْتِشَاراً عَظِيماً ، وَكَانَ يَمِّنُ دَخَلَ فِيهِ عَدَدٌ كَبِيرٌ مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، فَوَجَدَ بَعْضُ مِنْهُمْ أَمَامَهُ مَجَالاً لِنَفْثِ خِرَافَاتِهِمُ الْقَدِيمَةِ ، وَإِفْشَاءِ رَوَايَاتِهِمُ الْمَأْلُوفَةِ لَدَيْهِمْ مِنْ بَدْءِ الْخَلِيقَةِ ، وَالنَّبَوَاتِ الْأُولَى ، وَأَحْوَالِ السَّعْدَاءِ وَالْأَشْقِيَاءِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَوَقَعَ الْأَغْرَارُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فِي هَذِهِ الْحَبَائِلِ ، فَأَخَذُوا يَنْقُلُونَهَا حَتَّى فِي صَدَدِ التَّفْسِيرِ ، فَهَذَا هُوَ مَبْدَأُ دُخُولِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ فِيهَا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ ، وَفِي التَّفَاسِيرِ .

أَمَّا عَصْرُ الصَّحَابَةِ فَقَدْ اشْتَهَرَتْ فِيهِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتُ لِعَامِلَيْنِ :

الأول: ما أشار إليه ابنُ خلدون في "مقدمته" : إن العرب لم يكونوا أهلَ كتابٍ ولا علمٍ ، وَإِنَّمَا غَلَبَتْ عَلَيْهِمُ الْبَدَاوَةُ وَالْأُمِّيَّةُ ، وَإِذَا تَشَوَّقُوا إِلَى مَعْرِفَةِ شَيْءٍ مِمَّا تَشَوَّقُوا إِلَيْهِ النُّفُوسُ الْبَشَرِيَّةُ فِي أَسْبَابِ الْمَكُونَاتِ ، وَبَدْءِ الْخَلِيقَةِ ، وَأَسْرَارِ الْوُجُودِ ؛ فَإِنَّمَا يَسْأَلُونَ عَنْهُ أَهْلَ الْكِتَابِ قَبْلَهُمْ ، وَيَسْتَفِيدُونَ مِنْهُمْ^(١) .

والثاني: أَنَّ الصَّحَابَةَ رُبَّمَا إِذَا كَانُوا يَمُرُّونَ عَلَى آيَةٍ أَوْ آيَاتٍ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ تَشْتَمِلُ عَلَى قِصَّةٍ مِنْ قِصَصِ الْأُمَمِ ، وَأَنْبِيَائِهِمْ ؛ أَوْ فَرِدٍ مِنْ أَفْرَادِهِمْ ، يَجِدُونَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ مَيْلاً إِلَى أَنْ يَسْأَلُوا عَنْ بَعْضِ مَا طَوَّاهُ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ مِنْهَا وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لَهُ ؛ وَلَكِنْ لَا يَجِدُونَ إِلَى ذَلِكَ سَبِيلًا إِلَّا أَنْ يَسْأَلُوا عَنْهُ مُسْلِمَةً أَهْلَ الْكِتَابِ ، الَّذِينَ دَخَلُوا فِي الْإِسْلَامِ ، فَكَانُوا يَسْأَلُونَهُمْ عَنْ بَعْضِ مَا أَجْمَلَ أَوْ اخْتَصَرَ مِنْ الْقِصَصِ فِي الْقُرْآنِ ، وَكَانَ مُسْلِمَةً أَهْلَ الْكِتَابِ يُجِيبُونَ عَنْ ذَلِكَ بِمَا بَدَأَ لَهُمْ ، بَيِّدَ أَنَّ الصَّحَابَةَ إِنَّمَا كَانُوا يَسْأَلُونَ عَنْ أَشْيَاءَ لَا تَعْدُو أَنْ تَكُونَ تَوْضِيحاً لِلْقِصَّةِ ، وَبَيَاناً لِمَا أَجْمَلَ ، أَوْ تَفْصِيلاً لِمَا اخْتَصَرَ فِي الْقُرْآنِ .

وأما عصرُ التابعين فقد شَاعَتِ الإسرائيليات فيه شُيوعاً كثيراً ، وذلك لكثرة دُخُولِ أهل الكتاب في الإسلام في جانبٍ ، وكان فيهم من له هَوَايَةٌ عميقةٌ إلى نفث رِوَايَاتِهِم القديمة ، وبثّ مآثرهم الطريفة ، ولكثرة ميلان النفوس لسماع الأعاجيب من الروايات في جانبٍ آخرَ ، فظهرت الإسرائيليات في المجتمع الإسلامي ؛ حتى تَسَرَّبَتْ في التفاسير ، ومَن اشتهر في ذلك العصر بنقل الإسرائيليات كعُبُ الأَحْبَارِ ، ومقاتل بن سليمان ، و وهب بن مُنَبِّه ، وغيرهم .

ثم جاء بعد ذلك عصرُ أتباع التابعين ، وكثُرَ الشغفُ بالإسرائيليات ، وأُفْرِطَ في الأخذ منها إلى درجةٍ صَارَتْ لَنَا لُغْزاً لا يمكن أن يُعْقَلَ ، ومُعَمَّى لا يكادُ يَنْحَلُّ . وفي هذا العصر نَرَى الإسرائيليات تأخُذُ مكانةً رفيعةً في قلوب الناس ، وصَارَتْ لها منزلةٌ مرموقةٌ في التفاسير .

ثم جَاءَ بَعْدَهُ عصرٌ له أهميةٌ كبيرةٌ من ناحية ما كان فيه من كثرة تدوين العلوم الإسلامية ، وترتيبها ، وتهذيبها ؛ لأنه فيه دُوِّنَتْ كُتُبٌ كثيرةٌ في التفاسير ، والأحاديث ، والسيرة ، والتواريخ ، والمغازي ، وغير ذلك ؛ ولكن المُحْزَنُ أَنَّهُ هو العصر الذي التبس فيه الصحيح بالسقيم ، واختلط الحابل بالنابل ، وأخذت الإسرائيليات مكانَ الإسلاميات ؛ وَذُكِرَتْ في التفاسير ، وغيرها في ضمن أقاصيص الأنبياء ، وأحوال الأمم السالفة ، وبدء الخلق ، وغير ذلك . وهذا ممَّا يَتَنَدَّى له الجِبِينُ خَجَلًا ، ومَّا لَا يَتَّفِقُ مع الحقائق العلمية قطعاً ، ومع ذلك كله فَمَا زَادَ الطين بِلَّةً أَنَّ هذا كُلُّهُ كان على وجهٍ يمكنُ أن يَظُنَّ الناظرُ في تلك الكتب : أَنَّ كُلَّ ما فيها صحيحٌ حقٌّ ، والحالُ ما تَرَى ، ومعلومٌ أَنَّهُ يكونُ حصادُ هذا كله طيناً لا قَمْحاً ، وحَسْكَاً لا تَمْرًا ، ولولا جُهودُ المُحَقِّقِينَ من علماء التفسير ، والحديث في سبيل إحقاق الحق ، وإبطال الباطل لانطمست المعالم .

❁ من آثار الإسرائيليات السيئة في التفسير

قال الشيخ محمد حسين الذهبي :

”ولقد كان لهذه الإسرائيليات التي أخذها المفسرون عن أهل الكتاب، وشرحوا بها كتاب الله تعالى أثر سيئ في التفسير، وذلك لأن الأمر لم يقف على ما كان عليه الصحابة؛ بل زادوا على ذلك، فرووا كل ما قيل لهم إن صدقاً وإن كذباً؛ بل ودخل هذا النوع من التفسير كثير من القصص الخيالية المخترعة، مما يجعل الناظر في كتب التفسير التي هذا شأنها يكاد لا يقبل شيئاً مما جاء فيها؛ لاعتقاده أن الكل من وادٍ واحد، وفي الحق أن الكثيرين من هذه الإسرائيليات وُضِعُوا الشوك في طريق المشتغلين بالتفسير“^(١).

وقال الدكتور محمد بن محمد أبو شهبة رحمه الله في كتابه: (الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير) :

”ولو أن هذه الإسرائيليات ولا سيما المكذوب والباطل منها وقف بها عند قائلها، لكان الأمر محتملاً لبعض الشيء، ولكن الشناعة وكبر الإثم : أن بعض الزنادقة والوضاعين وضعفاء الإيمان، قد رفعوا هذه الإسرائيليات إلى المعصوم عليه السلام، ونسبوا إليه صراحة، وهنا يكون الضرر الفاحش، والجناية الكبرى على الإسلام، والتجني الإثم على النبي صلى الله عليه وآله؛ فإن نسبة الغلط أو الخطأ أو الكذب إلى الراوي أيا كان أهون بكثير من نسبة ذلك إلى النبي صلى الله عليه وآله. وإن ما اشتملت عليه بعض الإسرائيليات من الخرافات، والأباطيل ليصد أي إنسان - مهما بلغ من التسامح في هذا العصر الذي نعيش فيه - عن الدخول في الإسلام، ويحمله على أن ينظر إليه نظرة الشك، والارتياب. ولهذا : ركز

المبشرون والمستشرقون طعنوا في الإسلام ونبهوا على مثل هذه الإسرائيليات والموضوعات ؛ لأنهم وجدوا فيها ما يسعفهم على ما نصبوا أنفسهم له من الطعن في الإسلام ، وإرضاء لصليبيتهم التي رضعوها في لبان أمهاتهم^(١).

✽ حكم الأخبار الإسرائيلية

وبعد هذا الاستعراض التاريخي نريد أن نجلب انتباه القارئ إلى سؤال مهم ، وهو : ما هو حكم الأخبار الإسرائيلية ؟

وقبل أن نعالج السؤال المطروح يناسب لنا أن نذكر من الأحاديث ما جاء في هذا الخصوص ، و نلقي عليها نظرة عابرة تكشف ما فيها من الغموض - ففي خصوص الأخبار الإسرائيلية جاءت عدة من الأحاديث :

١- عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنه قال : قال : النبي ﷺ : « بَلَّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً ، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ »^(٢).

٢- عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُوهُمْ ... إلخ »^(٣).

٣- عن جابر بن عبد الله رضي الله عنه : أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أتى النبي ﷺ بكتاب أصابه من بعض أهل الكتاب ، فقرأه عليه فغضب ، فقال : أُمَّتُهُوْكَوْنُ فِيهَا يَا ابْنَ الْخَطَابِ؟ والذي نفسي بيده لقد جئتكم بها بيضاء نقية ، لا تسألوهم عن شيء فيخبروكم

(١) الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير: ١٢٠.

(٢) رواه البخاري: ٣٢٠٢ ، والترمذي: ٢٥٩٣ ، وأحمد: ٦١٩٨ ، والدارمي: ٥٤١.

(٣) رواه البخاري: ٤١٢٥.

بحق ، فتكذبوا به ، أو يباطل فتصدقوا به ، و الذي نفسي بيده لو أن موسى كان حياً ما وسعه إلا أن يتبعني" (١).

قال العلامة الهيثمي في مجمع الزوائد : وفيه مجالد بن سعيد، ضعفه أحمد و يحيى وغيرهما (٢).

فهذه ثلاثة أحاديث تتعلّق بالأخبار الإسرائيلية ، وبظواهرها تتصادم بعضها بعضاً، فالحديث الأول يَحْجِزُ لنا التحديثَ بالأخبار الإسرائيلية ، بينما الحديث الثالث ينهى عن ذلك ، و أما الحديث الثاني فلا يَحْجِزُ ولا ينهى ، و لكن إذا حاولنا فهم هذه الأحاديث في ضوء ما أفاده الأئمة الشارحون للحديث نجد أنه لم يكن هناك أيّ تصادمٍ وتعارضٍ بين هذه الأحاديث :

فأقول : إن الحديث الأول من هذه الأحاديث إنما يَحْجِزُ لنا التحديثَ عن بني إسرائيل بما يُعْلَمُ صدقه، أو ما لا يُعْلَمُ كذبه ؛ لأنّ من البدهي أن النبي ﷺ لا يَحْجِزُ التحديثَ بالكذب ، وهذا المعنى لا يُصَادِمُ مع الحديث الثاني ؛ لأنّ حاصله : لا تُصَدِّقُوا أهلَ الكتاب ولا تُكذِّبُوهم فيما لا تعلمون صدقه ولا كذبه ؛ بل يكون محتملاً للأمرين، كما يقول الإمام العسقلاني :

"وقال الشافعي: من المعلوم أن النبي ﷺ لا يَحْجِزُ التحدُّثَ بالكذب ، فالمعنى: حَدِّثُوا عن بني إسرائيل بما لا تعلمون كذبه، وأمّا ما تجوزونه فلا حرج عليكم في التحدُّث به عنهم، وهو نظير قوله " إذا حَدَّثَكُمْ أهلُ الكتابِ فلا تُصَدِّقُوهم ولا

(١) أحمد : ١٥١٩٥ ، وابن أبي شيبة : ٣١٢ / ٥ .

(٢) مجمع الزوائد : ١ / ١٧٤ .

تُكَذِّبُهُمْ“ ولم يرد الإذن ولا المنع من التحدث بما يقطع صدقه“^(١).

وقال هو والإمام القسطلاني في شرح قوله ﷺ: ”لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُهُمْ“ ما نصهما :

« لَا تُصَدِّقُوا أَهْلَ الْكِتَابِ وَلَا تُكَذِّبُهُمْ » أي إذا كان ما يُخْبِرُونَكُمْ به مُحْتَمَلًا لئلا يكون في نفس الأمر صدقاً فتُكَذِّبُهُ، أو كذباً فتُصَدِّقُوهُ، فَتَقَعُوا فِي الْحَرَجِ^(٢).

و زَادَ ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِي بَعْدَ ذَلِكَ :

”وَلَمْ يُرِدِ النَّهْيُ عَنْ تَكْذِيبِهِمْ فِيهَا وَرَدَّ شَرْعُنَا بِخِلَافِهِ ، وَلَا عَنْ تَصْدِيقِهِمْ فِيهَا وَرَدَّ شَرْعُنَا بِوُفَاقِهِ ، نَبَّهَ عَلَى ذَلِكَ الشَّافِعِيُّ رَحِمَهُ اللَّهُ^(٣).

وَأَمَّا الْحَدِيثُ الثَّالِثُ الَّذِي فِيهِ النَّهْيُ عَنِ التَّحْدِيثِ عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ، فَيُحْمَلُ عَلَى ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ حِينَ لَمْ تَكُنْ اسْتَقَرَّتْ الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ ، وَالْقَوَاعِدُ الدِّينِيَّةُ . وَالسَّرُّ فِي هَذَا النَّهْيِ الْحِفَاطُ عَلَى الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ عَنِ الْإِلْتِبَاسِ وَالِاسْتِبَاهِ ، فَلَمَّا اسْتَقَرَّتْ الْأَحْكَامُ ، وَالشَّرَائِعُ ، أَجَازَ لَنَا ذَلِكَ .

قال الحافظ العسقلاني والعلامة القسطلاني في شرح قوله ﷺ: ”حَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَلَا حَرَجَ“ ما نصُّهما :

” لَا ضِيقَ عَلَيْكُمْ فِي الْحَدِيثِ عَنْهُمْ ؛ لِأَنَّهُ كَانَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ زَجَرَهُمْ عَنِ الْأَخْذِ عَنْهُمْ وَالنَّظَرِ فِي كُتُبِهِمْ قَبْلَ اسْتِقْرَارِ الْأَحْكَامِ الدِّينِيَّةِ ، وَالْقَوَاعِدِ الْإِسْلَامِيَّةِ

(١) فتح الباري: ٤٩٩/٦.

(٢) فتح الباري: ١٧٠/٨، وإرشاد الساري: ٢٥/١٠.

(٣) فتح الباري: ١٧٠/٨.

خشية الفتنة ، ثم لما زال المحذورُ أذن لهم ^(١).

فَبَعْدَ مَا فَهَمْنَا هذه الأحاديث الثلاثة - في ضوء الشُّروح التي وَضَعَهَا الأئمةُ الشَّارِحُونَ على هذه الأحاديث - يَبْدُو لنا في وضوح تام أَنَّهُ لَا تَعَارُضَ بين هذه الأحاديث الَّتِي بين أيدينا .

فالآن نحن نستطيع الإجابة على السؤال الذي تَمَثَّلَ بين أيدينا ، وهو : ما هو حكم الأحاديث الإسرائيلية ؟ بأنْ نَقُولُ : إن الإسرائيليات ليست كُلُّهَا على منوالٍ واحدٍ ؛ بل هي على أنواع ، وباعتبار أنواعها تأخذُ حُكْمَهَا :

النَّوعُ الأوَّلُ : ما يُوَافِقُ شَرْعَنَا ، وَيُعْلَمُ صِدْقُهُ ببيان القرآن والسُّنة . وهذا القسم لا كلامَ في جواز الأخذ به ، والتحديث به ، إِلَّا أَنَّهُ لَا حَاجَةَ لَنَا إِلَيْهِ .

النَّوعُ الثَّانِي : ما يُصَادِمُ شَرْعَنَا بِأَنْ يُنَاقِضَ ما عُرِفَ في الشرع الإسلامي ، أَوْ يُعْلَمُ كُذْبُهُ ببيان القرآن ، والسُّنة ، أَوْ بالعقل العام . وهذا القسم لا يجوز الأخذ به ، ولا التحدث به ، ولا حكايته .

النَّوعُ الثَّالِثُ : ما لَا يُخَالِفُ شَرْعَنَا وَلَا يُوَافِقُهُ ؛ بل هو مسكوتٌ عنه . وهذا النوع حُكْمُهُ التَّوَقُّفُ فِيهِ ، فَلَا نُصَدِّقُ بِهِ ، وَلَا نُكْذِّبُهُ ، وَتَجَوُّزُ حِكَايَتِهِ ^(٢).

و على كُلِّ فِلا نحتاج إلى الإسرائيليات للتفسير أو غيره ، كما يظنُّ بعضُ الناس ، وهو ظنٌّ خاطئٌ ؛ فَإِنَّ غَايَةَ ما يثبت بالأحاديث وكلام الأئمة في هذا الصدد ، هو جَوَازُ الأخذ بالإسرائيليات ، و جواز التحدث بها فقط ، لا الوجوب . ثم هذا الجواز مشروطٌ

(١) إرشاد الساري : ٤١٤ / ٧ ، وفتح الباري : ٤٩٩ / ٦ .

(٢) فتاوى ابن تيمية : ٣٦٦ / ١٣ ، و التفسير والمفسرون : ١٧٩ / ١ .

بشروط كما قد ذكرنا ، فكيف يصحُّ أن يُقال : إنا نحتاج إلى الإسرائيليات للتفسير ؟

❁ ملاحظات حول الإسرائيليات

فإذا لآح لنا حُكْمُ الأخبار الإسرائيلية ، فهنا ملاحظات عديدة ، يجبُ على المفسّر اعتبارها :

١ - على المفسّر أن يَتَّبِعَ ويلتزم اليَقَظَةَ لتحقيق ما يوافقُ شرعنا ، وما يُصادِمُهُ من الأخبار الإسرائيلية ؛ حتى يستطيع أن يستخلص من حُزْمَةِ الإسرائيليات ما يُلائِمُ روحَ القرآن والإسلام ، فيقبل ما هو موافقٌ له ، ويحتنبُ عما يخالفه في التفسير ؛ وأما ما هو مسكوتٌ عنه في شرعنا ، فهذا القسم غالبُه ممَّا ليس فيه فائدةٌ يتعلق بها أمرُ ديننا ، ولا فيه طائفةٌ يحتاج إليها في التفسير ، نعم ! تجوز حكايته ، كما يقول الإمام ابن تيمية :

”وهذا القسم (أي المسكوت عنه) غالبُه ممَّا ليس فيه فائدة تعودُ إلى أمرٍ دينيٍّ ؛ ولهذا يختلفُ علماءُ أهل الكتاب في مثل هذا اختلافاً كثيراً ، ويأتي عن المفسرين خلافٌ بسبب ذلك ، كما يذكرون في مثل هذا أسماء أصحاب الكهف ، ولون كلبهم ، وعَصَا مُوسَى عليه السلام من أي الشجرة كانت ، وأسماء الطيور التي أحياها الله لإبراهيم عليه السلام ، وتعيين البعض الذي ضُربَ به القتل من البقرة ، ونوع الشجرة التي كلّم الله منها موسى عليه السلام ، إلى غير ذلك ممَّا أبهمه الله في القرآن ، ولا فائدة في تعيينه تعودُ على المُكلِّفين في دنياهم أو دينهم ؛ ولكن نقل الخلاف عنهم في ذلك جائزٌ ^(١) .

٢ - إن من أسلم الطريق وأحكمه لمن يُفسّر القرآن الكريم أن لا يدخل في التفسير من هذه الإسرائيليات شيئاً ، وأن يُعرض عنها كل الإعراض ؛ فإنَّ الغالبَ منها ما لا

طائل تحته ، فالخير في الإمساك عما لا طائل تحته ، و أما إذا كان فيها فائدة تُناسبُ المقام فلا بُدَّ أن يقتصر على ما يلائم المقام على ما يُقال : إن الضروري يتقدّر بقدر الضرورة ، فلا يعدُّو إلى ماعداه .

٣- و مما يجب على المفسر أن لا يرتكب النقل عن أهل الكتاب إذا وقع في السنة بيان لجمل القرآن ، فمثلاً وجدنا لقوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ فَتَنَّا سُلَيْمَانَ وَأَلْقَيْنَا عَلَى كُرْسِيِّهِ جَسَداً ثُمَّ أَنَابَ ﴾ [ص] بياناً في السنة بأن سليمان عليه السلام قال : " لأطوفن الليلة على سبعين (وفي رواية : تسعين) امرأة تأتي كل واحدة بفارس يجاهد في سبيل الله تعالى ، ولم يقل "إن شاء الله" فطاف عليهن ، فلم تحمل إلا امرأة ، وجاءت بشق رجل (١) .

فلا نرتكب تفسيره بقصة الجنّي المارد ، وقد أخرج هذه القصة النسائي ، وابن جرير ، وابن أبي حاتم ، و السيوطي ، بسند قوي عن ابن عباس ، ولكن قال أبو حيان وغيره : إن هذه المقالة من أوضاع اليهود ، وزنادقة السوفسطائية ، و لا ينبغي لعاقل أن يعتقد صحة ما فيها (٢) .

٤- و مما ينبغي للمفسر اعتباره : أن بعض المفسرين يذكرون الإسرائيليات تحت آيات من القرآن ، ويحاولون تفسيرها على وفق الإسرائيليات ، فيربطون بين هذه الآيات و تلك الإسرائيليات ، بينما لا تكون هناك أي حاجة إلى ارتكاب ذلك ؛ لأن المقام لا يقتضيه ، فالحيطة في مثل هذه المواضع أن لا يرتكب تفسير الآيات الكرييات على وفق الإسرائيليات ، ومثاله ما نقله المفسرون من قصة الزهرة

(١) رواه البخاري: ٦١٤٨، مسلم: ٣١٢٦، النسائي: ٣٧٧١، أحمد: ٧٣٩٠.

(٢) انظر روح المعاني: ١٩٩/٢٣، البحر المحيط: ١٥٦/٩.

وهَارُوتَ وَمَارُوتَ تَحْتَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَاتَّبِعُوا مَا تَتْلُوا الشَّيْطَانُ﴾
 [البقرة: ١٠٢] فهذه القصة لا يَتَوَقَّفُ عليها تفسيرُ هذه الآية ، ولذا قال حكيم
 الأمة الشيخ الجليل أشرف علي التهانوي ما تعريه :

”وقد اشتهرت في تفسير هذه الآيات قصة الزهرة ، ولم تثبت بسند معتبر . فمن
 رآها مُحَالِفَةً للقواعد الشرعية ردّها، و من لم يرها مُحَالِفَةً للقواعد الشرعية لم يرُدّها.
 ونحن الآن لسنّا بصدد تحقيق كونها صحيحة أو ضعيفة ؛ إلاّ أنّه من المعلوم أنّ هذه
 الآيات لا يَتَوَقَّفُ تفسيرُها على هذه القصة ^(١) .

فالحاصل أنّ الأخبار الإسرائيلية ليست من ضرورة المُفسّر ، ولا هي من المآخذ
 للتفسير ، وإنّما هي - على الحدّ الأقصى - من المناسبات له فحسبُ، بشرط أن لا تكونَ
 مُتَصَادِمَةً ، و مُحَالِفَةً للشريعة الإسلامية ، وقواعدها الرصينة .



المطلب الثاني

مُجَرَّدُ الْعَقْلِ وَالرَّأْيِ

لا يعزُبَنَّ عن بالكم أَنَّ الْعَقْلَ نِعْمَةٌ عَظِيمَةٌ من نعماء الله أُعْطِيَهَا الْإِنْسَانُ؛ لَكِي يَسْتَخْدِمَهُ لِفَهْمِ الْحَقَائِقِ الْكُونِيَّةِ ، وَ الْمَعَارِفِ الدِّينِيَّةِ ، وَ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ . وَ هَذَا الْعَقْلُ تَحْصِلُ لِلْإِنْسَانِ مَعْرِفَةَ رَبِّهِ ، وَبِهِ يَمْتَأَزُّ مِنْ بَيْنِ سَائِرِ مُشَارِكَاتِهِ فِي جِنْسِهِ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ؛ إِلَّا أَنَّهُ مِنَ الْمَعْلُومِ قَطْعاً أَنَّهُ لَيْسَتْ الْعُقُولُ كُلُّهَا فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ؛ بَلْ يَخْتَلِفُ بَيْنَ أَكْمَلٍ وَكَامِلٍ ، وَنَاقِصٍ وَأَنْقَاصٍ . وَ لَذَا لَا يَصِحُّ لِكُلِّ إِنْسَانٍ أَنْ يَسْتَخْدِمَ عَقْلَهُ فِي جَمِيعِ مَجَالَاتِهِ وَ دَوَائِرِهِ، فَلَيْسَ الْجَاهِلُ كَالْعَالِمِ، وَلَيْسَ الْعَامِي كَالْمَحَامِي، وَالْمُهَنْدِسُ، وَالطَّبِيبُ. فَالْمَحَامِي مِثَالاً لَهُ حَقُّ تَفْسِيرِ الْقَانُونِ الدَّوْلِيِّ، وَيَكُونُ تَفْسِيرُهُ حُجَّةً ، بَيْنَمَا الْعَامِي لَيْسَ لَهُ ذَلِكَ ، وَلَا يَكُونُ قَوْلُهُ فِيهِ حُجَّةً، وَكَذَا الْمُهَنْدِسُ لِرَأْيِهِ اعْتِبَارٌ فِي الْهَنْدَسَةِ ، وَلَا يَكُونُ لغيره اعْتِبَارٌ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَ هَكَذَا دَوَائِلُكَ .

وَبَعْدَ مِلَاحَظَةِ هَذَا نَسْتَطِيعُ الْقَوْلَ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ لِكُلِّ إِنْسَانٍ أَنْ يَخُوضَ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِمَحْضِ عَقْلِهِ وَ بِمَجْرَدِ رَأْيِهِ، لَذَا نَرَى الْعُلَمَاءَ أَفْتَوْا بِعَدَمِ جَوَازِ التَّفْسِيرِ بِالرَّأْيِ وَالْاجْتِهَادِ، وَشَدَّدُوا فِيهِ .

وَهَذَا شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ ، وَتَلْمِيزُهُ الْعَلَامَةُ ابْنُ كَثِيرٍ يَقُولَانِ : ” أَمَّا تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ بِمَجْرَدِ الرَّأْيِ فَحَرَامٌ “^(١).

(١) فتاوى ابن تيمية : ٣٥٧ / ١٣ ، وتفسير ابن كثير : ٦ / ١ .

ويقول الشيخ الزركشي والعلامة السيوطي: "ولا يجوز تفسير القرآن بمجرد الرأي والاجتهاد من غير أصل"^(١).

فعُلِمَ من هذا كله أن مجرد العقل والرأي لا يكفي لتفسير القرآن الكريم، وهو الذي يُقَالُ له "التفسير بالرأي".

❁ مَعْنَى التفسيرِ بِالرَّأْيِ

ولكن بقي علينا أن نَعْلَمَ : ما هو معنى التفسير بالرأي حين نقول : لا يجوزُ التفسير بالرأي ؟

وإِيَّاكَ أن تفهم منه أن علم التفسير لا مَدْخَلَ فيه للرأي والاجتهاد، وأن فهم القرآن يَتَوَقَّفُ على النقل عن النبي ﷺ وأصحابه فقط؛ لأن هذا الظن ليس بصواب، فَإِنَّ الْعُلَمَاءَ صَرَّحُوا بِأَن التفسير على وَجْوه :

١- ما تَعْرِفُهُ العربُ من كلامهم.

٢- ما لا يُعْذَرُ أَحَدٌ بجهالته .

٣- ما تَعْرِفُهُ الْعُلَمَاءُ .

٤- ما لا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللهُ تعالى .

وقد جَاءَ هذا عن ابن عباس رضي الله عنهما كما تقدَّمَ مِنَّا فيما سبق ، و معنى : "ما تعرفُهُ الْعُلَمَاءُ" أي باستنباطهم ، واجتهادهم اعتماداً على الشواهد والدلائل من كلام العرب، وأصول الشرع .

فإذا أفادنا هذا أن ما يعرفُهُ الْعُلَمَاءُ من اجتهادهم، و آرائهم هو أيضاً وَجْهٌ من

نَهْجُ الْإِسْلَامِ فِي مُهِمَّاتِ التَّفْسِيرِ

وُجُوهُ التفسير ، لانستطيع القول بأن التفسير لا مَسَاعٍ فيه للاجتهاد ، ولا مَدْخَلٍ فيه للرأي، وأنه يتوقفُ على النقل فقط .

لذا نرى عَلَيْنَا من الواجب أن نُحَقِّقَ معنى ” التفسير بالرأي “ على ضوء ما أفاده العلماءُ في هذا الباب . فحاصلُ ما قالوا في هذا المقام : إنَّ الرأي رأيان :

أحدهما: رأيٌ مجرَّدٌ ، وعقلٌ محضٌ ، لا استنادَ له إلى أيِّ دليلٍ ؛ بل هو من قبيل الخرص والتخمين .

الثاني: رأيٌ مُسْتَنَدٌ إلى دليل من الأدلَّة من الكتاب ، أو السنة ، أو أقوال الصحابة ، أو من لغة العرب ، أو من أساليب كلامهم ، وأشباه ذلك مما ذكرناه فيما مضى .

فالتفسير بالرأي إن لم يكن مُسْتَنَدًا إلى دليل من الأدلَّة فهو التفسير بالرأي، وهو الممنوع المذموم ، و أما إذا كان مستنداً إلى دليل ، و مأخوذاً من قوانين اللُّغة العَرَبِيَّة ، وأساليب الكلام العربي، و من أصول الدين والشرعة ، فلا يَدْخُلُ في التفسير بالرأي . فالذي يُقَسِّرُ الْقُرْآنَ فيرجع إلى تفسير ألفاظه إلى أهل اللغة، وفي معرفة ناسخه ومنسوخه، وسبب نزوله، وما يحتاج فيه إلى بيانه، إلى أخبار وآثار الصحابة الذين شَاهَدُوا الْوَحْيَ وَالتَّنْزِيلَ ، لا يدخل في النهي .

ومن هذا القبيل ورد كثيرٌ من التفاسير عن جمع من التابعين ومن بعدهم، كمجاهد، وقتادة ، وابن زيد، وغيرهم، كما يظهر لمن ينظر في التفاسير، فما ثبت عنهم من التفسير بآرائهم واجتهادهم، فيَحْمَلُ على هذا القسم المحمود، لا الممنوع المذموم - يقول شيخ الإسلام ابن تيمية بعد ذكر الآثار التي تدل على تخرُّج السلف الصالح عن التفسير بالرأي، ما نصه :

"فهذه الآثار الصحيحة وما شاكلها عن أئمة السلف محمولةٌ على تخرُّجهم عن

الكلام في التفسير بما لا علم لهم به ، فأما من تكلم بما يعلم من ذلك لغةً و شرعاً ، فلا حرج عليه ، و لهذا روي عن هؤلاء وغيرهم أقوالٌ في التفسير ، ولا منافاة ؛ لأنهم تكلموا فيما علموه ، و سكتوا عما جهلوه ، و هذا هو واجبٌ على كل أحد^(١).

فحصل لنا من خلال هذا البحث : أنَّ التفسيرَ بالرأي الذي ذمَّه الشرعُ هو ما لا يُساعدُه قوانينُ اللغةِ و أصولُ الشرعِ ، و لذا نرى العلماءَ - كما في الإِتقان و كشف الظنون - قالوا : التفسيرُ بالرأي أحدُ هذه الوجوه الخمسة :

- ١ - التفسير من غير حصول العلوم التي يجوزُ معها التفسير.
- ٢ - تفسيرُ المتشابه الذي لا يعلمه إلا الله تعالى .
- ٣ - التفسيرُ المقرَّر للمذهب الفاسد بأنْ جُعِلَ المذهبُ أصلاً ، والتفسير تابعاً ، فيرد إليه بأي طريق أمكن و إن كان ضعيفاً .
- ٤ - التفسيرُ بأنَّ مرادَ الله تعالى كذا على القطع من غير دليل .
- ٥ - التفسير بالاستحسان والهوى^(٢).

و هذه الوجوه الخمسة يمكن لنا أن نُخصَّصها في كلمتين : الجهالةُ و الضلالةُ ، فالتفسير بالرأي ما مبناه على الجهالة و الضلالة ، و أما ما مبناه على العلم والدين ، فليس يدخلُ في التفسير بالرأي .

❁ الكلامُ على أحاديثٍ تتعلَّقُ بالتفسيرِ بالرأي

ثم من الملائم لهذا المقام أن نتناولَ الأحاديث التي تتعلَّقُ بالتفسير بالرأي ، بالشرح عليها . فأقول : جاء في التفسير بالرأي ثلاثة أحاديث :

(١) فتاوى ابن تيمية : ٣٧٤ / ١٣ .

(٢) انظر : كشف الظنون : ٤٣٤ / ١ ، و الإِتقان : ٢٣٤ / ٢ .

الحديث الأول: عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: " اتَّقُوا الْحَدِيثَ عَنِّي إِلَّا مَا عَلِمْتُمْ ، فَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ ، وَمَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ ^(١) .

الحديث الثاني: ما رُوِيَ عن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ ^(٢) .

هذان الحديثان قد حَسَّنَهُمَا الإمامُ الترمذي في سُنَنِهِ ، و في إِسْنَادِهِمَا عَبْدُ الْأَعْلَى ابن عامر الكوفي، ضَعَّفَهُ الجمهورُ من المحدثين، منهم أحمد بن حنبل، و ابن مهدي، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وابن معين، وابن سعد، وغيرهم، و تَرَكَهُ ابن مهدي، والقطان، و مع ذلك حَسَّنَ لَهُ الترمذي، و صَحَّحَ حديثه الطبري، و الحاكم ^(٣) .

و أما شرحُهما فقال العلماء: إِنَّ التفسيرَ بغيرِ عِلْمٍ قولٌ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى مَا لَمْ يَعْلَمْ، وَهُوَ حَرَامٌ فِي دِينِ اللَّهِ تَعَالَى، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ (٣٣) [الأعراف: ٣٣] وَفَسَّرَ بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ: بِأَنَّ مَنْ قَالَ فِي مُشْكِالِ الْقُرْآنِ بِمَا لَا يَعْرِفُ مِنْ مَذْهَبِ الْأَوَائِلِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، فَهُوَ مُتَعَرِّضٌ لِسَخَطِ اللَّهِ . وَ قَالَ بَعْضُهُمْ: إِنْ مَعْنَى الْحَدِيثِ: أَنَّ مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ قَوْلًا لَا يَعْلَمُ أَنَّ الْحَقَّ غَيْرُهُ، فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ ^(٤) .

الحديث الثالث: عن جُنْدُب بن عبد الله رضي الله عنه: قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: مَنْ قَالَ

(١) رواه الترمذي: ٢٨٧٥، وابن جرير: ٥٨/١.

(٢) رواه الترمذي: ٢٨٧٤، وابن جرير: ٥٨/١، وأحمد: ١٩٦٥.

(٣) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب: ٩٤-٩٥.

(٤) انظر روح المعاني: ٦/١، والقرطبي: ٣٢/١، والإتقان: ٣٢/٢.

في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ^(١).

قال الراقم : هذا الحديث قد تكلم العلماء فيه من قبل إسناده ؛ لأن فيه سهيل بن أبي حزم ، و هو متكلم فيه ، ضعفه الجمهور ، قال أحمد : روى أحاديث منكراً ، وقال أبو حاتم : ليس بالقوي ، يكتب حديثه ، ولا يحتج به ، وقال البخاري : لا يتابع في حديثه ، يتكلمون فيه ، وثقه العجلي^(٢).

وأما معناه فقال ابن الأنباري : حمل بعض أهل العلم هذا الحديث على أن الرأي معني به الهوى ؛ فمن قال في القرآن قولاً يوافق هواه ، لم يأخذ عن أئمة السلف ، فأصاب فقد أخطأ ، لحكمه على القرآن بما لا يعرف أصله ، و لا يقف على مذاهب أهل الأثر والنقل فيها^(٣).

وقال ابن عطية : و معنى هذا أن يسأل الرجل عن معنى في كتاب الله عز وجل ، فيتسور عليه برأيه دون نظر فيما قال العلماء ، واقتضت قواين العلم ، كالنحو والأصول . و ليس يدخل في هذا الحديث أن يُفسر اللغويون لغته ، و النحويون نحوه ، والفقهاء معانيه ، ويقول كل واحدٍ باجتهاده المبني على قوانين علم و نظر ، فإن القائل على هذه الصفة ليس قائلًا بمجرد رأيه^(٤).

و قال الإمام القرطبي المفسر ما فذلكته :

” إن النهي في الحديث يُحمل على أحد الوجهين : أحدهما أن يعتنق فكرة ، ثم

(١) رواه أبو داود : ٣١٦٧ و الترمذي : ٢٨٧٦ .

(٢) كذا في التهذيب : ٢٦١ / ٤ .

(٣) الإتيان : ٣٢ / ٢ ، و تفسير القرطبي : ٣٢ / ١ .

(٤) انظر تفسير القرطبي : ٣٢ / ١ .

يتأول القرآن على وفق فكره وهواه، لِيَحْتَجَّ على تصحيح غرضه ، وهو يَعْلَمُ أنه ليس المراد بالآية ذلك ، ولولم يكن له ذلك الرأي والهوى ، لكان لا يُلَوِّحُ له من القرآن ذلك المعنى ، قال : وقد تَسْتَعْمِلُهُ الباطنيةُ في المقاصد الفاسدة لتغيير الناس ، ودعوتهم إلى مذاهبهم الباطلة ، فينزلون القرآن على وفق رأيهم ومذهبهم ، على أمورٍ يعلمون قطعاً أنها غيرُ مرادة ، والثاني : أن يتسارع إلى تفسير القرآن بظاهر العربية ، من غير استظهار بالسماع والنقل فيما يتعلق بغرائب القرآن، وما فيه من الألفاظ المُبْهِمَةِ والمُبْدَلَةِ، وما فيه من الاختصار، والحذف، والإضمار، والتقديم، والتأخير؛ فمن لم يحكم ظاهر التفسير، وبادر إلى استنباط المعاني بمجرد فهم العربية كثرَ غلطه ، ودخل في زمرة من فسّر القرآن بالرأي“ (١).

وقال الإمام البيهقي :

”إن صح (الحديث) أراد به - والله أعلم - الرأي الذي يغلب على القلب من غير دليل قام عليه ، وأما الذي يشده ببرهانٍ فالقولُ به جائزٌ ، وأما قوله : " فَقَدْ أَخْطَأَ " معناه أخطأ طريق الحق ، فإنَّ من يَجْتَرِئُ على ذلك لا يَأْمَنُ عليه أن يقع في الخطأ ، فلا ينبغي له الاجترأ على ذلك ؛ حتى يرجع فيها في بيان اللُّغَةِ إلى أهل اللغة ، وكذلك في بيان أسباب النزول وغيرها ؛ حتى يرجع إلى ما رُوِيَ في ذلك عن الصحابة ؓ“ (٢).

قلتُ: وكذا يُحْمَلُ ما ورد من الآثار عن الصَّحَابَةِ و التابعين في ذمّ التفسير بالرأي ، على ما ذكرنا كما وَرَدَ عن أبي بكر الصديق ؓ قَالَ : أَيُّ سَاءٍ تَظْلَنِي و أَيُّ أَرْضٍ تَقْلَنِي ؛ إِذَا قُلْتُ فِي الْقُرْآنِ بَرَأْيِي أَوْ بَمَا لَا أَعْلَمُ ؟ وَ كَمَا وَرَدَ عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ :

(١) القرطبي: ٣٤ / ١.

(٢) حكاه عنه في بذل المجهود : ٣٢٥ / ٥.

أنه كان إذا سُئِلَ عن تفسير آية من القرآن ، قَالَ : أنا لا أَقُولُ في القرآن شيئاً ، وأشباه ذلك من الآثار والأقوال ، فالتحرُّجُ عن تفسير القرآن من هؤلاء الكبار من الصحابة ، ومن بعدهم ، محمولٌ على التفسير الذي فُقدَتْ فيه شروطُه المعترَبةُ ، والذي لا تُوافِقُه الأدلَّةُ الشرعية ، ولا قَوَاعِدُ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ .

وإنما نضطرُّ إلى هذا التأويل في كلامهم ؛ لأنَّا نَرَى من الصحابة جمعاً كثيراً ، أنهم فَسَّرُوا القرآنَ الكريمَ باجتهادهم ، وابدؤا آراءهم تجاه المعاني القرآنيَّة ، فهذا أبو بكر الصِّدِّيقُ رضي الله عنه يُفَسِّرُ آيَةَ الْكَلَالَةِ ، وهو قوله تعالى : ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾ [النساء: ١٧٦] ويقول : أقولُ فيها برأيي ، فإن كان صواباً فمن الله ، وإن كان غير ذلك فمني ومن الشيطان ، ومثل ذلك ورد عن غيره من الصحابة أيضاً ^(١) .

❁ قولُ فَصْلٍ في التفسير بالرأي

وبعد ما لاحتَظْنَا من معنى التفسير بالرأي على ضوئه ما أفاده الأئمة ، لا يبقى لنا ولا لأحدٍ مجالُ البحث في ذلك ، نعم ! قد يبدو في ذلك - في بادئ النظر - أن في ذلك خلافاً بين العلماء ، فمن قائلٍ يقولُ بجوازه ويحتجُّ عليه بأنَّ الله حثَّ العبادَ على التَّدَبُّرِ والتَّفَكُّرِ في القرآن ، وعلى الاعتبارِ والاتِّعَاضِ بآياته وبمواظعه ، وهذا يدلُّ على جواز التفسير باجتهادهم ، فإنَّ التَّدَبُّرَ والاتِّعَاضَ لا يمكن أن يتحصَّلَ إلاَّ بالفهم والتَّفَقُّه في كتاب الله تعالى وهو التفسير . ومن ذاهبٍ يذهبُ إلى حُرْمَتِهِ ، ويستدلُّ عليه بأحاديث وآثار جاءت في هذا الصدد وقد تقدَّمت ، ولكن النظر الفاحص الذي يسبرُّ غورَ الموضوع المطروح ، يَقْطَعُ بأنَّ الحقَّ هو التفصيل كما ظهر من خلال البحث الذي تناوَلْنَاهُ سابقاً ، وهو قولُ فَصْلٍ في هذا الباب ؛ بل قال بعض العلماء : إنَّ الاختلاف في

(١) انظر للتفصيل الموافقات للشاطبي: ٣/ ٢٥٤ ، وإعلام الموقعين لابن القيم: ١/ ٨٢-٨٣ .

جواز التفسير بالرأي اختلافٌ لفظيٌّ ، لا حقيقيٌّ ، فَمَنْ قَالَ بجوازه ، فإنما جَوَّزَه بِشُرُوطِهِ المعتبرة التي تقدّمت ، و من قال بحرْمَتِهِ فإنما حرّمه وشدّد فيه ، إذا فُقِدَتْ شُرُوطُهُ السابقة.

على هذا فإننا نعتقدُ حقاً : أنه ليس أحد - عبر التاريخ الإسلامي - قال بجواز التفسير بالرأي من غير اعتبار شُرُوطٍ فيه ، إلا مَنْ شَدَّ من أهل المذاهب الباطلة الضَّالَّة المُضِلَّة كالباطنية والشيعة ، و من أهل هذه العُصُور المتأخّرة من المتجدّدين المثقّفين.

و لُنَمِسِكَ القلمَ ههنا حيثُ أنه - فيما أظنُّ - قد حَصَلَ المقصودُ ، وتبدّد الظلام الذي كان على وجه الحقّ ، وظهر الحقُّ ، والحقُّ أحقُّ أن يتَّبَعَ .



المطلب الثالث

في العلوم الفلسفية والطبيعية

ما من شك أن هذا العصر عَصُرُ النَّهْضَةِ الْعِلْمِيَّةِ الْحَدِيثَةِ؛ نَرَى فِيهَا لِلْعُلُومِ الْكُونِيَّةِ مِنَ الطَّبِيعِيَّةِ وَالتَّكْنُولُوجِيَا، اَزْدِهَاراً بَاهِراً، وَتَقْدُماً مُدْهِشاً، وَنَجْدُهَا أَلْقَتْ ظِلَّهَا عَلَى جَوَانِبِ الْحَيَاةِ الْبَشَرِيَّةِ كُلِّهَا؛ الْفَرْدِيَّةِ وَالْجَمَاعِيَّةِ، وَكَشَفَتْ مِنْ أَسْرَارِ الْكُونِ، وَنَوَامِيسِ الطَّبِيعَةِ، مَا أَثَارَ الدَّهْشَةَ، وَأَظْهَرَ الْحَيْرَةَ.

وبهذا التَّقَدُّمُ وَالْاَزْدِهَارُ الْمُدْهِشُ الَّذِي نَالَتْهُ هَذِهِ الْعُلُومُ الْكُونِيَّةُ الْحَدِيثَةُ فِي هَذَا الْعَصْرِ، تَمَرَّكَزَتْ فِي بَعْضِ الْأَذْهَانِ نَظَرِيَّةٌ وَفِكْرَةٌ حَوْلَ هَذِهِ الْعُلُومِ الْحَدِيثَةِ الْمُتَقَدِّمَةِ، وَزَعَمُوا: أَنَّ هَذِهِ الْعُلُومَ لَهَا تَدْخُلٌ كَبِيرٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى التَّفْسِيرِ وَعُلُومِ الْقُرْآنِ، وَقَالُوا: إِنَّ الْمَرْءَ لَا يَتِمَكَّنُ بِدُونِهَا مِنْ فَهْمٍ وَتَفْسِيرٍ بَعْضِ آيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ، الَّتِي تُشِيرُ إِلَى بَعْضِ أَنْوَاعِ الْعُلُومِ الْكُونِيَّةِ؛ وَلَا يَقْدِرُ - إِذَا صَرَفَ النَّظَرَ عَنْهُ - عَلَى تَفْهِيمٍ وَتَشْرِيحٍ تِلْكَ الْآيَاتِ بِوَجْهِ صَحِيحٍ عِلْمِيٍّ رَاصٍ. مِثْلًا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قُلْ أَنْظَرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٠١] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ كَيْفَ بَنَيْنَاهَا وَزَيَّنَّاهَا وَمَا لَهَا مِنْ فُرُوجٍ﴾ [ق] وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَقَدْ جَعَلْنَا فِي السَّمَاءِ بُرُوجًا﴾ [الحجر: ١٦] وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِنَ الْآيَاتِ الْكَثِيرَاتِ، قَالُوا: إِنَّ هَذِهِ الْآيَاتِ تَقْتَضِي الْعُلُومَ الْمُسْتَحْدَثَةَ لِتَفْسِيرِهَا وَتَفْهِيمِهَا.

بَلْ قَالَ بَعْضُ مَنْ لَفَّ لَفْهَمٌ: إِنَّ كَثِيرًا مِنْ آيَاتِ الْقُرْآنِ لَا يَفْهَمُ شَيْئًا مِنْ مَعْنَاهَا الْحَقِيقِيَّةِ إِلَّا مَنْ دَرَسَ الْعُلُومَ الْحَدِيثَةَ، وَقَالَ: إِنَّ الْعِلْمَ الْحَدِيثَ كَشَفَ عَنْ مَعْنَى بَعْضِ

الآيات ، وسينكشفُ الباقي منها كلّما تقدّمت العلوم ، ثمّ يأتي وقتٌ يكون فيه العلماء المادّيون أقربَ الناس إلى الدّين ^(١).

و هذا كما قد نَمَت - في بعض الأذهان في العُصور المنصرمة - فكرةٌ بالنسبة إلى العُلُوم الفلسفية والمنطقية ، و ذلك حينما لاحظوا ازدهارَ وتطوّرَ هذه العُلُوم والفنون ، و كلّت بمشاهدة رُوائها ونَصارتها أبصارهم .

وتلك الفكرةُ هي أن العُلُوم الفلسفية والمنطقية ، لا بُدَّ منها لتفسير القرآن الكريم ، من ناحية كونها من إمكانياته المطلوبة و أساسياته اللازمة .

ولكن هذه الفكرة -كالتى قبلها- لم تأخذ قبولاً عاماً بين العلماء الرّاسخين للوجوه التي نأتى عليها في هذه المناقشة .

❁ هل التفسيرُ يحتاج إلى العُلُوم الفلسفية ؟

أمّا العُلُوم الفلسفية والمنطقية فمن الذين عدّوها مصدراً من المصادر التفسيرية؛ الإمام الرازي ، وابن رشد الفلسفي، و زعمَ ابنُ رُشيد - كما حكاه عنه الإمام الشاطبي - إنَّ عُلُوم الفلسفة مطلوبةٌ ؛ إذ لا يُفهمُ المقصودُ من الشريعة على الحقيقة إلا بها ^(٢).

ولكن الجمهور من أهل النظر والبصيرة و من فطاحل العلماء لم يرتضوا بتلك النظرية، والفكرة ؛ بل رَفَضُوها تماماً ؛ لأنهم بعد البحث والتمحيص أظهرُوا بكلِّ صراحة: أنَّ هذه العلوم الفلسفية لا مدخلَ لها في العُلُوم الشرعية، ولا هي من

(١) الإسلام والطب الحديث للدكتور عبد العزيز إسماعيل ، حكاه الدكتور الذهبي في التفسير

والمفسرون: ٥٠٢/٢ .

(٢) الموافقات ٣٢٢٢ .

الإمكانات ، والوسائل بالنسبة إلى تفسير وفهم القرآن الكريم ، وإضافةً إلى ذلك أن هذه العلوم محظورة ، وممنوعة عند أكثرهم ، حتى أفتوا بحرمة تعليمها وتعلمها ، وعلى الأكثر فإنها أجازوها إذا لم يكن فيها ما يتصادم ويتناقض مع الشرع .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية:

"أما المنطق فمن قال : إنه فرض كفاية ، وإن من ليس له به خبرة ، فليس له ثقة بشيء من علومه ، فهذا القول في غاية الفساد من وجوه كثيرة التعداد قال : ومع هذا فلا يصح نسبة وجوبه إلى شريعة الإسلام بوجه من الوجوه وقال : ولهذا ما زال علماء المسلمين ، وأئمة الدين يذمونه ، ويذمّون أهله ، وينهون عنه ، وعن أهله ، حتى رأيت للمتأخرين فتياً فيها خطوط جماعة من أعيان زمانهم من أئمة الشافعية ، والحنفية ، وغيرهم ، فيها كلام عظيم في تحريمه وعقوبة أهله " (١) .

وقال في موضع آخر من فتاواه :

"من قال من المتأخرين : إن تعلم المنطق فرض على الكفاية ، أو إنه من شروط الاجتهاد ؛ فإنه يدل على جهله بالشرع ، وجهله بفائدة المنطق . وفساد هذا القول معلوم بالاضطرار من دين الإسلام ؛ فإن أفضل هذه الأمة من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ، وأئمة المسلمين عرفوا ما يجب عليهم ، ويكمل علمهم ، وإيمانهم ، قبل أن يعرف المنطق اليوناني فكيف يقال : إنه لا يوثق بالعلم إن لم يؤزن به ، أو يقال : إن فطر بني آدم في الغالب لم تستقم إلا به ؟ " (٢) .

ثم إنه ما من شك أن الصحابة والتابعين على الرغم من أنهم أوفر الناس علماً ،

(١) فتاوى ابن تيمية : ٥٧ / ٩ .

(٢) فتاوى ابن تيمية : ١٧٢ / ٩ .

وأعمقهم عقلاً ، وأبرهم قلوباً ، وأحكمهم تفسيراً ؛ ما كانوا يعلمون شيئاً من تلك العلوم الفلسفية والمنطقية ؛ لأنَّ مُعْظَمَ هذه العلوم إنما نُقِلَتْ من اليونانية ، أو السَّريانية إلى العرب بلغتهم في عهد الخليفة العبَّاسي مامون الرِّشيد (المتوفى سنة : ٢١٨٥) ، ولم يكن العرب يعرفون شيئاً منها قبل ذلك ، إلَّا نزرأً يسيراً نقله إليها خالد بن يزيد بن معاوية (المتوفى سنة : ٩٠٥) ، فلو كانت علوم القرآن والإسلام تحتاج في تفسيرها ، وفهمها إلى هذه الفنون ؛ لم يُعَدِّوا ولم يكوُنوا موصوفين بهذه الصِّفَات المذكورة . ففيه دلالة واضحة على أنه لا يحتاج التفسير إلى هذه العلوم .

وإلى هذا الدليل أشار الإمام الشاطبي في (الموافقات) حيث قال :

”زعم ابن رُشد الحكيم في كتابه الذي سَمَّاه بـ : ” فصل المقال فيما بين الشريعة والحكمة من الاتصال “ : أنَّ علوم الفلسفة مطلوبةٌ إذ لا يفهم المقصود من الشريعة على الحقيقة إلَّا بها . و لو قال قائلٌ : إنَّ الأمر بالضدِّ مما قال لَمَّا بَعُدَ في المعارضة ، وشاهد ما بين الخصمين شأنُ السَّلف الصَّالح في تلك العلوم ؛ هل كانوا آخذين فيها أم كانوا تاركين لها أو غافلين عنها ؟ مع القطع بتحقيقهم بفهم القرآن ، يُشهد لهم بذلك النبي ﷺ والجَمُّ الغفير ، فلينظر امرؤ أين يَضَعُ قدمه ؟ ^(١) .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى:

”ليس في القُرُون الثلاثة من هذه الأمة التي هي خير أمة أُخْرِجَتْ للناس ، وأفضلها القرون الثلاثة: مَنْ كان يلتفت إلى المنطق أو يعرج عليه ، مع أنهم في تحقيق العلوم وكمالها بالغاية التي لا يُدْرِكُ أحَدٌ شأوَها ، كانوا أعمق الناس علماً ، و أقلَّهم

تكلّفاً، وأبرّهم قلوباً" (١).

ثم ليلاحظ : أنّ في أهل الفلسفة والمنطق من تضارب الآراء وتباين الأفكار بين كثير من المسائل، ما لا نهاية له، وقد بلغ هذا إلى حدّ لا يستطيع أحد أن يقرب ثغرة الاختلاف بينهم .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى :

"ثم إنّ الفلاسفة أصحاب هذا المنطق البرهاني الذي وضعه أرسطو، وما يتبعه من الطبيعي والإلهي ، ليسوا أمة واحدة ؛ بل أصناف متفرقون، وبينهم من التفرّق والاختلاف ما لا يحصىه إلا الله ، أعظم مما بين الملة الواحدة كاليهود والنصارى أضعافاً مضاعفة" (٢) .

انطلاقاً مما أسلفنا نستطيع نحن أن نتفهّم ونقول : إنّ العلوم الفلسفية والمنطقية لا تكاد تُعدّ من المصادر التفسيرية بوجه من الوجوه، و أنها لا مدخل لها في فهم القرآن الكريم .

❖ ملحوظة حول تفاسير الفلاسفة

ثم من الملاحظ ههنا : أنه لما تُرجمت كتبُ الفلسفة اليونانية من اللغات المختلفة إلى اللغة العربية، و قرأها بعض من كان له هواية ورغبة إلى هذه العلوم من المسلمين، وجدوا فيها ما تتعارض - كلياً أو جزئياً - مع الدين والشريعة؛ اختلفت آراؤهم بالنسبة إلى تلك العلوم ، فالأكثرُون ذهبوا إلى تركها ، وعدم الالتفات إليها ، كما تقدّم

(١) فتاوى ابن تيمية: ٢٣/٩.

(٢) فتاوى ابن تيمية: ٢٢٩/٢.

فيما سبق منّا، وإلى جانب ذلك كان هناك طبقتان أخريان بالنسبة إلى هذه العلوم :

الطبقة الأولى : هم الذين كَرَّسُوا وَوَقَّفُوا حَيَاتِهِمْ للردِّ، والإنكار على نظرياتهم الباطلة، وآرائهم الزائغة، وَتَعَرَّضُوا لنظرياتهم الواهية المغوية في مباحثهم ومقالاتهم، ورأوا من واجبه كمفسرين أن يتعرَّضوا لهذه النظريات ويمزجوها بالتفسير، إما دِفَاعاً عنها، إذا كانت تلك النظريات صحيحةً مُتَوَافِقَةً مع الشرع والدين، فيُفَسِّرُونَ الْقُرْآنَ على ما يوافق هذه النظريات التي لا يَرَوْنَهَا مُتَعَارِضَةً مع الدين، وإما على طريقة الردِّ عليها، إذا كانت متناقضةً، غير مُتَوَافِقَةٍ مع الدين والشرع، فكانوا لا يمشون في التفسير على ضوء النظريات الفلسفية؛ بل كانوا يُفَسِّرُونَ الْقُرْآنَ على وفق أصول الدين والشرع، وعلى ضوء العقل السليم، دون أن يكون للرأي الفلسفي دخلٌ في التفسير، ومن هذه الطبقة يُعَدُّ الإمام الغزالي والإمام الرازي .

الطبقة الثانية : هم الذين أُعْجِبُوا بهذه العلوم إلى حدٍّ لا نهايةَ له، على الرغم من أنه يتناقض أكثرُ أصولها وقواعدها مع الدين والشرعة؛ ظانِّينَ من أنفسهم : أنهم يَقْدِرُونَ على أن يُوقِفُوا بين الفلسفة والدين، وأن مَسْعَاهُمْ في هذا الصدد يتكلَّل بالنجاح، فوظَّفُوا جُهودَهُمْ، وأطلقوا محاولاتهم؛ ليصلوا الفلسفة بالدين؛ حتى يصبح الدين فلسفةً، والفلسفة ديناً، ولكنَّ هذه الجهود - فيما أظنَّ - فَشَلَّتْ وَذَهَبَتْ عَبَثاً، ولم يرَضَ بها علماء المسلمين الثَّقات، فإنهم فَسَّرُوا الْقُرْآنَ على حسب ما تقتضيه النظريات الفلسفية، دون نظيرٍ إلى ما تدعو إليه أصول الدين والشرع، و تأوَّلُوا في آيات القرآن وأصول الدين لتحقيق النظريات الفلسفية، حتى ضَحُّوا بأصول الدين، وقواعد الإسلام، أمام هذه النظريات الواهية المغوية، كما صَنَعَ الفارابي وابن سينا منهم. ومن الواضح أن هذه الطريقة في الحقيقة ليست من التفسير في شيء، وإنما هو - كما ترى - تهديمُ أصول الدين، و تدميرُ قواعد الشرع، و من قبيل ما قِيلَ : ضِغْتُ عَلَى إِبَالَةٍ .

وَسَرَدَ الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ حَسِينُ الذَّهَبِيِّ أَمْثَلَةً كَثِيرَةً فِي هَذَا الصَّدَدِ مِنْ تَفْسِيرِ ابْنِ سِينَا وَالْفَارَابِيِّ ، تَوْضِيحُ لَكَ صِحَّةَ مَا قُلْنَا ^(١) .

✽ التفسير والعلوم الكونية الحديثة

وَأَمَّا الْعُلُومُ الْكَوْنِيَّةُ مِنَ الطَّبِيعِيَّةِ وَالتَّكْنُولُوجِيَا ، فَذَهَبَ إِلَى كَوْنِهَا مَصْدَرًا لِلتَّفْسِيرِ بَعْضُ مَنْ عَاصَرَنَا ، وَلَكِنْ الْجُمْهُورَ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ . وَذَلِكَ لَوُجُوهٌ :

أَمَّا أَوَّلًا : فَلَأَنَّ هَذِهِ النَّظَرِيَّةَ تُوصِلُ أَصْحَابَهَا إِلَى تَجْهِيلٍ وَتَخْطِئَةِ السَّلَفِ الصَّالِحِ فِي تَفْهَمِهِمْ وَتَفْسِيرِهِمْ لِلْقُرْآنِ الْكَرِيمِ ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَتْ تِلْكَ الْعُلُومُ الْحَدِيثَةُ شَرْطًا لِلْمُفَسِّرِ ؛ عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الصَّحَابَةَ ، وَالتَّابِعِينَ ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنْ عَشْرَاتِ أُلُوفِ الْمُفَسِّرِينَ مَا كَانَ لَهُمْ مِنْهَا مِنْ حَظٍّ ، وَمَا كَانَتْ لَهُمْ بِهَا مِنْ صَلَاحَةٍ ، فَمَا قَالُوهُ فِي تَفْسِيرِ الْآيَاتِ ، يُعَدُّ غَلْطًا وَيَبْقَى لُغْوًا . وَهَذَا - لَا شَكَّ - مِنْ أَقْبَحِ الْأَبَاطِيلِ ، وَلَا يَكَادُ يَقُولُهُ مُنْصِيفٌ عَاقِلٌ ، فَكَيْفَ بِالْمُؤْمَنِ الْمُسْلِمِ ؟ فَالْقَوْلُ بِأَشْرَاطِ هَذِهِ الْعُلُومِ لِلتَّفْسِيرِ خَطَأٌ فَاحِشٌ ، صَدَرَ عَنْ ارْتِكَاسٍ فِي الْفَهْمِ ، وَانْطِمَاسٍ فِي الْبَصِيرَةِ .

وَأَمَّا ثَانِيًا : فَلَأَنَّ تَارِيخَ الْعُلُومِ الْفَلَسَفِيَّةِ ، وَالطَّبِيعِيَّةِ يَشْهَدُ : أَنَّ قَوَاعِدَ الْعُلُومِ الْفَلَسَفِيَّةِ ، وَالطَّبِيعِيَّةِ ، وَمَا تَبَتَّنِي عَلَيْهِ مِنَ الْجَوَانِبِ النَّظَرِيَّةِ ، وَالنَّوَاحِي الْفِكْرِيَّةِ ؛ تَبَدَّلُ وَتَتَغَيَّرُ يَوْمًا فَيَوْمًا ، لَا قَرَارَ لَهَا وَلَا بَقَاءَ ، وَكَمْ مِنْ نَظَرِيَّةٍ عِلْمِيَّةٍ نَشَأَتْ وَانْتَشَرَتْ فِي دَوَائِرِ عِلْمِيَّةٍ ، وَاسْتَحْوَذَتْ عَلَى مَشَاعِرِهَا ، ثُمَّ تَغَيَّرَتْ وَتَحَوَّلَتْ بَعْدَ زَمَنِ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ ، حَتَّى عُدَّ ذِكْرُهَا بَعْدَ ذَلِكَ مِنْ أَمَارَةِ الرَّجْعِيَّةِ ، وَاخْتَلَّتْ مَكَانَهَا نَظَرِيَّةٌ أُخْرَى تُخَالِفُ وَتُنَاقِضُ الْأَوَّلَى ؛ كَمَا نَعْلَمُ مَا وَقَعَ بِالْفَلَسَفَةِ الْيُونَانِيَّةِ مِنْ سُوءِ مَصِيرِهَا ؛ حَتَّى إِنَّ أَحَدَنَا يَسْتَهْزِئُ بِهَا الْيَوْمَ ، وَيُحْمَقُّ مَنْ كَانَ يَحْمِلُهَا مِنَ الْفَلَسَفَةِ الْيُونَانِيِّينَ وَمَنْ حَذَا حَذْوَهُمْ . وَكَذَا

(١) انظر التفسير والمفسرون: ٣/ ٤٢٠-٤٣١.

نرى كثيراً من النظريات العلمية الطبيعية ، تَبَدَّلُ وَتَتَغَيَّرُ من حينٍ لآخر ، وإضافةً إلى ذلك هناك نظرياتٌ قديمةٌ وحديثةٌ ، تتناقض وتصادم بعضها بعضاً . فهل من سبيلٍ لمن له عقلٌ أن يعتقد - تمثيلاً مع هذه الفكرة - : أن القرآنَ محتملٌ لجميع هذه النظريات العلمية ، على الرغم من أنها تبدل وتغير من حينٍ لآخر ويتناقض بعضها بعضاً؟

وإليك مثلاً في هذا الصدد ، وهو أنه لما انتشرت نظريةٌ علميةٌ بالنسبة إلى الأرض ، وهي : ” أن الأرض ساكنةٌ “ وَهَبَتْ عليها ريحُ القبول من دوائر علمية ، جَعَلَ بعضُ المفسرين المتجددين من أصحاب هذه الفكرة يستدلُّون عليها بقوله تعالى : ﴿ أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا ﴾ [النمل: ٦١] وقالوا : إنَّ الله تعالى وَصَفَ الْأَرْضَ بِالْقَرَارِ ، والقَرَارُ هو السُّكُونُ ، فالقرآن قائلٌ بسُكُونِيةِ الأرض .

ولكن هذه النظرية ما كان لها من قرارٍ ولا بقاءٍ ، فَتَحَوَّلَتْ وَتَغَيَّرَتْ ، واحتلَّت مكانها نظريةٌ أخرى تُناقِضُها كلياً ، وهي : ” أن الأرض مُتَحَرِّكةٌ غيرُ ساكنةٍ “ وهذه النظرية - كضرتها - لاقت في الحلقات العلمية قبولاً وإقبالاً ، وذهب بعض من أصحاب هذه الفكرة يستدلُّون عليها أيضاً بقوله تعالى : ﴿ وَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ﴾ [النمل: ٨٨] وقالوا : إنَّ الجبالَ إذا مَرَّتْ مَرَّتْ مع الأرض ، فثبت أن الأرض موصوفةٌ بالمُرُورِ ، وهو ضدُّ القَرَارِ والسُّكُونِ ، فالأرض متحركةٌ .

فيا للعَجَب ! كيف يكون القرآن محتملاً لهاتين النظريتين المتضادتين في وقتٍ واحدٍ ؟ فهل من عاقلٍ على وجه الأرض يُصَدِّقُ هذا ؟ وهل هذا إلا تهافتٌ وسُخريةٌ بكتاب الله تعالى ، وإخضاعٌ معانيه أمامَ هذه النظريات الحديثة ؟

وأما ثالثاً : فلائِه لو كان القرآن الكريم مُحتملاً لجميع النظريات المتغيرة ، والنظريات المتناقضة ، لَوَقَعَ الشَّكُّ في عقائد المسلمين نحو القرآن الكريم ، ولا يمكن لهم أن يُصَدِّقُوا

بأنه كتابُ الله الذي نزل لهداية البشر ، ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ؛ بل يكون القرآن الكريم لُعبةً في أيدي الرجال ، هذا يقول في تفسيره شيئاً ، وذلك يَقُولُ شيئاً ، وهذا - كما ترى - لا يَقُولُهُ مُنْصِفٌ فضلاً عن أن يقوله مُؤْمِنٌ .

لأجل ذلك ولغيره من الوجوه ذهب الجمهورُ من العلماء إلى الحذر والحيلة من هذه النزعة التفسيرية ، وقرّروا : أنه لا يجوز التعويلُ على هذه العلوم في تفسير القرآن الكريم^(١).

❀ مَلْحُوظَاتُ هَامَّةٌ حَوْلَ التَّفْسِيرِ بِالْعُلُومِ الْكُونِيَّةِ

نعم ! يمكننا أن نقولَ في هذا المِضْمَارِ: إنَّ لهذه العلوم الكونية الحديثة بُعْدَيْنِ وناحِيَتَيْنِ :

١- ناحية كونها من شروط التفسير و أدوات المُفسِّر ، فمن هذه الناحية لا صِلَةٌ لها بالتفسير ولا مدخل لها فيه ؛ لأنها لم تُوضَعْ لَأَنْ تُخْدَمَ القرآن الكريمَ في شرح آياته ، وكشف أسرارِهِ ، وإبراز إعجازه ، وبالتالي لا يَتَوَقَّفُ عليها تحقيقُ الغاية المنشودة التي يَسْتَهْدَفُ إليها القرآن الكريمُ .

٢- ناحية كونها ملائمةً ومناسبةً لبعض ما في القرآن الكريم من الإشارات إلى الكونيات و أسرارها و عجائبها ، فمن هذه الناحية نستطيع القول بأن لها صِلَةً بالتفسير وعلومه ، ومن هذه الناحية - لا من الناحية الأولى - امتزجت العلوم الكونية بالتفاسير ، واختلَّتْ مكائِها في الكتب التفسيرية من كتب المفسرين

(١) انظر لهذا المبحث : الانتباهات المفيدة لحل الإشكالات الجديدة ، للمجدد التهانوي مع تعليقاته للشيخ الحكيم محمد مصطفى الجنوري : (٢/ ٢٨-٤٠) وهو في الباب نفيس ، تجد فيه نفائس ، وانظر أيضاً : التفسير والمفسرون : ٢/ ٤٩١ وبعده .

الراسخين كالإمام الغزالي ، والإمام الرازي ، وغيرهما .

ولكن المفسر ههنا يقف في موقفٍ عَصِيبٍ خَطِرٍ ؛ لذا عليه مراعاةُ الأصول التي ذكرها العلماء في هذا الخصوص ؛ ونذكر منها ما ليس منه بُدٌّ :

الأوّل : أن يُعلّم - بادئ ذي بدء - أنَّ القرآن الكريم هو كتابٌ هدايةٍ وإعجازٍ، نزل من عند الله تعالى لكي يهتدي به الإنسان في مجالاتِ حياته المتنوعة ؛ ولكي يدهش بإعجازه، وبالتالي إمّا أن يؤمنَ به ويصدقَه ؛ لتتمّ عليه النعمة من عند الله ؛ وإمّا أن يُنكره ويُجحدَه ؛ لتتمّ عليه الحُجّة من الله ﴿لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَىٰ مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ﴾ [الأنفال: ٤٢] وهذا هو الهدف القرآني المنشود.

قال الله تعالى ﴿الْم ۝١ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْقَائِمِينَ ۝٢﴾ [البقرة] وقال : ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِّلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِّنَ الْهُدَىٰ وَالْفُرْقَانِ ۝﴾ [البقرة: ١٨٥] وقال ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْحَكِيمِ ۝٢﴾ هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ ﴿[لقمان] إلى غير ذلك من الآيات الكريبات .

فليس هو كتاب المنطق والفلسفة، ولا هو كتاب العلوم الطبيعية، ولا كتاب التكنولوجيا، ولا الفيزياء، ولا الهندسة، ولا الطب، ولا هو كتاب التاريخ، ولا الجغرافية، ولا الأدب والبلاغة، ولا، ولا، ولا، ولكن هو كتابٌ هدايةٍ وإعجازٍ، هدفه إنقاذُ الإنسانية الحائرة، وهدايةُ الثّقَلَيْنِ إلى سعادة الدارين .

لأجل ذلك يُعدّ من مصادر تفسير القرآن ما يخدمه من العلوم من هذه الناحية ، وإن كان القرآن يدعو إلى تعلّم العلوم الكونية، والحدّاقة فيها، إلا أن هناك فرقاً بيّناً بين العلوم التي هي مصادر التفسير، وبين العلوم التي يدعو القرآن إلى تعلّمها، فليس كل ما يدعو القرآن إلى تعلّمه وتعليمه ، مصدراً من مصادر التفسير، إذن فإنّ على المفسّر أن

يُلاحِظُ هذا الفرقَ في سَيَرِهِ في مجال التفسير .

الثاني : مما يَجِبُ التَّفَتُّنُ له أن عظمة القرآن لا يَتَوَقَّفُ على أن نَنَحِلَ له وظيفة جديدة ، ولا أن نَحْمِلَهُ مُهِمَّةً ما أنزل الله بها من سُلْطَانٍ ، فلا عيبَ على القرآن إن لم يتناول حقائق كونية ، ونظريات علمية حديثة ؛ لأن هذا خارجٌ عن موضوع القرآن ؛ نعم ! هو قد يَنَحِثُ عن حقائق كونية علمية على هامش موضوعه لا استقلالاً ، وَيُشِيرُ من طرفٍ خَفِيٍّ إلى هذه العلوم . وذلك لأن المقصود منه توجيهُ قلوب الناس عامتهم ، وخاصتهم إلى الاعتبار ، والاتعاظ ، بما في هذه الحقائق من دلائل الوحدة ، وآيات القدرة ؛ ورياضة مشاعرهم في مشاهدة ما في الكون من مظاهر الحكمة ، و نَوَامِيسِ القُدرة ، ولكن من جهة ما لهذه الآيات والمشاهد من حُسْنٍ وجمالٍ وبهاءٍ وكمالٍ ، لا من جهة ما لها من دقائق النظريات ، وغوامض الملاحظات ؛ فإنها خاضعةٌ لقانون النشوء والارتقاء ، و في تفاصيلها من الدقة والحَفَاء ما يعلو على أفهام العامة .

ومع ذلك فقد زَعَمَ بعضُ مَنْ عاصرنا من الباحثين المتجدِّدين : أن القرآن متضمنٌ لكل ما جَدَّ ويَجْدُ في الكون من العلوم والنظريات ، وطاب لهم أن يَتَوَسَّعُوا في علوم القرآن ومعارفه ، فنَظَّمُوا في سلكها ما بَدَأَ لهم من علوم الكون . ولا شك أن نيتهم في ذلك حسنة ، وشعورهم نبيل ، ومع ذلك فإنهم مُحْطِئُونَ ومُسْرِفُونَ ؛ لأن النية الحسنة لا تُسَوِّغُ أن يُحْمَلَ كتابُ الله تعالى على ما ليس من وظيفته .

كما نرى بعضهم يزعم : أن قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ ﴾ [حَم] فصلت : ١١] - يزعم - أنه بيانٌ لما قاله العلماء المادِّيُّون من أن مادة الكون هي الأثير .

وكذا نرى بعضهم يقولون : إن قوله تعالى : ﴿ أَنْ أَلْسَمَوْتِ وَالْأَرْضَ كَانَنَا رَتَقًا فَفَنَقْنَهُمَا ﴾ [الأنبياء : ٣٠] ، هو كشف النظرية العلمية الحديثة ؛ وهي : أن الأرض

مُنْفَتَقَةٌ مِنَ النِّظَامِ الشَّمْسِيِّ .

و كَذَا تَرَى مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ : إِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ ﴾ [الأنبياء: ٣٠] هُوَ عَيْنُ مَا قَالَهُ الْعُلَمَاءُ الطَّبِيعِيُّونَ : إِنَّ لِلْجَمَادَاتِ حَيَاةً .

و كَذَا فِيهِمْ مَنْ يَزْعُمُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى رَبِّكَ كَيْفَ مَدَّ الظِّلَّ وَلَوْ شَاءَ لَجَعَلَهُ سَاكِنًا ﴾ [الفرقان: ٤٥] ، أَنَّ فِيهِ بَيَانًا لَطَرِيقَةِ إِمْسَاكِ الظِّلِّ لِلتَّصْوِيرِ الشَّمْسِيِّ ^(١) .

و لَكِنْ هَذَا كُلُّهُ - كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ - يُوشِكُ أَنْ يُخْرِجَ بِالْقُرْآنِ عَنْ غَرَضِهِ الْأَسْمَى وَهَدَفِهِ الْأَعْلَى ، وَ مَثَلُهُمْ عِنْدِي مِثْلُ الَّذِي يَلْمَسُ فِي كِتَابِ الطَّبِّ مَسَائِلَ الزَّرَاعَةِ ؛ وَ فِي كِتَابِ الْقَانُونِ مَسَائِلَ الْهَنْدَسَةِ ؛ وَ فِي كِتَابِ التَّارِيخِ مَسَائِلَ الطَّبِّ . فَهَلْ يُعَدُّ مِثْلُ هَذَا الْعَمَلِ مِنَ النَّبَاهَةِ وَالْكِيَاسَةِ ؟ وَ هَلْ لَهُ مِنْ أَسَاسٍ مَنْطِقِيٍّ ؟ لَا ، وَلَا يَكُونُ ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ ، بَلْ هَذِهِ النِّزْعَةُ التَّفْسِيرِيَّةُ تَكَادُ تُعَدُّ ضَرْبًا مِنَ التَّكَلُّفِ ؛ بَلْ شُعْبَةً مِنَ الْجُنُونِ الَّذِي يَذْهَبُ بِغَرَضِ الْقُرْآنِ ، وَ عَلَى سَبِيلِ الْإِفْتِرَاضِ إِنْ لَمْ يَذْهَبْ بِغَرَضِهِ فَلَا أَقْلَ مِنْ أَنْ يَذْهَبَ بِبَهَائِهِ وَجَمَالِهِ .

لِذَلِكَ فَإِنْ عَلَى الْمَفْسَّرِ أَنْ لَا يَنْحُوَ إِلَى هَذَا الْمُنْحَى فِي التَّفْسِيرِ ، يَتَزَعَّمُ أَنَّ فِي الْقُرْآنِ كُلِّ مَا جَاءَ وَ يَجِيءُ بِهِ الْإِنْسَانُ مِنَ الْعُلُومِ وَالنَّظَرِيَّاتِ ، رَغْبَةً فِي إِظْهَارِ إِعْزَازِ الْقُرْآنِ ، وَجُدَارَتِهِ لِلْمُسَايَرَةِ مَعَ الظُّرُوفِ وَالْأَوْضَاعِ ؛ لِأَنَّ هَذَا خَارِجٌ عَنِ مَوْضُوعِهِ ، فَلَا عَيْبَ إِذَا عَلَى الْقُرْآنِ إِنْ لَمْ يَتَنَاوَلَ هَذِهِ الْعُلُومَ بِالْمُنَاقَشَةِ وَبِالْبَحْثِ .

الثَّالِثُ : إِنَّ الْمَفْسَّرَ إِذَا وَجَدَ حَقِيقَةً كَوْنِيَّةً تَنَاوَلَهَا الْقُرْآنُ الْكَرِيمَ بِالْبَيَانِ وَالذِّكْرِ صِرَاحَةً ، فَعَلَيْهِ أَنْ يُفَسِّرَ ذَلِكَ الْمَقَامَ مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِحَسَبِ مَا يَقْتَضِيهِ ، أَوْ مَا تَحْتَمِلُهُ

(١) انظر الأمثلة في هذا الخصوص في التفسير والمفسرون : ٢ / ٥٠٠ وبعده .

ألفاظ القرآن ، من غير إخضاع معانيه أمام نظرياتٍ حديثةٍ جدّت أو تجدّ ، فمثلاً قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَتْفُقًا رَبَّكُمْ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً﴾ [النساء: ١] صريحٌ في أن الإنسان خُلِقَ من نفسٍ واحدةٍ ، وهو آدم عليه السلام ، وهذه حقيقةٌ كونيةٌ كشفها من هو خالقُ هذا الكون ، وبعد ذلك لا يجوزُ لأحد أن يذهب إلى نظرية ”الارتقاء“ التي اخترعها ”دارون“ .

وكذا لا يجوز لأحد أن يتأوّل آيات القرآن على وفق ما قاله ”دارون“ ؛ لأنه يتناقض مع القرآن ، وألفاظه لا تحتمله .

الرابعُ : لا يعزُبَنَّ عن بالكم أن اكتشافاتٍ علميةٍ حديثةٍ ليست كلّها على منوال واحدٍ ؛ بل بعضها يشتمل على حقائق ثابتةٍ تبني على المشاهدة واليقين ، بينما بعضها الأخرى يشتمل على نظرياتٍ ظنيةٍ ، أو وهميةٍ لا تعدّو الظنّ والتخمينَ فحسبُ ، ومن البدهي أن الكل ليس تحت حكمٍ واحدٍ ؛ بل فيه تفصيل :

١ - فما كان من جنس الأول ، يجوز أن يُفسّر القرآن طبقاً له إذا كان ألفاظُ القرآن تحتمله ، ولا يتصادمُ ، ولا يتناقضُ مع الهدف المنشود القرآني ، وإليك من أمثلته :

﴿ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿يَخْلُقُكُمْ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ خَلْقًا مِّن بَعْدِ خَلْقٍ فِي ظُلُمَاتٍ ثَلَاثٍ﴾﴾ [الزمر: ٦] .

فقد أخبرَ تعالى أن الجنين يُخلَقُ في بطن أمه في ظلماتٍ ثلاثٍ ، ففيه إشارةٌ إلى ما أثبتّه علماء الطبِّ الحديث من أن الجنين في بطن أمه مُحاطٌ بثلاثةٍ أغشيةٍ فلا بأس أن تُفسّر الآية بهذا التحقيق ؛ لأن لفظ القرآن يحتمله ، ولا يُصادمُ مع هدفه .

﴿ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ : ﴿وَيَخْلُقُ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾﴾ [النحل] ففيه إشارةٌ إلى المصنوعات الحديثة : من الدراجات ، والدراجات النارية ، والسيّارات ،

والقطارات، و الطيَّارات، والحوَّامات، وغير ذلك من المراكب، فلا ضيرَ - إذن - أن تُفسَّرَ هذه الآية بهذه المراكب الحديثة ؛ لأن ألفاظ الآية تحملها ، ولا يتصادمُ هذا التفسير مع الهدف القرآني ؛ بل يؤكده .

﴿ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَحْجُورًا ﴾ ﴾ [الفرقان] وقال تعالى : ﴿ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ (١٩) يَبْتِغِيانَ بَرْزَخٌ لَّا يَبْغِيَانِ ﴾ ﴾ [الرحمن] .

فأخبر الله تعالى أنه مرج البحرين بحيث يلتقيان ، أحدهما عذبٌ فراتٌ ، والآخر ملحٌ أُجَاجٌ ، وجعل بين هذين البحرين حاجزاً وبرزخاً ، بحيث لا يبغيان ولا يختلطان . وهذا المرج والالتقاء مع عدم البغي والاختلاط من عظيم مظاهر قُدْرته ﷻ ، وقد انكشف هذا كله من تحريَّاتٍ عَصْرِيَّةٍ ، فإن ” كاستو الفرنسي (CASTUO) “ شاهده عند مُلتقى البحر الأحمر [RED -SEA] وبُحيرة الروم [MEDITERRANEAN-SEA] وهذا وقع في عام ١٩٨٦ م ، ثم قرأ هو الآية المذكورة ، وأسلمَ بعده قائلاً : إن هذا القرآن هو كتابُ الله ، وليس من تصنيف البشر ؛ لأنه أظهرَ حقيقةً علميةً قبل قُرُونٍ كثيرةٍ ؛ حيث لم تكنْ عُلُومٌ ولا مَعَارِفٌ ، فهذا - والله - كتابُ الله . فهذا التحقيق يحتمله لفظُ الآية مع موافقته على الهدف القرآني .

٢ - وأما إذا كان من جنس الأول ، ولكن ألفاظ الآية لا تحتمله ، فلا يجوز أن يُفسَّرَ القرآن على مقتضاه ، كما صنَعَ العلامةُ جوهرى طنطاوي في تفسير قوله تعالى ﴿ يَوْمَ نَشْهَدُ عَلَيْهِمْ أَلْسِنَتُهُمْ وَأَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ ﴾ [النور] حيث فسَّره بما ظهرَ من العلم بآثار الأقدام ، و آثار الأصابع في أيامنا الحاضرة ^(١) .

(١) انظر: تفسير الجواهر لطنطاوي : ٩ / ٣ .

قلتُ : وهذا العلم الحديث الذي يُسْتَدَلُّ فيه بآثار الأقدام ، و الأصابع على الجائنين والسَّارِقِينَ ؛ وإن كان حقيقةً علميةً ثابتةً بالتجربة والمشاهدة ، غير أن الآية لاعلاقة لها به ، أمّا أولاً : فلأن الآية إنّما وَرَدَتْ في مَعْرِضِ أحوال الآخرة ، و أمّا ثانياً : فلأن شهادة الألسنة والأيدي والأرجل التي ذكرها الله تعالى في الآية ، ليست من جنس الاستدلال بآثار الأقدام والأصابع ؛ لأن الشهادة فوقه بألف ألف درجة ، وهذا العلم إنّما هو من قبيل القرائن التي تؤيد الواقعة ، أو تُشِيرُ إليها فحسبُ ، فأين هذا من ذاك ؟

و مثال آخر له ما وَقَعَ للشيخ العلامة محمد عبده رحمه الله تعالى في تفسير سورة الفيل من حمل ” طيراً أبابيل “ على ما يُسمّى اليوم بـ ” الميكروبات [MICROBE] “ وحمل ” الحِجَارَة “ على جراثيم بعض الأمراض التي اكتشفها الطب الحديث ، حيث يقول رحمه الله تعالى :

” فيجوز لك أن تعتقد أن هذا الطير من جنس البعوض ، أو الذباب الذي يَحْمِلُ جراثيمَ بعض الأمراض ، و أن تكون هذه الحجارة من الطين المسموم اليابس ، الذي تحمله الرياح فيَعْلَقُ بأرجل هذه الحيوانات ، فإذا اتّصل بجسده دَخَلَ في مسامه ، فأثَّار فيه تلك القُروح التي تنتهي بإفسادِ الجسم و تَسَاقُط لحمه ، وإن كثيراً من هذه الطيور الضعيفة يُعَدُّ من أعظم جُنُود الله في إهلاك من يريدُ إهلاكه من البشر ، و أن هذا الحيوان الصغير الذي يُسمُّونه الآن بـ ” الميكروب “ لا يخرج عنها إلخ “

ذكره الشيخ محمد حسين الذهبي في ” التفسير والمفسرون “ بالإشارة إلى تفسير جزء عمّ للشيخ محمد عبده ، ثم قال الشيخ محمد حسين الذهبي تعليقاً عليه : ” و هذا ما لا يُقَرُّه عليه ؛ لأن هذه الجراثيم التي اكتشفها الطب الحديث لم يكن للعرب علمٌ بها وقتَ نزول القرآن ، و العربي إذا سَمِعَ لفظَ الحجارة في هذه السورة لا ينصرف ذهنه إلى تلك الجراثيم بحالٍ من الأحوال ، وقد جاء القرآنُ بلغة العرب ، و حَاطَبَهُم بما يعهدون

وَيَأْلُقُونَ^(١).

٣- وإن كان مما يُصَادِمُ الهدفَ القرآني ؛ فلا سبيلَ إلى أن يُفَسَّرَ القرآنُ على مقتضاه بحال من الأحوال ، ومثاله ما وقع لبعض المعاصرين في تفسير قوله تعالى: ﴿يَمْعَشَرُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ فَانْفُذُوا لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ﴾ [الرحمن] من تفسير "سلطان" بالصاروخ ، قاله الشيخ شهاب الدين الندوي في كتابه "الإسلام والعصر الحاضر" .

قلتُ : وهو من هفواته في تفسير القرآن ؛ لأن هذا التفسير يخرج بالآية عن هدفها المقصود و غايتها المنشودة ؛ فإنها إنما جاءت تَسْتَحِثُّ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ على قبول طاعة الله تعالى، والخضوع أمام أحكامه ؛ وتُدَلِّلُ على أنهم كلهم عبيدُ الله تعالى، و يعيشون عيلةً عليه في شُؤُونِ حياتهم، ويحتاجون إليه في كل حاجاتهم ؛ بأنهم لا يستطيعون أن يَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ، ثم تقول الآية أخيراً: ﴿لَا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ﴾ [٣٣] وهذا من قبيل التعليق بالمحال ، والمعنى : لا تستطيعون أن تَنْفُذُوا إِلَّا أَنْ يَحْصُلَ لَكُمْ سُلْطَانٌ ، وما لكم ذلك ، إذا فأنتم تحت حكم الله ، ولذا يجب عليكم أن تُطِيعُوا أَمْرَهُ، وأن تَجْتَنِبُوا نَوَاهِيهِ. والسلطان هو البيعة والحجة أو الملك^(٢).

فلو أريدَ بـ"السُّلْطَانِ" "الصَّارُوخَ" يكون المعنى : إن الإنسان و الجن يستطيعون باستمداد الصاروخ أن ينفذوا من أقطار السموات والأرض ؛ فبالتالي هم لِيُسُوا تحت حكم الله ، ولا عليهم أن يُطِيعُوا أَمْرَهُ، ولا أن يَجْتَنِبُوا نَهْيَهُ .

(١) التفسير والمفسرون : ٥٦٩ / ٢ .

(٢) كما في تفسير الطبري : ٥٩٥ / ١١ .

وهذا - كما ترى - من غاية الفساد في المعنى المراد ، ومن عكس ما تهدف إليه الآية القرآنية ، فلا يجوز أن تُحمَل الآية على ذلك .

٤- وإن كانت تلك النظريات العلمية من جنس الثاني من النظريات التي مَبْنَاهَا على الظنِّ والتخمين ؛ فلا يخلو إما أن يكون لفظُ القرآن يحتملها أو لا ؛ فإن لم يحتمل فظاهر أنه لا يجوز حمل الآية عليها، وإن كانت مما يحتملها لفظ الآية فكذلك أيضاً؛ لأنها ليست نهائية ولا مطلقة، ويمكن أن يظهرَ خَطُؤُها في يومٍ من الأيام ، كما ظهرَ الخطأ في كثيرٍ مما اخترعوه، واعتنقوه من النظريات، فكيف يصحُّ أن يُحمَلَ معنى الآية على النظريات التي هي على وشك الزوال، و مُؤَدَّةٌ بالانحيار؟ كما قد ذكرنا أن بعض الناس استدلوا على سُكونية الأرض بقوله تعالى: ﴿ أَمَّنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا ﴾ [النمل: ٦١] ثم لما تغيرت وتحولت تلك النظرية وجاءت مكانها نظرية أخرى تُناقضها ؛ قام بعضهم يستدلون على هذه الجديدة بقوله ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ ﴾ [النمل: ٨٨] فهذا مما لا يجوزُهِ الشرع ولا العقل .

فنهاية القول في هذا الموضوع : أنه يجوزُ التفسيرُ بوفق العلوم الحديثة ، والنظريات العلمية بشروطٍ ثلاثة :

١- إذا كانت تلك العلوم والنظريات مما يبتني على المشاهدة واليقين .

٢- إذا كانت مما تحتملها ألفاظُ القرآن .

٣- إذا كانت مما لا يتصادمُ مع الهدف القرآني .

فما كان مما لا يعدُّو الظنَّ والتخمينَ، أو لا تحتمله ألفاظُ القرآن، أو يتصادمُ مع الهدف المنشود القرآني؛ لا يجوز تأويل الآيات من القرآن وفقه بحالٍ من الأحوال .

❀ خاتمةُ البحث

و أختتمُ هذا الفصل على ما قال الأستاذ سيّد قُطْب في تفسير قوله تعالى :
﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهْلِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٨٩] ، قال رحمه الله تعالى :

” إِنَّ الْقُرْآنَ قَدْ جَاءَ لِمَا هُوَ أَكْبَرُ مِنْ تِلْكَ الْمَعْلُومَاتِ الْجُزْئِيَّةِ ، وَلَمْ يَجِئْ لِيَكُونَ كِتَابَ عِلْمٍ فَلِكَيْ أَوْ كِيَاوِيٍّ أَوْ طِبِّيٍّ كَمَا يُحَاوِلُ بَعْضُ الْمُتَحَمِّسِينَ لَهُ أَنْ يَلْتَمِسُوا فِيهِ هَذِهِ الْعُلُومَ ، أَوْ كَمَا يُحَاوِلُ بَعْضُ الطَّاعِنِينَ فِيهِ أَنْ يَلْتَمِسُوا مَخَالَفَاتِهِ لِهَذِهِ الْعُلُومَ .

إِنَّ كِلْتَا الْمَحَاوِلَتَيْنِ دَلِيلٌ عَلَى سُوءِ الْإِدْرَاكِ لَطَبِيعَةِ هَذَا الْكِتَابِ ، وَوُظِيفَتِهِ ، وَمَجَالِ عَمَلِهِ . إِنَّ مَجَالَهُ هُوَ النَّفْسُ الْإِنْسَانِيَّةُ وَالْحَيَاةُ الْإِنْسَانِيَّةُ ، وَأَنَّ وُظِيفَتَهُ أَنْ يُنْشِئَ تَصَوُّراً عَامّاً لِلْوُجُودِ وَارْتِبَاطَهُ بِخَالِقِهِ ، وَلَوْضَعِ الْإِنْسَانِ فِي هَذَا الْوُجُودِ وَارْتِبَاطَهُ بِرَبِّهِ ، وَأَنْ يُقَيِّمَ عَلَى أَسَاسِ هَذَا التَّصَوُّرِ نِظَاماً لِلْحَيَاةِ يَسْمَحُ لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَسْتَخْدِمَ كُلَّ طَاقَاتِهِ ، وَمِنْ بَيْنِهَا طَاقَتُهُ الْعَقْلِيَّةُ الَّتِي تَقُومُ هِيَ بَعْدَ تَنْشِئَتِهَا عَلَى اسْتِقَامَةٍ ، وَإِطْلَاقِ الْمَجَالِ لَهَا ؛ لِتَعْمَلَ - بِالْبَحْثِ الْعِلْمِيِّ - فِي الْحُدُودِ الْمَتَّاحَةِ لِلْإِنْسَانِ ، وَبِالتَّجَرُّبِ وَالتَّطْبِيقِ ، وَتَصِلَ مَا تَصِلُ إِلَيْهِ مِنْ نَتَائِجٍ ، لَيْسَتْ نَهَائِيَّةً وَلَا مُطْلَقَةً ، بِطَبِيعَةِ الْحَالِ .

وَإِنِّي لِأَعْجَبُ لِسَدَاجَةِ الْمُتَحَمِّسِينَ لِهَذَا الْقُرْآنِ الَّذِينَ يُحَاوِلُونَ أَنْ يَضِيقُوا إِلَيْهِ مَا لَيْسَ مِنْهُ ، وَأَنْ يُحْمِلُوا عَلَيْهِ مَا لَمْ يُقْصَدْ إِلَيْهِ ، وَأَنْ يَسْتَخْرِجُوا مِنْهُ جُزْئِيَّاتٍ فِي عُلُومِ الطَّبِّ ، وَالْكِيمْيَاءِ ، وَالْفَلَكِ ، وَمَا إِلَيْهَا كَأَنَّا يُعْظَمُوهُ بِهَذَا وَيُكَبِّرُوهُ ...

إِنَّ الْحَقَائِقَ الْقُرْآنِيَّةَ حَقَائِقُ نَهَائِيَّةٌ قَاطِعَةٌ مُطْلَقَةٌ ، وَأَمَّا مَا يَصِلُ إِلَيْهِ الْبَحْثُ الْإِنْسَانِي أَيْ كَانَتْ الْأَدَوَاتُ الْمَتَّاحَةُ لَهُ ، فَهِيَ حَقَائِقُ غَيْرُ نَهَائِيَّةٍ وَلَا قَاطِعَةٍ ، وَهِيَ مُقَيَّدَةٌ بِحُدُودِ تَجَارِبِهِ ، وَظُرُوفِ هَذِهِ التَّجَارِبِ وَأَدَوَاتِهَا ، فَمِنْ الْخَطَأِ الْمُنْهَجِيِّ بِحُكْمِ الْمُنْهَجِ

العلمي الإنساني ذاته أن تُعلّق الحقائق النهائية بحقائق غير نهائية ، وهي كل ما يصل إليه العلم البشري .

هذا بالقياس إلى الحقائق العلمية ، والأمر أوضح بالقياس إلى النظريات الفروض التي تُسمّى ”علمية“ فهي قابلة دائماً للتغيّر والتعديل والنقص والإضافة ؛ بل قابلة لأن تنقلب رأساً على عقب ، بظهور أداة كشف جديدة ، أو بتفسير جديد لمجموعة الملاحظات القديمة .

وكل محاولة لتعليق الإشارات القرآنية العامة بما يصل إليه العلم من نظريات مُتجدّدة متغيرة ، أو حتى بحقائق علمية ليست مطلقة كما أسلفنا تحتوي أولاً على خطأ منهجيّ أساسي ، كما أنها تنطوي على معان ثلاثة كلها لا يليق بجلال القرآن الكريم :

الأول : هو الهزيمة الداخلية التي تُخيّل لبعض الناس ، أن العلم هو المُهيمن ، والقرآن تابع ، ومن هنا يُحاولون تثبيت القرآن بالعلم ، أو الاستدلال له من العلم ؛ على حين أن القرآن كتابٌ كاملٌ في موضوعه ، ونهائيٌ في حقائقه ؛ والعلم ما يزال في موضوعه ينقُص اليوم ما أثبتّه بالأمس ، وكل ما يصل إليه غير نهائي ولا مطلق ؛ لأنه مقيّدٌ بوسط الإنسان وعقله وأدواته ، وكلّها ليس من طبيعتها أن تُعطي حقيقةً واحدةً نهائيةً مطلقةً .

الثاني : سوء فهم طبيعة القرآن ووظيفته ، وهي أنه حقيقةً نهائيةً مُطلقةً تُعالجُ بناء الإنسان ، بناء يتفقُ بقدر ما تسمحُ طبيعة الإنسان النسبية مع طبيعة هذا الوجود وناموسه الإلهي ، حتى لا يصطدم الإنسان بالكون من حوله ، بل يصادفه ويعرفُ بعض أسرارهِ ، ويستخدم بعض نوامسه من خلافته ، ونواميسه التي تكشف له بالنظر ، والبحث ، والتجريب ، والتطبيق وفق ما يهديه إليه عقله الموهوب له ؛ ليعمَلَ لا ليتَّسَمَ المعلومات المادّية جاهزة .

الثالث: هو التأويل المستمر مع التمحّل والتكلف لنصوص القرآن كي نحملها،
ونلهث بها وراء القُرُوض النظريات التي لا تثبت ولا تستقرّ، وكلّ يوم يجدُّ
فيها جديدٌ^(١).



الْبَحْثُ الثَّالِثُ

في الاتجاهاتِ المنحرفةِ في التفسيرِ وأسبابها

وما من شك أن تفسير القرآن الكريم موقفٌ هامٌّ خطيرٌ جدًّا؛ فإنه إن كان بجانبٍ شرفاً عظيماً، وسعادةً كبيرةً للإنسان، فإنه مهمةٌ دقيقةٌ الغاية بجانبٍ آخر، ولذا فإن السلف الصالح كانوا يتحرَّجون عن القول في القرآن وتفسيره؛ حتى روى ابن خلكان عن سعيد بن جبير: أنه سأله رجلٌ أن يكتب له تفسير القرآن، فغضب، وقال: لأنَّ يَسْقُطَ شِقْيِي أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ ذَلِكَ ^(١).

وبالرغم من ذلك نجدُ هناك أفراداً وطبقاتٍ يتجرَّؤون على تفسير كلام الله تعالى بغير علمٍ وهدى، ويُفسِّروَنه بمحض آرائهم وأهوائهم، وعلى وفق أنظارهم ومذاهبهم، من غير تمييز بين الباطل والصواب، والقشر واللباب.

ومن هنا نجدُ الاتجاهاتِ المنحرفةَ بالنسبة إلى تفسير القرآن الكريم من مثل هؤلاء الأفراد والطبقات، وهذه الاتجاهات المنحرفة، دفَعَتْهم إلى هَوَّةِ الضلالات المتنوعة، وإلى هاوية المتاهات البعيدة، وبَعَدَتْهم عن سبيل الهداية والرشاد، وطريق الصواب والسداد.

❁ أسباب الانحراف في التفسير

ثم إذا أطلنا التفكير في هذه الاتجاهات المنحرفة، و في تاريخها نجدُ أنَّ لها أسباباً

(١) وفيات الأعيان: ٢/ ٣٧٢.

عديدة ، وهي - على حكم الاستقراء - أربعة أسباب :

الأوّل : الجرأة على التفسير مع عدم الأهلية .

الثاني : إخضاع معاني القرآن أمام المعتقدات الباطلة والأهواء الزائغة .

الثالث : التأثر بآراء أهل الزّمان من الفلاسفة والطبيعيين وغيرهم .

الرابع : صرف النظر عن موضوع القرآن ومقاصده .

وها إنّنا نتكلّم على هذه الاتجاهات المنحرفة ، وأسبابها الباعثة عليها بشيء من البسط والتفصيل .

❁ الاتجاهُ المنحرف بسببِ عدم الأهلية

إن من أعظم أسباب الضلالة وأخطرها هو الجرأة على التفسير بغير علم وهدى، ومن غير أن يكون أهلاً لهذا المنصب الجليل الخطير. ولقد فصلنا القول فيما سبق في من يكون أهلاً لهذا المنصب الشريف، وفيما يلزم للمفسّر من العلوم الشرعيّة والفنون العربيّة، فمن لا حظّ له من هذه العلوم والفنون ، ومن لم يكن أهلاً لهذا المنصب لا يجوز له أن يفسّر القرآن .

والعجب من طبقة المثقّفين المعاصرين حيث يدّعون فهم القرآن من غير استناد إلى علوم شرعية، ومن غير حصول على فنون عربيّة، ومن غير انخراط في عمل التحقيق والتدقيق، ويتجرّؤون على التفسير مع عدم الأهلية ؛ حتى نجد منهم من يزعم أنه من يعلم العربية يكون عالماً بالقرآن ومفسراً له، وبالتالي فله أن يفسّر القرآن حسب ما أدّى إليه فهمه واجتهاده . وهذا ظن لا سند له من العلم ، ولا أساس له من الصحة .

و لعلك تلاحظ معي أن بعض الناس من الطبقة المثقفة قد فتنوا بالإقبال على مثل هذه التفاسير، التي ربّما من لا حظّ لهم من هذه العلوم الضرورية، و ملأوها

بالرطب واليابس ، و بالصحيح والباطل ؛ لكونهم جَاهِلِينَ بالعلوم الشرعية ، والفنون العربية . ومما لا خفاء فيه أنه لا يكفي لمهارة في فن و علم من علوم الدنيا والآخرة وفنونهما : العلم ببلغة ذلك العلم والفن فحسب ؛ بل لا بُدَّ له من المناسبة بذلك الفن والعلم . فمثلاً لا يكفي لمهارة في الطب أن يعلم لغته ، وكذا لا يكفي للعلوم الطبيعية أن يعلم اللغة الإنكليزية ؛ بل لا بُدَّ لها من المناسبة في تلك العلوم ، ولا تحصيل إلا بالممارسات المتوالية ، والمزاوالت المتتابعة ، والمجاهدات المتواصلة ؛ حتى يصير الرجل محنكاً في ذلك الفن والعلم .

فواجبُ النصيح لإخواننا المسلمين يقتضي مِنَّا أن نُحَذِّرَهُم الوقوع في هذه الشبكة ، فالأحرى بالفطن العاقل أن يتأى بنفسه عن هذه المزالق .

ثم نريد أن نذكر أنموذجاً من التفاسير التي أُلْفِتْ من هذه الطبقة من غير علم وهدى ؛ لكي نُشاهد أنه كيف استزلَّهُمُ الشيطان ، وكيف زلقوا عن الطريق القويم ؟

فنقول : إنَّ منهم سرُّ سيد أحمد خان الدهلوي مؤسس الكلية الإنكليزية بـ ”عليجراه“ ، وما كان يدري الفنون العربية ، ولا الأصول الدينية ؛ فأراد الوصول إلى الحق ، فأخطأ الطريق السَّوِيَّ ؛ وَصَنَّفَ كِتَاباً عَدِيدَةً ، ومنها كتابه في التفسير سَمَاهُ ”تفسير القرآن“ وهو في الحقيقة تحريف القرآن ؛ أَنْكَرَ فِيهِ وَجُودَ الْمَلَائِكَةِ ، وقال : إِنَّهَا الْقُوَى الْمَلَكِيَّةُ فِي فِطْرَةِ الْإِنْسَانِ ؛ وَأَنْكَرَ الشَّيَاطِينَ ، وقال : إِنَّهَا قُوَى الشَّرِّ ؛ وَأَنْكَرَ الْحَشَرَ وَالْمَعَادَ الْجَسْمَانِيَّ ؛ وَأَنْكَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْوَاحَ ، وَغَيْرَ ذَلِكَ مِنْ ضَرُورِيَّاتِ الدِّينِ بِتَأْوِيلَاتٍ سَخِيفَةٍ رَكِيكَةٍ ؛ وَبِالرَّغْمِ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ هُوَ يَزْعُمُ أَنَّهُ أَجَابَ عَمَّا أُورِدَ عَلَى الشَّرِيعَةِ الْغُرَاءِ مِنَ الْكُفَّارِ ، لَا سِيَّمَا مِنَ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ؛ وَلَكِنْ دَأْبُهُ فِي ذَلِكَ عَلَى - مَا قَالَ الْعَلَامَةُ يَوْسُفُ الْبَنْوَرِي - : إِنَّ كُلَّ مَا يَرِدُ مِنْ أَهْلِ أَوْرَبَا ، مِنْ الْإِعْتِرَاضَاتِ السَّخِيفَةِ عَلَى الْمِلَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ ، كَانَ يُسَلَّمُهُ وَيَقْبَلُهُ ، ثُمَّ طَفِقَ يَتَأَوَّلُ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ ، وَأَخَذَ

نَبَحَاتُ الْعَجَائِزِ فِي مُهِمَّاتِ التَّفْسِيرِ

يُقَرَّبُ الإسلامُ إلى الكفرِ ؛ حتى يجعلهما ديناً واحداً ، وكأنَّه أرادَ التَّقَرُّبَ به إلى أهل الكفر الذين كانت بأيديهم الحكومةُ في الهند^(١).

ومن تَمَازِجِ تفسيره الباطل : أنه استدَلَّ على أنه لا يجوزُ للرجل أن ينكح إلا واحدةً بقوله تعالى: ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ﴾ [النساء: ٣] مع قوله تعالى ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ﴾ [النساء: ١٢٩] قائلاً بأن الله تعالى قد صَرَّحَ بأنه لا يستطيع أحدٌ أن يعدل بين الزوجات ، و جواز النكاح فوق زوجة كان مشروطاً بالعدل و هو مفقود ، وإذا فات الشرط فات المشروط ، فلا يجوز لأحد أن ينكح إلا واحدةً^(٢).

قُلْتُ : وهذا باطلٌ لا يُوافِقه في ذلك سَلَفٌ من أهل الحق والسُّنة ؛ ومخترعٌ من المخترعات التي ليس عليها سلطانٌ ؛ وهفوةٌ من الهفوات التي لم يَقُمْ عليها بُرْهانٌ. ثم استدلاله هذا في الحقيقة مغالطةٌ صريحةٌ ، وليس بدُّعاً ، فكَمْ رَأَيْنَا ، وَسَمِعْنَا مثله من أهل الجهل ، والبدعة يُغَالِطُونَ مثل ذلك . وجوابه ظاهرٌ ؛ فَإِنَّ العَدْلَ في الآية الأولى هو توفية الحقوق ، وهو في مقدور البشر ؛ وفي الثانية الميلُ والمحبةُ التي هي من فعل القلب ، وهو خارج عن مقدوره ، فالمنفي في الآية الثانية ليس عينَ ما هو مُثَبَّتٌ في الأولى .

و منهم أبو الكلام آزاد الدهلوي أحدُ الزعماء السياسيين ، صاحب تأليفات عديدة ، وكان له قلمٌ رشيقٌ سَيَّالٌ ، وأسلوبٌ جذابٌ خلابٌ ، ومن تصانيفه كتابٌ في التفسير أسماه ” ترجمان القرآن “ باللغة الأردية ، ومن هفواته ما قال في تفسير قوله تعالى: ﴿ أَهْدَيْنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ۝١ ﴾ [الفاتحة] من توحيد الأديان كلها ، وخلاصةُ كلامه

(١) يتيمة البيان لمقدمة مشكلات القرآن: ٤٨-٤٩.

(٢) تفسير القرآن لسيد أحمد الدهلوي: ١٠٦/٢.

ما ذكره العلامة يوسف النوري المرحوم ، ولفظه :

”ما حَقَّقَ ذلك الرجلُ في تفسير ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ١ ﴾ [الفاتحة]: " أنَّ كلَّ دين من الأديان في العالم ، سواء كان دين النصرانية ، أو اليهودية ، أو الصائبية ، أو دان به الرجل في صورته التي أتى بها شارع ذلك الدين ، كفى لنجاته يوم القيامة ؛ فإن أصل هذه الأديان كلها واحدٌ ، وهو الإيمان بالله والعمل الصالح . وشارع كل دين أتى بالتوحيد وهدى إلى العمل الصالح ، وإنما الشرك وأعمال الشر نشأت في أتباع المذاهب من تحزُّبهم ، وتَشْيُعهم . " وهو يردُّ ذلك في تفسيره ، ويدندن حوله بعبارات مختلفة وأساليب شتى ؛ وهو يقول : إن القرآن ينادي بأعلى نداء إلى ذلك ؛ ويزعم أن ذلك الذي فهمه هو مغزى القرآن وغرضه ؛ ويستدلُّ لذلك بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِرِينَ وَالصَّالِحِينَ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ١٢ ﴾ [البقرة] ، والعمل الصالح ليس عنده الأحكام التكليفية والشرائع ؛ وليس المدار عليها عنده ؛ ويقول : إنَّ تلك العبادات وتلك الشرائع ظواهرٌ ورسومٌ ، وأنها صورٌ وأجسادٌ ، وليست هي حقيقة الدين ولا روحه ، فكلٌّ من أنكر الشرائع والأحكام التكليفية اعتقاداً ، فيكون عنده مُسْلِماً ولا بُدَّ ^(١) .

ومن نماذج تفسيره الباطل قوله في تفسير قوله تعالى: ﴿ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ ١٥ ﴾ [البقرة]: حيث يقول : ”كُونُوا أَذِلَّةً مَهَانِينَ كَالْقِرَدَةِ ؛ مُنْحَطِّينَ نَازِلِينَ عَنْ رُبَّةِ الْإِنْسَانِ، فَتُخْرِجُونَ مِنْ مَحَافِلِ الْمَرْوَةِ وَالْإِنْسَانِيَةِ مَدْحُورِينَ ^(٢) .

(١) يتيمة البيان: ٥٧-٥٨ .

(٢) ترجمان القرآن: ٢/ ٤٢ .

ويقول في تفسير قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُمُ اللَّهُ مُوتُوا ثُمَّ أَحْيَاهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٣]: أي لكم الموت بجبنكم، يعني "يغلبكم العدو وتُحرمون حياة الفتح، والظفر على العدو، ثم أحياهم الله، وأنشأ فيهم روح العزم والثبات، حتى استعدوا للقتال، فرزقوا الفتح والنصر^(١)."

ويقول في تفسير قوله تعالى: ﴿فَقُلْنَا أَضْرِبُوهُ بَبَعْضِهَا﴾ [البقرة: ٧٣] اضربوا الذي هو في الحقيقة قاتل ببعض أجزاء المقتول^(٢).

أقول: و هذا في الحقيقة فراژ من الإيـان بالمعـزات النبوية، و إنكار منها بالتأويلات الركيكة. ثم ما قال هو في تأويل الآية الأخيرة من ضرب القاتل ببعض أجزاء المقتول فهو غير معقول أيضاً ؛ لأن القاتل لا يخلو إما أن يكون معلوماً مشخصاً عندهم أولاً ، فإن كان معلوماً لما احتاجوا إلى هذا الضرب ، ولا إلى غير ذلك لتعيين القاتل ؛ لأنه متعين ومعلوم ، وإن كان القاتل غير معلوم ، فكيف يُستطاع لهم أن يضربوا القاتل ببعض أجزاء المقتول ؟ فهل يُعقل هذا ؟.

منهم الكاتب الإسلامي المعروف أبو الأعلى المودودي من شخصيات بارزة ، حيث برز صاحب تصانيف كثيرة ومقالات عديدة ، وله تفسير أسماه " تفهيم القرآن " ولكن لم يكن له رسوخ في علوم التفسير ، ولا في العلوم الشرعية ، ولا في العلوم العربية ، وبالتالي لم تكن لديه أهلية القيام بالتفسير ، ومع هذا فسّر القرآن حسب ما أدّى إليه فكره الخاطي واجتهاده السقيم ، فزاع قلمه وطغى ، وغلط في تفهيم كلام الله تعالى في أكثر مواضعه ، وظهرت منه أفاكار زائغة أفزعت الأسماع ، واقتضحت نظريات فاسدة

(١) ترجمان القرآن: ٢ / ٦٠ .

(٢) ترجمان القرآن: ٢ / ٤٦ .

أَدْهَشَتِ الْأَذْهَانَ .

ومن أفكاره الرائعة ما قال في كتابه ” قرآن كي چار بنيادي اصطلاحين “ [أربعة مصطلحات قرآنية أساسية]:

” إِنَّ لَفْظَ الْإِلَهِ، وَالرَّبِّ، وَالْعِبَادَةِ، وَالِدِينِ، أَرْبَعَةُ مَصْطَلَحَاتٍ أُسَاسِيَةٍ لِلْقُرْآنِ؛ وَلَكِنْ وَقَعَ فِي مَعَانِيهَا تَغْيِيرٌ، وَانْحَازَتْ هَذِهِ الْمَعَانِي الْوَسِيعَةُ إِلَى مَعَانٍ ضَيِّقَةٍ مَحْدُودَةٍ مُبْهَمَةٍ. وَذَلِكَ لِأَمْرَيْنِ: الْأَوَّلُ لِقَلَّةِ ذَوْقِ الْعَرَبِيَّةِ، وَالثَّانِي: لَكُونِ الْمُسْلِمِينَ وَلِدُوا فِي الْإِسْلَامِ، فَلَمْ يَعْرِفُوا تِلْكَ الْمَعَانِيَ الْمُسْتَعْمَلَةَ فِي الْكُفَّارِ فِي عَهْدِ نَزُولِ الْقُرْآنِ، وَلِذَا خَفِيَ عَلَى أُمَّةِ اللُّغَةِ وَأَرْبَابِ التَّفْسِيرِ تِلْكَ الْمَصْطَلَحَاتِ بِمَعَانِيهَا الْمُسْتَعْمَلَةِ فِي عَهْدِ النَزُولِ، وَفَهُمْ هَؤُلَاءِ مَا كَانَ يَفْهَمُهُ الْمُسْلِمُونَ، وَأَنَّهُ لَخَفَاءُ هَذِهِ الْمَعَانِيَ خَفِيَ عَلَى النَّاسِ ثَلَاثَةُ أَرْبَاعِ الدِّينِ؛ بَلْ خَفِيَ عَلَيْهِمْ رُوحُ الْإِسْلَامِ الْحَقِيقِيَّةِ ^(١).

وبعد هذه الدعوى العريضة التي تُحْطَى جُهورَ المسلمين من غير استثناء أحدٍ منهم، أَخَذَ يُفَسِّرُ بَعْضَ الْكَلِمَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ مِنْ ”الْإِلَهِ“ و”الرَّبِّ“ و”الْعِبَادَةِ“ و”الدِّينِ“ بِمَا لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَلَا مِنَ الْأُئِمَّةِ الْمُجْتَهِدِينَ وَالمُفَسِّرِينَ، وَلَا مِنْ أَرْبَابِ اللُّغَةِ وَالبَيَانِينَ .

فَقَالَ فِي مَعْنَى الْإِلَهِ: ”إِنَّ السُّلْطَةَ هِيَ رُوحُ الْأُلُوْهِيَّةِ“ . (ص: ١٩)، وَقَالَ فِي مَعْنَى الرَّبِّ: ”إِنَّ الرُّبُوبِيَّةَ مُرَادِفَةٌ لِلسِّيَادَةِ وَالسُّلْطَةِ، فَالرَّبُّ هُوَ السُّلْطَانُ الْمَطْلُوقُ“ . (ص: ٧٩)، وَقَالَ فِي مَعْنَى الْعِبَادَةِ: ”إِنَّ الْعِبَادَةَ اسْتُعْمِلَتْ فِي الْقُرْآنِ تَارَةً بِمَعْنَى الْعِبُودِيَّةِ، وَتَارَةً بِمَعْنَى الْإِطَاعَةِ، وَتَارَةً بِمَعْنَى التَّذَلُّلِ، وَيَقُولُ: إِنَّ دَعْوَةَ الْقُرْآنِ هِيَ أَنْ تَكُونَ الْإِطَاعَةُ وَالْعِبُودِيَّةُ وَالتَّذَلُّلُ لِلَّهِ تَعَالَى فَقَطْ“ . (ص: ٩٠-٩٨)، وَلَمْ يَذِرِ الْمُسْكِينُ

أَنَّ هَذَا خِلَافُ مَا نَطَقَ بِهِ الْقُرْآنُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩].

وقال في معنى الدين : إِنَّ الدِّينَ هُوَ اصْطِلَاحٌ جَامِعٌ ، وَ الْمَرَادُ بِهِ نِظَامُ الْحَيَاةِ وَ التَّمَدُّنُ الَّذِي يَعْتَرِفُ فِيهِ الْإِنْسَانُ لِأَحَدِ النُّفُودِ الْأَعْلَى ، وَ السُّلْطَةِ الْعُلْيَا مُطِيعاً لَهُ .

ويقول : " لَا يُوجَدُ فِي لِسَانٍ مِنْ أَلْسِنَةِ الدُّنْيَا اصْطِلَاحٌ جَامِعٌ مِثْلُهُ ، وَلَفْظَةٌ "اسْتَيْتَ {state}" أَيْ "الرِّيَاسَةُ" بَلَّغَ مَعْنَاهُ قَرِيباً مِنْهُ إِلَى حَدٍّ . وَ يَقُولُ فِي تَفْسِيرِهِ: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى وَلْيَدْعُ رَبَّهُ إِنَِّّي أَخَافُ أَنْ يُبَدِّلَ دِينَكُمْ﴾ [غافر: ٢٦] إِنَّ الدِّينَ هَهُنَا لَيْسَ هُوَ بِمَعْنَى الدِّيَانَةِ ، فَحَسْبُ ؛ بَلْ هُوَ بِمَعْنَى الرِّيَاسَةِ وَنِظَامِ التَّمَدُّنِ (١) .

أَقُولُ : مَعَ قَطْعِ النَّظَرِ عَمَّا تُضْمِرُ هَذِهِ الدَّعْوَى - مِنْ رَفْعِ الْأَمَانِ عَنْ أَرْبَابِ اللُّغَةِ وَالثِّقَةِ بِالْمُفَسِّرِينَ طَوَالَ هَذِهِ الْقُرُونِ ، وَ فَتْحِ بَابِ التَّأْوِيلِ فِي الْقُرْآنِ بِمَا يُفْهَمُهُ الْعَقْلُ وَ الْإِدْرَاكُ ، مِنْ دُونِ أَنْ يَسْتَشْهَدَ وَ يَحْتَجَّ بِأَثْمَةِ اللُّغَةِ وَ رِجَالِ التَّفْسِيرِ - إِنَّ مَا قَالَهُ الشَّيْخُ الْمَوْدُودِي فِي مَعْنَى هَذِهِ الْأَلْفَاظِ لَمْ يَقُلْهُ أَحَدٌ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ ؛ بَلْ هُوَ مِنْ مَخْتَرَعَاتِ ذَهْنِهِ الَّذِي تَسَلَّطَ عَلَيْهِ الْفِكْرُ السِّيَاسِيُّ . وَلِذَا فَسَّرَ هَذِهِ الْأَلْفَاظَ بِلَوْنٍ سِيَاسِيٍّ . وَ لَقَدْ أَجَادَ فِيهَا رَدَّ عَلَيْهِ الشَّيْخُ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ الْحُسَيْنِيِّ النَّدَوِيِّ فِي كِتَابِهِ "عَصْرُ حَاضِرِ مِينِ دِينِ كِي تَفْهِيمِ وَ تَشْرِيحِ" فَرَاغَهُ .

وَمِنْ تَفْسِيرِهِ الْخَاطِئِ أَيْضاً مَا قَالَهُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿أَجَلٌ لَكُمْ لَيْلَةٌ الْوَيْسَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧] قَالَ :

(١) انظر: قرآن كي چار بنيادي اصطلاحين : ١٠٨-١١١ .

”ولم يكن هناك حُكْمٌ صريحٌ في أنه لا يجوزُ لأحدٍ أن يُباشِرَ زوجته في ليلة الصيام، ولكنهم (أي الصحابة) اعتقدوا من عند أنفسهم أنه لا يجوز، و مع ذلك قد كانوا يُباشِرُونَ أزواجَهُمْ، وكأنهم يَحْتَأَنُونَ أَنْفُسَهُمْ بذلك ، فلذلك نَبَّهَهُم اللهُ على ذلك أولاً ، ثم قال : ”أَحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصَّيَامِ الرَّفَثُ إِلَى نِسَائِكُمْ“^(١).

قلتُ : وهذه غفلةٌ منه شديدةٌ ؛ لأن ابن عباس ، وكعب بن مالك ، وأبا هريرة من الصحابة صرَّحُوا بأنَّ ذلك كان حَرَاماً عليهم قبل نزول الآية ، فكيف يقول : إن الصحابة اعتقدوا ذلك من عند أنفسهم ، ولم يكن هناك أمر صريح ؟^(٢)

✽ إخضاعُ معاني القرآنِ أمامَ نظرياتٍ فاسِدةٍ

ومن أعظم أسباب الانحراف إخضاعُ معاني القرآن الكريم أمامَ النظريات الفاسِدةِ ، و المعتقدات الباطِلةِ. وهذا هو دأبُ الفرق الضَّالَّةِ المُضِلَّةِ من أوَّل الزمان إلى يومنا هذا ، فإنهم اتَّخَذُوا من تأويل القرآن باباً للوُصُولِ إلى أغراضهم الدنيَّةِ .

يقول العلامة القرطبي :

”وهذا النوع يكون تارةً مع العلم كالذي يَحْتَجُّ ببعض آيات القرآن على تصحيح بدعته ، و هو يَعْلَمُ أن ليس المراد بالآية ذلك ؛ ولكن مقصوده أن يُلبَّسَ على خصمه ؛ وتارةً يكون مع الجهل ، وذلك إذا كانت الآية محتملةً ، فيميلُ فهمه إلى الوجه الذي يوافقُ عَرَضَهُ ؛ ويرجِّحُ ذلك الجانبَ برأيه وهواه ، فيكونُ قد فَسَّرَ برأيه ، ورأيه حَمَلَهُ على ذلك التفسير ، و لولا رأيه لما كان يترجَّحُ عنده ذلك الوجه“^(٣).

(١) تفهيم القرآن: ١/ ١٤٥.

(٢) انظر تفسير الطبري: ٢/ ٩٤ ، وابن كثير: ١/ ٣٧٥ ، وفتح الباري: ١/ ١٨٢.

(٣) تفسير القرطبي: ١/ ٣٣.

وقد تناول هذا الموضوع العلامة شيخ الإسلام ابن تيمية في فتاواه ^(١) ، ونحن نتكلم هنا على ذلك في ضوء ما أفاده كلامه مع بعض الزيادات المناسبة منا في الموضوع . فنقول - وبالله التوفيق - : إن الانحراف و الخطأ في التفسير جاء من جهتين :

الأولى: بأن حمل قوم ألفاظ القرآن الكريم على معانٍ اعتقدوها ، من غير نظرٍ إلى ما تقتضيه ألفاظ القرآن من الدلالة والبيان ؛ وهو كـ تفسير الاستمتاع الذي وقع في قوله تعالى : ﴿ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ [النساء: ٢٤] بالمتعة الذي تقول به الشيعة الشنيعة ، ولا دالة فيه على ذلك ؛ فإن المراد بالآية الاستمتاع بالنكاح الشرعي لا بالمتعة .

وكـ تفسير الشجرة في قوله تعالى: ﴿ وَقُلْنَا يَتَادُمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا رَعَدًا حَيْثُ شِئْتُمَا وَلَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ ﴾ [البقرة: ٣٥] بشجرة علم محمد وآل محمد ، كما قاله الحسن العسكري في تفسيره المنسوب إليه ، و لفظه : ” لَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ : شَجَرَةُ الْعِلْمِ شَجَرَةُ عِلْمِ مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ ، الَّذِينَ آثَرَهُمُ اللَّهُ ﷻ بِهِ دُونَ سَائِرِ خَلْقِهِ ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : لَا تَقْرَبَا هَذِهِ الشَّجَرَةَ شَجَرَةَ الْعِلْمِ ، فَإِنَّهَا لِمُحَمَّدٍ وَآلِهِ خَاصَّةٌ دُونَ غَيْرِهِمْ ، وَ لَا يَتَنَاوَلُ مِنْهَا بِأَمْرِ اللَّهِ إِلَّا هُمْ ^(٢) .

الثانية : بأن فسر قوم القرآن بمجرد ما يسوغ أن يريد بلغة العرب من غير نظر إلى المتكلم بالقرآن و المنزل عليه و المخاطب به ، و هؤلاء راعوا مجرد اللفظ وما يجوز عنده أن يريد به العربي من غير نظر إلى سياق الكلام .

(١) انظر فتاوى شيخ الإسلام: ٣٥٥-٣٦٣/١٣ .

(٢) تفسير الحسن العسكري: ٨٩ ، ذكره في التفسير والمفسرون ٩٣/٢ .

ثم الأولون صنفان:

- ١- صِنْفٌ يَسْلُبُونَ لَفْظَ الْقُرْآنِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ وَ أُرِيدَ بِهِ مِنَ الْمَعْنَى ، كَمَا فَسَّرَ الشَّيْعَةُ وَالْمُعْتَزَلَةُ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿ وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ ﴿٢٢﴾ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ ﴿٢٣﴾ ﴾ [القيامة] بِأَنَّ الْمُرَادَ أَنَّهَا تَنْتَظِرُ ثَوَابَهُ ، قَالُوا : وَ إِنَّمَا نَعْنِي بِالنَّظَرِ إِلَيْهِ النَّظَرَ إِلَىٰ ثَوَابِهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ^(١) .
فَاسْتَلَبُوا مَعْنَى النَّظَرِ الْمُرَادَ بِهِ مِنْ قَوْلِهِ : ” إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ “ وَ صَرَّفُوهُ إِلَى الْمَعْنَى الَّتِي قَصَدُوهُ بِهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ ، وَمِنْ غَيْرِ دَاعٍ يَقْتَضِي الصَّرْفَ إِلَىٰ ذَلِكَ الْمَعْنَى .
- ٢- وَصِنْفٌ يَحْمِلُونَهُ عَلَىٰ مَا لَمْ يَدُلَّ عَلَيْهِ وَلَمْ يُرْذَ بِهِ ، كَقَوْلِ الرَّافِضَةِ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ ﴾ [المسد : ١] هُمَا أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، وَكَقَوْلِهِمْ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ لَيْنَ أَشْرَكَتَ لِيَحْبِطَنَّ عَمَلُكَ ﴾ [الزمر : ٦٥] لَثْنُ أَشْرَكَتَ بَيْنَ أَبِي بَكْرٍ وَعَلِيٍّ فِي الْخِلَافَةِ ، وَكَقَوْلِهِمْ فِي تَفْسِيرِ : ﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تَذْبَحُوا بَقَرَةً ﴾ [البقرة : ٦٧] هِيَ عَائِشَةُ عليها السلام ، وَقَوْلِهِمْ فِي تَفْسِيرِ : ﴿ مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ ﴾ [الرحمن : ١٩] هُمَا عَلِيٌّ وَفَاطِمَةُ .

ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ فِي كِلَا الْأَمْرَيْنِ قَدْ يَكُونُ الْمَعْنَى الَّتِي قَصَدُوهُ بِذَلِكَ بَاطِلًا ، فَيَكُونُ خَطَاؤُهُمْ فِي الدَّلِيلِ وَالْمَدْلُولِ جَمِيعًا ، وَقَدْ يَكُونُ الْمَعْنَى الَّتِي قَصَدُوهُ بِذَلِكَ حَقًّا ، فَيَكُونُ خَطَاؤُهُمْ فِي الدَّلِيلِ ، لَا فِي الْمَدْلُولِ . أَمَّا الَّذِينَ أَخْطَئُوا فِي الدَّلِيلِ وَالْمَدْلُولِ فَهُمْ الَّذِينَ اعْتَقَدُوا مَذْهَبًا يَخَالِفُ الْحَقَّ الَّذِي عَلَيْهِ الْأُمَّةُ الْوَسْطَى ، الَّذِينَ لَا يَجْتَمِعُونَ عَلَى الضَّلَالَةِ كَسَلَفِ الْأُمَّةِ وَأَثَمَتِهَا ، ثُمَّ عَمَدُوا إِلَى الْقُرْآنِ ، فَتَأَوَّلُوهُ عَلَى آرَائِهِمْ مِثْلَ طَوَائِفٍ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ .

(١) الصافي لملا محسن الكاشي، انظر ” التفسير والمفسرون “ : ١٨٣ / ٢ .

ولهم في ذلك طريقان:

١- تَارَةً يَسْتَدِلُّونَ بِآيَاتٍ عَلَى مَذْهَبِهِمْ ، وَلَا دَلَالَهَ فِيهَا عَلَى ذَلِكَ ، كَمَا فَعَلُوهُ فِي تَفْسِيرِ
الاستمتاع ، فَإِنَّهُمْ قَالُوا : إِنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْمَتْعَةُ الَّتِي يَقُولُ بِهَا الشَّيْعَةُ الشَّيْعَةُ وَلَا دَلَالَهَ
فِيهِ عَلَى ذَلِكَ كَمَا مَرَّ .

وكذا تفسيرهم قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ تَكْتَفُوا مِنْهُمْ ثِقَلًا﴾ [آل عمران: ٢٨] بأن
المراد به التَّيَقُّنُ الشَّيْعِيُّ ، كَمَا يَقُولُ الطَّبْرَسِيُّ مِنَ الشَّيْعَةِ ، وَلَفْظُهُ : ”وَالْمَعْنَى : إِلَّا أَنْ يَكُونَ
الْكَفَّارُ غَالِيَيْنَ وَالْمُؤْمِنُونَ مَغْلُوبِينَ ، فَيَخَافُهُمُ الْمُؤْمِنُ إِنْ لَمْ يَظْهَرْ مُوَافَقَتُهُمْ ، وَلَمْ يَحْسُنِ
الْعِشْرَةُ مَعَهُمْ ، فَعِنْدَ ذَلِكَ يَجُوزُ لَهُ إِظْهَارُ مُوَدَّتِهِمْ بِلِسَانِهِ وَمَدَارَاتِهِمْ تَقِيَّةً مِنْهُمْ وَدَفْعًا عَنْ
نَفْسِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْتَقِدَ ذَلِكَ“ (١).

فهذا لا دَلَالَهَ فِيهِ عَلَى مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ ، وَلَوْلَمْ يَكُنْ لَهُمْ مِيلٌ إِلَى رَأْيٍ يَرَوْنَهُ لَكَانَ لَا
يَلُوحُ لَهُمْ مِنَ الْقُرْآنِ ذَلِكَ الْمَعْنَى ، فَأَخْطَئُوا فِي الدَّلِيلِ وَالْمَدْلُولِ جَمِيعًا ، كَمَا لَا يَخْفَى عَلَى
مَنْ لَهُ أَدْنَى مُسْكَةٍ مِنَ الْعِلْمِ .

قُلْتُ : وَمِنْ سَلَكِ هَذَا الْمَسْلَكِ الْبَاطِلَ الْمُنْتَبِي الْكَاذِبُ الْفَنجَابِيُّ غَلَامُ أَحْمَدَ
الْقَادِيَانِي ، الَّذِي ادَّعَى النُّبُوَّةَ فِي الْقَرْنِ الْمَاضِي ، وَفَسَّرَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ عَلَى وَفْقِ زَعْمِهِ
الْبَاطِلِ ؛ بَلْ حَرَّفَ مَعَانِيهِ عَلَى حَدِّ تَكَادُ تَكُونُ سُخْرِيَّةً ، كَمَا قَالَ هَذَا الْكَذَّابُ الْقَادِيَانِي
فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِذَا وَقَعَ الْقَوْلُ عَلَيْهِمْ أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِّنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ﴾ [النمل: ٨٢]
”إِنَّ الْمُرَادَ بِالدَّابَّةِ دُودَةُ الطَّاعُونَ“ (٢). وَتَأَوَّلَ لَفْظَةَ خَاتَمَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَخَاتَمَ النَّبِيُّنَ﴾

(١) مجمع البيان للطبرسي: ١/ ١٨٣.

(٢) نزول المسيح: ٣٨.

بأنّ المراد به الخاتم الذي يُخْتَمُ به الكتابُ ، وأنكر كونَ نبيِّنا محمدٍ ﷺ خاتمَ النبيين بمعنى آخرِ النبيين ^(١) . إلى غير ذلك من التحريفات الباطلة .

٢- تارةً يتأوّلون ما يُخَالِفُ مذهبَهُم بما يُحَرِّفُون به الكلامَ عن مواضع من الكتاب، وذلك كما فعلوه في تفسير قوله : ”إِلَى رَبِّهَا نَاطِرَةٌ“ وقد سبق .

قال شيخ الإسلام: ومن هؤلاء فِرَقُ الخوارج، والروافض، والجهمية، والقدرية، والمرجئة، وغيرهم، فهؤلاء اعتقدوا رأياً ، ثم حَمَلُوا القرآنَ عليه، وليس لهم سلفٌ من الصحابة والتابعين لهم بإحسان، ولا من أئمة المسلمين، لا في رأيهم ولا في تفسيرهم ، وما من تفسيرٍ من تفاسيرهم الباطلة إلا وبُطْلَانُهُ يَظْهَرُ من وُجُوهِ كثيرة .

وأما الذين أخطأوا في الدليل لا في المدلول، فمثل كثير من الصوفية، والوعاظ، والفقهاء، وغيرهم ؛ فإنهم يُفسِّرون القرآنَ بمعاني صحيحةٍ، ويكون غرضُهم بذلك صحيحاً ، لكنّ القرآنَ لا يَدُلُّ عليها. وهذا في الحقيقة ليس من الضلالة، والانحراف في شيءٍ ؛ لأنّ ما قالوه من المعاني وإن لم يَدُلَّ عليها القرآنُ، فإنه يَدُلُّ عليها دليلٌ آخرٌ من الأدلة الشرعية ، كما لا يخفى .

أما الصوفية والوعاظ فقد يُحَرِّضُهم على ذلك النصُّح، والإرشادُ، والترغيبُ، والترهيبُ . ومثاله ما ذكرنا في فصل ” التفسير الإشاري“، ومنه ما قال نجم الدين الداية في ” التاويلات النجمية“ في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا فَصَلَ طَالُوتُ بِالْجُنُودِ قَالَ إِنَّ اللَّهَ مُبْتَلِيكُمْ بِنَهَرٍ فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِّي إِلَّا مَنْ عُرِفَ عُرْفَةً يَدِيهِ ﴾ [البقرة: ٢٤٩] قال:

”والإشارة فيها : أن الله تعالى ابتلى الخلق بنهر الدنيا وماء زينتها، وما زين للخلق فيها، ليظهر المحسن من المسيئ ، وليميز الخبيث من الطيب ، والمقبول من المردود ، ثم امتحنهم وقال : ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَنْ لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ﴾ يعني من أوليائي و محبي وطلائي، وله اختصاص بقربي، وقبولي، والتخلق بأخلاقي ، ونيل الكرامة مني ، ﴿إِلَّا مَنْ أَغْتَرَفَ غُرْفَةً بِيَدِهِ﴾ يعني : من قنع من متاع الدنيا على ما لا بد منه من المأكول، والمشروب، والملبوس، والمسكن، وصحبة الخلق، على حد الاضطرار بمقدار القوام الخ^(١).

قلت : لا شك أن هذا المعنى معقول، والغرض منه صحيح، إلا أنه لا تدل عليه الآية المذكورة ، كما لا يخفى على المتأمل .

وأما الفقهاء فقد يسلكون هذا المسلك لغرض التدليل على مذهب معين من المذاهب الفقهية ، وأما أمثله من كلام الفقهاء فكما قال بعض الشافعية بوجوب النية في الوضوء مستدلاً بآية الوضوء ، وقالوا : إن الآية تقتضي إيجاب النية ؛ لأن معنى قوله تعالى : ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا﴾ [المائدة: ٦] أي إذا أردتم القيام وأنتم محدثون، والغسل وقع جزاءً لذلك ، و الجزاء مسبب عن الشرط ، فيفيد وجوب الغسل لأجل إرادة الصلاة ، وبذلك يثبت المطلوب ، وهذا الذي قالوا لا دلالة فيه على المطلوب ، كما حقه الألوسي في روح المعاني^(٢).

وكذا استدلال البعض على أن الخلع فسخ ، لا طلاق بأن الله تعالى قال : ﴿الطَّلَاقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكَ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩] ثم عقب ذلك

(١) انظر : التفسير والمفسرون: ٢/ ٣٩٦.

(٢) انظر: روح المعاني: ٦/ ٨١.

بقوله: ﴿وَلَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَأْخُذُوا مِمَّا آتَيْتُمُوهُنَّ شَيْئًا﴾ [البقرة: ٢٢٩] إلى أن قال في نسق التلاوة: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ [البقرة: ٢٣٠] فأثبت الثالثة بعد الخلع ، فدل ذلك على أن الخلع ليس بطلاق، إذ لو كان طلاقاً لكانت هذه رابعة؛ لأنه ذكر التطليقتين قبل الخلع ، ثم ذكر الثالثة بعد الخلع .

قلت : ولكن لا دلالة فيه على ذلك ؛ لأن قوله تعالى: ﴿فَإِنْ طَلَّقَهَا فَلَا يَحِلُّ لَهُ مِنْ بَعْدُ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ﴾ معطوف على قوله: (الطَّلَاقُ مَرَّتَيْنِ) لأن قوله: (أَوْ تَسْرِجُ بِإِحْسَانٍ) إنما يعني به "أَوْ تَطْلِيقُهُ" فلو كان الخلع معطوفاً على تطليقتين لكان لا يجوز الخلع إلا بعد تطليقتين ، وهذا لا يقوله أحد^(١).

ثم لا يخفى عليك أنه لانعني بهذا الرد، الاستدراك على نفس المسئلة ؛ لأنها من المسائل التي ذهب إليها إمام من أئمة المسلمين ، وَنَعْتَقِدُ فِيهِمْ حَقًّا أَنَّهُمْ لَمْ يَخْرُجْ اجتهادهم عن سبيل الدَّلَالَاتِ في مقصود الشريعة ، ولا جَاوَزَ طَرْفُهَا إِلَى الإفراط ؛ بل نعني به الرد على الاستدلال بالآية فحسب ، ولذا ذَكَرْنَاهَا فِي هذا الفصل ، الذي عُقِدَ لبيان من أخطأ في الدليل لا في المدلول .

❁ الانحراف بسبب التأثير بآراء أهل الزمان

و من الأسباب التي تُوجِبُ الانحراف في التفسير ، هو التأثير بآراء أهل الزمان من الفلاسفة ، والمناطق ، والطبيين وغيرهم . وهذا السبب في الحقيقة من بقية ما مر من إخضاع معاني القرآن أمام نظريات فاسدة ؛ و لكننا أَرَدْنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ عَلَيْهِ اسْتِقْلَالًا لَكُونَ ذَلِكَ مُهِمًّا بِالنَّظَرِ إِلَى مَا ظَهَرَ مِنَ الانحرافات في التفسير ، بسبب ما أشرنا إليه الآن .

(١) انظر: تفسير القرطبي: ٣ / ١٤٤ .

فَنَقُولُ: إِنَّهُ قَدْ مَضَتْ فِي تَارِيخِ الْإِسْلَامِ أَفْرَادٌ وَجَمَاعَاتٌ تَأَثَّرُوا، وَافْتَنُوا بِالْعُلُومِ
الْفَلَسَفِيَّةِ، وَالْمُنَظِّقِيَّةِ، وَالطَّبِيعِيَّةِ؛ وَآمَنُوا وَصَدَّقُوا بِكُلِّ مَا فِيهَا مِنْ نَظَرِيَّاتٍ وَأَرَاءِ،
وَوَضَعُوا تِلْكَ النِّظَرِيَّاتِ وَالْأَرَاءِ أَمَامَ أَعْيُنِهِمْ؛ ثُمَّ نَظَرُوا مِنْ خِلَالِهَا إِلَى الْقُرْآنِ
وَالْإِسْلَامِ، حَتَّى فَسَّرُوا الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ، وَالسَّنَّةَ النَّبَوِيَّةَ طَبَقاً لِمَا تَقُولُ بِهِ تِلْكَ الْعُلُومُ
وَالنِّظَرِيَّاتُ، رَغْماً مِنْ أَنَّهَا لَمْ تَبْلُغْ إِلَى دَرَجَةٍ تُوجِبُ الْإِيْقَانَ وَالتَّحْقِيقَ، وَعَلَى حِينِ أَنَّهَا قَدْ
تُخَالِفُ مَا يَهْدَفُ إِلَيْهِ الْقُرْآنُ وَالْإِسْلَامُ، أَوْ لَا يَتَّفِقُ مَعَهُ كَلِياً، أَوْ جُزئياً. وَالَّذِي نَرَاهُ أَنْ
الْهَزِيمَةَ الدَّاخِلِيَّةَ هِيَ الَّتِي دَفَعَتْهُمْ إِلَى تِلْكَ الْمَحَاوَلَةِ، وَلِذَلِكَ نَرَاهُمْ تَارَةً يُؤَوَّلُونَ مَا
حَقَّقَهُ الْقُرْآنُ وَالسَّنَّةُ بِمَا تُفْهَمُهُ نَزْعَتُهُمُ الْفَلَسَفِيَّةُ مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ تَدْعُو إِلَيْهِ؛ وَتَارَةً
يَعْنُونَ بِهِ مَا لَمْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ اتِّبَاعاً لِأَهْلِ الزَّمَانِ، لَكُونَهُمْ مَذْعُورِينَ مَرْعُوبِينَ بِهَا عَلَى حَدِّ
انْتَزَعَتْ مِنْهُمْ حُرِّيَّةُ الْفِكْرِ، وَكَبَلَتْ عَقُولَهُمْ وَأَفْهَامَهُمْ، بِحَيْثُ لَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَتَدَبَّرُوا
الْقُرْآنَ، وَيَفْهَمُوهُ بِفِكْرَةٍ حُرَّةٍ، وَبَصِيرَةٍ ثَابِتَةٍ؛ وَلَا يَسْتَطِيعُونَ أَنْ يَنْظُرُوا مَا فِيهِ مِنْ
الْحَقَائِقِ، وَالْعُلُومِ، وَالْأَحْكَامِ، وَالتَّعَالِيمِ، إِلَّا مِنْ خِلَالِ تِلْكَ النِّزْعَةِ الْفَلَسَفِيَّةِ، وَالْعَقْلِيَّةِ.
وَإِنَّمَا غَرَضُهُمْ بِذَلِكَ إِخْضَاعُ مَعَانِي الْقُرْآنِ أَمَامَ تِلْكَ النِّظَرِيَّاتِ الْفَلَسَفِيَّةِ، وَالْمُنَظِّقِيَّةِ،
وَالطَّبِيعِيَّةِ؛ بَلْ يُمْكِنُنَا أَنْ نَقُولَ - كَمَا يَظْهَرُ مِنْ طَرِيقَتِهِمْ - : إِنَّ غَرَضَهُمْ فِي الْحَقِيقَةِ
شَرْحُ بَعْضِ النِّظَرِيَّاتِ الْعَصْرِيَّةِ لِتَدْعِيمِهَا، وَلِخْدَمَتِهَا عَلَى حَسَابِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ.

وَالَّذِي يَلُوحُ لَنَا فِي ثَنَايَا دُرُوسِ التَّارِيخِ أَنَّ هَذِهِ الْحَادِثَةَ إِنَّمَا حَدَثَتْ فِي الْإِسْلَامِ
بَعْدَ مَا نُقِلَتْ كُتُبُ الْفَلَسَفَةِ الْيُونَانِيَّةِ، وَالْعُلُومِ الرُّومِيَّةِ، وَالْفُنُونِ الْهِنْدِيَّةِ، إِلَى الْعَرَبِيَّةِ.
وَكَانَ ذَلِكَ فِي عَهْدِ خُلَافَةِ الْمَأمُونِ، ثُمَّ انْتَشَرَتْ، وَشَاعَتْ نَظَرِيَّاتُهُمْ فِي النَّاسِ؛ حَتَّى ظَنَّ
مَنْ ظَنَّ مِنْهُمْ أَنَّ الْمُنَظِّقَ الْيُونَانِيَّ، وَالْفَلَسَفَةَ الْيُونَانِيَّةَ، وَالْعُلُومَ الرِّيَاضِيَّةَ الْهِنْدِيَّةَ، هِيَ
الْمِيزَانُ الْعَقْلِيُّ الْوَحِيدُ الَّذِي تُوزَنُ بِهِ الْأَحْكَامُ، وَالْأَفْكَارُ، وَالْعُلُومُ، وَالْأَنْظَارُ؛ وَيَتَمَيَّزُ بِهِ
الْحَقُّ مِنَ الْبَاطِلِ، وَالْخَطَأُ مِنَ الصَّوَابِ وَالصَّدَقُ مِنَ الْكُذْبِ. وَالَّذِينَ تَأَثَّرُوا بِآرَاءِ أَهْلِ

زمانهم هم المعتزلة، والقدرية، والجهمية، وغيرهم من الفرق الضالّة المضلّة الذين اختاروا من المعتقدات، والنظريات، ما هو خلاف ما عليه جمهور المسلمين .

ومن الملائم ههنا أن نذكر في هذا الصدد طائفة من تفاسيرهم الباطلة ، التي خالفوا فيها جمهور المسلمين .

• قوله تعالى: ﴿ وَنَضَعُ الْمَوَازِينَ الْقِسْطَ لِيَوْمِ الْقِيَمَةِ ﴾ [الانباء: ٤٧].

ذهبت المعتزلة والجهمية إلى أن المراد بـ”الميزان“ في هذه الآية هو العدل ، لا الميزان المعروف ، وقالوا : لا تُوزَنُ أعمالُ بني آدم ؛ وبنوا مذهبهم على أن الأعراض يستحيل وزنها ، فليس الميزان بمحمول على الحقيقة . وهذا مذهب باطل . قال العلامة الشوكاني في فتح القدير: ”وأما المُسْتَبْعِدُونَ لحمل هذه الظواهر على حقائقها، فما يأتون في استبعادهم بشيء من الشرع يُرجع إليه ؛ بل غاية ما تشبّثوا به مجرد الاستبعادات العقلية ، وليس في ذلك حجة على أحد ، فهذا إذا لم تقبله عقولهم ، فقد قبلته عقول قوم هي أقوى من عقولهم من الصحابة ، والتابعين ، وتابعيهم ، حتى جاءت البدع كالليل المظلم ، وقال كل ما شاء ، وتركوا الشرع خلف ظهورهم ^(١) .

• قوله تعالى: ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ [طه]

أنكرت المعتزلة والجهمية أن يكون الله تعالى مُستوياً على العرش ، وقالوا : إنّ الله تعالى في كل مكان . وإنما قالوا ذلك على أصولهم من أن الشيء لا يكون مُستوياً على شيء إلا مُقَرَّوْناً بالتكييف ، وهو محال في حقّه تعالى ، فلا يكون مُستوياً على العرش ، وتأولوا قوله تعالى: ﴿ الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى ﴾ بأن المراد به الاستيلاء ، والجواب ما

قاله ابنُ عبد البر : إنه قد يكون الاستواء واجباً ، والتكليف مُرتفعٌ ، و ليس رفعُ التكليف يُوجبُ رفعَ الاستواء ، و لو لزم هذا لزم التكليف في الأزل ؛ لأنه لا يكون كائنٌ في لا مكان إلا مقروناً بالتكليف ، و قد عقلنا و أدركنا بحواسنا أنّ لنا أرواحنا في أبداننا ، و لا نعلم كيفية ذلك ، و ليس جهلنا بكيفية الأرواح يُوجبُ أن ليس لنا أرواحٌ ، و كذلك ليس جهلنا بكيفيته على عرشه يوجب أنه ليس على عرشه ^(١) .

• إنكارُ صفاتِ الباري ﷻ :

وأنكرت الجهمية والمعتزلة صفاتِ الباري ﷻ التي أثبتّها القرآنُ والسُّنةُ ، وقالوا : إن إثبات الصفات يستلزم تشبيه الخالق بمخلوق ، و هو عينُ الإشراك بالله تعالى ، فعلى أصلهم هذا أنكروا رؤيةَ الله تعالى في الآخرة ، و النزول ، و الإتيان ، و الكلام ، و العلم ، و الحياة ، و غير ذلك من صفاتِ الله الباري .

ثم إنهم تفرّقوا فرقتين : أما الجهمية فأظهروا القولَ بإنكار الصفات ، حتى صار قولهم في الحقيقة تعطيلَ الخالق سبحانه ، و لذا سُمُّوا مُعْطِلَةً ، و أما المعتزلة فيقولون : إنّ الله كلّم موسى حقيقةً ، و تكلم حقيقةً ؛ لكن حقيقةً ذلك عندهم أنه خلقَ كلاماً في غيره ، إمّا في شجرة ، و إمّا في هواءٍ ، و إمّا في غيره ، من غير أن يقوم بذاته كلامٌ ، و كذا يقولون في جميع صفاته تعالى ^(٢) .

وَمِنْ حَكَمِ النِّظَرِيَّاتِ الْفَلَسَفِيَّةِ فِي النُّصُوصِ الْقُرْآنِيَةِ الشَّيْخُ الرَّئِيسُ أَبُو عَلِيٍّ بْنِ سِينَا ، وَكَانَ يَشْرَحُ الْحَقَائِقَ الْقُرْآنِيَّةَ بِالنِّظَرِيَّاتِ الْفَلَسَفِيَّةِ ، كَمَا نَجِدُ ذَلِكَ فِي رِسَالَتِهِ ، فَيُفَسِّرُ الْعَرْشَ بِأَنَّهُ الْفَلَكَ التَّاسِعُ الَّذِي هُوَ فَلَكَ الْأَفلاكِ ؛ وَيُفَسِّرُ الْمَلَائِكَةَ الثَّانِيَّةَ الَّتِي تَحْمِلُ

(١) التمهيد: ١٣٧/٧ .

(٢) انظر: فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية: ١٢/٥٠٣-٥٠٧ .

العرش بالأفلاك الثمانية التي تحت الفلك التاسع ؛ ويفسّر الجنة بالعالم العقلي، و النار بالعالم الخيالي^(١).

ولا يخفى ما فيه من التحريف في معاني القرآن ؛ والإلحاد في حقائق الدين ؛ بل هو في الحقيقة استهزاءً ، و تسخرٌ بالحقائق الإسلامية .

• قال تعالى ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء : ١]

أنكر أبو مسلم الأصفهاني من المعتزلة و موافقوه أن يكون خلق حواء من نفس آدم ، كما قال تعالى ﴿الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [النساء : ١] وقالوا : إن الله قادرٌ على أن يخلقها من التراب ؛ فأى فائدة في خلقها من نفس آدم ؟

وتأولوا قوله تعالى : ﴿وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ بأن المراد ”خَلَقَ مِنْ جِنْسِهَا“ على حدّ قوله تعالى : ﴿جَعَلَ لَكُمْ مِنْ أَنْفُسِكُمْ أَزْوَاجًا﴾ [الشورى : ١]

وإنما استبعدوا خلق حواء من نفس آدم لما يجزّ هذا - على زعمهم - إلى القول بأن آدم كان ينكح بعضه بعضاً ، وفيه من الاستهجان ما لا يخفى ، ولكن زعمهم هذا - كما قال الألوسي البغدادي - باطلٌ ، أمّا أوّلاً : فلأنه ليس في الآيات ولا في الأحاديث ما يتوهم منه إشارة إليه أصلاً ، فضلاً عن التصريح به ، و أمّا ثانياً : فلأنه لو كان الأمر كما ذكرَ لكان الناس مخلوقين من نفسين واحدة ، و هو خلاف ما نطق به النصّ القرآني و الحديث النبوي ، و أمّا ثالثاً فلأن قولهم : أي فائدة فيه ؟ فيمكننا أن نقول في جوابه : إن فائدة ذلك إظهار قدرته ﷻ على خلق الحي من الحي كقدرته على خلق الحي

من جمادٍ، وهذا سوى ما خفي علينا من الحكم الإلهية في ذلك^(١).

قال الراقم : ومّا يُخزَنُ أنه كما مضت أفرادٌ وجماعاتٌ تأثروا بما تمثّله عليهم الفلسفة القديمة اليونانية ، كذلك ظهرت رجالٌ في العُصور الراهنة من الطبقة المثقفة الذين كلّت أبصارهم بما يشاهدون من التقدم والازدهار في شتى ميادين العلوم الكونية من الطب، والهندسة، والحساب، والهيئة، والفلك، وعلم الاقتصاد، والاجتماع، وعلم الطبيعة، والكيمياء، وغير ذلك ؛ و تسلّطت على قلوبهم آراءٌ فلسفيةٌ، وأفكارٌ ماديةٌ ؛ حتى نجدهم يلهثون وراء هذه النظريات والفروض التي يكشفها العلم الحديث، واعتقدوا أن هذه العلوم الكونية الطبيعية هي الميزان القسط لفهم القرآن والسنة، فما وافق منها هذه العلوم الكونية المادية، هو الحق الصحيح، وما لم يوافقها فهو إما مردودٌ، وإما مؤوّلٌ، وانطلاقاً من هذا الأصل المُخترع المرفوض فقد ردّوا، أو تأوّلوا كثيراً من الآيات القرآنية والأحاديث الصحيحة النبوية، وحملوا بعض الآيات على غير ما أراد الله به، ورُسُوله، وقد ذكرنا من ذلك أمثلةً في ما سبق .

والغريب أنهم لم يكتفوا بمجرد الإصرار على ما ذهبوا إليه؛ بل نجدهم يثرون على قدماء المُفسّرين، ويؤمنونهم جميعاً بالسّفه والغفلة، ويحملون عليهم حملةً شديدةً نكراءً، ويوجّهون اليهم نقدهم الساخر ولومهم اللاذع .

ومن نماذج تفسيرهم : أنه أنكر بعضهم حقيقة الشيطان الذي ورد ذكره في القرآن الكريم في مواضع شتى ، وقالوا : إنّ الشيطان هو داعي الشرّ ونزعة العصيان . قاله سرسيد أحمد خان الدهلوي الذي مرّ ذكره في الصفحات الماضية^(٢)، وكذا يقول

(١) انظر: روح المعاني: ٤/ ١٨١-١٨٢.

(٢) انظر تفسيره.

أبو زيد الدمنهوري الذي كتب التفسير، و سماه ”الهداية والعرفان في تفسير القرآن بالقرآن“^(١).

أنكر بعضهم وجودَ عالم الجنّ والملائكة ، و تأوّلوا الآيات القرآنية بما لا يرضاه الشرع ، و لا يقرّره العقل، ومن الذين انكروه سر سيد أحمد خان الدهلوي ، و أبو زيد الدمنهوري^(٢).

و من العجائب تفسيرُ الجنّ بما قاله الشيخ رشيد رضا المصري : " إنه يصحّ أن يُقالَ : إن الأجسام الحيّة الحقيّة التي عُرِفَتْ في هذا العصر بواسطة النظارات المكبّرة ، وتُسمّى بـ ”المكروبات“ يصحّ أن تكون نوعاً من الجنّ ، وقد ثبّت أنّها عللٌ لأكثر الأمراض^(٣).

ذهب أكثر هؤلاء المتجدّدين المتنوّرين إلى القول بإنكار المعجزات ، و تأوّلوها بما أدّى إلى إنكارها، كما قد فعل ذلك سيد أحمد الدهلوي ، و الشيخ طنطاوي جوهرى وغيرهما ممّن انتحل مذهبهما .

ومنهم أبو زيد الدمنهوري، وهو يقول في ”الهداية والعرفان في تفسير القرآن بالقرآن“ حين يتعرّض لتفسير قوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ بِإِذْنِي فَتَنْفُخُ فِيهَا فَتَكُونُ طَيْرًا بِإِذْنِي وَتَبْرِئُ الْأَكْمَامَ وَالْأَبْرَصَ بِإِذْنِي﴾ [المائدة: ١١٠] ما نصّه: من هذا تعرّف أنّ عيسى نبيّ أرسله الله إلى بني إسرائيل ليشفي نفوسهم ، ويحيي موت قلوبهم ، فأيتّه في دعوته ، وسيرته ، و هدايته ، عاش و مات كغيره من

(١) انظر الهداية والعرفان : ١٠٥ .

(٢) انظر: الهداية والعرفان: ٧، و ٢٩٧، وتفسير القرآن لسيد أحمد الدهلوي.

(٣) على هامش تفسير المنار: ٧/ ٥١٦ .

الأنبياء في بشريته ، فلم يكن خارقاً لِسُنَّتِهِ^(١).

ومنهم العلامة الشيخ رشيد رضا المصري صاحب ” تفسير المنار “ ، وهو يذهب إلى القول بإنكار المعجزات ، و يقرّر أنه لا معجزةً لنبينا ﷺ غير القرآن الكريم^(٢).

ومن ذلك ما ذَهَبَ إليه الشيخُ العلامةُ محمد عبده في تفسير سورة الفيل من أن الطير الأبايل يجوزُ أن تكون من جنس البعوض أو الذباب ، الذي يحمل جراثيم بعض الأمراض ؛ و يجوز أن تكون الحجارةُ المسوّمةُ هو الذي تحمله الرياح ، فيُعَلِّقُ بأرجل هذه الحيوانات ، فإذا اتصل بجسده دَخَلَ في مسامه . و ذَهَبَ إلى أن هذا الحيوان الصغير هو الذي يُسَمُّوْهُ الآن بالميكروب^(٣).

ولا يخفى ما في تفسير الطير بالميكروب من العُدول عن ما هو واضحٌ ، وظاهرٌ لكل من يقرأ القرآن بلا تكلف .

ثم هذا التفسير الغريب - إني أرى - حَمَلَهُ على ذلك الحرصُ على التوفيق بين معاني القرآن التي قد تَبَدُّوْا مُسْتَبْعَدَةً ، وبين ما عند الناس من نظرياتٍ و آراء ، و لكن كلّ من له درايةٌ بِتَدْوُقِ أساليبِ الأداء ، و البَيَانِ لا يُجَالِجُهُ شك في أنه لا يليقُ بجلال القرآن ، و أنه يُفْسِدُ جماله و بهاءه .

❁ الاتِّجَاهُ الْمُنْحَرِفُ بِسَبَبِ صَرْفِ النَّظَرِ عَنْ مَوْضُوعِ الْقُرْآنِ

ومن أسباب الانحراف صَرْفِ النَّظَرِ عَنْ مَقَاصِدِ الْقُرْآنِ و أهدافه ، و الإغماض

(١) الهداية والعرفان: ٩٧.

(٢) انظر: تفسير المنار: ١١ / ٣٣٤.

(٣) ذكره في التفسير والمفسرون: ٢ / ٥٦٩ ، وقد مرّ نصه في ما سبق.

عن موضوعه ، وسوء الإدراك لطبيعة هذا الكتاب . و كثيراً ما نجد ذلك في المتجددين من الطبقة المثقفة الذين لا يعرفون أصول العلم ومبادئ الفن ، ومع ذلك يجترؤون على تفسير كلام الله تعالى ، فيحاولون أن يضيفوا إليه ما ليس منه ، وأن يحملوا عليه ما لم يهدف إليه ، وأن يستخرجوا منه جزئيات في علوم الطب ، والكيمياء ، والفلك ، وغير ذلك ، كأنه كتاب العلوم الكونية الطبيعية ؛ حتى نرى منهم من يصرح بأن القرآن مقصده الدعوة إلى درس العلوم الكونية فحسب ، كما يترشح مما قاله العلامة الشيخ طنطاوي ، وهو في صدد بيان السبب الدافع له على وضع التفسير ، فقال :

”وإني لعلّ رجاء أن يؤيد الله هذه الأمة بهذا الدين ، وينسج على منوال هذا التفسير المسلمون ، وليقرّأ في مشارق الأرض ومغاربها مقروناً بالقبول ، وليؤلّعن بالعجائب السماوية ، والبدايع الأرضية الشبان الموحّدون ، وليرفعن الله مدنيّتهم إلى العلا ، وليكونن داعياً حثيثاً إلى درس العوالم العلوية والسفلية ، وليقومن من هذه الأمة من يفوقون الفرنجة في الزراعة ، والطب ، والمعادن ، والحساب ، والهندسة ، والفلك ، وغيرها من العلوم والصناعات ^(١) .“

والعجب كلّ العجب لسذاجة هؤلاء المتجددين المتحمسين لهذا القرآن ، كيف ذهّلوا عن موضوعه الأعلى وعن مقصده الأسمى الذي صرّح به في مواضع شتى بكل صراحة ووضوح ؛ حتى لا يمكن صرف النظر عن ذلك لأحد من يقرؤه .

وإليك بعض الآيات في هذا الصدد:

١- ﴿آلَهُ ١﴾ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴿٢﴾ [البقرة].

٢- ﴿قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولُنَا يُبَيِّنُ لَكُمْ كَثِيرًا مِّمَّا كُنْتُمْ تُخْفُونَ مِنَ

(١) ذكره في التفسير والمفسرون: ٥٠٦/٢.

الْكِتَابِ وَيَعْقُوا عَنْ كَثِيرٍ قَدْ جَاءَكُمْ مِنَ اللَّهِ نُورٌ وَكِتَابٌ مُبِينٌ ﴿١٥﴾ يَهْدِي بِهِ اللَّهُ مَنِ اتَّبَعَ رِضْوَانَهُ سُبُلَ السَّلَامِ وَيُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ بِإِذْنِهِ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴿١٦﴾ [المائدة].

٣- ﴿ تَنْزِيلَ الْعَزِيزِ الرَّحِيمِ ﴿٥﴾ لِنُنذِرَ قَوْمًا مَّا أُنذِرَ آبَاؤَهُمْ فَهُمْ غَافِلُونَ ﴿٦﴾ ﴾ [يس].
 ٤- ﴿ وَكَذَلِكَ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لِنُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا وَنُنذِرَ يَوْمَ الْجَمْعِ لَا رَيْبَ فِيهِ فَرِيقٌ فِي الْجَنَّةِ وَفَرِيقٌ فِي السَّعِيرِ ﴿٧﴾ ﴾ [الشوري].
 ٥- ﴿ إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا كَبِيرًا ﴿١﴾ ﴾ [الإسراء].

٦- ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴿٢٧﴾ ﴾ قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ لَّعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ ﴿٢٨﴾ ﴾ [الزمر].
 ٧- ﴿ وَأَوْحَىٰ إِلَيْنَا هَذَا الْقُرْآنَ لِأُنذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ ﴾ [الأنعام: ١٩].

والآيات في ذلك كثيرة، وللمُنْصِف في ما ذُكِرَ كفايةً، فالهدفُ الأعلى والغرضُ الأسمى من هذا الكتاب العظيم هو الإنسان نفسه من حيث نيّاته، وتصوراتهِ، ومُعتَقَدَاتِهِ، ومَسَاعِرُهُ، وسلوكه، وأعماله، وأخلاقه، وروابطه، وعلاقاته، وأما العلوم المادية فهي موكولة إلى الإنسان.

ولقد صدق الشيخ سيد قطب الشهيد حيث قال :

”إن مجاله (أي القرآن) هو النفس الإنسانية والحياة الإنسانية، وأن وظيفته أن يَنْشِئَ تَصَوُّراً عاماً للوجود وارتباطه بخالقه، ولوضع الإنسان في هذا الوجود وارتباطه بربّه، وأن يقيّم على أساس هذا التَّصَوُّرِ نظاماً للحياة يسمح للإنسان أن يستخدم كلَّ

طاقاته، ومن بينها طاقته العقلية التي تقوم هي بعد تنشئتها على استقامة، وإطلاق المجال لها ؛ لتعمل - بالبحث العلمي- في الحدود المتاحة للإنسان، وبالتجريب والتطبيق، وتصل ما تصل إليه من نتائج، ليست نهائية ولا مطلقة، بطبيعة الحال .

قال: إنّ مادة القرآن التي يعمل فيها هي الإنسان ذاته : تصوره، و اعتقاده، ومشاعره، ومفهوماته، وسلوكه، وأعماله، وروابطه، وعلاقاته، أما العلوم المادية والإبداع في عالم المادة بشتى وسائله وصنوفه ، فهي موكولة بعقل الإنسان وتجاربه وكشوفه وفروضه ونظراته ^(١).

نعم قد يكون القارئ مُعْجَباً بالبدايع الطبيعية، ومُغْرَمًا بالعجائب الكونية؛ حتى تَسَيِّطَرَّ هذه العجائبُ والبدايعُ على قلبه وذهنه ، فيراها في كلِّ ما يرى ، كالتائم يرى بعض ما تسلط وتَسَيِّطَرَّ على قلبه وذهنه في نومه، كذلك هؤلاء المتحمسون للقرآن والإسلام يرون تلك العلومَ ، والنظريات في القرآن ، والقرآن بعيداً عنها بمراحل ، وإنما وَقَعَ هذا منهم لصرف النظر عن مقصد القرآن وموضوعه كما قد قلنا.

ولذلك نراهم يُحاوِلُون أن يُضَيِّقُوا إليه ما ليس منه ، بالرغم من أنه يكون من النظريات الحديثة ، ويظهر أنه لا بُدَّ في أن يكون صحيحاً ، وأن يكون خاطئاً ، مثلاً: حاولوا أن يثبتوا الحركة الدائمة للكون بقوله تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ ﴿٤٠﴾ [يس: ٤٠]

وكشفوا أن مادة الكون هي الأثير الذي يُقال له { Ether } بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ إِلَى السَّمَاءِ وَهِيَ دُخَانٌ﴾ [فصلت: ١١]

و رَأَوْا أَنَّ الْأَرْضَ مُنْفَتِقَةٌ مِنَ النِّظَامِ الشَّمْسِيِّ، وَاسْتَدَلُّوا عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ ﴿أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتْ رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا﴾ [الأنبياء: ٣٠]

وما إلى ذلك من الاستدلالات الضعيفة، وقد مرّ بعض الأمثلة في الفصل الماضي فتذكر .

❁ تَنْبِيهُ مُهِمٌّ

وهنا أمرٌ يجب أن يتنبّه له، وهو أنّ من له خبرةٌ بما في القرآن من العلوم والمعارف لا يُحَالِجُه شك في أن القرآن يشمل إشاراتٍ واضحةً أو غامضةً إلى بعض العلوم الحديثة، والحقائق الكونية، التي جدّت أو تجددت، وهو - على ما لا يخفى - من إعجازه العلمي الدائم، ولا نريدُ ههنا الاستدراك على هذه الحقيقة، ولا نعني بهذا البيان أن لانتفع بما كشفه العلم الحديث من نظرياتٍ وحقائق في فهم القرآن أصلاً. كيفَ وهو أمرٌ جليٌّ واضحٌ لا يمكن صرفُ النظر عنه ؟ ولكن نريدُ ههنا الردَّ على من يُحَاوِلُونَ أن يُضَيِّقُوا إليه كلّ ما جدّ من النظريات والعلوم، ويلهثون وراء هذه النظريات والفروض ليحملوا النصوص القرآنية النهائية على تلك الفروض والنظريات، من غير نظر إلى مقاصد القرآن و موضوعه ؛ حتى قد يذهبوا بما يهدف إليه القرآن في حرص إثبات ذلك من القرآن، وهو أمرٌ يُسَبِّبُ خَطراً عظيماً على الكتاب الإلهي؛ لأنه قد يكون في العلوم الحديثة، والنظريات الفلسفية، أو هاماً من أصحابها، لا تزيد على هذيان المصاب بالحمّى، فَجَرُّ الآية القرآنية إلى هذه العلوم والنظريات لا يخلو من الخطر، وقد مرّ منا الكلام عليه في الفصل السابق .



البَابُ الثَّالِثُ فِي الْمَبَاحِثِ الْمُتَفَرِّقَةِ

إِلْفَظِيكَ الْأَوَّلَ فِي الْمُحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ

من واجباتنا في خلال درَاسَاتِ التفسير أن نَعْلَمَ أنَّ من الآيات ما يُقَالُ له: مُحْكَمٌ، ومنها ما يُعَبَّرُ عنه بالمتشابه، وفي إنزال القرآن مُشْتَمِلًا على هذين القسمين من الحكم ما لا يخفى .

قال الله ﷻ في كتابه العزيز :

﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَكِّرُ إِلَّا أُولُوا الْأَلْبَابِ ﴾ [آل عمران: ٧].

فَعْلِمٌ من هذا أنَّ من الآيات ما هو مُحْكَمٌ ، ومنه ما هو مُتَشَابِهٌ ؛ وهو قول جمهور العلماء ، على حين أنَّ في الباب ثلاثة أقوالٍ ذكره ابنُ حبيب النيسابوري ، على ما حكاه الزركشي والسيوطي .

• أحدها: أن القرآن كله مُحْكَمٌ، لقوله تعالى: ﴿ كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ﴾ [هود: ١].

- الثَّانِي : أنه كَلَّه مُتَشَابِهٌ ، لقوله تعالى : ﴿ كُنَّا مُتَشَابِهًا مَثَانٍ ﴾ [الزمر: ٢٣].
- الثَّالِثُ : انقسامه إلى مُحْكَمٍ و مُتَشَابِهٍ لِلآيَةِ الْمَصْدَرِ بِهَا ^(١).

❖ إطلاقاتُ في المحكم والمتشابه

وللْعُلَمَاءِ في المحكم والمتشابه إطلاقاتٌ بحسب اللُّغَةِ والاصطلاح ، فاللُّغَوِيُّونَ يستعملون مادةَ "الإحكام" في عِدَّةٍ مَعَانٍ، ومع ذلك فهي ترجع إلى شيءٍ أَثَقَّنَهُ وَمَنَعَهُ عن الفساد ، ويُقَالُ : حَكَمَ نَفْسَهُ وَحَكَمَ النَّاسَ : مَنَعَ نَفْسَهُ وَمَنَعَ النَّاسَ ، وفي هذا المعنى قال جرير :

أَبْنِي حَنِيفَةً أَحْكِمُوا سُفْهَاءَكُمْ إِنْ أَخَافُ عَلَيْكُمْ أَنْ أَغْضَبَا
أَيُّ رُدُوهُمْ وَكَفُوهُمْ وَامْنَعُوهُمْ مِنَ التَّعَرُّضِ لِي ^(٢).

وكذلك يستعملون مادةَ "التَّشَابُه" فيما يَدُلُّ على المشاركة والمائلة المؤدِّية إلى الالتباس ^(٣).

وهذا المعنى جاء في التنزيل والحديث ، قال تعالى : ﴿ وَاتُّوْا بِهِ مُتَشَابِهًا ﴾ [البقرة: ٢٥] وقال حكايةً عن بني إسرائيل : ﴿ إِنَّ الْبَقَرَ تَشَبَهَ عَلَيْنَا ﴾ [البقرة: ٧٠] ، وقال النبي ﷺ : الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنَ وَبَيْنَهُمَا مُشْتَبِهَاتٌ ^(٤).

(١) البرهان: ٦٨/٢ ، والإِتقان : ٣/٢.

(٢) انظر لسان العرب : ١٢/١٤٤ ، والفاائق للزمخشري : ١/٣٠٣.

(٣) انظر البحث في مادة "شبه" في مختار الصحاح : ١/١٣٨ ، ولسان العرب : ١٣/٥٠٣.

(٤) رواه البخاري: ٥٠ ، ومسلم: ٢٩٩٦ ، والترمذي: ١١٢٦ ، والنسائي: ٧٧٣٦ ، وأبوداود:

٢٨٩٢ ، وابن ماجه: ٣٩٧٦ ، وأحمد: ١٧٦٤٥ ، والدارمي: ٢٤١٩.

و هذا بحسب اللغة، و أما بحسب الاصطلاح، فللعلماء فيها إطلاقات كثيرة، وها أنا أكتفي منها على أهمتها :

الأوّل : المُحْكَم ما عُرِفَ المرادُ منه ظاهراً أو تأويلاً؛ والمتشابه ما لم يكن إلى معرفته سبيلٌ، واستأثر الله تعالى بعلمه، كقيام الساعة، والحروف المُقطّعة، وصفات الباري. وهذا القول يُنسبُ إلى أهل السُّنة .

الثاني : المُحْكَم ما لا يَحْتَمِلُ من التأويل إلا وَجْهاً واحداً ؛ والمتشابه ما يَحْتَمِلُ وُجُوهاً مُتعدّدةً ، وهو قول الأصوليين .

الثالثُ : أن المُحْكَم ما وَضَحَ معناه ؛ والمتشابه ما خَفِيَ معناه .

الرّابعُ : المُحْكَم ما كان معقولَ المعنى ؛ والمتشابه ما هو بخلافه، كأعداد الرّكعات، واختصاص رمضان بالصّيام .

الخامسُ : المُحْكَم ما هو ناسخٌ؛ والمتشابه ما هو منسوخٌ، و يُروى عن ابن مسعود، وعن بعض الصحابة رضي الله عنهم .

السّادسُ : المُحْكَم ناسخُ القرآن ، وحلاله، وحرامه ، وحدوده، وفرائضه ، وما يُؤْمَنُ به، ويُعْمَلُ به ؛ والمتشابه منسوخه، ومقدّمه، ومؤخّره، وأمثاله، وأقسامه، وما يُؤْمَنُ به ، ولا يُعْمَلُ به ، وهو مروى عن ابن عباس رضي الله عنهما ^(١) .

❁ حُكْمُ الْمُحْكَمِ وَالتُّشَابِهِ

ثم من الواجب أن يُعْلَمَ ما هو حُكْمُ الْمُحْكَمِ وَالتُّشَابِهِ؟ أما حُكْمُ الْمُحْكَمِ

(١) راجع لهذا المبحث تفسير الطبري ٣: ٣، وزاد المسير لابن الجوزي: ١/ ٣٥٠، والقرطبي:

فظاهره، وهو الإيذان به والعمل بمقتضاه، كما تقدّم عن ابن عباس رضي الله عنه، وأما حكم التشابه فيختلف باختلاف تفسيره. فمن فسّره بما لم يتّضح معناه، فحكم التشابه عنده أنّه يجوز الخوض في إبداء معناه، ولذا فيجوز عنده أن يعلم تأويله الراسخون في العلم. وأمّا الذي فسّره بما لا سبيل إلى معرفته مما استأثر الله بعلمه، فحكم التشابه عنده أن يؤمن به؛ ولا يجوز الخوض في معناه، لأنه لا يمكن لأحد أن يعلم تأويله إلا الله.

ومنشأ هذا الاختلاف هو الاختلاف في قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ ءَأَمَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧] فذهب الأولون إلى أن قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ معطوف على ما قبله؛ والواو فيه واو العطف، فيكون المعنى: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ وهي طائفة يسيرة، منهم مجاهد، وهو رواية عن ابن عباس رضي الله عنه؛ وإليه ذهب بعض الشوافع، ومنهم النووي في شرح مسلم، وبعض المالكية، ومنهم القرطبي في تفسيره ^(١).

وهو الذي اختاره ابن قتيبة في كتابه: [تأويل مشكل القرآن]، فقال:

”وَلَسْنَا مِمَّنْ يَزْعُمُ أَنَّ الْمُتَشَابِهَ فِي الْقُرْآنِ لَا يَعْلَمُهُ الرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ، وَهَذَا غُلَطٌ مِّنْ مُّتَأْوِيلِهِ عَلَى اللُّغَةِ وَالْمَعْنَى، وَلَمْ يَنْزِلِ اللَّهُ تَعَالَى شَيْئًا مِّنَ الْقُرْآنِ إِلَّا لِيَنْفَعَ بِهِ عِبَادَهُ، وَيُدَلَّلَ بِهِ عَلَى مَعْنَى أَرَادَهُ، فَلَوْ كَانَ الْمُتَشَابِهُ لَا يَعْلَمُهُ غَيْرُهُ لَلَزِمْنَا لِلطَّاعِنِ مَقَالَ، وَتَعَلَّقَ عَلَيْنَا بَعْلَةٌ وَهَلْ يَجُوزُ لِأَحَدٍ يَقُولُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ يَعْرِفُ الْمُتَشَابِهَ؟ وَإِذَا جَازَ أَنْ يَعْرِفَهُ مَعَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ﴾ جَازَ أَنْ يَعْرِفَهُ الرَّبَّانِيُّونَ مِنْ صَحَابَتِهِ، ... ثُمَّ قَالَ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ لِلرَّاسِخِينَ فِي الْعِلْمِ حَظٌّ فِي الْمُتَشَابِهِ إِلَّا

(١) انظر شرح مسلم ٢٣٩ وتفسير القرطبي: ١٨/٤.

أَنْ يَقُولُوا ﴿ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾ لم يكن للراسخين فضلٌ على المتعلّمين؛ بل على جهلة المسلمين لأنهم جميعاً يقولون: ﴿ءَامَنَّا بِهِ كُلٌّ مِّنْ عِندِ رَبِّنَا﴾^(١).

و ذهب الأكثرون إلى أن قوله: ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ ابتداءً كلام ، مقطوعٌ بمّا قبله ؛ وليس بعطفٍ على ما قبله ؛ والواو فيه للاستيناف ، وقوله ﴿يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِ﴾ خبرٌ هذا المبتدأ . وهذا هو ما اختاره كثيرٌ من الصحابة ، والتابعين ، وأتباعهم ، من العلماء ، والأئمة ، والمفسرين ، والفقهاء ، ولا سيما أهل السُّنَّة والجماعة ؛ وإليه جَنَحَ أكثرُ الحنفية والشوافع وغيرهم .

ولكن الذي يُلَوِّحُ لي بعد الدَّرَاسَةِ الدَّقِيقَةَ هو أن الاختلاف في حكم المحكم والمتشابه اختلافٌ لفظيٌّ لا حقيقيٌّ ؛ لأنه إن أريدَ بالمتشابه ما استأثرَ اللهُ تعالى بعلمه ؛ وما لم يكن لأحدٍ إلى علمه سبيلٌ ، كما هو مختار الأكثرين ، فيكون حكم المتشابه عند الكلِّ : أنه لا يجوزُ الخوضُ في معناه ؛ وإن أريدَ به ما لم يتَّضَحْ معناه ، كما هو قول البعض ، فالمُتَعَيِّنُ عند الكلِّ إذا جاوزَ الخوضَ فيه . وإليه يُشيرُ قولُ بعضِ أئمة التحقيق - كما نقله في روح المعاني - : أنه إن أريدَ بالمتشابه ما لا سبيلَ إليه للمخلوق فالحقُّ الوقفُ على "إلا الله" ، وإن أريدَ به ما لا يتَّضَحُ معناه بحيث يتناولُ المَجْمَلُ ونحوه فالحقُّ العطفُ^(٢) .

وكذا تُشيرُ إلى أن الاختلافَ لفظيَّ عبارةُ القرطبي في تفسيره حيث يقولُ : "المتشابه يتنوعُ : فمنه ما لا يعلمُ البتَّةُ كأمرُ الرُّوح ، و السَّاعَةِ ، ممَّا استأثرَ اللهُ بغيبه ، وهذا لا يتعاطى علمه أحدٌ ، لا ابنُ عباس ، ولا غيره ، فمن قال من العلَّماء والحدّاق بأنَّ الرّاسِخينَ لا يعلمون علمَ المتشابه فإنما أرادَ هذا النوعَ ، وأمّا ما يمكنُ حملُه على وجوه في

(١) تأويل مشكل القرآن: ٤٣ .

(٢) روح المعاني: ١٥ / ٣ .

اللغة وَمَنَاحٍ فِي كَلَامِ الْعَرَبِ ، فَيَتَأَوَّلُ وَيُعَلِّمُ تَأْوِيلَهُ الْمُسْتَقِيمَ إِنْخ (١).

فلَمَّا لَاحَ مِمَّا تَقَدَّمَ : أَنَّ هَذَا الْاِخْتِلَافَ فِي الْحَقِيقَةِ وَاقِعٌ فِي تَفْسِيرِ الْمُتَشَابِهِ لَا فِي حُكْمِ الْمُتَشَابِهِ ، فَمَذْهَبُ السَّلَفِ فِي الْمُتَشَابِهِ - الْمُفَسِّرُ بِهَا لَا سَبِيلَ لِأَحَدٍ إِلَى مَعْرِفَتِهِ - أَنَّ لَا يُخَوِّضُ فِي مَعْنَاهُ ، وَأَنَّ يَتْرَكَ التَّعَرُّضَ لِتَأْوِيلِهِ مَعَ الْعِلْمِ قَطْعًا بِأَنَّ مَعْنَاهُ الظَّاهِرَ مُسْتَحِيلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى ذَاتِهِ ﷻ.

وَهُوَ الْمُرَادُ بِمَا رَوَى اللَّالِكَايِيُّ بِسَنَدِهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ﴿طه﴾ قَالَتْ : الْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ ، وَالِاسْتَوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ ، وَالْإِقْرَارُ بِهِ مِنَ الْإِيمَانِ ، وَالْجُحُودُ بِهِ كُفْرٌ (٢).

وَهَذَا الَّذِي يُرَادُ بِمَا قَالَ الْإِمَامُ مَالِكٌ حِينَ سُئِلَ عَنِ الْآيَةِ ، فَقَالَ : الْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ ، وَالِاسْتَوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ ، وَالْإِيمَانُ بِهِ وَاجِبٌ ، وَالسُّؤَالُ عَنْهُ بَدْعٌ (٣).

وَهُوَ الْمَقْصُودُ بِمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَيْنَةَ قَالَ : سُئِلَ رَبِيعَةُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ ﴿طه﴾ كَيْفَ اسْتَوَى ؟ قَالَ : وَالِاسْتَوَاءُ غَيْرُ مَجْهُولٍ ، وَالْكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ ، وَمَنْ اللَّهُ الرِّسَالَةُ ، وَعَلَى الرُّسُولِ الْبَلَاغُ ، وَعَلَيْنَا التَّصَدِيقُ (٤).

قَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ : اتَّفَقَ الْفُقَهَاءُ كُلُّهُمْ مِنَ الْمَشْرِقِ إِلَى الْمَغْرِبِ عَلَى الْإِيمَانِ بِالْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ الَّتِي جَاءَتْ بِهَا الثَّقَاتُ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي صِفَةِ الرَّبِّ ﷻ ، مِنْ غَيْرِ

(١) تفسير القرطبي: ١٨/٤ .

(٢) اعتقاد أهل السنة: ٢٩٧/٣ .

(٣) اعتقاد أهل السنة: ٢٩٧/٣ .

(٤) اعتقاد أهل السنة: ٢٩٨/٣ .

تغيير، و لا وصفٍ ولا تشبيه، فمن فسر شيئاً من ذلك فقد خرج مما كان عليه النبي ﷺ وفارق الجماعة، فإنهم لم يصفوا ولم يفسروا، ولكن أفتوا بما في الكتاب والسنة^(١).

وأما الخلف المتأخرون فأجازوا تأويله بشرط أن لا يكون بما لا يليق بجلال الله العظيم الذي جاء في شأنه: " لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ " كما تأولوا الاستواء بالاستقرار، أو بالارتفاع، أو القصد؛ وكما تأولوا النفس والوجه بالذات ؛ وتأولوا اليد بالقُدرة؛ وتأولوا نزوله ومجيئه تعالى بمجيء أمره، أو عذابه، وما إلى ذلك من التأويلات، ولكنَّ الأسلم والأحوط هو مذهب السلف الذين اختاروا سبيل التفويض والتسليم في صفات الله الباري دونها تفسير، وتأويل، ووصف، وتشبيه .

إفادة : وفي هذا الباب رسالة جامعة نافعة للشيخ الفقيه الإمام أشرف علي التهانوي، لا يزيد عدد أوراقها على ثمانية أوراق، ولكنها حاوية على أطراف الموضوع وجوانبه ، أسماها " التَّوَّاجُّهُ بِمَا يَتَعَلَّقُ بِالتَّشَابُهِ " .



الفصل الثاني

في النسخ والمنسوخ

ومن الجدير بالذكر في ثانيا دراسات القرآن وتفسيره : أن معرفة النسخ والمنسوخ من الآيات مما يجب على من يفسر القرآن الكريم، ولقد قال الأئمة : إنه لا يجوز لأحد أن يتعاطى ويحاول تفسير القرآن الكريم إلا بعد أن يعرف النسخ والمنسوخ من الآيات، وبعد أن يخكم هذا العلم ، وأن من تكلم في شيء من الكتاب الكريم، ولم يعلم النسخ والمنسوخ كان علمه ناقصاً ؛ لأنه يخلط الأمر بالنهاي والإباحة بالخطر.

وقد ذكروا في كتبهم ما جرى بين علي عليه السلام وعبد الرحمن بن داب الواعظ من القصة، وحاصلها أن علياً عليه السلام دخل يوماً المسجد الجامع بالكوفة، و رأى فيه رجلاً يعرف بعبد الرحمن بن داب ، قد تخلق الناس عليه يسألونه؛ وهو يخلط الأمر بالنهاي والإباحة بالخطر، فقال علي عليه السلام : أتعرف النسخ من المنسوخ؟ قال : لا ، قال : هلك وأهلك ، ثم أخذ بأذنه ففتلها ، وقال : لا تقص في مسجدنا بعد . ويروى مثله عن عبد الله بن عمر و ابن عباس عليه السلام^(١).

فعرف مما سبق أن معرفة النسخ والمنسوخ من أهم ما يجب على المفسر وأنه لا يجوز الكلام في تفسير القرآن إلا بعد معرفته .

(١) النسخ والمنسوخ للمقرئ : ١٨، والنسخ والمنسوخ لابن حزم : ٥ ، وقلائد المرجان للكرمي : ٢٠، والنسخ والمنسوخ للنحاس : ٨٤٨.

✽ اتفاق أهل الملل إلا اليهود على جواز النسخ

ومتما يلائم الموضوع أن الاتفاق واقع بين جميع طوائف المسلمين على جواز النسخ، ووقوعه في كلام الله تعالى، إلا ما حُكي عن أبي مسلم الأصبهاني من القول بعدم الوقوع، وكذا أجمع على جوازه جميع أهل الملل والشرائع إلا اليهود؛ فإنهم قالوا: إنه لا يجوز النسخ في كلام الله تعالى ظناً منهم أنه بداء. والبداء (بفتح الباء): هو ظهور رأي بعد أن لم يكن؛ واستصواب شيء علم بعد أن لم يعلم، وهو مستحيل في حقه ﷺ. وأجاب عنه علماء الإسلام: بأن هذا ظن منهم باطل، والنسخ ليس بداء في شيء؛ بل هو تحويل العباد من حكم إلى حكم آخر، إصلاحاً لأحوالهم، وتركياً لنفوسهم، وإرشاداً لهم إلى مصالحهم؛ فإن المقصود من التشريع تحقيق مصالح العباد؛ ومصلحتهم قد تتغير بتغير الأحوال والظروف، والحكم قد يُشرع لتحقيق مصالح اقتضتها أسباب، فإذا زالت هذه الأسباب فلا مصلحة في بقاء الحكم.

✽ الفرق بين النسخ والبداء

قال الإمام أبو جعفر النحاس في كتابه "الناسخ والمنسوخ":

"الفرق بين النسخ والبداء: أن النسخ تحويل العباد من شيء قد كان حلالاً فيحرم، أو كان حراماً فيحلل، أو كان مطلقاً فيحظر، أو كان محظوراً فيطلق، أو كان مباحاً فيمنع، أو كان ممنوعاً فيباح إرادة صلاح العباد. وقد علم الله ﷻ العاقبة في ذلك، وعلم وقت الأمر به أنه سينسخه إلى ذلك الوقت، فكان المطلق على الحقيقة غير المحظور - إلى أن قال - : كان الأول المنسوخ حكمة وصواباً، ثم نسخ وأزيل بحكمة وصواب، كما تُزال الحياة بالموت، وكما تُنقل الأشياء، فلذلك لم يقع النسخ في الأخبار لما فيها من الصدق والكذب، وأما البداء فهو ترك ما عزم عليه، كقولك: امض إلى فلان اليوم، ثم تقول: لا تمض إليه، فيدو لك عن القول الأول، وهذا يلحق البشر لنقصانهم،

وكذا إذا قلت : أزرع كذا في هذه السنة، ثم قلت : لا تفعل، فهذا البداء^(١).

قلتُ : ونظيره العملي ما نُشاهدُ من أمر الطبيب حيث يفحص المَرَضَ و يَصِفُ دواءً ؛ ثم يُغَيِّرُ الوصفةَ بعد أيامٍ أو أسبوعٍ ؛ لأنه يَعْلَمُ أَنَّ هذا المرضَ يقتضي لإزالته أولاً دواءً لا يُوافِقُ طبيعةَ المريضِ بعد أيامٍ أو أسبوعٍ ؛ ثم يقتضي دواءً آخر لا يُوافِقُ إلا بعد الأيامِ أو الأسبوعِ ، فهل هذا يُسمَّى بداءً ؟ لا ، وكذلك النسخ لا يُسمَّى بداءً .

✽ النسخ في اللغة والاصطلاح

والنسخ له معنيان عند أرباب اللسان:

١- الإزالة والإبطال على جهة الانعدام ، ومنه قوله تعالى: ﴿فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ﴾ [الحج: ٥٢] ومنه قولهم : نَسَخَ الشَّيْبُ الشَّبَابَ ، وَنَسَخَتِ الشَّمْسُ الظِّلَّ: أي أذهبتَه .

٢- الإزالة على جهة الانتقال ، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا نَسْتَنْسِخُ مَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ [الجاثية: ٢٩] ومنه قولك : نَسَخْتُ الْكِتَابَ : أي نَقَلْتُهُ .

و أما النسخ في الاصطلاح فقد وقع الخلاف فيه بين العلماء ، فقال بعضهم : إنه رَفَعُ الْحُكْمِ بعد ثبوته . وقال بعضهم : إنه بيانُ انتهاءِ مُدَّةِ الْعِبَادَةِ . وقيل : هو انقضاءُ الْعِبَادَةِ التي ظاهرها الدوام . وقيل وهو قول الحنفية : هو بيانُ لَمَدَةِ الْحُكْمِ الْمَطْلُوقِ الَّذِي كَانَ مَعْلُومًا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى ، إِلَّا أَنَّهُ تَعَالَى أَطْلَقَهُ ، فَصَارَ ظَاهِرُهُ الْبَقَاءُ فِي حَقِّ الْبَشَرِ ، فَكَانَ تَبْدِيلًا فِي حَقِّنَا ، بَيَانًا فِي حَقِّ صَاحِبِ الشَّرْعِ^(٢).

(١) الناسخ والمنسوخ للنحاس: ٦٣.

(٢) انظر : الحسامي: ٧٨ ، ونور الأنوار : ٢١٠ ، نهاية السؤل للأسنوي : ٢٣٦ ، والناسخ =

ثم ههنا أبحاثٌ في شروط النسخ، و في أقسامه، و أقسام الناسخ والمنسوخ، و فيما يدخل فيه النسخ، و فيما يجوز أن يكون ناسخاً، و غير ذلك، و ليس هذا موضعه ^(١)، وإنما موضعه كتب أصول الفقه . ونحن نذكر ههنا أشياء يليق بنا أن نتعرف عليها في هذا المقام .

❁ أقسامُ المنسوخ

ذكر العلماء : أن النسخ على ثلاثة أنواع :

١- ما نُسخَ خطُّه وحُكِّمَ ، وبتعبير آخر: ما نُسخَ تلاوته وحُكِّمَ جميعاً، و مثاله ما أخرجه أبوداود في ناسخه ، وابن المنذر، وابن الأنباري في المصاحف، وأبوذر الهروي في فضائله ، عن أبي أمامة بن سهل بن حنيف : أن رهطاً من أصحاب النبي ﷺ أخبروه أنه قام رجلٌ منهم من جوف الليل ، يريد أن يفتح سورة كان قد وعّاها، فلم يقدر منها على شيء إلا بسم الله الرحمن الرحيم ، فأتى باب النبي ﷺ حين أصبح يسأل النبي ﷺ عن ذلك ، جاء آخرٌ وآخر حتى اجتمعوا ، فسأل بعضهم بعضاً ما جمعهم ؟ ، فأخبر بعضهم بعضاً بشأن تلك السورة ، ثم أذن لهم النبي ﷺ ، فأخبروه خبرهم ، وسألوه عن السورة، فسكت ساعة لا يرجع إليهم ، ثم قال : نُسخَتِ البارحة ^(٢) .

٢- ما نُسخَ خطُّه ورسمُه و بقي حكمُه ، و مثاله ما روي عن أمير المؤمنين عَمْر بن

= والمنسوخ لابن حزم ٦-٧ ، والناسخ والمنسوخ للمقري : ٨ ، وقلائد المرجان للكرمي : ٣٢ .

(١) انظر لهذه المباحث : نواسخ القرآن و المصنف من علم الناسخ والمنسوخ كلاهما لابن الجوزي، والكرمي، و ناسخ القرآن ومنسوخه لابن البارزي، وغيرها .

(٢) الدر المنثور : ١/ ٢٥٦ ، والكشف والبيان : ١/ ٢٥٤ ، وفتح القدير : ١/ ١٢٨ .

الخطاب ﷺ : أنه قال على المنبر في خطبته : كان فيما أنزل الله على النبي ﷺ آية الرجم (وهي - كما في بعض الروايات - : الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنَيَا فَارْجُمُوهُمَا الْبَتَّةَ) ، فقرأناها وَوَعَيْنَاهَا وَعَقَلْنَاهَا ، ورجم رسول الله ﷺ ورجمنا إلخ^(١) .

٣- ما نُسخَ حكمه وبقِيَ رسمه وخطُّه ، وهذا القسم هو الذي فيه الكتب المؤلَّفة ، ومن ذلك كثيرٌ في القرآن الكريم ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَالَّتِي يَأْتِيكِ الْفَحِشَةُ مِنْ نِسَائِكَ فَاسْتَشْهِدُوا عَلَيْهِنَّ أَرْبَعَةً مِنْكُمْ فَإِنْ شَهِدُوا فَأَمْسِكُوهُنَّ فِي الْبُيُوتِ حَتَّى يَتَوَفَّيَهُنَّ الْمَوْتُ أَوْ يَجْعَلَ اللَّهُ لَهُنَّ سَبِيلًا ۝١٥ ﴾ [النساء]

❁ أنواع النسخ

النسخ في الشرع له تقسيمآتٌ :

تقسيمٌ أوَّلٌ : وباعتباره ينقسم إلى نوعين : الصريح والضمني :

١- النسخُ الصَّريحُ : هو أن يُنصَّ الشارعُ صراحةً في تشريعه اللاحق على إبطال تشريعه السابق ، وهذا قليلٌ بالنسبة إلى النسخ الضمني . ومثاله من القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا النَّبِيُّ حَرَضَ الْمُؤْمِنِينَ عَلَى الْقِتَالِ إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَبِيرُونَ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ يَغْلِبُوا أَلْفًا مِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ ۝٦٥ أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ عَنَّا وَعَلِمَ أَنَّ فِيكُمْ ضَعْفًا فَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ مِائَةٌ صَابِرَةٌ يَغْلِبُوا مِائَتَيْنِ وَإِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ أَلْفٌ يَغْلِبُوا أَلْفَيْنِ بِإِذْنِ اللَّهِ وَاللَّهُ مَعَ الصَّابِرِينَ ۝٦٦ ﴾ [الأنفال] .

(١) رواه البخاري: ٦٣٢٨، ومسلم: ٣٢٠١، والترمذي: ١٣٥٢، وأبوداود: ٣٨٣٥، وابن

ماجه: ٢٥٤٣، وأحمد: ٢٦٥، ومالك: ١٢٩٧، والدارمي: ٢٢١٩.

ومثاله من الحديث قول الرسول ﷺ: كُنْتُ مَهَيْتُكُمْ عَنْ زِيَارَةِ الْقُبُورِ، فَقَدْ أَذِنَ لِحَمْدٍ فِي زِيَارَةِ قَبْرِ أُمِّهِ، فَرُزُّوْهَا؛ فَإِنَّهَا تُذَكِّرُ الْآخِرَةَ^(١).

٢- النسخ الضمني: وهو أن لا ينص الشارع صراحة في تشريعه اللاحق على إبطال تشريعه السابق، ولكن يشرع حكماً معارضاً لحكمه السابق. وهذا القسم من النسخ كثير في الشرع، ومثاله ما قال الله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٨٠] فإنه منسوخ بما قال تعالى في مقام آخر: ﴿يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ﴾ [النساء: ١١] فالأول دل على أن المرأة يجب عليه الوصية للوالدين والأقربين من ماله المتروك، إذا حضره الموت، والثاني يدل على أن الله تعالى نفسه قسم الميراث بين ورثة الميت حسبما اقتضته الحكمة الربانية، فالأول يكون منسوخاً بالثاني، ولكن الله تعالى لم يصرح بأنه نسخ ذلك.

تقسيم ثانٍ: وباعتباره له قسمان: النسخ الكلي والنسخ الجزئي:

١- النسخ الكلي: وهو أن يبطل الشارع حكماً شرعاً سابقاً، إبطالاً كلياً بالنسبة إلى كل فرد من أفراد المكلفين؛ كما أبطل عدّة الوفاة على المرأة المتوفى عنها زوجها حولاً كاملاً باعتدادها بأربعة أشهر وعشراً.

٢- النسخ الجزئي: وهو أن يشرع الحكم عامّاً شاملاً كل فرد من أفراد المكلفين؛ ثم يلغي هذا الحكم بالنسبة لبعض الأفراد، أو يشرع الحكم مطلقاً، ثم يلغي بالنسبة لبعض الحالات. مثال ذلك قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَرْبَعَةِ

شُهَدَاءَ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴿ [النور: ٤] وهذا يدلُّ على أنَّ قاذِفَ المحصَّنة الذي لم يُقَمَّ بَيِّنَةٌ على ما قذف به ؛ يُجْلَدُ ثمانين جَلْدَةً ، سواءً كان القاذِفُ زوجها أم غيره ، و قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ يَزْمُونَ أَرْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ فَشَهَدَةُ أَحْدِهِمْ أَرْبَعُ شَهَدَاتٍ بِاللَّهِ إِنَّهُ لَمِنَ الصَّادِقِينَ ﴾ ﴿٦﴾ [النور] وهو يدلُّ على أنَّ القاذِفَ إذا كان الزوجُ لا يُجْلَدُ بل يتَلَاَعَنُ هو وزوجته، فهذا نسخٌ بالنسبة إلى بعض أفراد المكلفين، وهم الأزواج.

❁ فوائدٌ مُهمَّة

ثم ههنا فوائدٌ فيما نحن بصدده :

الفائدة الأولى : وههنا يتوجَّه سُؤالان :

الأوَّلُ : ما هي الحكمةُ في بقاء الخطِّ و التلاوة مع نسخ الحكم ؟ فأجاب السيوطي عن ذلك بوجهين : أحدهما : أنَّ القرآن كما يُتلى ليعرَفَ الحكمُ منه والعملُ به، كذلك يُتلى لكونه كلامَ الله، فيُتَابُ عليه، فتركت التلاوةُ لهذه الحكمة، والثاني : أنَّ النسخَ غالباً يكونُ للتخفيف، فأبقيت التلاوةُ تذكيراً للنعمة ورفع المشقة ^(١).

والثاني : ما الحكمةُ في نسخ التلاوة والخطِّ مع بقاء الحكم ؟ والجوابُ عنه ما قال صاحب الفنون - على ما نقله الشيخ السيوطي - : إنَّ ذلك ليُظْهَرَ مقدارُ طاعةِ هذه الأمة في المُسَارَعَةِ إلى بذل النفوس بطريق الظنِّ، من غير استيفصالٍ لطلبِ طريقٍ مقطوعٍ به، فيسرِّعونَ بأيسر شيء كما سارعَ الخليلُ إلى ذبح ولده بمنامٍ ،

والمنام أدنى طريق الوحي^(١).

وقال السيوطي في سبب نسخ الآية : "الشَيْخُ وَالشَّيْخَةُ إِذَا زَنِيَا فَارْجُوهُمَا الْبَتَّةَ" :
 إِنَّ سَبَبَ النِّسْخِ التَّخْفِيفُ عَلَى الْأُمَّةِ بَعْدَ اشْتِهَارِ تَلَاوتِهَا وَكِتَابَتِهَا فِي الْمَصْحَفِ ، وَإِنْ
 كَانَ حَكْمُهَا بَاقِيًا ؛ لِأَنَّ الرَّجْمَ أَثْقَلَ الْأَحْكَامِ ، وَأَشَدُّهَا ، وَأَغْلَظُ الْحُدُودِ ، وَفِيهِ الْإِشَارَةُ
 إِلَى نَدْبِ السِّرِّ^(٢).

قُلْتُ : إِنَّ هَذَا الْوَجْهَ لَا يَطْرُدُ فِي كُلِّ مَا نُسِخَ تَلَاوُثُهُ وَبَقِيَ حَكْمُهُ ؛ بَلْ يَجْرِي هَذَا
 فِيهِ فِيهِ تَشْدِيدٌ وَتَغْلِيظٌ كَمَا فِي الرَّجْمِ ، وَأَمَّا فِي غَيْرِهَا كَقَوْلِهِ ﷺ : "جَاهِدُوا كَمَا جَاهَدْتُمْ
 أَوَّلَ مَرَّةٍ" وَقَوْلِهِ ﷺ : "إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ وَالَّذِينَ يُصَلُّونَ فِي الصُّفُوفِ
 الْأُولَى" فَحِينَئِذٍ الْحِكْمَةُ هِيَ مَا قَالَ صَاحِبُ الْفُنُونِ .

الفائدة الثانية : تَصَارَعَتْ آرَاءُ الْعُلَمَاءِ فِي تَعْدَادِ الْآيَاتِ الْمُنْسُوخَةِ ، فَالْمُتَقَدِّمُونَ
 مِنَ الْمُفَسِّرِينَ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ الْآيَاتِ الْمُنْسُوخَةَ تَبْلُغُ إِلَى خَمْسِ مِائَةِ آيَةٍ ، لَمَّا فِي اصْطِلَاحِهِمْ مِنَ
 الْعُمُومِ فِي مَعْنَى النِّسْخِ بِالنِّسْبَةِ إِلَى اصْطِلَاحِ الْمُتَأَخِّرِينَ ؛ فَإِنَّ عِنْدَهُمُ النِّسْخَ بِمَعْنَى "إِزَالَةِ
 شَيْءٍ بَشِيءٍ" فَمَعْنَى النِّسْخِ عِنْدَهُمْ - كَمَا يَقُولُهُ الشَّاهُ وَلِي اللَّهِ الْمُحَدِّثُ الدَّهْلَوِيُّ - : إِزَالَةُ
 بَعْضِ أَوْصَافِ الْآيَةِ بِآيَةٍ أُخْرَى ، سَوَاءٌ كَانَ ذَلِكَ بَيَانِ انْتِهَاءِ مُدَّةِ الْعَمَلِ ، أَوْ بِصَرْفِ
 الْكَلَامِ عَنِ الْمَعْنَى الْمُتَبَادِرِ إِلَى غَيْرِ الْمُتَبَادِرِ ، أَوْ بَيَانِ كَوْنِ الْقَيْدِ اتِّفَاقًا ، أَوْ بِتَخْصِيصِ عَامٍ ،
 أَوْ بَيَانِ الْفَارَقِ بَيْنَ الْمَنْصُوصِ وَبَيْنَ مَا قِيسَ عَلَيْهِ ظَاهِرًا ، أَوْ بِإِزَالَةِ عَادَةٍ مِنَ الْعَادَاتِ
 الْجَاهِلِيَّةِ ، أَوْ بَرَفْعِ شَرِيعَةٍ مِنَ الشَّرَائِعِ السَّابِقَةِ^(٣).

(١) الإِتْقَانُ: ٢/ ٣٢.

(٢) الإِتْقَانُ: ٢/ ٣٤.

(٣) الْفُوزُ الْكَبِيرُ: ٥١.

وأما المتأخرون فذهبوا - حسب اصطلاحهم في معنى النسخ - إلى أن المنسوخات قليلة ، وبالرغم من ذلك أوصلها بعضهم إلى مائتين وثمان و ثلاثين آية ، أو مائتين وتسع و أربعين آية ، كما تجد ذلك في (الناسخ والمنسوخ) للمقرئ ، و (ناسخ القرآن و منسوخه) لابن البارزي .

و لكن في ذلك نظراً ، فإن الذي أورده المكثرون - على ما يقوله العلامة السيوطي - أقسام : قسم ليس من النسخ في شيء ، ولا من التخصيص ، ولا له بها علاقة بوجه من الوجوه ، و قسم هو من قسم المخصوص لا من المنسوخ ، و قسم رفع ما كان عليه الأمر في الجاهلية ، أو في شرع من قبلنا ، أو في أول الإسلام ، ولم ينزل في القرآن ، كإبطال نكاح نساء الآباء ، و قسم رفع ما كان في أول الإسلام ، و هذا النوع إدخاله في المنسوخ أوجه مما قبله . قال الإمام السيوطي : إذا علمت ذلك فقد خرج من الآيات التي أورده المكثرون ، الجُم الغفير . ثم حرّر المنسوخ طبقاً لما قاله الشيخ ابن العربي القاضي المالكي ، فأوصله إلى عشرين آية ، كما يظهر من الإقتان ، ونازعه في أكثرها الإمام الدهلوي في الفوز الكبير ^(١) .

الفائدة الثالثة : حكي الإمام السيوطي : عن ابن الحصار أنه قال : إنها يُرجع في النسخ إلى نقلٍ صريحٍ عن رسول الله ﷺ أو عن صحابيٍ يقول : آية كذا نسخت كذا ، قال : ابن الحصار : وقد يُحكم به عند وجود التعارض المقطوع به ، مع علم التاريخ ليُعرف المتقدم والمتأخر . قال : ولا يُعتمد في النسخ قول عوام المفسرين ؛ بل ولا اجتهد المجتهدين من غير نقلٍ صحيح ، و لا معارضة بيّنة ؛ لأنّ النسخ يتضمّن رفع حكم وإثبات حكم تقرر في عهده ﷺ ، و المعتمد فيه النقل والتاريخ ، دون الرأي والاجتهاد .

(١) انظر : الإقتان : ٢٩-٣٠ ، و الفوز الكبير : ٥٢-٦٠ .

قال : و الناس في هذا بين طرفي نقيض ، فمن قائل لا يقبل في النسخ أخبار الآحاد العدول ، ومن متساهل يكتفي فيه بقول مفسر أو مجتهد ، و الصواب خلاف قولهما ^(١) .

الفائدة الرابعة : لاختلاف بين العلماء في جواز نسخ القرآن بالقرآن ، و نسخ السنة بالسنة ، واختلفوا في جواز نسخ القرآن بالسنة ، ونسخ السنة بالقرآن بين مجيز ومانع .

فالإمام الشافعي قال بعدم الجواز في الصورتين ، واستدل عليه بوجوه :

الأول : بقوله تعالى : ﴿ مَا نَسَخَ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلَهَا ﴾ [البقرة: ١٠٦] وذلك يتحقق في الآيتين أو السنتين ، فإن السنة ليست كمثل الكتاب ولا بخير منه . و أجيب عنه بأن المراد بالخير والمثل ، الخير والمثل من ناحية النفع والثواب ، لا من ناحية اللفظ ، وجائز أن تكون السنة خيراً ، أو مثلاً له من هذه الناحية .

والثاني : بقوله تعالى : ﴿ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَبْدِلَهُ مِنْ تِلْقَائِي نَفْسِي ﴾ [يونس: ١٥] وأجيب عنه بأن النسخ وإن كان بالسنة ، فليس من عند النبي ﷺ ، بل من عند الله ، لأنه لا ينطق عن الهوى ، إن هو إلا وحي يوحى .

والثالث : بأنه لو جاز نسخ الكتاب بالسنة تهيأت الفرصة للطاعين في الكتاب والسنة ، ويقولون : كذب الله رسوله ، فكيف نصدق قوله ؟ وأجيب عنه بأن مثل هذا الطعن لا مفر عنه في نسخ السنة بالكتاب أيضاً ؛ بل هو صادر من السفهاء الجاهلين ، فلا يُعْبَأُ به .

وَذَهَبَ الْإِمَامُ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى الْجَوَازِ فِي الصَّوْرَتَيْنِ ، وَاسْتَدَلَّ عَلَيْهِ بِأَدَلَّةٍ :

الْأَوَّلُ: بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤]
وَالنَّسْخُ فِي الْحَقِيقَةِ بَيَانُ مَدَّةِ الْمَنْسُوخِ ، فَاقْتَضَتْ الْآيَةُ قَبُولَ هَذَا الْبَيَانِ مِنَ
الرَّسُولِ ﷺ .

وَالثَّانِي: بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]
وَالنَّسْخُ هُوَ بَيَانُ مَدَّةِ الْمَنْسُوخِ فَهُوَ مِمَّا آتَاهُ الرَّسُولُ ، فَيَلْزِمُ قَبُولَهُ .

وَالثَّالِثُ: بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ
عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣] ، فَالْآيَةُ تُقْتَضِي مِمَّا أَنْ تَقْبَلَ قَوْلُهُ فِي صَدْدِ النَّسْخِ أَيْضاً
كَمَا عَلَيْنَا أَنْ نَتَّبِعَهُ فِي غَيْرِهِ ^(١) .

وَأَمَّا الْأَمْثَلَةُ الَّتِي سَرَدَهَا عَلَمَاؤُنَا الْحَنْفِيُّ فِي هَذَا الصَّدَدِ ، فَلَا تَخْلُو عَنْ مَقَالٍ كَمَا
مَثَّلُوا لِنَسْخِ الْقُرْآنِ بِالسُّنَّةِ بَايَةَ الْوَصِيَّةِ ، وَهِيَ ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ
إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة: ١٨٠] .

وَلَا يَخْلُو عَنْ مَقَالٍ ؛ لِأَنَّ النَّسْخَ هَهُنَا إِنَّمَا ثَبَتَ بَايَةَ الْمِيرَاثِ لَا بِالسُّنَّةِ .

وَكَذَا مَثَّلُوهُ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكَ الْنِسَاءُ مِنْ بَعْدُ﴾ [الأحزاب: ٥٢] وَفِيهِ
إِشْكَالٌ ؛ لِأَنَّهُ نُسْخٌ بِالْآيَةِ الَّتِي قَبْلَهَا فِي التَّلَاوَةِ ، وَهُوَ قَوْلُهُ: ﴿إِنَّا أَهْلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ
الَّتِي آتَيْتَ أَجُورَهُنَّ﴾ [الأحزاب: ٥٠] .

(١) انظر البحث في نواسخ القرآن لابن الجوزي: ٢٥ ، والناسخ والمنسوخ للكرمي: ٣٢ ،

ولذا قال الملا جيون رحمه الله تعالى في كتابه أصول الفقه الحنفي المسمى بـ :
 "نور الأنوار في شرح المنار" :

" وهكذا كل ما أوردوا في نظير نسخ الكتاب بالسنة فقد وجدنا فيه نسخ
 الكتاب بالكتاب بقطع النظر عن السنة " (١).

ومما لا بد من الإشارة إليه أن ما قاله الإمام أبو حنيفة من جواز نسخ الكتاب
 بالسنة، فالمراد به الأخبار المتواترة، لا الأحاد.

قال العلامة عبد الوهاب الخلاف في "علم أصول الفقه" :

"الأصل العام أن النص لا ينسخه إلا نص في قوته أو أقوى منه، وعلى هذا
 فنصوص القرآن قد ينسخ بعضها بعضاً، وقد تُنسخ بالسنة المتواترة؛ لأنها قطعية وفي
 قوة واحدة، وعلى هذا لا يُنسخ نص قرآني، أو سنة متواترة بسنة غير متواترة، أو قياس؛
 لأن الأقوى لا يُنسخ بما هو أقل منه قوة" (٢).



(١) نور الأنوار: ٢١٧.

(٢) علم أصول الفقه للخلاف: ٢٢٧-٢٢٨.

الْفَصْلُ الثَّالِثُ

مُنَاسَبَةُ الْآيَاتِ وَالسُّورِ

من أهم مباحث التفسير مبحثُ مُناسَبَةِ الْآيَاتِ وَالسُّورِ، وقد اعتنى به جماعةٌ من العلماء، فصنّفوا فيه كتباً، منهم الشيخ أبو جعفر بن الزبير، والعلامة برهان الدين البقاعي، والشيخ العلامة جلال الدين السيوطي، وغيرهم. وقد رأيتُ جزءاً لطيفاً في مناسَبَةِ الْآيَاتِ وَالسُّورِ للشيخ العلامة أشرف علي التهانوي، باسم ”سبق الغايات في مناسَبَةِ الْآيَاتِ“ وكذا أكثرُ هو من ذكّر المناسَبَةِ بين الْآيَاتِ وَالسُّورِ في تفسيره ”بيان القرآن“.

هل بين الْآيَاتِ وَالسُّورِ مناسَبَةٌ؟

وقد وقع البحثُ في: هل بين الْآيَاتِ وَالسُّورِ مناسَبَةٌ بحيث يرتبط بعضها ببعض، ويكون الكلامُ كالكلمة الواحدة، مُتَّسِقَةً المعاني مُتَّظِمَةً المباني؟

فاختلف فيه العلماء - بعد اتفاقهم على أنّ هذا العلم لم يتكلم فيه الصحابةُ والتابعون، وإنما هو علمٌ حادثٌ - فقال بعضهم: المناسَبَةُ في الْآيَاتِ وَالسُّورِ لا تُوجَدُ في كلّ موضع من القرآن؛ لأنّ القرآن نَزَلَ في نيف وعشرين سنةً في أحكامٍ مختلفةٍ شَرَعَتْ لأسبابٍ مُتَّخِلِفَةٍ حسب ما تقتضيه الأوضاعُ والظروفُ، ومثله لا يرتبطُ بعضُه ببعض.

وينفع لك في هذا المقام مثلاً بيّنه الشيخ العلامة أشرف علي التهانوي، فقال:

القرآن كالرسالة المشتملة على أنواع من المضامين، ولا تكون فيها - على الأغلب - مناسبة، كذلك القرآن هو خطابٌ من الله تعالى إلى عباده، يشتمل على أنواع من الأحكام والمضامين حسب ما تقتضيه فطرتهم، فطلبُ المناسبة بين الآيات والسور كطلبُ المناسبة في الخطب والرسائل .

وقال الشيخ عز الدين بن عبد السلام: " المناسبة علمٌ حسنٌ، لكن يُشترطُ في حُسن ارتباط الكلام أن يقع في أمر مُتحدٍ مُرتبطٍ أوَّلُه بآخره، فإن وقع على أسبابٍ مختلفة لم يقع فيه ارتباطٌ، ومن رَبطَ ذلك فهو مُتكلِّفٌ بما لا يقدِرُ عليه، إلّا يربطُ ركيك يُصانُ عن مثله حسنُ الحديث فضلاً عن أحسنه ^(١) .

وذهب بعض الأئمة إلى أن المناسبة بين الآيات والسور توجد، وهو علمٌ شريفٌ ينبغي الاعتناء به .

قال الإمام السيوطي: و علمُ المناسبة علمٌ شريفٌ قلَّ اعتناءُ المُفسِّرين به لدقَّتِه، ومَن أكثرَ منه الإمامُ فخرُ الدين الرازي . وقال ابن العربي: ارتباطُ أي القرآن بعضها ببعض ؛ حتى يكون كالكلمة الواحدة مُتسقة المعاني مُتنظمة المباني ، علمٌ عظيمٌ لم يتعرَّض له إلا عالمٌ واحدٌ ، عمل فيه سورة البقرة .

وقال غيره كما في (الإتقان) : أوَّل من أظهرَ علمَ المناسبةِ الشيخُ أبو بكر النيسابوري ، وكان يقولُ إذا قُرئ عليه : لمْ جُعِلَتْ هذه الآيةُ إلى جنبِ هذه ؟ ما الحكمةُ في جعل هذه السورة إلى جنب هذه السورة ؟ وكان يزري على علماء بغداد لعدم علمهم بالمناسبة ^(٢) .

(١) البرهان: ٣٨/١، الإتقان: ١٣٨/٢ .

(٢) الإتقان: ١٣٨/٢ .

وقال الإمام الرازي في تفسير سورة البقرة: "وَمَنْ تَأَمَّلَ فِي لَطَائِفِ نَظْمِ هَذِهِ السُّورَةِ وَفِي بَدَائِعِ تَرْتِيبِهَا عَلِمَ أَنَّ الْقُرْآنَ كَمَا أَنَّهُ مُعْجَزٌ بِحَسَبِ فَصَاحَةِ أَلْفَاظِهِ، وَشَرَفِ مَعَانِيهِ، فَهُوَ أَيْضاً بِسَبَبِ تَرْتِيبِهِ، وَنَظْمِ آيَاتِهِ، وَلَعَلَّ الَّذِينَ قَالُوا: إِنَّهُ مُعْجَزٌ بِسَبَبِ أَسْلُوبِهِ أَرَادُوا ذَلِكَ، إِلَّا أَنِّي رَأَيْتُ جُمْهُورَ الْمُفَسِّرِينَ مُعْرِضِينَ عَنِ هَذِهِ اللَّطَائِفِ غَيْرَ مُتَنَبِّهِينَ لِهَذِهِ الْأَسْرَارِ، وَلَيْسَ الْأَمْرُ فِي الْبَابِ إِلَّا كَمَا قِيلَ:

وَالنَّجْمُ تَسْتَصْغِرُ الْأَبْصَارُ صُورَتَهُ * * وَالذَّنْبُ لِلطَّرْفِ لَا لِلنَّجْمِ فِي الصِّغَرِ ^(١)

وقال العلامة الزمخشري في (الكشاف): "وهذا الاحتجاج وأساليبه العجيبة التي ورد عليها مناد على نفسه بلسان طلق ذلق: أنه ليس من كلام البشر لمن عرف وأنصف من نفسه، فتبارك الله أحسن الخالقين ^(٢)."

ثم ليعلم أنه تناوَل هذا الموضوع الشيخ الزركشي والشيخ السيوطي تناوُلًا بسيطًا، وملخصه ما يلي: إنّ المناسبة في اللغة المشاكلة والمقاربة، ومرجعها في الآيات إلى معنى رابط بينها عام أو خاص؛ عقلي، أو حسي، أو خيالي، أو غير ذلك من العلاقات؛ أو التلازم الذهني كالسبب والمسبب، والعلة والمعلول، والنظيرين والضدّين، ونحوه، وفائدته جعل أجزاء الكلام بعضها آخذاً بأعناق بعض، فيقوي بذلك الارتباط ويصير التأليف حاله حال البناء المحكم المتلائم الأجزاء.

✻ المناسبة في الآيات وصورها

ثم لا يخفى أن ذكر الآية بعد الآية الأخرى لا يخلو إما أن يكون ظاهر الارتباط لتعلق الكلم بعضه ببعض، و عدم تمامه بالأولى، أو لكون الثانية للأولى تأكيداً،

(١) تفسير الرازي: ١٣٩/٧.

(٢) كشاف: ٥٣٢/٢.

أو تفسيراً، أو اعتراضاً، أو بدلاً، وهذا القسم لا كلام فيه .

وإما أن لا يظهر الارتباط بل يظهر أن كل جملة مستقلة، وأنها خلاف النوع المبدوء به، وهذا على صورتين: إما أن تكون معطوفة على الأولى أو لا، فإن كانت معطوفة فلا بد أن يكون بينهما جهة جامعة، كقوله تعالى: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي الْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنْزِلُ مِنَ السَّمَاءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾ [الحديد: ٤]، وقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْضِي وَيَصْطُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ [البقرة] للتضاد بين القبض والبسط، والولوج والخروج، والنزول والعروج، وشبه التضاد بين السماء والأرض. ومن هذا القبيل ما ورد من ذكر الرحمة بعد ذكر العذاب، والرغبة بعد الرهبة. وجرت بذلك عادة القرآن. وإن لم تكن معطوفة فلا بد من دعامة تؤذن باتصال الكلام، وهي قرائن معنوية تؤذن بالربط، وله أسباب:

١- التنظير: فإن إلحاق النظر بالنظير من شأن العقلاء، كقوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ﴾ [الأنفال: ٥] عقب قوله: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [الأنفال: ٤] فإنه تعالى أمر رُسوله أن يمضي لأمره في الغنائم على كره من أصحابه، كما مضى لأمره في خروجه من بيته لطلب العير، أو القتال على كره من أصحابه، والقصد أن كراهتهم لما فعله من قسمة الغنائم ككراهتهم للخروج، وقد تبين في الخروج الخير من الظفر، والنصر، والعز للإسلام، فكذا يكون في القسمة، فليطيعوا ما أمروا به، وليتركوا هوى أنفسهم .

٢- المضادة: كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا﴾ [البقرة] فإن أول السورة كان حديثاً عن القرآن، وأن من شأنه الهداية للقوم المؤمنين، فلما أكمل وصف المؤمنين عقب بحديث الكافرين، فبينهما جامع وهو يُسمى التَّضَادَّ.

٣- الاستطراد: وهو أن تترك ما كنت فيه، وتذكر الأمر الذي استطردت إليه مروراً كالبرق الخاطف، ثم تتركه وتعود إلى ما كنت فيه، كأنك لم تقصد. ومثاله: ﴿يَبْنِيْ عَادَمَ قَدْ اَنْزَلْنَا عَلَيْكَ لِيَّاسًا يُؤَرِّى سَوَاءَ تَكُمُ وَرَيْشًا وَلِيَّاسُ النَّقْوَى ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]، قال الزمخشري: هذه الآية واردة على سبيل الاستطراد عقب ذكر بدء السموات، وخصف الورق على آدم وحواء، إظهاراً للمنة فيما خلق من اللباس، ولما في العري وكشف العورة من المهانة والفضيحة، وإشعاراً بأن السرّ بابٌ عظيمٌ من أبواب التقوى.

٤ - حُسن التخلّص: وهي أن ينتقل ممّا ابتدأ به الكلام إلى المقصود على وجهٍ سهلٍ يختلّسه اختلاصاً دقيق المعنى، بحيث لا يشعر السامع بالانتقال من المعنى الأول، إلا وقد وقع عليه الثاني لشدة الالتئام بينهما، ومثاله ما قال تعالى في سورة الشعراء من حكاية قول إبراهيم عليه السلام: ﴿وَلَا تُخْزِنِي يَوْمَ يُبْعَثُونَ﴾ [الشعراء]، ثم تخلّص منه إلى وصف المعاد بقوله: ﴿يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ﴾ [الشعراء]، ثم ليُعلم أن بعضهم لا يفرّق بين الاستطراد والتخلّص، وبعضهم يفرّق بينهما كما أشرنا إليه في تعريفهما.

٥ - الانتقال: وهو يقربُ من التخلّص، ومثاله قوله تعالى في سورة صّ بعد ذكر الأنبياء: ﴿هَذَا ذِكْرٌ وَإِنَّ لِلْمُتَّقِينَ لَحُسْنَ مَآبٍ﴾ [صّ] فإنّ هذا القرآن نوعٌ من الذكر، فلما انتهى ذكر الأنبياء أراد أن يذكر نوعاً آخر، وهو ذكر الجنة وأهلها، ثم لما فرغ منه قال: ﴿هَذَا وَابَتْ لِلطَّغْيَيْنِ لَشَرَّ مَآبٍ﴾ [صّ] فذكر النار وأهلها.

٦ - حسن الطلب: وهو أن يخرج إلى الغرض بعد تقدّم الوسيلة، كقوله تعالى:

﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة] فَإِنْ قَبْلَهُ الْحَمْدُ وَالشَّاءُ، وَهُوَ وَسِيلَةٌ إِلَى الْخُطَابِ، فَلَمَّا فَرَّغَ مِنْهُ خَرَجَ إِلَى الْمَقْصُودِ ^(١).

❁ من الآيات ما أَشْكَلَتْ مناسبتُها

لَا يَعْزُبَنَّ عَنِ الْكَلِمِ أَنَّ مِنَ الْآيَاتِ مَا أَشْكَلَتْ مناسبتُها لما قَبْلَهَا، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى فِي سُورَةِ الْقِيَامَةِ: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ (١٦) إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ (١٧) فَإِذَا قَرَأَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ (١٨) ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ (١٩) [القيمة] فَإِنَّ السُّورَةَ مِنْ أَوَّلِهَا إِلَى آخِرِهَا فِي أَحْوَالِ الْقِيَامَةِ، وَهَذِهِ الْآيَاتُ لَيْسَتْ مِنْهَا، فَأَشْكَلَتْ مناسبتُها بما قَبْلَهَا وَمَا بَعْدَهَا، حَتَّى زَعَمَتْ الرَّاغِضَةُ أَنَّهُ سَقَطَ مِنَ السُّورَةِ شَيْءٌ، وَهُوَ زَعْمٌ بَاطِلٌ مَبْنِيٌّ عَلَى عَقِيدَتِهِمُ الزَّائِغَةِ مِنْ وَقُوعِ التَّحْرِيفِ فِي الْقُرْآنِ.

وَأَمَّا أَهْلُ الْحَقِّ، فَذَهَبَ مِنْهُمْ الْإِمَامُ الْقَفَّالُ إِلَى أَنَّ الْآيَاتِ نَزَلَتْ فِي الْإِنْسَانِ الْمَذْكُورِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يُبَيِّنُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ﴾ (١٣) [القيمة] وَفَسَّرَهَا بِأَنَّهُ يُعَرِّضُ عَلَيْهِ كِتَابَهُ الْمَشْتَمِلُ عَلَى أَعْمَالِهِ، فَإِذَا قَرَأَ تَلَجَّلَجَ خَوْفًا، فَأَسْرَعَ فِي الْقِرَاءَةِ، فَيُقَالُ لَهُ: لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ، إِنَّ عَلَيْنَا أَنْ نَجْمَعَ عَمَلَكَ، وَأَنْ نَقْرَأَ عَلَيْكَ، فَإِذَا قَرَأَنَاهُ عَلَيْكَ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ بِالْإِقْرَارِ بِأَنَّكَ فَعَلْتَ، ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَ أَمْرِ الْإِنْسَانِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِعُقُوبَتِهِ.

وهذا - كما قال الإمام السيوطي - يُخَالِفُ مَا ثَبَّتَ فِي الصَّحِيحِ: أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي تَحْرِيكِ النَّبِيِّ ﷺ لِسَانَهُ حَالَةَ نُزُولِ الْوَحْيِ عَلَيْهِ.

ولذا فقد ذكر الأئمة لها مناسبات:

(١) انظر: البرهان: ١/ ٣٥-٥٢، الإنقان: ٢/ ١٣٨-١٤١.

الأولى : أنه تعالى لما ذَكَرَ القيامةَ، وكان من أصل الدين المبادرة إلى العمل لها ، فنبّه على أنه قد يعترض على هذه المبادرة ما هو أجلّ منه، وهو الإصغاء إلى الوحي ، وتفهم ما يردُّ منه؛ لأن التشاغل بالحفظ قد يصدُّ عن ذلك، فأمر بأن لا يُبادر إلى التحفُّظ؛ لأن ذلك مضمون على ربّه، ثم لما انقضت الجملة المُعرِضة رَجَعَ الكلام إلى ما يتعلق بالإنسان المبدأ بذكره .

والثانية : أن عادة القرآن إذا ذَكَرَ الكتابَ المُشتملَ على أعمال العباد ، رَدَفَهُ بذكر الكتاب المُشتمل على الأحكام الدينية التي تنشأ عنها المحاسبة عملاً وتركاً، كما في سورة الكهف: ﴿ وَوَضَعَ الْكِتَابَ فَفَرَى الْمُجْرِمِينَ مُشْفِقِينَ مِمَّا فِيهِ ﴾ [الكهف: ٤٩] إلى أن قال: ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِلنَّاسِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ ﴾ [الكهف: ٥٤] وأمثله كثيرة في القرآن ^(١).

قلت : إنه ليس في هذا الوجه الأخير ما يُروى الغليل ؛ لأنه ليس فيه وجهُ المناسبة بتحرك اللسان بالقرآن، وهو الأهم ههنا .

والثالثة : قال الزركشي: هذا من باب قولك للرجل وأنت تُحدِّثه بحديث ، فينتقل عنك، ويُقبل على شيء آخر، فتقول له : أقبل عليّ، واسمع ما أقول، وافهم عني، ثم تصل حديثك، فلا يكون بذلك خارجاً عن الكلام الأوّل قاطعاً له، وإنما يكون به مُشوّقاً للكلام، وكان رسول الله ﷺ أمياً لا يقرأ ولا يكتب، وكان إذا نزل عليه الوحي، وسمع القرآن حرك لسانه بذكر الله، فقلّ له : تدبّر ما يؤحي إليك، ولا تتلقفه بلسانك ^(٢).

(١) الإتقان: ٢ / ١٤١.

(٢) البرهان: ١٤٨: ١.

قال الراقم : وقد خَطَرَ ببالي الفاتر وجهٌ آخرٌ في مناسبة هذه الآيات ، وهو أنه لما قال تعالى : ﴿ يُبْنِئُ الْإِنْسَانُ يَوْمَئِذٍ بِمَا قَدَّمَ وَأَخَّرَ ۚ ﴾ [القيمة] وكان معناه أنه يُجَبَّرُ، ويُجْزَى بِمَا قَدَّمَ ، وعَجَّلَ من الأعمال التي من شأنها التأخير، وبما أَخَّرَ من الأعمال التي من شأنها التقديم والتعجيل، نبه الله نبيه ﷺ على أن التعجيل بالقرآن لحفظه، وتحريك اللسان به لجمعه ليس عليك ، وإنما هو على ربك، وإنما عليك أن تُصغي إلى الوحي، وأن تعي ما يُنزلُ عليك من الآيات والأحكام، فلا يُناسِبُ لك أن تُقدِّم ما ليس عليك، وهو التعجيل بالقرآن، وتحريك اللسان به لحفظه، ولا ينبغي لك أن تُؤخِّرَ ما عليك، وهو الإصغاء إلى الوحي، ووَعِيه، وتفهمه، والله أعلم .

❖ الأمر الكلي في مناسبات الآيات

وهنا فائدةٌ بصدد المناسبة بين الآيات، ذكرها الإمام السيوطي ناقلاً عن بعض المتأخرين ، وهو هذا :

”الأمر الكلي المفيد لعرفان مناسبات الآيات في جميع القرآن، هو أنك تنظر الغرض الذي سيقت له السورة ، وتنظر ما يحتاج إليه ذلك الغرض من المقدمات، وتنظر إلى مراتب تلك المقدمات في القرب والبعد من المطلوب، وتنظر عند انجرار الكلام في المقدمات إلى ما يستتبعه من استشراف نفس السامع إلى الأحكام واللوازم التابعة له ، التي تقتضي البلاغة شفاء الغليل بدفع عناء الاستشراف إلى الوقوف عليها فهذا هو الأمر الكلي المهيمن على حكم الربط بين جميع القرآن ، فإذا عقلت تبيين لك وجه النظم مُفَصَّلاً بين كل آية وآية في كل سورة“^(١).

✽ المناسبةُ بينَ السُّورِ

وهذا الذي ذكرناه يتعلّقُ بالمناسبة في الآيات ، وأما المناسبةُ بين السُّور فقالوا :
إذا اعتبرتَ افتتاحَ كلِّ سورةٍ وجدته في غايةِ المناسبةِ لما خُتِمَ به السورةُ قبلَها، ثم هو
يُظهِرُ تارةً ، ويخفيُ أخرى .

وإليك أمثلةٌ من هذا وذاك ، أما الأول وهو المناسبة الظاهرة :

١- كافتتاح سورة البقرة بقوله : ﴿ اَلَمْ يَكُنْ ﴾ [البقرة] فإنّه إشارةٌ إلى
أَلَصِرْطَ الْمُسْتَقِيمَ الذي وَقَعَ في قوله تعالى: ﴿ اِهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ من
سورة الفاتحة .

٢- وكافتتاح سورة الحديد بقوله ﴿ سَبِّحَ لِلّٰهِ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَالْاَرْضِ ﴾ [الحديد : ١] فإنّه
مُنَاسِبٌ لختام سورة الواقعة بقوله : ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ الْعَظِيمِ ﴾ [الواقعة]
و أما الثاني وهو المناسبة الخفية :

١- كسورة الكوثر وسورة الماعون ، والمناسبة بينهما - على ما قال الإمام الرازي - أنّ
في سورة الماعون وَصَفَ اللهُ تَعَالَى الْمُنَافِقَ بِأَرْبَعَةِ أُمُورٍ : الْبُخْلُ ، وَتَرْكُ الصَّلَاةِ ،
وَالرِّيَاءِ ، وَمَنْعُ الْمَاعُونِ ، وَذَكَرَ فِي الْكُوثَرِ فِي مَقَابِلَتِهَا أَرْبَعَةَ أُمُورٍ : فِي مَقَابِلَةِ
الْبُخْلِ " الْكُوثَرُ " ، وَهُوَ الْخَيْرُ الْكَثِيرُ ، وَفِي مَقَابِلَةِ تَرْكِ الصَّلَاةِ " فَصَلَّ " ، وَفِي
مَقَابِلَةِ الرِّيَاءِ " لِرَبِّكَ " أي لِرِضَاةِ ، وَفِي مَقَابِلَةِ مَنْعِ الْمَاعُونِ " وَأَنْحَرْ " ، وَأَرَادَ بِهِ
التَّصَدُّقُ بِلُحُومِ الْأَضَاحِيِّ . قال : فاعتبر هذه المناسبة العجيبة ^(١) .

٢- وكسورة العلق والتين ، قال السيوطي في (أسرار ترتيب القرآن) : قال الخطابي :

(١) مفاتيح الغيب : ١١٨ / ٣٢ و حكاه السيوطي في أسرار ترتيب القرآن : ٢٠٠ .

لما اجتمع أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم على القرآن، ووضعوا سورة القدر عقب العلق، استدلوا بذلك على أن المراد بهاء الكناية في قوله: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾ الإشارة إلى قوله (اقرأ)، قال القاضي أبو بكر بن العربي وهذا بديع جداً^(١).

إفادة:

ونقل الإمام السيوطي عن بعض العلماء: "أن لترتيب وضع السور في المصحف أسباباً تُطلع على أنه توقيفي صادر عن حكيم، أحدها: بحسب الحروف كما في الحواميم، والثاني: موافقة أول السورة لآخرها قبلها كآخر الحمد في المعنى وأول البقرة، والثالث: للتوازن في اللفظ كآخر "سورة اللهب" وأول سورة الإخلاص، والرابع: لمشابهة جملة السورة لجملة الأخرى كسورة الضحى وسورة ألم نشرح"^(٢).



(١) أسرار ترتيب القرآن : ١٨٠.

(٢) الإتيقان: ١٤٣/٢.

الفَصْلُ الْإِتْبَاعُ الْمَكِّيَّ وَالْمَدَنِيَّ

لا يخفى أن من السُّور والآيات ما هي مكية وما هي مدنية ، والمكية منسوبة إلى مكة المكرمة ، والمدنية منسوبة إلى المدينة المنورة .

تعريفُ المكي والمدني

و أما المعنى المراد بالمكي والمدني، فإنَّ للعلماء في ذلك ثلاثة أقوال :

الأول : وهو أشهرها: أن المكي ما نَزَلَ قبل الهجرة، وإن كان نزوله بالمدينة ؛ والمدني ما نَزَلَ بعد الهجرة، وإن كان نزوله بمكة .

والثاني : أن المكي ما نَزَلَ بمكة، ولو بعد الهجرة؛ والمدني ما نَزَلَ بالمدينة، وأما ما نزل في ضواحي مكة من منى، وعرفات، والحديبية، فهو مكِّي؛ وما نزل في ضواحي المدينة من بَدْر، وأحد، و سلع ، فهو مدني .

الثالث: أن المكي ما وَقَعَ خطاباً لأهل مكة؛ والمدني ما وَقَعَ خطاباً لأهل المدينة ^(١).

والقول الأول هو المشهور، وعليه جرى رسمُ الجمهور من المفسِّرين وغيرهم كما يظهر لمن يَنْظُر في كُتُب التفسير .

(١) انظر البرهان : ١/ ١٨٧، والإتقان : ١/ ١٢، ومناهل العرفان : ١/ ١٣٥ وبعده.

ملحوظات هامة

ثم لا يفوتنا أن ننبّه القارئ الكريم إلى أن في صدد هذا الموضوع ملحوظات هامة لا ينبغي إهمالها وإهدارها ، يمكنني أن أبرزها فيما يلي :

الأولى : أن في بعض السور المكية آيات نزلت بالمدينة ؛ وكذا في السور المدنية آيات نزلت بمكة . قال ابن الحصار : كلُّ نوع من المكي والمدني منه آياتٌ مستثناةٌ، وقد ذكر الأمثلة من النوعين العلامة السيوطي في الإتقان .

الثانية : أن في العلم بالمكي والمدني فوائد :

١- أنه يُعَلِّمُ به المتأخّر من السور والآيات نُزُولًا ، وهو يُعِينُ على معرفة الناسخ من المنسوخ^(١) .

٢- قال الشيخ الزرقاني : إنه يُعَرِّفُ به تاريخُ التشريع وتدرُّجُه الحكيم بوجهٍ عامٍ، وذلك يترتب عليه الإيذان بِسُمُو السياسة الإسلامية في تربية الشعوب والأفراد .

٣- قال الزرقاني أيضاً : إنَّ من فوائده الثقة بهذا القرآن، وبُوصُوله إلينا سالماً من التغير والتحريف، ويدلُّ عليه اهتمام المسلمين به كلُّ هذا الاهتمام حتّى لَيَعْرِفُونَ، وَ يَتَنَاقَلُونَ ما نَزَلَ منه قبل الهجرة؛ وما نَزَلَ بعدها؛ وما نَزَلَ بالحضر؛ وما نَزَلَ بالسفر؛ وما نَزَلَ بالنهار؛ وما نَزَلَ بالليل؛ وما نَزَلَ بالشتاء؛ وما نَزَلَ بالصيف؛ وما نَزَلَ بالأرض؛ وما نَزَلَ بالسما إلى غير ذلك^(٢) .

(١) البرهان : ١/ ١٨٧ والإتقان : ١/ ٢٢ ومناهل العرفان : ١/ ١٣٨ .

(٢) مناهل العرفان : ١/ ١٣٨ .

قال الراقم: إن أمثلة الآيات الحضرية، والسفرية، والنهارية، والليلية، والشتائية، والصيفية، والأرضية، والسماوية، وغير ذلك مذكورة في الإتيان بشرح وبسط، فراجعه.

الثالثة: أنه ليس لمعرفة المكي والمدني طريق إلا السماع عن الصحابة والتابعين، بيد أن هناك علامات، وضوابط تُشيرُ إلى ما نزل بمكة؛ وما نزل بالمدينة. وهذا ما قاله الجعبري على ما حكاه العلامة السيوطي عنه: أن لمعرفة المكي والمدني طريقين: سماعيًا وقياسيًا^(١).

فالحاصل أن هناك منهجين في هذا الصدد: الأول: منهج سماعي يُستند فيه إلى الرواية الصحيحة عن الصحابة والتابعين الذين عاصروا الوحي وشاهدوا نزوله، أو عن التابعين الذين تلقوا عن الصحابة وسمعوا منهم كيفية النزول ومواقفه وأحداثه. والثاني: منهج قياسي اجتهادي يُستند فيه إلى خصائص المكي وخصائص المدني، وعلاماتها.

عَلَامَاتٌ يُعْرَفُ بِهَا الْمَكِّي وَالْمَدَنِي مِنَ السُّورِ

من تلك العلامات:

١- ما قال مجاهد وعلقمة: كلُّ سورةٍ فيها ”يا أيها الناس“ فهي مكية؛ وكلُّ سورةٍ فيها ”يا أيها الذين آمنوا“ فهي مدنية.

٢- ومنها ما قال عروة بن الزبير: كلُّ سورةٍ فيها ذكرُ الفرائضِ والسُّنَنِ؛ فإنها نزلت بالمدينة، وما كان فيها من ذكرِ الأممِ والقُرُونِ؛ فإنها نزلت بمكة.

٣- ومنها أن ما ذُكر فيها لفظ "كلّا"، أو حُرُوف هِجَائِيَّة ، أو فيها قِصَصُ الأنبياء فهي مكيّة سوى سورة البقرة ، و آل عمران ؛ وما فيها سجدة أو ذكرُ المنافقين فهي مدنية ^(١).

ولكنّ في إجراء هذه العلامات والضوابط على الإطلاق نظراً ظاهراً ، لأننا نجد من السور المكية ما فيها " يا أيها الذين آمنوا " كسورة البقرة ، وكذا نجد من السور المدنية ما فيها " يا أيها الناس " كسورة الحج على عكس ما سبق من العلامة. ولذا قال مكي - كما نقل في البرهان والإتقان - : هذا إنّما هو الأكثر وليس بعام ^(٢).

قال الزركشي: وهذا القول إن أخذ على إطلاقه ففيه نظر ؛ فإن سورة البقرة مدنية وفيها: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمْ﴾ وفيها ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ كُلُوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلْالًا طَيِّبًا﴾ وسورة النساء مدنية وفيها: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ﴾ وفيها: ﴿إِنْ يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ أَيُّهَا النَّاسُ﴾ وسورة الحج مكية وفيها: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ فإن أراد المفسرون أن الغالب ذلك فهو صحيح ^(٣).

فائدة : ذكر الإمام ابن شهاب الزهري في كتابه "تنزيل القرآن" : أن عدد ما أنزل بمكة خمس وثمانون سورة ، و عدد ما أنزل بالمدينة تسع وعشرون سورة ^(٤).



(١) انظر الإتقان: ١/ ٢٢-٢٣ ، مناهل العرفان: ١/ ١٥٩.

(٢) البرهان: ١/ ١٨٨ ، الإتقان: ١/ ٢٩.

(٣) البرهان: ١/ ١٨٨.

(٤) تنزيل القرآن: ٢٩.

إِلْفَضِلُ الْخَامِسِ

مَا يُوهِمُ التَّعَارُضَ وَالْاِخْتِلَافَ
وَمَوْقِفُ الْمَفْسِّرِ عِنْدَهُ

وما من شك أن كلام الله تعالى لا ريب فيه قطعاً ، ولا عيب فيه أصلاً ، ومن ضرورته أن لا يوجد فيه التعارض والاختلاف ، لأن ذلك يوجب الريب ، ويسبب العيب في الكلام ، وكلام الله تعالى منزّه عن ذلك ، ولذا قال تعالى : ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾ [النساء].

نعم إذا يتجوّل القارئ والناظر حول رياض القرآن الكريم قد يقع له ما يوهّم التعارض ، والاختلاف على الرغم من أنه منزّه عن ذلك ، وذلك لأنه لا يكون من أصحاب النظر الدقيق ، والفكر العميق ، ولا يكون من أرباب المعرفة بوجوه الإعجاز ، وأسرار البلاغة ، وأما أصحاب النظر الدقيق ، والفكر العميق ، وأرباب المعرفة الصحيحة ، والذوق السليم ، فليس عندهم ما يوهّم التعارض ، والاختلاف ، لا في الحقيقة ، ولا في الظاهر ، فالمفسّر في حاجة ماسّة إلى إزالة ما يوهّم التعارض لمن ليس له معرفة صحيحة ، وذوق سليم ، ونظر دقيق .

فائدة :

قد أفرّد هذا الموضوع بالتصنيف قطرب ، كما حكاه الزركشي والسيوطي ، وأفرده أيضاً بالتصنيف الشيخ محمد أمين الشنقيطي ، وسمّاه ”دفع إيهام الاضطراب عن آيات

الكتاب“، وصنّف فيه أيضاً أستاذي الشيخ العلامة أنور المظاهري حَفِظَهُ اللهُ تَعَالَى (الأستاذ بالجامعة أشرف العلوم بجنجوه) باللغة الأردية ، و أسماه ” أنوار الدرايات لدفع التعارض بين الآيات“، وهو تصنيفٌ لطيفٌ أحاط فيه بالموضوع ، و أظنّ أنه لم يسبق أحدٌ إلى مثله .

كلامُ الصّحابة في هذا المبحث

و قد تكلم فيه من الصحابة رضي الله عنه ابن عباس رضي الله عنه، أخرج عبد الرزاق في تفسيره و من طريقه الطبري في تفسيره عن سعيد بن جبير، قال: جاء رجلٌ إلى ابن عباس، فقال: رأيتُ أشياء تختلفُ عليّ من القرآن ، فقال ابنُ عباس: ما هو، أشك ؟ قال: ليس بِشك، ولكنه اختلافٌ، قال: هاتِ ما اختلف عليك من ذلك، قال: أَسْمَعُ اللهُ يَقُولُ: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنْتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [٢٣] ﴿[الأنعام] وقال: ﴿وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا﴾ [٤٢] ﴿[النساء] فقد كَتَمُوا، و أَسْمَعُهُ يَقُولُ: ﴿فَلَا أَفْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [١٠١] ﴿[المؤمنون] ثم قال: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [٥٠] ﴿[الصافات] وقال: ﴿أَبَيْنَكُمْ لَتَكْفُرُونَ بِالَّذِي خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ - حتى بلغ- طَائِعِينَ﴾ [فصلت: ٩-١١] ثم قال في الآية الأخرى: ﴿أَوِ السَّمَاءَ بَنَاهَا﴾ إلى أن قال: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ [النازعات: ٢٧-٣٠] و أَسْمَعُهُ يَقُولُ: ﴿وَكَانَ اللَّهُ﴾ ما شأنه يَقُولُ ”وكان الله“ ؟ فقال ابن عباس: أمّا قوله: ﴿ثُمَّ لَمْ تَكُنْ فَتَنْتَهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ [٢٣] ﴿[الأنعام] فَإِنَّهُمْ لَمَّا رَأَوْا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَأَنَّ اللَّهَ يَغْفِرُ لِأَهْلِ الْإِسْلَامِ ، وَيَغْفِرُ الذُّنُوبَ، وَلَا يَغْفِرُ شِرْكَاً وَلَا يَتَعَاظِمُهُ ذَنْبٌ أَنْ يَغْفِرَهُ، جَحَدَهُ الْمُشْرِكُونَ رَجَاءً أَنْ يَغْفَرَ لَهُمْ، فَقَالُوا: ﴿وَاللَّهِ رَبَّنَا مَا كُنَّا مُشْرِكِينَ﴾ فَخَتَمَ اللَّهُ عَلَى أَفْوَاهِهِمْ وَ تَكَلَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ، وَ أَرْجُلُهُمْ مِمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ، فعند ذلك ﴿يَوْمَئِذٍ يَوَدُّ

الَّذِينَ كَفَرُوا وَعَصَوْا الرَّسُولَ لَوْ تُسَوَّى بِهِمُ الْأَرْضُ وَلَا يَكْتُمُونَ اللَّهَ حَدِيثًا ﴿٤٢﴾ [النساء]
 وأما قوله: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ فإنه إذا
 نُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ ، فَلَا أَنْسَابَ
 بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ ، ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ ، وَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ
 عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ ، وَأما قوله: ﴿وَالْأَرْضُ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾ فَإِنَّ الْأَرْضَ خُلِقَتْ قَبْلَ
 السَّمَاءِ ، وَكَانَتِ السَّمَاءُ دُخَانًا ، فَسَوَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَوَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ بَعْدَ خَلْقِ الْأَرْضِ ، وَأما
 قوله: ﴿خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ يَقُولُ : جَعَلَ فِيهَا جَبَلًا ، وَجَعَلَ فِيهَا نَهْرًا ، وَجَعَلَ فِيهَا
 شَجَرًا ، وَجَعَلَ فِيهَا بُحُورًا ، وَأما قوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ﴾ فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ وَلَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ ، وَهُوَ
 كَذَلِكَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ عَلِيمٌ قَدِيرٌ لَمْ يَزَلْ كَذَلِكَ . فَمَا اخْتَلَفَ عَلَيْكَ مِنَ الْقُرْآنِ فَهُوَ يَشْبَهُ مَا
 ذَكَرْتُ لَكَ ، وَإِنَّ اللَّهَ لَمْ يَنْزِلْ شَيْئًا إِلَّا وَقَدْ أَصَابَ بِهِ الَّذِي أَرَادَ ﴿وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا
 يَعْلَمُونَ﴾ [سبأ: ٣٦] ^(١) .

و روى ابن جرير عن ابن عباس في قوله تعالى: ﴿وَنَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عَلَى
 وُجُوهِهِمْ عُمِيًَّا وَبُكْمًا وَصُمًّا﴾ [الإسراء: ٩٧] وقوله: ﴿وَرَأَى الْمُجْرِمُونَ النَّارَ فَظَنُّوا﴾
 [الكهف: ٥٣] ، وقوله: ﴿إِذَا رَأَتْهُمْ مِنْ مَكَانٍ بَعِيدٍ سَمِعُوا لَهَا تَغَيُّظًا وَزَفِيرًا﴾ ^(٢)
 [الفرقان] وقوله: ﴿دَعَا هُنَالِكَ ثُبُورًا﴾ [الفرقان] قال: أما قوله: ”عُمِيًَّا“ فلا يرون
 شيئاً يسرهم ، وقوله: ”بُكْمًا“ لا ينطقون بحجة ، وقوله: ”صُمًّا“ لا يسمعون شيئاً

(١) أخرجه عبد الرزاق في التفسير: ١/ ١٦٠ ، والطبري في التفسير: ٥/ ٩٦ ، والبخاري في الصحيح

في كتاب التفسير: ٤٥٤٧ ، وأورده البغوي في المعالم: ١/ ٤٣٠ ، وابن كثير: ٤/ ٩٣ .

يسرهم^(١).

و روى ابن جرير عن ابن مسعود ، وابن عباس ، و عائشة ؓ في قوله تعالى:
﴿وَلَا تَبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يَحْسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ [البقرة: ٢٨٤] قالوا: إنها
منسوخة، وكانت المحاسبة قبل أن تنزل: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾
[البقرة: ٢٨٦] فلما نزلت نسخت الآية التي كانت قبلها^(٢).

كلامُ التابعين في هذا المبحث

روى عبدُ الرزاق عن قتادة: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى عِكْرَمَةَ فَقَالَ: أَرَأَيْتَ قَوْلَ اللَّهِ تَعَالَى:
﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾ [٣٥] ﴿[المرسلات]، وقوله: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عِنْدَ رَبِّكُمْ
تَخَصَّمُونَ﴾ [٣٦] ﴿[الزمر] قال: إنها مواقف، فأما موقفٌ منها فتكلموا واختصموا،
ثم ختم الله على أفواههم، فتكلمت أيديهم، وأرجلهم، فحينئذ لا ينطقون^(٣).

و روى ابن جرير الطبري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى وَمَا هُمْ
بِسُكَارَى وَلَكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾ [الحج] عن الحسن قال: تَرَى النَّاسَ
سُكَارَى مِنَ الْخَوْفِ ، و مَا هُمْ بِسُكَارَى مِنْ شُرْبِ الْخَمْرِ^(٤).

وحكى البغوي في تفسيره عن الحسن قال في الآية ﴿وَتَحْشُرُهُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ عَلَى
وُجُوهِهِمْ عُمِيَآ وَيُكْمَأْ وَصْمًا﴾ [الإسراء: ٩٧]: هذا حين يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْقِفِ إِلَى أَنْ

(١) الطبري: ١٤٧/١٥ - ١٤٨.

(٢) تفسير الطبري: ١٤٦/٣.

(٣) تفسير عبد الرزاق: ١٦٢/١.

(٤) تفسير الطبري: ١١٥/١٧.

يدخلوا النار. و نُقِلَ عن مقاتل: هذا حين يُقَالُ لهم: اخسؤوا فيها ولا تُكَلِّمُونِ، يصيرون بأجمعهم عُُمِيًّا، و بُكْمًا، و صُمًّا، لا يَرَوْنَ، ولا يَنْطِقُونَ، ولا يَسْمَعُونَ^(١).

طَرِيقُ الْمَعَالِجَةِ عِنْدَ التَّعَارُضِ

بقي ههنا سؤال، وهو: كيف يُعَالِجُ المفسِّرُ هذا الموضوعَ ، و ما يكونُ موقفُه عند ذلك؟ فالجوابُ أنه إذا تَعَارَضَتِ الْآيَةُ فَلَدَفِعَهُ طَرِيقٌ عَدِيدَةٌ وَوُجُوهٌ مُتَعَدِّدَةٌ، فعلى المفسِّر أن يُعَالِجَ هذا الموضوعَ باستخدام تلك الطُّرُقِ والوُجُوهِ، ولكن ليس هناك ما يجمع تلك الطرقَ والوُجُوهِ، فلذلك حُضِّتْ في الموضوع، وَالتَّقَطُّتْ من غُرَرِ النُّقُولِ من كلام العلماء الفُحُولِ أموراً تُرْشِدُكَ إِلَى تلك الطُّرُقِ والوُجُوهِ، وَعَسَى أن تجلو العُيُونُ، وتشفي النُّفُوسُ، وذلك ما يلي :

١- أن تُحْمَلَ إحدى الآياتِ على النازل مُتَقَدِّمًا ، والأخرى على النازل متأخراً، فيجري فيها النسخ على حسب شرائطه . و مثاله قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَاجِهِمْ مَتْنَعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرَ إِخْرَاجٍ ﴾ [البقرة: ٢٤٠] ، و قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَرَى بَصَنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا ﴾ [البقرة: ٢٣٤] فالأوّل مَنسوخٌ بالثاني .

٢- الحُمْلُ على اختلاف الأشخاص ، كقوله تعالى: ﴿ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ ۝١ ﴾ [السجدة] ، وقوله تعالى: ﴿ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ ۝١ ﴾ فالأوّل في حَقِّ المؤمنين ، والثَّاني في حَقِّ الكافرين .

يَقُولُ الشُّوكَانِي: ” قِيلَ فِي الْجَوَابِ: إِنَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِنْ أَيَّامِ

الدنيا، ولكنه باعتبار صُعوبته وشِدَّة أهواله على الكفار كخمسین ألف سنة، والعرب تصِفُ كثيراً يومَ المكروه بالطول، كما تصِفُ يومَ السُّرور بالقصر“ (١).

٣ - الحملُ على اختلاف المواضع ، فإنه قد يكون للشيء مواضع ومواقف، فمرة يُذكرُ منها واحدٌ، ومرة أخرى يُذكرُ الآخرُ. ومثاله قوله تعالى ﴿فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [المؤمنون] مع قوله تعالى: ﴿فَأَقْبَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى بَعْضٍ يَتَسَاءَلُونَ﴾ [الصفات] ، فالأول في موقفٍ من مواقف القيامة، فيتساءلون، والثاني في موقفٍ آخرٍ منه ، فلا يتساءلون .

وكقوله تعالى: ﴿فِيَوْمِئِذٍ لَا يُسْأَلُ عَنْ ذَنْبِهِ إِنْسٌ وَلَا جَانٌّ﴾ [الرحمن] مع قوله ﴿فَوَرَبِّكَ لَنَسْأَلَنَّهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ [الحجر] قال عكرمة وقتادة : إنها مواقف ومواطن يُسأل في بعضها، ولا يُسأل في بعضها (٢).

٤ - الحملُ على اختلاف الأوقات، كما قال ابن عباس: وأما قوله ﴿فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ وَلَا يَتَسَاءَلُونَ﴾ [المؤمنون] فإنه إذا نُفِخَ في الصور، فصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ، فلا أنسابَ بينهم يومئذٍ ولا يتساءلون، ثم نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ، وأقبل بعضهم على بعض يتساءلون، وقد تقدّم .

٥ - الحملُ على اختلاف الأحوال ، فإنه قد يكون للشيء أحوالٌ مُتخِلِفَةٌ و تطوِّراتٌ شتَّى ، كقوله تعالى في خلق آدم ﷺ: ﴿خَلَقَهُ مِنْ تُرَابٍ﴾ [آل عمران: ٥٩]

(١) فتح القدیر: ٤/ ٣٤٩.

(٢) معالم التنزيل للبغوي: ٤/ ٢٧٢، وروح المعاني: ٢٧/ ١١٤.

وَمَرَّةً ﴿مِنْ حَمَلٍ مَّسْنُونٍ﴾ [الحجر: ٢٦] وَمَرَّةً ﴿مِنْ طِينٍ لَا زَيْبَ﴾ [الصافات: ١١]
وَمَرَّةً ﴿مِنْ صَلَصَلٍ كَالْفَخَّارِ﴾ [الرحمن: ١٤] وهذه الألفاظ بظواهرها مختلفة
ومرجع معناها واحد؛ لأن الصلصال والحما والطين كلها أحوال دَرَجَتْ من
التراب التي خلق منها آدم عليه السلام.

وكذا قوله تعالى في قصّة موسى عليه السلام : ﴿فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى﴾ [طه]
و ﴿فَإِذَا هِيَ تُعْبَأُ مُبِينٌ﴾ [الشعراء] و ﴿تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ﴾ [النمل: ١٠] والآيات
بظواهرها متضادة؛ لأن الحية عام للكبير والصغير، والثعبان هو الكبير منها، بينما الجان
الصغير منها، ولكن هذه الآيات ليست في الحقيقة متضادة؛ لأن المراد أن الحية التي
كانت من معجزة موسى عليه السلام كان خلقها خلق الثعبان العظيم، ومع ذلك كان
اهتزازها وحركتها كاهتزاز الجان الصغير، وهو من عظيم قدرته، قال الزجاج: صارت
العصا تتحرك كما يتحرك الجان وهي الحية البيضاء، وإنما شبهها بالجان في خفة حركتها
، وشبهها في موضع آخر بالثعبان لعظمها^(١).

٦ - الحمل على اختلاف جهتي الفعل، كقوله تعالى : ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ
وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال: ١٧] فَأُضِيفَت الرمية إلى النبي ﷺ أولاً، ثم نفيت
عنه، فالإضافة إليه على جهة الكسب والمباشرة، والنفي عنه باعتبار التأثير، قال
الآلوسي البغدادي: والمعنى على ما قيل: وما فعلت أنت يا محمد تلك الرمية
المستتبعة لتلك الآثار العظيمة حقيقة، حين باشرتها صورة، ولكن الله فعلها
وخلقها حين باشرتها على أكمل وجه حيث أوصل بها الحصباء إلى أعينهم

جميعاً^(١).

٧ - الحملُ على الاختلاف في الحقيقة والمجاز ، كقوله تعالى : ﴿ وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَىٰ وَمَا هُمْ بِسُكَارَىٰ وَلَٰكِنَّ عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ ۝٢١ ﴾ [الحج] أثبت لهم السكر مجازاً أي سُكَارَى من أهوال القيامة، و نفى عنهم ذلك باعتبار الحقيقة؛ لأنهم لا يكونون سُكَارَى من الشراب. قال الحسن: معناه ترى الناس سُكَارَى من الخوف، وما هم بِسُكَارَى من الشراب^(٢).

٨ - الحملُ على اختلاف المعنى، كقوله تعالى ﴿ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً ۝٣ ﴾ [النساء: ٣] مع قوله تعالى: ﴿ وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ الْإِنْسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ ۝٤ ﴾ [النساء: ١٢٩]، فالآية الأولى تُفهِمُ إمكان العدل بين الزوجات، بينما الثانية تُنْفِيهِ . والجواب أنَّ الأولى تُحْمَلُ على العدل في توفية الحقوق، وهو في مقدور البشر، والثانية على العدل في الميل القلبي، وهو ليس في وسعه. وكقوله تعالى: ﴿ الرَّكَنُبُ أَحْكَمْتُ ءَايَتُهُ ثُمَّ فَصَّلْتُ مِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَيْرٍ ۝١ ﴾ [هود] مع قوله : ﴿ اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُتَشَابِهًا مَثَانٍ نَقْشَعُرُ مِنْهُ جُلُودُ الَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ ۝٢٣ ﴾ [الزمر: ٢٣] وقوله: ﴿ هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ ءَايَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ ۝٧ ﴾ [آل عمران: ٧]، فالآية الأولى تُبَيِّنُ أَنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ كُلَّهُ مُحْكَمٌ ؛ والآية الثانية تقول: إِنَّ الْقُرْآنَ كُلَّهُ مُتَشَابِهٌ ؛ وأما الثالثة فتُصَرِّحُ بِأَنَّ مِنَ الْكِتَابِ مَا هُوَ مُحْكَمٌ وَمِنْهُ مَا هُوَ مُتَشَابِهٌ ؛ فالآيات بظاهرها

(١) روح المعاني: ١٨٥ / ٩.

(٢) معالم التنزيل: ٣ / ٣٧٣ والمدارك: ٩٥ / ٣.

مُتَعَارِضَةٌ ، والجوابُ أَنَّ الأولى والثانية مُتَحَمِّلَانِ عَلَى الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةِ ، فَإِنَّ الْمُحْكَمَ فِي اللُّغَةِ بِمَعْنَى الْمُتَقَنِّ ، وَالتَّشَابُهُ بِمَعْنَى التَّمَثَالِ ، وَ أَمَّا الثَّالِثَةُ فَتُحْمَلُ عَلَى الْمَعْنَى الْإِصْطِلَاحِيَّةِ .

٩ - الْحَمْلُ عَلَى اخْتِلَافِ الشَّرْطِ ، وَهُوَ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ﴾ (البقرة) [١٨] مع قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَنْفَعُ الشَّفَعَةُ عِنْدَهُ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ [سبا: ٢٣] فَالْأَوَّلُ مُحْمُولٌ عَلَى عَدَمِ الْإِذْنِ ، وَالثَّانِي عَلَى الْإِذْنِ ، فَلَا تَعَارُضَ .

وَمِنْ أَمْثَلَتِهِ أَيْضاً قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا نَزِرٌ وَازِرَةٌ وَزَرَ آخَرَى﴾ [الإسراء: ١٥] مع قَوْلِهِ: ﴿وَأَتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً﴾ [الأنفال: ٢٥] وَقَوْلِهِ: ﴿وَلِيَحْمِلُوا أَثْقَالَهُمْ وَأَتَّقَا لِمَعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ [العنكبوت: ١٣] وَقَوْلِهِ: ﴿وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [النحل: ٢٥] فَالْآيَةُ الْأُولَى تَتَحَدَّثُ عَنِ الْعَذَابِ بِأَنَّهُ يُخْتَصُّ بِالَّذِينَ ظَلَمُوا ، وَلَا يُصِيبُ الَّذِينَ لَمْ يَظْلَمُوا ؛ بَيْنَمَا الْآيَاتُ الْآخَرُ عَلَى عَكْسِ ذَلِكَ تُصَرِّحُ بِأَنَّ الْعَذَابَ لَا يُخْتَصُّ بِالَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ؛ بَلْ يَعْمَهُمْ وَغَيْرَهُمْ . وَالْجَوَابُ عِنْدِي أَنَّ الْأَوَّلَى إِذَا كَانَ الرَّجُلُ يُنْكِرُ عَلَى الْمُنْكَرَاتِ وَيَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفَاتِ ، وَ لَا يَكُونُ ظَهيراً لِلظَّالِمِينَ وَالْمُجْرِمِينَ ، وَلَا يَكُونُ مُعَاوِناً لَهُمْ ، وَأَمَّا الْآيَاتُ الْآخَرُ فَمَعْنَاهَا إِذَا لَمْ يُنْكِرْ عَلَى الْمُنْكَرَاتِ ، وَلَا يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفَاتِ ، وَ يَكُونُ ظَهيراً لِلْمُجْرِمِينَ ، فَلَا تَعَارُضَ .

وَقَالَ ابْنُ كَثِيرٍ فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَا نَزِرٌ وَازِرَةٌ وَزَرَ آخَرَى﴾ مَا نَصَّهُ: "وَلَا مُنَافَاةَ بَيْنَ هَذَا وَبَيْنَ قَوْلِهِ: ﴿وَلِيَحْمِلُوا أَثْقَالَهُمْ وَأَتَّقَا لِمَعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ وَقَوْلِهِ: ﴿وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ فَإِنَّ الدُّعَاءَ عَلَيْهِمْ إِثْمٌ ضَلَالَتِهِمْ فِي أَنْفُسِهِمْ ، وَ إِثْمٌ آخَرُ

بسبب ما أَضَلُّوا مَنْ أَضَلُّوا من غير أن يَنْقُصَ من أوزار أولئك ، ولا يحمل عنهم شيئاً^(١).

١٠ - الحملُ على اختلاف الاعتبار، و من أمثلته قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَكُمْ ثُمَّ يَنْوَفِّكُمْ ﴾ [النحل: ٧٠] وقوله : ﴿ قُلْ يَنْوَفِّكُمْ مَلَكُ الْمَوْتِ ﴾ [السجدة: ١١] وقوله : ﴿ الَّذِينَ نَوَفَّيْنَاهُمُ الْمَلَائِكَةُ طَيِّبِينَ ﴾ [النحل: ٣٢] فَإِنَّ هَذِهِ الْمَجْمُوعَةَ مِنَ الْآيَاتِ تَظْهَرُ لِلْقَارِئِ كَأَنَّهَا مُتَعَارِضَةٌ ؛ لِأَنَّ فِعْلَ التَّوْفِيِّ نُسِبَ فِي الْآيَةِ الْأُولَى إِلَى اللَّهِ تَعَالَى ؛ وَ فِي الثَّانِيَةِ إِلَى مَلَكِ الْمَوْتِ ؛ وَ فِي الثَّلَاثَةِ إِلَى الْمَلَائِكَةِ . وَ الْجَوَابُ مَا قَالَ الْأَلُوسِيُّ : إِنَّ نِسْبَةَ التَّوْفِيِّ إِلَى مَلَكِ الْمَوْتِ بِاعْتِبَارِ أَنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ يُبَاشِرُ قَبْضَ الْأَنْفُسِ بِأَمْرِ اللَّهِ ؛ وَ نِسْبَتُهُ إِلَيْهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِاعْتِبَارِ أَنَّ أَعْمَالَ الْعِبَادِ كُلَّهَا مَخْلُوقَةٌ لَهُ جَلَّ وَعَلَا ، لَا مَدْخَلَ لِلْعِبَادِ فِيهَا سِوَى الْكَسْبِ ، أَوْ بِاعْتِبَارِ أَنَّ ذَلِكَ بِإِذْنِهِ وَ مَشِئَتِهِ ؛ وَ نِسْبَتُهُ إِلَى الرُّسُلِ لِأَنَّ مَلَكَ الْمَوْتِ لَا يَسْتَقِيلُ بِهِ ، بَلْ لَهُ أَعْوَانٌ يُعَاجِلُونَ نَزْعَ الرُّوحِ^(٢) .

١١ - الحملُ على الاختلاف في الإجمال والتفصيل ، وهو كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ يَقُولُوا هَذِهِ مِنْ عِنْدِكَ ﴾ [النساء: ٧٨] مع قوله : ﴿ مَا أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ اللَّهِ وَمَا أَصَابَكَ مِنْ سَيِّئَةٍ فَمِنَ نَفْسِكَ ﴾ [النساء: ٧٩]

فَقَالَ فِي الْآيَةِ الْأُولَى : إِنَّ مَا أَصَابَنَا مِنَ الْحَسَنَةِ وَالسَّيِّئَةِ كُلِّ ذَلِكَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ؛ وَقَالَ فِي الثَّانِيَةِ : إِنَّ الْحَسَنَةَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ ، وَالسَّيِّئَةَ مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِنَا ، فَتَعَارَضَتَا .

فَالْجَوَابُ أَنَّ الْآيَةَ الْأُولَى فِيهَا شَيْءٌ مِنَ الْإِجْمَالِ ؛ لِأَنَّهَا تَشْمَلُ مَا أَصَابَنَا مِنَ الْحَسَنَةِ

(١) تفسير ابن كثير: ٣/ ٢٩.

(٢) روح المعاني: ٢١/ ١٣٦.

والسيئة بشكل مُباشر وغيره ؛ والآية الثانية تُفَصِّلُ هذا الإجمال، فتَقُولُ: إِنَّ مَا أَصَابَنَا مِنَ الْحَسَنَةِ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ مُبَاشَرًا، وَأَمَّا مَا أَصَابَنَا مِنَ السَّيِّئَةِ فَمِنْ وَاسِطَةٍ شَرُّورِ أَنْفُسِنَا.

بَعْضُ الْآيَاتِ الْمُتَعَارِضَةِ وَكَلَامُ الْعُلَمَاءِ فِي ذَلِكَ

ومن المناسب في خاتمة هذا المَبْحَثِ أَنْ نَذْكُرَ بَعْضَ الْآيَاتِ الْمَشْكُوكَةِ الْمُتَعَارِضَةِ مَعَ الْكَلَامِ عَلَيْهَا مِنَ الْعُلَمَاءِ الْمُفَسِّرِينَ :

❁ من ذلك قوله تعالى: ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى وَيَسْتَغْفِرُوا رَبَّهُمْ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا ۝٥٥ ﴾ [الكهف].

هذه مما استشكلوه، فإنه يَدُلُّ عَلَى حَصْرِ الْمَانِعِ مِنَ الْإِيمَانِ فِي أَحَدِ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ: إِيْتَانِ سُنَّةِ الْأَوَّلِينَ أَوْ إِيْتَانِ الْعَذَابِ، مَعَ أَنَّهُ قَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: ﴿ وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا ۝١٦ ﴾ [الإسراء] فَحَصَرَ الْمَانِعِ مِنَ الْإِيمَانِ فِي أَمْرٍ آخَرَ غَيْرَهُمَا .

قال السيوطي: أجاب ابن عبد السلام بأن معنى الآية الأولى: وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِلَّا إِرَادَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ سُنَّةُ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْخُسْفِ أَوْ غَيْرِهِ، أَوْ يَأْتِيَهُمُ الْعَذَابُ قُبُلًا فِي الْآخِرَةِ، فَأَخْبَرَ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يُصَيِّهِمُ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ، وَلَا شَكَّ أَنَّ إِرَادَةَ اللَّهِ مَانِعَةٌ مِنْ وَقُوعِ مَا يُنَافِي الْمَرَادَ، فَهَذَا حَصْرٌ فِي السَّبَبِ الْحَقِيقِيِّ؛ لِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَانِعُ فِي الْحَقِيقَةِ، وَمَعْنَى الْآيَةِ الثَّانِيَةِ: وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِلَّا اسْتِغْرَابَ بَعْثِهِ بَشَرًا رَسُولًا؛ لِأَنَّ قَوْلَهُمْ لَيْسَ مَانِعًا حَقِيقِيًّا بَلْ عَادِيًّا، لَجَوَازِ وَجُودِ الْإِيمَانِ مَعَهُ بِخِلَافِ إِرَادَةِ اللَّهِ تَعَالَى، فَهَذَا حَصْرٌ فِي الْمَانِعِ الْعَادِيِّ، وَالْأَوَّلِ حَصْرٌ فِي الْمَانِعِ الْحَقِيقِيِّ، فَلَا تَنَافِي ^(١).

❁ ومن ذلك قوله: ﴿ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا ﴾ [الأعراف: ٣٧]،

يونس: ١٧، الأنعام: ١٤٤] مع قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ فَأَعْرَضَ عَنْهَا﴾ [الكهف: ٥٧] وقوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنْ مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ أَنْ يُذَكَّرَ فِيهَا أَسْمُهُ، وَسَعَىٰ فِي خَرَابِهَا﴾ [البقرة: ١١٤] وظاهرُ الآياتِ التعارضُ والتناقضُ، ويقفُ القارئُ أمامَ هذه الآياتِ لا يتمالك الاستعجابُ؛ لأن الاستفهام لا يُرادُ به حقيقة، وإنما هو بمعنى النفي. والمعنى: لا أحدٌ أظلمُ ممن ذُكرَ، فيكونُ خبراً، فإذا أُخِذَتِ الآياتُ حينئذٍ على ظواهرها أدَّى إلى التناقض. فالجواب عنه بوجوه:

الأوّل: بتخصيص كل موضع بما يفهم من صلتِهِ، فيقال: لا أحد من المانعين أظلم ممن مَنَعَ مَسَاجِدَ اللَّهِ، ولا أحدٌ من المَفتَرين أظلم ممن افترى على الله كذباً، فيزولُ التناقض.

والثاني: باعتبار السبق، فلما لم يسبق أحدٌ إلى مثله حكم عليهم بأنهم أظلم ممن جاء بعدهم سالكاً طريقتهم.

والثالث: بأن نفي الأظلمية لا يستدعي نفي الظالمية، وإذا لم يدل على نفي الظالمية لم يلزم التناقض؛ لأن فيها إثبات التسوية في الأظلمية، وإذا ثبتت التسوية فيها لم يكن أحدٌ ممن وصف بذلك يزيد على الآخر؛ لأنهم يتساوون في الأظلمية، وصارَ المعنى: لا أحدٌ أظلم ممن افترى، ومنَعَ ونحوها، ولا إشكال في تساوي هؤلاء في الأظلمية.

والرابع: ما قال بعض المتأخرين: هذا استفهامٌ مقصودٌ به التهويل والتفطيع من غير قصد إثبات الأظلمية للمذكور حقيقة، ولا نفيها عن غيره^(١).

❁ ومن ذلك قوله: ﴿يَتَأْتِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مِّنْ ضَلَّ إِذَا

أَهْتَدَيْتُمْ ﴿ [المائدة: ١٠٥] مع الآيات التي تَقْرُضُ على المسلمين الأمرَ بالمعروف والنهي عن المنكر، وهي - كما لا يخفى - كثيرةٌ .

قال العلامة الألوسي :

"وتوهم من ظاهر الآية الرُّخصةُ في ترك الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر، وأجيبَ عنه بوجوه :

الأوّل : أن الاهتداء لا يتمُّ إلا بالأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، وترك ذلك مع القدرة عليه ضلالٌ .

والثاني : أن الآية تسليةٌ لمن يأمرُ، وَيَنْهَى، ولا يُقْبَلُ قوله عند غلبة الفسق، وبعد عهد الوحي .

والثالثُ : أنها للمنع عن هلاك النفس حسرةً وأسفاً على ما فيه الكفرةُ والفَسَقةُ من الضلال، فقد كان المؤمنون يتحسرون على الكفرة، وَيَتَمَنَّونَ إِيْمَانَهُمْ، فنزلت .

والرَّابِعُ : أنها للرُّخصة في ترك الأمر ، والنهي إذا كان فيه مَفْسَدة .

والخامسُ : أنها للأمر بالثبات على الإيمان من غير مُبالاةٍ بنسبة الآباء إلى السفه، فقد قيل : إن الرَّجُلَ إذا أَسْلَمَ قَالُوا له : سَفَهْتَ أَبَاكَ ، فَتَرَلْتَ “ (١) .



الفصل السادس

التكرار في القرآن الكريم

حقيقته ، وفوائده

ومن الملائم النظر والبحث في ما وَقَعَ في القرآن الكريم من التكرار في مواضع شتى، وهو مما يظهر جلياً لكل من يقرأ القرآن الكريم، وقد تكلم عليه العلماء في مقالاتهم، وكتبهم، وتفسيرهم؛ حتى أفرده البعض بالتصنيف، ومنهم العلامة محمود ابن حمزة الكرمانى، تكلم على أسرار التكرار في القرآن في تصنيف، وأسماه ” البرهان في متشابه القرآن “، وأنا أذكر ههنا فوائد في هذا الصدد :

❁ شبهات حول التكرار وجوابها

قبل الخوض في صلب الموضوع أريد أن ألفت نظرك إلى ما أثيرت حول التكرار الواقع في القرآن من الشُّبُهَات الركيكة من بعض الأذهان، فإنهم استشكلوا هذا، ووجهوا إليه اعتراضاً، فيقولون: إن التكرار مُحِلٌّ بالفصاحة، وإنه يُسْتَقَلُّ على القارئ ويُسَمُّه، وإنه عَبَثٌ لا طائل تحته .

فمن واجب الأمانة على أعناقنا أن نُبدِّد ظلمات هذه الشُّبُهَات في ضوء ما عندنا من الدلائل العلمية والبراهين العقلية ، فنقول بعون الله تعالى: إنَّ كُلَّ ما قالوا في هذا الصدد منحصرٌ في ثلاث شبهات :

الشبهة الأولى : قولهم إن التكرار مُحِلٌّ بالفصاحة ، والجواب أن قولهم هذا لا

يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ أَصْلًا ، وَلَا يُعْتَدُّ بِهِ قِطْعًا ؛ لِأَنَّهُمْ لَيْسُوا مِنْ أَهْلِ اللِّسَانِ ، وَقَدْ اعْتَرَفَ بِفَصَاحَةِ الْقُرْآنِ ، وَبِلَاغَتِهِ ، وَبِكَوْنِهِ فِي مَرْتَبَةٍ قَاصِيَةٍ مِنَ الْإِعْجَازِ أَهْلُ لِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ ، عَلَى حِينِ أَنَّهُمْ كَانُوا أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى أَنْ يَجِدُوا عَلَى الْقُرْآنِ مَطْعَنًا وَفِيهِ مَغْمَزًا ، فَلَوْ كَانَ التَّكَرُّارُ مُحِلًّا بِالْفَصَاحَةِ وَنَقْصًا فِي الْبَلَاغَةِ لَأَسْرَعُوا بِالرَّدِّ عَلَيْهِ جَهَارًا ؛ وَبِمَعَارَضَتِهِ عِلَانِيَةً ، وَلَكِنَّهُمْ - كَمَا لَا يَخْفَى - لَمْ يُنْكِرُوا عَلَيْهِ أَصْلًا ؛ وَلَمْ يُعَارِضُوهُ قِطْعًا مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ ، بِالرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ دَعَاهُمْ إِلَى الْمُبَارَزَةِ ، وَطَاوَلَهُمْ فِي الْمُعَارَضَةِ ، وَتَحَدَّاهُمْ أَوَّلًا إِلَى الْمَعَارَضَةِ بِجَمِيعِ الْقُرْآنِ ، ثُمَّ تَنَازَلَ لَهُمْ إِلَى التَّحَدِّيِّ بِسُورَةٍ وَاحِدَةٍ مِنْ مِثْلِهِ ، وَهُمْ عَلَى رَغْمِ هَذِهِ الْمَطَاوِلَةِ لَمْ يَقْدِرُوا عَلَى الْمَعَارَضَةِ . أَلَيْسَ هَذَا أَكْبَرَ شَهَادَةٍ عَلَى أَنَّ التَّكَرُّارَ لَيْسَ مُحِلًّا بِالْفَصَاحَةِ ، وَلَا نَقْصًا فِي الْبَلَاغَةِ ؟ .

الشُّبْهَةُ الثَّانِيَّةُ : قَوْلُهُمْ : إِنَّ التَّكَرُّارَ يُسْتَقَلُّ عَلَى الْقَارِئِ ، وَالْجَوَابُ عَنْهُ أَنَّ يُقَالُ : مَنْ لَمْ يَذُقْ لَمْ يَذَرْ ، فَلَوْ كَانُوا مِنْ أَهْلِ اللِّسَانِ ، أَوْ مَنِ يُبَارِسُ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ مُطَالَعَةً ، وَقِرَاءَةً ، وَتَعَلُّمًا ، وَتَعْلِيمًا ، وَتَأْلِيفًا ، وَتَصْنِيفًا لَوَجَدُوا حِلَاوَتَهُ ، وَذَاقُوا لَطَافَتَهُ ، وَلَكِنْ الَّذِي يُثِيرُ الْحُزْنَ وَالْكَأَبَةَ أَنَّهُمْ لَا يَعْرِفُونَ اللُّغَةَ الْعَرَبِيَّةَ ؛ بَلْ وَلَا يَحْسِنُونَ تِلَاوَةَ الْقُرْآنِ ، فَكَيْفَ لَهُمْ أَنْ يَجِدُوا حِلَاوَتَهُ وَيَذُوقُوا لَطَافَتَهُ ؟ لِذَلِكَ فَنَقُولُ لَهُمْ وَنَطْلُبُ مِنْهُمْ : إِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَكُمْ ذَوْقٌ صَحِيحٌ ، فَانظُرُوا نَظْرَةً فَاحِصَةً فِي كَلَامِ الْبُلْغَاءِ ، وَحَمَلَةِ الْأَقْلَامِ تَحِدُّوهُ مَمْلُوءًا بِالتَّكَرُّارِ ، وَهُوَ مِنْ مَذَاهِبِ الْعَرَبِ كَمَا يَقُولُهُ الْعُلَمَاءُ .

يَقُولُ الْعَلَامَةُ ابْنُ قُتَيْبَةَ الدِّينُورِيُّ فِي "تَأْوِيلِ مُشْكِלِ الْقُرْآنِ" لَهُ : "مِنْ مَذَاهِبِ الْعَرَبِ التَّكَرُّارُ لِلتَّوَكِيدِ وَالْإِفْهَامِ ، كَمَا أَنَّ مِنْ مَذَاهِبِهِمُ الْإِخْتِصَارُ لِلتَّخْفِيفِ وَالْإِيجَازِ ؛ لِأَنَّ افْتِنَانِ الْمُتَكَلِّمِ وَالْخَطِيبِ أَحْسَنُ مِنْ اخْتِصَارِهِ عَلَى فَنٍّ وَاحِدٍ" (١) .

وقال الإمام مسعود بن حسين الفراء البغوي: "قال أكثر أهل المعاني: إنّ القرآن نَزَلَ بِلِسَانِ الْعَرَبِ، وَعَلَى مَجَارِي خُطَابِهِمْ، وَمِنْ مَذَاهِبِهِمُ التَّكَرُّرُ إِيرَادَةَ التَّوَكِيدِ وَالْإِفْهَامِ، كَمَا أَنَّ مِنْ مَذَاهِبِهِمُ الْإِخْتِصَارُ إِيرَادَةَ التَّخْفِيفِ وَالْإِيجَازِ"^(١).

الشُّبْهَةُ الثَّالِثَةُ : قَوْلُهُمْ : إنّ التَّكَرُّارَ عَبَثٌ لَا طَائِلَ تَحْتَهُ ، وَالْجَوَابُ عَنْهُ : إنّ هَذَا فَرِيَّةٌ بَلَا مِرْيَةَ ، وَ مِنْ نَتَائِجِ الْجَهْلِ بِالْعِلْمِ الْعَرَبِيَّةِ ، وَالْفَنُونِ الْأَدْبِيَّةِ ؛ لِأَنَّ الْعُلَمَاءَ الْمُهَرَّةَ قَدْ ذَكَرُوا فِي التَّكَرُّارِ فَوَائِدَ ، كَمَا سَيَأْتِي الْبَحْثُ فِيهَا ، وَيُعَدُّ هَذَا عِنْدَ الْبُلْغَاءِ مِنْ مُحَاسِنِ الْفَصَاحَةِ ، وَالْبَلَاغَةِ ؛ حَتَّى قَالُوا : إنّ التَّكَرُّارَ أَبْلَغُ مِنَ التَّأْكِيدِ .

وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا يَخْفَى عَلَيْكَ أَنَّ التَّكَرُّارَ الْمَحْضَ لَا وَجُودَ لَهُ فِي الْقُرْآنِ ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ فِيهِ تَكَرُّارٌ لِفِظٍ بَعَيْنِهِ عَقَبَ الْأَوَّلَ فَقَطْ ، وَ إِنَّمَا فِيهِ التَّكَرُّارُ بِقَدَرٍ مُشْتَرِكٍ تَارَةً ، وَبِقَدَرٍ مُغَايِرٍ أُخْرَى .

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في تفسير سورة الكافرون :

"هَذَا الْكَلَامُ الَّذِي ذَكَرَهُ بِإِعَادَةِ اللَّفْظِ ، وَ إِن كَانَ كَلَامُ الْعَرَبِ وَغَيْرِ الْعَرَبِ ؛ فَإِنَّ جَمِيعَ الْأُمَمِ يُؤَكِّدُونَ ، إِمَّا فِي الطَّلَبِ ، وَ إِمَّا فِي الْخَبَرِ بِتَكَرُّارِ الْكَلَامِ ، لَكِنْ لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ مِنْ هَذَا شَيْءٌ ، فَإِنَّ الْقُرْآنَ لَهُ شَأْنٌ اخْتَصَّ بِهِ ، لَا يَشْبِهُهُ كَلَامُ الْبَشَرِ ، لَا كَلَامُ نَبِيٍّ وَلَا غَيْرِهِ ، وَإِنْ كَانَ نَزَلَ بِلُغَةِ الْعَرَبِ ، فَلَا يَقْدَرُ مَخْلُوقٌ أَنْ يَأْتِيَ بِسُورَةٍ ، وَلَا بِبَعْضِ سُورَةٍ مِثْلِهِ ، فَلَيْسَ فِي الْقُرْآنِ تَكَرُّارٌ لِلْفِظِ بِعَيْنِهِ عَقَبَ الْأَوَّلِ"^(٢) .

(١) معالم التنزيل: ٤ / ٥٣٥ .

(٢) فتاوى ابن تيمية: ١٦ / ٥٣٦ .

❁ حقيقة التكرار

ومما يجدر أن يُعْلَمَ أنَّ معنى التكرار إعادة اللفظ أو مُرادِفُه لتقرير المعنى السابق ، فإنَّ أعيدَ لا لتقرير المعنى السابق لم يكن تكراراً ، فعلى هذا فلا يكون من التكرار ما جاء في قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ ۚ﴾ (١١) وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ الْمُسْلِمِينَ ﴿١٢﴾ قُلْ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ ﴿١٣﴾ قُلِ اللَّهُ أَعْبُدْ مُخْلِصاً لَهُ دِينِي ﴿١٤﴾ فَاعْبُدُوا مَا شِئْتُمْ مِنْ دُونِهِ﴾ [الزمر: ١١-١٥] .

فإنَّه أعادَ قوله ” قُلِ اللَّهُ أَعْبُدْ مُخْلِصاً لَهُ دِينِي “ بعد قوله ” إِنِّي أُمِرْتُ أَنْ أَعْبُدَ اللَّهَ مُخْلِصاً لَهُ الدِّينَ “ لا لتقرير الأول ؛ بل لغرضٍ آخر ؛ لأن معنى الأول الأمرُ بأنَّ الرسولَ مأمورٌ بالعبادة لله ، و الإخلاص له فيها ؛ ومعنى الثاني أنه يُخَصُّ الله وحده دون غيره بالعبادة والإخلاص ، ولذلك قدّم المفعول على فعل العبادة في الثاني ؛ وأخر في الأول ؛ لأن الكلام أولاً في الفعل ؛ و ثانياً في مَنْ فِعِلَ لأجله الفعل^(١) .

وستأتي تتمته قريباً إن شاء الله تعالى .

❁ فوائد في تكرار الكلام

من المُهمِّ أن يُعْلَمَ أنَّ للتكرار فوائد ، ذكرها الزركشي والسيوطي وغيرهما :

- ١- التقرير : قد قيل : إن الكلام إذا تكرر تَقَرَّرَ ، وقد نبّه الله تعالى على السبب الذي لأجله كرّر الأقايص و الإنذارات في القرآن بقوله: ﴿وَصَرَفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [طه: ١١٣] وقد وَقَعَ في القرآن من هذا كثيرٌ ، ومنه قوله تعالى : ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ وَزَادَكُمْ فِي الْخَلْقِ بَضْطَةً

فَاذْكُرُوا ءَالَآءَ اللَّهِ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ ﴿٦١﴾ [الأعراف] قال أبو السعود : هذا تكرير للتذكير لزيادة التقرير^(١).

و منه قوله تعالى : ﴿وَقَفَيْنَا عَلَى ءَاثَرِهِمْ يَعْبَسِي ابْنُ مَرْيَمَ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَءَاتَيْنَاهُ الْإِنْجِيلَ فِيهِ هُدًى وَنُورٌ وَمُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ مِنَ التَّوْرَةِ وَهُدًى وَمَوْعِظَةً لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة]

٢- التأكيد: و هو كثير في القرآن ، ومنه ما جاء في قوله تعالى : ﴿أَذْهَبَ أَنْتَ وَأَخُوكَ بِآيَاتِي وَلَا نَبِيًّا فِي ذِكْرِي﴾ ﴿١٢﴾ أَذْهَبَا ﴿طه: ٤٢-٤٣﴾ قَالَ الْقُرْطُبِيُّ : قَالَ فِي أَوَّلِ الْآيَةِ : أَذْهَبَ ، وَقَالَ هُنَا : أَذْهَبَا ، فَقِيلَ : أَمَرَ اللَّهُ ﷻ مُوسَى وَهَارُونَ فِي هَذِهِ الْآيَةِ بِالنَّفُوزِ إِلَى دَعْوَةِ فِرْعَوْنَ ، وَخَاطَبَ أَوَّلًا مُوسَى وَحْدَهُ تَشْرِيفًا لَهُ ، ثُمَّ كَرَّرَ لِلتَّأْكِيدِ^(٢).

٣- زيادة التنبيه: و منه زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة ليكمل تلقي الكلام بالقبول ، كقوله تعالى : ﴿وَقَالَ الَّذِينَ ءَامَنَ يَنْقُومُ أَنْبِعُونَ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرِّشَادِ﴾ ﴿٣٨﴾ يَنْقُومُ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَّعٌ ﴿[المؤمن: ٣٨-٣٩] فَكَّرَ فِيهِ النَّدَاءَ لذلِكَ .

٤- التطرية والتجديد: إذا طَالَ الكلامُ وخشي تناسي الأول أُعيدَ ثانياً تطريةً له وتجديداً لعهدِهِ ، كقوله تعالى : ﴿لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرُحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ﴾ [آل عمران: ١٨٨] فَأَعَادَ

(١) تفسير أبي السعود: ٢٣٩/٣.

(٢) تفسير القرطبي: ١١/١٩٩.

قوله "لا تحسبن" خشية تناسي الأول ، ومنه قوله تعالى : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ (٤) ﴿ يوسف ﴾ .

٥- التعظيم والتهويل : ومنه قوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ ١ مَا الْحَاقَّةُ ٢ ﴾ [الحاقة] : وقوله : ﴿ الْفَارِعَةُ ١ مَا الْفَارِعَةُ ٢ ﴾ [القارعة] وقوله : ﴿ وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ ٢٧ ﴾ [الواقعة] قال أبو السعود المفسر ، والعلامة الألوسي في تفسير ﴿ الْحَاقَّةُ ١ مَا الْحَاقَّةُ ٢ ﴾ : "تأكيد هولها وفظاعتها ببيان خروجها عن دائرة علوم المخلوقات ، على معنى أن عظم شأنها ومدى هولها وشدتها بحيث لا تكاد تبلغه دراية أحد ولا وهمه وكيفما قدرت حالها فهي أعظم من ذلك وأعظم فلا يتسنى الإعلام^(١) .

٦- الوعيد والتهديد : كما في قوله تعالى : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ٢ ﴾ [التكاثر] قال الفراء : هذا التكرار على وجه التغليظ والتأكيد ، وقال مجاهد : هو وعيد بعد وعيد^(٢) .

٧- التعجب : ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ فَقِيلَ كَيْفَ قَدَرَهُ ١١ ثُمَّ قِيلَ كَيْفَ قَدَرَهُ ٢٠ ثُمَّ نَظَرَ ٢١ ﴾ [المدثر] فأعيد تعجباً من تقديره وإصابته الغرض على حد قولهم : قاتله الله ما أشجع ، قال البيضاوي : (هو) تعجب من تقديره استهزاء به ، أو لأنه أقصى ما يمكن أن يُقال عليه من قولهم : قاتله الله ما أشجع ! بلغ في الشجاعة مبلغاً يحق أن

(١) تفسير أبي السعود : ٢١ / ٩ ، روح المعاني : ٢٩ / ٤٠ .

(٢) فتح القدير للشوكاني : ٥ / ٤٨٨ .

❁ الفرق بين التكرار والترديد

ثم لا يذهب عليك أن في القرآن آياتٍ تَكَرَّرَتْ في مواضع ، و يظنُّ بها تكراراً ، والحال أنها ليست مكرَّرةً ، كما أشرنا إلى ذلك قَبْلُ ، وإِنَّمَا يُقَالُ له الترديدُ ، وهو أن يكون المكرَّر ثانياً متعلقاً بغير ما تعلق به الأول ، ومن أمثلته ما يلي :

١- قوله تعالى : ﴿ اللَّهُ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ مِثْلُ نُورِهِ كَمِشْكُوفٍ فِيهَا مِصْبَاحٌ الْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ الزُّجَاجَةُ كَأَنَّهَا كَوْكَبٌ دُرِّيٌّ يُوقَدُ ﴾ [النور: ٣٥] وَقَعَ فيه الترديد أربع مرَّاتٍ ، ومن ذلك قوله : ﴿ فَإِنِّي آتٍ بَعْدَ رَيْبِكُمَا تَكْذِبَانِ ﴾ فإنه وإن تَكَرَّرَتْ نيضاً وثلاثين مرةً فكلُّ واحدةٍ تعلق بها قبلها ، ومنه قوله : ﴿ وَلَيُؤْمِدَنَّ الْمُكَذِّبِينَ ﴾ .

٢- قوله تعالى : ﴿ قُلْ يَتَّيِّهَا الْكَافِرُونَ ۝ (١) لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ۝ (٢) وَلَا أَنْتَ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ۝ (٣) وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ ۝ (٤) وَلَا أَنْتَ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ۝ (٥) لَكُمْ دِينُكُمْ وَلِيَ دِينِ ۝ (٦) ﴾ قال المُفسِّرون : إنَّ المعنى : لا أَعْبُدُ ما تعبدون في حالي هذه ، ولا أنتم في حالكم هذه عابدون ما أعبدُ ، و لا أنا عابدٌ ما عبَدْتُمْ فيما أستقبل وكذلك أنتم ، فنفي عنه وعنهم ذلك في الحال والاستقبال ، وهذا في قوم بأعيانهم أعلم الله أنهم لا يؤمنون ، فلا يكون حينئذٍ تكراراً ، وهذا قولٌ ثعلبٍ والزُّجاج^(٢) .

٣- قوله تعالى : ﴿ فَادْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ ﴾ - إلى قوله -

(١) تفسير البضاوي : ٤١٣/٥ .

(٢) انظر : زاد المسير : ٢٥٤/٩ ، تفسير البضاوي : ٥٣٨/٥ .

﴿وَاذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة: ١٩٨-٢٠٣] فتكرَّرَ ذكرُ الله مراراً، و لكن المراد بكلِّ واحدٍ من هذه الأذكار غير المراد بالآخر ؛ فإنَّ المراد بالذكر في قوله : ” فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ “ هو صلاةُ المغرب والعشاء اللتان يُجْمَعُ بينهما بالمزدلفة، والذكرُ في قوله : ” وَ اذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ “ هو الذكرُ المفعول عند الوقوف بمزدلفة غداة (جَمْع)، و الذكرُ في قوله : ” فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَائِكُمْ “ هو الذكرُ عند الجمرة بمنى، والذكرُ في قوله : ” وَ اذْكُرُوا اللَّهَ فِي أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ “ إمَّا التكبيرُ عند الجمرات، أو التكبيرُ عقبَ الصلوات، وهذا الذي قلنا هو قولٌ في تفسير تلك الآيات، و في تفسيرها أقوالٌ للعلماء كما يظهر لمن يُطَالِعُ التفاسير^(١).

٤- قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ تَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥] فهذا ليس بتكرارٍ في الحقيقة؛ لأن ههنا عامِلَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ كُلُّ منهما يقتضي معمولاً، ولذا ذُكِرَ معمولُ كُلِّ واحدٍ منهما، فعلى هذا لا يَتَجَهُّ السؤال عن وجه التكرار في مثل هذا؛ لأن السؤال عن حكمة التكرار إنما يحسن إذا خرج عن الأصل، و أمَّا إذا وافق الأصل فلا، والأصلُ ذكرُ كُلِّ واحدٍ منهما، والحذفُ خلافه^(٢).

فالحاصل أنَّ الآيات التي تكرَّرت، فإن كان المرادُ بكلِّ واحدٍ منها هو ما أريدَ بالآخر فهو تكرارٌ، وفيها من الفوائد ما ذُكِرَ، و إن كان المراد بكلِّ واحدٍ منها غير المراد بالآخر ، فهذا ليس بتكرارٍ في الحقيقة، و يُسَمَّى بالترديد .

(١) انظر: زاد المسير: ١/ ٢١٤-٢١٥، القرطبي: ٢/ ٢١٨-٢٢٣.

(٢) قاله الزركشي في البرهان: ٣/ ١١.

❁ لماذا التكرار في القصص ؟

ومن الملائم أن يُعْلَمَ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى قد كَرَّرَ في القرآن الكريم ذَكَرَ الْقِصَصِ كَقِصَّةِ آدَمَ، وَمُوسَى، وَنُوحٍ، وَغَيْرِهِمْ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ، وَأَمْهِمُ. وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ أَنَّ اللَّهَ ذَكَرَ مُوسَى فِي مِائَةِ وَعَشْرِينَ مَقَاماً مِنْ كِتَابِهِ الْكَرِيمِ. وَقَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: ذَكَرَ اللَّهُ قِصَّةَ نُوحٍ فِي خَمْسٍ وَعَشْرِينَ آيَةً، وَقِصَّةَ مُوسَى فِي تِسْعِينَ آيَةً.

وَحَكَى الْإِمَامُ السَّيُوطِيُّ : أَنَّهُ أَلْفَ الْبَدْرِ بْنِ جَمَاعَةَ كِتَاباً سَمَّاهُ [الْمُقْتَنَصُ فِي فَوَائِدِ تَكَرُّارِ الْقِصَصِ] وَذَكَرَ فِي تَكْرِيرِ الْقِصَصِ فَوَائِدَ .

١- مِنْهَا : أَنَّ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ زِيَادَةً شَيْءٍ لَمْ يُذَكَّرْ فِي الَّذِي قَبْلَهُ ، أَوْ إِبْدَالٌ كَلِمَةٍ بِأُخْرَى لِنَكْتَةٍ ، وَهَذِهِ عَادَةُ الْبُلْغَاءِ .

٢- وَمِنْهَا : أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يَسْمَعُ الْقِصَّةَ مِنَ الْقُرْآنِ ، ثُمَّ يَعُودُ إِلَى أَهْلِهِ ، ثُمَّ يُهَاجِرُ بَعْدَهُ آخِرُونَ يَحْكُونَ عَنْهُ مَا نَزَلَ بَعْدَ صُدُورِ مَنْ تَقَدَّمَهُمْ ، فَلَوْلَا تَكَرُّارُ الْقِصَصِ لَوَقَعَتْ قِصَّةُ مُوسَى إِلَى قَوْمٍ ؛ وَقِصَّةُ عِيسَى إِلَى آخَرِينَ ، وَكَذَا سَائِرُ الْقِصَصِ ، فَأَرَادَ اللَّهُ اشْتِرَاكَ الْجَمِيعِ فِيهَا ، فَيَكُونُ فِيهِ إِفَادَةٌ لِقَوْمٍ ، وَزِيَادَةٌ تَأْكِيدٌ لآخَرِينَ .

٣- وَمِنْهَا : أَنَّ فِي إِبْرَازِ الْكَلَامِ الْوَاحِدِ فِي فَنُونٍ كَثِيرَةٍ وَأَسَالِيبَ مُخْتَلِفَةٍ مَا لَا يَخْفَى مِنَ الْفَصَاحَةِ .

٤- وَمِنْهَا : أَنَّ الدَّوَاعِيَ لَا تَتَوَقَّرُ عَلَى نَقْلِهَا كَتَوَقُّفِهَا عَلَى نَقْلِ الْأَحْكَامِ ، فَلِهَذَا كَرَّرَتْ الْقِصَصُ دُونَ الْأَحْكَامِ .

٥- وَمِنْهَا : أَنَّهُ تَعَالَى أَنْزَلَ هَذَا الْقُرْآنَ وَعَجَزَ الْقَوْمُ عَنِ الْإِتْيَانِ بِمِثْلِهِ ، ثُمَّ أَوْضَحَ الْأَمْرَ فِي عَجَزِهِمْ بِأَنَّهُ كَرَّرَ ذَكَرَ الْقِصَّةَ فِي مَوَاضِعَ إِعْلَاماً بِأَنَّهُمْ عَاجِزُونَ عَنِ الْإِتْيَانِ بِمِثْلِهِ بِأَيِّ نَظْمٍ جَاؤُوا ، وَبِأَيِّ عِبَارَةٍ عَبَّرُوا .

٦- ومنها : أنه لما تحدّاهم قال: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّن مِّثْلِهِ﴾ [البقرة: ٢٣] فلو ذكرت القصة في موضع واحد، واكتفي بها ، لقال العربي: اتُّونا أنتم بسورة من مثله، فانزّلها الله سبحانه وتعالى في تعداد السُّور، فعالجهم من كلّ وجه.

٧- ومنها: أن القصة الواحدة لما كرّرت كان في ألفاظها في كل موضع زيادةً ونقصان، وتقديم وتأخير؛ و أتت على أسلوب غير أسلوب الأخرى؛ فأفاد ذلك ظهور الأمر العجيب في إخراج المعنى الواحد في صورٍ مُتباينة في النظم؛ وجلب النفوس إلى سَماعِها ، لما جُبِلَتْ عليه من حُبّ التنقل في الأشياء المتجددة واستلذاذها بها؛ وإظهار خاصّة القرآن حيث لم يحصل مع تكرير ذلك فيه هجئة في اللفظ ولا ملل عند سماعه ، فباين ذلك كلام المخلوقين^(١).

٨- ومنها : ما سَنَحَ لي من الفياض الحقيقي، وهو: أنه ما من شك أن القرآن الكريم ليس كتاب التاريخ والوقائع، وبالتالي ليس من وظيفته استيعاب القصص، وسرد الوقائع من أولها إلى آخرها، كما هو دأب التاريخي والأخباري. وإنّما هو كتاب هداية وإصلاح وتركية وتربية، يُريد أن يُنشِئَ إنساناً كاملاً، وأمةً كاملةً ليعيش ولتعيش حياةً نموذجيّةً للمجتمعات البشرية الأخر، فاقترضت الحكمة الإلهية أن تُكرّر القصص بعباراتٍ شتى، وبأساليبٍ عديدة لتكون من أدوات الهداية ووسائل الإصلاح للبشر، ولذلك فالقرآن الكريم يُطِنُّ قصةً في مقام، ويوجّزُها في آخر؛ ويُقدِّم من أجزاء الواقعة أمراً، أو أموراً في موضع، ويؤخّرها في موضع آخر؛ ويذكرها بعبارَةٍ في موضعٍ وبأخرى في موضعٍ آخر، ويُحدّثها بأسلوبٍ في موضع، وبآخر في موضعٍ آخر. وإنّما يفعلُ كذلك ليَدُلَّ على حِكَمٍ دقيقةٍ وأسرارٍ

(١) مأخوذاً من الإتقان: ٢/ ٨٨-٨٩، وأيضاً البرهان: ٣/ ٢٧-٢٩.

لطيفة، تُرشد الإنسان إلى طريق الاعتبار، و سبيل الاتعاظ، فلولم تُكرَّر لما حصل ذلك. والله أعلم .

❁ فائدة

وهنا يتَّجه إلينا سؤال: وهو ما الحكمة في عدم تكرير قصّة يوسف عليه السلام، ولماذا ساقها الله تعالى مساقاً واحداً في موضع واحد؟
وقد أجاب عنه العلماء بأجوبة عديدة:

الأوّل: أن في قصة يوسف تشييب النسوة به، وحال امرأة ونسوة افتتن بأبدع الناس جمالاً، فناسب عدم تكريرها لما فيه من الإغضاء والستر .

الثاني: أنها اختُصّت بحصول الفرج بعد الشدة، بخلاف غيرها من القصص، فإنّ مآلها إلى الوبال كقصة إبليس، وقوم نوح، وهود، وصالح، وغيرهم، فلما اختُصّت بذلك اتَّفقت الدواعي على نقلها لخروجها عن سمت القصص .

والثالث: قال الأستاذ الإسفرائيني: إنّما كرّر الله قصص الأنبياء، وساق قصة يوسف مساقاً واحداً، إشارة إلى عجز العرب، كأن النبي ﷺ قال لهم: إن كان من تلقاء نفسي فافعلوا في قصة يوسف ما فعلت في سائر القصص ^(١) .

والرابع: قال الإمام السيوطي: قلت: وظهر لي جواب رابع، وهو أن سورة يوسف نزلت بسبب طلب الصحابة أن يُقصّ عليهم، كما رواه الحاكم، فنزلت مبسوطّة تامّة، ليحصل لهم مقصود القصص من استيعاب القصّة، و ترويح النفس بها، والإحاطة بطرفيها .

والخامس : قال السيوطي : وهو أقوى ما يجاب به : أن قصص الأنبياء إنما كرّرت ؛ لأن المقصود بها إفادة إهلاك مَنْ كَذَّبُوا رُسُلَهُمْ ، والحاجة داعية إلى ذلك لتكرير تكذيب الكفار للرسول ﷺ ، فكلّمَا كَذَّبُوا نزلت قصة مُنْذَرَةٌ بحلول العذاب كما حلّ على المُكْذِبِينَ ، وقصة يوسف لم يُقْصَد منها ذلك ^(١) .

قال الراقم : و هو الجواب عن عدم تكرير قصة أصحاب الكهف ، وقصة ذي القرنين ، وقصة موسى مع الخضر ، وقصة الذبيح .



الفَصْلُ السَّابِعُ

قَوَاعِدُ مُهِمَّةٍ

تَمَسُّ إِلَيْهَا الْحَاجَةُ فِي التَّفْسِيرِ

عندما نتكلّم عمّا لا بُدَّ للمُفسِّر الذي يكونُ بصدد فهم مراد الله تعالى من كتابه الشريف، فإنّ أذهاننا سرعاناً ما تتجه إلى قواعدٍ يَسْتَحْدِثُهَا المُفسِّر فيما هو بصددده. نعم لا بُدَّ لمن يُفسِّر القرآن الكريم من معرفة القواعد المُهمّة التي يحتاج إليها في فهم مرادات الله تعالى من كلامه الشريف، كما أنه لا بُدَّ في تناول علم من العلوم من معرفة أُسُسِهِ العامّة، ومميّزاته الخاصّة؛ حتى يكون الطالب له على بَصَرٍ وإدراك، ولكي يَسِيرَ في سيره بمعرفة وفُطُونَةٍ.

وإذا كان القرآن الكريم قد نزل بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ كما قال تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾ [يوسف] فهذه القواعدُ التي لا بُدَّ للمُفسِّر ترتكز على معرفة قواعد اللغة العربية وأسسها؛ وفهم بلاغتها ومميّزاتها؛ وتذوّق طرازها وأسلوبها؛ وإدراك أسرارها ورُموزها. وعلى ذلك فهذه القواعد في الأصل قواعدُ العَرَبِيَّة لا شطط ولا وكس، إلّا أنّنا نستطيع أن نجمع منها ما هو أهمّ منها بالإيجاز والاختصار.

ثمَّ الموضوعُ على جانبٍ كبيرٍ من الأهمية والخطورة لتعلّقه بالكشف والإيضاح عن مرادات الله تعالى من كتابه الكريم، فلذا تكلم عليه العلّماء في موضعه، ومَن تكلم عليه العلامة الزركشي في "البرهان"، والإمام السيوطي في "الإتقان"، والإمام الشاه ولي الله المحدث الدهلوي في رسالته "الفوز الكبير في أصول التفسير"، وأنا ألخص من كلامهم، فإنه ما لا يدرك كله لا يترك كله.

١ - الضمائر

❁ أصل :

الأصل في الضمير هو الاختصار ، فهو يُغني عن ذكر ألفاظ كثيرة ، و لهذا قام قوله تعالى : ﴿ أَعَدَّ اللَّهُ لَهُمْ مَغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ [الأحزاب] مقامَ عشرين كلمة لو أتى بها مظهرة ، وكذا قوله تعالى : ﴿ وَقُلْ لِلْمُؤْمِنَاتِ يَغْضُضْنَ مِنْ أَبْصَارِهِنَّ ﴾ [النور: ٣١] فإن فيها خمسة وعشرين ضميراً.

❁ أصل :

الأصل تقديم المرجع لضمير الغائب ، فإن ضمير المتكلم والمخاطب يُفسرها المشاهدة ، و ضمير الغائب عارٍ عن هذا الوجه من التفسير ، فكان الأصل تقديم مرجعه ليُعلم المراد بالضمير قبل ذكره ، وعلى هذا فالمرجع الذي يعود إليه ضمير الغيبة يكون على أنواع :

١ - قد يكون ملفوظاً به ، سابقاً عليه ، مطابقاً له ، كقوله تعالى : ﴿ وَنَادَى نُوحٌ ابْنَهُ ﴾ [هود: ٤٢] وهو الأكثر الأغلب .

٢ - وقد يكون مُتَضَمَّنًا له ، كقوله تعالى : ﴿ أَعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ﴾ [المائدة: ٨] فإن ضمير ”هو“ يعود على العدل الذي يتضمّنه لفظ ”اعدلوا“ .

٣ - وقد يكون دالاً عليه بالالتزام ، كقوله : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ ﴾ [القدر] فضمير الغائب عائد إلى القرآن ، و هو و إن لم يكن له ذكر قبله ، إلا أن الإنزال يدلُّ عليه التزاماً .

٤ - وقد يكون المرجع متأخراً لفظاً لا رتبةً ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَوْجَسَ فِي نَفْسِهِ خِيفَةً ﴾

- مُوسَى ﴿٦٧﴾ ﴿طه﴾ فضمير "نفسه" يعود إلى موسى ، وهو متأخر لفظاً لا رتبةً .
- ٥- وقد يكون متأخراً لفظاً ورتبةً ، كما في باب ضمير الشأن والقصة ، و باب نعم وبئس و أمثالها ، كقوله تعالى : ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ﴿١﴾ [الإخلاص] وقوله تعالى : ﴿فَإِذَا هِيَ شَخِصَةٌ﴾ [الأنبياء: ٩٧]
- ٦- وقد يكون متأخراً دالاً عليه بالالتزام ، كقوله تعالى : ﴿فَلَوْلَا إِذَا بَلَغَتِ الْحُلُقُومَ﴾ ﴿٨٢﴾ [الواقعة] ، وكقوله تعالى : ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾ ﴿٣٦﴾ [القيامة] فأضمير الروح في الأولى ، و النفس في الثانية ، لدلالة الحلقوم والتراقي عليهما .
- ٧- وقد يعود الضمير على اللفظ دون المعنى ، كقوله تعالى : ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِنْ مُعَمَّرٍ وَلَا يُنْقَضُ مِنْ عُمرِهِ إِلَّا فِي كِتَابٍ﴾ [فاطر: ١١] فالضمير في "عمره" عائد إلى لفظ "معمر" دون معناه ؛ لأن المراد به معمر آخر ، وهو غير الأول .
- ٨- وقد يعود إلى بعض ما تقدّم كما في قوله تعالى : ﴿وَيُعَوِّلُهُنَّ أَحَقُّ بِرِزْقِهِنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] والضمير يعود إلى المطلقات في قوله تعالى : ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وهو عام في المطلقات الرجعيات وغيرهن ؛ ولكن المراد بهن المطلقات الرجعيات فقط .
- ٩- وقد يعود الضمير إلى المعنى فقط ، كقوله تعالى في آية الكلاله : ﴿فَإِنْ كَانَتَا اثْنَتَيْنِ﴾ [النساء: ٦٧] ولم يتقدّم لفظ مثني يعود ضمير "كانتا" إليه ، فالوجه فيه - كما قال الأخفش - : إنّ الكلاله تقع على الواحد ، والاثنين ، والجمع ، فثني الضمير الراجع إليها حملاً على المعنى .

١٠- وقد يُذكرُ شيطان ، ويُعادُ الضميرُ إلى أحدهما ، والغالبُ كونه الثاني ، نحو ﴿وَأَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ﴾ [البقرة: ٤٥] فَأُعِيدَ الضَّمِيرُ للصلاة على أحد الأقوال .

١١- وقد يُثنَى الضميرُ ، ويُعادُ إلى أحدِ المذكورين ، نحو : ﴿يَخْرُجُ مِنْهُمَا اللَّؤْلُؤُ وَالْمَرْجَانُ﴾ [الرحمن] وإنما يَخْرُجُ اللؤلؤ والمرجانُ من البحر الملح دون العذب على ما اشتهر على الألسنة .

١٢- قد يجيء الضميرُ متصلًا بشيء ، وهو لغيره ، نحو : ﴿وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ﴾ [المؤمنون] والمرادُ بالإنسان آدم ، ثم قال : ﴿ثُمَّ جَعَلْنَاهُ نُطْفَةً﴾ فهذه لولده ؛ لأنَّ آدمَ لم يُخلَقْ من نُطفةٍ ، وهذا باب الاستخدام .

١٣- وقد يعودُ الضميرُ على مُلابس ما هو له نحو : ﴿إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾ [النازعات] والمرادُ ضُحى يومها ، لا ضُحى العشيّة نفسها ؛ لأنه لا ضُحى لها .

١٤- وقد يعودُ الضميرُ على غير مشاهد محسوس ، كقوله : ﴿وَإِذَا قَضَى أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [البقرة] فضميرُ ” له “ عائدٌ على الأمر ، وهو إذ ذاك غيرُ موجودٍ .

❖ أصل

الأصلُ عودُ الضمير على أقربِ مذكورٍ إلّا أن يكون مُضاف ومُضاف إليه ، فالأصلُ عوده للمُضاف ؛ لأنه المُحدَثُ عنه ، نحو ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ [إبراهيم : ٣٤] أي النعمة ، وقد يعود على المُضاف إليه ، نحو ﴿فَقَالُوا هَذَا إِلَهُكُمْ

وَاللَّهُ مُوسَى فَنَسِيَ ﴿٨٨﴾ [طه] فضمير "نسي" يعود إلى موسى ، لا إلى إله .

❁ أصل

الأصل تَوَافَقُ الضَّائِرُ فِي الْمَرْجِعِ ؛ لِأَنَّ رُجُوعَ بَعْضِهَا إِلَى شَيْءٍ ، وَبَعْضِهَا إِلَى آخَرَ ، فِيهِ هُجْنَةٌ يُؤَدِّي إِلَى تَنَافُرِ النَّظْمِ الَّذِي هُوَ أَمَّ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ ، وَمُرَاعَاتِهِ مِنْ أَهَمِّ مَا يَجِبُ عَلَى الْمَفْسِّرِ . وَمِثَالُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿ لَتَتَوَكَّلُنَّ عَلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعَزَّيْرُهُ وَتُوقِّرُوهُ وَتُسَبِّحُوهُ ﴾ [الفتح: ٩] الضَّائِرُ كُلُّهَا لِلَّهِ تَعَالَى ، وَ مِنْ قَرَقَ الضَّائِرَ فَقَدْ أَبْعَدَ ، وَقَدْ يَخْرُجُ عَنْ هَذَا الْأَصْلِ كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿ وَلَا تَسْتَفْتِ فِيهِمْ مِنْهُمْ أَحَدًا ﴾ ﴿٢٢﴾ [الكهف] فَإِنَّ ضَمِيرَ "فِيهِمْ" لِأَصْحَابِ الْكَهْفِ ، وَضَمِيرَ "مِنْهُمْ" لِلْيَهُودِ .

❁ أصل

ضَمِيرُ الْفَصْلِ ضَمِيرٌ بِصِغَةِ الْمَرْفُوعِ ، مُطَابِقٌ لِمَا قَبْلَهُ تَكْلِمًا ، وَخَطَابًا ، وَغَيْبَةً ، وَفِرَادًا ، وَتَثْنِيَّةً ، وَجَمْعًا . وَإِنَّمَا يَقَعُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ ، أَوْ مَا أَصْلُهُ الْمُبْتَدَأُ ، وَقَبْلَ خَبَرٍ كَذَلِكَ اسْمًا ، نَحْوُ : ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ ﴿٥﴾ [البقرة] وَ ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ الصَّاقُونَ ﴾ ﴿١٦٥﴾ [الصفات] وَلَهُ ثَلَاثَةُ فَوَائِدَ : الْأَوَّلُ : الْإِعْلَامُ بِأَنَّ مَا بَعْدَهُ خَبَرٌ لَا تَابِعٌ ، وَالثَّانِي : التَّأْكِيدُ ، وَلِذَا قِيلَ : إِنَّهُ لَا يَجْمَعُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ التَّأْكِيدِ ، فَلَا يُقَالُ : زَيْدٌ نَفْسُهُ هُوَ الْفَاضِلُ ، وَالثَّلَاثُ : الْإِخْتِصَاصُ .

❁ أصل

هُنَاكَ ضَمِيرٌ يُقَالُ لَهُ "ضَمِيرُ الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ" ، وَيُسَمَّى ضَمِيرَ الْمَجْهُولِ ، وَهَذَا الضَمِيرُ يَخَالِفُ الْقِيَاسَ مِنْ خَمْسَةِ أَوْجُهٍ : أَحَدُهَا : عَوْدُهُ عَلَى مَا بَعْدَهُ لَا قَبْلَهُ لَزُومًا ، وَالثَّانِي : مَرْجِعُهُ لَا يَكُونُ إِلَّا جُمْلَةً ، وَالثَّلَاثُ : أَنَّهُ لَا يُتَّبَعُ بِتَابِعٍ ، فَلَا يُؤَكَّدُ ، وَلَا يُعْطَفُ عَلَيْهِ ، وَلَا يُبَدَّلُ مِنْهُ ، وَالرَّابِعُ : أَنَّهُ لَا يَعْمَلُ فِيهِ إِلَّا الْإِبْتِدَاءُ أَوْ نَاسِخُهُ ، وَالْخَامِسُ : أَنَّهُ

ملازمٌ للإفراد، فلا يُشْتَى ولا يُجْمَعُ .

وفائدته الدلالة على تعظيم المخبر عنه، وتفخيمه بأن يُذكر أولاً مُبهماً ثم يُفسَّر .
وقال ابن هشام: متى أمكن الحمل على غير ضمير الشأن، فلا ينبغي أن يُحمَلَ عليه .

❁ أصل

جمعُ العاقلات لا يعودُ عليه الضميرُ غالباً إلا بصيغة الجمع، سواءً كان جمعُ القلة أو الكثرة، نحو: ﴿وَالْوِلْدَاتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] و ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَرْزُقْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨] وقد يردُّ المفردُ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ فِيهَا أَزْوَاجٌ مُطَهَّرَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥].

وأما غيرُ العاقل فالغالبُ في جمع الكثرة الإفرادُ، و في جمع القلة الجمعُ، وقد اجتمعاً في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ﴾ [التوبة: ٣٦] فأعاد ضمير ”منها أربعة حُرُم“ بصيغة الإفراد على الشُّهُور وهي للكثرة، ثم قال: فلا تظلموا فيهن، فأعاد ضمير ”فيهن“ جمعاً على أربعة حُرُم، وهي للقلة .

❁ أصل

إذا اجتمعَ في الضمائر مراعاة اللفظ و المعنى بُدِيَ باللفظ ثم بالمعنى، وهذا هو الجادةُ في القرآن. قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ وَيَا لَيْتُمْ أَآخِرَ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ﴾ [البقرة] فأفرد الضمير في ”يَقُولُ“ باعتبار اللفظ، ثم جمع في ”وَمَا هُمْ“ باعتبار المعنى .

و أما إذا حُمِلَ أَوَّلًا على المعنى فهل يجوزُ الحملُ بعده على اللفظ؟ فقال ابن الحاجب في أماليه: إذا حُمِلَ على المعنى ضَعُفَ الحَمْلُ على اللفظ بعده؛ لأنَّ المعنى أقوى، فيَضَعُفُ بعد اعتبار القوي الرجوعُ إلى الأضعف؛ ولكن أوردَ عليه ما جَاءَ في القرآن من الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى في مواضع، وقال محمود بن حمزة في كتاب العجائب: ذَهَبَ بعضُ النحويين إلى أنه لا يجوزُ الحملُ على اللفظ بعد الحمل على المعنى، وقد جَاءَ في القرآن بخلاف ذلك.

وأما ما جَاءَ في القرآن من الحمل على اللفظ بعد الحمل على المعنى، فإليك من أمثلته:

١- منه قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَعِشْ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ تَقِيضَ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ﴾ (٣٦)

وَلَا تَنْهَمُ لِيَصُدُّوهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ مُّهْتَدُونَ ﴿٣٧﴾ حَتَّى إِذَا جَاءَنَا ﴿[الزخرف: ٣٦-٣٨]، فأعاد الضميرَ أَوَّلًا في "يَعِشْ" و"له" باعتبار اللفظ، ثم أعاد ثانيًا في قوله "وإنهم ليصدونهم" و في "يَحْسَبُونَ" و ما بعده باعتبار المعنى، ثم قال: "حتى إذا جَاءَنَا" فرجع إلى اللفظ بعد الانصراف إلى المعنى.

٢- ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِهِ إِلَّا نَجَسٌ خَالِصَةٌ لِلذَّكُورِ وَمَحْرَمٌ عَلَيْنَا أَزْوَاجَنَا﴾ [الأنعام: ١٣٩] فَرُوِعِيَ المعنى أَوَّلًا في "خالصة" ثم رُوِعِيَ اللفظ في قوله: "محرم".

٣- ومنه قوله تعالى: ﴿خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا قَدْ أَحْسَنَ اللَّهُ لَهُ رِزْقًا﴾ ﴿١١﴾ [الطلاق] فَرُوِعِيَ في "خالدين" معنى "الذين" المذكور قبله، ثم رُوِعِيَ اللفظ في "له" (١).

٢ - التَّذْكِيرُ وَالتَّانِيثُ

❁ قاعدة

المؤنث الحقيقي لا تُحذفُ تاؤه من فعله غالباً إلاَّ إن وقعَ فصلٌ، وكلما كثر الفصلُ حَسُنَ الحذفُ، ولكن الإثبات أولى ما لم يكن جمعاً كما في قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيَ النَّبِيُّ إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ﴾ [المتحنة: ١٢] بخلاف المؤنث اللفظي فإن الحذف فيه مع الفصل أحسنُ، نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ، مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ﴾ [البقرة: ٢٧٥] و ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ﴾ [آل عمران: ١٣] وإن كثر الفصل ازدادَ حُسناً، نحو قوله تعالى: ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٦٧] والإثبات أيضاً حَسَنٌ نحو: ﴿وَأَخَذَتِ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾ [هود: ٩٤].

❁ قاعدة

كُلُّ أسماء الأجناس يجوزُ فيها التذكيرُ حملاً على الجنس، والتانِيثُ حملاً على الجماعة، كقوله تعالى: ﴿أَعْبَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ [الحاقة] وَصَفَ النخلَ بالتانِيثِ حملاً على الجماعة، وقوله تعالى: ﴿أَعْبَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾ [القمر] وَصَفَهُ بالتذكير حملاً على الجنس، وكذا فيما يلي من الأمثلة:

١- قال تعالى: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾ [المزمل: ١٨] بتذكير السماء، وقال تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ [الانشقاق] بتانِيث السماء.

٢- قال تعالى: ﴿جَاءَهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ [يونس: ٢٢] و ﴿وَلُسَلِيمَنَ الرِّيحَ عَاصِفَةً﴾ [الأنبياء: ٨١].

❖ قاعدة

قد يُذَكِّرُ الْمُؤَنَّثُ عَلَى التَّأْوِيلِ بِمُذَكِّرٍ، وَ قَدْ يُؤَنَّثُ الْمَذْكَرُ عَلَى التَّأْوِيلِ بِمُؤَنَّثٍ ،
وله في القرآن أمثلة :

١- قوله تعالى : ﴿وَأَحْيَيْنَاهُ بِلَدَّةٍ مَيِّتًا﴾ [ق: ١١] وهو على تأويل البلدة بمكان،
وإِلَّا لَقَالَ : مَيِّتَةً .

٢- وقوله تعالى : ﴿فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسُ بَارِزَةً قَالَ هَذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٨] هو
على تأويل الشمس بالطالع .

٣- قوله تعالى : ﴿الَّذِينَ يَرِثُونَ الْفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ ﴿١١﴾ [المؤمنون] فَأَنْتَ
الْفِرْدَوْسُ ، وهو مذكَّرٌ حَمَلًا عَلَى مَعْنَى الْجَنَّةِ .

٤- قوله : ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥] ذَكَرَ أَبُو الْبَقَاءِ : أَنَّ التَّانِيثَ
فِي "ذَائِقَةُ" بِاعْتِبَارِ مَعْنَى "كُلِّ" ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا التَّانِيثُ، لِأَنَّ كُلَّ نَفْسٍ نَفُوسٌ ^(١) .

٣ - التَّعْرِيفُ وَالتَّنْكِيرُ

مِنَ الْمُهِمِّ لِلْمُفَسِّرِ أَنْ يَعْلَمَ أَنَّهُ قَدْ يَقَعُ الْاسْمُ فِي الْكَلَامِ نَكْرَةً ، وَ قَدْ يَقَعُ مَعْرِفَةً ،
وَلِكُلِّ وَجْهَةٍ يُنَاسِبُهُ ، وَ لِكُلِّ مَقَامٍ لَا يَلِيقُ بِالْآخِرِ :

قاعدة في التنكير

أَمَّا التَّنْكِيرُ فَلَهُ مَقَامَاتٌ :

(١) انظر: الإتيان: ١/ ٢٤٧-٢٤٨، البرهان: ٣/ ٣٦٦-٣٧١.

- ١- إرادة الوحدة ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَجَاءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ ﴾ [القصص: ٢٠] أي رجل واحد .
- ٢- إرادة النوع ، كقوله تعالى : ﴿ وَعَلَىٰ أُنُوسِهِمْ غُشُونٌ ﴾ [البقرة: ٧] أي نوع من الغشاوة .
- ٣ - إرادتهما معاً ، كقوله : ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِّنْ مَّاءٍ ﴾ [النور: ٤٥] أي كل نوع من أنواع الدواب من أنواع الماء ؛ وكل فرد من أفراد الدواب من أفراد النطف .
- ٤ - التعظيم ، كقوله تعالى : ﴿ فَأَذْنُونا بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ﴾ [البقرة: ٢٧٩] أي حرب عظيمة .
- ٥ - التكثير ، كقوله تعالى : ﴿ قَالُوا لِفِرْعَوْنَ أَإِنَّا لَنَأْجِزُا ﴾ [الشعراء: ٤١] أي أجراً كثيراً وافراً .
- ٦ - التعظيم والتكثير معاً ، كقوله تعالى : ﴿ فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ﴾ [آل عمران: ١٨٤] أي رُسُل عِظَامٌ ذُو عَدَدٍ كَثِيرٍ .
- ٧ - التحقير ، كقوله تعالى : ﴿ مِّنْ أَيْ شَيْءٍ خَلَقَهُ ۖ ﴿١٨﴾ مِّنْ نُّطْفَةٍ خَلَقَهُ ۖ فَقَدَرَهُ ۖ ﴾ [عبس: ١٨-١٩] أي من شيءٍ حقيرٍ مهينٍ .
- ٨ - التقليل ، كقوله تعالى : ﴿ وَرِضْوَانٌ مِّنَ اللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ [التوبة: ٧٢] أي رضوانٌ قليلٌ من الله أكبرُ من الجنات .
- ٩ - التَّجَاهُلُ ، كقوله تعالى نقلاً عن الكفار : ﴿ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنْبِئُكُمْ ﴾ [سبا: ٧] كأنهم لا يعرفونه .

١٠- قصدُ العموم ، كقوله : ﴿ ذَلِكِ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢] أي ليس فيه ريبٌ .

قاعدة في التعريف

و أما التعريفُ فله أيضاً مقاماتٌ :

✽ التعريف بالعلمية: ليس بخافٍ على أحدٍ أنه قد يكون التعريف بالعلمية، وله أسبابٌ:

١- لإحضاره في ذهن السامع ابتداءً باسم يُختصُّ به ، نحو: ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ۝١ ﴾ [الفتح: ٢٩].

٢- لتعظيمه، كقوله تعالى: ﴿ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ ۝ ﴾ [الفتح: ٢٩].

٣- لإهانتته ، كقوله تعالى : ﴿ تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ ۝١ ﴾ [اللب: ١].

✽ التعريف بالإشارة: وقد يكون التعريف بالإشارة ، وهو لأسباب :

١- لبيان حاله في القُرب ، كقوله تعالى: ﴿ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ فَأَرُونِي مَاذَا خَلَقَ الَّذِينَ مِنْ دُونِهِ ۝ ﴾ [لقمان: ١١].

٢- لبيان حاله في البُعد ، كقوله تعالى: ﴿ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ ۝٦٠ ﴾ [النور: ٦٠].

٣- لقصد تحقيره بالقُرب، كقوله : ﴿ وَمَا هَذِهِ الْحَيَوةُ الدُّنْيَا إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ ۝ ﴾ [العنكبوت: ٦٢].

٤- لقصد تعظيمه بالبُعد ، كقوله تعالى: ﴿ ذَلِكِ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة: ٢].

٥- للتنبية بعد ذكر المشار إليه بأوصافٍ قبله، على أنه جديرٌ بما يردُّ بعده من أجلها،

كقوله تعالى: ﴿أُولَئِكَ عَلَى هُدًى مِنْ رَبِّهِمْ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة].

✽ التعريفُ بالموصول : و التعريفُ قد يكون بالموصول ، و أسبابه :

١ - كراهةُ ذكره إمّا سِترًا عليه ، أو إهانةً له ، أو لغير ذلك ، نحو : ﴿وَالَّذِي قَالَ لِوَلَدَيْهِ أُفٍّ لَكُمَا﴾ [الأحقاف: ١٧] ، وقوله تعالى: ﴿وَرَوَدَتْهُ الْمَتَّى هُوَ فِي بَيْتِهَا﴾ [يوسف: ٢٣].

٢ - إرادةُ العموم ، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ قَالُوا رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَمُوا﴾ [حم السجدة: ٣٠].

٣ - إرادةُ الاختصار ، نحو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ ءَادُوا مُوسَى فَبَرَّاهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا﴾ [الأحزاب: ٦٩] إذ لو عدّد أسماء المؤذنين لطال الكلام.

✽ التعريفُ بالألف واللام : التعريفُ قد يكون بالألف واللام ، وهو لأمر :

١ - للإشارة إلى معهود خارجي ، كقوله: ﴿مَثَلُ نُورِهِ كَمِثْقَا ذَرَّةٍ فِي الْمَوْزَنِ الْعَظِيمِ﴾ [النور: ٣٥].

٢ - أو للإشارة إلى معهود ذهني ، كقوله: ﴿لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾ [الفتح: ١٨].

٣ - أو للإشارة إلى معهود حُضوري ، كقوله: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾ [المائدة: ٣] فإنها نزلت يوم عرفة .

٤ - أو لاستغراق الأفراد ، كقوله: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [العصر].

٥- أو لتعريف الماهية ، نحو : ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ [الأنبياء : ٣٠].

✽ التعريفُ بالإضافة : والتعريف إن كان بالإضافة فله وُجُوهٌ :

١- قصدُ الاختصار ، وأمثله كثيرة وظاهرة .

٢- تعظيمُ المضاف ، كقوله : ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَنٌ﴾ [الحجر : ٤٢].

٣- قصدُ العموم ، نحو : ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور : ٦٣] أي كل ما أمر الله به .

✽ التعريفُ بالإضمار : وقد يكون التعريفُ بالإضمار ، وهو لأسباب :

١- إما لأن المقام مقام المتكلم ، كقوله تعالى : ﴿يَمْوَسَّىٰ إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [القصص : ٣٠] .

٢- أو لأن المقام مقام الخطاب ، كقوله تعالى حكايةً عن النبي يونس عليه السلام : ﴿أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنَا سُبْحَنَكَ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [الأنبياء : ٨٧] .

٣- أو لأن المقام مقام الغيبة لكون المسند إليه مذكوراً ، أو في حكم المذكور لقرينة ، أما الأول فكقوله تعالى : ﴿اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى﴾ [المائدة : ٨] أي العدل ، وأما الثاني فكقوله تعالى : ﴿وَلَا بُؤْيَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا أَسَدُسٌ وَمَا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ﴾ [النساء : ١١] أي ولأبوي الميت .

قاعدة :

إذا ذُكِرَ الاسمُ مرّتين فله أربعة أحوال ؛ لأنه إما أن يكونا معرفتين أو نكرتين ، أو الأول نكرة ، والثاني معرفة ، أو بالعكس :

فإن كانا معرفتين ، فالمراد بالاسم الثاني هو الأول غالباً ، نحو : ﴿ أَقْدِنَا آلَ صَرْطَ الْمُسْتَقِيمِ ۝ صَرْطَ الَّذِينَ أَنْصَتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة: ٦-٧] .

وإن كانا نكرتين ، فالمراد بالثاني غير الأول غالباً ، نحو : ﴿ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً ﴾ [الروم: ٥٤] فإن المراد بالضعف الأول حالة النطفة؛ وبالثاني حالة الطفولية؛ وبالثلث حالة الشيخوخة .

وإن كان الأول نكرةً و الثاني معرفةً ، فالمراد بالثاني هو الأول حملاً على العهد ، نحو : ﴿ فِيهَا مَصْبَاحٌ أَلْمِصْبَاحُ فِي زُجَاجَةٍ ﴾ [النور: ٣٥] .

وإن كان الأول معرفةً ، والثاني نكرةً فلا يُطْلَقُ فيه القول ؛ بل يَتَوَقَّفُ المرادُ على القرائن ، فتارةً تقومُ القرينةُ على التَّغَايُرِ بين الأول والثاني ، نحو : ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يُقْسِمُ الْمُجْرِمُونَ مَا لِيُسْأَلُنِي عَنْ سَاعَةٍ ﴾ [الروم: ٥٥] وتارةً تقومُ القرينةُ على الاتِّحَادِ بَيْنَهُمَا ، نحو : ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ (١٧) قُرْآنًا عَرَبِيًّا ﴾ [الزمر: ٢٧-٢٨] (١) .

٤ - الإفراد والجمع

❖ الفائدة الأولى

لا يخفى أن بعض الألفاظ لم يأت في القرآن إلا مفرداً ، وبعضها لم يأت إلا

مَجْمُوعاً، وهناك ألفاظٌ وَقَعَتْ مُفْرَدَةً ومَجْمُوعَةً جميعاً، وهذا لإفادة معنى خاصٍ أو لإشارةٍ مُعَيَّنَةٍ، ونذكرُ منها البعضُ تذكراً للدارسين، وتبصرةً للطلالين .

- من ذلك السَّمَاءُ والأَرْضُ: فَإِنَّ الأَرْضَ لم تَأْتِ في القرآنِ إِلَّا مُفْرَدَةً بخلافِ السَّمَاءِ؛ فَإِنَّهَا ذُكِرَتْ تَارَةً بصيغةِ الإفرادِ، وتَارَةً بصيغةِ الجمعِ. والوجه: أن الأرضَ تُجْمَعُ على أَرْضُونَ وهو ثَقِيلٌ، ولهذا لما أريدَ جَمْعُهَا جُمِعَتْ في صُورَةٍ مِنَ الرُّوْعَةِ ليس لها مثالٌ، وهو في قوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢].

و أما السَّمَاءُ فحيثُ أريدَ العَدْدُ أَتَى بصيغةِ الجمعِ الدالَّةُ على سِعَةِ العِظَمَةِ والكثرةِ، نحو: ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الحديد: ١] وحيثُ أريدَتِ الجُهَةُ أَتَى بصيغةِ الإفرادِ، نحو: ﴿وَفِي السَّمَاءِ رِزْقُكُمْ﴾ [الذاريات: ٢٢].

- ومن ذلك النورُ والظُّلُمَاتُ: فَإِنَّ النُّورَ لم يَأْتِ في القرآنِ إِلَّا مُفْرَدًا، والظُّلُمَاتُ لم يَأْتِ إِلَّا جَمْعًا؛ لِأَنَّ الظُّلُمَاتِ هِيَ طُرُقُ الباطلِ، وهي مُتَعَدِّدَةٌ مُتَشَعِّبَةٌ؛ والنورُ هو طريقُ الحقِّ، والحقُّ واحدٌ، قال تعالى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا يُخْرِجُهُم مِّنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أَوْلِيَاؤُهُمُ الظُّلُمَاتُ يُخْرِجُونَهُم مِّنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ﴾ [البقرة: ٢٥٧].

- ومن ذلك سبيلُ الحقِّ وسبيلُ الباطلِ: فَإِنَّ الأوَّلَ حيثُ وَقَعَ في القرآنِ، فَإِنَّهُ مُفْرَدٌ؛ والثاني حيثُ وَقَعَ جَمْعًا، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٤] والوجه أن طريقَ الحقِّ واحدٌ، وطريقُ الباطلِ مُتَعَدِّدٌ.

- ومن ذلك وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ وأولياءُ الكُفَّارِ: قَالَ اللهُ تَعَالَى: ﴿اللَّهُ وَلِيُّ الَّذِينَ ءَامَنُوا

يُخْرِجُهُمْ مِنَ الظُّلُمَاتِ إِلَى النُّورِ وَالَّذِينَ كَفَرُوا أُولَئِكَ أَطَاعُوا يُخْرِجُونَهُمْ مِنَ النُّورِ إِلَى الظُّلُمَاتِ ﴿البقرة: ٢٥٧﴾ لَأَنَّ ولي المؤمنين هو الله تعالى ، و هو واحدٌ أحدٌ لا شريك له ولا مثيل له ، بينما أولياء الكفار - وهم معبوداتهم الباطلة - كثيرون .

• ومنها النَّارُ والجَنَّةُ : فَإِنَّ النَّارَ حَيْثُ وَقَعَتْ وَقَعَتْ مُفْرَدَةً ؛ و أما الجَنَّةُ فقد وَقَعَتْ مفردةً ومجموعةً جميعاً ؛ لَأَنَّ الْجَنَّةَ مُخْتَلِفَةٌ الْأَنْوَاعِ ، فَحَسُنَ جَمْعُهَا ، وَالنَّارُ مَادَّةٌ وَاحِدَةٌ ، فَجِيءَ بِالْإِفْرَادِ . والوجه الثاني فيه : أَنَّ الْجَنَّةَ رَحْمَةٌ اللَّهِ ، فَانَّاسَبَ الْجَمْعَ إِشَارَةً إِلَى كَثْرَةِ وَسْعَةِ رَحْمَةِ اللَّهِ تَعَالَى ، وَ النَّارَ عَذَابُ اللَّهِ ، فَانَّاسَبَ الْإِفْرَادَ ، كَمَا قَالَ : ﴿وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأعراف: ١٥٦] .

• ومن ذلك الرِّيحُ : فَإِنَّهَا جَاءَتْ إِفْرَاداً وَجَمْعاً ، فَحَيْثُ ذُكِرَتْ فِي سِيَاقِ الرَّحْمَةِ جُمِعَتْ ؛ وَحَيْثُ ذُكِرَتْ فِي سِيَاقِ الْعَذَابِ أَفْرِدَتْ ؛ لَأَنَّ رِيَّاحَ الرَّحْمَةِ مُخْتَلِفَةٌ الصِّفَاتِ وَالهَيَّاتِ وَالْمَنَافِعِ ، وَأَمَّا رِيحُ الْعَذَابِ ؛ فَإِنَّهَا تَأْتِي مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ ، وَ لَا مَعَارِضَ لَهَا وَ لَا دَافِعَ .

نعم خَرَجَ عَنْ هَذِهِ الْقَاعِدَةِ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَجَرَيْنَ بَرِّيجٍ طَيِّبَةٍ﴾ [يونس: ٢٢] حَيْثُ وَقَعَتْ مُفْرَدَةً ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّ الْمُرَادَ رِيَّاحَ الرَّحْمَةِ ، وَالْقِيَاسُ أَنْ يَقُولَ : بَرِّيَّاحٍ طَيِّبَةٍ ، وَ وَجَّهُ الْعُلَمَاءِ بِأَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا لَفْظِيٌّ ، وَهُوَ الْمَقَابَلَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾ [يونس: ٢٢] ، وَالثَّانِي مَعْنَوِيٌّ ، وَهُوَ أَنَّ إِتِمَامَ الرَّحْمَةِ هُنَاكَ إِنَّمَا يَحْصُلُ بِوَاحِدَةِ الرِّيحِ ؛ لِأَنَّ السَّفِينَةَ لَا تَسِيرُ إِلَّا بِرِيحٍ وَاحِدَةٍ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ ، وَإِنْ اخْتَلَفَتْ عَلَيْهَا الرِّيحُ كَانَ سَبَباً لِلْهَلَاكِ .

• ومن ذلك إِفْرَادُ السَّمْعِ وَجَمْعُ الْبَصَرِ : قَالَ تَعَالَى : ﴿حَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى

سَمِعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَرِهِمْ غَشَوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴿٧﴾ [البقرة] والوجهُ في ذلك أنَّ السَّمْعَ غَلَبَ عليه المصدريَّةُ ، فأفردَ بخلاف البصر ؛ فإنَّه اشتهر في الجارحة وهي العينُ ، والوجهُ الثاني أنَّ متعلَقَ السَّمْعِ الأصواتُ وهي حقيقةٌ واحدةٌ ، فناسبَ الإفرادُ ؛ ومتعلَقُ البصرِ الألوانُ ، وهي مختلفةٌ فناسبَ الجمعُ .

• ومن ذلك الألبابُ ، فإنَّه لم يأتِ في القرآن إلا جمعاً ، قال الله تعالى : ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لَأُولِي الْأَلْبَابِ ﴿٢١﴾﴾ [الزمر] والوجهُ في ذلك أنَّ مفردَه - وهو لُبٌّ - ثقيلٌ لفظاً ، وعند الاحتياج إلى صيغة الإفراد جيئَ بمُرادفه كالقلب ، كما في قوله تعالى : ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَذِكْرَى لِمَنْ كَانَ لَهُ قَلْبٌ﴾ [ق: ٣٧] .

• ومن ذلك المشرق والمغرب ، جيئَ تارةً بالإفراد ، كقوله تعالى : ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١١٥] وتارةً بالجمع ، كقوله : ﴿رَبِّ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [المعارج: ٤٠] وتارةً بالتثنية ، كقوله : ﴿رَبُّ الْمَشْرِقَيْنِ وَرَبُّ الْمَغْرِبَيْنِ﴾ [الرحمن] فحيثُ أفردَ المشرقُ والمغربُ أُريدَ بهما الجهةُ نفسُها ؛ وحيثُ جيئَ بالجمع أُريدَ بهما التعددُ باعتبار فصل الخريف ، والربيع ، والصيف والشتاء ؛ فإنَّ مواقعَ الطلوعِ والغروبِ تتفاوتُ في هذه الفُصولِ الأربعة ، وحيثُ جيئَ بالتثنية أُريدَ من هذه المواقعُ الاثنان^(١) .

❖ الفائدة الثانية

إن لفظ ” البارَّ “ حيثُ وَرَدَ في صفةِ الآدميين قيل في جمعه: الأبرار ، كما في قوله تعالى : ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴿٢٢﴾﴾ [المطففين] وحيثُ وَرَدَ في صفةِ الملائكة قيل : بَرَّةٌ ،

(١) البرهان: ٤/ ٣٢ ، الإيتقان: ١/ ٢٥٣ .

كما في قوله تعالى: ﴿بِأَيْدِي سَفَرَةٍ ۝ كِرَامٍ بَرَرَةٍ ۝﴾ [عبس].

وقال بعضهم : لفظ الأخ حيثُ وَرَدَ في النسب قيل في جمعه: إخوة كما جاء:

﴿وَلِنْ كَانُوا إِخْوَةً رِجَالًا وَنِسَاءً﴾ [النساء: ١٧٦] وحيثُ وَرَدَ في الصداقة قيل: إخوان،

كقوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَّمْ تَعْلَمُوا آبَاءَهُمْ فَإِخْوَانُكُمْ فِي الدِّينِ﴾ [الأحزاب: ٥].

ولكن أوردَ على الأول قوله تعالى: ﴿أَوْ إِخْوَانِهِمْ أَوْ بَنِي إِخْوَانِهِمْ﴾

[النور: ٣١] فإنه في النسب؛ وأوردَ على الثاني قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾

[الحجرات: ١٠] فإنه - كما هو ظاهر - في الصداقة^(١).

❖ الفائدة الثالثة

قال الإمام السيوطي: ألّف أبو الحسن الأخفش كتاباً ذكر فيه جمع ما وَقَعَ في القرآن مفرداً؛ ومُفْرَدَ ما وَقَعَ جمعاً، وأكثره من الواضحات، ثم ذكر السيوطي أمثلة مما يخفى ذلك، وأنا أذكرها مع الإشارة إلى الآيات التي وَقَعَت اللفظة فيها، مع زيادات مني مُلتَقِطاً من كلام غيره من العلماء، وهي هذه:

- المَنّ في قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا عَلَيْكُمُ الْمَنَّاءَ وَالسَّلَوى﴾ [البقرة: ٥٧] لا واحد له.
- السَّلوى في الآية المذكورة، لم يُسَمَّع له واحدٌ.
- النَّصَارَى، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَى﴾ [البقرة: ٦٢] قيل: جمع نصاريّ، وقيل: جمع نصير، وقيل: جمع نصران.
- العَوَانُ في قوله تعالى: ﴿قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ لَا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌ بَيْنَ ذَلِكَ﴾

(١) انظر البرهان: ٤/٦-٢١، الإتيان: ١/٢٥٢-٢٥٣.

[البقرة: ٦٨] قيل : جمعه عُونٌ على وزن فُعْلٍ ، يُقَالُ فرس عَوَانٌ وخيل عُونٌ ، والأصل عُونٌ فكرهوا إلقاء ضمة على الواو فسكنوها ، وكذلك يُقَالُ : رجل جَوَادٌ وقوم جُود ، وقال الشاعر :

طوالٌ مثلُ أعناقِ الهَوَادِي * * * تَوَاعِمُ بَيْنَ أَبْكَارٍ وَعُونٍ

- الهدْيُ ، كما في قوله : ﴿ حَتَّىٰ يَلُغَ الْهَدْيُ مَحَلَّهُ ۚ ﴾ [البقرة: ١٩٦] لا واحد له ، قلتُ : هذا إذا كان مصدرًا بمعنى المفعول ، وقيل : هو جمع هَذْيَةٍ كجدي وجَذْيَةٍ .
- الإِعْصَارُ في قوله : ﴿ فَأَصَابَهَا إِعْصَارٌ فِيهِ نَارٌ فَاحْتَرَقَتْ ﴾ [البقرة: ٢٦٦] جمعه أعاصير .
- الأنصارُ ، كما في قوله : ﴿ وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ أَنْصَارٍ ۖ ﴾ [البقرة: ٢٦٧] واحدُه نصير .
- الأَزْلَامُ ، كما في قوله : ﴿ وَأَنْ تَسْقِشُوا بِالْأَزْلَامِ ذَلِكُمْ فَسُقُ ۖ ﴾ [المائدة: ٣] واحدُها زَلَمٌ كجَمَلٍ ، ويُقَالُ : زُلُمَ بالضم كضَرَدَ .
- مَذَرَارٌ ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَأَرْسَلْنَا السَّمَاءَ عَلَيْهِمْ مِذْرَارًا ﴾ [الأنعام: ٦] جمعه مَذَارِيرٌ ، وهو مِفْعَالٌ من الدر .
- أسَاطِيرُ ، كما في قوله : ﴿ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَٰذَا إِلَّا أَسْطِيرُ الْأَوَّلِينَ ﴾ [الأنعام: ٢٥] واحدُه أسْطُورَةٌ ، وقيل : واحدُه إسْطَارٌ ، وقيل : إسْطِيرٌ ، وقيل : أسْطُورٌ ، وقال الأخفش : لا واحد له كأبَابِيل .
- الصُّورُ ، كقوله : ﴿ وَلَهُ الْمَلَكُ يَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ ﴾ [الأنعام: ٧٣] قيل : هو جمعٌ واحدُه صُورَةٌ ، كَبُسْرِ وبُسْرَةٍ ، وَصُوفٍ وَصُوفَةٍ . وردَّه اللُّغَوِيُّونَ بأنَّ القياس

فتح العين في مهمات التفسير

في كلام العرب أنّ ما كان على وزن فُعْلَةٍ بِضَمِّ الْفَاءِ يُجْمَعُ عَلَى فُعَلٍ بِضَمِّ الْفَاءِ وفتح العين، كغُرْفَةٍ وَغُرْفٍ، وَصُورَةٍ وَصُورٍ، وَأَمَّا مَا جَاءَ مِنْ جَمْعِهِ بِضَمِّ فَسُكُونِ كَبُسْرٍ وَصُوفٍ فَهُوَ خَاصٌ بِمَا سَبَقَ اسْتِعْمَالُ الْجَمْعِ فِيهِ عَلَى اسْتِعْمَالِ الْوَاحِدِ، وَقِيلَ: هُوَ وَاحِدٌ جَمْعُهُ الْأَصْوَارُ.

- فُرَادَى فِي قَوْلِهِ: ﴿وَلَقَدْ جِئْتُمُونَا فُرَادَى كَمَا خَلَقْتَكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ﴾ [الأنعام: ٩٤] جَمْعُ فَرْدٍ بِفَتْحِ الرَّاءِ، وَقِيلَ: بِسُكُونِ الرَّاءِ، عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ؛ كَأَنَّهُ جَمْعُ فَرْدَانِ كَسَكْرَانِ، وَقَالَ الرَّائِغُ: إِنَّهُ جَمْعُ فَرِيدٍ كَأَسِيرٍ وَأَسَارَى.
- قِنَوَانٌ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَمِنَ النَّخْلِ مِمَّنْ طَلَعَهَا قِنَوَانٌ دَانِيَةٌ﴾ [الأنعام: ٩٩] جَمْعُ قِنَوٍ، وَتَثْنِيَتُهُ أَيْضاً قِنَوَانٌ، وَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ إِلَّا الْإِعْرَابُ.
- صِنَوَانٌ كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَجَنَّتْ مِّنْ أَعْتَبٍ وَزَرَّعٌ وَنَخِيلٌ صِنَوَانٌ﴾ [الرعد: ٤] جَمْعُ صِنَوٍ، وَهُوَ أَيْضاً يُثْنَى عَلَى وَزْنِ وَاحِدِهِ كَقِنَوَانٍ.
- الْحَوَايَا فِي قَوْلِهِ: ﴿إِلَّا مَا حَمَلَتْ ظُهُورُهُمَا أَوِ الْحَوَايَا﴾ [الأنعام: ١٤٦] جَمْعُ حَاوِيَةٍ، كَزَاوِيَةٍ وَزَوَايَا، وَوَزْنُهُ فَوَاعِلٌ، وَقِيلَ: جَمْعُ حَاوِيَاءٍ كَقَاصِعَاءٍ وَقَوَاصِعَ، وَوَزْنُهُ أَيْضاً فَوَاعِلٌ، وَقِيلَ: جَمْعُ حَوِيَّةٍ، كَطَرِيفَةٍ وَظَرَائِفَ، وَوَزْنُهُ فَعَائِلٌ.
- نَشْرًا، كَمَا فِي قَوْلِهِ: ﴿وَالنَّشْرِتِ نَشْرًا﴾ (٢) [المرسلات] قَرَأَ "نُشْرًا" بِضَمِّ النُّونِ وَالشِّينِ، عَلَى هَذَا فَهُوَ جَمْعُ نَشُورٍ، مِثْلُ رُسُلٍ وَرَسُولٍ، وَقَرَأَ ابْنُ عَامِرٍ "نُشْرًا" بِضَمِّ النُّونِ وَإِسْكَانِ الشِّينِ، فَخَفَفَ الْعَيْنَ كَمَا يُقَالُ: كَتَبَ وَرَسَلَ. وَقَرَأَ حَمْزَةً "نَشْرًا" بِفَتْحِ النُّونِ وَإِسْكَانِ الشِّينِ، وَهُوَ مُصَدَّرٌ وَيُرَادُ بِالْمُصَدَّرِ هُنَا الْمَفْعُولُ، وَحَكَى صَاحِبُ «الْكَشَافِ» عَنْ مَسْرُوقٍ نَشْرًا بِمَعْنَى مَنْشُورَاتٍ فَعَلَ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، كَنَقَضَ بِمَعْنَى مَنَقُوضٍ.

- عِضِينَ في قوله: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١] جمع عِضَّة، وأصلها عضو فحذفت الواو التي هي لام الكلمة تخفيفاً، وعوض عنها الهاء مثل الهاء في سنة وشفة. وجمع (عضة) على صيغة جمع المذكر السالم على وجه شاذ.
- عَزِينَ في قوله: ﴿عَنِ الْيَمِينِ وَعَنِ الشِّمَالِ عِزِينَ﴾ [المعارج: ٣٧] جمع عِزَّة بتخفيف الزاي، وأصله عِزَّة بوزن كِسوة، وليست بوزن عِدَّة. وجرى جمع عِزَّة على الإلحاق بجمع المذكر السالم على غير قياس مثل عِضَّة وعضين.
- الْمَثَانِي، كما في قوله: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ سَبْعًا مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنَ الْعَظِيمَ﴾ [الحجر: ٨٧] جمع مَثْنٍ.
- تَارَةً، كما في قوله: ﴿وَمِنْهَا تُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى﴾ [طه: ٥٥] جمعُ تَارَاتٍ وَتِيرٍ.
- أَيْقَاطًا في قوله: ﴿وَتَحْسَبُهُمْ أَيْقَاطًا وَهُمْ رُقُودٌ﴾ [الكهف: ١٨] جمع يَقِظ بكسر القاف، كأنكاد ونكد، وقيل: بِضَمِّهَا كَأَعْضَادٍ وَعَضْدٍ.
- الْأَرَائِكِ، كما في قوله تعالى: ﴿مُتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ﴾ [الكهف: ٣١] جمع أَرِيكَةٍ، كما قال غير واحد.
- سَرِيٍّ في قوله: ﴿قَدْ جَعَلَ رَبُّكِ تَحْتَكِ سَرِيًّا﴾ [مريم: ٢٤] جمعه سُرِيَان، ويأتي جمعه على أُسْرِيَّة.
- آنَاءَ، كقوله: ﴿يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ [آل عمران: ١٣٣] جمعُ أَنْى كَعَصَا، وقيل: جمعُ إِنَى كِمَعَى، وقيل: جمعُ أُنَى بفتح فسكون، أو بكسر، فسكون، كقِرْد، وقيل: جمعُ إِنْوَةٍ كِفِرْقَةٍ.

- الصَّيَاصِي فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَأَنْزَلَ الَّذِينَ ظَاهَرُوهُمْ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ صَيَاصِيهِمْ ﴾ [الأحزاب: ٢٦] جَمْعُ صَيْصَةٍ أَوْ صَيْصِيَّةٍ .
- مَنَسَاءٌ فِي قَوْلِهِ : ﴿ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنْسَأَتَهُ ﴾ [سبا: ١٤] جَمْعُهَا مَنَاسِي .
- الْحُرُورُ ، فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ۖ ﴿١٩﴾ وَلَا الظُّلُمَاتُ وَلَا النُّورُ ۖ ﴿٢٠﴾ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ ۖ ﴿٢١﴾ ﴾ [فاطر] وَهُوَ فَعُولٌ مِنَ الْحَرِّ ، وَجَمْعُهُ الْحُرُورُ بِالضَّمِّ .
- غَرَائِبُ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَمِنْ الْجِبَالِ جُدَدٌ بَيَضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾ [فاطر] جَمْعُ غَرَابِيبٍ .
- أَتْرَابٌ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَعِنْدَهُمْ قَصْرٌ مَقَرٌّ لِنَارِ ۖ ﴿٥٢﴾ ﴾ [ص] جَمْعُ تَرَبٍّ .
- الْأَلَاءُ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ : ﴿ فَيَأْتِيهِ الْآلَاءُ رِجًا مَكْدُوبًا ۖ ﴿١٣﴾ ﴾ [الرحمن] جَمْعُ إِلَى كِمَعَى وَأَمْعَاءُ ، وَقِيلَ : جَمْعُ أَلَى كَقَفَى .
- التَّرَاقِي فِي قَوْلِهِ : ﴿ كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ ۖ ﴿٦١﴾ ﴾ [القيامة] جَمْعُ تَرَفُوفَةٍ بِفَتْحِ التَّاءِ ، وَضَمِّ الْقَافِ .
- الْأَمْشَاجُ فِي قَوْلِهِ : ﴿ إِنَّا خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ نُطْفَةٍ أَمْشَاجٍ ﴾ [الدھر: ٢] جَمْعُ مَشِيجٍ ، وَمَشِجٌ ، كَأَخْدَانٍ جَمْعُ خَدِيدٍ وَخِذْنٍ بِمَعْنَى الصَّدِيقِ .
- أَلْفَافًا فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَجَنَّتْ أَلْفَافًا ۖ ﴿١١﴾ ﴾ [النبا] جَمْعُ لِفٍّ بِالْكَسْرِ ، وَقِيلَ : لُفٌّ بِالضَّمِّ ، وَقَالَ الْكِسَائِيُّ وَأَبُو عُبَيْدٍ : جَمْعُ لَفِيفٍ كَشَرِيفٍ وَأَشْرَافٍ .
- الْعِشَارُ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَإِذَا الْعِشَارُ عُطِّلَتْ ۖ ﴿٤﴾ ﴾ [التكوير] قَالَ السِّيُوطِيُّ : جَمْعُ عَشْرٍ ، وَالْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهَا جَمْعُ عُشْرَاءَ ، كَنَفَاسٍ وَنُفْسَاءَ .

- الحَنَسُ في قوله: ﴿فَلَا أَقْسِمُ بِالْحَنِسِ﴾ (١٥) [التكوير] جمع خَانِسَةٍ، وقيل: جمع خَانِسٍ.
- الكَنَسُ في: ﴿الْجَوَارِ الْكُنَّسِ﴾ (١٦) [التكوير: ١٦] جمع كَانِسَةٍ، وقيل: جمع كَانِسٍ.
- الزَّبَانِيَّةُ في: ﴿سَدَّعُ الزَّبَانِيَّةَ﴾ (١٨) [العلق] جمع زِبْنِيَّة بالكسر كَعِفْرِيَّة، وقيل: جمع زابن، وقيل: جمع زباني، وقيل: لا واحد له من لفظه كالأبائيل والعباديد.
- أَشْتَاتَا في: ﴿يَوْمَئِذٍ يَصْدُرُ النَّاسُ أَشْتَاتًا لِيُرَوْا أَعْمَلَهُمْ﴾ (١٦) [الزَّلْزَال] جمع شَتَّ و شَتَّيْتُ.
- أَبَائِيلُ في: ﴿وَأَرْسَلَ عَلَيْهِمْ طَيْرًا أَبَائِيلَ﴾ (٢) [الفيل] لا واحد له، وقيل: واحدُه إِبُولٌ مثل عَجُول، وقيل: إِبْيَلٌ مثل إَكْلِيل، وقيل: إِبَال.

❖ الفائدة الرابعة

مقابلة الجمع بالجمع تارةً يقتضي مقابلة كل فردٍ من هذا بكل فردٍ من هذا، كقوله تعالى: ﴿وَإِنِّي كُلَّمَا دَعَوْتُهُمْ لِتَغْفِرَ لَهُمْ جَعَلُوا أَصْوَعُمْ فِيءَآذَانِهِمْ وَأَسْتَغْشَوْا ثِيَابَهُمْ﴾ [نوح: ٧] أى استغشى كل منهم ثوبه، وتارةً يقتضي ثبوت الجمع لكل فردٍ من أفراد المحكوم عليه، نحو: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمْنِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤] أى اجلدوا كل واحدٍ منهم ذلك العدد، وأما مقابلة الجمع بالمفرد، فالغالب أن لا يقتضي تعميم المفرد، وقد يقتضيه، كقوله تعالى: ﴿وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مَسْكِينٍ﴾ [البقرة: ١٨٤] أي على كل واحدٍ منهم لكل يوم طعامٌ مسكين^(١).

(١) انظر: الإتيقان: ١/ ٢٥٤، البرهان: ٣/ ٤.

٥ - فُرُوقٌ دَقِيقَةٌ

في أَلْفَاظٍ يُظَنُّ بِهَا التَّرَادُفُ

وَقَعَ فِي كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى أَلْفَاظٌ يَتَوَهَّمُ وَاهِمٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَيْهَا أَنَّهَا مُتَرَادِفَةٌ، وَلَيْسَتْ مِنْ ذَلِكَ فِي شَيْءٍ؛ بَلْ يَكُونُ فِيهَا مِنْ دَقِيقِ الْفَرْقِ مَا يَبْهَرُ الْعُقُولَ، وَيُطِيرُ بِالْأَلْبَابِ، وَيُنْبِئُ عَنْ سِرِّ الْبَلَاغَةِ.

كَمَا يَقُولُ الْإِمَامُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: "إِنَّ التَّرَادُفَ فِي اللُّغَةِ قَلِيلٌ، وَأَمَّا فِي الْقُرْآنِ إِمَّا نَادِرٌ، وَإِمَّا مَعْدُومٌ، وَقَلٌّ أَنْ يُعْبَرَ عَنْ لَفْظٍ وَاحِدٍ بِلَفْظٍ وَاحِدٍ يُؤَدِّي جَمِيعَ مَعْنَاهُ؛ بَلْ يَكُونُ فِيهِ تَقْرِيبٌ لِمَعْنَاهُ، وَهَذَا مِنْ أَسْبَابِ إِعْجَازِ الْقُرْآنِ^(١).

وَقَالَ الزَّرْكَشِيُّ: "عَلَى الْمُفَسِّرِ مَرَاعَاةُ الاسْتِعْمَالَاتِ، وَالْقَطْعُ بِعَدَمِ التَّرَادُفِ مَا أُمْكَنَ، فَإِنَّ لِلتَّرَكِيبِ مَعْنَى غَيْرَ مَعْنَى الْإِفْرَادِ، وَلِهَذَا مَنَعَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُفَسِّرِينَ وَقُوعَ أَحَدِ الْمُرَادِفِينَ مَوْقِعَ الْآخَرِ فِي التَّرَكِيبِ، وَإِنْ اتَّفَقُوا عَلَى جَوَازِهِ فِي الْإِفْرَادِ"^(٢).

وَهُنَا سَنُحَاوِلُ فِي بَحْثِنَا هَذَا أَنْ نُعَالَجَ الطَّرْفَ الْيَسِيرَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الَّتِي يُظَنُّ بِهَا التَّرَادُفُ؛ لِكَيْ نُدْرِكَ الْفَرْقَ الدَّقِيقَ بَيْنَهَا، وَلِكَيْ نَكُونَ عَلَى بَصِيرَةٍ.

- **الْخُشْيَةُ وَالْخَوْفُ** : إِنَّ بَيْنَهُمَا فَرْقًا مِنْ وَجْهَيْنِ : الْأَوَّلُ : أَنَّ الْخُشْيَةَ فَوْقَ الْخَوْفِ؛ لِأَنَّهَا مَأْخُودَةٌ مِنْ قَوْلِهِمْ: شَجَرَةٌ خَاشِيَةٌ، أَيْ يَاسِئَةٌ، وَهُوَ فَوَاتُ الشَّيْءِ بِالْكُلِّيَّةِ، بَيْنَمَا الْخَوْفُ مِنْ قَوْلِهِمْ: نَاقَةٌ خَوْفَاءُ أَيْ بِهَا دَاءٌ، وَهُوَ نَقْصُ لَا فَوَاتٍ، عَلَى هَذَا

(١) فتاوى شيخ الإسلام: ١٣ / ٣٤١.

(٢) البرهان: ٨٧ / ٤.

فالخشية أعلى من الخوف، و لذا خُصِّتِ الخشيةُ بالله تعالى في قوله : ﴿وَيَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ وَيَخَافُونَ سُوءَ الْحِسَابِ﴾ [الرعد: ٢١] والوجه الثاني : أنَّ الخشيةَ تكونُ من عظم المخشّي و إن كان الخاشي قوياً ، بينما الخوفُ يكون من ضعف الخائف وإن كان المخوفُ أمراً يسيراً.

• الشُّحُّ والبُخل والضَّنُّ : الشُّحُّ أشدُّ البُخل ، قال الراغب : الشُّحُّ بُخْلٌ مع حرص ، و أمّا الضَّنُّ - بفتح الضاد و كسرهما - فَفَرَّقَ العسكري بينه وبين البُخل بأنَّ الضَّنَّ يكون بالعارية ، بينما البُخلُ يكون بالهبة ، و لهذا يُقَالُ : هو ضَنِينٌ بعلمه ، ولا يُقَالُ : هو بخيلٌ بعلمه ؛ لأنَّ العلم لا يمكنُ أن يُهَبَ به ، فإنَّ الموهوب لا يكونُ باقياً في الملك بعد الهبة ، وإنَّما العلم يُعَارَى .

• السَّبِيلُ والطَّرِيقُ : فالسَّبِيلُ أغلَبُ وَقُوْعاً في الخير ؛ و الطريقُ لا يكادُ يُرَادُ به الخير إلا مُقْتَرِناً بوصفٍ أو إضافةٍ مُخْلِصُهُ لذلك .

• المجيء و الإتيان : فالأوَّلُ يُقَالُ في الجواهر والأعيان ؛ والثاني في المعاني والأزمان ، كما قال تعالى : ﴿وَلَمَّا جَاءَ يَهُوذاَ حَمِلَ بَعِيرٌ﴾ [يوسف: ٧٢] وقال : ﴿أَفَتَأْمُرُ اللَّهَ﴾ [النحل: ١] .

• المدد والإمداد: قال الراغب: أكثرُ ما جَاءَ الإمدادُ في المحبوب نحو : ﴿وَأَمَدَدْنَاهُمْ بِفِكَهَةٍ﴾ [الطور: ٢٢] و المددُ في المكروه نحو : ﴿وَنَمُدُّ لَهُ مِنَ الْعَذَابِ مَدًّا﴾ (٧٨) [مريم].

• السقي والإسقاء : إنَّ ”السقي“ من الثلاثي المجرد يُسْتَعْمَلُ لِمَا لا كلفة فيه ، ولذا ذُكِرَ في شراب الجنة نحو : ﴿وَسَقَنَاهُمْ رَبِّهُمْ شَرَابًا طَهُورًا﴾ (١١) [الدھر] وأنَّ

”الإسقاء“ لِمَا فِيهِ كَلْفَةٌ ، ولذا ذُكِرَ فِي مَاءِ الدُّنْيَا ، نحو: ﴿لَأَسْقَيْنَهُمْ مَّاءً غَدَقًا﴾ (١٦) [الجن] وقال الراغب : الإسقاء أبلغُ من السقي ؛ لأنَّ الإسقاء أن تجعل له ما سقي منه ويشرب ، و السقي أن تُعْطِيَهُ مَا يَشْرَبُ.

- الْعَمَلُ وَالْفِعْلُ : إِنَّ الْأَوَّلَ لِمَا كَانَ مَعَ امْتِدَادِ الزَّمَانِ ، نحو: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَاءُ﴾ [سبا: ١٣] ونحو: ﴿مِمَّا عَمِلَتْ آيَدُنَا﴾ [يس: ٧١] لأنَّ خلق الأنعام ، والثمار ، والزُّرُوع يكون بامتداد الزمان ، و الثاني على عكسه يكون لِمَا كَانَ بِالسُّرْعَةِ ، نحو: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِأَصْحَابِ الْفِيلِ﴾ (١) [الفيل] ونحو: ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ﴾ (٦) [الفجر] لأنها إهلاكاتٌ وَقَعَتْ دَفْعَةً.

على هذا قال الله تعالى: ﴿وَأَعْمَلُوا صَالِحًا﴾ [المؤمنون: ٥١] لأنَّ المقصود المصابرة على الأعمال الصالحة، لا الإتيان بها مَرَّةً أو بِسُرْعَةٍ ، وأمَّا قوله تعالى : ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ [الحج: ٧٧] فَإِنَّ المقصود به ههنا الامتثالُ بِالسُّرْعَةِ ، ولذا جاء بلفظ الفعل.

- الْقُعُودُ وَالْجُلُوسُ : فالأَوَّلُ لِمَا فِيهِ لَبَثٌ بخلاف الثاني، ولهذا اسْتُعْمِلَ الْأَوَّلُ فِي قَوْلِهِ تعالى: ﴿فِي مَقْعَدِ صِدْقٍ﴾ [القمر: ٥٥] لآَنَهُ لازوال له، والثاني في قوله: ﴿تَفْسَحُوا فِي الْمَجَالِسِ﴾ [المجادلة: ١١] لآَنَهُ يُجْلَسُ فِي الْمَجْلِسِ زَمَانًا يَسِيرًا.

- التَّامُّ وَالْكَمَالُ : قيل : الإتمام لإزالة نقصان الأصل ، والإكمال لإزالة نقصان العَوَارِضِ . وقال العسكري : الكمال اسمٌ لاجتماع أبعاد الموصوف به ، و التمام اسمٌ للجزء الذي يَتِمُّ به الموصوفُ.

قلتُ : على هذا فالإكمال فوق الإتمام ، و يكون بعد تمام شيء ، وقد اجْتَمَعَا فِي

قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

• الإِعْطَاءُ وَالِإِيتَاءُ : قال الجَوْنِيُّ : إِنَّ الإِيتَاءَ أَقْوَى مِنْ الإِعْطَاءِ فِي إِثْبَاتِ مَفْعُولِهِ ؛ لِأَنَّ الإِعْطَاءَ لَهُ مُطَاوَعٌ ، تَقُولُ : أَعْطَانِي فَعَطَوْتُ ، وَلَا يُقَالُ : أَتَانِي فَأَتَيْتُ ، وَ إِنَّمَا يُقَالُ : فَأَخَذْتُ ، وَ الْفِعْلُ الَّذِي لَهُ مُطَاوَعٌ أَوْضَعُفُ فِي إِثْبَاتِ مَفْعُولِهِ مِنَ الْفِعْلِ الَّذِي لَا مُطَاوَعَ لَهُ ؛ لِأَنَّهُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ فِعْلَ الْفَاعِلِ كَانَ مَوْقُوفًا عَلَى قَبُولِ فِي الْمَحَلِّ ، لَوْلَاهُ مَا ثَبَتَ الْمَفْعُولُ ، وَ لِهَذَا يَصَحُّ : قَطَعْتُهُ فَاَنْقَطَعَ ، أَوْ مَا انْقَطَعَ ، وَلَا يَجُوزُ : ضَرَبْتُهُ فَاَنْضَرَبَ ، أَوْ فَمَا انْضَرَبَ ، لِأَنَّ هَذِهِ الْأَفْعَالَ إِذَا صَدَرَتْ مِنَ الْفَاعِلِ ثَبَتَ لَهَا الْمَفْعُولُ فِي الْمَحَلِّ .

ولذا قال تعالى : ﴿يُؤْتِي الْحِكْمَةَ مَنْ يَشَاءُ﴾ [البقرة: ٢٦٩] لِأَنَّ الْحِكْمَةَ إِذَا ثَبَتَتْ فِي الْمَحَلِّ دَامَتْ ، وَقَالَ : ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ ۝١﴾ [الكوثر] لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَأُمَّتَهُ يَرِدُونَ عَلَى الْحَوْضِ وَرُودَ النَّازِلِ ؛ وَ يَتْرُكُونَ ذَلِكَ عَمَّا قَرِيبٍ ؛ وَ يَنْتَقِلُونَ إِلَى مَا هُوَ أَعْظَمُ مِنْهُ .

• السَّنَةُ وَالْعَامُ : قال الراغب : الْغَالِبُ اسْتِعْمَالُ السَّنَةِ فِي الْحَوْلِ الَّذِي فِيهِ الشَّدَّةُ وَالْجَدْبُ ، وَ لِهَذَا يُعَبَّرُ عَنِ الْجَدْبِ بِالسَّنَةِ ، وَالْعَامِ مَا فِيهِ الرُّخَاءُ وَالْخُضْبُ (١) .

(١) انظر: البرهان: ٤/ ٧٨-٨٧، الإتيان ١/ ٢٥٤-٢٥٦.

٦ - قواعدُ

في السُّؤال والجواب

و من المُهم أن من أساليب الكلام السؤال والجواب عنه ، و له مزية على غيره من الأساليب لقوة تأثيره في النفوس كما هو مُشاهدٌ ، و قد وقع هذا في كلام الله تعالى ، وفي هذا الصدد قواعدٌ يُوجب فهمها البصيرة ، و هي هذه :

- الأصل في الجواب أن يكون مُطابقاً للسؤال كما جاء في القرآن : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ ﴾ [البقرة: ٢١٩] فالسؤال كان عن الشيء الذي يُنفق في سبيل الله ، فأجاب بأنه العفو ، أي ما زاد عن حاجياتهم وفُضِّل منها .
- وقد يعدل في الجواب عما يقتضيه السؤال تنبيهاً على أنه كان من حق السؤال أن يكون كذلك ، و يُسمّيه السكاكي الأسلوب الحكيم . ومثاله ما قال تعالى إخباراً عن قصة موسى و فرعون ، وهو قوله : ﴿ قَالَ فِرْعَوْنُ وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾ (١٣) قَالَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ﴾ [الشعراء: ٢٣-٢٤] لأن سؤال فرعون كان عن ماهية رب العالمين ، وهو خطأ فاحش في حق الباري تعالى ، و لذا عدل عنه إلى الجواب الصواب ببيان الوصف المُرشِد إلى معرفته تعالى .
- وقد يجيء الجواب أعم من السؤال للحاجة إليه في السؤال المطروح ، ومثاله قوله : ﴿ قُلْ مَنْ يُجْحِيكُمْ مِنْ ظُلُمَاتِ اللَّيْلِ وَالْبَحْرِ تَدْعُونَهُ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً لَّيْنٍ أَنْجَحَنَا مِنْ هَٰذِهِ لَتَكُونَنَّ مِنَ الشَّاكِرِينَ ﴾ (١٦) [الأنعام] وقوله : ﴿ وَمَا تِلْكَ يَمِينُكَ يَمُوسَى ﴾ (١٧) قَالَ هِيَ عَصَايَ أَتَوَكَّؤُا عَلَيْهَا وَاهْتَسُّ بِهَا عَلَى غَنَمِي وَلِيَ فِيهَا مَنَازِلُ أُخْرَى ﴾ (١٨)

[طه] زَادَ فِي الْجَوَابِ اسْتِلْذَاذاً بِخَطَابِ اللَّهِ تَعَالَى .

- وقد يَجِيءُ الْجَوَابُ أَنْقَصَ مِنَ السُّؤَالِ لِقِطْعَاءِ الْحَالِ ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا أَأَنْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَذَا أَوْ بَدِّلْهُ قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَائِي نَفْسِي﴾ [يونس: ١٥] فَأَجَابَ عَنْ سُؤْلِهِمْ عَنِ التَّبْدِيلِ دُونَ الْإِخْتِرَاعِ لَوَجْهَيْنِ : الْأَوَّلُ : لَمَّا قَالَ الزَّمْخَشَرِيُّ مِنْ أَنْ تَبْدِيلَ الْقُرْآنِ فِي إِمْكَانِ الْبَشَرِ ، وَأَمَّا الْإِخْتِرَاعُ فَلَا ، فَطَوَى ذِكْرَهُ لِلتَّنْبِيهِ عَلَى أَنَّهُ سُؤَالُ مَحَالٍ ، وَالثَّانِي : مَا قَالَ الْإِمَامُ الزَّرْكَشِيُّ : إِنَّ التَّبْدِيلَ أَسْهَلُ مِنَ الْإِخْتِرَاعِ ، وَقَدْ نَفَى إِمْكَانَهُ ، فَالْإِخْتِرَاعُ أَوْلَى بِالنَّفْيِ .

- قَدْ يَعْدِلُ عَنِ الْجَوَابِ أَصْلًا إِذَا كَانَ السَّائِلُ مُتَعَتِّتًا ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [بني إسرائيل : ٨٥] فَعَدَلَ عَنِ الْجَوَابِ ؛ لِأَنَّ الْيَهُودَ إِنَّمَا سَأَلُوا النَّبِيَّ ﷺ عَنِ الرُّوحِ تَعَجِيزًا وَتَغْلِيظًا إِذِ الرُّوحُ يُطْلَقُ عَلَى الْإِنْسَانِ ، وَالْقُرْآنِ ، وَعِيسَى ، وَجَبْرِيلَ ، وَصَنَفٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ ، فَقَصَدَ الْيَهُودُ أَنْ يَسْأَلُوهُ ، فَبَإَيَّ جَوَابٍ أَجَابَ قَالُوا : لَيْسَ هُوَ ، فَأَجَابَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ ذَلِكَ مُجْمَلًا ، وَعَدَلَ عَنْ أَصْلِ الْجَوَابِ .

- الْأَصْلُ فِي الْجَوَابِ أَنْ يَكُونَ مُشَاكِلًا لِلسُّؤَالِ ، فَإِنْ كَانَ جُمْلَةً اسْمِيَّةً فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ كَذَلِكَ ، وَهُوَ الْأَصْلُ فِي الْجَوَابِ الْمَقْدَّرِ ، إِلَّا أَنْ ابْنَ مَالِكٍ قَالَ فِي قَوْلِكَ : زَيْدٌ فِي جَوَابِ مَنْ قَرَأَ ؟ إِنَّهُ مِنْ بَابِ حَذْفِ الْفِعْلِ جَرِيًّا عَلَى عَادَتِهِمْ فِي الْأَجُوبَةِ إِذَا قَصَدُوا تَمَامَهَا ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿مَنْ يُعِزِّي الْعِظَمَ وَهِيَ رَمِيمٌ﴾ (٧٨) قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا ﴿[يس : ٧٨-٧٩] قَالَ : فَلَمَّا أَتَى بِالْفِعْلِيَّةِ مَعَ فَوَاتِ مُشَاكَلَةِ السُّؤَالِ عَلِمَ أَنْ تَقْدِيرَ الْفِعْلِ أَوْلَى .

- قال الراغب : إذا كان السؤال للتعريف تعدّى إلى المفعول الثاني تارةً بنفسه ، وتارةً بـ ”عَنْ“ ، وهو الأكثر ، نحو : ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ ﴾ و إذا كان الاستدعاء مالاً ، فإنه يتعدّى بنفسه ، و بـ ”مِنْ“ و الأوّل أكثر ، نحو : ﴿ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَاعًا فَسَأَلُوهُنَّ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ ﴾ [الأحزاب: ٥٣] ونحو : ﴿ وَسَأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ ﴾ [الممتحنة: ١٠] و ﴿ وَسَأَلُوا اللَّهَ مِنْ فَضْلِهِ ﴾ [النساء: ٣٢] ^(١).

٧ - قاعدة

في الخطاب بالاسم والفعل

والمشهور عند البيانين أنّ الاسم يدلّ على الثبوت والاستمرار، بينما الفعل يدلّ على التجدد والحديث ، على هذا فلا يحسن وضع أحدهما موضع الآخر، وإليك أمثلة من القرآن الكريم :

١ - قوله تعالى : ﴿ وَكَلَبُوهُمْ بَسِطَ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ ﴾ [الكهف: ١٨] جيء بالاسم وهو قوله : بَاسِطٌ ، ولو قيل : ”يَسِطُ“ بالفعل لم يؤدّ الغرض المقصود ؛ لأنه يؤذن بمزاولة الكلب البسط ، وأنه يتجدد له شيئاً بعد شيء ، فـ ”باسط“ أشعر بثبوت الصفة له .

٢ - قوله تعالى : ﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ يَرْزُقُكُمْ ﴾ [فاطر: ٣] جيء بالفعل : ”يَرْزُقُكُمْ“ ، فلو قيل : رازقكم لفات المقصود ؛ لأن الغرض أن ينبّه على أن رزق الله يتجدد شيئاً بعد شيء .

(١) انظر : الإتقان: ٢/ ٢٥٧-٢٥٩ ، والبرهان: ٤/ ٤٤-٤٨ .

٣- قال تعالى: ﴿وَجَاءُوا آبَاهُمْ عِشَاءً يَبْكُونَ﴾ (١٦) ﴿يوسف﴾ فجاءت الحال في صورة المضارع ؛ إذ المراد أن يُفِيدَ أنهم آخذون في البكاء ، يُجَدِّدُونَهُ شيئاً بعد شيء .

٤- قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ﴾ [الأنعام: ٩٥] قال الإمام الرازي : لما كان الاعتناء بشأن إخراج الحي من الميت أشدَّ أتى فيه بالمضارع ليُدلَّ على التجدد .

قال الرَّاقِمُ المفتاحي عفا الله عنه : لما كان الحي له أحوالٌ مُتَجَدِّدَةٌ كما هو مشاهدٌ ، أتى بفعل المضارع ، فإنَّ فعلَ إخراج الحي من الميت يُمَرُّ بهذه الأحوال المتجددة من كونه نقطة ، ثم علقه ، ثم مضغته ، ثم لحماً ، إلى غير ذلك من الأحوال ، فناسب له الفعل بخلاف إخراج الميت من الحي ؛ فإنه يكون دفعةً غالباً ، فناسب له ما يدلُّ على الثبوت من الاسم .

ثم لا يعزُبَنَّ عنكم أنَّ هذه القاعدة أنكرها - كما حكى الزركشي والسيوطي - أبو المطرف بن عمرو ، و حَكَمَ عليها بالغرابة ، وقال : إنَّ الاسمَ إِنَّمَا يَدُلُّ على معناه فقط ، أمَّا كونه يثبت المعنى للشيء فلا . ثم أوردَ له أمثلةً من القرآن ، ومنها قوله تعالى : ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمَيْتُونَ﴾ (١٥) ﴿المؤمنون﴾ وقوله : ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ تُبْعَثُونَ﴾ (١٦) ﴿المؤمنون﴾ وغيرهما .

فائدة :

قال ابن عطية : سبيل الواجبات الإتيان بالمصدر مرفوعاً ، كقوله تعالى : ﴿الطَّلُقُ مَرَّتَانٍ فَإِمْسَاكٌ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِيحٌ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ٢٢٩] وقوله : ﴿فَأَنبِئْ بِالْمَعْرُوفِ وَادَّأءِ إِلَيْهِ بِإِحْسَنٍ﴾ [البقرة: ١٧٨] وسبيل المندوبات الإتيان به منصوباً ،

كقوله تعالى: ﴿فَضْرَبَ الرَّقَابَ﴾ [محمد: ٤].

وقال أبو حيان : الأصل فيه قوله تعالى : ﴿فَقَالُوا سَلَامًا قَالَ سَلَامٌ﴾ [الذاريات: ٢٥] فإن التسليم أولاً مندوب، فجيء بالمصدر منصوباً؛ ورُدَّ السلام واجبٌ، فجيء به مرفوعاً، والوجه في ذلك أن الجملة الاسمية أثبتت، وأكد من الفعلية ^(١).

٨ - قَوَاعِدُ فِي الْعَطْفِ

✽ العطفُ على ثلاثة أقسام

١ - عطفٌ على اللفظ وهو الأصل والكثير، كقوله تعالى: ﴿أَسْتَعِينُوا بِالصَّبْرِ وَالصَّلَاةِ﴾ [البقرة: ١٥٣] فعطف الصلوة على الصبر لفظاً.

٢ - عطفٌ على المحلّ ، كقوله تعالى: ﴿وَأَتَّبِعُوا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا لَعْنَةً وَيَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [هود: ٦٠] قيل : إنَّ "يَوْمَ الْقِيَمَةِ" عطفٌ على محلّ "هذه".

٣ - عطفٌ على المعنى ، وأسماء البعض عطفاً على التوهم ، كقوله تعالى : ﴿إِنَّا زَيْنَا السَّمَاءِ الدُّنْيَا بِزِينَةِ الْكَوَاكِبِ﴾ ⑥ وَحِفْظًا مِنْ كُلِّ شَيْطَانٍ مَارِدٍ ⑦ [الصف: ٦] قيل : إنَّ "حفظاً" عطفٌ على معنى "إنا زينا السماء الدنيا" لأنَّ المعنى : إنا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينةً للسماء وحفظاً من كل شيطان مارد.

✽ اُخْتَلِفَ في جواز عطف الخبر على الإنشاء وعكسه ، فَمَنَعَهُ أَكْثَرُ الْبَيَانِيِّينَ ، وَأَجَازَهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ ، وَخَالَفَهُمْ كَثِيرٌ مِنَ النَحْوِيِّينَ ، كَابْنِ خَرُوفٍ ، وَالصَّفَّارِ ، وَابْنِ عَمْرٍو.

(١) انظر البرهان: ٤/ ٦٦-٧٢، والإتقان: ٢/ ٢٥٩-٢٦١.

واستدلوا عليه :

أولاً : بقوله : ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [البقرة: ٢٥] حيثُ عَطَفَ على قوله :
﴿ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾ .

وثانياً : بقوله تعالى : ﴿ وَبَشِّرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الصف: ١٢] .

ولكن الزخشي نازعهم في ذلك ، وقال في الأولى : إنه ليس المعتمد بالعطف الأمر، حتّى يطلب له مشاكل ؛ بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة ثواب الكافرين ، وقال في الثانية : إن العطف على تَوَمَّنُونَ ؛ لأنّه بمعنى ” آمنوا “، حكاة السيوطي ، وقال : ورُدَّ بأنّ الخطاب به للمؤمنين ، وبـ ” بَشِّر “ للنبي ، وبأن الظاهر في ” تَوَمَّنُونَ “ أنه تفسير للتجارة لا طلب ، وقال السكاكي : الأمران معطوفان على ” قل “ مقدرةً قبل (يأياها)، وحذف القول كثيرٌ.

❖ اُخْتَلِفَ في جواز عطف الاسمية على الفعلية وعكسه ، فالجمهور على الجواز ، و منعه البعض ، فعلى هذا يصحّ عطفُ قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّهُ لَفُسَّقٌ ﴾ [الانعام: ١٢١] على قوله : ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا مِمَّا لَمْ يُذْكَرِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ ﴾ [الانعام: ١٢١] وهو اختيار الحنفية .

❖ وكذا اُخْتَلِفَ في جواز العطف على معمولي عاملين ، فمَنَعَهُ سيبويه ، والمبرد ، وابن سراج ، وابن هشام ، وجوزّه الأخفش ، والكسائي ، والفراء ، والزجاج . وخرّج عليه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِّلْمُؤْمِنِينَ ﴾ (٢) وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُتُّ مِنْ دَابَّةٍ ؕ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يُوقِنُونَ (٤) وَأَخْتَلَفَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ وَمَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيْحِ ؕ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ (٥) [الجاثية] على قول من قرأ ” آيات “

بالنصب، وهي قراءة الأعمش، والجحدري، وحزمة، والكسائي، ف قوله "واختلاف الليل والنهار" إلى قوله "آيات لقوم يعقلون" من العطف على معمولي عاملين، فالعاملان هما "إن" و "في" وأُقيمت الواو مقامهما، فعملت الواو الجرّ في "اختلاف الليل والنهار" والنصب في "آيات لقوم".

✽ اختلف أيضاً في جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجار، فأكثر البصريين على المنع، بينما الكوفيون على الجواز، وخرّج عليه المجيزون قراءة حمزة في قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١] بالجرّ عطفاً على الضمير المجرور في "به"، وقال أبو حيان: والذي نختاره جواز ذلك لوروده في كلام العرب كثيراً نظماً ونثراً^(١).

٩- قواعد في العدد

- العدد إذا اشتق منه اسمُ الفاعل كقولنا: رابعة وخامسة وسابعة وغيرها، فله استعمالان:

١- أحدهما أن يراد به واحدٌ من ذلك العدد، فهذا يُضاف للعدد الموافق له، نحو رابعٌ أربعة، وخامسٌ خمسة، كقوله تعالى: ﴿ثَاقِبٌ أَشْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْفَارِ﴾ [التوبة: ٤٠] ولا يجوز إطلاق هذا في حقّه تعالى، ولهذا أنكر الله تعالى على من يقول ذلك، فقال: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]، وليس في هذه الصورة إلا الإضافة خلافاً لثعلب؛ فإنه

(١) انظر الإتيان: ٢/ ٢٦١-٢٦٣، والبرهان: ٤/ ١٠١-١١٧.

أَجَازَ "ثالث ثلاثة" بالتنوين .

٢- والثاني أن يكون بمعنى التصيير ، وهذا يُضَافُ إِلَى الْعَدَدِ الْمُخَالِفِ لَهُ فِي اللَّفْظِ بشرط أن يكون أنقص منه بواحد، كقوله تعالى: ﴿ مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ ﴾ [المجادلة: ٧] والمعنى: رابع ثلاثة، و سادس خمسة، وهذا يجوز إطلاقه عليه تعالى .

• إنَّ مَا يُضَافُ إِلَيْهِ الْعَدَدُ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَسْمَاءِ الْأَجْنَاسِ أَوْ مِنْ أَسْمَاءِ الْجَمْعِ ، وَحِينَئِذٍ يَجُوزُ أَنْ تَدْخُلَ عَلَيْهِ " مِنْ " الْجَارَةُ ، كقوله تعالى: ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ ﴾ [البقرة: ٢٦٠] ويجوز إضافته ، كقوله: ﴿ وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ سَعَةُ رَهْطٍ ﴾ [النمل: ٤٨] وإن كان غيرهما من الجموع أُضِيفَ إِلَيْهِ الْجَمْعُ عَلَى مِثَالِ جَمْعِ الْقِلَّةِ مِنَ التَّكْسِيرِ ، وَعَلَّتُهُ أَنَّ الْمُضَافَ مَوْضُوعٌ لِلْقِلَّةِ ، فَتَلَزَمَ إِضَافَتُهُ إِلَى جَمْعِ قِلَّةٍ طَلَباً لِمُنَاسَبَةِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ الْمُضَافِ فِي الْقِلَّةِ ، كقوله تعالى: ﴿ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ ﴾ [لقمان: ٢٧] .

وقد اسْتُشْكِلَ عَلَى هَذِهِ الْقَاعِدَةِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ وَالْمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ ﴾ [البقرة: ٢٣٨] فَإِنَّ "قُرُوءَ" جَمْعُ كَثْرَةٍ وَقَدْ أُضِيفَ إِلَى الثَّلَاثَةِ ، وَلَوْ جَاءَ عَلَى الْقَاعِدَةِ لَقِيلَ: ثَلَاثَةُ أَقْرَاءَ" بِلَفْظِ جَمْعِ الْقِلَّةِ .

وَأُجِيبَ عَنْهُ بِوُجُوهِ :

الأول: بِأَنَّ وَزْنَ "فَعَلَ" بِالْفَتْحِ يُجْمَعُ غَالِباً عَلَى "فُعُولَ"، وَأَمَّا جَمْعُهُ عَلَى "أَفْعَالِ" فَشَاذٌ ، فَاخْتِيرَ هُنَا جَمْعُ الْكَثْرَةِ عَلَى خِلَافِ الْقِيَاسِ إِثَاراً لِلْفَصِيحِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَيْسَ لَهُ إِلَّا جَمْعُ الْكَثْرَةِ ، كَمَا يُقَالُ: ثَلَاثَةُ دَرَاهِمٍ ، قَالَ ابْنُ مَالِكٍ .

الثاني : أنه إنما أُضِيفَ إليها جمعُ الكثرة نظراً إلى كثرة المتربّصات ؛ لأنّ كلّ واحدةٍ تَتَرَبَّصُ ثلاثةَ قُرُوءٍ ، فعلى هذا أنه جمع القلة بالنسبة إلى كل واحدٍ من المطلقات . قال الزركشي : حكاها في البسيط عن أهل المعاني .

الثالث : أنه على حذف مضاف ، أي ثلاثة أقراء قُروء .

الرابعُ : أن الإضافة نعتٌ في تقدير الانفصال ، لانه بمعنى " من " التي للتبعية ، والمعنى : ثلاثة أقراء من قُروء .

• إنّ ألفاظ العدّد بمنزلة النصوص ، ولهذا لا يَدْخُلُهَا تأكيدٌ ؛ لأن التأكيد في الأصل لدفع المجاز في الكلام حيث أُطْلِقَ الكلّ وأريدَ به البعض منه ، وهذا مُتَنَفٍّ في العدّد ، وأوردَ على هذه القاعدة آياتٌ لم تجرِ هذه القاعدة فيهنّ .

١- منها قوله تعالى : ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ [البقرة: ١٩٦] والجواب : أن التأكيد هنا ليس لدفع نقصان أصل العدد ، بل لدفع نقصان الصفة ؛ لأن الغالب في البديل أن يكون دون المبدل منه معناه أن الفاقد للهدي لا ينقص من أجره شيء .

٢- ومنها قوله تعالى : ﴿ فَلَيْتَ فِيهِمْ أَلْفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمْسِينَ عَامًا ﴾ و لو كانت ألفاظ العدد نصوصاً لما دخلها الاستثناء ، إنما يكون عاماً ، والجواب أن التجوز قد يدخل في الألف ؛ فإنها تذكّرة في سياق المبالغة للتكثير والاستثناء رفع ذلك .

٣- ومنها قوله تعالى : ﴿ إِنْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ سَبْعِينَ مَرَّةً ﴾ وقوله ﴿ سَبْعُونَ ذِرَاعًا ﴾ قالوا : المراد بها الكثرة ، وخصوص السبعين ليس مراداً وهذا مجاز^(١) .



البَابُ الرَّابِعُ شُرُوطُ الْمُفَسِّرِ وَآدَابُهُ وَمَنْهَجُهُ

بِمَا أَنَّ للقرآن الكريم في بلاغته وبيانه أسلوباً فذاً مُعْجِزاً، واستدلالاً بسيطاً عميقاً، وأمثالاً خَلَابَةً جَذَابَةً، وَحِكْماً بِالْغَةِ، وَقِصَصاً مُخْتَارَةً، يَجِبُ عَلَى مَنْ هُوَ بِصَدَدِ تَفْسِيرِهِ أَنْ يَكُونَ مَاهِراً فِي الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ الْإِسْلَامِيَّةِ، وَبَارِعاً فِي الْفُنُونِ الْعَرَبِيَّةِ الْأَدَبِيَّةِ، وَمُتَقِظاً، وَمُتَقَنّاً، وَضَابِطاً فِيمَا يَقُولُهُ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ . لذلك فالعلماء بَيَّنُّوا شُرُوطاً عَدِيدَةً، وَآدَاباً كَثِيرَةً لِمَنْ يَتَصَدَّى لِلتَّفْسِيرِ، وَأَنَا أُشِيرُ إِلَى أَطْرَافٍ مِنْ مَقَاصِدِهَا كَرَاهَةَ الْإِطَالَةِ، وَخَوْفاً مِنَ الْمَلَالَةِ، وَأَكْثَرُهَا مِنَ الْإِتْقَانِ لِلْسَيُوطِيِّ، وَالْبَرَهَانَ لِلزَّرْكَشِيِّ، وَفَتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ، وَمَبَاحِثَ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ لِلشَّيْخِ مَنَاعِ الْقَطَّانِ، إِلَّا أَنِّي لَمْ أَتَزَمِ إِيرَادَ عِبَارَاتِهِمْ بَعِينَهَا؛ بَلْ تَارَةً لَخَّصْتُهَا، وَتَارَةً فَصَّلْتُهَا بِتَعْبِيرَاتٍ مَنِيَّ حَسَبَ اقْتِضَى الْمَقَامِ.

الْفَضْلُ الْأَوَّلُ

شُرُوطُ الْمَفْسَّرِ

✽ يجبُ على من يتصدَّى للتفسير أن يَعْرِفَ خَمْسَةَ عَشَرَ عِلْماً على وجه الإتيان والكمال؛ وهي: اللُّغة والنحو، والتصريف، والاشتقاق، والمعاني، والبيان، والبديع، والقراءات، وأصول الدين، وأصول الفقه، وأسباب النزول، والقصص، والناسخ والمنسوخ، والفقه، والأحاديث المبيّنة لتفسير المجمال والمبهم، و علمُ الموهبة، وقد سبق منا تحقيقُ وتفصيلُ هذه العلوم.

قال العلامة الزمخشري: وهذه العلوم التي لا مندوحة للمفسّر عنها، وإلا فعِلْمُ التفسير لا بُدَّ له من التبحُّر في كل العلوم^(١).

وقال الإمام النووي: ويحرّمُ تفسيره بغير علم، والكلامُ في معانيه لمن ليس من أهلها، والأحاديث في ذلك كثيرة، والإجماع منعقدٌ عليه^(٢).

✽ ومن شروط المفسّر أن يكون صحيحَ الاعتقاد، وأن يلتزم سُنَّةَ الدين، فإنّه إن كان فاسدَ العقيدة ومُتَّهماً بهوى، لا يُؤمَّنُ على الدنيا، فكيفَ فيما يقولُ في أسرار الله تعالى ومراداته؟ ولأنّه لا يُؤمَّنُ أن يَبْغِيَ الفتنَةَ، ويُغَرِّ الناسَ بِلَيْتِهِ، وخِداعه كدأب الباطنية، وغُلاة الرافضة، ولا يُؤمَّنُ أن يُحْمِلَهُ هَوَاهُ على تحريف النصوص،

(١) أبجد العلوم : ١ / ١٥٧.

(٢) التبيان في آداب القرآن : ٨٥.

والخيانة في الأخبار، لتوافق هواه و بدعته، وليصدد الناس عن اتباع السلف، ولزوم طريق الهدى.

✽ ويجب أن يكون اعتياده في التفسير على النقل عن النبي ﷺ، و عن أصحابه ؓ، ومن عاصرهم من التابعين، ولا يعدل عن مذاهب الصحابة والتابعين في التفسير. قال الإمام ابن تيمية : وبالجمله من عدل عن مذاهب الصحابة، والتابعين، وتفسيرهم إلى ما يخالف ذلك كان مخطئاً بل مبتدعاً ؛ لأنهم كانوا أعلم بتفسيره ومعانيه، كما أنهم أعلم بالحق الذي بعث الله به رسوله ^(١).

✽ يجب عليه أن لا يحاول الإقدام على التفسير بمجرد الرأي والعقل ؛ فإنه مزلّة الأقدام، وقد قال الله تعالى : ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [بني إسرائيل: ٣٦] وقال : ﴿وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا نَعْلَمُونَ﴾ [البقرة].

✽ ولا يجترئ على التفسير بمجرد الهوى من غير هدى من الله ورسوله ، ولا يخضع معاني القرآن أمام ما تهواه نفسه، ويؤسوس به ، فإنه هو دأب الضالين والمضلين، كما نشاهد ذلك في أهل البدعة والهوى .

✽ وعليه أن يجتنب من البدعة والفسق . قال الزركشي :

” اعلم أنه لا يحصل للناظر فهم معاني الوحي حقيقة، ولا يظهر له أسرار العلم من غيب المعرفة، وفي قلبه بدعة، أو إصرار على ذنب ، أو في قلبه كبر ، أو هوى ، أو حب الدنيا ، أو كان غير متحقق الإيمان ، أو ضعيف التحقيق ، أو معتمداً على قول

مُفَسِّرٍ لَيْسَ عِنْدَهُ إِلَّا عِلْمٌ بظَاهِرٍ، أَوْ رَاجِعاً إِلَى مَعْقُولِهِ، وَهَذِهِ حُجُبٌ وَمَوَانِعٌ^(١).

❁ وَيَجِبُ الْإِحْتِرَازُ عَنِ التَّفَاسِيرِ الْغَرِيبَةِ، فَلَا يَذْكُرُ مِنْهَا شَيْئاً إِلَّا عَلَى سَبِيلِ التَّعَجُّبِ وَالْإِنْكَارِ. وَمِثَالُهُ قَوْلُ مَنْ قَالَ فِي "حَمِّ عَسَقٍ": إِنَّ الْحَاءَ حَرَبٌ عَلَيَّ وَمُعَاوِيَةُ؛ وَالْمَيْمَ وَلَايَةُ الْمُرَوَّانِيَّةِ؛ وَالْعَيْنَ وَلَايَةُ الْعَبَّاسِيَّةِ؛ وَالسَّيْنَ وَلَايَةُ السُّفْيَانِيَّةِ؛ وَالْقَافَ قُدُوءٌ مَهْدِيٍّ. وَمَنْ ذَلِكَ مَا نَقَلَ ابْنُ فُورَكٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَكِنْ لِيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ [البقرة: ٢٦٠]: إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ كَانَ لَهُ صَدِيقٌ وَصَفَهُ بِأَنَّهُ قَلْبُهُ، وَالْمَعْنَى: لِيَسْكُنَ هَذَا الصَّدِيقُ إِلَى هَذِهِ الْمَشَاهِدَةِ إِذَا رَأَاهَا عَيَاناً. وَهَذِهِ هَفَوَاتٌ لَا يَجُوزُ أَنْ يُفَسَّرَ الْقُرْآنُ عَلَى مُقْتَضَاهَا، فَالْوَاجِبُ الْحَذَرُ عَنْ مِثْلِهَا.



رَقْع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الفَصْلُ الثَّانِي

آدَابُ الْمُفَسِّرِ

هذه شُرُوطٌ يَتَوَجَّبُ عَلَى الْمُفَسِّرِ أَنْ يَلْحَظَهَا، وَأَمَّا الْآدَابُ فَهِيَ مَا يَلِي :

- مِنْ آدَابِ الْمُفَسِّرِ صِحَّةُ الْمَقْصِدِ، وَحُسْنُ النِّيَّةِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ »^(١).

فَلَا يَرْغَبُ فِي الدُّنْيَا وَمَتَاعِهَا ؛ لِأَنَّهُ إِذَا رَغِبَ فِيهَا لَا يُؤْمِنُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَوَسَّلَ بِهِ إِلَى غَرَضٍ مِنْ أَغْرَاضِ الدُّنْيَا الدَّنِيَّةِ، فَيُضِدُّهُ عَنْ صَوَابِ قَصْدِهِ، وَيُفْسِدُ عَلَيْهِ صِحَّةَ عَمَلِهِ.

- وَمِنْ آدَابِهِ التَّفَكُّرُ وَالتَّدَبُّرُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ وَأَسْرَارِهِ، وَهُوَ أَصْلُ الْوُقُوفِ عَلَيْهَا، فَمَنْ لَمْ يَتَدَبَّرْ وَيَتَفَكَّرْ لَا حَظَّ لَهُ مِنْ مَعَانِي الْقُرْآنِ وَأَسْرَارِهِ.

- وَمِنْ آدَابِهِ أَنْ يَكُونَ مُضْغِيًّا إِلَى كَلَامِ رَبِّهِ، مُلْقِيًّا السَّمْعَ، وَهُوَ شَهِيدُ الْقَلْبِ لِمَعَانِي الْقُرْآنِ، نَاضِرًا إِلَى قُدْرَتِهِ، وَمُعْظَمًا لَهُ، وَمُفْتَقِرًا إِلَى التَّفَهُّمِ بِحَالٍ مُسْتَقِيمٍ، وَقَلْبٍ سَلِيمٍ، وَبِدْعَاءٍ، وَتَضَرُّعٍ، وَتَمَسُّكِ، وَانتِظَارٍ لِلْفَتْحِ عَلَيْهِ مِنَ الْفَتْاحِ الْعَلِيمِ.

- وَمِنْ آدَابِهِ أَنْ يَكُونَ حَسَنَ الْخُلُقِ، مُؤَدِّبًا بِالْآدَابِ الْإِسْلَامِيَّةِ، مُهَذَّبًا بِالْأَخْلَاقِ الْفَاضِلَةِ، فَإِنَّ الْمُفَسِّرَ فِي مَوْقِفِ الْمُؤَدِّبِ، وَلَا تَبْلُغُ الْآدَابُ مَبْلَغَهَا فِي النَّفْسِ إِلَّا إِذَا كَانَ مِثَالًا يُحْذَى فِي الْخُلُقِ وَالْفَضِيلَةِ.

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ: ١، وَمُسْلِمٌ: ٣٥٣٠، وَالتِّرْمِذِيُّ: ١٥٧١، وَالنَّسَائِيُّ: ٧٤، وَغَيْرُهُمْ.

- ومن آدابه أَنْ يُمْتَثِلَ ما يدعو إليه القرآن الكريم ، فَإِنَّ العلمَ يَجْدُ قبولاً يَمُنُّ يُمْتَثِلُ ، ويعْمَلُ وفقَ ما يَدْعُو هو إليه أضعافَ ما يَجِدُ من سَمَوِّ مَعَارِفِهِ ، وَ دِقَّةِ مَبَاحِثِهِ ، وكثيراً ما يَصُدُّ النَّاسَ عن تَلَقِّي العلمِ من بحرٍ زاخِرٍ في المعرفة والعلم لِسُوءِ سُلُوكِهِ ، وعدمِ تطبيقِ الْعَمَلِ مع علمِهِ .
- ومن آدابه أَنْ يتَحَرَّى الصدقَ ، والضبطَ في النقل والرواية ، فلا يَتَكَلَّمُ ، ولا يَكْتُبُ إلا عن تَثَبُّتٍ لِمَا يَرَوِيهِ حتَّى يَكُونَ في مَأْمَنٍ من التصحيف ، واللعن .
- ومن آدابه أَنْ يَتَرَفَّعَ عن سَفَاسِفِ الأمور ، ولا يَغْشَى أَعْتَابَ الجاه ، والسلطان ، كَالسَّائِلِ الْمُتَكَفِّفِ .
- ومن آدابه التواضعُ ، وَلِيْنُ الْجَانِبِ ، فَإِنَّ التَّصَلَّفَ الْعِلْمِي حَاجِزٌ حَصِينٌ يُحُولُ بين العالم والانتفاع بِعِلْمِهِ ، ومع ذلك فلا ينبغي له أَنْ يُعْرِضَ عن حسن السمات الذي يكسب له هَيْبَةً وَوَقَاراً ، فَاللائقُ بمقامه الجليل هو الجمعُ بين التواضع ، والوقار من غير إفراط وتفریط .



إِفْضَالُ الثَّالِثِ

مَنْهَجُ التَّفْسِيرِ

ومّا يدعو إلى الاعتبار والاهتمام بعد تحلية المفسّر بالشروط التي لا بُدَّ منها، وبعد تزيينه بالأدب التي يُرَغَّبُ فيها، أن يَنْهَجَ مَنْهَجَ الصَّوَابِ والسَّدَادِ في التفسير، لينال المرادَ يقيناً ، أو غالباً، والمنهج الصواب في ذلك هو ما يلي :

- أن يَطْلُبَ التفسيرَ أولاً من القرآن الكريم ؛ فما أَجْمَلَ في مكان فقد فُسِّرَ في موضع آخر ، و ما اخْتَصَرَ في مكان ، فقد بَسِطَ في موضع آخر ؛ فإن أَعْيَاهُ ذلك طَلَبَهُ من أنوار السُّنَّةِ ، و في استبصار سيرة النبي ﷺ ، فإنَّها شارحةٌ للقرآن ؛ فإن لم يجد في ذلك فالأهم أن يَرْجِعَ إلى أقوال الصحابة، فإنهم أَعْلَمُ بالقرآن من غيرهم ، وهم نُجُومُ المِلَّةِ و هُداةُ الأُمَّةِ ؛ فإن لم يجد عندهم ما يكشفُ المرادَ ، فالرُّجُوعُ إلى مَنْ عَاَصَرَهُم من التابعين أهمُّ وأَكْثَرُ .

- وإذا تَعَارَضَتْ أقوالُ الصحابة ، أو أقوالُ التابعين ، فعليه أن يَطْلُبَ التوفيقَ بينها ، فإن أمكن الجمعُ بينها فَعَلَّ ، وإن لم يمكن رَدُّ الأمرِ إلى ما ثَبَتَ فيه السَّمْعُ ، فإن لم يجد سَمْعاً ، وكان للاستدلال طريقٌ إلى تقوية أحدهما، رَجَعَ ما قَوِيَ الاستدلالُ فيه ، و إن تَعَارَضَتِ الأدلَّةُ في المراد عَلِمَ أَنَّهُ قد اشْتَبَهَ عليه ، فَيُؤْمِنُ بمراد الله تعالى، ولا يَتَهَجَّمُ على تعيينه ، و يُنْزِلُهُ منزلةَ المُجْمَلِ قبل تفصيله، والمتشابه قبل تعيينه .

- ولا يجترئ على تفسير المتشابهات بمجرد الرأي والعقل ، فإنَّه لا مَسَاغَ للاجتهاد

في تفسيره ؛ ولا طريق إلى ذلك إلا بالتوقيف بِنَصٍّ من القرآن، والسُّنة ، أو إجماع الأمة على تأويله.

• وإن لم يجد التفسير في الكتاب، والسُّنة، وأقوال الصحابة ، والتابعين ، وَجَبَ عليه أن يَجْتَهِدَ في ذلك حَسَبَ ما في وَسْعِهِ من الطاقة ، فَيَبْدَأُ بِالْعُلُومِ اللَّفْظِيَّةِ ، وَأَوَّلُ ما يجب البدايةُ به منها تحقيقُ الألفاظ المفردة ، فيتكلَّم عليها من جهة اللُّغة، ثم التصريف ، ثم الاشتقاق ، ثم يتكلَّم عليها بحسب التركيب ، فيبدأ بالإعراب، ثم بما يتعلق بالمعاني ، ثم بالبيان ، ثم بالبدیع ، ثم يُبَيِّنُ ما هو المعنى المراد بالآية، ثم يتكلَّم على ما يتعلق بالاستنباط من الآية، ثم ما يتعلق بالإشارة .

• وينبغي له أن يُبَيِّنَ سببَ النزول إن كان هُناك، وأن يذكر المناسبةَ بين الآيات والسُّور، وأما البحثُ في أنّه بأيها يَبْدَأُ ؟ فالتحقيقُ ما قاله الزركشي من أنّه إن كان وجه المناسبة مُتَوَقِّفًا على سبب النزول، فالأولى أن يُقَدِّمَ ذَكَرَ السبب ؛ لأنه حينئذٍ من باب تقديم الوسائل على المقاصد، وإن لم يتوقَّف وجهُ المناسبة على ذلك فالأولى تقديم وجه المناسبة^(١).

ويجبُ عليه أن يتحرَّى في التفسير مطابقةَ المفسّر، وأن يحترزَ في ذلك من نقصٍ عمّا يحتاج إليه من إيضاح المعنى المفسّر، أو أن يكون في المعنى زيادةٌ لا تليق بالغرض، أو أن يكون في المفسر زيغٌ عن المعنى المفسّر، وعدولٌ عن طريقه ؛ حتى يكون غيرَ مناسب له، ولو من بعض أنحاء ؛ بل يجتهد في أن يكون وفقه من جميع أنحاء^(٢).

• وعلى المفسّر مراعاةُ الوضع الحقيقي ، ومراعاة التأليف ، وأن يُوافِقَ بين المفردات،

(١) البرهان: ١/ ٣٤.

(٢) انظر: البرهان: ٢/ ١٧٦.

وتلميح الوقائع ، فعند ذلك تَتَفَجَّرُ يَنَابِيعُ الْفَوَائِدِ ^(١) .

• وعلى المفسِّر أن يكون محطَّ نظره مراعاةً نظم الكلام الذي سِيَقَ له ، وإن خالف أصل الوضع اللغوي لثبوت التجوُّز في الكلام ، فالمفسِّر يُراعي الاستعمالات في الألفاظ التي يُظنُّ بها الترادفُ ، وأن يقطع بعدم الترادف ما أمكن ، فإن للتركيب معنى غير معنى الأفراد .

• وإن كان اللفظ يَحْتَمِلُ معنيين فصاعداً فعليه الاعتماد على الدلائل ، والشواهد ، دون مجرد الرأي ، فإن كان أحدُ المعنيين أظهرَ وَجَبَ الحَمْلُ عليه ، إلا أن يقوم دليلٌ على أن المراد هو الخفي ، وإن استويا في الظُّهور والحقَاء ، والاستعمال فيهما حقيقةً فهو على أنواع :

الأول : أن يكون استعماله في أحدهما حقيقةً لغويةً أو عُرْفِيَّةً ؛ وفي الآخر حقيقةً شرعيةً ، ففي هذا الحملُ على الشَّرعيةِ أولى ، إلا أن يَدُلَّ دليلٌ على إرادة اللغوية ، كما في قوله تعالى: ﴿ وَصَلِ عَلَيْهِمْ إِنَّ صِلَاكَ سَكَنٌ لَهُمْ ﴾ [التوبة: ١٠٣]

والثاني: أن يكون استعماله في أحدهما عُرْفِيَّةً ، وفي الآخر لُغَوِيَّةً ، ففيه الحملُ على العُرْفِيَّةِ أولى .

والثالثُ : أن يَتَّفَقَ المعنيان في الاستعمال لغةً ، أو عرفاً ، أو شرعاً ، وهذا أيضاً على ضريين: الأول: أن يتنافى اجتماعهما ، ولم يمكن إرادتهما جميعاً باللفظ الواحد ، كالقَرء للحيض والطَّهر ، فعلى المفسِّر أن يجتهدَ في المراد منهما بالأمارات الدالة

عليه ، فما ظَهَرَ له فهو مرادُ الله تعالى في حَقِّه غالباً ، وإن لم يظهر له شيءٌ ، فهل يُتَخَيَّرُ في الحمل على أيِّهما شاء ، أو يأخذ بالأغلظ حكماً أو بالأخف ؟ ففيه أقوالٌ ، والثاني : أن لا يتنافيا ويمكن إرادتهما جميعاً ، ففيه الحملُ عليهما جميعاً واجبٌ عند المحققين إلا أن يدلَّ دليلٌ على إرادة أحدهما ^(١) .

- ويجب عليه أن يجتنِبَ من ذكرِ عللِ النحو ، ودلائلِ أصولِ الفقه ، ومسائلِ الفقه ، ودلائلِ أصولِ الدين ، وغيرهما كما شَحَنَ بعضُ المفسرين تفاسيرَهم بهذه العلوم ، والأصل أن يُؤَخَذَ من ذلك مُسلِّماً في علمِ التفسير ، دون استدلال عليه .
- ويجب عليه أن لا يذكرَ ما لم يَثْبُت من أسبابِ النزول ، وأحاديثِ الفضائل ، وكذا لا يذكرَ حكاياتٍ لا تُناسِبُ ، وتواريخٍ إسرائيلية .

قلتُ : والمرادُ بها لم يثبت من الأحاديث ما لم يثبت على وجه صحيح ولا حسنٍ ولا ضعيفٍ ، فإنَّ الأحاديثِ الضعيفة لها الاعتبار في الفضائل ، ولكنَّ لها شروطاً لاعتبارها ، كما هي مذكورةٌ في كتبِ الأصول . فعلى المفسِّر أن يُراعي تلكَ الشُّروط . وقد ألفتُ في أحكامِ الأحاديثِ الضعيفة تأليفاً لطيفاً ، فراجعهُ إن شئتَ التفصيل ، وكذا المراد بالأخبار الإسرائيلية ما تُخالفُ القرآنَ والحديثَ ، وتُخالفُ ما هو ثابتٌ في الإسلام ، وأما الأخبار الإسرائيلية التي لا تُخالفُ ذلك ، فلا بأس بإيرادها إن كان في تلكَ الأخبار عبرةٌ وحكمةٌ ، وقد تناولنا الموضوعَ فيما سَبَقَ بتحقيقٍ وتفصيل .



الخاتمة

الفصل الأول

تدوين التفسير ومراحله

التفسير في عهد النبي ﷺ

ليس خفياً على مسلم أن القرآن الكريم كتابٌ عربي خالص، ونزل على نبي عربي، وبواسطته على قومٍ عربٍ، وحيث أن الكلام العربي يشتمل على الحقيقة والمجاز، والتصريح والكنية، والإيجاز والإطناب، والإجمال والتفصيل، والإبهام والتبيين، وما أشبه ذلك من أصناف الكلام، وأساليب البيان؛ فالقرآن الكريم العربي أيضاً يحتوي على كل ذلك من صنوف الكلام، وأساليب البيان على حدٍّ سوي، ويستخدم في أساليبه: الحقيقة والمجاز، والإيجاز والإطناب، والكنية والصراحة، وغير ذلك، على نحو ما تستخدمها العرب في محاوراتهم وأساليبهم، غير أن القرآن الكريم يفوق ويعلو غيره بوجوه إعجازية، ذكرها العلماء في موضعه.

❁ التفسير وظيفَةُ النبي ﷺ

انطلاقاً مما قلنا يبدو واضحاً: أن من الطبيعي أن يفهم النبي ﷺ القرآن الكريم من حيث هو كلامٌ عربي، نزل بلسانه وفي أسلوبه، وبالإضافة إلى ذلك تكفل الله لرسوله ﷺ بالحفظ والجمع في قلبه، ثم بالقراءة والبيان، حيث قال: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ (١٧) فإذا قرأناه فاتبع قرأه، ﴿ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾ (١٨) [القيامة] ولأه منصب التعليم حيث

قال تعالى : ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ ءَايَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِن كَانُوا مِن قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤]

فالنبي ﷺ بُعِثَ لأجل تعليم القرآن، وهو منصبه الجليل ووظيفته العظيمة ، وقد قام بواجبه قياماً حسناً ، وفَسَّرَ القرآنَ الكريمَ حسبَ ما شاء الله تعالى من كلامه وآياته ، فالذي يُراجِعُ كتب التفسير كتب السُّنة ، يرى ما جَاءَ عن النبي ﷺ في هذا الصدد من تفسير الآيات ، و توضيح الإجمال ، و تبين الإبهام ، و تحقيق المراد ، و غير ذلك . وقد مرَّ بك من أمثلته طرفٌ في باب مصادر التفسير ، فلا معنى لإعادته .

❖ هل النبي ﷺ تناول جميع القرآن بالبيان ؟

ومن الجدير بالذكر ههنا أنه قد اختلفت الآراء بين العلماء : هل النبي ﷺ تناول جميع القرآن بالبيان والتفسير ، أو بيَّنَ من ذلك أَقْلَ قليلٍ لا اعتدادَ به ، و لا قيمةَ له ؟ فَذَهَبَ الذَّاهِبُونَ إلى أحدِ الطَّرْفَيْنِ الحَارَجَيْنِ عن حَدِّ التَّوَسُّطِ والاعتدال ؛ إمَّا إلى الإفراط ، وإمَّا إلى التفريط .

• القول الأول وأدلتُّه :

فمِنْ زَاعِمٍ يزعمُ أن النبي ﷺ بيَّنَ لأصحابه جميعَ معاني القرآن كما بيَّنَ لهم ألفاظه ، ومن قائلٍ يقولُ : إنَّه لم يبيِّنْ من معاني القرآن إلا القليلَ والنادرَ ، فالأوَّلُ مختارُ الإمام ابن تيمية ؛ فإنَّه قال في "مقدمة التفسير" : "يَجِبُ أن يُعْلَمَ أن النبي ﷺ بيَّنَ لأصحابه معاني القرآن كما بيَّنَ لهم ألفاظه^(١) .

(١) فتاوى ابن تيمية : ٣٣١ / ١٣ .

وربما يُسْتَدَلُّ عليه بوجوه :

الأول : بقوله تعالى : ﴿ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَنْفَكُرُونَ ﴾ [النحل] فالآية تُعْطِينَا أَنَّ الْبَيَانَ مِنْ وَظَائِفِ النَّبِيِّ ﷺ ، وعليه أَنْ يَتَنَاوَلَ جَمِيعَ مَعَانِي الْقُرْآنِ ، فَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ قَدْ تَنَاوَلَهُ كُلَّهُ بِالْبَيَانِ وَالتَّفْسِيرِ ، وَإِلَّا كَانَ مُقْصِراً فِي أَدَاءِ مَا كَانَ مِنْ مَسْئَلِيَّاتِهِ ، وَهُوَ لَا يُتَصَوَّرُ أَصْلاً فِي حَقِّ مَنْ هُوَ مَعْصُومٌ .

الثاني : بما رُوِيَ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّلْمِيِّ أَنَّهُ قَالَ : حَدَّثَنَا الَّذِينَ كَانُوا يُقْرَأُونَ الْقُرْآنَ ، كَعَثْمَانَ بْنِ عَفَانَ ، وَعَبْدَ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، وَغَيْرَهُمَا : أَنَّهُمْ كَانُوا إِذَا تَعَلَّمُوا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ عَشْرَ آيَاتٍ لَمْ يُجَاوِزُوهَا حَتَّى يَتَعَلَّمُوا مَا فِيهَا مِنَ الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ ، قَالُوا : فَتَعَلَّمْنَا الْقُرْآنَ وَالْعِلْمَ وَالْعَمَلَ جَمِيعاً^(١) .

الثالث : بما أَخْرَجَهُ أَحَدٌ ، وَابْنُ مَاجَهٍ عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ قَالَ : مِنْ آخِرِ مَا نَزَلَ آيَةُ الرَّبِّ ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قُبِضَ قَبْلَ أَنْ يُفَسَّرَ هَا^(٢) .

قال السيوطي توجيهاً للاستدلال به : فَدَلَّ فَحَوَى الْكَلَامَ عَلَى أَنَّهُ كَانَ يُفَسَّرُ لَهُمْ كُلُّ مَا نَزَلَ ، وَإِنَّهُ إِنَّمَا لَمْ يُفَسَّرْ هَذِهِ الْآيَةُ لِسُرْعَةِ مَوْتِهِ بَعْدَ نَزْلِهَا ، وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ لِلتَّخْصِصِ وَجْهٌ^(٣) .

(١) التفسير لابن كثير: ٤ / ١ ، والقرطبي: ٢٩ / ١ ، وفتاوى ابن تيمية: ٢٣١ / ١٣ .

(٢) أحمد: ٢٣٨ ، وابن ماجه: ٢٢٦٧ .

(٣) الإتيقان: ٢ / ٢٦٤ .

النقد على هذا القول:

فهذه الأدلة مجموعةٌ ربما يُستدلُّ بها على أن النبي ﷺ فسّر في زمانه القرآن كله وتناوله بالبحث إفراداً وتركيباً، ولكن في الاستدلال بها على هذا المدعى نظراً ظاهراً:

أما أولاً: فلأن قوله تعالى: ﴿لَتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النحل: ٤٤] غاية ما يدلُّ عليه أن النبي ﷺ كان من وظيفته أن يُفسّر من القرآن ما أشكل عليهم فهمه، وليس فيه ما يدلُّ على أن من وظيفته أن يُفسّر كلَّ معانيه، ما أشكل منه وما لم يُشكل، وما دعت إليه الحاجة وما لم تدع.

وأما ثانياً: فلأن ما قال السلمي عن عثمان وابن مسعود وغيرهما من أنهم كانوا إذا تعلّموا من النبي ﷺ عشر آيات من القرآن لم يجاوزوها حتى يتعلّموا ما فيها، فهذا لا يُفيد المدعى؛ لأن كل ما فيه: أنهم كانوا يتعلّمون من القرآن عن النبي ﷺ ما أشكل عليهم إذا احتاجوا إليه، فأين هو من هذا المدعى؟

وأما ثالثاً: فلأن قول عمر أيضاً لا يدلُّ على ما هم بصدد إثباته، لأن غاية ما يُفيده: أن هذه الآية كانت مما استصعب على الصحابة فهمها، وكان لابدّ لهم من الرجوع إلى النبي ﷺ، ولم يتيسّر لهم ذلك لما قبض قبل ذلك.

القول الثاني وأدلتّه:

والقول الثاني هو ما ذهب إليه القاضي شمس الدين الخوّي رحمه الله على ما حكاه عنه الزركشي في البرهان والسيوطي في الإتيقان، فإنه قال:

"و أما القرآن فتفسيره على وجه القطع لا يعلم إلا بأن يسمع من الرسول ﷺ، وذلك مُتَعَدِّرٌ إلا في آيات قلائل" ^(١).

(١) البرهان: ١/١٦، الإتيقان: ٢/٢٢٣.

ومن أدلة من ذهب إلى هذا القول :

١- ما رُوِيَ عن عائشة رضي الله عنها : قالت: ما كان رسول الله ﷺ يُفسِّرُ شيئاً من القرآن إلاَّ آيَا بَعْدَ ، علَّمَه إياهنَّ جبريلُ ^(١) .

٢- ما قالوا: إنَّ رسول الله ﷺ دَعَا لابن عباس رضي الله عنه بقوله : اللَّهُمَّ فَفِّهْهُ فِي الدِّينِ وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ ، فلو كان رسول الله ﷺ يَنْ لأصحابه جميع القرآن من ناحية تفسيره وتفهمه ، لما كان لتخصيصه ابنَ عباس بالدُّعاء له آية فائدة ؛ لأنَّه يلزم حينئذٍ استواء الصحابة كلَّهم في معرفة تأويل القرآن.

النقد على القول الثاني

ولكن هذه الأدلة أيضاً لا تخلو عن نظر وبحث ، ويمكنُ أن تَخْلُقَ جَوَّ البحث ، فإنَّ الأوَّلَ فيه مجالُ البحث من حيث الإسناد ، ومن حيث المعنى جميعاً :

أمَّا من ناحية الإسناد ؛ فإنَّ فيه جعفرَ بن محمد الزبيري ، وهو مِمَّنْ تكلَّم فيه المحدثون ، قال البخاري : لا يُتَّبَعُ في حديثه ، وقال الحافظ أبو الفتح الأزدي : مُنْكَر الحديث ^(٢) .

وقال ابن جرير الطبري : فيه من العلة التي في إسناده التي لا يجوز معها الاحتجاج به لأحدٍ مِمَّنْ عَلِمَ صحيحَ سند الآثار وفاسدها في الدين ؛ لأنَّ راويه مِمَّنْ لا يُعْرَفُ في أهل الآثار ^(٣) .

(١) انظر: مسند أبي يعلى: ٢٣ / ٨ ، وتفسير الطبري: ٦٣ / ١ ، وابن كثير: ٨ / ١ والقرطبي: ٣١ / ١ .

(٢) انظر: تفسير ابن كثير: ٨ / ١ .

(٣) تفسير الطبري: ٦٤ / ١ .

و أمّا من ناحية المعنى: فإنّه لا دليل فيه على ما يدّعون من أنّ النبي ﷺ ما كان يُفسّر من القرآن شيئاً إلا آيات قلائل؛ لأنّ من الممكن أن يكون المعنى - على ما قال ابن عطية - : أنّه ما كان يُفسّر من مَغِيَّيات القرآن، و من مُجْمَلِهِ، ونحو هذا، ممّا لا سَبِيلَ إليه إلا بتوفيق من الله^(١).

وقال ابن جرير في تفسير هذا الحديث وما أشبه ذلك ما ملخصه: إنّ المراد بهذه الآيات القلائل ما لا يُعْلَمُ تأويله إلا بالتوقيف عن الله تعالى، و هذا تأويلٌ صحيحٌ للحديث؛ فإنّ من القرآن ما استأثّر الله تعالى بعلمه، و منه ما يعلمه العلماء، و منه ما تعلّمه العرب من لغاتها، و منه ما لا يُعَدَّرُ أحدٌ في جهالته^(٢).

قال الرَّاقِمُ: وقد خطرت لي بالبال: أنّ مراد عائشة ؓ أن النبي ﷺ لم يُفسّر شيئاً من القرآن برأيه إلا آيات قلائل، و ليس المراد أنّه لم يُفسّر شيئاً من القرآن مُطلقاً، و جاء هذا المعنى صريحاً في رواية أبي يعلى، و لفظه: أنّ النبي ﷺ كان لا يُفسّر شيئاً من القرآن برأيه إلا آياتاً بَعْدَ، عَلَّمَهُنَّ جبريل^(٣).

فحاصله: أن النبي ﷺ إنّما كان يُفسّر القرآن بوحي من الله، فكما أن لفظ القرآن من الله كذلك معناه أيضاً من الله لا بالرأي من عند نفسه، إلا آيات قلائل؛ لأن النبي ﷺ كان مُجَازاً في الاجتهاد، كما هو رأي الجمهور، ففسّر بعض الآيات من القرآن حسب ما أدّى إليه اجتهاده، على هذا فلا دليل فيه على ما ذهب إليه أصحاب هذا القول، كما لا يخفى على من تفكّر و تدبّر.

(١) القرطبي: ٣١ / ١.

(٢) الطبري: ٦٣ / ١.

(٣) رواه أبو يعلى في مسنده: ٢٣ / ٨.

أَعْدَلُ الْأَقْوَالِ فِي الْبَابِ :

والذي نحتفظ به ونختار من الرأي هو ما بين هذين القولين من الرأي الوَسَطَ،
وإليه جَنَحَ أَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ، وَجُمِلَهُ : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ - لَا شَكَّ - بَيَّنَّ مِنْ مَعَانِي الْقُرْآنِ حَقًّا
وَافِرًا، وَطَرَفًا كَثِيرًا، وَلَكِنْ لَمْ يُبَيِّنْ جَمِيعَ مَعَانِيهِ . وَالْوَجْهُ فِي ذَلِكَ : أَنَّ الْقُرْآنَ عَلَى أَنْحَاءٍ
أَرْبَعَةٍ كَمَا ذَكَرْنَا فِيهَا سَبَقَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، الْأَوَّلُ: مَا خَصَّه اللَّهُ تَعَالَى بِعِلْمِهِ،
وَالثَّانِي: مَا لَا يُعْذَرُ أَحَدٌ بِجَهَالَتِهِ، وَالثَّالِثُ: مَا تَعَرَّفَهُ الْعَرَبُ، وَالرَّابِعُ: مَا يَعْلَمُهُ الْعُلَمَاءُ،
فَالنَّبِيُّ ﷺ إِنَّمَا كَانَ يُفَسِّرُ الْكَثِيرَ مِنَ النُّوعِ الرَّابِعِ، أَوْ بَعْضَ مَا أَخْفَاهُ اللَّهُ تَعَالَى عَنْ عَامَّةِ
النَّاسِ مِنَ الْمَغْيِبَاتِ ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَمَرَهُ بِبَيَانِهِ لِلنَّاسِ، وَأَمَّا النُّوعُ الْأَوَّلُ - وَهُوَ مَا اسْتَأْتَرَ
اللَّهُ تَعَالَى بِعِلْمِهِ - فَلَا سَبِيلَ إِلَيْهِ لِأَحَدٍ مِنَ الْخَلَائِقِ، وَلَا يُمْكِنُ لِلنَّبِيِّ ﷺ أَنْ يُبَيِّنَهُ، وَأَمَّا
النُّوعُ الثَّانِي: فَلَا ضَرُورَةَ لِتَفْسِيرِهِ، حَيْثُ إِنَّهُ تَبَادَّرَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ الْأَفْهَامُ، وَلَا يُعْذَرُ أَحَدٌ
بِجَهَالَتِهِ، وَأَمَّا الثَّالِثُ: فَلَمْ تَكُنِ الْحَاجَةُ تَمَسُّ إِلَى تَفْسِيرِهِ وَبَيَانِهِ، لِأَنَّهُمْ كَانُوا مِنَ الْعَرَبِ،
وَالْقُرْآنُ نَزَلَ بِلِسَانِهِمْ وَأَسْلُوهُمْ .

هَذِهِ الْمَرَحَلَةُ الْأُولَى مِنْ مَرَاكِلِ التَّفْسِيرِ، نَجِدُ فِيهَا النَّبِيَّ ﷺ يُفَسِّرُ وَيُوضِّحُ
الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ، إِمَّا عَنْ طَرِيقِ مَا أَفَاضَهُ اللَّهُ تَعَالَى مِنْ بَرَكَاتٍ وَثَمَرَاتِ الْوَحْيِ، وَإِمَّا عَنْ
طَرِيقِ مَا مَنَحَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِيَّاهُ مِنَ الْعَقْلِ الْكَامِلِ، وَالْفَهْمِ الْبَالِغِ، وَمِنْ الْمُؤَهَّلَاتِ السَّامِيَةِ،
وَالْعُلُومِ الْعَالِيَةِ، وَالْمَعَارِفِ الشَّرِيفَةِ .

وَقَدْ جَمَعَ الشَّيْخُ السِّيُوطِيُّ فِي الْإِتْقَانِ مَا وَرَدَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ تَفْسِيرِ آيَاتِ اللَّهِ
ﷻ، وَقَالَ فِي آخِرِهِ: هَذَا مَا حَضَرَنِي مِنَ التَّفَاسِيرِ الْمَرْفُوعَةِ الْمَصْرُوحِ بِرَفْعِهَا، صَحِيحِهَا،
وَحَسَنِهَا، وَضَعِيفِهَا، وَمُرْسَلِهَا، وَمُعْضَلِهَا، وَلَمْ أُعَوَّلْ عَلَى الْمَوْضُوعَاتِ، وَالْأَبَاطِيلِ ^(١).

بَيَدَ أَنَّ هَذِهِ التَّفَاسِيرَ الْمَقُولَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَمْ تُدَوَّنْ وَلَمْ تُرْتَّبْ آنَذَاكَ، وَلَكِنَّهَا كَانَتْ مَحْفُوظَةً فِي صُدُورِ الصَّحَابَةِ بِوَاسِطَةِ قُوَّةِ الْحِفْظِ، وَالِاسْتِظْهَارِ الْمَوْهُوبِ لَهُمْ مِنْ اللَّهِ ﷻ، وَكَانَتِ الصَّحَابَةُ يَتَسَابَقُونَ إِلَى مُدَارَسَتِهَا، وَتَفْهَمِهَا، ثُمَّ إِلَى إِشَاعَتِهَا، وَتَبْلِيغِهَا إِلَى جِيلٍ مِنَ الْأَجْيَالِ الصَّاعِدَةِ، وَإِلَى قَرْنٍ مِنَ الْقُرُونِ الْآتِيَةِ، وَإِلَى طَبَقَةٍ مِنَ الطَّبَقَاتِ النَّاشِئَةِ .



التفسيرُ في عهدِ الصَّحابةِ ؓ

❖ الصَّحَابَةُ أَعْرَفُ بِالْقُرْآنِ

ثمَّ بعد غروب شمس النبوة يجيءُ عهد الصَّحَابَةِ ؓ ، و من المعلوم والمسلّم : أنّهم كانوا أَعْرَفَ الناسَ بِلُغَةِ الْقُرْآنِ - وهي اللُّغَةُ الْعَرَبِيَّةُ الْفُصْحَى - لكون القرآن عربياً خالصاً، وهي لغتهم الوطنية، وكذلك كانوا أَعْرَفَ الناسَ بِوُجُوهِ إعجازه، وأَعْلَمَهُمْ بِأسرار بلاغته، وهذا الذوقُ فيهم كان عن فطرتهم العربية الصافية، وسليقتهم السليمة السامية ، وتمهّدهم في الفنون البيانية، والصناعة الأدبية، وإضافةً إلى ذلك أنّهم كانوا أَعْرَفَ من غيرهم بمن بعدهم بأحوال العرب وعاداتهم، وبطوائف اليهود والنصارى و رؤسوماتهم وقت نزول القرآن الكريم، وهو ممّا يُعِينُ على فهم المرام، والوصول إلى مغزى الكلام، وبالإضافة إلى ذلك فإنّهم كانوا أُمَّةً يُضْرَبُ بها المثل في الذكاء، والألمعية، وقوّة الحافظة، واتّساع الذاكرة، وصفاء الطبع، جودَةِ الْقَرِيحَةِ، وسَيَلَانِ الدَّهْنِ، وَحِدَّةِ الْخَاطِرِ .

فعلى هذا نستطيع أن نعتقد ونقول : إنّ الصَّحَابَةَ أَحَقُّ أن يُقَالَ فيهم : إنّهم أَعْرَفُ بِالْقُرْآنِ، وَمَعَانِيهِ، وَمُرَادَاتِهِ، مَنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ .

❖ لِمَاذَا اخْتِاجُوا إِلَى التَّفْسِيرِ ؟

ومع ذلك كلّهُ فَبِمَا أَنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ - كما تَقَدَّمَ - يحتوي على الحقيقة والمجاز، والإيجاز والإطناب، والكناية والصراحة ، وغير ذلك ؛ وبِمَا أَنَّهُ يَتَضَمَّنُ من الوجوه الإعجازية ما أعجزَ العربَ العرباء ، وأصحاب البلاغة عن أن يأتوا بِمِثْلِهِ، وبما يُدَانِيهِ ،

وَيُسَاوِيهِ فِي الْبَلَاغَةِ وَالْفَصَاحَةِ؛ وَيَنْتَظِمُ مِنَ الْأَسَالِيبِ الْبَلَاغِيَةِ مَا أُخْرَسَ كُلُّ لِسَانٍ وَثَرْتَارٍ، وَ أَسْكَتَ كُلُّ مُعَارِضٍ وَمُكَابِرٍ، وَهَدَمَ كُلَّ مَجَادِلٍ وَمُهَاتِرٍ؛ وَبَهَرَهُمْ بِقُوَّةِ بَيَانِهِ وَأَخَذَ عَلَيْهِمْ مَسَاعِرَهُمْ بِسُطُورَةِ سُلْطَانِهِ؛ وَأَلْجَأَ جَهَابِدَةَ الْعِلْمِ وَعِبَاقِرَةَ الْفَنِّ إِلَى الْإِسْتِسْلَامِ وَالْخُضُوعِ أَمَامَ الْقُرْآنِ وَبَلَاغَتِهِ، - بِذَلِكَ كُلُّهُ - تَلَجَّوْا - أَيِ الصَّحَابَةِ - فِي فَهْمِ مَرَادَاتِ اللَّهِ تَعَالَى مِنْ كَلَامِهِ وَآيَاتِهِ إِلَى بَيَانِ الرِّسُولِ ﷺ، وَإِلَى مَا لَا بُدَّ مِنْهُ مِنَ الْبَحْثِ وَالنَّظَرِ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ فِيمَا أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ فَهْمُهُ.

ثُمَّ مِنَ الْوَاضِحِ لِمَنْ لَهُ نَظَرٌ فِي التَّارِيخِ وَالسِّيَرَةِ أَنَّ الصَّحَابَةَ كُلَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا فِي دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ بِالنِّسْبَةِ لِفَهْمِ الْقُرْآنِ، بَلْ نَجِدُ مَرَاتِبَهُمْ تَتَفَاوَتْ، وَدَرَجَاتِهِمْ تَتَبَايَنُ بِالنِّسْبَةِ لِذَلِكَ، وَالْمَرْجِعُ فِي ذَلِكَ إِلَى تَفَاوُثِهِمْ فِي الْقُوَّةِ الْعَقْلِيَّةِ وَالْقُوَّةِ الْعِلْمِيَّةِ، وَتَفَاوُثِهِمْ فِي مَعْرِفَةِ الظُّرُوفِ وَالْمَلَابَسَاتِ، الَّتِي أَحَاطَتْ بِمَعَانِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، وَكَذَا تَفَاوُثِهِمْ فِي مَعْرِفَةِ مَعَانِي مُفْرَدَاتِ الْقُرْآنِ؛ فَإِنَّهُمْ كَانُوا لَا يَتَسَاوُونَ فِي ذَلِكَ؛ بَلْ نَجِدُ مِنْ بَيْنِهِمْ مَنْ خَفِيَ عَلَيْهِ بَعْضُ مَعَانِي مُفْرَدَاتِهِ، بَيْنَمَا نَجِدُ فِيهِمْ مَنْ رُزِقَ لَهُ فِي ذَلِكَ فَهْمٌ ثَابِتٌ بَالِغٌ.

وَهَذَا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ؓ يَقُومُ عَلَى الْمَنْبَرِ، وَيَقْرَأُ: ﴿وَفَكَهْمًا وَأَبًا﴾ [عبس: ٣١] ثُمَّ يَقُولُ: مَا الْأَبُ؟ أَيِ لَا أُدْرِي. وَ مَرَّةً يَقُومُ عَلَى الْمَنْبَرِ فَيَقْرَأُ: ﴿أَوْ يَأْخُذْهُمْ عَلَى تَخَوُّفٍ﴾ [النحل: ٤٨] وَيَسْأَلُ عَنْهُ عَلَى الْمَنْبَرِ، فَيَقُولُ لَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي هَذِيلٍ: التَّخَوُّفُ عِنْدَنَا التَّنْقِصُ، ثُمَّ أُنْشِدَ:

تَخَوَّفَ الرَّحْلُ مِنْهَا تَامِكًا قَرْدًا * كَمَا تَخَوَّفَ عُودَ النَّبَةِ السَّفْنُ

فَقَالَ عُمَرُ: أَيُّهَا النَّاسُ تَمَسَّكُوا بِدَوَابِينِ شَعْرِكُمْ فِي جَاهِلِيَّتِكُمْ، فَإِنَّ فِيهِ تَفْسِيرَ

كِتَابِكُمْ ^(١).

وهذا ابن عباس، وهو من بين الصحابة معروفٌ باسم مفسر القرآن وترجمان القرآن، يقول: كنتُ لا أدري ما فاطر السموات؟ حتّى أتاني أعرابيان يتخاصمان في بئر، فقال أحدهما: أنا فطرتها، والآخر يقول: أنا ابتدأتها^(١).

❖ الصحابة يأخذون التفسير عن الرسول ﷺ

لأجل ذلك فإن الصحابة كانوا يحتاجون إلى النبي ﷺ فيما يُشكل عليهم من معاني القرآن، فكان الواحد منهم إذا واجهته الصعوبة بالنسبة لفهم القرآن رجَعَ إلى النبي ﷺ في حلّ الإشكال، وتوضيح الإبهام، وتفصيل الإجمال، وما أشبه ذلك، والنبي ﷺ كان يبيّن له ما خفي عليه. وإليك بعض الأمثلة في هذا الخصوص:

١- عن عبد الله بن مسعود ﷺ قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ [الأنعام: ٣٨] شقّ ذلك على الناس، فقالوا: يا رسول الله! وأينا لا يظلم نفسه؟ قال: إنه ليس الذي تغنون، ألم تسمعوا ما قال العبد الصالح: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣] إنّها هو الشرك^(٢).

٢- أخرج الترمذي وصححه، وابن ماجه عن أبي ثعلبة الخشني قال: سألت خبيراً عن هذه الآية: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] قال: سألت عنها رسول الله ﷺ قال: بل ائتمروا بالمعروف، وتناهوا عن المنكر، حتّى إذا رأيت شحاً مطاعاً، وهوى متبعاً، ودنيا مؤثرة،

(١) الطبري: ١٥٩/٧، والدر المنثور: ١٥٥/٣، وفتح القدير: ١٠٦/٢، وروح المعاني: ١١٠/٧.

(٢) رواه أحمد: ٣٤٠١، ومسلم: ١٧٨، والترمذي: ٢٩٩٣.

وإعجاب كل ذي رأي برأيه ، فعليك بخاصة نفسك ودع العوام^(١) .

٣- رُوِيَ عن أبي الدرداء ، و واثلة بن الأسقع ، وأنس ؓ : أن رسول الله ﷺ سئل عن ﴿وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ٧] فقال : من برّث يمينه ، و صدق لسانه ، وعفّ بطنه وفرّجه ، فذاك من الرّاسخين في العلم^(٢) .

٤- أخرج الحاكم و صحّحه عن أنس قال ؓ : سئل رسول الله ﷺ عن قول الله تعالى: ﴿وَالْقَنَاطِيرُ الْمُقَنْطَرَةُ﴾ [آل عمران: ١٤] فقال: الْقَنْطَارُ أَلْفُ أُوقِيَّةٍ^(٣) .

٥- أخرج الحاكم و صحّحه عن أنس ؓ أيضاً قال : سئل رسول الله ﷺ عن قول الله تعالى : ﴿مَنْ أَسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧] ما السبيل ؟ فقال : الرّادُّ والرّاحلة^(٤) .

٦- أخرج ابن مردويه عن أنس ؓ قال : جَاءَ رَجُلٌ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! ذَكَرَ اللَّهُ الطَّلَاقَ مَرَّتَيْنِ ، فَأَيْنَ الثَّالِثَةُ ؟ قَالَ : فَاِمْسَاكِ بِمَعْرُوفٍ أَوْ تَسْرِخِي بِإِحْسَانٍ^(٥) .

٧- أخرج ابن جرير بسند جيّد عن عمرو بن قيس الملائي عن رجلٍ من بني أمية من

(١) رواه الترمذي: ٢٩٨٤، وابن ماجه: ٤٠٠٤ .

(٢) أخرجه القزويني في أخبار قزوين : ٢/ ٢٧٩ ، والطبراني في الكبير : ٨/ ١٥٢ ، والديلمي :

٢/ ٢٨٨ ، والطبري: ٣/ ١٨٥ .

(٣) الإتيان: ٢/ ٢٤٦ .

(٤) الإتيان: ٢/ ٢٤٦ .

(٥) الإتيان: ٢/ ٢٤٦ .

أهل الشام أحسن عليه الثناء ، قال : قِيلَ : يا رسول الله ! ما العدل ؟ قال : العدلُ الفديَّةُ. قال السيوطي : مرسلٌ جيّدٌ عَصَدَه إِسْنَادٌ مُتَّصِلٌ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مُوقُوفاً^(١).

وهنا أنا لستُ بسبيل الإحصاء ، وإنّما ذكرتُ ما ذكرتُ على سبيل النّمُوذَجِ والمثال ، فالحاصل أن الصحابة كانوا يأخذون التفسير عن النبي ﷺ فيما يُشكّلُ عليهم فهمه ، وواجهته الصُّعُوبة في إدراكه ، وأمّا الذي لم يُشكّلُ عليهم ، فسلكوا فيه طريقَ الرأي والاجتهاد مستعينين على ذلك بمعرفتهم بأوضاع اللغة ، وأحوال العرب وعاداتهم ، وأحوال اليهود والنصارى وقتَ نزول القرآن ، وبمعرفة أسباب النزول ، وما أحاطَ بالقرآن من ظُرُوفٍ ومُلاَبَسَاتٍ ، وما أشبه ذلك من الأمور التي تُعَيِّنُ على فهم المراد بالآيات من القرآن .

❁ مَزَايَا تَفْسِيرِ الصَّحَابَةِ

و لا يَعْزُبَنَّ عَنْكُمْ أَنَّ التفسير في عصر الصحابة يمتاز بالمزايا العديدة ، والخصائص المتعددة ، وهي على ما يلي :

الأولى : أَنَّهُمْ لَمْ يَحْتَاجُوا إِلَى تَفْسِيرِ جَمِيعِ الْقُرْآنِ ، بَلْ كَانُوا يُفَسِّرُونَ مِنْهُ مَا أَشْكَلَ عَلَيْهِمْ فَهْمُهُ وَغَمُضَ دَرَكُهُ ، وَإِنَّمَا فُسِّرَ جَمِيعُ الْقُرْآنِ بَعْدَ زَمَانِهِمْ ، حَيْثُ احْتَاجَ إِلَيْهِ النَّاسُ لِتَزَايِدِ الْغُمُوضِ وَالْإِشْكَالِ عِنْدَهُمْ بِالنِّسْبَةِ لِفَهْمِ الْقُرْآنِ .

الثانية : أَنَّهُمْ كَانُوا يَكْتَفُونَ بِالْمَعْنَى الْإِجْمَالِي مِنْ مَعَانِيهِ بِالطَّرِيقِ السَّادِجِ ؛ وَلَا يُلْزَمُونَ أَنْفُسَهُمْ بِتَفْهَمِ مَعَانِيهِ تَفْصِيلاً ؛ وَلَا يَتَكَلَّفُونَ فِي تَفْسِيرِهِ تَكَلُّفَ الْفَلَّاسِفَةِ وَالْمُنَاطِقَةِ ، فَيَكْتَفُونَ أَنْ يَفْهَمُوا مِنْ مِثْلِ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ وَفَكَهْمًا وَأَبًا ﴾^(٢١) ❁

[عبس] بآئه تعدادُ لنعم الله تعالى على عباده .

الثَّالِثَةُ : لم يكن بينهم كثيرُ الاختلاف في تفسير الآيات و فهم معانيها ، كما ظهر ذلك بعد زمانهم ، وما كان بينهم من الاختلاف ، فأكثره يرجع إلى اختلاف تنوع ، لا اختلاف تضاد .

كما يقول شيخ الإسلام ابن تيمية :

”كَانَ النِّزَاعُ بَيْنَ الصَّحَابَةِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ قَلِيلًا جَدًّا ، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ بَيْنَ التَّابِعِينَ أَكْثَرُ مِنْهُ بَيْنَ الصَّحَابَةِ ، فَهُوَ قَلِيلٌ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَا بَعْدَهُمْ ، وَغَالِبُ مَا يَصَحُّ عَنْهُمْ مِنَ الْخِلَافِ يَرْجِعُ إِلَى اخْتِلَافٍ تَنَوُّعٍ ، لَا اخْتِلَافٍ تَضَادٍّ“ (١).

الرَّابِعَةُ : كثيراً ما كانوا يقتصرون على توضيح المعنى اللغوي الذي فهموا بأخصر لفظ، مثل قولهم في تفسير قوله تعالى : " غَيْرَ مُتَجَانِفٍ لِإِثْمٍ " أي " غير متعرّض لمعصية" .

الخامسة : كانوا يذكرون أسباب النزول والملابسات التي تُعِينُ على فهم كلام الله تعالى ، و لقد قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه - كما أخرج ابن جرير الطبري وغيره عنه - : والذي لا إله غيره ، ما نَزَلَتْ آيَةٌ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ إِلَّا وَأَنَا أَعْلَمُ فِيمَنْ نَزَلَتْ وَأَيْنَ نَزَلَتْ ، لو أعلم مكانَ أحدٍ أعلم بكتاب الله مني تناله المطايا لَأَتَيْتُهُ (٢).

السَّادِسَةُ : لم يدوّن شيءٌ من التفسير في هذا العصر ؛ وكان جُلُّه عن ظهر القلب ،

(١) فتاوى ابن تيمية: ١٣ / ٣٣٢-٣٣٣.

(٢) تفسير الطبري: ١ / ٦٠.

وكانت هذه التفاسير تُروى مَنشُورَةً لآيات مُتَفَرِّقَةٍ ، كما كان شأن الحديث ؛ بل اتخذ التفسير في هذه المرحلة شكلَ الحديث ، وجزءاً من أجزائه ، و فرعاً من فروعهِ ، ولم يتَّخذ التفسير له شكلاً منظماً ، وأما تدوينُهُ فلم يكن إلا في القرن الثاني.



التَّفْسِيرُ فِي عَهْدِ التَّابِعِينَ

❖ مَزَلَةُ التَّابِعِينَ الْعِلْمِيَّة

وبعد انصرام عهد الصحابة جاء عصرُ التابعين، ومن هنا بدأت للتفسير مرحلةٌ ثالثةٌ لعبتْ دوراً حاسماً في ازدهار وتقدّم علوم التفسير . ومن المعلوم أنّ التابعين هم الذين أخذوا وتلقّوا الحديث ، و التفسير ، والفقه، وسائر العلوم الدينية والإسلامية عن الصحابة، وهم أفضلُ ممّن بعدهم علماً، وفقهاً، وصدقاً، وأمانةً، وورعاً، وزهداً. وقد أعطاهم الله تعالى من الذكاء والذاكرة ما لا نظيرَ له في أقوام العالم، حتّى كان الرجل منهم ربما يحفظُ كلّ ما يسمعه لأول مرّةٍ مهما كثر وطال. وإلى جانب ذلك كانوا راضينَ بقليل المعاش وكفافه من غير ميلٍ إلى رعادة العيش وهناءة الحال، فهم في هذه الحياة الهادئة الوادعة، وتلك العيشة القاصدة الراضية، كانوا يُضحّون بكلّ أوقاتهم في سبيل العلم والفضيلة، ويبدّلون كلّ مجهوداتهم في طريق نشر القرآن والسنة، فصاروا بحوراً متلاطمة الأمواج ، وجبالاً ناطحة السحاب، وقد برزَ منهم أعلامٌ أثبات، واشتهروا بالتفسير، و تكلموا فيه، وفي علومه، و أوضحوا ما خفي وعُمّص من معاني القرآن ومعارفه.

❖ مصادر التفسير و مميّزاته في عهدِ التَّابِعِينَ

و أما مصادر التابعين في صدد التفسير فهي - على الاستقراء - خمسة :

الأول : كتابُ الله، حيث إنه يُفسَّرُ بعضه بعضاً .

الثاني : تفاسيرُ النبي المنقولة عن طريق الصحابة .

الثالث : تفاسيرُ الصَّحابة التي أدَّى إليها اجتهادُهم .

الرَّابع : ما رُوي عن اليهود والنصارى من الإسرائيليات .

الخامس : ما فَتَحَ اللهُ عليهم عن طريق الاجتهاد .

و أما المُمَيَّزَاتُ التفسيريةُ فيمتازُ التفسيرُ في هذه المرحلة الثالثة التي تتصل بعهد

التابعين بالميزات الآتية :

الأولى : من المعلوم بوضوح أنَّ عصرَ التابعين من القرون التي قال عنها النبي ﷺ :
"خَيْرُكُمْ قَرْنِي ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ ثُمَّ الَّذِينَ يُلُونَهُمْ" ^(١) .

لذلك فإنَّ غالبهم كانوا لا يَتَعَمَّدُونَ الكذبَ، فالتفسيرُ المرفوعة إلى النبي ﷺ والموقوفة على الصحابة، التي نُقِلَتْ إلينا عن طريق التابعين فهي ممَّا تسكن إليها النفس، بيدَ أنَّ غالبَ ما وَصَلَتْ إلينا من التفسير عنهم مراسيلُ، كما ذكرنا من قبل، وذكرنا أيضاً قاعدةً في كيفية المعالجة مع المراسيل ^(٢) .

والثانية : أنَّه لا يُوجَدُ في تفاسيرهم ما وُجِدَ في تفاسير مَنْ بعدهم من حمل ألفاظ القرآن على ما اعتَقَدُوهُ من النظريات المُنْحَرِفَة ، ومن تفسير القرآن بمجرد ما يسوغ أن يُرَادَ به من اللُّغة العربية من غير نظر إلى المُخاطَب بالقرآن والمتكَلِّم به والمنزَّل عليه ^(٣) .

(١) رواه البخاري: ٢٤٥٧، ومسلم: ٤٦٠٣، والترمذي: ٢١٤٧، وأبوداود: ٤٠٣٨، والنسائي:

٣٧٤٩، وأحمد: ٨٩٧٩.

(٢) انظر: مقدمة التفسير لابن تيمية في فتاواه : ٣٤٦/١٣، و٣٥٠.

(٣) انظر: مقدمة التفسير لابن تيمية في فتاواه : ٣٤٦/١٣، و٣٥٠.

والثالثة : أَنَّهُ لَا يُوجَدُ فِيهَا مَا يُحْكَمُ عَلَيْهِ بِالتفسير بالرأي ، وأما الذي رُوِيَ عن مجاهد ، وقتادة ، وغيرهما من التابعين في تفسير القرآن ، فليس من هذا القبيل قطعاً ؛ بل هو من فصيلة التفسير باللغة أو بالعلوم الشرعية ، ولا يُقَالُ لمثل هذا : التفسير بالرأي ، كما تقدّم في فصل التفسير بالرأي .

والرابعة : لم يكن بينهم اختلافٌ كثيرٌ من ناحية التفسير كما قد كثر ذلك في أزمنة آتية ، وإنّما كان جُلُّ اختلافهم من قبيل اختلاف تنوع لا اختلاف تضادٍ ، والاختلاف بينهم في التفسير وإن كان بالنسبة لمن قبلهم من الصحابة كثيراً ، فهو بالنسبة لمن بعدهم قليلٌ^(١) .

والخامسة : لم يزل التفسير محتفظاً بطابع التلقي والرواية ، ولم يدوّن ، ولم يرتّب إلى عهد التابعين ، وإنّما كانوا يتناقلون بطريق الرواية عن ظهر قلوبهم ، كما كان شأن التفسير في عهد الصحابة .

و مع تلك المميزات نجد - مع الأسف - في هذه المرحلة للتفسير أَنَّهُ قد دَخَلَتِ الإسرائيليات في الإسلاميات وتسرّبت إليها ، وأُلِّفَتْ رواياتٌ تتضمّن القصص التاريخية مع مزيج من الحوادث المتخيلة ، التي تُشبعُ نهمة المستمعين ، وتُثيرُ إعجابهم ، وتُريحُ مُيولهم ؛ ولكنّها لا تُزوي الغليل ولا تشفي العليل ، كما قد ذكرنا ذلك كلّه فيما تقدّم .



التفسير في عُصُورِ التَّدْوِينِ

❖ الخطوة الأولى

إنَّ التفسيرَ - كما قد رأينا - لم يكن مُدَوَّنًا ولا مُرَتَّبًا في كُتُبٍ وصَحَافٍ إلى عهد الصحابة والتابعين ، نعم هُناك أجزاءٌ منسوبةٌ إلى التابعين ، رَوَوْها عن الصحابة، كصحيفة ابن أبي طلحة ، رَوَاهَا عن ابن عباس رضي الله عنهما .

قال الإمام أحمد : بمصر صحيفةٌ في تفسير رَوَاهَا علي بن أبي طلحة، لو رَحَلَ رجلٌ فيها إلى مصرَ قاصداً، ما كان كثيراً. أسنده أبو جعفر النحاس في ناسخه ^(١) .

و قال السيوطي : قال ابن حجر: وهذه النسخة كانت عند أبي صالح كاتب الليث ، رواها عن معاوية بن صالح عن علي بن أبي طلحة عن ابن عباس، وهي عند البخاري عن أبي صالح، وقد اعتمدَ عليها في صحيحه كثيراً فيما يُعَلِّقُه عن ابن عباس. وقال قومٌ : لم يَسْمَعْ ابنُ أبي طلحة من ابن عباس التفسيرَ؛ وإنما أَخَذَه عن مجاهد ، أو سعيد بن جبیر، قال ابن حجر: بعد أن عُرِفَتِ الواسطةُ وهو ثقةٌ فلا ضيرَ في ذلك ^(٢) .

وكذا نَجِدُ جزءاً أو أجزاءً للجماعة من التابعين ، منهم أبو روق عطية بن الحارث

الهمداني، و محمد بن ثور عن ابن جريج، وإسماعيل السُّدِّي عن ابن مسعود وابن عباس، وكذا ثبتت نسخةٌ كبيرةٌ عن أبي بن كعب يرويها أبو جعفر الرازي عن الربيع بن

(١) انظر الإتيقان: ٢/ ٢٤١، وفتح الباري: ٨/ ٤٣٨.

(٢) ذكره في الإتيقان: ٢/ ٢٤١.

أنس عن أبي العالية عن أبي بن كعب.

قال السيوطي : وهذا إسنادٌ صحيحٌ ، وقد أخرج ابن جرير ، وابن أبي حاتم منها كثيراً ، وكذا الحاكم في مستدركه ، وأحمد في مسنده ^(١) .

ولكن هذه النسخ التفسيرية لم تكن حافلةً وشاملةً لجميع آيات القرآن، لذلك لم يُعدَّ هذا العمل تدويناً مُستقلاً ، وإنما كان التدوين المستقل للتفسير بعد عصرهم ، وإنما كان جُلُّ التفسير آنذاك يُتناقَلُ بطريق الرواية كما كان شأن الحديث .

ثم بعد ذلك سارَ التفسيرُ قَدَمًا إلى الأمام حين أخذَ الحديثُ النبوي مقامه من التدوين ، بيدَ أنه كان حينئذٍ يُعدَّ باباً من أبواب الحديث ، ولم يُقرَّذْ له تأليفٌ خاصٌّ يُفسَّرُ فيه القرآنُ سورةً سورةً ، وآيةً آيةً من مبدئه إلى منتهاه ؛ بل حيثُ دُوِّنَ وُجِّعَ الحديث ، دُوِّنَ وُجِّعَ بجوار ذلك في تلك الكتب الحديثية ما كان مُنتشرًا من التفاسير المنسوبة إلى النبي ﷺ ، وإلى الصحابة ، والتابعين .

وَمِمَّنْ جَمَعَ ذَلِكَ مِنْهُمْ :

- | | |
|-------------------------------|-------------------|
| > الإمام يزيد بن هارون السلمي | (المتوفى: ١١٧ هـ) |
| > الإمام شعبة بن الحجاج | (المتوفى: ١٦٠ هـ) |
| > الإمام وكيع بن الجراح | (المتوفى: ١٩٧ هـ) |
| > الإمام سفيان بن عيينة | (المتوفى: ١٩٨ هـ) |
| > الإمام عبد الرزاق بن همام | (المتوفى: ٢١١ هـ) |
| > الإمام عبد بن حميد | (المتوفى: ٢٤٩ هـ) |

(١) انظر: الإتيقان: ٢/ ٢٤١.

وغيرهم من أئمة الحديث والتفسير، فكان جمعهم للتفسير في الحقيقة جمعاً لِبَابٍ من أبواب الحديث .

✽ الخُطوةُ الثانيةُ

ثمَّ خَطَا التفسيرُ خُطوةً ثانيةً ، وذلك حين احتلَّ مقامه من التدوين مُستقلاً، وانفصلَ عن الحديث، وُجِعَ ودُوِّنَ في كُتُبٍ مُستقلةٍ باسم التفسير، ووُضِعَ التفسيرُ لجميع القرآن سورةً سورةً، و آيةً آيةً، على ترتيب المصحف، ومُنَّ قامَ بهذا العمل المجيد، ومُنَّ تمتَّ هذه البُطولةُ على أيديهم :

- | | |
|------------------------------|---------------------|
| > الإمام ابنُ ماجه | (المتوفى: ٢٧٣ هـ) |
| > الإمام ابنُ جرير الطبري | (المتوفى: ٣١٠ هـ) |
| > الإمام أبو بكر بن المنذر | (المتوفى: ٣١٨ هـ) |
| > الإمام ابنُ أبي حاتم | (المتوفى: ٣٢٧ هـ) |
| > الإمام أبو الشيخ بن حيان | (المتوفى: ٣٦٩ هـ) |
| > الإمام أبو عبد الله الحاكم | (المتوفى: ٤٠٥ هـ) |
| > الإمام أبو بكر بن مردويه | (المتوفى: ٤١٠ هـ) |

وغيرهم من الأئمة. قال الإمام السيوطي: وهذه كلها مُسنَّدةٌ إلى الصحابة، والتابعين، وأتباعهم. وليس فيها غيرُ ذلك إلاَّ ابنُ جرير، فإنه يتعرَّضُ لتوجيه الأقوال، وترجيح بعضها على بعض، والإعراب، والاستنباط، ويفوقها بذلك^(١).

✽ الخطوة الثالثة

ثم إذا ألقينا نظرة سريعة على وقائع التاريخ يَبْدُو لنا واضحاً : أنَّ التفسير لم يَقِفْ ههنا؛ بل نَجِدُهُ يَتَقَدَّمُ خُطْوَةً أُخْرَى بعد ذلك، فتَوَلَّفُ في التفسير تأليفاتٌ، وتُصَنَّفُ فيه تصنيفاتٌ، ولَكِنَّ الذين قَامُوا بهذا العمل اختصروا الأسانيدَ، واقتصروا على نقل الأقوال عن الصحابة، والتابعين، وغيرهم، ولكنهم لم يَنْسِبُوا لقائلها .

وَمِنْ هُنَا جَاءَ التَّبَاسُّ الصحيح بغيره، واختلاطُ الحق بالباطل بحيث صار الناظرُ فيها يَظُنُّهَا كُلَّهَا صحيحةً، وكذا دَخَلَتِ الإسرائيليات في التفاسير، وفي الإسلاميات، كما قد ذكرنا في بابه .

وفي هذه المَرَحَلَةِ نَجِدُ من التفسير بالرأي والاجتهاد قد كَثُرَ، وانتَشَرَ في أوساط المفسرين، وهذا وإن كان غالبه بالرأي المحمود، لم يَحُلْ من التفسير بالرأي المذموم. وكذا اسْتَنْبَتَتْ نَوَاةُ الخلاف المذهبي وظهرت في هذه المرحلة، وذلك لِقُشُو المذاهب المختلفة في العقيدة كالخروج، والاعتزال، والتشيع، والإرجاء، والقدر، والجبر، وغير ذلك. وكان فيمن تَصَدَّى للتفسير في ذاك العصر مَنْ كان يَتَّحِلُ إلى هذه المذاهب، وبالتالي ظَهَرَ وَفُشِيَ من التفاسير ما يَحْمِلُ في طَيَّاتِهَا وَخَوَاشِيهَا هذه الأفكار والنظريات.

قال الإمام السيوطي عن هذا العصر :

”ثم أَلَفَ في التفسير خَلَائِقٌ، فاخْتَصَرُوا الأسانيدَ، و نقلوا الأقوالَ تَرْتِي، فَدَخَلَ مِنْ هُنَا الدَّخِيلُ، وَ التَّبَسَّ الصَّحِيحُ بِالْعَلِيلِ، ثم صار كُلُّ مَنْ يَسْنُحُ لَهُ قَوْلٌ يُورَدُهُ، وَيَخْطُرُ بِبَالِهِ شَيْءٌ يَعْتَمِدُهُ، ثُمَّ يَنْقُلُ ذَلِكَ عَنْهُ مَنْ يَحْيِي بَعْدَهُ ظَانًّا أَنَّ لَهُ أَصْلًا غَيْرَ مُلْتَفِتٍ إِلَى تَحْرِيرِ مَا وَرَدَ عَنِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَمَنْ يُرْجَعُ إِلَيْهِمْ فِي التَّفْسِيرِ؛ حَتَّى رَأَيْتُ مِنْ حَكَمَى فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ ﴿نحو عشرة أقوال،

و تفسيرُها باليهود والنصارى هو الواردُ عن النبي ﷺ وجميع الصحابة ، والتابعين ، وأتباعهم ، حتى قال ابن أبي حاتم : لا أعلمُ في ذلك اختلافاً بينَ المُفسِّرينَ “^(١).

✽ الخُطوةُ الرَّابِعةُ

ثم نجدُ التفسيرَ تَتَخَطَّى قَدَمُهُ إلى الأمام ، وَيَصْطَبُغُ بِالْوَانِ مُخْتَلِفَةً مِنَ الثَّقَافَاتِ الْعِلْمِيَّةِ، وَالْفَلَسَفِيَّةِ، وَمِنَ الْعَقَائِدِ الْمَذْهَبِيَّةِ، وَالنَّظَرِيَّاتِ الْجَدِيدَةِ، وَالْإِصْطِلَاحَاتِ الْحَادِثَةِ؛ لِأَنَّ الَّذِينَ تَصَدَّدُوا لِذَلِكَ فِي ذَاكَ الْعَصْرِ فَسَّرُوا الْقُرْآنَ عَلَى وَفْقِ مَا لَهُمْ مِنَ الْهَوَايَاتِ وَالْمَيُولِ إِلَى شَيْءٍ مِنْ هَذِهِ الْأَتِّجَاهَاتِ، وَتَأَوَّلُوا الْقُرْآنَ حَسَبَ مَا أَدَّى إِلَيْهِ اجْتِهَادُهُمْ ، سَوَاءٌ كَانَ لَهُمْ فِي ذَلِكَ سَلَفٌ أَوْ لَا ، وَفَسَّرُوا حَسَبَ مَا اعْتَقَبُوهُ مِنَ الْعَقِيدَةِ وَالْفِكْرَةِ ، فَجَاءَ التَّفْسِيرُ مِنْ هَذِهِ النَّاحِيَةِ بِالْوَانِ مُنَوَّعَةً وَطَوَائِعَ مُخْتَلِفَةً .

قال الإمام السيوطي عن هذا العصر وعن هذا التدرج في التفسير :

" ثُمَّ صَنَّفَ بَعْدَ ذَلِكَ قَوْمٌ بَرَعُوا فِي عُلُومٍ ، فَكَانَ كُلُّ مِنْهُمْ يَقْتَصِرُ فِي تَفْسِيرِهِ عَلَى الْفَنِّ الَّذِي يَغْلِبُ عَلَيْهِ ، فَالْنَحْوِيُّ تَرَاهُ لَيْسَ لَهُ هُمْ إِلَّا الْإِعْرَابُ ، وَتَكْثِيرُ الْأَوْجُهَةِ الْمُحْتَمِلَةِ فِيهِ ، وَنَقْلُ قَوَاعِدِ النُّحُو ، وَمَسَائِلِهِ ، وَفُرُوعِهِ ، وَخِلَافِيَّاتِهِ كَالزَّجَاجِ ، وَالْوَاحِدِيُّ فِي الْبَسِيطِ ، وَأَبِي حَيَّانٍ فِي الْبَحْرِ وَالنَّهْرِ ؛ وَالْأَخْبَارِيُّ لَيْسَ لَهُ شُغْلٌ إِلَّا الْقِصَصُ ، وَاسْتِيفَاتُهَا ، وَالْإِخْبَارَ عَمَّنْ سَلَفَ ، سَوَاءٌ كَانَتْ صَحِيحَةً ، أَوْ بَاطِلَةً كَالثَّعْلَبِيِّ ؛ وَالْفَقِيهُ يَكَادُ يَسْرُدُ فِيهِ الْفَقْهَ مِنْ بَابِ الطَّهَارَةِ إِلَى أَمْهَاتِ الْأَوْلَادِ ، وَرَبِمَا اسْتَطَرَدَ إِلَى إِقَامَةِ أَدَلَّةِ الْفُرُوعِ الْفَقْهِيَّةِ الَّتِي لَا تَعْلُقُ لَهَا بِالْآيَاتِ ، وَالْجَوَابُ عَنْ أَدَلَّةِ الْمَخَالِفِينَ كَالْقُرْطُبِيِّ ؛ وَصَاحِبُ الْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ خُصُوصاً الْإِمَامُ فَخْرُ الدِّينِ قَدْ مَلَأَ تَفْسِيرَهُ بِأَقْوَالِ الْحُكَمَاءِ وَالْفَلَسَفَةِ وَشَبَّهَهَا ، وَخَرَجَ مِنْ شَيْءٍ إِلَى شَيْءٍ ؛ حَتَّى يَقْضِيَ النَّازِلُ الْعَجَبَ مِنْ عَدَمِ

مطابقة المورد للآية . قال أبوحيان في البحر : جَمَعَ الإمام الرازي في تفسيره أشياء كثيرةً طويلةً لاحتاجة بها في علم التفسير . ولذلك قال بعض العلماء : فيه كُلُّ شيءٍ إلا التفسير؛ و الْمُبتدِعُ ليس له قصدٌ إلا تحريفَ الآيات وتسويتها على مذهبه الفاسد، بحيث أنه متى لاح له شاردةٌ من بعيدٍ اقتنصها، أو وجدَ موضعاً له فيه أدنى مجالٍ سارعَ إليه^(١).

فالحاصلُ : أنه أُلْفِتَ في هذا العصر كتب غلب عليها التأويل ، والتفسير الاجتهادي لعلماء لهم يدٌ طويلٌ في بعض العلوم ، حتى برعوا ، وبرزوا فيها ، ولكن كان فيهم : مَنْ هُم من أهل السنة والجماعة ، كما كان فيهم : مَنْ هُم من أهل الزيغ والابتداع ، ولذا ترى كُلَّ واحد منهم يميل بالتفسير إلى إبراز ما برع فيه و اصطبغ بلونه، إمّا من لون السُّنة و إمّا من لون البدعة .



الفصل الثاني

طبقات المفسرين

مما لا بد أن يؤخذ بعين الاعتبار أن الله تبارك وتعالى اختار لتفسير كلامه، وتبيين مراده، من كانت عنده مواهب ومؤهلات لحمل هذه الوظيفة العظيمة، ومن له لياقة وصلاحية لحيازة هذا المنصب الجليل، ومن كان مستوى علمه عالياً وفائقاً على أقرانه وأمثاله، ومن جدّ وجاهد في سبيله، ولم يدخر الجهد والوسع في هذا المجال، واحتلّ الأولوية في هذا المضمار، كيف لا، وهو كلام الله تبارك وتعالى الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبُطْلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ (١٢).

الطبقة الأولى

الصَّحَابَةُ

وكان أول من تصدى له الصَّحَابَةُ ، الذين كانوا بالتفقه والتعلم مُغْرَمِينَ ، وبالبحث والتنقيب مُوَلَّعِينَ ، وبكلام الله ورسوله مَشْغُوفِينَ . و اشتهر منهم عشرة : وهم الخلفاء الأربعة ، وعبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس ، وأبي بن كعب ، وزيد ابن ثابت ، وأبو موسى الأشعري ، وعبد الله بن الزبير . وهناك من تكلم في التفسير من الصَّحابة غير هؤلاء : كأنس بن مالك ، وأبي هريرة ، وعبد الله بن عمر ، وجابر بن عبد الله ، وعبد الله بن عمرو بن العاص ، وعائشة ، غير أن ما نُقِلَ عنهم في التفسير قليلٌ جدًّا ، ولم يكن لهم من الشهرة بالقول في القرآن ما كان للعشرة المذكورين .

أما الخلفاء فأكثر من رُوي عنه منهم : علي بن أبي طالب ، والرواية عن الثلاثة نزره جدًّا . فالمحفوظ عن أبي بكر في التفسير آثارٌ قليلةٌ جدًّا لا تكادُ تتجاوز العشرة ، وأما علي في رُوي عنه الكثير ، وكان السبب في ذلك تقدّم وفاة الخلفاء الثلاثة ، واشتغالهم بأمور الخلافة ، وبمهام الفتوحات ، ومع ذلك أنّه كان في وسَطِهم كثيرٌ من علماء الصحابة وفقهائهم الذين كانوا عالمين بكتاب الله ، واقفين على أسرارِهِ ، عارفين بمعانيهِ وأحكامِهِ ممّا جعل الحاجة إلى الرجوع إليهم في التفسير غير كبيرة^(١) .

وستتكلّم فيما يلي عن المُكثَرين من الصَّحابة في التفسير نظراً لكثرة الرواية عنهم في التفسير ، وهم : علي بن أبي طالب ، وعبد الله بن مسعود ، وعبد الله بن عباس ، وأبي ابن كعب .

(١) الإتيان: ٢/٢٣٩ ، مناهل العرفان : ٢/١٨ ، والتفسير والمفسرون : ١/٦٣ .

❖ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام

هو أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام ، وقد امتاز من بين الصحابة بخصوبة الفكر و غزارة العلم، و قد عاش عليه السلام بعد الخلفاء الثلاثة حتى اشتدت الحاجة للناس إلى مفسر يفسر لهم القرآن الكريم ؛ فإن رُقعة الإسلام إلى زمانه قد اتسعت، و دخول الأعاجم فيه قد كثر، فلا جرم أن كان ما نُقِلَ عن علي بن أبي طالب عليه السلام أكثر مما نُقِلَ عن غيره.

رُوي عن معمر عن وهب بن عبد الله عن أبي الطفيل قال : شهدتُ علياً عليه السلام يخطبُ و يقول : سَلُونِي ، فوالله ! لا تسألوني عن شيءٍ إلا أخبرْتُكم ، سَلُونِي عن كتاب الله، فوالله ! ما من آيةٍ إلا و أنا أعلمُ ، أبليلٍ نزلت أم بنهارٍ ؟ أفي سهلٍ أم في جبلٍ ؟^(١).

وأخرج ابنُ سعدٍ ، و أبو نُعيم عن علي عليه السلام قال : والله ! ما نزلت آيةٌ إلا و قد علمتُ فيمَ أنزلتُ و أين أنزلتُ ؟ إن ربي و هب لي قلباً عقولاً ، و لساناً سؤلأً^(٢).

ومما لا بدّ من الاعتناء به في هذا المقام أنّ ما صحّ عن علي عليه السلام في التفسير قليلٌ بالنسبة لما وُضِعَ عليه، والآفة فيه من الشيعة المتطرّفة الذين تجاوزوا الحدّ في حبّ علي بن أبي طالب عليه السلام، و أفرطوا في مدحه، وقصدُهم بذلك ترويضُ مذهبهم الباطل، وظنُّهم الفاسد، وهذا هو الوجه في عدم اعتماد أصحاب الصحاح على ما رُوي عنه من التفسير.

و أمّا ما صحّ و ثبت عنه فهو من طريق الأثبات من أهل بيته ، أو من أصحاب ابن مسعود ، كعبيدة السلماني ، و شريح و غيرهما .

(١) الإصابة : ٢/ ٥٠٩ ، وتهذيب التهذيب : ٧/ ٣٣٨ ، و الإنقان : ٢/ ٢٣٩ .

(٢) حلية الأولياء : ١/ ٦٨ ، و الطبقات الكبرى لابن سعد : ٢/ ٢٢٨ .

و مما تجدرُ إليه الإشارةُ أنَّ من أهمِّ وأصحَّ الطُّرُق عن علي بن أبي طالب عليه السلام هو الذي اعْتَمَدَ عليه الأئمَّةُ ، وهو ما يلي :

١- قال علي بن المديني، وعمرو بن علي الفلاس، وسليمان بن حرب : أصحُّ الأسانيد محمد بن سيرين عن عبيدة عن علي ، ثم اختلف سليمان و ابن المديني : فقال سليمان : أجودُّها أيوبُ السخيتاني عن ابن سيرين ، و قال ابن المديني : عبدُ الله بن عون عن ابن سيرين ^(١) .

قلتُ : و عبيدة هذا هو عبيدة (بفتح العين) بن عمرو السلماني من تلامذة عبد الله بن مسعود ، وسيأتي ترجمته .

٢- قال عبد الرزاق وابن أبي شيبة : أصحُّ الأسانيد : الزُّهري عن علي بن الحسين عن أبيه عن علي ^(٢) .

٣- قال الحاكم : أصحُّ أسانيد أهل البيت : جعفر بن محمد عن أبيه عن جدِّه عن علي إذا كان الراوي عن جعفر ثقةً ^(٣) .

قال السيوطي : هذه عبارةُ الحاكم، و وافقهُ من نقلَها و فيها نظرٌ ؛ فإنَّ الضمير في جدِّه إن عاد إلى جعفر، فجده علي لم يسمَعْ من علي بن أبي طالب، أو إلى محمد فهو لم

(١) انظر: مقدمة ابن الصلاح: ٧، و تدريب الراوي: ٣٥ / ١، و فتح المغيث: ٣٦ / ١، و علوم الحديث للحاكم: ٦٨، تهذيب التهذيب: ٧٨ / ٧.

(٢) انظر: معرفة علوم الحديث: ٦٧، فتح المغيث: ٣٦ / ١، مقدمة ابن الصلاح: ٧، تدريب الراوي: ٣٥ / ١، رسائل في علوم الحديث للنسائي: ٦٨.

(٣) انظر: معرفة علوم الحديث للحاكم: ٦٩، والنكت على ابن الصلاح لابن حجر: ٢٥٦ / ١.

يسمع من الحسين^(١).

٤- وقال أحمد بن حنبل : ليس بالكوفة أصحُّ من هذا الإسناد : يحيى بن سعيد القطان عن سفیان الثوري عن سليمان التيمي عن الحارث بن سويد عن علي^(٢).

٥- عبد الرحمن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي، قال الترمذي : سمعتُ سليمان بن داود الهاشمي يقول : "هذا عندنا مثل حديث الزهري عن سالم عن أبيه"^(٣).

❖ عبدُ الله بن مسعود رضي الله عنه

ومَن رُوِيَ عنهم التفسيرُ من الصحابة ، وبرَزَ منهم في ذلك عبدُ الله بن مسعود رضي الله عنه ، وقد رُوِيَ عنه - كما يقوله السيوطي - أكثرُ ممَّا رُوِيَ عن علي رضي الله عنه .

و أخرج ابنُ جرير الطبري وغيره عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال : والذي لا إله غيره ما نزلت آيةٌ من كتاب الله إلاَّ وأنا أعلمُ فيمن نزلتْ و أين نزلتْ ، ولو أعلمُ مكانَ أحدٍ أعلم بكتاب الله مني تناله المطايا لأتيته^(٤).

و أيضاً أخرج عن مسروق قال : كان عبد الله يقرأ علينا السورة ، ثم يُحدِّثنا فيها ويُفسِّرُها عامَّةَ النهار^(٥) .

(١) تدريب الراوي : ٣٨ / ١.

(٢) النكت على ابن الصلاح لابن حجر : ٢٥٥ / ١ ، وتدريب الراوي : ٣٩ / ١.

(٣) الجامع للترمذي ، كتاب الدعوات ، باب ما جاء عند افتتاح الصلاة بالليل ، وانظر أيضاً النكت على ابن الصلاح : ٢٥٦ / ١.

(٤) تفسير الطبري : ٦٠ / ١ ، الطبقات لابن سعد : ٣٤٢ / ٢.

(٥) تفسير الطبري : ٦٠ / ١.

وعن مسروق قال: وجدتُ أصحابَ محمد ﷺ مثلَ الإِخَاذِ يُرَوِّي الواحدَ، والإِخَاذِ يُرَوِّي الاثنينَ، والإِخَاذِ يُرَوِّي العشرةَ، والإِخَاذِ يُرَوِّي المائةَ، والإِخَاذِ لو وَرَدَ عليه الناسُ أَجْمَعُونَ لأصدرهم ، وإنَّ عبد الله بن مسعود من تلك الآخَاذِ^(١).

وأخرج أبو نُعيم عن أبي البختري قال : قالوا لعلِّي ﷺ : أَخْبَرْنَا عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ ؟ قال : عَلِمَ الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ ، ثُمَّ انْتَهَى ، وَكَفَى بِذَلِكَ عِلْمًا^(٢).

من هذه الآثار يتضح لنا مقدار حرص ابن مسعود على تفهم كتاب الله، والوقوف على معانيه، والإحاطة بعلومه ما لا يخفى.

و من رَوَاتِهِ مَسْرُوقُ بْنُ الْأَجْدَعِ الْهَمْدَانِي، وَعَلْقَمَةُ بْنُ قَيْسِ النَّخْعِيِّ، وَالْأَسَدُ بْنُ يَزِيدَ، وَغَيْرُهُمْ. وَأَمَّا الطَّرُقُ الْمَرْوِيَّةُ عَنْهُ الَّتِي اعْتَمَدَ عَلَيْهَا الْأَثْمَةُ فَمَا يَلِي :

١- قال ابن المبارك، ووكيع، والعجلي : أَرْجَحُ الْأَسَانِيدَ وَأَحْسَنُهَا : سُفْيَانُ بْنُ سَعِيدٍ الثَّوْرِيُّ عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ النَّخْعِيِّ عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ قَيْسِ النَّخْعِيِّ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ^(٣).

٢- قال يحيى بن معين : أَصَحُّ الْأَسَانِيدِ : الْأَعْمَشُ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ^(٤).

(١) المدخل إلى السنن الكبرى للبيهقي: ١/ ١٦١، تفسير القرطبي: ١/ ٣٥.

(٢) حلية الأولياء: ١/ ١٢٩، سير أعلام النبلاء: ١/ ٥٤١، صفة الصفوة: ١/ ٤٠١.

(٣) معرفة علوم الحديث للحاكم: ٧٠، والنكت على ابن الصلاح: ١/ ٢٥٣.

(٤) معرفة علوم الحديث: ٦٨، مقدمة ابن الصلاح: ٧، والتقريب للنووي مع التدريب: ١/ ٣٥،

وفتح المغيث: ١/ ٣٧، وتهذيب التهذيب: ٤/ ٢٢٥.

٣- الأعمش عن أبي الضحى عن مسروق عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، وهذه الطريق من أصح الطرق وأسلمها ، وقد اعتمد عليها البخاري في صحيحه ^(١) .

٤- طريق مجاهد عن أبي معمر عن ابن مسعود ، وهذه أيضاً طريق صحيح لا يعتريها الضعف ، وقد اعتمد عليها البخاري في صحيحه أيضاً ^(٢) .

٥- طريق الأعمش عن أبي وائل عن ابن مسعود ، وهذه أيضاً طريق صحيح يخرج البخاري منها ^(٣) .

٦- طريق سفيان عن منصور عن إبراهيم عن عبد الله بن مسعود ، وهذه الطريق أيضاً صحيحة ، قال عبد الله بن هاشم : خرج علينا وكيع يوماً ، فقال : أي الإسنادين أحب إليكم ؟ الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله ، أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن عبد الله بن مسعود ؟ فقلنا : الأعمش ؛ فإنه أعلى ، فقال : بل الثاني ؛ فإنه عن فقيه عن فقيه عن فقيه ، والآخر عن شيخ عن شيخ ، وحديث يتداوله الفقهاء خير من حديث يتداوله الشيوخ ^(٤) .

٧- طريق السدي الكبير عن مرة الهمداني عن ابن مسعود رضي الله عنه ، وهذه الطريق يخرج منها الحاكم في مستدركه ، ويصحح ما يخرج ، وكذا يخرج ابن جرير منها في

(١) التفسير والمفسرون : ٨٧ / ١ .

(٢) التفسير والمفسرون : ٨٧ / ١ .

(٣) التفسير والمفسرون : ٨٧ / ١ .

(٤) سير أعلام النبلاء : ١٥٨ / ٩ ، المدخل إلى السنن الكبرى : ٩٥ / ١ ، معرفة علوم الحديث :

تفسيره أشياء^(١).

❖ أَبِي بَن كَعْب

و مِنَ الْمُبَرِّزِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي عُلُومِ الْقُرْآنِ وَ التَّفْسِيرِ أَبِي بَن كَعْب رضي الله عنه ، وَهُوَ أَيْضاً مِنَ الْمَكْتَبِينَ فِي التَّفْسِيرِ ، وَمِنَ الْمَشْهُورِينَ فِي الْقِرَاءَةِ ، وَهُوَ مِنْ أَعْلَمِ الصَّحَابَةِ بَكْتَابِ اللَّهِ تَعَالَى حَتَّى كَانَ عُمَرُ رضي الله عنه يَسْأَلُهُ عَنِ النَّوَازِلِ ، وَ يَتَحَاكُمُ إِلَيْهِ فِي الْمُعْضَلَاتِ ، وَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ : « وَاللَّهِ لِيَهْنِكَ الْعِلْمُ أَبَا الْمُنْذِرِ »^(٢).

وَأَمَّا الطَّرِيقُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي رُوِيَتْ عَنْهُ فَقَلِيلَةٌ جَدًّا ، عَلَى حِينِ أَنَّهُ كَثُرَتْ الرِّوَايَةُ عَنْهُ فِي التَّفْسِيرِ ، وَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ كَغَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ لَمْ يَسْلَمْ مِنَ الْوَضْعِ عَلَيْهِ .
فَالطَّرِيقُ الصَّحِيحَةُ عَنْهُ :

١ - طَرِيقُ أَبِي جَعْفَرِ الرَّازِيِّ ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ ، عَنْ أَبِي بَن كَعْب رضي الله عنه ، قَالَ السَّيُوطِيُّ : عَنْ أَبِي نَسْخَةٍ كَبِيرَةٍ يَرَوِيهَا أَبُو جَعْفَرِ الرَّازِيِّ ، عَنْ الرَّبِيعِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ عَنْهُ ، وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ ، وَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ جَرِيرٍ ، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ مِنْهَا كَثِيرًا ، وَكَذَا الْحَاكِمُ فِي مُسْتَدْرَكِهِ ، وَأَحْمَدُ فِي مُسْنَدِهِ^(٣).

قُلْتُ : كَذَا قَالَ : " وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ " ، وَقَدْ تَكَلَّمَ الْأَثَمَةُ فِي أَبِي جَعْفَرِ الرَّازِيِّ هَذَا ، قَالَ أَحْمَدُ : لَيْسَ بِقَوِيٍّ فِي الْحَدِيثِ ، وَ عَنْ ابْنِ مَعِينٍ قَالَ مَرَّةً : كَانَ ثَقَّةً ، وَ قَالَ مَرَّةً : يُكْتَبُ حَدِيثُهُ ، وَ لَكِنَّهُ يُحْطَى ، وَ قَالَ عَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ : هُوَ ثَقَّةٌ عِنْدَنَا ، وَ قَالَ عَمْرُو

(١) انظر الإتيقان: ٢/ ٢٤٢، و التفسير والمفسرون: ١/ ٨٩.

(٢) رواه مسلم: ١٩٢١، و أبو داود: ١٤٦٢.

(٣) الإتيقان: ٢/ ٢٤٢.

ابن علي : فيه ضعفٌ، و هو من أهل الصدق سيئ الحفظ، وقال أبو زُرعة: شيخ يهْمُ كثيراً^(١).

على هذا فالأولى عندي أن يُقال : إن هذا إسنادٌ حَسَنٌ ، والله أعلم .

٢- طريق وكيع، عن سُفيان عن عبد الله بن محمد بن عقيل ، عن الطفيل بن أبي بن كعب، عن أبي بن كعب رضي الله عنه ، وهذه يُخْرِجُ منها الإمام أحمد في مُسنده، و هو أيضاً على شرط الحسن ؛ فإنَّ عبد الله بن محمد هذا وإن كان صَدُوقاً، فقد تُكَلِّمُ فيه من جِهَةِ حِفْظِهِ^(٢).

❖ عبدُ الله بن عباس رضي الله عنهما

وَمَنْ بَرَزَ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي التَّفْسِيرِ عبدُ الله بن عباس رضي الله عنهما ، و هو أَكْثَرُ الصَّحَابَةِ تَفْسِيرًا ، و هو تَرْجَمَانُ الْقُرْآنِ كَمَا جَاءَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَفْسِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : نِعَمَ تَرْجَمَانُ الْقُرْآنِ أَنْتَ^(٣).

و رُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ الْخَلَاءَ فَوَضَعْتُ لَهُ وَضُوءًا، قَالَ : مَنْ وَضَعَ هَذَا ؟ فَأَخْبِرَ، فَقَالَ : اللَّهُمَّ فَقِّهْهُ فِي الدِّينِ^(٤).

و رُوِيَ أَنَّ رَجُلًا أَتَى ابْنَ عَمْرِو يَسْأَلُهُ عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أَنْ أَلْسَمَوْتِ وَالْأَرْضَ

(١) تهذيب التهذيب: ١٢/ ٥٧، سير أعلام النبلاء: ٧/ ٣٤٧، المغني في الضعفاء: ٢/ ٥٥٠.

(٢) انظر: الجرح والتعديل: ٥/ ١٥٣، والضعفاء والمتروكين: ٢/ ١٤٠، والكامل لابن

عدي: ٤/ ٢٨، وتهذيب التهذيب: ٦/ ١٤-١٥.

(٣) رواه الديلمي في مسند الفردوس: ٤/ ٢٥١.

(٤) رواه أحمد: ٢٢٧٤، واللفظ له البخاري: ٨٠، و ١٤٠، ومسلم: ٤٥٢٦، والترمذي: ٣٧٦٠.

كَانَّا رَتَقًا فَفَنَقَنَهُمَا ﴿[الأنبياء: ٣٠]﴾ فقال : إِذْهَبْ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ، ثُمَّ تَعَالِ ، فَأَخْبِرْنِي ، فَذَهَبَ فَسَأَلَهُ ، فَقَالَ : كَانَتِ السَّمَوَاتُ رَتَقًا لَا تُمَطَّرُ ، وَكَانَتِ الْأَرْضُ رَتَقًا لَا تُنْبِتُ ، فَفَتَقَ هَذِهِ بِالْمَطَرِ ، وَهَذِهِ بِالنَّبَاتِ . فَرَجَعَ إِلَى ابْنِ عَمْرِو فَأَخْبَرَهُ ، فَقَالَ : قَدْ كُنْتُ أَقُولُ مَا يُعْجِبُنِي جُرْأَةُ ابْنِ عَبَّاسٍ عَلَى تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ ، فَالْآنَ قَدْ عَلِمْتُ أَنَّهُ أَوْتِيَ عِلْمًا^(١) .

وفضائله كثيرة ، ذَكَرَ طَرَفًا مِنْهَا ابْنُ حَجَرٍ الْعَسْقَلَانِيُّ فِي الْإِصَابَةِ ، وَالسَّيُوطِيُّ فِي الْإِتْقَانِ ، وَآمَّا التَّفْسِيرِ الْمُنْقُولِ عَنْهُ فَهُوَ كَثِيرٌ لَا يُحْصَى ، وَلِذَلِكَ وَجُوهٌ عَدِيدَةٌ :

١- تَأَخَّرَ زَمَانُهُ حَتَّى اشْتَدَّتْ حَاجَةُ النَّاسِ إِلَى مَنْ يُؤْخَذُ عَنْهُ التَّفْسِيرُ .

٢- اتَّسَاعَ دَائِرَةِ الْإِسْلَامِ ، وَكَثْرَةَ دُخُولِ الْأَعَاجِمِ فِيهِ .

٣- تَفَرُّغُ ابْنِ عَبَّاسٍ لِلنَّشْرِ وَالِدَعْوَةِ وَالتَّعْلِيمِ .

وَأَمَّا الطَّرُقُ الْمَرْوِيَّةُ عَنْهُ فِي التَّفْسِيرِ فَكَثِيرَةٌ ، وَلَكِنْ نَحْبُ الْحَيْطَةَ فِيمَا عَزَى إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مِنَ التَّفْسِيرِ ؛ فَإِنَّهُ قَدْ كَثُرَ عَلَيْهِ فِيهِ الدَّسُّ وَالْوَضْعُ ، وَلَقَدْ قَالَ الْخَلِيلِيُّ فِي كِتَابِهِ (الْإِرْشَادُ) :

" وَهَذِهِ التَّفَاسِيرُ لِكِتَابِ اللَّهِ الطُّوَالِ الَّتِي أَسْنَدُوهَا إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ غَيْرُ مَرْضِيَّةٍ ، وَرَوَاتُهَا مَجَاهِيلٌ ، كَتَفْسِيرُ جُوَيْرٍ ، عَنِ الضَّحَّاكِ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَنْ ابْنِ جَرِيرٍ فِي التَّفْسِيرِ جَمَاعَةٌ رَوَوْا عَنْهُ ، وَأَطَوُّهَا مَا يَرْوِيهِ بَكْرُ بْنُ سَهْلٍ الدِّمِيَاطِيُّ ، عَنْ عَبْدِ الْغَنِيِّ بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ مُوسَى بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ ، وَفِيهِ نَظَرٌ " ^(٢) .

وَأَمَّا الطَّرُقُ الصَّحِيحَةُ الْجَيِّدَةُ عَنْهُ فَمَا يَلِي :

(١) الإصَابَةُ: ٢/ ٣٣٢ ، الْإِتْقَانُ: ٢/ ٢٤٠ .

(٢) الْإِرْشَادُ لِلْخَلِيلِيِّ: ١/ ٣٩١-٣٩٢ .

١- طريق معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس ، وهذه الطريق من جيد الطُّرُق التي رُوِيَتْ عنه ، قال الإمام أحمد : بمصرَ صحيفةٌ في تفسير ، رَوَاهَا علي بن أبي طلحة ، لو رَحَلَ رَجُلٌ فيها إلى مصرَ قاصداً ، ما كان كثيراً ، و في رواية قال : من رَحَلَ من طالبي التفسير لتحصيلها لا يُعَدُّ كثيراً^(١).

و قال ابن حجر : وهذه النسخة كانت عند أبي صالح كاتب الليث ، رواها عن معاوية بن صالح ، عن علي بن أبي طلحة ، عن ابن عباس ، وهي عند البخاري عن أبي صالح ، و قد اعْتَمَدَ عليها في صحيحه كثيراً فيما يُعَلِّقُه عن ابن عباس ، و قال قوم : لم يسمع ابنُ أبي طلحة من ابن عباس التفسير ، وإنما أخذه عن مجاهد أو سعيد بن جبیر ، قال ابن حجر : بعد أن عُرِفَتِ الواسطةُ وهو ثقةٌ فلا ضيرَ في ذلك^(٢).

٢- طريقُ قيس عن عطاء بن السائب ، عن سعيد بن جبیر ، عن ابن عباس رحمهما ، وهذه أيضاً من جَيِّدِ الطُّرُق عن ابن عباس رحمهما ، وهي على شرط الشيخين ، وكثيراً ما يُخْرِجُ منها الفريابي والحاكم في مستدركه^(٣).

٣- طريق ابن إسحاق عن محمد بن أبي محمد مولى آل زيد بن ثابت ، عن عكرمة ، أو سعيد بن جبیر ، عن ابن عباس رحمهما ، وهي طريقٌ جَيِّدَةٌ ، وإسناده حَسَنٌ ، و قد أخرج منها ابنُ جرير ، و ابنُ أبي حاتم كثيراً ، و في معجم الطبراني الكبير منها أشياء^(٤).

(١) طبقات المفسرين لأحمد الأندروسي: ١/ ٢٤ ، والإتقان: ٢/ ٢٤١.

(٢) الإتقان: ٢/ ٢٤١ ، وانظر فتح الباري: ٨/ ٤٣٨.

(٣) الإتقان: ٢/ ٢٤٢.

(٤) الإتقان: ٢/ ٢٤٢.

وَيَقُولُ الْخَلِيلِي فِي (الْإِرْشَاد) :

” وَ رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ ثَوْرٍ ، عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ ، أَيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ نَحْوَ ثَلَاثَةِ أَجْزَاءٍ كَبَارٍ ، وَ ذَلِكَ صَحَّحُوهُ ، وَ رَوَى الْحَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ ابْنِ جَرِيحٍ نَحْوَ جُزْءٍ ، وَ ذَلِكَ صَحِيحٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ؛ وَ تَفْسِيرُ شُبُلِ بْنِ عَبَّادٍ الْمَكِّيِّ ، عَنْ أَبِي نَجِيحٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَرِيبٌ إِلَى الصَّحَّةِ ؛ وَ تَفْسِيرُ عَطَاءِ بْنِ دِينَارٍ يُكْتَبُ وَ يُحْتَجُّ بِهِ ؛ وَ تَفْسِيرُ أَبِي رَوْحٍ نَحْوَ جُزْءٍ صَحَّحُوهُ ؛ وَ تَفْسِيرُ إِسْمَاعِيلِ السُّدِّيِّ (أَيُّ السُّدِّيِّ الْكَبِيرِ) يُورِدُهُ بِأَسَانِيدٍ إِلَى ابْنِ مَسْعُودٍ وَ ابْنِ عَبَّاسٍ ؛ وَ رَوَى عَنْ السُّدِّيِّ الْأَثَمَةَ مِثْلُ الثَّوْرِيِّ وَ شُعْبَةَ ، لَكِنْ التَّفْسِيرُ الَّذِي جَمَعَهُ رَوَاهُ أَصْبَاطُ بْنُ نَصْرٍ ، وَ أَصْبَاطٌ لَمْ يَتَّفِقُوا عَلَيْهِ ، غَيْرَ أَنَّ أَكْثَرَ التَّفَاسِيرِ تَفْسِيرُ السُّدِّيِّ ، فَأَمَّا ابْنُ جَرِيحٍ فَإِنَّهُ لَمْ يَقْصِدِ الصَّحَّةَ ، وَ إِنَّمَا رَوَى مَا ذَكَرَ فِي كُلِّ آيَةٍ مِنَ الصَّحِيحِ وَ السَّقِيمِ ، وَ تَفْسِيرُ مُقَاتِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ فَمُقَاتِلٌ فِي نَفْسِهِ ضَعْفُوهُ ، وَ قَدْ أَدْرَكَ الْكِبَارَ مِنَ التَّابِعِينَ ، وَ الشَّافِعِيُّ أَشَارَ إِلَى أَنَّ تَفْسِيرَهُ صَالِحٌ “ (١) .

قِيَمَةُ التَّفْسِيرِ الْمُنْسُوبِ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه : وَ مِمَّا يَلِئِمُ الْمَوْضُوعَ أَنَّ يُعْلَمَ أَنَّهُ يُنْسَبُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ جُزْءٌ كَبِيرٌ فِي التَّفْسِيرِ ، وَ يُطْبَعُ هَذَا الْجُزْءُ مَنْسُوباً إِلَيْهِ بِاسْمٍ : ” تَنْوِيرُ الْمِقْبَاسِ مِنْ تَفْسِيرِ ابْنِ عَبَّاسٍ “ ، وَ هُوَ مِنْ جَمْعِ مُحَمَّدِ بْنِ يَعْقُوبَ الْفَيْرُوزْآبَادِيِّ صَاحِبِ الْقَامُوسِ الْمَحِيطِ ، وَلَكِنَّ الطَّرِيقَ الَّذِي رَوِيَ عَنْهَا هَذَا التَّفْسِيرُ إِلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ضَعِيفَةٌ جَدًّا ، حَتَّى أُطْلِقَ عَلَيْهِ أَنَّهُ مِنْ سُلْسَلَةِ الْكَذِبِ ، فَإِنَّهُ رَوِيَ هَذَا التَّفْسِيرُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ السُّدِّيِّ الصَّغِيرِ ، عَنْ الْكَلْبِيِّ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، كَمَا هُوَ مَذْكُورٌ فِيهِ عِنْدَ الْكَلَامِ عَلَى الْبِسْمَلَةِ ، وَ قَدْ قَالَ الْأَثَمَةُ مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ : وَ أَوْهَى طَرِيقُ ابْنِ عَبَّاسٍ طَرِيقَ الْكَلْبِيِّ عَنْ أَبِي صَالِحٍ عَنْهُ ، فَإِنْ انْضَمَّ إِلَى ذَلِكَ رَوَايَةُ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ

فالواجب الحِيطَةُ والحذرُ في انتسابه إلى ابن عباس رضي الله عنهما ، فإنه يَبْدُو لمن ألقى نظرة فاحصةً على ذلك التفسير المنسوب إلى ابن عباس أنه من دسيسة الوضّاعين، بالرغم من أن له قيمةً علميّةً في دوائرٍ علميّةٍ في الغالب بصرف النظر عن وضعه، والدليل على وضعه على ابن عباس أنه ذُكِرَتْ فيه أقوالٌ في التفسير نجد ونلمس فيها التناقض ظاهراً، ولا يمكن بينها التطبيق والتوفيقُ، وهذا أكبرُ شهادةٍ على وضعه على ابن عباس، والله أعلم .

وهو من الصحابة الذين اشتهروا وبرزوا في التفسير . قال الذهبي : وله مناقب و فضائل ، ومقام راسخ في العلم والعمل ، حمل عن النبي ﷺ علماً جماً . يبلغ ما أسند : سبع مائة حديث ، اتفق الشيخان له على سبعة أحاديث ، وانفرد البخاري بثمانية ، ومسلم بعشرين ، وكتب الكثير بإذن النبي ﷺ .^(٢)

وروى أحمد، والبغوي من طريق واهب المعافري عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: رأيتُ فيما يرى النائمُ كأنَّ في إحدى يديَّ عَسلاً وفي الأخرى سمناً، وأنا ألعقُهما، فذكرتُ ذلك للنبي ﷺ فقال: تقرأ الكتابين: التوراة والقرآن، وكان يقرأُهما، قال الذهبي: في سنده ابن لهيعة ^(٣).

(٣) سير أعلام النبلاء: ٨٦/٣.

وقد ذكرنا في ما سبق كلام ابن حجر في ”نكتة على ابن الصلاح“ : أن عبد الله ابن عمرو بن العاص حَصَلَ له في وقعة اليرموك كُتِبَ كثيرةٌ من كُتُب أهل الكتاب، فكان يُخْبِرُ بها فيها من الأمور المغيبة حتَّى كان بعض الصحابة ربما قال له: حَدِّثْنَا عن النبي ﷺ و لا تُحَدِّثْنَا عن الصحيفة^(١).

وقال هو في فتح الباري شرح البخاري: إنَّ عبد الله قد ظَفَرَ في الشام بِحَمَلٍ جَمَلٍ من كُتُب أهل الكتاب، فكان يَنْظُرُ فيها ويُحَدِّثُ منها ، فَتَجَنَّبَ لِأَخِذِ عنه لذلك كثيرٌ من أئمة التابعين^(٢).

وإِيَّاكَ أَنْ تَفْهَمَ من هذا ما يَجْعَلُكَ تَخَوُّصَ مع الخائضين في عبد الله بن عمرو بن العاص رحمته الله ، والذين سَلَكَوْهُ في سَلَكَ الذين تَظَاهَرُوا بالإسلام ، ثُمَّ كَادُوا له شَرُّ الكيد، وَمَكْرُوا للمسلمين؛ حتَّى ضَلَّلُوهُمْ، نَعُوذُ بِاللَّهِ من سُوءِ الظَّنِّ بالصحابة والسلف الصَّالِحِ . قال الواقدي: ماتَ بالشَّام سنةَ خمسٍ وستين^(٣).



(١) النكتة على ابن الصلاح : ٥٢٣/٢ - ٥٣٢.

(٢) فتح الباري: ١/٢٠٧.

(٣) انظر ترجمته في الإصابة: ١٩٢/٤ - ١٩٣.

الطَّبَقَةُ الثَّانِيَّةُ

التَّابِعُونَ

والطَّبقَةُ الثَّانِيَّةُ مِنْ أَهْلِ التَّفْسِيرِ هِيَ طَبَقَةُ التَّابِعِينَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَنَسْتَطِيعُ أَنْ نَقَسِّمَهُمْ عَلَى طَبَقَاتٍ ثَلَاثٍ، الْأُولَى: طَبَقَةُ أَهْلِ مَكَّةَ، وَالثَّانِيَّةُ: طَبَقَةُ أَهْلِ الْمَدِينَةِ، وَالثَّلَاثَةُ: طَبَقَةُ أَهْلِ الْعِرَاقِ.

طَبَقَةُ أَهْلِ مَكَّةَ الْمُكْرَمَةِ

لَا يَخْفَى عَلَيْكُمْ أَنَّهُ كَانَ أَقَامَ ابْنُ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا مَدْرَسَةً بِمَكَّةَ الْمُكْرَمَةِ لِنَشْرِ عُلُومِ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ، وَكَانَ هُوَ يَجْلِسُ فِيهَا لِأَصْحَابِهِ يُفَسِّرُ لَهُمُ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ، وَيُحَدِّثُ لَهُمُ الْأَحَادِيثَ النَّبَوِيَّةَ، وَكَانَ لَهُ تَلَامِيذٌ مِنْ أَعْلَامِ التَّابِعِينَ، فَكَانُوا يَتَعَلَّمُونَ مِنْهُ التَّفْسِيرَ وَعُلُومَهُ؛ وَيَسْمَعُونَ مِنْهُ الْأَحَادِيثَ النَّبَوِيَّةَ؛ وَيَرَوُونَ لِمَنْ بَعْدَهُمْ مَا تَعَلَّمُوا وَسَمِعُوا وَحَفِظُوا عَنْهُ. وَمِنْ أَشْهَرِ رِجَالِ هَذِهِ الْمَدْرَسَةِ: سَعِيدُ بْنُ جَبْرِ، وَمَجَاهِدُ بْنُ جَبْرِ، وَعُكْرَمَةُ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَعَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبِيعٍ، وَطَاوُوسُ بْنُ كَيْسَانَ الْيَمَانِيِّ، وَغَيْرُهُمْ مِنَ الْأَعْلَامِ الْأَثْبَاتِ الثَّقَاتِ.

قَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: وَأَمَّا التَّفْسِيرُ فَإِنْ أَعْلَمَ النَّاسُ بِهِ أَهْلُ مَكَّةَ؛ لِأَنَّهُمْ أَصْحَابُ ابْنِ عَبَّاسٍ، كَمَجَاهِدٍ، وَعَطَاءِ بْنِ أَبِي رَبِيعٍ، وَعُكْرَمَةَ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ، وَغَيْرِهِمْ مِنْ أَصْحَابِ ابْنِ عَبَّاسٍ كَطَاوُوسٍ، وَأَبِي الشَّعْثَاءِ، وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، وَأَمْثَالِهِمْ^(١).

وَهُنَا نَحْنُ نَذْكُرُ طَرَفًا مِنْ فَضَائِلِ أَشْهَرِ رِجَالِ هَذِهِ الْمَدْرَسَةِ لِيَتَّضِحَ لَنَا مَكَانَتُهُمْ

في التفسير ، و مقدار الثقة بهم ، و الاعتماد عليهم .

❖ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ

هو أبو محمد ، أو أبو عبد الله ، سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ بْنُ هِشَامِ الْأَسَدِيِّ ، سَمِعَ جَمَاعَةً مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَ قُتِلَ شَهِيداً فِي شَعْبَانَ سَنَةِ خَمْسٍ وَتَسْعِينَ ، وَ لَهُ تِسْعٌ وَ أَرْبَعُونَ سَنَةً عَلَى الْأَشْهُرِ ، كَانَ أَحَدَ الْأَعْلَامِ ، فَضِلاً ، عَابِداً ، وَرِعاً ، نَقَّةً ، حُجَّةً . وَ يُقَالُ لَهُ : جَهْدُ الْعُلَمَاءِ ؛ حَتَّى إِنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ إِذَا أَتَاهُ أَهْلُ الْكُوفَةِ يَسْتَفْتُونَهُ ، كَانَ يَقُولُ : أَلَيْسَ فِيكُمْ سَعِيدُ ابْنِ جُبَيْرٍ ؟

و قَالَ عَمْرُو بْنُ مَيْمُونٍ عَنْ أَبِيهِ : مَاتَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ ، وَ مَا عَلَى وَجْهِ الْأَرْضِ أَحَدٌ إِلَّا وَ هُوَ مُحْتَاجٌ إِلَى عِلْمِهِ ، وَ قَرَأَ الْقُرْآنَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ . قَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ : رَبِّمَا أَتَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ ، فَكُتِبْتُ فِي صَحِيفَتِي حَتَّى أَمْلَأَهَا ؛ ثُمَّ كُتِبْتُ فِي نَعْلِي حَتَّى أَمْلَأَهَا ؛ ثُمَّ كُتِبْتُ فِي كَفِّي ^(١) .

❖ مُجَاهِدُ بْنُ جَبْرِ

هو أَبُو الْحَجَّاجِ مُجَاهِدُ بْنُ جَبْرِ (بَفَتْحِ الْجِيمِ وَ سَكُونِ الْمُوَحَّدَةِ) الْمَكِّي ، الْمُقَرَّرِ ، الْمَفْسَّرِ ، كَانَ أَحَدَ الْأَعْلَامِ الْأَثْبَاتِ ، كَانَتْ وَلادَتُهُ سَنَةَ إِحْدَى وَعِشْرِينَ مِنَ الْهَجْرَةِ ؛ وَوَفَاتُهُ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَمِائَةٍ عَلَى الْأَشْهُرِ ، وَكَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ ، سَمِعَ سَعْدًا ، وَعَائِشَةَ ، وَأَبَا هُرَيْرَةَ ، وَ أُمَّ هَانِي ، وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍ ، وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عَبَّاسٍ ، وَ لَزِمَهُ مَدَّةً ، وَ قَرَأَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ ، وَ عَرَضَ عَلَيْهِ الْقُرْآنَ ثَلَاثَ عَرَضَاتٍ ، يَقِفُ عِنْدَ كُلِّ آيَةٍ يَسْأَلُهُ : فِيْمَ نَزَلَتْ ؟ وَكَيْفَ نَزَلَتْ ؟

(١) انظر: تذكرة الحفاظ: ١/٧٦، سير أعلام النبلاء: -/٤-٣٢١-٣٤٠، وتهذيب التهذيب:

وعن الفضل بن ميمون سمعتُ مجاهدًا يقولُ : عَرَضْتُ الْقُرْآنَ عَلَى ابْنِ عَبَّاسٍ ثَلَاثِينَ مَرَّةً . وَ قَالَ قَتَادَةُ : أَعْلِمَ مَنْ بَقِيَ بِالتَّفْسِيرِ مُجَاهِدٌ . وَقَالَ ابْنُ جُرَيْجٍ : لِأَنَّهُ أَكُونَ سَمِعْتُ مِنْ مُجَاهِدٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَهْلِي وَمَالِي . وَقَالَ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ حَرْبٍ عَنْ مُصْعَبٍ : كَانَ أَعْلَمُهُمْ بِالتَّفْسِيرِ مُجَاهِدٌ ؛ وَ بِالْحَجِّ عَطَاءٌ . وَقَالَ ابْنُ حَبَّانٍ : كَانَ فَقِيهًا ، وَرِعًا ، عَابِدًا ، مُتَّقِنًا . وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ : كَانَ ثَقَّةً ، فَقِيهًا ، عَالِمًا ، كَثِيرَ الْحَدِيثِ .

وَكَانَ مُجَاهِدٌ مِنْ أَوْثَقِ أَصْحَابِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَإِنْ كَانَ أَقْلَ رَوَايَةٍ عَنْهُ فِي التَّفْسِيرِ ، لَذَلِكَ نَجَدُ الْأُئِمَّةَ كَالْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ ، وَالْإِمَامِ الْبُخَارِيِّ ، وَغَيْرِهِمْ ، اعْتَمَدُوا عَلَى تَفْسِيرِهِ ، وَكَذَا نَجَدُ الْإِمَامَ الْبُخَارِيَّ يَنْقُلُ فِي صَحِيحِهِ مِنْ تَفْسِيرِهِ أَشْيَاءَ كَثِيرَةً ، وَهَذَا أَكْبَرُ شَهَادَةٍ عَلَى ثِقَافَةِ مُجَاهِدٍ وَعَدَالَتِهِ عِنْدَهُ . وَ قَدْ وَثَّقَهُ الْأُئِمَّةُ مِنْ أُئِمَّةِ هَذَا الشَّانِ كَابْنِ مَعِينٍ ، وَأَبِي زُرْعَةَ ، وَالثَّوْرِيَّ ، وَالْعَجَلِيَّ ، وَابْنَ حَبَّانٍ ، وَابْنَ سَعْدٍ ، وَغَيْرِهِمْ ، وَمَعَ ذَلِكَ كُلِّهِ فَكَانَ بَعْضُ الْأَجَلَّةِ مِنَ الْعُلَمَاءِ لَا يَأْخُذُ بِتَفْسِيرِهِ ، وَالْإِعْتِزَالُ مِنْهُمْ فِي ذَلِكَ يُؤْخَذُ مِمَّا نُقِلَ عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنُ عِيَّاشٍ قَالَ : قُلْتُ لِلْأَعْمَشِ : مَا لَهُمْ يَقُولُونَ تَفْسِيرُ مُجَاهِدٍ ؟ قَالَ : كَانُوا يَرَوْنَ أَنَّهُ يَسْأَلُ أَهْلَ الْكِتَابِ .

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ : وَ مِنْ أَنْكَرِ مَا جَاءَ عَنْ مُجَاهِدٍ فِي التَّفْسِيرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا ﴾ [الْإِسْرَاءُ] قَالَ : يُجْلِسُهُ مَعَهُ عَلَى الْعَرْشِ .

وِغَايَةُ مَا أُخِذَ عَلَى تَفْسِيرِهِ أَمْرَانِ : الْأَوَّلُ أَخْذُهُ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ، وَ الثَّانِي مَا جَاءَ عَنْهُ مُخَالِفًا لِمَا عَلَيْهِ السَّلَفُ . وَأَمَّا صِدْقُهُ ، وَثِقَافَتُهُ ، وَأَمَانَتُهُ ، وَإِمَامَتُهُ ، فَمُسَلَّمٌ لَا كَلَامَ فِيهِ لِأَحَدٍ . لِذَا قَالَ النَّبَاتِيُّ - كَمَا فِي الْمِيزَانِ لِلذَّهَبِيِّ - : ذُكِرَ مُجَاهِدٌ فِي كِتَابِ الضُّعَفَاءِ لِابْنِ حَبَّانٍ ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ أَحَدٌ مِنْ أَلْفٍ فِي الضُّعَفَاءِ ، وَ مُجَاهِدٌ ثَقَّةٌ بِلَا مَدَافَعَةٍ ^(١) .

(١) ميزان الاعتدال: ٢٥-٢٦ ، تهذيب التهذيب: ١٠/٤٢-٤٣ ، تذكرة الحفاظ: ١/٩٢ .

❖ عِكْرَمَةُ مَوْلَى ابْنِ عَبَّاسٍ

هو أبو عبد الله عِكْرَمَةُ بن عبد الله البربري المدني الهاشمي مولى عبد الله بن عباس، روى عن مولاة، وعائشة، وأبي هريرة، وعقبة بن عامر، وأبي سعيد، وعلي بن أبي طالب، وغيرهم.

قال العباس بن مصعب المروزي: كان عِكْرَمَةُ أعلمَ شاكِردِي (كلمة فارسية معناها تلاميذ) ابن عباس بالتفسير، وكان يدور البلدان يتعرض. وقال داود بن أبي هند عن عكرمة: قرأ ابن عباس هذه الآية: ﴿لَمْ تَعْطُوا قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا﴾ [الأعراف: ١٦٣] قال ابن عباس: لم أدرِ نجا القوم أو هلكوا، قال: فَمَا زِلْتُ أَبَيُّنُ لَهُ حَتَّى عَرَفْتُ أَنَّهُمْ قَدْ نَجَوْا، فكساني حُلَّةً.

وقال الفرزدق بن جواس: كنّا مع شهر بن حوشب بجرجان، فَقَدِمَ عَلَيْنَا عِكْرَمَةُ، فقلنا لشهر: ألا نأتيه؟ فقال: اثْبُوتْهُ، فإنه لم يكن أُمَّةً إلا كان لها حِبرٌ، وأنّ مولى ابن عباس حِبرٌ هذه الأُمَّة. وقال جرير عن مُغِيرَةَ: قِيلَ لَسَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ: أَتَعْلَمُ أَحَدًا أَعْلَمَ مِنْكَ؟ قال: نعم، عكرمة.

وعن قتادة قَالَ: كَانَ أَعْلَمَ التَّابِعِينَ أَرْبَعَةً: عَطَاءٌ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَعِكْرَمَةُ، وَالْحَسَنُ. وعنه قال: أَعْلَمُهُمُ بِالتَّفْسِيرِ عِكْرَمَةُ. وقال الشعبي: مَا بَقِيَ أَحَدٌ أَعْلَمُ بِكِتَابِ اللَّهِ مِنْ عِكْرَمَةَ. وقال الحبيب بن أبي ثابت: اجتمع عندي خَمْسَةٌ: طَاوُوسٌ، وَمَجَاهِدٌ، وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ، وَعِكْرَمَةُ، وَعَطَاءٌ، فَأَقْبَلَ مَجَاهِدٌ وَسَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ يَلْقِيَانِ عَلَى عِكْرَمَةَ التَّفْسِيرَ، فَلَمْ يَسْأَلَاهُ عَنْ آيَةٍ إِلَّا فَسَّرَهَا، فَلَمَّا نَفَدَ مَا عِنْدَهُمَا جَعَلَ يَقُولُ: أَنْزِلَتْ آيَةُ كَذَا فِي كَذَا، وَأَنْزِلَتْ آيَةُ كَذَا فِي كَذَا. وقال زيد بن الحُبَابِ سَمِعْتُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيَّ بِالكُوفَةِ يَقُولُ: خُذُوا التَّفْسِيرَ عَنْ أَرْبَعَةٍ، فَذَكَرَ فِيهِمْ عِكْرَمَةَ. وقال يحيى بن أيوب المصري:

سألني ابنُ جريج : هل كتبتُم عن عكرمة ؟ فقلتُ : لا ، قال : فاتكم ثلثا العلم .

وقد اختلفَ في توثيقه وتضعيفه أئمةُ الجرح والتعديل ، فمنهم من يُضعِّفه ولا يروي له ، و منهم من يُوثِّقه ويروي له ، و أما أقوالُ من وَهَّاه فمَدَّارُها على ما قال الحافظ ابن حجر على ثلاثة أشياء : على رَمِيهِ بالكذب ، و على الطعن فيه بأنَّه كان يَرى رَأْيَ الْخَوَارِج ، و على القدح فيه بأنَّه كان يَقْبَلُ جَوَائِزَ الْأَمْرَاء ، فهذه الأوجهُ الثلاثة التي يدورُ عليها جميعُ ما طُعِنَ به فيه ، و لكن الحق الذي لا محيدَ عنه هو أنه لا أساسَ لهذه المَطَاعِنِ من الصَّحَّةِ ، و قد أجاب عنها جماعةٌ من الأئمة والعلماء ؛ وصَنَّفُوا في الذَّبِّ عن ذلك كأبي جعفر الطبري ، و محمد بن نصر المروزي ، و أبي عبد الله بن مندة ، و أبي حاتم ابن حبان ، و ابن عبد البر ، وغيرهم ، و ذَكَرَ كلامَ هؤلاء الأئمة في الذَّبِّ عن هذه المطاعن الحافظُ ابنُ حجر العسقلاني في كتابه ” تهذيب التهذيب “ ، و لَخَّصَهُ في ” هدي الساري مقدمة فتح الباري “ فإن شئتَ التفصيلَ والتحقيقَ فارجع إليهما .

و أما الذين وثَّقوه وصدَّقوه فهم كثيرون ، كما قال المروزي : أَجْمَعَ عَامَّةُ أَهْلِ الْعِلْمِ على الاحتجاج بحديث عكرمة ، و اتفق على ذلك رؤساءُ أهل العلم بالحديث من أهل عصرنا ، منهم أحمد بن حنبل ، وإسحق بن راهويه ، وأبو ثور ، و يحيى بن مَعِين . قال : و لقد سألتُ إِسْحَاقَ عن الاحتجاج بحديث عكرمة ، فقال : عكرمةُ عندنا إمامُ أهل الدنيا ، و تَعَجَّبَ من سؤالي إِيَّاهُ . و قال البخاري : ليس أحدٌ من أصحابنا إِلَّا احتجَّ بعكرمة . و قال عثمان الدارمي : قلتُ لابن مَعِين : أيُّا أَحَبُّ إِلَيْكَ ، عكرمة عن ابن عباس ، أو عبيدُ الله بن عبد الله بن عتبة عنه ؟ قال : كلاهما ، ولم يَخْتَرْ ، قلتُ : فعكرمة أو سعيد بن جبیر ؟ قال : ثَقَّةٌ ، ثَقَّةٌ ، ولم يَخْتَرْ .

وقال ابنُ مَنَدَةَ : أَمَّا حَالُ عكرمة في نفسه فقد عَدَّلَهُ أَمَّةٌ من التابعين ومن بعدهم ، و روى عنه منهم زيادة على سَبْعِينَ رَجُلًا من خِيارِ التابعين ورُفَعَائِهِمْ ، و هذه

منزلة لا تكاد تُوجدُ منهم لكبير أحدٍ من التابعين ، على أن من جَرَحَ من الأئمة لم يُمسك عن الرواية عنه ، ولم يَسْتَغْنِ عن حديثه ، وكان حديثه مُتلقًى بالقبول قرناً بعد قرن إلى زمن الأئمة الذين أَخْرَجُوا الصحيح ، على أن مُسْلِماً كان أسوأهم رأياً فيه ، وقد أَخْرَجَ له مع ذلك مَقْرُوناً ، وكذا وثقه ابن المديني ، و أبو حاتم ، والعجلي ، وابن سيرين ، والنسائي ، وابن حبان ، والطبري ، وابن عبد البر ، وغيرهم من الأئمة المجتهدين من أهل هذا الشأن .

وجملة القول فيه أنه أمينٌ صادقٌ ثقةٌ في روايته ، ومُقدِّمٌ من بين أصحابه في علمه وفهمه ، ولا سيما في العلم بكتاب الله تعالى^(١) .

❖ طَاوُوسُ بْنُ كَيْسَانَ

هو أبو عبد الرحمن طاووس بن كيسانَ اليماني الحميري الجندي ، روى عن العبادلة الأربعة ، وعن عائشة ، وأبي هريرة ، وزيد بن أرقم ، وغيرهم ، وروى عنه ابنه عبد الله ، و وهب بن مُنبه ، وسليمان التيمي ، و الزهري ، ومجاهد ، وغيرهم . و حكى عبد الملك بن ميسرة عنه قال : أدركتُ حمسينَ من الصَّحابة . و وثقه ابنُ مَعِين ، و أبو زرعة .

كان من أكابر التابعين تفقهاً في الدين وروايةً للحديث ، وتقشفاً في العيش ، وجُراً على وعظ الخلفاء والملوك .

و قال ابن حبان : كان من عبّاد أهل اليمَن ، و من سادات التابعين ، وكان حجّ أربعين حجةً ، وكان مُستجاب الدعوة .

(١) انظر: تهذيب التهذيب: ٧/ ٢٣٥-٢٤١ ، والهدي الساري: ٤٢٥-٤٣٠ ، وتذكرة الحفاظ:

ويظهر من كلام عبید الله بن أبي زياد من تلاميذ ابن عباس أن طاووساً كان من خواص ابن عباس . وقال عمرو بن دينار: ما رأيتُ أحداً مثل طاووس ، وشهد له ابن عباس بالجنة . وعن طاووس: أنه كان يذكر عن ابن عباس: الخُلْعُ طلاقٌ ، فأنكره سعيد ابن جبیر ، فقال طاووس: لقد قرأت القرآن قبل أن تُولدَ، ولقد سمعته و أنتَ إذ ذاك همك لقم الثريد . وقال المحدثون : إنَّ روايته عن عائشة وعثمان مرسله^(١) .

❖ عطاء بن أبي رباح

هو أبو محمد عطاء بن أبي رباح المكي القرشي مولا لهم ، روى عن جابر بن عبد الله ، و أسامة بن زيد، و أوس بن الصامت ، وإياس بن خليفة البكري ، وزيد بن أرقم، ورافع بن خديج ، وحكيم بن حزام ، وأبي هريرة ، وعائشة أم المؤمنين، وغيرهم، وقد روى عنه خلق كثيرٌ ، منهم ابنه يعقوب بن عطاء ، ومجاهد بن جبر، وهو من شيوخه، وليث بن أبي سليم، ويونس بن عبيد البصري، و أبو عمرو بن العلاء المقرئ النحوي، وغيرهم .

و هو ثقة مجمّع على ثقته ، وكان أدرك مائتين من أصحاب النبي ﷺ ، وقال عمر ابن سعيد : إن أمّه أرسلته إلى ابن عباس تسأله عن شيء ، فقال : يا أهل مكة ! تجتمعون عليّ وعندكم عطاء ؟ و قال عمر بن سعيد أيضاً عن أمّه : قدِم ابنُ عمر مكة فسأله، فقال : أجمعون لي يا أهل مكة المسائل ، وفيكم ابنُ أبي رباح ؟

و قال محمد بن عبد الله بن عمرو : ما رأيتُ مُفتياً خيراً من عطاء ، إنما كان مجلسه ذكرُ الله لا يفتّر، وهم يخوضون ، وإن تكلم أو سُئل عن شيء أحسنَ الجواب .

(١) انظر ترجمته في تهذيب الكمال: ١٣/ ٣٥٧-٣٦٧، طبقات ابن سعد ٥/ ٥٤٠، وتهذيب

التهذيب: ٥/ ٨-١٠، تذكرة الحفاظ: ١/ ٩٠.

وكان ثقةً ، فقيهاً ، عالماً ، كثيرَ الحديث ، قال أبو جعفر : ما بقيَ أحدٌ على وجه الأرض أعلمُ بمناسك الحج من عطاء بن أبي رباح .

وكان على جانبٍ عظيمٍ من الورع والتقوى ، قال ابنُه يعقوبُ : ما رأيتُ أبي يتحفظ في شيء ما يتحفظُ في البيوع . وقال سلمة : ما رأيتُ أحداً يُريدُ بهذا العلم وجهَ الله غير هؤلاء الثلاثة : عطاء ، وطاووس ، ومجاهد . وقال إبراهيم بن إسحاق الحربي : كان عطاء بن أبي رباح عبداً أسوداً لامرأة من أهل مكة ، وكان أنفه كأنه باقلاة ، قال : وجاء سليمان بن عبد الملك أمير المؤمنين إلى عطاء هو و ابنه ، فجلسوا إليه ، وهو يصلي ، فلما صلى انفتل إليهم ، فما زالوا يسألونه عن مناسك الحج ، وقد حوّلَ قفاهُ إليهم ، ثم قال سليمان لابنيه : قوماً ، فقاما ، فقال : يا بني ! لا تنيا في طلب العلم ؛ فإنّي لا أنسى ذُلنا بين يدي هذا العبد الأسود .

و قال أحمد بن محمد : كانت الحلقة في الفتيا بمكة في المسجد الحرام لابن عباس ، و بعد ابن عباس لعطاء بن أبي رباح . و مات في سنة أربع عشرة ومائة ، و قيل : سنة خمس عشرة بمكة ^(١) .

❖ ابنُ أبي مُليكة

وهو الإمام شيخُ الحرّم أبو بكر عبد الله بن عبيد الله بن أبي مليكة القرشي المكي ، روى عن جدّه ، و عائشة ، و أمّ سلمة ، و عبد الله بن عمرو بن العاص ، و عبد الله بن عباس ، و عبد الله بن عمر ، و طائفة . و حدّث عنه عمرو بن دينار ، وأيوب ، وابن جريج ، و جرير بن حازم ، و غيرهم .

(١) انظر ترجمته في الطبقات الكبرى: ٥/ ٤٦٧-٤٧٠ ، تهذيب الكمال: ٢٠/ ٦٨-٨٢ ، صفوة الصفوة:

تَوَلَّى قِضَاءَ مَكَّةَ وَالطَّائِفَ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه ، وَكَانَ مُؤَذِّنَ الْحَرَمِ فِي عَهْدِهِ أَيْضاً .

قال الذهبي : كَانَ إِمَاماً ، فَقِيْهًا ، حُجَّةً ، فَصِيْحًا ، مُفَوِّهًا ، مُتَّفَقًا عَلَى ثِقَتِهِ ، وَوَثْقِهِ أَبُو زُرْعَةَ وَ أَبُو حَاتِمٍ . وَ قَالَ الْعَجَلِي : مَكِّيٌّ تَابِعِيٌّ ثَقَّةٌ . وَ قَالَ ابْنُ حَبَانَ : رَأَى ثَمَانِينَ مِنَ الصَّحَابَةِ ، تُوفِّيَ سَنَةَ سَبْعِ عَشْرَةٍ وَمِائَةٍ ^(١) .

طبقة أهل المدينة المنورة

لَا نَحْتَاجُ هَهُنَا إِلَى ذِكْرِ مَكَانَةِ الْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ عِلْمًا وَعَمَلًا فِي عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَفِي عُصُورِ الصَّحَابَةِ ، وَالتَّابِعِينَ ؛ فَلَا شَكَّ أَنَّهَا كَانَتْ إِذْ ذَاكَ مَهْبِطُ الْوَحْيِ الْإِلَهِيِّ ، وَمَسْكَنُ الرُّسُولِ الْعَرَبِيِّ الْمَدْنِيِّ ؛ وَكَانَ هُنَاكَ كَثِيرٌ مِنَ الصَّحَابَةِ يَتَعَلَّمُونَ مِنْهُ ، وَ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ بَعْدَهُ الْكِتَابَ وَالسُّنَّةَ ؛ فَكَانُوا يَجْلِسُونَ لِاتِّبَاعِهِمْ يُعَلِّمُونَهُمْ كِتَابَ اللَّهِ وَسُنَّةَ رَسُولِهِ ﷺ ؛ فَقَامَتْ بِهَا مَدْرَسَةُ التَّفْسِيرِ تَتَلَمَّذُ فِيهَا كَثِيرٌ مِنَ التَّابِعِينَ ، وَكَانَ مِنْ أَقَامَ مَدْرَسَةً لِلتَّفْسِيرِ بِالْمَدِينَةِ الْمُنَوَّرَةِ أَبِي بَنْ كَعْبٍ الصَّحَابِيُّ الْمَشْهُورُ الْقَارِئُ الْمُقَرَّرُ ﷺ . فَأَبِي بَنْ كَعْبٍ هُوَ الْمُؤَسِّسُ لِمَدْرَسَةِ الْمَدِينَةِ ، كَمَا كَانَ ابْنُ عَبَّاسٍ مُؤَسِّسًا لِمَدْرَسَةِ مَكَّةَ الْمَكْرَمَةِ .

وَأَرَى أَنْ أَذْكَرَ نَبْذًا مِنْ أَحْوَالِ مَشَاهِيرِ رَجَالِهَا عَلَى تَرْتِيبٍ وَفَيَاتِهِمْ ، وَهُمْ ثَلَاثَةٌ : زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ ، وَ أَبُو الْعَالِيَةِ ، وَ مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ الْقُرْظِيُّ .

❖ أَبُو الْعَالِيَةِ

هُوَ رَفِيعُ بْنُ مَهْرَانَ الرِّيَّاحِيُّ ، أَذْرَكَ الْجَاهِلِيَّةَ ، وَ أَسْلَمَ بَعْدَ وَفَاةِ النَّبِيِّ ﷺ بِسِتَيْنِ

(١) تذكرة الحفاظ: ١/ ١٠١-١٠٢، تهذيب التهذيب: ٥/ ٢٦٨، سير أعلام النبلاء: ٥/ ٨٨-٩٠.

في خلافة الصّديق ، وكان عبداً لامرأة من بني رياح بطن من تميم. رَوَى عن عليّ، وابن مسعود، وأبي موسى ، وأبي أيوب ، وأبي بن كعب ، وثوبان ، وحذيفة ، وابن عباس ، وابن عمر، وأبي هريرة، وعائشة ، وغيرهم. و رَوَى عنه خالد الحذاء، و داود بن أبي هند، ومحمد بن سيرين، وحفصة بنت سيرين، و ثابت البناني، وقتادة، و منصور، وجماعة .

قال ابن أبي داود : لم يكن أحدٌ بعد الصحابة أعلمَ بالقراءة من أبي العالية ، و قد قرأ القرآن الكريم على أبيّ بن كعب وغيره .

و قال أبو عمرو الداني : أَخَذَ أَبُو الْعَالِيَةِ الْقِرَاءَةَ عَرْضاً عَنْ أَبِيّ بْنِ كَعْبٍ ، وَزَيْدِ ابْنِ ثَابِتٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَيُقَالُ : قَرَأَ عَلَى عُمَرَ .

وعن حفصة عن أبي العالية: قال : قَرَأْتُ الْقُرْآنَ عَلَى عَهْدِ عُمَرَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ . وعن أبي خلدة عن أبي العالية: قال: كُنْتُ آتِي ابْنَ عَبَّاسٍ، فَيَرْفَعُنِي عَلَى السَّرِيرِ، وَقُرَيْشُ أَسْفَلَ مِنَ السَّرِيرِ ، فَتَغَامِزُ بِي قُرَيْشٌ وَقَالُوا : يَرْفَعُ هَذَا الْعَبْدَ عَلَى السَّرِيرِ؟ فَفَطِنَ بِهِمْ ابْنُ عَبَّاسٍ ، فَقَالَ : إِنَّ هَذَا الْعِلْمَ يَزِيدُ الشَّرْفَ شَرْفاً؛ وَيَجْعَلُ الْمَمْلُوكَ عَلَى الْأَسْرِ .

وبعد ما تَعَلَّمَ تَصَدَّى لِإِفَادَةِ الْعِلْمِ، إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ لَهُ رِوَاةٌ، فَذَهَبَ أَكْثَرُ عِلْمِهِ كَمَا قَالَ أَبُو دَاوُدَ، وَوَجَّهَهُ عِنْدِي مَا قَالَ عَاصِمُ الْأَحْوَلِ: كَانَ أَبُو الْعَالِيَةِ إِذَا اجْتَمَعَ إِلَيْهِ أَرْبَعَةٌ قَامَ وَتَرَكَهُمْ .

وَنَقَّهُ الْأَثَمَةُ مِنْ أَهْلِ هَذَا الشَّانِ ، قَالَ اللَّالِكَايُ : مُجْمَعٌ عَلَى ثِقَتِهِ . وَ قَالَ ابْنُ عَدِي : لَهُ أَحَادِيثٌ صَالِحَةٌ . وَ أَكْبَرُ مَا نُقِمَ عَلَيْهِ حَدِيثُ الْقَهْقَهَةِ فِي الصَّلَاةِ ، وَكُلُّ مَنْ رَوَاهُ غَيْرُهُ فَمَدَّاهُمْ وَرُجِعُوا عَنْهُ إِلَى أَبِي الْعَالِيَةِ ؛ وَ الْحَدِيثُ لَهُ وَبِهِ يُعْرَفُ ، وَ مِنْ أَجْلِ هَذَا الْحَدِيثِ تَكَلَّمُوا فِي أَبِي الْعَالِيَةِ ، وَ سَاطِرُ أَحَادِيثِهِ مُسْتَقِيمَةٌ صَالِحَةٌ . مَاتَ فِي خِلَافَةِ

الحَجَّاج، و قال أبو خلدة : سنة تسعين ، و هو الصحيح ^(١) .

❖ مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبِ الْقُرْظِيِّ

هو مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبِ بْنِ سَلِيمِ أَبُو حَمْزَةَ ، أو أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْقُرْظِيُّ الْمَدَنِيُّ . قال يعقوب بن شيبة : وُلِدَ فِي آخِرِ خِلاَفَةِ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ سَنَةَ أَرْبَعِينَ . و قال قتيبة : بَلَغَنِي أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ ، و قال أيضاً : بَلَغَنِي أَنَّهُ وُلِدَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ . قال ابنُ حَجَرَ : مَا قَالَ قُتَيْبَةُ لَا حَقِيقَةَ لَهُ ، وَ إِنَّمَا الَّذِي وُلِدَ فِي عَهْدِ النَّبِيِّ هُوَ أَبُوهُ .

رَوَى عَنْ الْعَبَّاسِ ، وَعَلِيٍّ ، وَ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ ، وَأَبِي ذَرٍّ ، وَ يُقَالُ : إِنَّ الْجَمِيعَ مَرْسَلٌ ، وَ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ ، وَ الْمَغِيرَةَ بْنِ شُعْبَةَ ، وَ مَعَاوِيَةَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَ ابْنَ عَبَّاسٍ ، وَ ابْنَ عَمْرٍ ، وَ غَيْرِهِمْ . وَ رَوَى عَنْهُ أَخُوهُ عُثْمَانُ ، وَ الْحَكَمُ بْنُ عَمِينَةَ ، وَ يَزِيدُ بْنُ أَبِي زِيَادٍ ، وَ ابْنُ عَجْلَانَ ، وَ عَاصِمُ بْنُ كَلِيبٍ ، وَ غَيْرُهُمْ . وَ كَانَ تَابِعِيًّا جَلِيلًا ، عَالِمًا بِالْقُرْآنِ ، كَثِيرَ الْحَدِيثِ ، صَالِحًا ، تَقِيًّا ، وَرِعًا ، ثِقَةً كَبِيرًا .

قال ابنُ حجر : جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ طُرُقٍ أَنَّهُ قَالَ : يُخْرِجُ مِنَ الْكَاهِنِينَ رَجُلٌ يَدْرُسُ الْقُرْآنَ دِرَاسَةً لَا يَدْرُسُهَا أَحَدٌ يَكُونُ بَعْدَهُ ، قَالَ رِبِيعَةُ : كُنَّا نَقُولُ : هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ كَعْبٍ ، وَ الْكَاهِنَانِ قُرَيْظَةُ وَ النُّضَيْرُ ، وَ قَالَ عَوْنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَعْلَمَ بِتَأْوِيلِ الْقُرْآنِ مِنْهُ .

و شَغَفَهُ وَ حُبَّهُ بِالْقُرْآنِ وَ تَفْسِيرِهِ يَظْهَرُ مِمَّا جَاءَ عَنْهُ قَالَ : لِأَنَّهُ أَقْرَأَ فِي لَيْلَتِي حَتَّى

(١) ترجمته في التاريخ الكبير: ٣/ ٣٢٦، تهذيب التهذيب: ٣/ ٢٤٦، تهذيب الكمال: ٩/ ٢١٥ -

٢٢٠، تذكرة الحفاظ: ١/ ٦١، سير أعلام النبلاء: ٤/ ٢٠٧-٢١٣، الكامل لابن عدي:

أصبح ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ و ﴿الْقَارِعَةُ﴾ لا أزيد عليهما ، و أفكرُ فيهما ، و
ترددُ أحبُّ إليَّ من أن أهدُ القرآنَ هَذَا .

و قالت له أمُّه : يا بني ! لو لا أعرفُكَ طيباً صغيراً ، و طيباً كبيراً لقلتُ : إنَّكَ
أذنبْتَ ذَنْباً مُوبِقاً لِمَا أَرَاكَ تَصْنَعُ بِنَفْسِكَ فِي اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ ، قال : يا أمَّاه ! و ما يُؤْمِنُنِي أَنْ
يَكُونَ اللَّهُ قَدْ أَطْلَعَ عَلَيَّ ، و أنا في بعضِ دُنُوبِي فَمَقَتَنِي ، فقال : إِذْهَبْ لَا أَغْفِرُ لَكَ ، مع
أَنَّ عَجَائِبَ الْقُرْآنِ تَرِدُ بِي عَلَى أُمُورٍ حَتَّى أَنَّهُ يَنْقُضِي اللَّيْلَ ، ولم أفرغ من حَاجَتِي .

قال ابنُ حبان : كان من أفاضل أهل المدينة عِلْماً و فِقْهاً ؛ وكان يُقَصُّ في المسجد ،
فسقط عليه و على أصحابه سُقْفٌ ، فماتَ هو و جماعةٌ معه تحتَ الهدم . وقال محمد بن
الفضيل البزار : كان لمحمد بن كعب جُلَسَاءٌ ، كانوا من أعلم الناس بتفسير القرآن ،
وكانوا مُجْتَمِعِينَ في مسجد الرَبْذَةِ ، فأصابَتْهُمْ زَلْزَلَةٌ ، فسقط عليهم المسجد ، فماتُوا جميعاً
واختلَفَ في سنة وفاته ، ف قيل : ماتَ سنة ثَمَانِي عَشْرَةَ وَمِائَةً مِنَ الْهَجْرَةِ ، و قيل : سبع
عَشْرَةَ ، و قيل و قيل ^(١) .

❖ زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ

و هو زَيْدُ بْنُ أَسْلَمَ أَبُو أَسَامَةَ ، وَيُقَالُ : أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْعَدَوِيُّ الْمَدَنِيُّ ، مَوْلَى عُمَرَ بْنِ
الْخَطَّابِ ، كان من كبار التابعين ، رَوَى عَنْ أَبِيهِ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ ، وَ أَبِي هُرَيْرَةَ ،
وَعَائِشَةَ ، وَ جَابِرَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَ رِبِيعَةَ بْنَ الْعَبَادِ ، وَ أَنَسَ ، وَ سَلَمَةَ بْنَ الْأَكْوَعِ ، وَ عَلِيَّ بْنَ
الْحُسَيْنِ ، وَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنَ وَعْلَةَ ، وَ أُمَّ الدَّرْدَاءِ ، وَ غَيْرِهِمْ . وَقِيلَ : إِنَّ رِوَايَتَهُ عَنْ سَعْدِ بْنِ
أَبِي وَقَاصٍ ، وَ أَبِي أَمَامَةَ ، وَ زِيَادٍ ، وَ أَبِي سَعِيدٍ مَرْسَلَةٌ . وَ رَوَى عَنْهُ أَوْلَادُهُ الثَّلَاثَةُ أَسَامَةُ ،

(١) تهذيب الكمال: ٢٦ / ٣٧٤ ، تهذيب التهذيب: ٩ / ٣٧٣ ، صفوة الصفوة: ٢ / ١٣٢ ، سير أعلام

وعبدُ الله، وعبدُ الرحمن، ومالك بن أنس، وأيوب السخيتاني، وجريـر بن حازم، وجماعة.

كان عالماً بتفسير القرآن، وفقهها جليلاً، قدوةً، حُجَّةً، وَثَقَهُ الأَجَلَةُ من أهل هذا الشأن كالنسائي، وأبي حاتم، وأبي زرعة، وأحمد، وابن سعد، وابن خراش.

قال الإمام البخاري في تاريخه الكبير: إنّ علي بن الحسين كان يجلس إلى زيد بن أسلم؛ ويتخطى مجلس قومه، فقال له نافع بن جبير بن مطعم: تتخطى مجالس قومك إلى عبد عمر بن الخطاب؟ فقال: إنّما يجلس الرجل إلى من ينفعه في دينه.

وقال الواقدي: وكان له حلقة للعلم في مسجد رسول الله ﷺ، وقال: له كتاب تفسير روى عنه ابنه عبد الرحمن، وكان من العلماء العاملين.

نعم! قد يُنسب إليه القول بالتفسير بالرأي، كما قد حكى ابن حجر: أنّ حماد بن زيد روى عن عبيد الله بن عمر أنّه قال: لا أعلم به بأساً إلاّ أنّه يُفسّر برأيه القرآن ويكثر منه.

قلت: والذي أختار في الجواب عنه: أنّ التفسير بالرأي منه ما هو محمود؛ و نه ما هو مذموم، كما قد حَقَّقناه في الفصول الماضية، وقول عبيد الله بن عمر هذا لا يمكن أن يُحمَلَ على التفسير بالرأي المذموم؛ لأنّ مَنْ يُفسّر القرآن بالرأي على هذا المعنى لا يوثق قطعاً بل يُجرَحُ حتماً، وقد وَثَّقَهُ هُوَ بقوله: لا أعلم به بأساً، وهو من الفاظ التوثيق، فلا جرم أنّه يُحمَلَ على أنّه كان يُفسّر القرآن بالرأي الذي هو محمود، وهو ليس بطعن في شيء، فلا يُعدُّ هذا منه مَطْعِناً وَمَغْمِزاً في ثقته وعدالته.

فإن قلت: فإذا كان هذا ليس بطعن فيه، فما معنى إنكاره عليه هذا؟ فهل هذا إلا طعن منه؟ قلت: كلا؛ بل يُحمَلَ هذا الإنكار على أنّ عبيد الله كان ممن يتورعون عن

الْقَوْلُ فِي الْقُرْآنِ بِرَأْيِهِمْ كغیره من الصحابة والتابعين ، ولذا أنکر علیه هذا بمحض اقتضاء الورع ، وإلّا لما حکمَ علیه بالثقة والعدالة ، فافهم حقّ الفهم .

وقال ابنُ عجلان : ما هَبْتُ أحداً قطُّ هَيَّيْتُ زیدَ بنَ أسلم . وقال عبدُ الرحمن ابن زید بن أسلم : قال أبو حازم : لقد رأيتُنَا في مجلسِ أبيك أربعينَ حِبراً فُقهَاءَ ، أدنى خَصْلَةٍ مِنَّا التَّوَاسِي بِما في أيدينا ، وما رأيتُ في مجلسه مُتَمَارِينَ ولا مُتَنَازِعِينَ في حديثٍ لا يَنْفَعُهُما . ماتَ في خِلافةِ أبي جعفر في أولها ، وقال غيرُ واحدٍ : ماتَ سنةً ست وثلاثين ومائة^(١) .

❖ نافعُ بنُ هُرْمُز

وهو الفقيهُ المحدثُ أبو عبد الله نافعُ بنُ هُرْمُزٍ ، أو كاوس المدي مولى عبد الله بن عُمَرَ . رَوَى عن ابنِ عُمَرَ ، وأبي هريرة ، وأبي لبابة بن المنذر ، وأبي سعيد ، ورافع بن خديج ، وعائشة ، وأم سلمة ، وجماعة . و حَدَّثَ عنه أولادُه أبو عُمَرَ ، وعُمَرُ ، وصالحُ ابنِ كيسان ، ويحيى بن سعيد الأنصاري ، ويونس بن عبيد ، والزهرى ، وأيوب السخيتاني ، وجريز بن حازم ، وخلقٌ كثيرٌ .

وكان تابعياً ، كثيرَ الحديث ، ثقةً ، وَثَّقَهُ الأَجَلَّةُ من أئمة الحديث مثل العجلي ، وابن خراش ، والنسائي ، وغيرهم . قال أحمد بن صالح : كان نافع حافظاً ، ثَبَتاً ، له شأنٌ .
و قال الإمام مالك : كنتُ إذا سمعتُ من نافع يُحَدِّثُ عن عبد الله بن عُمَرَ لا أَبالي أَنْ لا أسمعُه من غيره . وقد أثْنى عليه مولاهُ عبدُ الله بن عُمَرَ حيثُ قال : لَقَدْ مَنَّ اللهُ علينا بنافع .

(١) انظر ترجمته في تهذيب التهذيب: ٣/ ٣٤١-٣٤٢ ، التاريخ الكبير للبخاري: ٣/ ٣٨٧ ، سير أعلام

النبلاء: ٥/ ٣١٦ ، تهذيب الكمال: ١٠/ ١٢-١٧ ، جامع التحصيل: ١/ ١٨٧ .

و قال ابن عيينة : أيُّ حديث أوثق من حديث نافع . قال ابن سعد : بعث عمر ابن عبد العزيز نافعاً إلى مصر يُعلِّمُهم السننَ . قال : وكان ثقة ، كثير الحديث .

قال ابن سعد : مات بالمدينة سنة سبع عشرة ومائة . و قال الهيثم ، و أحمد بن حنبل : مات سنة عشرين . و قال أبو عبيد : سنة تسع عشرة ومائة^(١) .

❖ عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ

هو الإمامُ الفقيهُ المحدثُ أبو عبد الله عُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَامِ الْقُرَشِيُّ الْأَسَدِيُّ الْمَدَنِيُّ ، أحدُ الفقهاء السبعة بالمدينة . رَوَى عَنْ أَبِيهِ الزُّبَيْرِ بْنِ الْعَوَامِ ، وَ أَخِيهِ عَبْدِ اللَّهِ ، وَ أُمِّهِ أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ ، وَ خَالَتِهِ عَائِشَةَ ، وَ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ، وَ حَكِيمَ بْنَ حَزَامٍ ، وَ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ ، وَ ابْنَ عَبَّاسٍ ، وَ ابْنَ عَمْرٍ ، وَ عَبْدِ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو بْنَ الْعَاصِ ، وَ عَنْ خَلْقٍ كَثِيرٍ . وَ رَوَى عَنْهُ أَوْلَادُهُ عَبْدِ اللَّهِ ، وَ عُثْمَانُ ، وَ هِشَامٌ ، وَ مُحَمَّدٌ ، وَ يَحْيَى ، وَ سُلَيْمَانُ بْنُ يَسَارٍ ، وَ أَبُو بُرْدَةَ بْنُ أَبِي مُوسَى ، وَ صَالِحُ بْنُ كَيْسَانَ ، وَ الزَّهْرِيُّ ، وَ غَيْرُهُمْ .

قال ابن سعد : كان ثقةً ، كثيرَ الحديث ، فقيهاً ، عالماً ، ثبَتاً ، مَأْمُوناً . و قال العجلي : مدني ، تابعي ، ثقة ، و كان رجلاً صالحاً لم يدُخَلْ في شيءٍ من الفتن .

و قال قُبَيْصَةُ بْنُ ذُؤَيْبٍ : كان عُرْوَةُ يَغْلِبُنَا بِدُخُولِهِ عَلَى عَائِشَةَ أَعْلَمَ النَّاسِ . وَ عَدَّهُ أَبُو الزُّنَادِ فِي فُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ السَّبْعَةِ .

و قال ابن عيينة : كان أعلمَ النَّاسِ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ عُرْوَةُ ، وَ عَمْرَةُ ، وَ الْقَاسِمُ .

و عن ابن أبي الزناد ، عن أبيه ، قال : اجتمع في الحجر مصعب ، و عبد الله بن الزبير ، و عروة بن الزبير ، و ابن عمر ، فقالوا : تمنوا ، فقال عبد الله : أما أنا ، فأتمنى الخلافة ،

(١) تهذيب الكمال: ٢٩/٢٩٩ ، تهذيب التهذيب: ١٠/٣٦٨-٣٦٩ .

وقال عروة : أتمنى أن يؤخذ عني العلم ، وقال مصعب : أما أنا ، فأتمنى إمرة العراق ، والجمع بين عائشة بنت طلحة ، وسكينة بنت الحسين ، وأما ابن عمر فقال : أتمنى المغفرة . فنالوا ما تمنوا ، ولعل ابن عمر قد غفر له .

و قال هشام بن عروة : كان أبي يصوم الدهر ، و مات صائماً . وقال ابن شاذب : كان عُرْوَةُ يَقْرَأُ رُبْعَ الْقُرْآنِ كُلِّ يَوْمٍ فِي الْمَصْحَفِ ؛ ثُمَّ يَقُومُ بِهِ فِي اللَّيْلِ . وقال هشامُ بن عُرْوَةَ : مَا سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ فِي شَيْءٍ قَطُّ بِرَأْيِهِ . وعن مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ قَالَ : لَقَدْ رَأَيْتُ الْأَكَابِرَ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ وَأَنْتُمْ يَسْأَلُونَهُ مِنْ قِصَّةِ ذِكْرِهَا .

قال خليفة : في آخر خلافة عُمَرَ يُقَالُ وَلِدَ عُرْوَةُ . وقال مصعب الزبيري : وَلِدَ عُرْوَةُ لِسِتِّ خَلَوْنَ مِنْ خِلاَفَةِ عُثْمَانَ ، وَ الْأَوَّلُ أَصَحَّ . وَأَمَّا وَفَاتُهُ ، فَقَالَ ابْنُ الْمَدِينِيِّ : مَاتَ سَنَةً إِحْدَى أَوْ اثْنَتَيْنِ وَتَسْعِينَ ، وَقِيلَ : سَنَةً أَرْبَعٍ وَتَسْعِينَ^(١) .

❖ كعب الأحبار

وَيَمُنْ لَا يُنْسَى مِثْلُهُ فِي هَذَا الصَّدَدِ التَّابِعِيِّ الْكَبِيرِ أَبُو إِسْحَاقَ كَعْبُ بْنُ مَاتَعٍ الْمَعْرُوفُ بِكَعْبِ الْأَحْبَارِ ، أَدْرَكَ زَمَانَ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَرَهُ ؛ وَ أَسْلَمَ فِي خِلاَفَةِ أَبِي بَكْرٍ أَوْ فِي خِلاَفَةِ عُمَرَ ، وَهُوَ الرَّاجِحُ كَمَا قَالَ ابْنُ حَجَرٍ . وَ صَحِبَ عُمَرَ وَأَكْثَرَ الرِّوَايَةِ عَنْهُ ، وَرَوَى عَنْ صَهْبٍ ، وَحَدَّثَ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ مِنْهُمْ ابْنُ عُمَرَ ، وَابْنُ عَبَّاسٍ ، وَابْنُ الزُّبَيْرِ ، وَابْنُ هُرَيْرَةَ ، وَخَلَاتُقُ مِنَ التَّابِعِينَ .

وَكَانَ كَثِيرَ الْعِلْمِ ؛ حَتَّى أَنْ أَبَا الدَّرْدَاءِ ذَكَرَ كَعْبًا ، فَقَالَ : إِنْ عِنْدَ ابْنِ الْحَمِيرَةِ لَعِلْمًا كَثِيرًا .

(١) تذكرة الحفاظ: ٦٢/١، تهذيب التهذيب: ١٦٣-١٦٤، تهذيب الكمال: ٢٠/١٢-٢٤، سير

و قال معاوية : أَلَا إِنَّ كَعْبَ الْأَحْبَارِ أَحَدَ الْعُلَمَاءِ ؛ وَ إِنْ كَانَ عِنْدَهُ عِلْمٌ كَالثَّمَارِ ؛
وَ إِنْ كُنَّا فِيهِ لِمُفَرِّطِينَ .

و قال معاوية أيضاً : إِنْ كَانَ لِمَنْ أَصْدَقُ هَؤُلَاءِ الْمُحَدِّثِينَ عَنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ؛ وَ إِنْ
كُنَّا مَعَ ذَلِكَ لَنَبْلُو عَلَيْهِ الْكَذِبَ ، قَالَ ابْنُ حَجَرٍ : أَوَّلَهُ بَعْضُهُمْ : بِأَنَّ مِرَادَهُ بِالْكَذِبِ عَدَمُ
وُقُوعِ مَا يُخْبِرُ بِهِ أَنَّهُ سَيَقَعُ ، لَا أَنَّهُ يَكْذِبُ .

ثُمَّ لَا يَخْفَى أَنَّ كَعْبًا كَانَ يُحَدِّثُ عَنِ الْكُتُبِ الْقَدِيمَةِ ، وَ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ ،
وَ الْكُتُبِ التَّفْسِيرِيَّةِ مَشْحُونَةٍ بِهَا ، كَمَا يَظْهَرُ لِمَنْ يُطَالِعُ كُتُبَ التَّفْسِيرِ .

فَقَدْ أَخْرَجَ ابْنُ عَسَاكِرٍ مِنْ مَسْنَدِ مُحَمَّدِ بْنِ الرَّوْيَانِيِّ - عَلَى مَا حَكَاهُ ابْنُ حَجَرٍ فِي
الْإِصَابَةِ - : مِنْ طَرِيقِ ابْنِ لَهْيَعَةَ عَنْ أَبِي الْأَسْوَدِ قَالَ : إِنَّ كُلَّ مَا تَذْكُرُونَ عَنْ كَعْبٍ بِمَا
يَكُونُ ، أَنَّهُ يَكُونُ ، إِنْ كَانَ قَالًا لَكُمْ إِنَّهُ مَكْتُوبٌ فِي التَّوْرَةِ فَقَدْ كَذَبَكُمْ - إِلَى أَنْ قَالَ -
إِنَّمَا الَّذِي يُحَدِّثُ بِهِ كَعْبٌ عَمَّا يَكُونُ مِنْ كُتُبِ أَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ وَأَصْحَابِهِمْ ، كَمَا أَنْتُمْ
تُحَدِّثُونَ عَنْ نَبِيِّكُمْ وَأَصْحَابِهِ .

وَ كَانَ كَعْبٌ مِنْ مُسَلِّمَةِ أَهْلِ الْكِتَابِ ، وَ كَانَ عَلَى دِينِ الْيَهُودِ ، فَأُسْلِمَ ، وَقَدِمَ
الْمَدِينَةَ ، ثُمَّ خَرَجَ إِلَى الشَّامِ ، وَ سَكَنَ حِمَصَ . وَ تُوُفِّيَ بِهَا سَنَةً ثَلَاثِينَ وَ ثَلَاثِينَ فِي خِلَافَةِ
عُثْمَانَ ^(١) .

❖ وَ هُبُّ بْنُ مُنْبَهٍ

وَ مِمَّنْ لَا يُنْسَى مِثْلُهُ الْمَفْسَّرُ الشَّهِيرُ التَّابِعِيُّ الْجَلِيلُ وَ هُبُّ بْنُ مُنْبَهٍ الْيَمَانِيُّ الصَّنَعَانِيُّ ،

(١) انظر ترجمته في تهذيب الكمال: ٢٤/١٨٩-١٩٣، تهذيب التهذيب: ٨/٣٩٣، الإصابة:

وهو يروي عن ابن عباس، وابن عمر، وأبي هريرة، وأبي سعيد، وعبد الله بن عمرو، و جابر، وأنس، وأخيه همام بن مُنَبِّه، وغيرهم . وعنه ابنه عبد الله ، وعبد الرحمن ، وابن أخيه عبد الصمد .

وهو ثقةٌ ، ثَبَّتْ ، كثيرُ الحديث ، وثَّقَهُ الجمهورُ ، قال العجلي : ثقةٌ تابعيٌّ ، كان على قضاء صنّعاء .

و قال النسائي ، و أبو زُرْعَة : ثقةٌ . و ضَعَّفَهُ عمرو بن علي الفلاس ، و قال الذهبي : و روايته للمُسْنَد قليلة ؛ و إنما غزارةُ علمه في الإسرائيليات ، و من صحائف أهل الكتاب .

قال المثنى بن الصباح : لَبِثَ وَهَبُ بن مُنَبِّه أربعين سنةً لم يسب شيئاً فيه الروح ؛ و لَبِثَ عِشرين سنةً لم يجعل بين العشاء والصبح وضوءً .

و قال مسلم الزنجي : لبث وهب أربعين سنةً لا يَرُقْدُ على فراشٍ ؛ و عشرين سنةً لم يجعل بين العتمة والصبح وضوءاً .

وعن داود بن قيس الصنعاني قال : سمعتُ وهبَ بن منبه يقول : لقد قرأت اثنين وتسعين كتاباً كلها أنزلت من السماء ، اثنتان وسبعون منها في الكنائس وفي أيدي الناس ، وعشرون لا يعلمها إلا قليل . وقال أحمد بن حنبل : وكان يُتَّهَمُ بشيءٍ من القدر ، ثم رَجَعَ . و قال غيرُ واحد : إنّه مات سنةً عشر ومائة^(١) .

(١) تهذيب التهذيب: ١١/١٤٧، سير أعلام النبلاء: ٤/٥٤٤ - ٥٤٨، الطبقات لابن سعد :

طبقة أهل العراق

وَمِمَّا لَا بُدَّ مِنَ الْإِشَارَةِ إِلَيْهِ أَنَّ الْعِرَاقَ بَعْدَ مَا فُتِحَ عَلَى يَدِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَاصٍ رضي الله عنه فِي خِلَافَةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه ؛ وَبَعْدَ مَا مُضِرَّتِ الْكُوفَةُ وَالْبَصْرَةُ سَنَةَ ١٧ مِنَ الْهَجْرَةِ بِأَمْرِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ ، صَارَ مُسْتَقَرًّا لَكَثِيرٍ مِنَ الصَّحَابَةِ . وَقَدْ وَرَدَ أَنَّهُ بَعَثَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه عَبْدَ اللَّهِ بْنَ مَسْعُودٍ رضي الله عنه إِلَى الْكُوفَةِ ، لِيُعَلِّمَ أَهْلَهَا الْقُرْآنَ ، وَيُفَقِّهَهُمْ فِي الدِّينِ ؛ وَنَزَلَ بِالْكُوفَةِ عَدَدٌ كَثِيرٌ مِنْ أَجَلَّةِ الصَّحَابَةِ رضي الله عنهم ، حَتَّى قَالَ الْعَجَلِيُّ فِي مَعْرِفَةِ الثَّقَاتِ : نَزَلَ بِالْكُوفَةِ أَلْفٌ وَخَمْسُ مِائَةٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم ، وَنَزَلَ قَرْقِيسِيَا (وَهُوَ بَلَدٌ عَلَى نَهْرِ الْخَابُورِ) سِتُّ مِائَةٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله وسلم ^(١) .

وَمِمَّنْ نَزَلَ بِالْكُوفَةِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبَّاسٍ ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَاصٍ ، وَوَلِيدُ بْنُ عَقْبَةَ ، وَخُبَابُ بْنُ الْأَرْتِ ، وَعُمَارُ بْنُ يَاسِرٍ ، وَشَدَّادُ ابْنِ الْهَادِ ، وَأَبُو الطَّفِيلِ بْنُ عَمْرٍو ، وَحَذِيفَةُ بْنُ الْيَمَانِ ، وَالْمَغِيرَةُ بْنُ شُعْبَةَ ، وَغَيْرُهُمْ ^(٢) .

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي (الْعِلَلِ وَمَعْرِفَةِ الرِّجَالِ) بِسَنَدِهِ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ : أَدْرَكْتُ بِالْكُوفَةِ أَرْبَعَةَ آلَافٍ يَطْلُبُونَ الْعِلْمَ ، لَيْسَ فِيهِمْ إِبْرَاهِيمُ ^(٣) .

فَأُضْبَحَتِ الْكُوفَةُ مُسْتَقَرًّا وَمَسْكَنًا لِلصَّحَابَةِ ، وَ مِنَ الطَّبِيعِيِّ أَنْ تَكُونَ مُسْتَقَرًّا لِلتَّابِعِينَ وَأَتْبَاعِهِمْ ؛ لِأَنَّ أَصْحَابَ عَلِيٍّ ، وَابْنَ مَسْعُودٍ ، وَغَيْرَهُمَا كَانَ عَدَدُهُمْ فِي غَايَةِ الْكَثَرَةِ ؛ حَتَّى امْتَلَأَتْ بِالْقُرَّاءِ ، وَ الْفُقَهَاءِ ، وَالْمُحَدِّثِينَ ، بِحَيْثُ أَبْلَغَ بَعْضُ ثَقَاتِ أَهْلِ الْعِلْمِ - عَلَى مَا حَكَاهُ الْعَلَامَةُ الشَّيْخُ زَاهِدُ الْكُوْثُرِيِّ فِي مُقَدِّمَتِهِ عَلَى نَصْبِ الرَّايَةِ - عَدَدَ

(١) معرفة الثقات: ٤٤٨/٢ .

(٢) انظر الطبقات لابن خياط: ١٢٦/١ وما بعده، والطبقات لابن سعد: ٥/٦ وما بعده.

(٣) العلل ومعرفة الرجال: ٤٤٩/٢ .

مَنْ تَقَقَّهَ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ وَعَلَى أَصْحَابِهِ نَحْوَ أَرْبَعَةِ آلَافِ عَالَمٍ ، وَلَسْنَا بِحَاجَةٍ إِلَى سَرْدِ أَسْمَائِهِمْ لِأَنَّ أَمْرَهُمْ فِي غَايَةِ الشَّهْرَةِ .

وَحَكَى الرَّامَهْرَمَزِيُّ وَالسِّيُوطِيُّ عَنْ ابْنِ سِيرِينَ قَالَ : قَدِمْتُ الْكَوْفَةَ وَبِهَا أَرْبَعَةُ آلَافٍ يَطْلُبُونَ الْحَدِيثَ ^(١) .

فَالْحَاصِلُ أَنَّ الْكَوْفَةَ قَدْ صَارَتْ مَعْدَنَ الْعُلُومِ وَالْحِكْمِ ؛ وَتَحْزَنَ الْإِيمَانُ وَالْإِسْلَامُ ، وَلِذَلِكَ قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه : " بِالْكَوْفَةِ وَجُوهُ النَّاسِ " ، وَكَتَبَ هُوَ إِلَى أَهْلِ الْكَوْفَةِ مُوجَّهًا إِلَيْهِمْ خُطَابَهُ بِقَوْلِهِ : " إِلَى أَهْلِ رَأْسِ الْإِسْلَامِ " ، وَفِي رِوَايَةٍ بِقَوْلِهِ : " إِلَى رَأْسِ الْعَرَبِ " . وَقَالَ : الْعِرَاقُ بِهَا كَنْزُ الْإِيمَانِ ؛ وَهُمْ رُمُحُ اللَّهِ ؛ يَحْرُزُونَ نُغُورَهُمْ وَيَمْدُدُونَ الْأَمْصَارَ ^(٢) .

وَقَالَ عَلِيٌّ : الْكَوْفَةُ كَنْزُ الْإِيمَانِ ، وَحِجَّةُ الْإِسْلَامِ ، وَسَيْفُ اللَّهِ ، وَرُحْمُهُ يَضَعُهُ حَيْثُ شَاءَ ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَيَنْتَصِرَنَّ اللَّهُ بِأَهْلِهَا فِي شَرْقِي الْأَرْضِ وَغَرْبِهَا كَمَا انْتَصَرَ بِالْحِجَازِ ^(٣) .

هَذِهِ الْكَوْفَةُ الَّتِي كَانَتْ مَنَبَعَ عُلُومِ الْقُرْآنِ وَالْحَدِيثِ الْمُتَلَاطِمِ الْأَنْوَارِ ؛ وَتَحْزَنُ الْفَقْهَ الْإِسْلَامِيَّ الْمُحَافِظَ لِلْأَسْرَارِ ، وَلَكِنْ مِمَّا يُؤَسِّفُ لَهُ أَنَّ بَعْضَ النَّاسِ يَجْتَهِدُونَ فِي الْإِنْتِقَاصِ مِنْ قُدْرَتِهَا ؛ وَالْإِنْتِسَابِ إِلَيْهَا مَا لَا أَسَاسَ لَهُ مِنَ الْعِلْمِ وَالْبِرْهَانِ جَهْلًا أَوْ عَصِيَّةً ، وَلَسْنَا نَخُوضُ هُنَا فِي أَقْوَاهُمْ ؛ وَفِي الْإِشْتَغَالِ بِجَوَابِهِمْ ، فَإِنَّ فِي كُتُبِ الْأُئِمَّةِ مَا يُغْنِينَا عَنْ ذَلِكَ ، وَإِلَى اللَّهِ الْمُسْتَكِي .

(١) المحدث الفاضل: ١/ ٤٠٨ ، طبقات الحفاظ: ١/ ٢٧ ، تدريب الراوي: ٢/ ٤٠٠ .

(٢) الطبقات لابن سعد: ٦/ ٥ ، تاريخ بغداد: ١/ ٢٥ ، معجم البلدان للحموي: ٤/ ٤٩٢ .

(٣) الطبقات لابن سعد: ٦/ ٥ ، معجم البلدان للحموي: ٤/ ٤٩٢ .

ثم لِيُعْلَمَ أَنَّ من بين من نَزَلَ الكوفةَ وَتَوَطَّأَهَا وَعَلَا صِيَتُهُ شَرْقاً وَغَرْباً عَبْدُ اللَّهِ ابن مسعود رضي الله عنه ، فكانتْ هُنَاكَ حَلَقَتُهُ الْعِلْمِيَّةُ ، وَهِيَ مَدْرَسَةٌ لَهُ ، وَكَانَ يُلْقِي الدُّرُوسَ مِنَ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ ؛ فَيَأْخُذُ عَنْهُ أَصْحَابُهُ .

وَكَانَ مِمَّنْ اشتهر في التفسير من أصحابه خمسةٌ ، وَهُمْ علقمة بن قيس ، وَمَسْرُوقُ ابن الأجدع ، وَالأَسود بن يزيد ، وَمُرَّةُ الهمداني ، وَعَبِيدَةُ السِّلْمَانِي . وَاشْتَهَرَ مِنْ غَيْرِ أَصْحَابِ ابن مسعود في التفسير عامر الشعبي ، وَالْحَسَنُ البصري ، وَقَتَادَةُ بن دَعَامَةَ السدوسي . وَيجْدُرُ بِنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ .

لَطِيفَةٌ : عَنْ ابن سيرين قال : كَانَ أَصْحَابُ عَبْدِ اللَّهِ بن مسعود رضي الله عنه خَمْسَةً كُلُّهُمْ فِيهِ عَيْبٌ : عَبِيدَةُ السِّلْمَانِي أَعْوَرٌ ؛ وَمَسْرُوقُ بن الأجدع أَحْدَبٌ ؛ وَعلقمة بن قيس أَعْرَجٌ ؛ وَشَرِيحٌ كُوسَجٌ ؛ وَالْحَارِثُ أَعْوَرٌ ^(١) .

❖ عَلْقَمَةُ بْنُ قَيْسٍ

هُوَ الْإِمَامُ الْحُجَّةُ الْمُجْتَهِدُ الْكَبِيرُ علقمةُ بْنُ قَيْسٍ بن عبد الله أَبُو شَبْلٍ النخعي الكوفي ، فقيه العراق وَعَالِمُهَا وَمُقَرَّرُهَا . وُلِدَ فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَحِقَ الْجَاهِلِيَّةَ ، سَمِعَ مِنْ عَمْرِو ، وَعَثْمَانَ ، وَعَلِيٍّ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَأَبِي الدرداء ، وَ أَخَذَ عَنْهُ إِبْرَاهِيمُ بن سُوَيْدٍ النخعي ، وَالشَّعْبِيُّ ، وَطَائِفَةٌ .

وَجُودَ الْقُرْآنَ عَلَى ابن مسعود ، وَتَفَقَّهَ عَلَيْهِ ، وَ لَازَمَهُ حَتَّى رَأَسَ فِي الْعِلْمِ وَالْعَمَلِ ، وَ تَصَدَّى بِعَدِ عَلِيٍّ وَابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنهما لِلْإِمَامَةِ وَالْفَتَا .

وَكَانَ مِنْ أَنْبَلِ أَصْحَابِ عَبْدِ اللَّهِ بن مسعود ، وَ قَالَ ابن مسعود : مَا أَقْرَأُ وَ أَعْلَمُ

(١) تهذيب الكمال في ترجمة علقمة بن قيس : ٣٠٤ / ٢٠ .

شيئاً إلا وعلقمة يقرؤه ويعلمه .

وقال علقمة : كنت رجلاً قد أعطاني الله حسن الصوت بالقرآن ؛ وكان ابن مسعود يرسل إليّ ، فأقرأ عليه ، فإذا فرغت من قراءتي قال : زدنا فداك أبي وأمي ، فإني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : حُسْنُ الصَّوْتِ زِينَةُ الْقُرْآنِ .

قال قابوس بن أبي ظبيان : قلتُ لأبي : لأي شيء كنت تدعُ الصحابة ؛ وتأتي علقمة ؟ قال : أدركتُ ناساً من أصحاب النبي ﷺ يسألون علقمة ويستفتونه .

قال ابن حبان : كان راهب أهل الكوفة عبادةً ، وعلمياً ، وفضلاً ، وفقهاً ، وكان من أشبههم بعبد الله بن مسعود هدياً ودلاً . قال : و عن إبراهيم قال : قرأ علقمة القرآن في ليلة ، وطاف بالبيت أسبوعاً ، ثم أتى المقام ، فصلى عنده ، ثم قرأ بالمئين ، ثم طاف أسبوعاً ، ثم أتى المقام ، فصلى عنده ، ثم قرأ بالمئاني ، ثم طاف أسبوعاً ، ثم أتى المقام ، فصلى عنده ، ثم قرأ بقية القرآن .

قال الإمام الذهبي : كان فقيهاً ، إماماً ، بارعاً ، طيب الصوت بالقرآن ، ثبتاً فيما ينقل ، صاحب خير وورع ، كان يُشبهه ابن مسعود في هديه ودله وسمته وفضله . ومات في ولاية عبيد الله بن زياد في خلافة يزيد بن معاوية سنة اثنتين وستين^(١) .

❖ مَسْرُوقُ بْنُ الْأَجْدَعِ

وهو الإمام الفقيه المجتهد العابد أبو عائشة مسروق بن الأجدع بن مالك بن أمية الهمداني الكوفي . أخذ عن عمر ، وعلي ، و ابن مسعود ، وأبي بن كعب ، ومعاذ بن

(١) تذكرة الحفاظ: ١/ ٤٨ ، سير أعلام النبلاء: ٤/ ٥٣-٦١ ، تهذيب الكمال: ٢٠/ ٣٠٠-٣٠٧ ،

تهذيب التهذيب: ٧/ ٢٤٤-٢٤٥ ، ثقات ابن حبان: ٥/ ٢٠٧-٢٠٨ .

جبل. وعنه الشعبي، وأبو الضُّحى، وأبو إسحاق، وخلق كثيرٌ.

قال أبو السفر: ما وَلَدَتْ همدانيةً مثلَ مسروق. وقال الشعبي: ما رأيتُ أطلبَ للعلم منه. وقال: كان مسروقٌ أعلمَ بالفتوى.

وكان من عبَاد أهل الكوفة. قال أبو إسحاق: حَجَّ مسروقٌ، فلم يَنَمْ إِلَّا سَاجِدًا على وجهه. وقال أنس بن سيرين عن امرأة مسروق: كان يُصَلِّي حتى تَوَرَّمَ قَدَمَاهُ.

وهو ثقةٌ جليلٌ، وثَّقه الأئمةُ من أهل هذا الشأن، و مناقبه كثيرة. قال العجلي: تابعيٌّ ثقةٌ، وكان أحدَ أصحابِ عبد الله الذين يُقَرَّبُونَ ويُقْتُونَ. وكان ورعاً، تقياً.

وروي: أنَّ خالد بن أسيد بَعَثَ إلى مسروق بثلاثين ألفاً، فأبى أن يَقْبَلَهَا. وروي عن أبي الضُّحى: أنَّ مسروقاً شفع لرجل شفاعَةً، فأهدى له جاريةً، فغَضِبَ، وقال: لو عَلِمْتُ أَنَّ هذا في نفسك ما تكلَّمتُ فيها، و ما أَتكلَّمُ فيها بقي أبداً. مات بالكوفة سنة اثنتين و ستين، أو ثلاث و ستين^(١).

❖ الأسودُ بنُ يزيد

وهو الإمامُ الفقيهُ الزاهدُ أبو عمرو الأسود بن يزيد بن قيس النخعي الكوفي، وهو معدود في كبار التابعين من الكوفيين، أخذَ عن عبد الله بن مسعود، وبلال، ومعاذ، وحذيفة، وعائشة، وطائفةٍ سِوَاهُمْ. وحَدَّثَ عنه ابنُه عبد الرحمن، وإبراهيم، وأبو إسحاق السبيعي.

وكان على أمرٍ كبيرٍ من الاجتهاد في العبادة والحجِّ؛ حتى روي عن ميمون أبي حمزة: سافرَ الأسود بن يزيد ثمانينَ حَجَّةً وعُمرةً لم يجمع بينهما.

(١) تهذيب التهذيب: ١٠٠/١٠، تذكرة الحفاظ: ٤٩/١، الطبقات لابن سعد: ٧٦/٦.

وقال إبراهيم : كان الأسود يَخْتُمُ الْقُرْآنَ فِي رَمَضَانَ فِي كُلِّ لَيْلَتَيْنِ ، وَكَانَ يَخْتُمُ الْقُرْآنَ فِي غَيْرِ رَمَضَانَ فِي كُلِّ سِتِّ لَيَالٍ .

وقال ابن عون : سُئِلَ الشَّعْبِيُّ عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدٍ ، فَقَالَ : كَانَ صَوَامًا ، قَوَامًا ، حَاجًّا .

وقال الذهبي : وَهُوَ نَظِيرُ مَسْرُوقٍ فِي الْجَلَالَةِ وَالْعِلْمِ وَالثِّقَةِ . وَ عَنْ عُلُقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ : كَانَ الْأَسْوَدُ يَجْتَهِدُ فِي الْعِبَادَةِ ؛ وَيَصُومُ حَتَّى يُخْضِرُ وَيَضْفَرُ ، فَلَمَّا حَضَرَ بَكِيٌّ ، فَقِيلَ لَهُ : مَا هَذَا الْجَزَعُ ؟ قَالَ : مَا لِي لَا أَجْزَعُ ، لَوْ رَأَيْتُ بِالْمَغْفِرَةِ مِنْ اللَّهِ لِأَهْمَنِي الْحَيَاءُ مِمَّا قَدْ صَنَعْتُ .

وَكَانَ مَخْضَرًا أَدْرَكَ النَّبِيَّ - ﷺ - مُسْلِمًا وَلَمْ يَرَهُ . وَمَاتَ سَنَةَ أَرْبَعٍ وَسَبْعِينَ ، وَقِيلَ : سَنَةَ خَمْسٍ وَسَبْعِينَ . وَجَزَمَ بِهِ أَبُو نَعِيمٍ شَيْخُ الْبَخَارِيِّ (١) .

❖ مُرَّةُ الْهَمْدَانِيِّ

وَهُوَ الْإِمَامُ الْفَقِيه أَبُو إِسْمَاعِيلَ مُرَّةُ بْنُ شَرْحِبِيلَ الْهَمْدَانِيُّ الْكُوفِيُّ ، وَيُقَالُ لَهُ مُرَّةُ الطَّيِّبِ ، وَ مُرَّةُ الْحَيْرِ ، لِعِبَادَتِهِ وَخَيْرِهِ وَعِلْمِهِ ، وَهُوَ مُحَضَّرٌ مِيَّ كَبِيرُ الشَّانِ . رَوَى عَنْ أَبِي بَكْرٍ ، وَعُمَرَ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَأَبِي ذَرٍّ ، وَأَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ ، وَجَمَاعَةٍ . وَعَنْهُ أَسْلَمَ الْكُوفِيُّ ، وَعَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ ، وَزَبِيدُ الْيَامِيِّ ، وَحَصِينُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، وَغَيْرُهُمْ .

وَكَانَ لَهُ شَأْنٌ عَجِيبٌ فِي أَمْرِ الْعِبَادَةِ ، قَالَ الْحَارِثُ الْغَنَوِيُّ : إِنَّهُ سَجَدَ لِلَّهِ حَتَّى أَكَلَ التَّرَابُ جَبْهَتَهُ .

(١) تذكرة الحفاظ: ١/ ٥٠-٥١ ، سير أعلام النبلاء: ٤/ ٥٠-٥٣ ، تهذيب التهذيب: ١/ ٢٩٩ ،

وقال عطاء بن السائب : رأيتُ مُصَلِّيَ مُرَّةٍ الهمداني مثلَ مَبْرَكِ البعير . و قال :
كان يُصَلِّي في اليوم والليلة سِتَّ مِئَةٍ ، و قيل : كان يُصَلِّي ألفَ ركعة .

وقال العلاء بن عبد الكريم : كنّا نأتي مُرَّةَ الهمداني ، فيُخْرِجُ إلينا ؛ فنَرى أثرَ
السُّجود في جَبْهَتِهِ وكفيه ورُكْبَتَيْهِ وقدميه . قال : فيجلس معنا هُنَيْئَةً ، ثم يَقُومُ ، فَإِنَّمَا هو
ركوع وسجود .

و هذا هو الوجهُ في عدم نشرِ عِلْمِهِ ، و لقد صَدَقَ الذهبي حيثُ قال : ما كان
هذا الولي يكادُ يَتَفَرَّغُ لنشر العلم ، و لهذا لم تكثر روايته ، و هل يُرَادُ من العلم إلا ثمرته .
و وثَّقه الأئمةُ ، قال يحيى بن معين : ثقةٌ ، وقال العجلي : ثقةٌ تابعيٌّ .

و قال ابن سعد : و تُوفِّيَ زَمَانَ الحَجَّاجِ ، و كذا قال أبو حاتم ، و قال غيره : تُوفِّيَ
سَنَةَ سِتٍّ و سَبْعِينَ ^(١) .

❖ عَبِيدَةُ السَّلْمَانِي

وهو الإمام الفقيه أبو عمرو عَبِيدَةُ بن قيس ، أو عَبِيدَةُ بن عمرو السَّلْمَانِي
الهمداني الكوفي ، تابعيٌّ جليلٌ ، أدرك حياةَ النبي ﷺ وأَسْلَمَ قَبْلَ وَفَاتِهَا بِسِتَيْنِ ، ولم يَرَهُ .
سَمِعَ عمرَ ، و علياً ، وابنَ مسعود ، وابنَ الزبير ، وطائفةً ، و روى عنه الشعبي ،
وإبراهيمُ النخعي ، و أبو حصين ، و محمد بن سيرين ، و سعيد بن أبي هند ، و غيرهم .
وكان عَبِيدَةُ على أمرٍ كبيرٍ من العلم والعبادة ، رُوِيَ عن محمد بن سيرين : سألتُ
عَبِيدَةَ السَّلْمَانِي عن تفسير آيةٍ من كتاب الله ، فقال : عليك باتِّقاء الله ، والسداد ، فقد
ذَهَبَ الَّذِينَ يَعْلَمُونَ فِيْمَ نَزَلَ الْقُرْآن .

(١) سير أعلام النبلاء: ٧٥ / ٤ ، حلية الأولياء: ١٦٢ - ١٦٩ ، تهذيب التهذيب: ٧٠ / ١٠ .

وقال ابن سيرين : كان أصحاب عبد الله بن مسعود خمسة، فمنهم من يُقدَّم عبدة، ومنهم من يُقدَّم علقمة .

قال الخطيب : وكان من أصحاب عبد الله وعلي، وكان أحد أصحاب عبد الله الذين يُقرئون ويُفتون ، وكان شريح إذا أشكل عليه الشيء قال: إن ههنا رجلاً في بني سلمان فيه جراءة، فيُرسلهم إلى عبدة .

وقال ابن سيرين : ما رأيت رجلاً أشدَّ توقُّفاً من عبدة. وقال سفيان: كان عبدة يُوَازِي شريحاً في العلم والقضاء . و مات سنة اثنتين و سبعين، ويُقال: في زمان المختار^(١).

❖ عَامِرُ بْنُ شَرَّاحِيلَ الشَّعْبِيِّ

وهو الإمام الحافظ الفقيه أبو عمرو عامر بن شَرَّاحِيل ، ويُقال : شَرَّاحِيل ، والأوَّل هو المشهور، الشعبي الهمداني الكوفي . وُلِدَ في أثناء خلافة عمر رضي الله عنه . وكان من كبار التابعين ، سمع الشعبي من ثمانية وأربعين من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم.

روى عن علي، ويُقال مرسلٌ ، وعن عمران بن حصين، وجريير بن عبد الله، وأبي هريرة، وابن عباس، وعائشة، وابن عمر، وعدي بن حاتم، والمغيرة بن شعبة، وخلق كثير. وحدث عنه إسماعيل بن أبي خالد، وأشعث بن سوار، وداود بن أبي هند، وزكريا ابن أبي زائدة، والأعمش، وأبو حنيفة، وهو أكبر شيخ للإمام أبي حنيفة وخلق.

وقال الحاكم في علوم الحديث : ما سَمِعَ من عائشة ، ولا ابن مسعود، ولا من

(١) تاريخ بغداد للخطيب: ١١/ ١١٧-١١٩، الطبقات لابن سعد: ٦/ ٩٣-٩٥، تهذيب

أَسَامَةُ، وَلَا مِنْ عَلِيٍّ، وَلَا مِنْ مُعَاذٍ، وَلَا مِنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ .

وَقَالَ مَكْحُولٌ: مَا رَأَيْتُ أَعْلَمَ مِنَ الشَّعْبِيِّ . وَعَنْ أَبِي حَصِينٍ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا قَطُّ أَفْقَهَ مِنَ الشَّعْبِيِّ .

وَعَنْ أَبِي مَجْلَزٍ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَفْقَهَ مِنَ الشَّعْبِيِّ ، لَا سَعِيدَ بْنِ الْمُسَيْبِ ، وَلَا طَاوُوسَ ، وَلَا عَطَاءَ ، وَلَا الْحَسَنَ ، وَلَا ابْنَ سِيرِينَ .

وَقَالَ عَاصِمُ الْأَحْوَلِ: مَا رَأَيْتُ أَحَدًا أَعْلَمَ بِحَدِيثِ الْكُوفَةِ وَالْبَصْرَةِ وَالْحِجَازِ مِنَ الشَّعْبِيِّ . وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ: الزَّمِ الشَّعْبِيَّ، فَلَقَدْ رَأَيْتُهُ يُسْتَفْتَى وَالصَّحَابَةُ مُتَوَافِرُونَ .

وَعَنْ ابْنِ الْمَدِينِيِّ: قِيلَ لِلشَّعْبِيِّ: مِنْ أَيْنَ لَكَ هَذَا الْعِلْمُ كُلُّهُ؟ قَالَ: بِنَهْيِ الْإِعْتِمَادِ، وَالسَّيْرِ فِي الْبِلَادِ، وَصَبْرِ كَصَبْرِ الْجَمَادِ، وَبُكُورِ كَبُكُورِ الْغُرَابِ .

وَقَالَ ابْنُ عَيْنَةَ: الْعُلَمَاءُ ثَلَاثَةٌ: ابْنُ عَبَّاسٍ فِي زَمَانِهِ، وَالشَّعْبِيُّ فِي زَمَانِهِ؛ وَالثُّورِيُّ فِي زَمَانِهِ .

وَعَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عَمِيرٍ: مَرَّ ابْنُ عُمَرَ بِالشَّعْبِيِّ وَهُوَ يُحَدِّثُ بِالْمَغَازِي، قَالَ: شَهِدْتُ الْقَوْمَ، وَهَذَا أَحْفَظُهَا وَأَعْلَمُ بِهَا مِنِّي .

وَمِنْ أَقْوَالِهِ اللَّطِيفَةِ مَا حَكَى عِيسَى الْحَنَاطُ عَنْهُ، قَالَ: إِنَّمَا كَانَ يُطَلَّبُ هَذَا الْعِلْمُ مَنْ جَمَعَ النَّسْكَ وَالْعَقْلَ، فَإِنْ كَانَ عَاقِلًا بَلَا نُسْكَ، قِيلَ: هَذَا لَا يَنَالُهُ، وَإِنْ كَانَ نَاسِكًا وَلَمْ يَكُنْ عَاقِلًا، قِيلَ: هَذَا أَمْرٌ لَا يَنَالُهُ إِلَّا الْعُقَلَاءُ، ثُمَّ قَالَ: لَقَدْ رَأَيْتُ الْيَوْمَ يُطَلَّبُهُ مَنْ لَا عَقْلَ لَهُ وَلَا نُسْكَ .

وَكَانَ الشَّعْبِيُّ مُحْتَاطًا فِي التَّفْسِيرِ، قَالَ زَكْرِيَاءُ بْنُ أَبِي زَائِدَةَ: كَانَ الشَّعْبِيُّ يُمَرُّ بِأَبِي صَالِحٍ، وَيَأْخُذُ بِأُذُنِهِ، وَيَقُولُ: تُفَسِّرُ الْقُرْآنَ وَأَنْتَ لَا تَقْرَأُ الْقُرْآنَ .

وَرَوَى ابْنُ جَرِيرٍ عَنْ صَالِحِ بْنِ مُسْلِمٍ قَالَ: مَرَّ الشَّعْبِيُّ عَلَى السُّدِّيِّ وَهُوَ يُفَسِّرُ

القرآن ، فقال : لَأَنْ يُضْرَبَ عَلَى إِسْتِكَ بِالطَّبْلِ خَيْرٌ لَكَ مِنْ مَجْلَسِكَ هَذَا .

قال الواقدي : مات سنة خمس و مائة ، و قال طائفة من المؤرخين : مات سنة أربع ومائة^(١) .

❖ الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ

وهو الإمام المحدث الجليل الفقيه النبيل أبو سعيد الحسن بن أبي الحسن يسار البصري ، وُلِدَ لِسِتَيْنَ بَقِيَّتًا مِنْ خِلاَفَةِ عُمَرَ ، وَ أُمُّهُ خَيْرٌ مَوْلَاةٌ أُمُّ سَلْمَةَ ❖ .

رَأَى عَلِيًّا ، وَ طَلْحَةَ ، وَ عَائِشَةَ ❖ ، وَ رَوَى عَنْ عُمَرَ ، وَ سَعْدِ بْنِ عِبَادَةَ ، وَ أَبِي بَنْ كَعْبٍ ، وَ لَمْ يُذَكِّرْهُمْ ، وَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَ عَثْمَانَ ، وَ عَلِيٍّ ، وَ ابْنَ عَمْرٍ ، وَ ابْنَ عَبَّاسٍ ، وَ عَثْمَانَ ابْنَ أَبِي الْعَاصِ ، وَ مَعْقِلَ بْنَ يَسَارٍ ، وَ خَلِقَ مِنَ الصَّحَابَةِ وَ التَّابِعِينَ . وَ حَدَّثَ عَنْهُ حَمِيدُ الطَّوِيلِ ، وَ أَيُّوبُ ، وَ قَتَادَةُ ، وَ بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَزْنِيُّ ، وَ جَرِيرُ بْنُ حَازِمٍ ، وَ خَالِدُ الْحَذَاءِ ، وَ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ ، وَ عَثْمَانُ الْبَتِّيُّ ، وَ يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ ، وَ مَنْصُورُ بْنُ زَاذَانَ ، وَ آخَرُونَ .

قال ابن سعد: كان الحسن جامعاً ، عالماً رفيعاً ، فقيهاً ، ثقةً ، مأموناً ، عابداً ، ناسكاً ، كثير العلم ، فصيحاً ، جميلاً ، وسيماً .

قال: وكان ما أسند من حديثه وروى عن سَمِعَ منه فهو حجةٌ ، و ما أرسل فليس بحجةٌ .

وكان له شأنٌ عجيبٌ في العلم والزهد ، قال أنس بن مالك : سَلُّوا الْحَسَنَ ، فَإِنَّهُ حَفِظَ وَ نَسِينَا . وَ قَالَ قَتَادَةُ : مَا جَالَسْتُ فَقِيهاً إِلَّا رَأَيْتُ فَضَلَ الْحَسَنِ عَلَيْهِ .

(١) تذكرة الحفاظ: ١/ ٧٩-٨٨ ، سير أعلام النبلاء: ٤/ ٢٩٥-٣١٨ ، تهذيب التهذيب :

وقال أيوب: ما رأْتُ عَيْنَايَ رَجُلًا قَطُّ كَانَ أَفْقَهُ مِنَ الْحَسَنِ. وقال بكر المزني: مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى أَعْلَمِ عَالَمٍ أَدْرَكَنَاهُ فِي زَمَانِهِ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى الْحَسَنِ، فَمَا أَدْرَكَنَا الَّذِي هُوَ أَعْلَمُ مِنْهُ.

وقال أبو هلال: كُنْتُ عِنْدَ قَتَادَةَ، فَجَاءَ خَبْرٌ بِمَوْتِ الْحَسَنِ، فَقُلْتُ: لَقَدْ كَانَ عَمَسَ فِي الْعِلْمِ غَمْسَةٌ، فَقَالَ قَتَادَةُ: بَلْ نَبَتْ فِيهِ، وَتَحَقَّبَهُ وَتَشَرَّبَهُ.

وقال أبو جعفر الباقر: ذَاكَ الَّذِي يُشَبِّهُ كَلَامَهُ كَلَامَ الْأَنْبِيَاءِ. قَالَ حَزْمُ الْقُطَيْعِيِّ: رَأَيْتُ الْحَسَنَ قَدِمَ مَكَّةَ، فَقَامَ خَلْفَ الْمَقَامِ، فَصَلَّى، فَجَاءَ عَطَاءٌ، وَطَاوُوسٌ، وَمُجَاهِدٌ، وَعَمْرُو بْنُ شَعِيبٍ، فَجَلَسُوا إِلَيْهِ.

وقال أبو بردة: مَا أَشْبَهَ الْحَسَنَ إِلَّا بَنِيَّ. وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُوسَى الْيَشْكُرِيُّ: مَا رَأَيْتُ أَطْوَلَ حُزْنًا مِنَ الْحَسَنِ، مَا رَأَيْتُهُ إِلَّا حَسِبْتُهُ حَدِيثَ عَهْدٍ بِمُصِيبَةٍ.

وكَلَامُهُ يَدُلُّ عَلَى فِقَاحَتِهِ وَبَصِيرَتِهِ وَعَلَى زُهْدِهِ وَتَقْوَاهُ، قَالَ عِمْرَانُ الْقَصِيرُ: سَأَلْتُ الْحَسَنَ عَنْ شَيْءٍ، فَقُلْتُ: إِنَّ الْفُقَهَاءَ يَقُولُونَ كَذَا وَكَذَا، فَقَالَ: وَهَلْ رَأَيْتَ فَقِيهًا بِعَيْنِكَ، وَإِنَّمَا الْفَقِيهَ الزَّاهِدُ فِي الدُّنْيَا؛ الْبَصِيرُ بِدِينِهِ؛ الْمَدَاوِمُ عَلَى عِبَادَةِ رَبِّهِ.

وَحَكَى أَبُو نَعِيمٍ عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ قَالَ: إِنْ الْمُؤْمِنُ يُصْبِحُ حَزِينًا، وَيُمْسِي حَزِينًا، وَيَنْقَلِبُ بِالْقَيْنِ فِي الْحُزْنِ، وَيَكْفِيهِ مَا يَكْفِي الْعَنِيزَةَ: الْكَفُّ مِنَ التَّمْرِ، وَالشَّرْبَةُ مِنَ الْمَاءِ.

وَذَكَرَ أَبُو مَرْوَانَ عَنِ الْحَسَنِ قَالَ: يَحِقُّ لِمَنْ يَعْلَمُ أَنَّ الْمَوْتَ مَوْرِدُهُ؛ وَأَنَّ السَّاعَةَ مَوْعِدُهُ؛ وَالْقِيَامَ بَيْنَ يَدَيِ اللَّهِ مَشْهَدُهُ، أَنْ يَطْوَلَ حُزْنُهُ.

وَتُوَفِّيَ رَحِمَهُ اللَّهُ سَنَةً عَشَرَ وَمِائَةً مِنَ الْهَجْرَةِ، وَهُوَ ابْنُ ثَمَانَ وَثَمَانِينَ سَنَةً^(١).

(١) حلية الأولياء: ١٣٢/٢، سير أعلام النبلاء: ٥٦٣/٤، تذكرة الحفاظ: ١/٧١، تهذيب التهذيب:

❖ قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ

هو الإمامُ المفسِّرُ الجليلُ أبو الخطَّابِ قَتَادَةُ بْنُ دِعَامَةَ السَّدُوسِي الأَكْمَةُ ، وكان عربيَّ الأصل ؛ وسَكَنَ البَصْرَةَ . يَرْوِي عن أنس ، وأبي الطفيل ، وابن سيرين ، و عكرمة ، وعطاء بن أبي رباح ، وسعيد بن المسيب ، وابن أبي مليكة ، والحسن البصري ، وغيرهم . وروى عنه أئمةُ الإسلام كأيوب السخيتاني ، وابن أبي عَرُوبَةَ ، وَمَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ ، والأوزاعي ، و مسعر بن كدام ، وشعبة بن الحجاج ، وحماد بن سلمة ، وآخرين .

وكان من أوعية العلم ، و قد مَنَحَهُ اللهُ تعالى من قُوَّةِ الحافظة ما يُدْهِشُ الأَذْهَانَ وَيُضْرِبُ به المَثَلُ ، كما رُوي عن عمرو بن عبدالله ، قال : قَدِمَ قَتَادَةُ عَلَى سعيد بن المسيب ، فَجَعَلَ يَسْأَلُهُ أَيَّاماً و أكثر ، فقال له سعيد : أَكُلُّ ما سَأَلْتَنِي تحفظُهُ ؟ قال : نعم ، سألتُكَ عن كذا ، فقلتَ فيه كذا ؛ وسألتُكَ عن كذا ، فقلتَ فيه كذا ؛ حَتَّى رَدَّ عَلَيْهِ حديثاً كثيراً ، فقال سعيد : ما كُنْتُ أَظُنُّ أَنَّ اللهَ خَلَقَ مِثْلَكَ . و قال قَتَادَةُ نَفْسُهُ : ما سمعتُ أَذْنائِي شيئاً قطُّ إِلَّا وَعَاهَ قلبي .

وكان أَشَدَّ تَوَقُّياً من القول بالرأي ، قال هَمَّامُ : سمعتُ قَتَادَةَ يَقُولُ : ما أَفتيتُ بشيءٍ من رأيي مُنْذُ عشرين سنةً . و عن أبي عوانة : مُنْذُ ثلاثين سنةً ، و عن أبي هلال : مُنْذُ أربعين سنةً .

وكان له في عُلُومِ التفسير تَفُوقٌ و إِتْقَانٌ ؛ حَتَّى طَارَ صِيتُهُ في الآفاق ، و قد قال هو : ما في القرآن آيَةٌ إِلَّا و قد سمعتُ فيها شيئاً . و قال أبو حاتم : سمعتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ و ذَكَرَ قَتَادَةَ ، فَأُطْنَبَ في ذكره ، فَجَعَلَ يَنْشُرُ من علمه ، وفقهه ، ومعرفته بالاختلاف والتفسير ، و جَعَلَ يَقُولُ : عالمٌ بتفسير القرآن ، و اختلاف العلماء ، و وَصَفَهُ بالفقه والحفظ ، فقال : قَلَّ ما تَجِدُ مَنْ يَتَقَدَّمُهُ ، و أَمَّا المَثَلُ فَلَعَلَّ .

قال الذهبي : هو حُجَّةٌ بالإجماع إذا بَيَّنَّ السَّمَاعُ ، فإنه مُدَلِّسٌ معروفٌ بذلك ، قال : وكان يَرَى الْقَدْرَ ، نَسَأُ اللَّهَ الْعَفْوَ ، و مع هذا فما تَوَقَّفَ أَحَدٌ فِي صِدْقِهِ ، و عدالته ، و حفظه ، و لعلَّ اللَّهَ تَعَالَى يَعْذُرُ أَمْثَالَهُ مَن تَلَبَّسَ بِبِدْعَةٍ يُرِيدُ بِهَا تَعْظِيمَ الْبَارِي و تنزيهه . ثم قال : إِنَّ الْكَبِيرَ مِنْ أُمَّةِ الْعِلْمِ إِذَا كَثُرَ صَوَابُهُ ؛ و علم تحريره للحق ؛ و اتَّسَعَ عِلْمُهُ ؛ و ظَهَرَ ذِكَاؤُهُ ؛ و عُرِفَ صِلَاخُهُ ، و ورعه ، و أتباعه ، يُغْفَرُ رُؤْيَا اللَّهِ ، و لَا تُضَلُّهُ ، و نَظَرُحُهُ و نُسْبِي حَاسِنُهُ ، نعم ! لَا تَقْتَدِي بِهِ فِي بَدْعَتِهِ وَخَطِيئَتِهِ ، و نرجو له التوبة من ذلك . قلتُ : وهي قاعدة حسنة يجب أن تُحْفَظَ .

وكان مولده سنة ستين ، و اخْتُلِفَ فِي سَنَةِ وَفَاتِهِ ، فقيل : سنة سبع عشرة و مائة ، و قيل : سنة ثمان عشرة و مائة^(١) .

❖ محمد بن سيرين

وهو الإمام الرباني شيخ الإسلام الزاهد الفقيه أبو بكر محمد بن سيرين البصري مولى أنس بن مالك . سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ ، و عمران بن حصين ، و ابن عباس ، و ابن عمر ، و طائفةً . و حَدَّثَ عَنْهُ أَيُّوبُ ، و جرير بن حازم ، و ابن عون ، و مهدي بن ميمون ، و يونس ، و غيرهم .

قال الإمام الذهبي : وكان فقيهاً ، إماماً ، غزير العلم ، ثقةً ، ثَبَتاً ، عَلَامَةً فِي الْفَقْهِ ، و رَأْساً فِي الْوَرَعِ .

و قال ابن جرير الطبري : كان فقيهاً ، عالماً ، ورعاً ، أَدِيباً ، كَثِيرَ الْحَدِيثِ ، صَدُوقاً ، شَهِدَ لَهُ أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْفَضْلُ بِذَلِكَ ، و هو حُجَّةٌ .

(١) سير أعلام النبلاء : ٥ / ٢٧٠ - ٢٨٣ ، تهذيب التهذيب : ٨ / ٣١٥ - ٣١٩ ، تهذيب الكمال :

وقال ابن عون : لم تَرَ عَيْنَايَ مثْلَ ابن سيرين . و قال أبو قلابة : رأيتُ ابن سيرين ، فما رآه أحدٌ إلا ذَكَرَ اللهَ تعالى .

وكان صاحبَ ورعٍ و اتقَاءٍ ، قال الأشعث : كان محمد بن سيرين إذا سُئِلَ عن شيءٍ من الفقه ، الحلال والحرام ، تَغَيَّرَ لَوْنُهُ وَتَبَدَّلَ ، كأنه ليس بالذي كان .

وقال بكر بن عبد الله المزني : مَنْ سَرَّهَ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى أَوْرَعِ أَهْلِ زَمَانِهِ ، فَلْيَنْظُرْ إِلَى محمد بن سيرين ، فو الله ! ما أدركنا من هو أَوْرَعُ منه .

و قال مورك العجلي : ما رأيتُ رجلاً أَفْقَهَ في ورعه ، ولا أَوْرَعًا في فقهه من محمد ابن سيرين .

وعن هشام قال : أوصى أنس بن مالك ﷺ أَنْ يَغْسَلَهُ مُحَمَّدُ بْنُ سِيرِينَ ، فَقِيلَ لَهُ فِي ذَلِكَ وَهُوَ مَحْبُوسٌ ، فَقَالَ : أَنَا مَحْبُوسٌ ، فَقِيلَ : اسْتَأْذِنَا الْأَمِيرَ فَأَذِنَ لَكَ ، فَقَالَ : إِنَّ الْأَمِيرَ لَمْ يَحْبَسْنِي ، وَإِنَّمَا حَبَسَنِي الَّذِي لَهُ الْحَقُّ ، فَأَذِنَ لَهُ صَاحِبُ حَقٍّ ، فَخَرَجَ فغَسَلَهُ .

وعن ابن شوذب : كان محمد بن سيرين يَصُومُ يَوْمًا ، وَيُفْطِرُ يَوْمًا ، وكان الذي يُفْطِرُ فِيهِ يَتَغَدَّى ، فَلَا يَتَعَشَّى ، ثُمَّ يَتَسَحَّرُ وَيُصْبِحُ صَائِمًا .

و مع هذا الورع والزهد لم يكن جافي الطبيعة ؛ بل كَانَ كَثِيرَ المَزَاحِ والضَّحْكِ ، كما قال يُونُسُ بْنُ عَطِيَّةٍ : رأيتُ ابنَ سيرينَ قَصِيرًا عَظِيمَ البَطْنِ ، لَهُ وَفْرَةٌ يَفْرُقُ شَعْرَهُ ، كَثِيرَ المَزَاحِ والضَّحْكِ ، يَخْضِبُ بِالْحِنَاءِ . وقالت أم عباد : كُنَّا نَسْمَعُ بَكَاءَهُ فِي اللَّيْلِ ، وَضَحْكُهُ فِي النَّهَارِ . وَتُوُفِّيَ فِي شَوَالِ سَنَةِ عَشْرٍ وَمِائَةٍ (١) .

(١) حلية الأولياء : ٢/ ٢٦٣-٢٨٢ ، تذكرة الحفاظ : ١/ ٧٧-٧٨ ، سير أعلام النبلاء : ٤/ ٦٠٤ -

الفصل الثالث

المُفسِّرون المُختلفُ فيهِمُ والضُّعفاءُ

ثمَّ لا بُدَّ في هذا الصَّدَدِ مِنَ التَّلْوِيحِ بِالْمُفَسِّرِينَ الْمُخْتَلَفِ فِيهِمُ وَالضُّعَفَاءُ ؛ لِيَكُونَ الطَّالِبُ عَلَى بَصِيرَةٍ . وَ لَا يَخْفَى أَنَّ عَدَدَ الَّذِينَ أَشْرَنَّا إِلَيْهِمْ كَثِيرٌ لَا يُحْصَى ، إِلَّا أَنَّ مَا لَا يُدْرَكَ كُلُّهُ لَا يُتْرَكُ بَعْضُهُ ، فَاعْلَيْنَا أَنَّ نَذَكَرَ طَائِفَةً مِنْ هَذَا ، وَ طَائِفَةً مِنْ هَذَا .

❖ ابْنُ جُرَيْجٍ

هُوَ أَبُو الْوَلِيدِ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْمَكِّي ، كَانَ مِنْ أَوْعِيَةِ الْعِلْمِ ، مُفَسِّرًا ، مُحَدِّثًا . وَ اخْتَلَفَ فِي تَوْثِيقِهِ ، وَ الْأَكْثَرُونَ عَلَى أَنَّهُ ثَقَّةٌ ؛ بَلْ قَالَ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ : جُمِعَ عَلَى ثِقَتِهِ ، وَ ضَعُفَهُ أَبُو زُرْعَةَ ، وَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، وَ كَانَ مُدَلِّسًا قَبِيحَ التَّدْلِيلِ . قَالَ الدَّارِقُطَنِيُّ : تَجَنَّبَ تَدْلِيلَ ابْنِ جُرَيْجٍ ، فَإِنَّهُ قَبِيحُ التَّدْلِيلِ ، لَا يُدَلِّسُ إِلَّا فِيمَا سَمِعَهُ مِنْ مَجْرُوحٍ . وَ قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ : كَانَ ابْنُ جُرَيْجٍ صَدُوقًا ، فَإِذَا قَالَ حَدَّثَنِي فَهُوَ سَمَاعٌ ، وَإِذَا قَالَ أَنَبَانًا أَوْ أَخْبَرَنِي فَهُوَ قِرَاءَةٌ ، وَ إِذَا قَالَ : قَالَ فَهُوَ شِبْهُ الرِّيحِ ^(١) .

❖ الضَّحَّاكُ بْنُ مُزَاحِمٍ

وَ هُوَ أَبُو الْقَاسِمِ الضَّحَّاكُ بْنُ مُزَاحِمٍ الْهَلَالِيُّ الْخُرَاسَانِيُّ ، يَرَوِي عَنْ عَدِيدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَلَمْ يَثْبُتْ لَهُ سَمَاعٌ مِنْ أَحَدٍ مِنَ الصَّحَابَةِ ، وَ مَا رَوَاهُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَ غَيْرِهِمْ ، فَفِي ذَلِكَ كُلِّهِ نَظَرٌ ، وَ إِنَّمَا لَقِيَ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ بِالرِّيِّ ، وَ أَخَذَ عَنْهُ

(١) سِيرُ أَعْلَامِ النَّبَلَاءِ : ٣٢٥ - ٣٣٦ ، تَهْذِيبُ التَهْذِيبِ : ٦ / ٣٥٧ ، مِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ : ٤ / ٤٠٤ .

التفسير ، و اشتهر بالتفسير . وثَّقَهُ أَكْثَرُ الْأُئِمَّةِ ، وَضَعَفَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، وَقَالَ : كَانَ شُعْبَةُ لَا يُحَدِّثُ عَنِ الضَّحَّاكِ ^(١) .

❖ عَطِيَّةُ الْعَوْفِي

هُوَ عَطِيَّةُ بْنُ سَعْدِ بْنِ جُنَادَةَ الْعَوْفِيُّ الْكُوفِيُّ ، وَهُوَ تَابِعِيٌّ شَهِيرٌ ، رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَبِي سَعِيدٍ ، وَابْنِ عَمْرٍ ، وَغَيْرِهِمْ . ضَعَّفَهُ الْجُمْهُورُ مِنَ الْأُئِمَّةِ الْمُحَدِّثِينَ ، وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ : صَالِحٌ . وَقَالَ ابْنُ سَعْدٍ : ثَقَّةٌ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ، وَلَهُ أَحَادِيثٌ صَالِحَةٌ . وَقَالَ أَحْمَدُ بِلَغْنِي أَنْ عَطِيَّةً كَانَ يَأْتِي الْكَلْبِيَّ ، فَيَأْخُذُ التَّفْسِيرَ عَنْهُ . وَكَانَ يَكْنَى بِأَبِي سَعِيدٍ ، فَيَقُولُ : قَالَ أَبُو سَعِيدٍ ، يَعْنِي يُؤْهِمُ أَنَّهُ أَبُو سَعِيدٍ الْخَدْرِيُّ ، وَقَالَ الْحَافِظُ ابْنُ حَجَرٍ : صَدُوقٌ يُحْطَى كَثِيرًا ، وَكَانَ شَيْعِيًّا مُنْذَلَسًا مِنَ الثَّالِثَةِ ^(٢) .

❖ الرَّبِيعُ بْنُ أَنَسٍ

هُوَ الرَّبِيعُ بْنُ أَنَسٍ الْبَكْرِيُّ الْحَنْفِيُّ ، يَرَوِي عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، وَأُمِّ سَلَمَةَ زَوْجِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يَدْرِكْهَا ، وَأَبِي الْعَالِيَةِ ، وَالْحَسَنَ الْبَصْرِيَّ ، وَغَيْرِهِمْ . اخْتَلَفَتْ فِيهِ أَقْوَالُ الْأُئِمَّةِ ، فَقَالَ الْعَجَلِيُّ : بَصْرِيٌّ صَدُوقٌ . وَقَالَ أَبُو حَاتِمٍ : صَدُوقٌ ، وَهُوَ أَحَبُّ إِلَيَّ فِي أَبِي الْعَالِيَةِ مِنْ أَبِي خُلْدَةَ . وَقَالَ النَّسَائِيُّ : لَيْسَ بِهِ بَأْسٌ . وَقَالَ ابْنُ مَعِينٍ : كَانَ يَتَشَبَّهُ فَيُفَرِّطُ . وَقَالَ ابْنُ حَبَّانٍ فِي الثَّقَاتِ : النَّاسُ يَتَّقُونَ مِنْ حَدِيثِهِ مَا كَانَ مِنْ رِوَايَةِ أَبِي جَعْفَرٍ عَنْهُ ؛ لِأَنَّهُ فِي أَحَادِيثِهِ عَنْهُ اضْطِرَابٌ كَثِيرٌ ^(٣) .

(١) تهذيب التهذيب: ٤/ ٢٩٧-٢٩٨، ميزان الاعتدال: ٣/ ٤٤٦ .

(٢) ميزان الاعتدال: ٥/ ١٠٠-١٠١، تهذيب التهذيب: ٧/ ٢٠١، التقريب: ١/ ٣٩٣ .

(٣) تهذيب الكمال: ٩/ ٦١-٦٢، تهذيب النجاشي: ٣/ ٢٠٧، التقريب: ١/ ٢٠٥ .

❖ السُّدِّي الْكَبِيرُ

وهو إسماعيل بن عبد الرحمن بن أبي كريمة السُّدِّي ، رَوَى عَنْ أَنَس ، وابن عباس ، وعنه شعبة، والثوري، والحسن بن صالح، وغيرهم. واختُلِفَ في توثيقه وتضعيفه، وثَّقَهُ أَحَدٌ، وَيَحْيَى الْقَطَّانُ ، وَضَعَّفَهُ ابْنُ مَعِينٍ، وإبراهيم النخعي، وأبو زُرْعَةَ. وقيل لإبراهيم : إِنَّ السُّدِّيَّ قَدْ أُعْطِيَ حَظًّا مِنْ عِلْمِ الْقُرْآنِ ، فقال : قَدْ أُعْطِيَ حَظًّا مِنْ جَهْلِ الْقُرْآنِ ، وقال الجوزجاني : كَذَّابٌ شَتَّامٌ ^(١) .

❖ السُّدِّي الصَّغِيرُ

وهو محمد بنُ مروان السُّدِّي الكوفي، وهو السُّدِّي الصَّغِيرُ، وهو ضعيفٌ عند الأئمة ، فَتَرَكُوهُ ، وَاتَّهَمَهُ بَعْضُهُمْ بِالْكَذْبِ . وَقال ابن عدي: ليس بثقة ، وقال : وعامةُ ما يرويه غيرُ محفوظٍ ، وَالضُّعْفُ عَلَى رِوَايَاتِهِ يَبِينُ ^(٢) .

❖ مُقَاتِلُ بْنُ سُلَيْمَانَ

هو أبو الحسن مُقَاتِلُ بْنُ سُلَيْمَانَ بن بشير الأزدي الخُرَّاساني صاحبُ التفسير ، أثنى على تفسيره بعضُ الأئمة ، فقال الشافعي : النَّاسُ عِيَالٌ عَلَى مُقَاتِلٍ فِي التَّفْسِيرِ ، وقال عباد بن كثير: ما بقي أحدٌ أعلمُ بكتاب الله منه . وقال ابن المبارك: ما أَحْسَنَ تفسيره لو كان ثقةً . وَالْجُمْهُورُ مِنَ الْأَئِمَّةِ ضَعَّفُوهُ . قال البخاري: مُنْكَرُ الْحَدِيثِ . وَقال ابن معين: ليس بثقة . وَقال عمرو بن علي : كَذَّابٌ . قال ابن حجر: كَذَّبُوهُ ، وَهَجَرُوهُ ، وَرُمِيَ بِالتَّجْسِيمِ ^(٣) .

(١) تهذيب التهذيب: ١/ ٢٧٤-٢٧٥، ميزان الاعتدال: ١/ ٣٩٥-٣٩٦.

(٢) الكامل لابن عدي: ٦/ ٢٦٣، ميزان الاعتدال: ٦/ ٣٢٨، تهذيب التهذيب: ٩/ ٣٨٧.

(٣) تهذيب التهذيب: ١٠/ ٢٤٩-٢٥٣، تقريب: ١/ ٥٤٥، ميزان الاعتدال: ٦/ ٥٠٦.

❖ الكلبي

و هو أبو النضر محمد بن السائب بن بشر الكلبي الكوفي المفسر ، كان مُتَمَهِّمًا بالكذب والتشيع ، قال سُلَيْمَان و ليث بن أبي سليم: كان بالكوفة كَذَّابَان: أحدهما الكلبي . قال ابن مَعِين : ليس بشيء . وقال البخاري: تَرَكَه يَحْيَى ، وابنُ مهدي . و قال أبو حاتم: مُجْمَعُونَ على ترك حديثه ، هو ذَاهِبُ الحديث ، لَا يُشْتَغَلُ بِهِ . و قال ابن عدي: له أَحَادِيثُ صَالِحَةٌ ، وَخَاصَّةٌ عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، و هو معروف بالتفسير ، و ليس لأحد أطول من تفسيره ، و حَدَّثَ عَنْهُ ثِقَاتٌ مِنَ النَّاسِ ، و رضوه في التفسير ، و أما الحديث ففيه مناكير . و قال الجوزجاني : كَذَّابٌ سَاقِطٌ . و قال الأصمعي عن قُرَّة بن خالد: كانوا يَرَوْنَ أَنَّ الْكَلْبِيَّ يَزُرُّهُ يَعْنِي يَكْذِبُ^(١) .

❖ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ

و هو عبد الرحمن بن زيد بن أسلم العدوي المدني ، ضَعَفَهُ جَهْوَرُ الْمُحَدِّثِينَ ؛ حَتَّى قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: أَجْمَعُوا عَلَى ضَعْفِهِ . و قال ابن عبد الحكم : سَمِعْتُ الشَّافِعِيَّ يَقُولُ: ذَكَرَ رَجُلٌ لِمَالِكٍ حَدِيثًا مُنْقَطِعًا ، فَقَالَ: اذْهَبْ إِلَى عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ زَيْدٍ يُحَدِّثُكَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ نُوْحٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ . و قال ابن سعد : كَانَ كَثِيرَ الْحَدِيثِ ، ضَعِيفًا جَدًّا . و قال ابن خزيمة: لَيْسَ هُوَ بِمَنْ يَحْتَجُّ أَهْلُ الْعِلْمِ بِحَدِيثِهِ لِسُوءِ حِفْظِهِ ، هُوَ رَجُلٌ صَنَاعَتُهُ الْعِبَادَةُ وَالتَّقَشُّفُ ، و ليس من أحلاس الحديث^(٢) .



(١) تقريب: ١/ ٤٧٩ ، تهذيب التهذيب: ٩/ ١٥٧-١٥٨ .

(٢) تهذيب التهذيب: ٦/ ١٦١ ، ميزان الاعتدال: ٤/ ٢٨٢-٢٨٣ .

إِلْفَضْلُ الرَّابِعِ

تَعْرِيفٌ وَجِيزٌ بِأَهَمِّ وَأَشْهَرِ التَّفَاسِيرِ

حيثُ إنّه ينبغي لمن يتصدّى لتحصيل التفسير وعلّومه أن تكونَ عنده معرفةٌ بأهمِّ وأشهرِ التفاسير المدوّنة المتداولة لدى العلماء الأعلام ، نرى من الملائم هنا أن نعرّضها بتعريفٍ وجيزٍ ، بيدَ أنه لا يخفى أنّه لا يمكن أن يُستقصى جميعُ الكتبِ المؤلّفة في الباب ، ولذا فإنّنا نقتصرُ على بعضِ الكتبِ التفسيرية التي لاقتِ التقديرَ والشهرة عند أرباب العلم والفضل ؛ فإنّه ما لا يُدرَكُ كلّهُ لا يُتركُ بعضه .

♦ جَامِعُ الْبَيَانِ فِي تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ

هو تفسيرٌ ألفه الإمامُ المحدثُ الحُجّةُ أبو جعفر محمد بن جرير الطبري . وُلِدَ رحمه الله بطبرستان سنة ٢٢٤هـ ، و رَحَلَ في طلب العلم وهو ابنُ اثنتي عشرة سنةً ، وطوّف في الأقاليم ، و صارَ إماماً في التفسير والتاريخ ، و جَمَعَ من العلوم ما لم يُشاركه فيها أحدٌ من أهل عصره .

فكان عالماً بالقرآن ، بصيراً بالحديث ، فقيهاً في الأحكام ، عارفاً بأقوال السلف من الصّحابة والتابعين ، ناقداً في الرجال ، خبيراً بعلل الحديث .

قال ابن خزيمة : ما أعلم على أديم الأرض أعلمَ من ابن جرير ، و مات ببغداد سنةَ عشر وثلاث مائة^(١) .

(١) طبقات المفسرين للسيوطي: ٩٦-٩٧، طبقات المفسرين للأندروني: ٤٨-٥٠.

وتفسيره هذا يُعْتَبَرُ من أهم وأقدم التفاسير ، فله أولية من ناحية تقدّم الزمان ، وأولية من ناحية الصناعة . ويُعَدُّ عند المفسرين مرجعاً أولياً نظراً إلى ما فيه التزام إيراد الأحاديث والآثار ؛ واستنباط الأحكام والمسائل ؛ وتوجيه الأقوال والروايات ؛ وإيراد القراءات ؛ والتمييز بين الصحيح والسقيم ؛ والاجتناب عن مطاوعة البدع واتباع الأهواء .

قال ابن تيمية : و أما التفاسير التي في أيدي الناس فأصحّها تفسيرُ ابن جرير الطبري ، فإنّه يذكر مقالات السلف بالأسانيد الثابتة ؛ وليس فيه بدعة ؛ ولا ينقل عن المتهمين كمقاتل بن بكير والكلبي^(١) .

و تفسيره هذا يقعُ في ثلاثين جزءً من الحجم الكبير ، وقد كان أوسعَ عمّا هو عليه الآن ، وقد سلّك المؤلفُ في هذا التفسير مسلكاً وهو :

١ - أنّه إذا أراد أن يُفسّر الآية يقول : القولُ في تأويل قوله تعالى كذا وكذا ، ثم يأخذُ يُفسّر الآية ، ويستشهد على ذلك التفسير بما جاء عن النبي ﷺ والصحابة في تفسير الآية بسنده .

٢ - وإذا كان في تفسير الآية قولان أو أكثر ، فإنه يعرّض كلّ ما قيل فيها ، ثم يستشهد على كل قول بما جاء عن الصحابة والتابعين ، ثم إمّا يتعرّض لتوجيه الأقوال أو لترجيح بعضها على بعض .

٣ - قد يتعرّض للاحية اللّغة والإعراب في الآية إن دعتِ الحال إلى ذلك ، لا سيما إذا كان مادة اللفظ مختلفاً ، ويستشهد على ذلك بالآثار عن الصحابة والتابعين ، أو بالأقوال عن الماهرين ، أو بالأشعار عن الشعراء الجاهليين .

(١) فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية : ٣٨٥ / ١٣ .

٤- قد يتعرَّض لاستنباط الأحكام والمسائل الفقهية التي يمكن أن تُؤخَذَ من الآية الكريمة ، و ألفاظها ، و يُورَدُ الأدلة عليها تارةً إجمالاً ، و تارةً تفصيلاً .

و له مِيزَاتٌ عَدِيدَةٌ و من أهمها :

١- التَّزَمَ صاحبه أن يُورَدَ في تفسير الآيات ما وَرَدَ عن النبي ﷺ ، و أصحابه من التفسير الماثور ، و التَّزَمَ أيضاً ذَكَرَ الأسانيد إلاَّ أَنَّهُ في الأغلب لا يَتَعَقَّبُهَا بتصحيح و تضعيف ، و قد يتعرَّض لتصحيحها و تضعيفها .

٢- التَّزَمَ أن لا يُفسَّرَ الآياتِ بمجرد الرأي ؛ بل يُشَدِّدُ الإنكار على أصحاب الرأي المستقلين في التفكير ، القائلين بحُرِّيَّةِ الفكر في التفسير ، و لا يخرج عن مذاهب الصحابة ، و التابعين ، و السلف الصالح في تفسير الآية .

٣- و لا يذكر فيه ما لا طائل تحته ، و لا يَهْتَمُّ بالأُمُور التي لا تُعْنِي و لا تُفِيد .

◆ مَعَالِمُ التَّنْزِيلِ

ألفه الإمامُ المُحدِّثُ الفقيهُ أبو محمد حسين بن مسعود الفراء البغوي (المتوفى سنة: ٥١٦ هـ) ، تَفَقَّهَ على القاضي حسين ، و سَمِعَ الحديثَ منه . و كان البغوي إماماً في التفسير ، و الحديث ، و الفقه ، و كان ورعاً ، تَقِيّاً ، زاهداً ، عابداً . و له من المناقب ما لا يُحْصَى^(١) .

و أما كتابه : (مَعَالِمُ التَّنْزِيلِ) فقال فيه صاحبُ كشف الظنون: هو كتابٌ مُتَوَسِّطٌ في التفسير ، نَقَلَ فيه عن الصحابة ، و التابعين ، و من بعدهم ما وَرَدَ في تفسير القرآن^(٢) .

(١) انظر ترجمته في طبقات المفسرين للسيوطي: ٤٩-٥٠ .

(٢) كشف الظنون: ١٧٢٦/٢ .

و قال العلامة المفسر الخازن في مقدمة تفسيره واصفاً لمعالم التنزيل :

" إنه من أجل التصانيف في التفسير ، و أعلاها ، و أنبلها ، و أسناها ، جامعٌ للصحيح من الأقوال ، عارٍ عن الشبهة و التصحيف والتبديل ، مُحْكَمٌ بالأحاديث النبوية ، مُطَرِّزٌ بالأحكام الشرعية ، مُوَشِّىٌ بالقصص الغريبة ، وأخبار الماضين العجيبه ، مُرَصِّعٌ بأحسنِ الإشارات ، مُخَرِّجٌ بأوضحِ العبارات ، مُفَرِّغٌ في قالب الجمال بأفصح المقال ^(١) .

و قال الإمام ابن تيمية : - و قد سُئِلَ عنه أيّ التفاسير أقربُ إلى الكتاب والسنة ، الزمخشري ، أو القرطبي ، أم البغوي ، أم غير هؤلاء ؟ - قال : أما التفاسير المسؤولة عنها ، فأسلمها من البدعة ، والأحاديث الضعيفة ، البغوي لكنه مُختَصَرٌ من تفسير الثعلبي ، وحَذَفَ منه الأحاديث الموضوعة ، و البدع التي فيه ، وحَذَفَ أشياء غير ذلك ^(٢) .

وطريقة مؤلفه :

١ - أنه يتعرّض لتفسير الآية بلفظٍ موجزٍ ، و ينقل ما جاء عن النبي ﷺ ، و أصحابه في التفسير من الأحاديث والآثار ، و لكن لا يذكر الأسانيد غالباً ، و السّر في ذلك أنه ذكر إسناده إلى كل من يروي عنه في مقدمة تفسيره ، فلا حاجة إلى إعادته .

٢ - أنه يتحرى الصواب والصحيح في ما يروى عن الرسول ﷺ ، و يُعرّض في الأغلب عن المناكير و الأباطيل ، إلا أنه في بعض الأحيان يتساهل في ذلك ، و يروي عن الكلبي وغيره من الضعفاء .

(١) تفسير الخازن : ١ / ٣ - ٤ .

(٢) فتاوى شيخ الإسلام : ٣٨٦ / ١٣ .

٣- وقد يُورَدُ بعضُ الإسرائيليات من غير أن يَتَعَقَّبَ عليها ، ولذا - كما أرى - قال الكَتَّانِي في الرِّسَالَةِ المستطرفة : إِنَّهُ يُوجَدُ فِيهِ (أي في تفسير البغوي) من المعاني والحكايات ما يُحَكِّمُ بضعفه ووضعه^(١) .

٤- لا يتعرَّضُ في الأغلب لمباحث الإعراب ، ونكت البلاغة ، و يتَحَاشَى العُلُومَ التي لا صِلَةَ لها بعلم التفسير، نَعَمْ! قد يَتَطَرَّقُ إلى الصناعة اللغوية و النحوية لكشف الستر عن وجه المعاني المرادة إذا دَعَتِ الحالُ إلى ذلك .

٥- و أحياناً يَذْكُرُ ما أُورِدَ على ظاهر النظم القرآني من الإشكالات والشُّبُهَات، ثمَّ يُجِيبُ عنها بما يَشْفِي العَلِيلَ، و يُروِي الغَلِيلَ من الاقتضاء الصناعي أو العقلي .

◆ تَفْسِيرُ الْقُرْآنِ الْعَظِيمِ

أَلَفَهُ الإمامُ الجليل الحافظ الناقد عِمَادُ الدِّينِ أَبُو الْفِدَاءِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَمْرٍو بن كثير الدَّمَشْقِيِّ . وُلِدَ سَنَةَ ٧٠٠ هـ ، وَتَوَفَّى سَنَةَ ٧٧٤ هـ . وكان إماماً في التفسير، والحديث ، والتاريخ ، وقُدُوةَ الْعُلَمَاءِ الراسخين ، والحُفَاطِ الناقدين ، وَعُمَدَةَ أَهْلِ المعاني والعُلُومِ .

سَمِعَ من ابن السويدي ، و ابن الشحنة ، والآمدي ، وابن عساكر ، وغيرهم ، وَلَازَمَ الْمَرْيَ ؛ وَأَخَذَ عن ابن تيمية ؛ وَفُتِنَ بِحُبِّهِ ؛ وَامْتَحِنَ بِسَبَبِهِ^(٢) .

وتفسيره من أشهر و أهمِّ ما دُوِّنَ في التفسير المأثور . قال السُّيُوطِيُّ في طبقات الحُفَاطِ : وله التفسيرُ الذي لم يُؤَلَّفْ على نمطه مثله .

(١) الرسالة المستطرفة: ٨٧.

(٢) انظر ترجمته في ذيل تذكرة الحفاظ: ١/ ٥٧-٥٩ ، طبقات الحفاظ للسُّيُوطِيِّ: ١/ ٥٣٤ .

و أما الأمور التي يَمْتَأَزُّ بِهَا فهي :

١ - أَنَّهُ يُفَسِّرُ الْآيَةَ بِعِبَارَةٍ سَهْلَةٍ ، وَ يَهْتَمُّ بِتَوْضِيحِ الْآيَةِ بِآيَةٍ أُخْرَى ، وَ يُقَارِنُ بَيْنَ الْآيَتَيْنِ لِتَبْيِينِ الْمَعْنَى ، وَ تَحْقِيقِ الْمُرَادِ . وَ هَذَا التَّفْسِيرُ أَكْثَرُ سَرْدًا لِلآيَاتِ الْمُنَاسِبَةِ فِي الْمَعْنَى الْوَاحِدِ .

٢ - أَنَّهُ يَذْكُرُ الْأَحَادِيثَ وَالْآثَارَ الْوَارِدَةَ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ مُسْنَدَةً إِلَى أَصْحَابِهَا مَعَ الْكَلَامِ عَلَيْهَا جَرَحًا وَتَعْدِيلًا حَسَبَ مَا يَقْتَضِيهِ نَظَرُ الْمُحَدِّثِ النَّاقدِ ، فَيُضَعِّفُ بَعْضَ الرِّوَايَاتِ وَ يُصَحِّحُ بَعْضًا آخَرَ عَلَى مَا تَقْتَضِيهِ صَنَاعَةُ الْحَدِيثِ .

٣ - أَنَّهُ يُنَبِّهُ فِي الْغَالِبِ عَلَى مَا وَقَعَ فِي التَّفْسِيرِ الْمَأْثُورِ مِنَ الْمَنَاقِبِ الَّتِي دَخَلَتْهُ مِنْ بَابِ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ ، وَ يُحَذِّرُ مِنْهَا عَلَى وَجْهِ الْإِجْمَالِ تَارَةً ، وَعَلَى وَجْهِ التَّفْصِيلِ وَالْبَيَانِ تَارَةً أُخْرَى .

٤ - أَنَّهُ إِذَا كَانَ فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ أَقْوَالٌ ؛ فَإِنَّهُ يُرْجِّحُ بَعْضَ الْأَقْوَالِ عَلَى بَعْضٍ ، مَعَ إِيرَادِ الْأَدْلَةِ عَلَى مَا يَذْهَبُ إِلَيْهِ مِنْ تِلْكَ الْأَقْوَالِ .

٥ - أَنَّهُ يَدْخُلُ فِي الْمُنَاقَشَاتِ الْفَقْهِيَّةِ عِنْدَ مَا يُفَسِّرُ آيَةً مِنْ آيَاتِ الْأَحْكَامِ ، وَ يَذْكُرُ أَقْوَالَ الْعُلَمَاءِ ، وَ مَذَاهِبَهُمْ تَارَةً تَفْصِيلًا ، وَ تَارَةً إِجْمَالًا ، وَ يُورِدُ أَدْلَتَهُمْ ، وَ لَكِنَّهُ مَعَ هَذَا مُقْتَصِدٌ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ .

♦ الدُّرُّ الْمَشْهُورُ فِي التَّفْسِيرِ الْمَأْثُورِ

هُوَ مِنْ تَأْلِيفَاتِ الْإِمَامِ الْحَافِظِ جَلَالِ الدِّينِ أَبِي الْفَضْلِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ بْنِ مُحَمَّدٍ السَّيُوطِيِّ الشَّافِعِيِّ . وَوُلِدَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي رَجَبِ سَنَةِ ٨٤٩ هـ ، وَ تُوُفِّيَ سَنَةَ ٩١١ هـ . أَخَذَ عَنْ سُيُوْخٍ كَثِيرِينَ ، وَ نَالَ الْإِمَامَةَ فِي الْعُلُومِ الْعَدِيدَةِ ، وَ الْفُنُونِ الْكَثِيرَةِ ، حَتَّى قِيلَ : إِنَّهُ كَانَ أَعْلَمَ أَهْلِ زَمَانِهِ بِعِلْمِ الْحَدِيثِ وَفَنُونِهِ . وَ بَلَغَ عَدْدُ مُؤَلَّفَاتِهِ مَا يَزِيدُ عَلَى

خمس مائة مؤلف .

وتفسيره هذا المسمى بـ: " الدر المنثور " يقع في سبعة مجلدات ، و قد عُنِيَ بِجَمْعِ ما وَرَدَ في التفسير من الأحاديث ، والآثار ، عن النبي ، والصحابة ، وعن التابعين ، غير أَنَّهُ لم يَتَحَرَّ الصَّوَابَ والصَّحِيحَ ؛ بل جَمَعَ كُلَّ ما وَجَدَ في التفسير صحيحاً ، أو ضعيفاً ، أو باطلاً .

و هذا التفسير لخصه مؤلفه من كتابه الآخر في التفسير الموسوم بـ " ترجمان القرآن " ، كما قال هو في مقدمة : " الدر المنثور " ، وإليك نصه :

" فلما ألفتُ كتابَ : (ترجمان القرآن) وهو التفسير المسند عن رسول الله ﷺ ، وتم بحمد الله في مجلداتٍ ، فكان مما أوردته فيه من الآثار بأسانيد الكتب المخرجة منها واردات ، رأيتُ قصوراً أكثر الهمم عن تحصيله ، و رغبتهم في الاقتصار على مُتُونِ الأحاديث دون الإسناد و تطويله ، فلخصتُ منه هذا المختصر مُقتصراً فيه على متن الأثر، مُصدراً بالعزو والتخريج إلى كل كتابٍ مُعتبرٍ " (١) .

قلتُ : سَلَكَ فيه العلامةُ السُّيوطي طريقَ الجمع من دواوين الرواية ؛ لأنه كان رجلاً مُغرماً بالجمع وكثرة الرواية ، ثم هو - كما أشرنا قبل - لم يَتَحَرَّ الصَّحَّةَ فيما جَمَعَ في هذا التفسير ؛ بل جَمَعَ فيه كُلَّ ما جَاءَ في التفسير المأثور صحيحاً كان أو ضعيفاً أو باطلاً ، و خَلَطَ بين الحق والباطل ، كما هو دأبه في أكثر كتبه ، و لذا فعلى البَاحِثِ والناظر فيه أن لا يَقْبَلَ كُلَّ ما يَجِدُ فيه من غير إجراء عمل التحقيق .

◆ مَفَاتِيحُ الْغَيْبِ

هو لمؤلفه الإمام أبي عبد الله فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين بن الحسين بن علي التميمي الرازي المتوفى سنة: ٦٠٦ هـ .

جَمَعَ كثيراً من العلوم ، و نَبَغَ فيها ، و صارَ إماماً في كثيرٍ من العلوم الشرعية والعقلية ، لا سيما في التفسير ، و الكلام ، واللُّغة .

قال ابن خلكان : شهرته تُغني عن استقصاء فضائله ؛ و تَصَانِيْفُهُ في علم الكلام والمعقولات سائرة^(١) .

و تفسيره " مفاتيحُ الغيب " المعروف بـ " التفسير الكبير " جَمَعَ فيه من العلوم والأصول ، و من الاستنباطات والمعاني ، و من المباحث الفياضة ، و النكات الغريبة ، ما يمتاز بها عن غيره من التفاسير ، إلا أنه خَرَجَ بذلك عن التفسير و عُلُومِهِ .

و لذا نَقَلَ السيوطي عن أبي حيان: جَمَعَ الإمامُ الرازي في تفسيره أشياء كثيرة طويلةً لاحتاجةً بها في علم التفسير، ولذلك قال بعض العلماء: فيه كُلُّ شيءٍ إلا التفسير^(٢) .

و بالرَّغم من ذلك لا يُنكرُ أنه كتابٌ أشبه ما يكون بموسوعةٍ في علم الكلام والعلوم الكونية الطبيعية ، إلا أنه لم يكمله .

كما يقول ابنُ خلكان :

"جَمَعَ فيه كُلَّ غريبٍ ، و هو كبيرٌ جدًّا ؛ لكنّه لم يُكْمَلْهُ ، و صَنَّفَ الشيخُ نجمُ

(١) طبقات المفسرين للسيوطي: ١١٥ .

(٢) الإِتقان: ٢/ ٢٤٤ .

الدِّينَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ الْفَمُولِيَّ تَكْمَلَةً لَهُ ، وَتُوفِّيَ سَنَةَ : ٧٢٧ هـ وَ قَاضِيَ الْقَضَاةَ شَهَابُ الدِّينِ بْنُ خَلِيلٍ الدَّمَشَقِيِّ أَكْمَلَ مَا نَقَصَ مِنْهُ أَيْضاً^(١) .

وَأَمَّا مِيزَاتُهُ فَتُجْمَلُهَا فِيمَا يَلِي مِنَ الْأُمُور :

١ - أَنَّ الْإِمَامَ الرَّازِيَّ يَذْكُرُ فِيهِ الْمُنَاسِبَةَ بَيْنَ الْآيَاتِ بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ ؛ وَبَيْنَ السُّورِ بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ ، بَلْ كَثِيراً مَا يَذْكُرُ أَكْثَرَ مِنْ مُنَاسِبَةٍ ، وَهُوَ عِلْمٌ لَطِيفٌ جَدّاً قَلَّ مِنْ تَنْبَهٍ لَذَلِكَ . وَلَقَدْ قَالَ هُوَ - كَمَا حَكَاهُ الزَّرْكَشِيُّ وَالسِّيُوطِيُّ - إِنِّي رَأَيْتُ جُمْهُورَ الْمُفَسِّرِينَ مُعْرِضِينَ عَنْ هَذِهِ اللَّطَائِفِ غَيْرَ مُتَنَبِّهِينَ لِهَذِهِ الْأَسْرَارِ .

٢ - أَنَّهُ يُكْثِرُ مِنَ الْاسْتِطْرَادِ إِلَى الْعُلُومِ الرَّيَاضِيَّةِ ، وَالطَّبِيعِيَّةِ ، وَغَيْرِهَا مِنَ الْعُلُومِ الْحَادِثَةِ ، عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي كَانَتْ هِيَ فِي عَهْدِهِ ، وَيَعْرِضُ مِنْ أَقْوَالِ الْفَلَسَفَةِ ، وَالْمَنَاطِقَةِ مَا يُنَاسِبُ الْآيَةَ فِي نَظَرِهِ .

ثُمَّ هُوَ قَدْ يُنَازِعُهُمْ فِي تِلْكَ الْعُلُومِ وَالْأَقْوَالِ ، وَقَدْ يُوَافِقُهُمْ فِيهَا إِذَا كَانَتْ تُوَافِقُ مَعَ مَذْهَبِ أَهْلِ السَّنَةِ ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ فِي إِيرَادِ الْإِشْكَالَاتِ مِنَ الْمَخَالِفِينَ وَتَقْرِيرِ دَلَائِلِهِمْ نَشِيطاً قَوِيّاً ؛ وَفِي الْجَوَابِ عَنْهَا مِنْ أَهْلِ السَّنَةِ وَالْجَمَاعَةِ ، وَفِي إِيرَادِ أَدْلَتِهِمْ مُتَكَاسِلاً وَمُقْصِراً .

وَلِذَا قَالَ ابْنُ حَجَرٍ :

"وَكَانَ يُعَابُ بِإِيرَادِ الشُّبْهَةِ الشَّدِيدَةِ ، وَبِقَصْرِ فِي حَلِّهَا ؛ حَتَّى قَالَ بَعْضُ الْمَغَارِبَةِ يُورِدُ الشُّبْهَةَ نَقْداً ، وَيُحَلِّهَا نَسِئَةً ، وَنُقِلَ عَنْ سَرَّاجِ الدِّينِ الْمَغْرِبِيِّ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : يُورِدُ شُبْهَةَ الْمَخَالِفِينَ فِي الْمَذْهَبِ ، وَالدِّينَ عَلَى غَايَةِ مَا يَكُونُ مِنَ التَّحْقِيقِ ، ثُمَّ يُورِدُ مَذْهَبَ

أهل السنة والحقَّ على غايةٍ من الوهاء" (١) .

٣- أنه يذكر مذاهب العلماء والفقهاء في المسائل الفقهية ، مع إيراد الأدلة إلا أنه يُرَجِّحُ في الغالب ما ذهب إليه الإمام الشافعي لكونه شافعيًا .

٤- أنه يذكر المسائل الأصولية ، و المسائل النحوية ، و البلاغية ، استطراداً ، إلا أنه قليل بالنسبة إلى ما يذكره من المسائل الكونية و الفلسفية .

◆ أنوار التنزيل و أسرار التأويل

للقاضي ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر بن محمد بن علي البيضاوي، المتوفى سنة: ٦٨٥ هـ أو سنة: ٦٩١ هـ .

وكان إماماً، مُبَرِّزاً ، نَظَّاراً ، صالحاً ، متعبداً ، كثير العلم، وغزير العلم، وله مُصَنَّفَاتٌ جَلِيلَةٌ في العلوم المختلفة (٢) .

ومن أهم ما صَنَّفَ كتابُ التفسير أسماه "أنوار التنزيل و أسرار التأويل" جَمَعَ فيه بين التفسير والتأويل ، و هو في الأصل مختصر من تفسير الكشاف للزمخشري ، ولكنه حَذَفَ منه ما كان فيه من النزعة الاعتزالية، ومع هذا لم يَسَلِّمْ في بعض المواضع من الوقوع فيما وَقَعَ فيه الزمخشري من الانحراف عن مسلك أهل الحق والسنة ، كقوله: حمل الملائكة العرش ليس على الحقيقة ؛ بل هو مجازٌ عن حِفْظِهِمْ وَتَدْيِيرِهِمْ للعرش .

قال في كشف الظنون :

" و تفسيره هذا كتابٌ عظيمُ الشأن غنيٌّ عن البيان ، لَحَّصَ فيه من الكشاف ما

(١) لسان الميزان: ٤/ ٤٢٨ .

(٢) انظر ترجمته في كشف الظنون: ١/ ١٨٧ .

يَتَعَلَّقُ بِالْإِعْرَابِ وَالْمَعَانِي، وَالْبَيَانِ، وَ مِنْ التَّفْسِيرِ الْكَبِيرِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْحِكْمَةِ ، وَالْكَلَامِ ،
و مِنْ تَفْسِيرِ الرَّاغِبِ مَا يَتَعَلَّقُ بِالِاشْتِقَاقِ ، وَغَوَامِضِ الْحَقَائِقِ ، وَ لَطَائِفِ الْإِشَارَاتِ
النَّخِ^(١).

و أما مِيزَاتُهُ فنقول :

١ - إِنَّهُ يُورِدُ مَا بَلَغَهُ مِنْ عُظَمَاءِ الصَّحَابَةِ، وَعُلَمَاءِ التَّابِعِينَ ، وَ مِنْ بَعْدِهِمْ ، مِنْ السَّلَفِ
الصَّالِحِينَ فِي تَفْسِيرِ الْآيَاتِ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ الْعَزِيزِ ، وَ لَا يَذْكُرُ مِنَ الْإِسْرَائِيلِيَّاتِ إِلَّا
بِالِإِشَارَةِ إِلَى ضَعْفِهَا .

٢ - إِنَّهُ يَهْتَمُّ أحياناً بِذِكْرِ الْقِرَاءَاتِ، وَلَكِنَّهُ لَا يَلْتَزِمُ الْمُتَوَاتِرَ مِنْهَا؛ بَلْ رَبَّاهُ يَذْكُرُ الشَّاذَّ.
وَالْوَجْهَ فِيهِ - كَمَا نَرَى - هُوَ عَدَمُ الْاهْتِمَامِ بِذِكْرِ الْمُتَوَاتِرِ ، لَا عَدَمَ الْعِلْمِ كَمَا يَقُولُهُ
الْبَعْضُ .

٣ - إِنَّهُ يَتَعَرَّضُ لِلصَّنَاعَةِ النَحْوِيَّةِ، وَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالْمَعَانِي، وَالْبَيَانِ، وَ مَا يَتَعَلَّقُ بِالِاشْتِقَاقِ،
عِنْدَ كَثِيرٍ مِنَ الْآيَاتِ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يُوسِّعُ فِيهِ كَمَا تَوَسَّعَ صَاحِبُ الْكَشَافِ ؛ بَلْ يَكْتَفِي
مِنْهُ عَلَى قَدَرِ الْضَّرُورَةِ .

٤ - إِنَّهُ يُعْمَلُ فِيهِ رَأْيُهُ وَعَقْلُهُ حَتَّى يَسْتَنْبِطَ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ تَعَالَى نُكْتَةً بَارِعَةً ، وَ لَطَائِفَ
رَائِعَةً ، ثُمَّ يُورِدُهَا فِي أَسْلُوبٍ رَشِيقٍ ، وَ نَمِطٍ وَجِيزٍ ، وَ بَعْبَارَةٍ دَقِيقَةٍ قَدْ لَا يَهْتَدِي
إِلَى حَقِيقَتِهَا إِلَّا ذُو بَصِيرَةٍ ثَابِتَةٍ ، وَ فُطْنَةٍ نَبِيرَةٍ .

٥ - وَ قَدْ يَتَعَرَّضُ لِلْمَسَائِلِ الْفَقْهِيَّةِ بِدُونِ تَوْسُّعٍ وَ اسْتِفَاضَةٍ ، وَ يَمِيلُ فِي الْأَغْلَبِ إِلَى
تَأْيِيدِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ وَ تَرْوِيحِهِ ؛ لِكَوْنِهِ مُقْلِدًا لَهُ .

٦- إنه قد يتعرَّضُ للمسائل الكلامية ، ويهتك الأستارَ عن أسرار المعقولات ، وغوامض الحقائق ، ولطائف الإشارات باعتدالٍ وتوسُّطٍ .

٧- إنه إذا مرَّ بآيةٍ من الآيات التي فيها ذكرُ نعماء الله تعالى ، و مظاهر الكون ، فإنه يخوضُ في مباحث الكون ، والطبيعة ، حسبَ ما سلك الإمام الرازي في مثل هذه الآيات .

انتباه : قال في كشف الظنون : و أما أكثر الأحاديث التي أوردها في أواخر السُّور ، فإنه لكونه ممَّن صَفَتْ مِرْأَةُ قلبه ، و تعرَّضَ لنفحات رَبِّه ، تَسَامَحَ فيه ، وأعرَضَ عن أسباب التجريح و التعديل ، و نَحَا نحوَ الترغيب^(١) .

♦ الْبَحْرُ الْمُحِيطُ

صنّفه العلامة الشهيرُ الإمامُ الجليلُ أثير الدِّين أبو عبد الله محمد بن يوسف بن علي الأندلسي الشهير بأبي حَيَّان المتوفى سنة : ٧٤٥ هـ .

قرأ القرآنَ على الخطيب عبد الحق بن علي ، ثم على الخطيب أبي جعفر بن الطَّبَّاع ، ثم على الحافظ أبي الأحوص . وسمع من كثير من العلماء ، فصارَ إماماً في العلوم الكثيرة من اللُّغة ، و النحو ، و التصريف ، و التفسير ، و الحديث ، و تراجم الرجال ، و غيرها^(٢) .

قال الذهبي : ” هو الإمام العلامة ، ذو الفنون ، حُجَّة العرب ، عالم الديار المصرية ، و صاحب التصانيف البديعة ، و له عملٌ جيدٌ في هذا الشأن ، وكثرة طلب ، وقال العلائي : كان علامةً كثيرَ النقل والاطلاع حَدّاً إلى ما لا يُوصَفُ ؛ لكنّه ظاهر

(١) كشف الظنون : ١ / ١٨٧ .

(٢) انظر ترجمته في ذيل تذكرة الحفاظ : ١ / ٢٥ - ٢٦ ، الوفيات للسلامي : ١ / ٤٨٣ - ٤٨٤ .

التصَّرف جامدٌ في البحث، وكان لسانه مُسْتَرَسَّلاً في الوَقِيعَةِ في الناسِ جدّاً إلى آخر عمره، لا يَتَوَرَّعُ عن ذكر أحدٍ، سواء كان من أئمة الإسلام المتقدمين، أو المتأخرين^(١).
وتفسيره هذا مُتداوِلٌ بين أهل العلم، ويُعَدُّ عندهم مَرَجِعاً أَوَّلِيّاً نظراً إلى ما فيه من ذكر وُجوه الإعراب، وتحقيق اللغات، والإشارة إلى ما يتعلق بعلم البيان، والمعاني، و البديع، و التفسير المأثور، والتوجيه بين الأقوال التفسيرية، والقراءات المختلفة، والمباحث الفقهية، وأقوال الفقهاء الأربعة مع إيراد الأدلة على مذاهبهم، وغير ذلك من العلوم والمباحث.

◆ إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم

مؤلفُ هذا التفسير هو الإمام أبو السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي الحنفي المتوفى: ٩٨٢ هـ.

وكان من بيتٍ عُرِفَ أهلُه بالعلم والفضل، تَلَمَّذَ لكثيرٍ من العلماء الأجلة، واستفادَ منهم علماً جَمّاً، فطَارَ صِيَّتُهُ شَرْقاً وَغَرْباً، وصَارَ إماماً في التفسير، وغيره من العلوم.

وكتابه هذا في التفسير المُسمَّى ”إرشاد العقل السليم إلى مزايا القرآن الكريم“ غايةً في بابه، ونهايةً في حسن الصوغ، وجمال التعبير، وفيه من أسرار البلاغة القرآنية، والنكات البديعة، والإشارات اللطيفة، والفوائد البهية ما ليس في غيره.

وله من الشهرة والمنزلة بين أهل العلم ما لم يَنَلْ غيره، وهو كتابٌ نفيسٌ ليس بالطويل الممل ولا بالقصير المخلّ، ووقع له التلقي بالقبول من العلماء الفحول، وشهد

(١) ذيل تذكرة الحفاظ: ٢٥-٢٦.

له كثيرٌ منهم بأنه كتابٌ لم يبلغ غيرُه من الكتب المدوّنة في التفسير إلى ما بلغه من رتبة الاعتبار^(١).

وله من المزايا ما يلي :

- ١- منها أنه يُكثِّرُ مؤلّفه فيه من أسرار البلاغة القرآنية ، و يَهْتَمُّ بالكشف عنها غاية الاهتمام ؛ حتى يظهر سرُّ إعجازه في نظمه وأسلوبه ، وكذا نلحظ عليه أنّه يتعرّض أحياناً للناحية النحوية إذا كانت الآية تحتلُّ وجوهاً من الإعراب .
- ٢- منها أنّه كثيراً ما يَهْتَمُّ بإبداء وجوه المناسبة بين الآيات من غير إسهاب وإطناب، كما أنه يتعرّض أحياناً لذكر القراءات المختلفة بدون توسّع وإفراط فيه .
- ٣- منها أنه لا يُكثِّرُ من ذكر الإسرائيليات، وإن دعت إلى ذكرها من مصلحة لا يذكرها إلّا مَقْرُوناً بالإشارة إلى ضَعْفِها . ولذا فإنّه لا يعقب عليها بعد ذكرها في الغالب ، لعلّه يكتفي بهذه الإشارة . وقد يتساهل في ذلك ويَرْوِي بعض القصص عن الضّعفاء كالكلبي وغيره، من غير تعقب عليها، ولكنه قليلٌ بالنسبة لما يتعقب عليها بالإشارة .
- ٤- منها أنه لا يُكثِّرُ من ذكر الخلاف بين الفقهاء؛ ولا يُؤلِّعُ بذكر المسائل الفقهية، والمناقشات المذهبية ، نعم ! يتعرّض لذلك على سبيل الإجمال والإيجاز .
- ٥- منها أنه لا يَحْلِطُ التفسيرَ بما لا يتّصل به من العلوم الكونية، والرياضية، والفلسفية، وغيرها، وكذا لا يُسْرِفُ فيما يُضطرُّ إليه من التكلم عن بعض النواحي العلمية ؛ بل يكتفي منها على قدر الضرورة .

◆ رُوحُ الْمَعَانِي

و هو من تأليفات الإمام المفسّر المحقّق أبي الثناء شهاب الدين السيد محمود الألوسي البغدادى المتوفى سنة : ١٢٧٠ هـ .

وكان شيخَ العلماء في العراق، وآيةً من آيات الله العظام، ونادرةً من نواذر الأيام.

جَمَعَ كثيراً من العلوم والفنون، و صارَ علامةً في المنقول والمعقول ، وإماماً في الفروع والأصول^(١) .

و تفسيره ” روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني “ من أهم ما صُنِّفَ في الباب، وأجلّه، وأوسعّه، وأجمعه. أفرغ مؤلفه فيه كلّ ما كان في وسعه، وبَدَلَ كلّ مجهوداته ليكونَ هذا التفسير جامعاً لآراء السلف الصالح روايةً ودرايةً، مُشتملاً على أقوال الخلف بكلّ أمانةٍ وعنايةٍ، حاوياً على الأشتات من العلوم ، وعلى الأطراف من الفنون ، و ناظماً فيه ما يفهمُ بطريق العبارة و ما يفهمُ بطريق الإشارة .

و أما الميزات فهي ما يلي :

- ١ - أنّه يتعرّض مؤلفه فيه غالباً لإبداء المناسبة بين الآيات ، بعضها ببعض ، و بين السُّور بعضها ببعض ، و يُكثر من ذلك ، و قد يذكّر في ذلك وُجوهاً عديدةً .
- ٢ - أنّه كثيراً ما يتعرّض لمباحث اللُّغة ، والنحو، والتصريف، والعلوم البلاغية بحيث ينكشف المراد ؛ و يظهر سرُّ الإعجاز ، و يكثر من الكلام في مسائل النحو و صناعته ، و يتوسّع في ذلك إلى حدٍّ يكادُ يخرُجُ تفسيره عن وَصفِ كونه تفسيراً

(١) التفسير والمفسرون / : ٣٥٢-٣٦١ .

ويستشهد على المعاني اللغوية ، و على القواعد النحوية ، و الأصول الصرفية بأشعار العرب ، و هو شديد العناية بذلك .

٣- قد يَذكرُ القراءاتِ المختلفةِ ، ولكنه لا يَتَوَسَّعُ فيها ، ولا يتقيد بالمتواتر منها ، وَيُوفِّقُ بينها توفيقاً حَسَناً ، إذا دعتِ الحاجةُ إليه .

٤- وَيُورِدُ أسبابَ النزولِ للآياتِ التي أنزلتْ على السَّبَبِ من كُتُبِ الأحاديثِ والتفسيرِ ، وإذا كان في سببِ النزولِ أقوالٌ يُحَاكِمُ بينها ، فَيُصَحِّحُ بعضها ، وَيُضَعِّفُ بعضها ، ويلتزم أن يُفسِّرَ الآياتِ على وفق ما جَاءَ عن النبي ﷺ ، وأصحابه رضي الله عنهم ، و ما جاء عن السَّلَفِ .

٥- يَسْتَوِي المذاهبَ الفقهية ، وأدلتها ، إذا تكلَّمَ عن آياتِ الأحكامِ من القرآن الكريم ، من غير أن يتأثر بِنزعةِ التَّعَصُّبِ المذهبي .

٦- أنه شديدُ النقدِ للإسرائيلياتِ التي تُخَالِفُ الشرعَ ؛ و للأخبارِ المكذوبة التي لا أصلَ لها ، و إذا يُورِدُ من ذلك شيئاً نَبَّهَ على ما فيه من المناكير .

٧- وَيُكثِّرُ الكلامَ على المسائلِ الكلامية ، وَيُنْكَرُ على الفِرَقِ الضَّالَّةِ المُضِلَّةِ ، كالمعتزلة ، والرافضة ، والخوارج ، والقدرية ، والجهمية ، وغيرهم ، ويتعقب عليهم بأدلة باهرة ، وبراہین قاطعة ، وأجوبة مُفحمة .

٨- أنه قد يستطرد إلى الكلام في الأمور الكونية ، ويذكرُ كلامَ أهلِ الهيئة ، والحكمة ، من الفلاسفة والمناطق . ثم هو قد يُقرُّ به ، و يَقْبَلُ منه ما يَرْتَضِيهِ ؛ و قد يُنْقِذُ عليه ، وَيُنْكَرُ منه ما لا يرتضيه .

٩- أنه يتكلَّمُ عن التفسيرِ الإشاري الصوفي بعد الفراغ من الكلام عن كلِّ ما يتعلق بظاهر الآية ، و يحترمُ في ذلك كلامَ الصوفية الصافية ، قَدَّسَ اللهُ أَسْرَارَهُمْ .

◆ التَّفْسِيرُ الْمَظْهَرِي

أَلَفَهُ الشَّيْخُ الْعَلَامَةُ الْقَاضِي مُحَمَّدٌ ثَنَاءُ اللَّهِ الْعُثْمَانِي الْقَافِي فِيهِ الْمَتَوَقَّى سَنَةَ ١٢٢٥ هـ . اشْتَغَلَ بِحِفْظِ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ فِي طِفْلُوْلِيَّتِهِ ، وَ أَكْمَلَهُ وَ هُوَ ابْنُ سَبْعِ سِنِينَ ، ثُمَّ رَشَّحَ الْعَنَاءَ لِأَخْذِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْعَقْلِيَّةِ ، لَدَى عُلَمَاءِ مِصْرِهِ ”فَانِي فَت“ ، فَتَبَحَّرَ فِيهَا وَ تَبَرَّعَ ، وَ تَفَوَّقَ فِيهَا وَ تَخَصَّصَ . ثُمَّ ارْتَحَلَ إِلَى دِهْلِي ، وَ كَزِمَ الْعَلَامَةُ الْأَوْحَدَ الْمَحْدَثَ النَّاقِدَ الشَّاهِدَ وَلِيَّ اللَّهِ الدَّهْلَوِي ، فَسَمِعَ مِنْهُ الْحَدِيثَ ، وَ تَفَقَّهَ عَلَيْهِ .

وَأَخَذَ الطَّرِيقَةَ النَّقْشَبَنْدِيَّةَ أَوَّلًا مِنْ الشَّيْخِ خَوَاجِهِ مُحَمَّدٍ عَابِدِ السَّنَامِي ، ثُمَّ ارْتَمَى فِي حِضْنِ الشَّهِيدِ الشَّيْخِ الْعَلَامَةِ مِيرْزَا جَانِ جَانَانَ مَظْهَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى .

ثُمَّ رَجَعَ إِلَى وَطَنِهِ ، وَ تَوَلَّى الْقَضَاءَ ، وَ الْإِفْتَاءَ ؛ وَ أَفْنَى أَوْقَاتَهُ فِي نَشْرِ وَ تَرْوِيجِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَ تَأْلِيفِ الْكُتُبِ الْقِيَمَةِ الْعَدِيدَةِ فِي مَخْتَلَفِ الْعُلُومِ وَ الْفُنُونِ .

وَ كَانَ عَالِمًا بَارِعًا ، وَ فَاضِلًا مُحَقِّقًا ، وَ مَفْسِّرًا مَاهِرًا ، وَ مُحَدِّثًا نَاقِدًا ، وَ فَقِيهًا نَبِيلًا ، وَ وَرِعًا تَقِيًّا ، زَاهِدًا ، مُقْبِلًا عَلَى اللَّهِ .

وَ تَفْسِيرُهُ الْمَوْسُومُ بِاسْمِ ”التَّفْسِيرِ الْمَظْهَرِي“ تَفْسِيرٌ مَبْسُوطٌ يَحْتَوِي عَلَى عَشْرَةِ مَجْلَدَاتٍ ضَخْمَةٍ ، وَ سَمَّاهُ بِـ ”التَّفْسِيرِ الْمَظْهَرِي“ يَعْتَزِي إِلَى شَيْخِهِ الْعَلَامَةِ مِيرْزَا مَظْهَرَ جَانِ جَانَانَ .

وَ أَمَّا الْمِيزَاتُ الَّتِي يَمْتَازُ بِهَا هَذَا التَّفْسِيرُ فَنَسْتَطِيعُ أَنْ نُجَمِّلَهَا فِيمَا يَلِي :

١ - أَنَّهُ يَهْتَمُّ صَاحِبُهُ أَنْ يُوضَّحَ مَرَادَ الْآيَةِ بِعِبَارَةٍ وَاضِحَةٍ ، وَ أَكْثَرُ مَا يَلْتَزِمُ فِي هَذَا الصَّدَدُ أَنَّهُ يُفَسِّرُ الْآيَةَ بِالْآيَةِ الْأُخْرَى عَلَى وَفْقِ تَفْسِيرِ الْقُرْآنِ بِالْقُرْآنِ .

٢ - أَنَّهُ يَسَرِّدُ الْأَحَادِيثَ ، وَ الْآثَارَ ، الَّتِي رُوِيَتْ فِي التَّفْسِيرِ مَعَزِيًّا إِلَى مَنْ خَرَّجَهَا مِنْ أَيْمَةِ الْمُحَدِّثِينَ ، وَأَنَّهُ يُورِدُ الْأَسْبَابَ الَّتِي أَنْزَلَتْ عَلَيْهَا الْآيَاتُ عَنْ كُتُبِ

الأحاديث، والآثار، وأنه يذكُرُ كلامَ الأئمة في تحقيق الأحاديث، والآثار صحةً وُضعفاً، وأنه يتحرَّى الصَّوابَ والصَّحيحَ من ذلك .

٣- أنه يتجنَّبُ الإسرائيلياتِ غالباً، وربما يذكُرُها إذا لم تخالف أصولَ الإسلام، وأما إذا خالفت الكتابَ والسنة، فهو أشدُّ إنكاراً عليها .

٤- أنه كثيراً ما يستطرد إلى الكلام على المسائل الفلسفية، والمنطقية، مع الردِّ عليها بأدلة كافية شافية، وكذا يُكثرُ الكلامَ على المسائل الكلامية مع الردِّ على الفرق الضالة المضلة، ومع تأييد ما ذهب إليه السلفُ الصالح من الحق والصواب .

٥- أنه مَوْلَعٌ بإيرادِ القراءات المختلفة، والكلام عليها مع التوفيق والتطبيق بينها، إذا دَعَتِ الحاجةُ إليه .

٦- أنه يذكُرُ المسائلَ الفقهيةَ، ومذاهبَ الأئمة فيها، مع إيرادِ الأدلة بكلِّ أمانة، ومع إقامة الحُجَّة على الراجح والصواب من ذلك بكلِّ دقَّة .

٧- أنه لا يتعرَّضُ في الغالب للمباحث التي لا صلةَ لها بعلم التفسير، وإنها يذكُرُ أحياناً ما ظهرَ له من النكات البديعة، والأسرار الغامضة، في هذا الصدد .

◆ بَيَانُ الْقُرْآنِ

هو من مؤلِّفات حكيم الأمة مُجَدِّدِ المِلَّةِ الشيخ العلامة أشرف علي التهانوي المتوفى سنة: ١٣٦٢ هـ .

وُلِدَ - رحمه الله تعالى - في بيئَةٍ دينيَّةٍ خالصةٍ، بِقَرْيَةِ ”تهانه بهون“ التابعة لمدينة ”مُظَفَّر نغر“، وَحَفِظَ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ، وَتَعَلَّمَ مبادئ الفارسية، والعربية على أيدي أساتذة مَهْرَةٍ، ثُمَّ رَحَلَ إِلَى ”دار العلوم ديوبند“ وَهُوَ قَدْ بَلَغَ الْخَامِسَةَ عَشَرَ مِنْ عَمْرِهِ، وَتَلَقَّى جَمِيعَ الْفُنُونِ الْعَرَبِيَّةِ، وَالْأَدَبِيَّةِ، وَالْعُلُومِ الْعَقْلِيَّةِ وَالشَّرْعِيَّةِ، وَتَلَمَّذَ عَلَى الْعُلَمَاءِ

الكبار الذين جَدُّوا ذكرياتِ القُدَماءِ في سعة اطلاعهم ، و جودة إتقانهم ، و دَقَّة فهمهم .

و منهم الإمام الكبير و الفقيه الجليل و الفيلسوف الشهير مولانا محمد قاسم النانوتوى ، والإمام الجليل والمجاهد العظيم العلامة محمود حسن الديوبندى، والمحقق البارع العلامة الشيخ المحدث محمد يعقوب النانوتوى، وغيرهم . فتمَهَرَ في العلوم الشرعية ، و فاقَ في الفنون العقلية ، و دَحَرَ الأقرانَ والأخذانَ .

وكان من نعومة أظفاره مُكَبَّأً على العُلُوم ، و مُولَعاً بالطاعات، و بعيداً عن اللهو واللعب؛ حتي صار أكبرَ مرجعٍ للعلماء والعامة في بلاد الهند، و أعظمَ مركزٍ للدين والملة، و لُقِّبَ بحكيم الأمة و مُجَدِّد الملة .

و قد شَهِدَ العلماءُ في ذلك الوقت بأنه وحيْدُ عصره في العُلُوم والفُنُون ، و فريدُ دهره في الزُّهد والعبادة ، بحيث لا يجارى فيها ولا يبارى .

وكان - رحمه الله تعالى - أكثرَ الناس تأليفاً في عصره ؛ حتى تَرَكَ خَلْفَهُ نحو ألف كتابٍ مطبوع، ما بين صغيرٍ وكبيرٍ . و من ذلك تفسيره الموسوم باسم ” بيان القرآن ” باللغة الأردية ، التي هي لسان أوساط المسلمين في الهند و باكستان ، و هو تفسيرٌ بديعٌ مُوجَز في أربعة مجلداتٍ ضخمة ، يحوي أبحاثاً علمية هامة ، و أفكاراً دَقِيقَةً نادرةً، و فوائدَ مُبتكرةً غريبةً ، و معارفَ بديعةً خَلَّابةً .

وقد جَمَعَ العلامةُ المرحوم فيه من التفسير ، والنحو، والبلاغة، والفقه، والكلام، والتصوف ، بقدر ما يحتاج إليه الإنسان لحلَّ مَبَاحِثِ القرآن الكريم ، و لأخذ مَغزاه، و مَرَمَاه .

و هو بالرغم من أنه يحتوي على هذه العلوم والمعارف يَشْتَمِلُ على عبارة مُوجزة

عِلْمِيَّة جَامِعَةٍ، مع حسن تعبير يستهويك ، وسلامة تفكير يروعك، و هو مصداق ما قيل : خير الكلام ما قل ودل .

و بالحق أقول : إنما يَعْرِفُ مَنْ يَعْرِفُ مقدارَ هذه البُطُولَةِ، و فخامة هذه المأثرة إذا رَجَعَ إِلَيْهَا بعدَ ما طَلَبَ التفسيرَ من المطولات الضخمة، التي جُمِعَ فيها الغث والسمين، و خُلِطَ الحقُّ بالباطل، و مُرِجَ الحابلُ بالنابل، حتَّى رُبما يصيرُ الطالبُ والباحثُ فَرِيسَةَ الحيرة، ولا يقدر على التمييز بين الحق و الباطل، والصحيح والسقيم، والغث والسمين. وبالإضافة إلى ما قلنا فله من المزايا الأخرى ما نقول :

١- هو تفسيرٌ جامعٌ لصحيح أقوال السلف الصالح في تفسير الآيات، ويكتفي صاحبه في الأغلب على ذكر قول راجح أو صحيح ، و يُغْفَلُ عن غيره .

٢- و هو حَاقٍ على الأحاديث والآثار التي جاءت في تفسير الآيات عن النبي ﷺ، وأصحابه رضي الله عنهم ، و من تبعهم بإحسان ، مَسْنَدَةً إلى من رَوَاهُ من المُحَدِّثِينَ.

٣- أن صاحبه مُجَانِبٌ كلياً عن التفسير بالرأي ، و عن الإسرائيليات التي لا تُؤَافِقُ مع الشرع ؛ بل يُشَدِّدُ الإنكارَ على ذلك .

٤- أَنَّهُ يَهْتَمُّ كبيرَ الاهتمام بإبداء المناسبة بين الآيات بعضها ببعض، و بين السُور بعضها ببعض ، و له - رحمه الله تعالى - في مناسبة الآيات والسُور كتابٌ لطيفٌ جامعٌ سماه ” سَبْقُ الْغَايَاتِ فِي مَنْاسِبَةِ الْآيَاتِ “ .

٥- أَنَّهُ يُورِدُ الأسبابَ في تفسير الآيات ، التي نَزَلَتْ عليها، مع القصد والاتزان في إيرادها .

٦- أَنَّهُ يَذْكُرُ بعدَ ما يتكلَّم عن التفسير المأثور، ما ظَهَرَ له و لغيره من الصوفية الصافية من التفسير الإشاري ، وأكثر ما يأخذ من تفسير ” روح المعاني “

للألوسي البغدادي.

٧- أنه يأتي من العبارات الجامعة الدقيقة في تفسير الآيات بما يُزيلُ الإشكالات، والاعتراضات، التي أُورِدَتْ على القرآن والإسلام؛ وبما يذهبُ بالطعون والشبهات، التي أثَّرت من اليهود، والنصارى، وغيرهم من الكفار على تعاليم وأحكام الإسلام.

٨- أنه التزم كلياً أن لا يَنَحْرِفَ في التفسير عما كان عليه أسلافنا الصالحون من الصحابة، والتابعين، وجهور العلماء من لدُنْ عهد النبي ﷺ إلى يومنا هذا.

◆ معارف القرآن

هو تفسيرُ القرآن باللغة الأردية، مقبولٌ مشهورٌ بين أوساط المسلمين في الهند وباكستان، وبين مَنْ لِسَانُهُمُ "الأردو" في عالم الإسلام. أَلْفَه العلامة الشيخ المفتي محمد شفيع الديوبندي المتوفى سنة ١٣٩٦ هـ.

وُلِدَ في قرية "ديوبند"، ونَشَأَ بها في بيئةٍ علميةٍ دينيةٍ، وحَفِظَ القرآن الكريم، وقرأ على والده الشيخ محمد ياسين - رحمه الله تعالى - أكثرَ الكتب الفارسية والعربية من المقرر الدراسي في مدارس الهند، ثم التَحَقَّ بـ "دار العلوم ديوبند"، وهو ابنُ ستة عشر، لتكميل العلوم العالية، وتَلَمَّذَ على جماعةٍ من العلماء الكبار.

ومنهم إمام العصر العلامة المحدث أنور شاه الكشميري، والشيخ المفتي عزيز الرحمن العثماني، وشيخ الإسلام المحدث شبير أحمد العثماني، والشيخ العلامة الكبير المحدث الجليل سيّد أصغر حسين الديوبندي، والشيخ العلامة الشهير الأديب الكبير الفقيه النبيل محمد إعزاز علي الأمرهوي، وغيرهم.

ثم أَخَذَ الطريقةَ من شيخ الشُّيوخ العلامة المجدّد أشرف علي التهانوي، ونالَ

الخلافة منه .

وكان - رحمه الله تعالى - عالماً ، فقيهاً ، مُفسِّراً ، مُحَدِّثاً ، مُصَنِّفاً ، مُدَرِّساً ، عابداً ، زاهداً ، تقياً . و صَنَّفَ كتباً كثيرةً في مختلف العلوم ، لا سيما في الفقه والفتاوى .

و من ذلك تفسيره ” معارف القرآن “ ، وهو يحوي ثمانية مجلدات ضخمة ، وله من الميزات ما نذكر فيما يلي :

١ - أنه أولاً يوضحُ المرادَ بالآية بعبارَةٍ جامعةٍ واضحةٍ ، بحيث يشفي العليل ، ويروي الغليل ، و يبلغُ القارئ إلى مغزى القرآن الكريم و هدفه .

٢ - أنه يُورِدُ في الغالب ما وَرَدَ في التفسير من الأحاديث ، والآثار ، عن النبي ﷺ ، والصحابة رضي الله عنهم ، والتابعين ، عزواً إلى الكتب التي أخذ منها .

٣ - أنه يلتزم أن يكون التفسيرُ مُوَافِقاً لما ذَهَبَ إليه أسلافنا الصالحون ، ولا ينحرف عن ذلك شيئاً ، ولا يُجَوِّزُ ذلك قطعاً .

٤ - أنه لا يخلط التفسيرَ بالمباحث و العلوم ، التي لا علاقة لها بالتفسير و علومه ، إلا أنه قد يستطرِدُ إلى العلوم الكونية الحديثة ، بقدر ما تحتملُها ألفاظُ القرآن الكريم ، و بقدر ما يحتاج إليها المرءُ للاهتداء و الاعتبار بها .

٥ - أنه يهدف في الغالب إلى إخراج المعاني والعلوم ، وإلى إبداء الأسرار والمعارف ، التي فيها وسائل الهداية والإصلاح لنوع البشر ، وهو عينُ ما يهدف إليه القرآن الكريم .

٦ - أنه لا يذكرُ الإسرائيليات ؛ بل يُشَدِّدُ الإنكارَ عليها في الغالب ، إذا لم تُوافق الشريعة الإسلامية ، و أمّا إذا وافقت ، أو لم تُخالف فقد يذكر منها شيئاً ، إذا كان فيها من مصلحة دينية من دفع إشكال ، أو إقامة حُجَّة ، و غير ذلك .

٧ - أنه جَمَعَ فيه بين ترجمة القرآن الكريم التي ألفها الشيخ العلامةُ المحدثُ المفسرُ

رفيعُ الدِّينِ الدهلوي نجلُ الشيخ العلامة الشاه ولي الله الدهلوي؛ و خلاصة التفسير عن العلامة الشيخ أشرف علي التهانوي في تفسيره ” بيان القرآن“، وإضافةً إلى ذلك جَمَعَ فيه آراء السَّلَفِ الصالحين ، وأقوال الخَلَفِ الراشدين، بكلِّ أمانة وعناية .

◆ مَعَارِفُ الْقُرْآنِ للمفسر إدريسي الكاندهلوي

من تصانيف الشيخ الأجل الحافظ المحدث المفسر المتكلم محمد إدريس الكاندهلوي المتوفى سنة ١٣٩٦ هـ .

حفظ القرآن الكريم، وهو ابن تسع سنين، ثم ارتحل إلى ”تهانه بهون“، والتحق بمدرسة العلامة الشيخ أشرف علي التهانوي ، وتعلّم النحو ، و الصرف ، والمنطق من العلوم الآلية، ثم لحق بمدرسة ”مظاهر علوم“ بمدينة ”سهارنفور“ للعلوم العالية من التفسير، و الحديث، والفقه، والأصول، وغير ذلك، و استفاد من فطاحل العلماء مثل العلامة المحدث مولانا خليل أحمد السهارنفوري ، و العلامة الشيخ عبد اللطيف السهارنفوري ، و العلامة ثابت علي ، وغيرهم .

ثم التحق بـ ” دار العلوم ديوبند“ لإتقان علوم القرآن ، و الحديث ، و تلمذ على المحدث الكبير أنور شاه الكشميري، و العلامة المحدث شبير أحمد العثماني، و الشيخ المفتي عزيز الرحمن العثماني ، وغيرهم .

فَبَرَعَ وَفَاقَ في العلوم، وَتَخَصَّصَ وَتَمَهَّرَ في الفنون، وبعد تخرّجه في العلوم اشتغل بالتدريس والتصنيف، وظهرت من قلمه السِّيَالُ كُتُبٌ عديدةٌ في شَتَى العلوم والفنون .

و من ذلك ”التعليقُ الصَّبِيحُ علىِ مِشْكَاةِ المَصَابِيحِ “ ، و من ذلك تفسيره ”مَعَارِفُ الْقُرْآنِ“ الذي نحنُ بصدد تعريفه .

وتفسيره هذا تفسيرٌ مبسوطٌ يَحْتَوِي على ثمانية مجلداتٍ كبيرة ، و أما المزايا التي بها هَبَّتْ عليه ريحُ القبول فهي ما يلي :

- ١ - أنه التَّزَمَ أن يُوضَحَ فيه المطالبَ القرآنية ، ويشرح الأهدافَ الرِّبَّانية ، بعبارات جامعة واضحة جلية ، بحيث يَبْلُغُ إلى مَغزَى القرآن مَنْ ليس عنده كبيرُ علمٍ ، ودقيقُ فهمٍ .
- ٢ - أنه ذَكَرَ فيه ما يُرْشِدُ إلى ربط الآيات بعضها ببعض .
- ٣ - أنه أوردَ من الأحاديث ، والآثار ما جَاءَ عن النبي ﷺ ، والصحابة رضي الله عنهم ، والتابعين مُفسِّرةً للآيات القرآنية ، و شارحةً للمُرادات الرِّبَّانية ، و اهتمَّ في هذا الخصوص بإيراد الصحيح ، والقوي منها دون الضعيف ، والباطل .
- ٤ - أنه ذَكَرَ من اللطائف الغريبة ، والفوائد العجيبة ، والنكات النادرة ، استنباطاً من القرآن الكريم ، ما يثلجُ الفؤادَ ، و ما يشرحُ الصدورَ .
- ٥ - أنه حَقَّقَ فيه المسائلَ ، والمباحثَ التي كانت مُشكلةً صعبةً ، و تحرَّى الصَّوابَ والحقَّ من الغلط والباطل .
- ٦ - أنه ردَّ و أنكرَ على الملاحدة ، والزنادقة ، والمتنورين هنا وهناك ، و أجابَ عن الاعتراضات ، والشُّبهات التي أوردوها على أحكام الإسلام والقرآن .
- ٧ - أنه التَّزَمَ كلياً أن لا يَنَحْرِفَ عما كان عليه السَّلَفُ الصالح من الصحابة ، والتابعين ، في تفسير القرآن الكريم ، وهو مُولِعٌ أشدَّ الوُلُوع بأن يَعْرِضَ على الأمة الإسلامية ما فَهَمَهُ في هذا الخُصوص أسلافنا الكرام ، و جمهورُ العلماء من لدن عهد النبي ﷺ ، والصحابة رضي الله عنهم ، إلى يومنا هذا من غير انتعاش و انكماش .

خاتمة الكلام

هَذَا مَا أَرَدْتُ إِيْرَادَهُ ، وَ يَسَّرَ اللهُ لِي تَحْرِيرَهُ فِي هَذِهِ الْعَجَالَةِ ، وَ الْحَمْدُ لِلّٰهِ عَلَى مَا أَنْعَمَ بِهِ عَلَيَّ مِنْ تَسْوِيدِهِ وَ تَسْدِيدِهِ ، ثُمَّ مِنْ تَبْيِيضِهِ . وَ قَدْ وَقَعَ الْفَرَاغُ مِنْ ذَلِكَ كُلِّهِ بَعْدَ الْعَصْرِ مِنْ يَوْمِ الْأَرْبَعَاءِ لِسَبْعِ عَشْرَةَ خَلَوْنَ مِنْ ذِي الْحِجَّةِ سَنَةِ : ١٤٢٦ مِنْ الْهِجْرَةِ . وَأَسْأَلُ اللَّهَ تَعَالَى أَنْ يَجْعَلَهُ نَافِعاً لِلْمُسْلِمِينَ ، وَأَنْ يُدَيِّمَ النِّفْعَ بِهَذَا الْكِتَابِ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ ، وَأَنْ يَخْتَارَهُ خَالِصاً لَوَجْهِهِ الْكَرِيمِ ، وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَ عَلَى آلِهِ وَ صَحْبِهِ أَجْمَعِينَ .

بِحَمْدِ اللَّهِ

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

المأخذ والمراجع

اقتصرت هنا على ذكر الكتب التي جرى العزو إليها استقلالاً، بقيد أجزائها وصفحاتها، وأغفلت الكتب التي رجعت إليها، ولكني لم أثبت لها العزو أصلاً، وعن الكتب التي لم يجر العزو إليها استقلالاً.

- ١ - القرآن الكريم.
- ٢ - أبجد العلوم، للعلامة صديق حسن خان القنوجي، المتوفى سنة ١٣٠٧هـ.
- ٣ - الإتيان في علوم القرآن، للإمام جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ.
- ٤ - الأحاديث المختارة، للإمام الضياء أبو عبد الله محمد بن عبد الواحد بن أحمد الحنبلي، المتوفى سنة ٦٤٣هـ.
- ٥ - الإحكام في الأصول، للعلامة أبي الحسن علي بن محمد الأمدي، المتوفى سنة ٥٥١هـ.
- ٦ - الإرشاد، للإمام خليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي أبي يعلى، المتوفى سنة ٤٤٦هـ.
- ٧ - إرشاد العقل السليم، للإمام المفسر محمد بن محمد العمادي أبي السعود، المتوفى سنة ٩٥١هـ.
- ٨ - إرشاد الفحول، للعلامة المحقق محمد بن علي بن محمد الشوكاني، المتوفى سنة ١٢٥٠هـ.
- ٩ - إرشاد طلاب الحقائق، للإمام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف الدين النووي، المتوفى سنة ٦٧٩هـ.

- ١٠- أسباب النزول، للإمام علي بن أحمد الواحد أبي الحسن الواحدي، المتوفى سنة ٤٦٨هـ.
- ١١- أسرار التكرار، للعلامة محمود بن حمزة بن نصر الكرماني.
- ١٢- الإصابة في تمييز الصحابة، للإمام الحافظ علي بن حجر العسقلاني، المتوفى سنة ٨٥٢هـ.
- ١٣- أصول البزدوي، للإمام فخر الإسلام علي بن محمد البزدوي، المتوفى سنة ٨٧٩٨٧٩هـ.
- ١٤- اعتقاد أهل السنة، للإمام هبة الله بن الحسن بن منصور اللاكائي أبي القاسم، المتوفى سنة ٤١٨١٨هـ.
- ١٥- إعلاء السنن، للعلامة مولانا ظفر أحمد العثماني، المتوفى سنة ١٣٩٤ ١٣٩هـ.
- ١٦- الإمام لأدلة الأحكام، لعز الدين بن عبد السلام السلمي أبي القاسم، المتوفى سنة ٦٦٠هـ.
- ١٧- الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، للعلامة أبي الحسن علي بن سليمان المرداوي.
- ١٨- أنوار التنزيل وأسرار التأويل، للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي، المتوفى سنة ٦٨٥هـ.
- ١٩- البدائع، للإمام العلامة مولانا أشرف علي التهانوي، المتوفى سنة ١٣٦٢هـ.
- ٢٠- البرهان في علوم القرآن، للإمام محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي أبي عبد الله، المتوفى سنة ٧٩٤هـ.
- ٢١- بيان القرآن، للإمام العلامة مولانا أشرف علي التهانوي، المتوفى سنة ١٣٦٢هـ.
- ٢٢- تاريخ الخلفاء، للإمام جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ.

- ٢٣- التاريخ الكبير ، للإمام المحدث محمد بن إسماعيل البخاري ، المتوفى سنة ٢٥٦هـ .
- ٢٤- تاريخ بغداد ، للإمام المحدث أحمد بن علي أبي بكر الخطيب البغدادي ، المتوفى سنة : ٤٦٣هـ .
- ٢٥- تأويل مشكل القرآن ، للإمام العلامة ابن قتيبة الدينوري .
- ٢٦- التبيان في آداب القرآن ، للإمام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي ، المتوفى سنة ٦٧٩هـ .
- ٢٧- التدوين في أخبار قروين ، للإمام عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني .
- ٢٨- تذكرة الحفاظ ، للإمام أبي عبد الله شمس الدين الذهبي ، المتوفى سنة ٧٦٥هـ .
- ٢٩- التعريفات ، للعلامة علي بن محمد بن علي الجرجاني ، المتوفى سنة ٧٤٠هـ .
- ٣٠- تعليقات على مقدمة إعلاء السنن ، للعلامة الشيخ عبد الفتاح أبي غدة .
- ٣١- تفسير الصنعاني ، للمحدث عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، المتوفى سنة ٢١١هـ .
- ٣٢- تفسير الطبري ، للإمام محمد بن جرير بن يزيد بن خالد الطبري أبي جعفر ، المتوفى سنة ٣١٠هـ .
- ٣٣- تفسير القرآن العظيم ، للإمام الجليل إسماعيل بن كثير الدمشقي القرشي ، المتوفى سنة ٧٧٤هـ .
- ٣٤- التفسير و المفسرون ، للدكتور محمد حسين الذهبي .
- ٣٥- التفسيرات الأحمديّة ، للعلامة الشيخ أحمد المدعو بملا جيون جونغفوري ، المتوفى سنة ١١٣٠هـ .
- ٣٦- التمهيد ، للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري ، المتوفى سنة ٤٦٣هـ .
- ٣٧- تنزيل القرآن ، للإمام محمد بن الشهاب الزهري ، المتوفى سنة ١٢٤هـ .

- ٣٨- تهذيب الأسماء، للإمام محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي، المتوفى سنة: ٤٦٣هـ.
- ٣٩- تهذيب التهذيب، للإمام الحافظ علي بن حجر العسقلاني، المتوفى: سنة ٨٥٢هـ.
- ٤٠- تهذيب الكمال، للإمام المحدث يوسف بن ذكي عبد الرحمان المزني المتوفى سنة ٨٥٢هـ.
- ٤١- التواجه بما يتعلق بالتشابه، للإمام العلامة مولانا أشرف علي التهانوي، المتوفى سنة ١٣٦٢هـ.
- ٤٢- جامع التحصيل، للإمام العلامة أبي سعيد بن خليل العلائي، المتوفى سنة ٧٦١هـ.
- ٤٣- جامع الترمذي، للإمام أبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة الترمذي، المتوفى سنة ٢٦٩هـ. ٢.
- ٤٤- الجامع الصغير، للإمام جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة ٢٦٩هـ.
- ٤٥- جامع العلم والعلماء، للإمام أبي عمر يوسف بن عبد الله بن عبد البر النمري، المتوفى سنة ٤٦٣هـ.
- ٤٦- الجامع لأحكام القرآن، للإمام أبي عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي، المتوفى سنة ٦٧١هـ.
- ٤٧- الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع، للإمام أحمد بن علي أبي بكر الخطيب البغدادي، المتوفى سنة ٤٦٣هـ.
- ٤٨- الجرح والتعديل، للإمام سليمان بن خلف بن سعد أبي الوليد الباجي، المتوفى سنة ٤٧٤هـ.
- ٤٩- جواهر القرآن، للعلامة جوهري طنطاوي.

- ٥٠- الحسامي، للعلامة الفقيه أبي عبد الله حسام الدين محمد بن محمد، المتوفى سنة ٦٤٤هـ.
- ٥١- حلية الأولياء، للإمام أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، المتوفى سنة ٤٣٠هـ.
- ٥٢- الدر المشور، للإمام جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ.
- ٥٣- ذيل تذكرة الحفاظ، للعلامة الشيخ أبي المحاسن محمد بن علي الدمشقي، المتوفى سنة ٧٦٥هـ.
- ٥٤- الرسالة، للإمام محمد بن إدريس الشافعي، المتوفى سنة ٢٠٤هـ.
- ٥٥- الرسالة المستطرفة، للإمام محمد بن جعفر الكتاني، المتوفى سنة ١٣٤٥هـ.
- ٥٦- روح المعاني، للعلامة المفسر سيد محمود الألوسي البغدادي، المتوفى سنة ١٢٧٠هـ.
- ٥٧- زاد المسير، للإمام أبي الفرج عبدالرحمن بن علي الجوزي، المتوفى سنة ٥٩٧هـ.
- ٥٨- السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي، للدكتور مصطفى السباعي.
- ٥٩- السنن، للإمام سعيد بن منصور، المتوفى سنة ٢٢٧هـ.
- ٦٠- سنن ابن ماجه، للإمام محمد بن يزيد أبي عبد الله القزويني، المتوفى سنة ٢٧٣هـ.
- ٦١- سنن أبي داود، للإمام سليمان بن الأشعث أبي داود السجستاني، المتوفى سنة ٢٧٥هـ.
- ٦٢- سنن الدارمي، للإمام أبي عبد الله بن عبد الرحمن التيمي، السمرقندي الدارمي، المتوفى سنة ٢٥٥هـ.
- ٦٣- السنن الصغرى، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، المتوفى سنة ٣٠٣هـ.
- ٦٤- السنن الكبرى، للإمام أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي، المتوفى سنة ٤٥٨هـ.

- ٦٥- سير أعلام النبلاء ، للإمام أبي عبد الله شمس الدين الذهبي ، المتوفى سنة ٧٦٥هـ.
- ٦٦- شرح العقائد النسفية ، للعلامة سعود بن عمر التفتازاني ، المتوفى سنة ٧٩٢هـ.
- ٦٧- شرح الفقه الأكبر ، للإمام الشيخ علي بن سلطان الملا علي القاري ، المتوفى سنة ١٠٤١هـ.
- ٦٨- شعب الإيمان ، للإمام أحمد بن حسين بن علي أبي بكر البيهقي ، المتوفى سنة ٤٥٨هـ.
- ٦٩- الصحيح ، للإمام محمد بن حبان أحمد التميمي البستي ، المتوفى سنة ٣٥٤هـ.
- ٧٠- الصحيح الجامع ، للإمام أبي الحسين مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري ، المتوفى سنة ٢٦١هـ.
- ٧١- الصحيح الجامع ، للإمام محمد بن إسماعيل البخاري ، المتوفى سنة ٢٥٦هـ.
- ٧٢- صفة الصفوة ، للإمام أبي الفرج عبد الرحمان بن علي الجوزي ، المتوفى سنة ٥٩٧هـ.
- ٧٣- الضعفاء والمتروكين ، للإمام المحدث عبد الرحمان بن علي الجوزي ، المتوفى سنة ٥٩٧هـ.
- ٧٤- الضعفاء ، للإمام المحدث أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني ، المتوفى سنة ٤٣٠هـ.
- ٧٥- الطبقات ، للعلامة خليفة ابن خياط أبي عمرو الليثي ، المتوفى سنة ٢٤٠هـ.
- ٧٦- طبقات الحفاظ ، للإمام جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١هـ.
- ٧٧- الطبقات الكبرى ، للإمام محمد بن سعد أبي عبد الله البصري الزهري ، المتوفى سنة ٢٣٠هـ.
- ٧٨- طبقات المفسرين ، للإمام أحمد بن محمد الأذنوي .
- ٧٩- طبقات المفسرين ، للإمام جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي ، المتوفى سنة ٩١١هـ.

- ٨٠- العقائد النسفية ، للعلامة عمر نجم الدين بن محمد بن أحمد النسفي، المتوفى سنة ٥٣٧هـ.
- ٨١- العلل ومعرفة الرجال ، للإمام الفقيه المجتهد أحمد بن حنبل الشيباني، المتوفى سنة ٢٤١هـ.
- ٨٢- علم أصول الفقه ، للعلامة عبد الوهاب الخلاف المصري .
- ٨٣- علوم الحديث ، للإمام الحافظ أبي عمر الشهرزوري المعروف بابن الصلاح، المتوفى سنة ٦٤٣هـ.
- ٨٤- فتح الباري في شرح البخاري ، للإمام الحافظ علي بن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة ٨٥٢هـ.
- ٨٥- فتح القدير ، للإمام العلامة كمال الدين محمد بن عبد الواحد بن الهمام الحنفي، المتوفى سنة ٨٦١هـ.
- ٨٦- فتح القدير ، للعلامة الشيخ محمد بن علي بن محمد الشوكاني ، المتوفى سنة ١٢٥٠هـ.
- ٨٧- فتح المغيث في شرح ألفية الحديث ، للإمام شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن محمد السخاوي ، المتوفى سنة ٩٠٤هـ.
- ٨٨- الفتوحات المكية، للإمام محيي الدين بن عربي الطائي ، المتوفى سنة ٦٨٣هـ.
- ٨٩- الفوز الكبير في أصول التفسير ، للإمام الشيخ الشاه ولي الله الدهلوي، المتوفى سنة ١١٧٦هـ.
- ٩٠- في ظلال القرآن في تفسير القرآن ، للعلامة سيد قطب شهيد المصري.
- ٩١- قلائد المرجان في الناسخ والمنسوخ ، للعلامة مرعي بن يوسف بن أبي بكر الكرمي ، المتوفى سنة ١٠٣٣هـ.

- ٩٢- الكامل في ضعفاء الرجال ، للإمام عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد أبي أحمد الجرجاني، المتوفى سنة ٣٦٥هـ.
- ٩٣- كتاب الزهد ، للإمام المحدث عبد الله بن المبارك، المتوفى سنة ١٨١هـ.
- ٩٤- كشف الظنون ، للشيخ مصطفى بن عبد الله القسطنطيني الرومي الحنفي، المتوفى سنة ١٠٩٨هـ.
- ٩٥- لباب النقول في أسباب النزول ، للإمام جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي، المتوفى سنة ٩١١هـ.
- ٩٦- لسان الميزان ، للإمام الحافظ علي بن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة ٨٥٢هـ.
- ٩٧- مباحث في علوم القرآن ، للعلامة الشيخ مناع القطان.
- ٩٨- مجمع الزوائد ، للإمام علي بن أبي بكر الهيثمي ، المتوفى سنة ٨٠٧هـ.
- ٩٩- مجموعة الفتاوى ، للإمام شيخ الإسلام تقي الدين أحمد بن عبد الحلیم بن عبد السلام بن تيمية ، المتوفى سنة ٧٢٨هـ.
- ١٠٠- المحدث الفاصل ، للإمام حسن بن عبد الرحمان الرامهرمزي ، المتوفى سنة ٣٦٠هـ.
- ١٠١- المستدرک ، للإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري ، المتوفى سنة ٤٠٥هـ.
- ١٠٢- المستصفى من علم الأصول ، للإمام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي، المتوفى سنة ٥٠٥هـ.
- ١٠٣- المسند ، للإمام الفقيه المجتهد أحمد بن حنبل الشيباني ، المتوفى سنة ٢٤١هـ.
- ١٠٤- مسند إسحاق ، للإمام إسحاق بن إبراهيم بن مخلد بن راهويه الحنظلي ، المتوفى سنة ٢٣٦هـ.
- ١٠٥- مسند الفردوس ، للإمام أبي شجاع شيرويه الديلمي ، المتوفى سنة ٥٠٩هـ.

- ١٠٦ - المصنف من علم الناسخ والمنسوخ ، للإمام أبي الفرج عبد الرحمان بن علي الجوزي ،
المتوفى سنة ٥٩٧هـ .
- ١٠٧ - المصنف ، للإمام أبي بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة الكوفي ، المتوفى سنة ٢٣٥هـ .
- ١٠٨ - المصنف ، للإمام عبد الرزاق بن همام الصنعاني ، المتوفى سنة ٢١١هـ .
- ١٠٩ - معالم التنزيل ، للإمام حسين بن مسعود الفراء البغوي أبي محمد ، المتوفى سنة ٢٣٨هـ .
- ١١٠ - معاني القرآن ، للإمام أبي جعفر النحاس ، المتوفى سنة ٢٣٨هـ .
- ١١١ - المعجم الأوسط ، للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، المتوفى سنة ٣٦٠هـ .
- ١١٢ - معجم البلدان ، للشيخ الإمام شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت الحموي ، المتوفى سنة
٦٢٦هـ .
- ١١٣ - المعجم الكبير ، للإمام أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني ، المتوفى سنة ٣٦٠هـ .
- ١١٤ - معرفة الثقات ، للإمام أحمد بن عبد الله بن صالح أبي الحسن العجلي ، المتوفى سنة
٢٦١هـ .
- ١١٥ - معرفة علوم الحديث ، للإمام أبي عبد الله الحاكم النيسابوري المتوفى سنة ٤٠٥هـ .
- ١١٦ - مفتاح الجنة ، للإمام جلال الدين عبد الرحمان بن أبي بكر السيوطي ، المتوفى سنة
٩١١هـ .
- ١١٧ - مفردات القرآن ، للإمام أبي القاسم الحسين بن أحمد الراغب الأصفهاني ، المتوفى سنة
٥٠٢هـ .
- ١١٨ - المقدمة ، للعلامة عبد الرحمن بن خلدون ، المتوفى سنة ٨٠٨هـ .
- ١١٩ - مناهل العرفان ، للعلامة الشيخ محمد عبد العظيم الزرقاني .
- ١٢٠ - الموافقات في أصول الأحكام ، للحافظ أبي إسحاق إبراهيم الشاطبي ، المتوفى سنة
٧٩٠هـ .

- ١٢١- الموسوعة الفقهية ، وزارة الأوقاف ، الكويت .
- ١٢٢- الموضوعات ، للإمام أبي الفرج عبد الرحمان بن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧هـ .
- ١٢٣- الموطأ ، للإمام أبي عبد الله مالك بن أنس ، المتوفى سنة ١٧٩هـ .
- ١٢٤- ميزان الاعتدال ، للإمام أبي عبد الله شمس الدين الذهبي ، المتوفى سنة ٧٤٨هـ .
- ١٢٥- ناسخ القرآن ومنسوخه ، لهبة الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم المتوفى سنة ٧٣٨هـ .
- ١٢٦- الناسخ والمنسوخ ، للإمام أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحاس ، المتوفى سنة ٣٣٩هـ .
- ١٢٧- الناسخ والمنسوخ ، للإمام هبة الله بن سلامة بن نصر المقرئ ، المتوفى سنة ٤١٠هـ .
- ١٢٨- الناسخ والمنسوخ ، للعلامة علي بن أحمد بن حزم الظاهري أبي محمد ، المتوفى سنة ٤٥٦هـ .
- ١٢٩- النكت على ابن الصلاح ، للإمام الحافظ علي بن حجر العسقلاني ، المتوفى سنة ٨٥٢هـ .
- ١٣٠- نهاية السؤل في شرح منهج الوصول ، للعلامة جمال الدين عبد الرحيم الأسنوي ، المتوفى سنة ٧٧٢هـ .
- ١٣١- نور الأنوار ، للشيخ العلامة أحمد المدعو بملا جيون الجونفوري ، المتوفى سنة ١١٣٠هـ .
- ١٣٢- يتيمة البيان لمشكلات القرآن ، للعلامة المحدث محمد يوسف البنوري ، المتوفى سنة ١٣٩٨هـ .

خاتمة الكلام

فَهْرِسْتُ الْمَحْتَوَاتِ

رقم الصفحة	الموضوعات
٥	مقدمة الطبعة الثانية
٧	تقريظ العلامة سماحة الشيخ محمد علي الصابوني
٩	تقريظ العلامة العالم الجليل سلمان الحسني الندوي
١١	تقريظ الأديب الشهير العالم النبيل نور عالم خليل الأميني
١٥	التقديم من المحدث الجليل الشيخ سعيد أحمد البالنوري
١٩	التصدير من المؤلف

الباب الأول في المبادئ

الفصل الأول

٢٣	التفسير في اللغة و الاصطلاح
٢٣	التفسير في اللغة
٢٤	التفسير في الاصطلاح
٢٦	معنى التأويل
٢٧	الفرق بين التفسير والتأويل
٢٨	وجه التسمية
٢٨	تحقيق ألفاظ ذات صلة
٢٩	١- القرآن
٣٠	٢- السُّورة
٣٠	٣- الآية

الموضوعات	رقم الصفحة
٤- الطوال	٣٢
٥- المئون	٣٢
٦- المثاني	٣٢
٧- المفصل	٣٢

الفصل الثاني

في التفسير، وشرفه، وموضوعه، وغرضه، وفوائده

حكمُ علم التفسير	٣٥
شرفُ التفسير	٣٧
موضوع علم التفسير	٣٩
غرض علم التفسير	٣٩
فوائد علم التفسير	٣٩

الفصل الثالث

ما هي الحاجة إلى علم التفسير؟	٤٣
-------------------------------	----

الباب الثاني في المقاصد

الفصل الأول

في علوم القرآن

١- علم الأحكام	٤٩
٢- علم الجدل والمناظرة	٥٣
٣- علم التذكير بآلاء الله	٥٤
٤- علم التذكير بأيام الله	٥٦
٥- علم التذكير بالموت وما بعد الموت	٥٩
	٦٠

رقم الصفحة

الموضوعات

الفصل الثاني

في العلوم التي يحتاج إليها المفسر

٦٣

٦٤

٦٩

٧٨

٨٠

١ - العلوم العربية

٢ - العلوم الشرعية

الانتباه الأول

الانتباه الثاني

الفصل الثالث

أقسام التفسير

٨٣

٨٣

٨٥

٨٦

٨٦

٨٦

٨٦

تفسير معنى وتفسير إعراب

التفسير على أربعة أنحاء

التفسير على ثلاثة أنواع

١ - التفسير بالرواية

٢ - التفسير بالدراية

٣ - التفسير بالإشارة

تقسيم التأويل إلى منقاد ومستكره

الفصل الرابع

في مآخذ التفسير

٨٩

٩٠

٩٠

٩٥

٩٥

البحث الأول : في المآخذ السُّمْعِيَّة في التفسير

المآخذ الأول: القرآن الكريم

القرآن يُفسَّر القرآن

المآخذ الثاني : الحديث

حُجْجَةُ الحديث في تفسير القرآن

الموضوعات	رقم الصفحة
شروط قبول الحديث في التفسير	٩٦
أنواع التفاسير في الحديث	١٠١
السُّنَّةُ تُقَسَّرُ مَا أُجْمِلَ مِنَ الْقُرْآنِ	١٠١
السُّنَّةُ تُخَصِّصُ الْعَامَّ مِنَ الْقُرْآنِ	١٠٢
السُّنَّةُ تُقَيَّدُ مَا أُطْلِقَ فِي الْقُرْآنِ	١٠٤
كيف تُقَسَّرُ السُّنَّةُ، الْقُرْآنَ؟ (فصل مهم من كلام الشاطبي)	١٠٥
المأخذ الثالث: أقوال الصحابة	١٠٩
ملحوظات حول تفسير الصحابة	١١٠
ما هو حكم تفسير الصحابة؟	١١٠
حكم خبر من ينظر إلى الإسرائيليات	١١٢
شرائط قبول تفسير الصحابي	١١٤
فائدة غريبة	١١٤
المأخذ الرابع: أقوال التابعين	١١٩
ملاحظات حول تفسير التابعين	١٢٠
الأولى	١٢٠
الثانية	١٢٠
الثالثة	١٢٠
الرابعة	١٢١
الخامسة	١٢٢

رقم الصفحة

الموضوعات

تذييل

المطلب الأول

في معرفة أسباب النزول

١٢٣ معنى سبب النزول
١٢٥ فوائد معرفة أسباب النزول
١٣٠ طريق معرفة أسباب النزول
١٣٣ تعدد الأسباب وطريق التعامل معها
١٣٩ قد يتعدد النازل مع توحد السبب
١٤١ ملاحظات حول سبب النزول

المطلب الثاني

أحاديث التفسير في الميزان

١٤٧ أسباب الضعف في أحاديث التفسير
١٤٨ كيف يتعامل المفسر مع أحاديث التفسير
١٤٩ حول ثلاثة ليس لها أصل

المطلب الثالث

الاختلاف في التفسير وأسبابه وأحكامه

١٥٤ اختلاف تنوع وصوره
١٥٦ اختلاف تضاد وصوره
١٥٧ أسباب الاختلاف في التفسير
١٥٩ المأخذ الخامس : اللغة العربية
١٦٠ شرح غريب القرآن

الموضوعات	رقم الصفحة
حكم الاحتجاج بالشعر الجاهلي	١٦١
أمثلة الاستشهاد بالشعر عن ابن عباس	١٦٣
هل في القرآن كلمات غير عربية؟	١٦٤
المأخذ السادس : العقل السليم	١٦٧
الانتباه	١٦٨
حكم التفسير الإشاري الصوفي	١٧٠
أقسام التفسير ومعنى التفسير الإشاري	١٧٠
نماذج التفسير الإشاري من كلام الصوفية	١٧١
حكم التفسير الإشاري	١٧٢
المانعون وأدلتهم	١٧٣
المُجِيزُونَ وأدلتهم	١٧٥
قولُ فصلُ في الباب	١٧٩
كلام بعض الأئمة في تفسير الصوفية	١٨١
الفرقُ بين تفسير الصوفية والباطنية	١٨٣
كلامُ الشيخ الإمام الأشرف علي التهانوي	١٨٥
شروطُ التفسير الإشاري	١٨٧

البحث الثاني

في المآخذ التي لا عبرة لها في التفسير

المطلب الأول : في الأخبار الإسرائيلية

معنى الإسرائيليات	١٨٩
كيف دَخَلَتِ الإسرائيلياتُ في الإسلاميات	١٨٩
من آثار الإسرائيليات السيئة في التفسير	١٩١

رقم الصفحة	الموضوعات
١٩٣	حكم الأخبار الإسرائيلية
١٩٧	ملاحظات حول الإسرائيلية
٢٠٠	المطلب الثاني : مجرد العقل والرأي
٢٠١	معنى التفسير بالرأي
٢٠٣	الكلام على أحاديث تتعلق بالتفسير بالرأي
٢٠٧	قول فصل في التفسير بالرأي
٢٠٩	المطلب الثالث : في العلوم الفلسفية و الطبيعية
٢١٠	هل التفسير يحتاج إلى العلوم الفلسفية
٢١٣	ملحوظة حول تفاسير الفلاسفة
٢١٥	التفسير والعلوم الكونية الحديثة
٢١٧	ملحوظات هامة حول التفسير بالعلوم الكونية
٢٢٦	خاتمة البحث
	البحث الثالث
	في الاتجاهات المنحرفة في التفسير وأسبابها
٢٢٩	أسباب الانحراف في التفسير
٢٣٠	الاتجاه المنحرف بسبب عدم الأهلية
٢٣٧	إخضاع معاني القرآن أمام نظريات فاسدة
٢٤٣	الانحراف بسبب التأثير بآراء أهل الزمان
٢٥٠	الاتجاه المنحرف بسبب صرف النظر عن موضوع القرآن
٢٥٤	تنبيه مهم

رقم الصفحة

الموضوعات

الباب الثالث في المباحث المتفرقة

الفصل الأول

في المحكم والمتشابه

٢٥٥

٢٥٦

٢٥٧

إطلاقات في المحكم والمتشابه

حكم المحكم والمتشابه

الفصل الثاني

في الناسخ والمنسوخ

٢٦٣

٢٦٤

٢٦٤

٢٦٥

٢٦٦

٢٦٧

٢٦٧

٢٦٧

٢٦٨

٢٦٨

٢٦٨

٢٦٨

٢٦٩

٢٦٩

٢٧٠

٢٧١

اتفاق أهل الملل إلا اليهود على جواز النسخ

الفرق بين النسخ و البداء

النسخ في اللغة والاصطلاح

أقسام المنسوخ

أنواع النسخ

تقسيم أول : وباعباره ينقسم إلى نوعين

١- النسخ الصريح

٢- النسخ الضمني

تقسيم ثان : وباعباره له قسمان

١- النسخ الكلي

٢- النسخ الجزئي

فوائد مهمة

الفائدة الأولى

الفائدة الثانية

الفائدة الثالثة

رقم الصفحة

الموضوعات

٢٧٢

الفائدةُ الرابعة

الفصل الثالث

مناسبةُ الآياتِ والسُّورِ

٢٧٥

هل بين الآياتِ و السور مناسبة ؟

٢٧٧

المناسبةُ في الآياتِ وصورها

٢٧٨

١ - التنظير

٢٧٨

٢ - المُضَادَّةُ

٢٧٩

٣ - الاستِطْراد

٢٧٩

٤ - حُسْنُ التخلُّص

٢٧٩

٥ - الانتقال

٢٧٩

٦ - حُسْنُ الطلب

٢٨٠

من الآياتِ ما أشكلت مناسبتها

٢٨٢

الأمر الكلي في مناسبات الآيات

٢٨٣

المناسبةُ بين السُّورِ

٢٨٤

إفادة

الفصل الرابع

المكي والمدني

٢٨٥

تعريف المكي والمدني

٢٨٦

ملحوظات هامة

٢٨٧

علامات يعرف بها المكي والمدني من السور

٢٨٨

فائدة

رقم الصفحة

الموضوعات

الفصل الخامس

٢٨٩	ما يُوهِمُ التعارضَ والاختلافَ وموقفُ المفسِّرِ عنده
٢٨٩	فائدة.....
٢٩٠	كلام الصحابة في هذا المبحث.....
٢٩٢	كلام التابعين في هذا المبحث.....
٢٩٣	طريق المُعَالَجَةِ عند التَّعَارُضِ.....
٢٩٩	بعضُ الآياتِ المُتَعَارِضَةِ وكلامُ العلماء في ذلك.....

الفصل السادس

التكرار في القرآن الكريم حقيقته وفوائده

٣٠٣	شبهات حول التكرار وجوابها.....
٣٠٦	حقيقة التكرار.....
٣٠٦	فوائد في تكرار الكلام.....
٣٠٩	الفرق بين التكرار و الترديد.....
٣١١	لماذا التكرار في القصص ؟.....
٣١٣	فائدة.....

الفصل السابع

قواعدُ مُهِمَّةٌ تَمَسُّ إليها الحاجة في التفسير

٣١٥	١- الضمائر.....
٣١٦	٢- التذكير والتانيث.....
٣٢٢	٣- التعريف والتنكير.....
٣٢٣	قاعدة في التنكير.....
٣٢٣	قاعدة في التعريف.....
٣٢٥

رقم الصفحة	الموضوعات
٣٢٥	التعريف بالعلمية
٣٢٥	التعريف بالإشارة
٣٢٦	التعريف بالموصول
٣٢٦	التعريف بالألف واللام
٣٢٧	التعريف بالإضافة
٣٢٧	التعريف بالإضمار
٣٢٧	قاعدة
٣٢٨	٤ - الإفراد والجمع
٣٢٨	الفائدة الأولى
٣٣١	الفائدة الثانية
٣٣٢	الفائدة الثالثة
٣٣٧	الفائدة الرابعة
٣٣٨	٥ - فروقٌ دقيقةٌ في ألفاظ يظنُّ بها الترادفُ
٣٣٨	الخشية والخوف
٣٣٩	الشح والبخل والضمن
٣٣٩	السبيل والطريق
٣٣٩	المجيء والإتيان
٣٣٩	المد والإمداد
٣٣٩	السقي والإسقاء
٣٤٠	العمل والفعل
٣٤٠	القعود والجلوس
٣٤٠	التمام والكمال

الموضوعات	رقم الصفحة
الإعطاء والإيتاء	٣٤١
السنة والعام	٣٤١
٦ - قواعد في السؤال والجواب	٣٤٢
٧ - قاعدة في الخطاب بالاسم والفعل	٣٤٤
٨ - قواعد في العطف	٣٤٦
٩ - قواعد في العدد	٣٤٨

الباب الرابع

في شروط المفسر وآدابه ومنهجه	٣٥١
الفصل الأول: شروط المفسر	٣٥٣
الفصل الثاني: آداب المفسر	٣٥٧
الفصل الثالث: منهج التفسير	٣٥٩

الخاتمة

الفصل الأول

تدوين التفسير ومراحله

التفسير في عهد النبي ﷺ

التفسير وظيفه النبي ﷺ	٣٦٣
هل النبي ﷺ تناول جميع القرآن بالبيان؟	٣٦٤
القول الأول وأدلته	٣٦٤
النقد على هذا القول	٣٦٦
القول الثاني وأدلته	٣٦٧
النقد على القول الثاني	٣٦٧
أعدل الأقوال في الباب	٣٦٩

رقم الصفحة

الموضوعات

التفسير في عهد الصحابة ؓ

- ٣٧١ الصحابة ؓ أعرف الناس بالقرآن
- ٣٧١ لماذا يحتاجون إلى التفسير؟
- ٣٧٣ الصحابة ؓ يأخذون التفسير عن الرسول ﷺ
- ٣٧٥ مزايا تفسير الصحابة ؓ

التفسير في عهد التابعين

- ٣٧٨ منزلة التابعين العلمية
- ٣٧٨ مصادر التفسير ومميزاته في عهد التابعين
- ٣٨١ التفسير في عصور التدوين
- ٣٨١ الخطوة الأولى
- ٣٨٣ الخطوة الثانية
- ٣٨٤ الخطوة الثالثة
- ٣٨٥ الخطوة الرابعة

الفصل الثاني

طبقات المفسرين

- ٣٨٧
- ٣٨٨ الطبقة الأولى : الصحابة ؓ

- ٣٨٩ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب
- ٣٩١ عبد الله بن مسعود
- ٣٩٤ أبي بن كعب
- ٣٩٥ عبد الله بن عباس
- ٣٩٨ قيمة التفسير المنسوب إلى ابن عباس
- ٣٩٩ عبد الله بن عمرو بن العاص

رقم الصفحة

الموضوعات

الطبقة الثانية

التابعون رحمهم الله تعالى

طبقة أهل مكة المكرمة

٤٠١

٤٠٢

٤٠٢

٤٠٤

٤٠٦

٤٠٧

٤٠٨

سعيد بن جبير

مجاهد بن جبر

عكرمة مولى ابن عباس

طاووس بن كيسان

عطاء بن أبي رباح

ابن أبي مليكة

طبقة أهل المدينة المنورة

٤٠٩

٤١١

٤١٢

٤١٤

٤١٥

٤١٦

٤١٧

أبو العالية

محمد بن كعب القرظي

زيد بن أسلم

نافع بن هرمز

عروة بن الزبير

كعب الأحبار

وهب بن منبه

طبقة أهل العراق

٤١٩

٤٢١

٤٢٢

٤٢٣

٤٢٤

علقمة بن قيس

مسروق بن الأجدع

الأسود بن يزيد

مُرَّةُ الهمداني

رقم الصفحة	الموضوعات
٤٢٥	عبيدة السلماني
٤٢٦	عامر بن شراحيل الشعبي
٤٢٨	الحسن البصري
٤٣٠	قتادة بن دعامة
٤٣١	محمد بن سيرين

الفصل الثالث

المفسرون المختلف فيهم والضعفاء

٤٣٣	ابن جريج
٤٣٣	الضحاك بن مزاحم
٤٣٤	عطية العوفي
٤٣٤	الربيع بن أنس
٤٣٥	السدي الكبير
٤٣٥	السدي الصغير
٤٣٥	مقاتل بن سليمان
٤٣٦	الكلبي
٤٣٦	عبد الرحمن بن زيد بن أسلم

الفصل الرابع

تعريف وجيز بأشهر وأهم كتب التفسير

٤٣٧	١- جامع البيان في تفسير القرآن للطبري
٤٣٩	٢- معالم التنزيل للبغوي
٤٤١	٣- تفسير القرآن العظيم لابن كثير

رقم الصفحة

الموضوعات

- ٤٤٢ ٤ - الدر المنثور في التفسير المأثور للسيوطي
- ٤٤٤ ٥ - مفاتيح الغيب للرازي
- ٤٤٦ ٦ - أنوار التنزيل و أسرار التأويل للبيضاوي
- ٤٤٨ ٧ - البحر المحيط لأبي حيان
- ٤٤٩ ٨ - إرشاد العقل السليم لأبي السعود
- ٤٥١ ٩ - روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني
- ٤٥٣ ١٠ - التفسير المظهر للقاظمي ثناء الله الفاني فتي
- ٤٥٤ ١١ - بيان القرآن لأشرف علي التهانوي
- ٤٥٧ ١٢ - معارف القرآن للمفسر محمد شفيع
- ٤٥٩ ١٣ - معارف القرآن للمفسر إدريس الكاندهلوي
- ٤٦١ خاتمة الكلام
- ٤٦٣ المآخذ و المراجع
- ٤٧٣ فهرس المحتويات

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفَعُ

عبد الرحمن المجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

رقمك: ٩-١١-٨١٢٣-٦٠٣-٩٧٨